

# شَرْحُ الْمُهَلِّاتِ

المُسَمَّى

غَايَةُ الْبَيَانِ نَادِرَةُ السَّمَاءِ فِي أَحْزَانِ

تَضْيِيفُ

الإمام الفاضل الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي

(ت ٧٥٨ هـ)

تحقيق

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لأحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الحادي عشر

كتاب الحوالة - باب عزل الوكيل

دار الضيافة

للنشر والتوزيع

الكويت

علم لأحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر



عناية البيان

قال بعضهم: تُرْجَبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ.

وقال بعضهم: عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا.

ولانما اختلفوا؛ لأن محمداً ذكر مسائل تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ؛ يَقُولُ: بَانَ الْمُخْتَالُ لَهُ مَتَى أَبْرَأَ [٢١٣/٢] الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ الدِّينِ، فَالْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجِبِلِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِّ.

ولو وهبَ الدِّينَ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُجِبِلِّ عَلَيْهِ دَيْنٌ، كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَهَبَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَحَوِّلُ إِلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَالدِّينُ جَمِيعًا، كَانَ الْإِبْرَاءُ وَالْهَيْبَةُ فِي حَقِّهِ سَوَاءً [٢١٦/٥]، فَيَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْهَيْبَةَ وَالْإِبْرَاءَ حَيْثُمَا تَكُونُ تَمْلِكُكَ مِنْ وَجْهِ لَا إِسْقَامًا مُحَضًّا، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: لَوْ قَضَى<sup>(١)</sup> الطَّالِبُ [١٣١/١٠] الدِّينَ بِنَفْسِهِ أُجِيزَ عَلَى الْقَبُولِ، وَلَمْ يُخْعَلْ مُتَرَعًّا، وَلَوْ بَرِئَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ كَانَ مُتَرَعًّا.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُجِبِلَّ بِقَبْضِ مَا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدِّينُ عَلَيْهِ؛ صَحَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تُوجِبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا؛ يَقُولُ: إِنَّا أَحْنَفُ أَنَّ الْمُخْتَالُ لَهُ لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ دَيْنِ الْحَوَالَةِ، أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ صَحَّ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُجِبِلَّ أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ بَقِيَ الدِّينُ عَلَى الْمُجِبِلِّ صَحَّ.

(١) أَي: الْمُجِبِلِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١٦.



وهي جائزة بالديون قال رحمه الله: «من أُجِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّعِ»، ولأنَّ التَّوَمَّ  
مَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَتَصِحُّ كَالْكَفَالَةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالذُّيُونِ، لِأَنَّهَا تُشِيرُ عَنِ  
النَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَيْنِ.

— رحمه الله —

فالحاصل: أن الحوالة إبراء لفظاً، لكونها نقلاً مطلقاً، تأجيل معنًى، لأنه إذا  
تَوَمَّ ما في ذِمَّةِ الْمُتَحَالٍ عَلَيْهِ عاد الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُجِيلِ، وهذا هو معنى التَّأْجِيلِ،  
فَرَجَبَ أَنْ يَتَرَأَّ عَنْ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدَّيْنِ، وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّرٌ فِي  
كُلِّ حُكْمٍ، لِتَنَاقُضِ بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبِرَ مُحَمَّدٌ رحمه الله الْحَقِيقَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَهَا  
إِبْرَاءً، وَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَجَعَلَهَا تَأْجِيلًا، لِيَكُونَ عَمَلًا بِهِمَا يَقْدِرُ  
الْإِمْكَانُ. كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قوله: (وهي جائزة بالديون)، [أي] <sup>(١)</sup> قال القُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْحَوَالَةُ  
جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ» <sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَا حُوِّدَتْ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَتَحْوِيلُ الدَّيْنِ مِنْ  
ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ مُمَكِّنٌ، فَأَمَّا الْأَعْيَانُ <sup>(٣)</sup> [١٠١/١٣٦ د]: فَالْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِهَا التَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ  
لَا يُمَكِّنُ تَحْوِيلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِيهَا، وَصَحَّتْ [فِي الدُّيُونِ] <sup>(٤)</sup>.  
هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي فِي «شَرْحِهِ».

ونحقيقه: أن الدَّيْنَ يَثْبُتُ بِالْوَصْفِ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَقَلَانِ عَلَى الْفِ، فَعَارَ أَنْ  
يَقْبَلَ النَّقْلَ بِالْوَصْفِ أَيْضًا.

وَلَا يُقَالُ: الدَّيْنُ وَصِفٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ عَرَضٌ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ النَّقْلُ؟!  
لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَحْكُمُ بِبَقَائِهَا

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع».

(٢) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٢٠].

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع». وأشار إليها في حاشية: «ن» و«ض».



فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاءٍ، وَأَمَّا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>، وَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ بِرِضَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا رِضَا الْمُخْتَالِ لَهُ: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَبِالْحَوَالَةِ [١١٨/٢] يَسْتَقِلُّ الدَّيْنُ أَوْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ<sup>(٢)</sup>، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ - وَهُوَ الْمُخْتَالُ لَهُ - فَلَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ إِلَّا بِرِضَاءٍ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى اعْتَبَرَ رِضَا الْمُجْبِلِ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي «الزِّيَادَاتِ» رِضَا الْمُجْبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَهُ نَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا [١٣٩/١٠] أَدَّى الدَّيْنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ [١٤٣/١٠] الْمُجْبِلِ، فَكَانَ نَفْعًا مُحَضًّا.

وَأَمَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ: فَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنِ، فَرِضَاءُ لَيْسَ بِشَرْطٍ<sup>(٤)</sup>، وَاخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ».

(١) بَطْنُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١٢٠].

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ الشَّرْطَ قَبُولُ الْمُخْتَالِ فِي الْمَعْلَسِ وَرِضَا الْمَجَالِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَائِبًا، وَهُوَ مَا لَحِظَهُ فِي السَّهْلِ كَمَا مَرَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ خِلَافَهُ أَبِي يَوْسُفَ فِي الْمُخْتَالِ فَقَطْ، فَعَلَيْهِ لَا تَشْتَرِطُ حَضْرَتُهُ بَلْ يَكْفِي رِضَا كَالْمَجَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَجَالِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ حَضْرَتَهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِحَمَلِ مَا فِي «الدَّرَرِ» وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ الَّذِي هُوَ خِلَافُهُ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَصْصِغُ فَأَنَّهُمْ، يَنْظُرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» [٣٠٨/٢]، «دُرَرُ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤٢/٥].

(٣) بَطْنُ: «بِدَائِعِ الصَّنَاعَةِ» [١٦/٦]، «الْإِخْتِيَارَةِ» [٤/٣]، «تَلْيِيسِ الْحَقَائِقِ» [١٧١/٤]، «الدَّرَرِ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤١/٥].

(٤) بَطْنُ: «الْحَاوِيِ الْكَبِيرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرَدِيِّ [٤١٨/٦] - وَهُوَ الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - لِلشُّرَاوِيِّ [١٤٤/٦] - وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغَوِيِّ [١٦٢/٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرٍ بْنُ مُهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ تَقَبَّلَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ - وَهُوَ لَقَدْ تَرَجَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ.



المُخْتَالِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّيْنُ وَلَا لُزُومَ يَدُونِ التَّزَامِهِ، وَأَمَّا الْمُجْبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ.

عبد الله

وذلك لأن بالحوالة ينتقل الدين أو المطالبة بالدين إلى ذمة المُخْتَالِ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِدُونِ رِضَاءِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ ضَامِنٌ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ؛ كَمَا فِي الْكَفَالَةِ.

وَلَا يُقَالُ: صَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفِي بِوَكِيلِهِ، فَكَذَا هُنَا لَمْ أَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْمُخْتَالِ لَهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مُوجِبُ الْمُطَالَبَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْمُدَايِنَةُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَفِي الْقَرَعِ يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْتَقِلُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِي الدَّيْنِ إِلَى الْمُخْتَالِ لَهُ، وَتَكُونُ الْمُطَالَبَةُ لَهُ خَاصَّةً، وَقَدْ [١/٥٢٩٧/٥] يَكُونُ الْمُخْتَالُ لَهُ أَصْعَبُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمُجْبِلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَيَسْتَضِرُّ بِهِ الْمَذْيُونُ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِإِلَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُجْبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ)، ذَكَرَهُ فِي «الزِّيَادَاتِ».

وَفَائِدَةُ شَرْطِ رِضَاءِ: تَظْهَرُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا كَانَتِ الحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى، بَلْ يَتَقَاضَى.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ)، أَيُّ: الْمُجْبِلُ لَا يَنْتَضِرُّ بِتَصَرُّفِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

(١) فِي دَعَا: أَصْعَبُ.

قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِئَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ.

غاية البيان

قوله: (قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِئَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ)، أي: قال القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>.

اعلم: أن الحَوَالَةَ إِذَا تَمَّتْ بِقَبُولِ الْمُخْتَالِ لَهُ وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، بَرِئَ الْمُجِبُّ، وَلَا يَرْجِعُ الطَّالِبُ بِالذَّيْنِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا بِالتَّوَيُّ<sup>(٢)</sup>.

وقال زُفَرٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ<sup>(٣)</sup>: لَا تُوجِبُ الْحَوَالَةُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ<sup>(٤)</sup>. ذكر قول القاسم هكذا: فخر الإسلام في «شرح الزبادات».

وجملة القول هنا: ما قال في «شرح الطحاوي»: «إِنَّ الْحَوَالَةَ مُبَرِّئَةٌ، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرِّئَةٍ، وَالطَّالِبُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ طَلَبَ حَقَّهُ مِنَ الْأَصِيلِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْكَفِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ، فَتَكُونُ حَوَالَةً.

وعند زُفَرٍ: الْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُبَرِّئَةٍ لِلأَصِيلِ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تَحْمِلُ الضَّمَانَ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ التَّحْمِيلُ إِذَا كَانَ الْأَصِيلُ ضَمِينًا.

وقال مالك: الْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ سَوَاءٌ، وَكِلَاهُمَا مُبَرِّئَةٌ لِلأَصِيلِ<sup>(٥)</sup>، وَلِلطَّالِبِ

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ١٢٠].

(٢) التَّوَيُّ - مقصور -: هلاك المال. كذا جاء في حاشية: «ن».

(٣) القاسم بن معن: هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد أبو عبد الله الهذلي الكوفي، ولي القضاء بالكوفة بعد شريك بن عبد الله، وهو أحد من قال له أبو حنيفة في نفر: «أَنْتُمْ مَسَارِقِي، وَجَلَاءُ حَزَنِي». وكان رجلاً تبيلاً قاضياً بالكوفة لا يأخذ أجراً. (توفي سنة: ١٧٥هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧٠٨/٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤١٢/١].

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [٢٤٧/٣]، «الاختبار» [٤/٣]، «بين الحقائق» [١٧١/٤]، «الجواهر البيرة» [٣١٧/١].

(٥) ينظر: «الناج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٨/٧]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١٩/٦].



وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَتَرَا، إِبْتِغَاءً بِالكِفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثُّقٌ، وَلَنَا:  
أَنَّ الحَوَالََةَ لِلتَّقْلِيلِ لُغَةً، وَمِنْهُ حَوَالَةُ الْغَرَسِ وَالذَّيْنُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْ الذِّمَّةِ لَا يَبْقَى  
فِيهَا. أَمَّا الكِفَالَةُ فَلِلزَّمِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وَفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ وَالتَّوَثُّقِ  
بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ.....

عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الضَّمِينِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْأَصِيلُ بَرِينًا  
صَارَ حَقَّيْنِ.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا [١/١٠٠/١٢٢٢] فَرَّقُوا بَيْنَ الحَوَالَةِ وَالكِفَالَةِ، فَقَالُوا: الحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ؛  
لَأَنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَالْحَقُّ مَتَى تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَقِيََتْ ذِمَّةُ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>  
فَارِغَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ؛ بَقِيَ مَكَانُ الْأَوَّلِ فَارِغًا لَا  
مَحَالَةَ، وَالكِفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ الْكِفَالِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى  
الشَّيْءِ، وَضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوجِبُ فَرَاغَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ  
الْأَصِيلِ، فَتَصِيرُ حَوَالَةً؛ لِأَنَّهَا [٢/١٤٤/٧] فِي مَعْنَى الحَوَالَةِ<sup>(٣)</sup>. إِلَى هُنَا لَفْظُ الْإِمَامِ  
الْأَشْجَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح» [٢/٢٩٨/٥] الطَّحَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وَفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَلَ  
بِمَعَانِي اللُّغَاتِ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الكِفَالَةَ هِيَ  
الزَّمُّ لُغَةً، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ، وَالحَوَالَةُ: النُّقْلُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّوَثُّقُ بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ  
زُفَرٍ: «إِنَّ الحَوَالََةَ لَيْسَتْ بِمُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّوَثُّقِ كَالْكِفَالَةِ».

(١) فِي «ع»: «ذِمَّةُ الْأَوَّلِ».

(٢) فِي «ن»: «الْكِفَالِ». وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ: إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْكُفْلُ».

(٣) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَشْجَهَانِيِّ [٢/٢٥٤/٢].

وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه يُحتمل عود المطالبة إليه بالتوى فلم يكن متبرعاً .

قال : ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه .

عنه السار

[فقال : إنما التوى] <sup>(١)</sup> لاختيار الأمل والأحسن في القضاء ، حتى لا يماطل في قضاء الدين ويؤذيه أجود وأرجح مما كان ، وهذا لا يدل على أن الحوالة ليست بمبرّنة .

قوله : (وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل) .

ومعنى الجبر : أن يُنزّل منزلة [١٠/٢١٣٣] القاض بالمخيلة بين المختال له والمنقود .

وهذا جواب سؤال بأن يُقال : لا نسلم أن المجبل يتبرأ بالحوالة ، فلو برئ لم يُجبر المختال له على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه حينئذ يكون متبرعاً في قضاء الدين ، والمتبرع لو قضى دين غيره لا يُجبر الدائن على القبول .

فأجاب وقال : إنما يُجبر ، لأن الدين يُحتمل العود إليه بالتوى ، لأنه إنما انتقل إلى ذمة أخرى بشرط السلامة ، فإذا توى يرجع ، فلم يكن المجبل متبرعاً في القضاء .

قوله : (ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه) ، عطف على

قوله : (برئ المجبل) في قوله : (وإذا ثبت الحوالة برئ المجبل من الدين) .

قال في «شرح الأقطع» : «قال الشافعي رحمه الله : لا يرجع المختال بذمته عند التوى ، فإن أحاله عليه بشرط السلامة» <sup>(٢)</sup> ، فإن أنه غير ملبى ، فيه وجهان : الصحيح

(١) ما بين المنطوقين : زيادة من : «ن»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«س» .

(٢) السلامة : مصدر ملأ سلامة ، وهو اللأمة ، على العمل التطهيل ، ومنه التلوي ، وهو العي المقصر .

أن يزجج<sup>١</sup>

وقال في «مختصر الأسرار»<sup>٢</sup> إذا عاب المختال عليه مُخْتَصّاً رَجَعَ الْمُخْتَالُ  
لَهُ عَلَيْهِ الدُّنْيَى وَقَالَ لَا يَزَجُّجُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِمِيِّ<sup>٣</sup>، وَأَمَّا إِذَا حُجِدَ وَحُفِدَ  
عَبْهُ رَوَيْتَانِ<sup>٤</sup>، يَنْفِي عَنِ الشَّاعِمِيِّ<sup>٥</sup>، وَفَدَّ ذَكَرَ حَلَامَهُمَا كَمَا تَرَى، وَلَمْ يَذْكُرْ  
فِي سَائِرِ الْكُتُبِ، بَلْ ذَكَرُوا قَوْلَهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ

وَلِهَذَا قَالَ عَلَاءُ الدُّنْيَى الْعَالَمُ وَغَيْرُهُ فِي «طَرِيقَةِ الْحِلَافِ» وَغَيْرِهَا<sup>٦</sup> أَوْ  
عَلَمًاؤُنَا<sup>٧</sup> الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ [١٠٣: ١٠] مُغْلَبًا نَبُذَ لِلْمُخْتَالِ لَهُ وَلَا لَهُ  
مَصْلَهُ [٢٩٨: ٢٠] الْمُحْبِلُ بِفَصَادِئِهِ، وَقَالَ الشَّاعِمِيُّ لَا يَبُثُّ

وَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ إِذَا حُجِدَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ الْحَوَانَةُ، وَحُفِدَ، وَبِهِ تَكْرُرُ  
لِلْمُخْتَالِ لَهُ بَيْتَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِاخْتِلَافِ عَارَابِ الْمَنْحَجِ  
فِي عَزِيدِ الدُّنْيَى وَلِإِعَادَةِ إِلَيَّ دُفْعَةَ الْمُحْبِلِ

قَالَ بَعْضُهُمْ تَفْجَعُ لِحَوَانَةٍ وَيُعَادُ الدُّنْيَى، كَأَلْشُّفَرِيِّ إِذَا وَحِدَ بِاتَّصِعَ عَابَ

١ - خط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]

٢ - خط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢] مع بعض النسخ في هذه الآية «المداد في رجب»  
سدي [١٦٣: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]  
[٢٣٩: ٢]

٣ - خط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]

٤ - خط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]  
[٢٣٩: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]

٥ - خط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]  
[٢٣٩: ٢] والخط «المداد في رجب» سطر ٢ [٢٧٢: ٢]  
في هذه الآية الشاعري [١٦٣: ٢]



بسم الله الرحمن الرحيم

وقال بعضهم ينسخ الحيوة بفؤاد الدين، - ينسخ إذا هلك من ينسخ  
وقال بعضهم في سبوت عن فلاس ينسخ بفؤاد، وفي جحود ينسخ  
ويُعَادُ وحزن الكلام في ولادة مقلدة المحل ينسخ، يدس لأنه جاحل من  
لحلاف، إلى هذا لفظ العالم في «طريقة الحلاف»

وخة قول الشافعي أن الرأفة حسب مقتضى عن هذا يرجح على الخجل  
عند نوى من غير عوصي، فلا يفؤد إلى دقة المحل - سوى، لأن بعض من  
الحوالة في حاشي المحل فراع دقة عن شغل الدين، فإذا حصل فرج - منه - مثل  
إلى دقة أخرى، لا يفؤد إلى دقة الأول إلا بسبب جديد، لحلاف من يرجح على  
عبي فهلك من التسميم، يفؤد بالتبني، لأن البراءة من نسب نفسه، بل بعض،  
فإذا لم يشك له عوصي، يفؤد.

ولما ما روى أصحابنا في كتبهم كالأسرار، - - - وعنه عن  
عنه عن عثمان بن عمار أنه قال: إذا نوى النكاح على شخص غيب، وعنه عن  
المحجل كما ذكر، ولا نوى غنى مال منكم.

ذكر محمد في «الأصل» عن شرح مثل ذلك، - - - يعرف [أ] -  
معرفت، محل محل الإجماع، ولأن سوء الطريق لا ينسخ، لا ينسخ،  
لا ينسخ لأشياء، وهذا لأن المقصود من الحوائج الموصلة إلى الاستمرار، لا

في نسخة حلاف، - - - [أ] -

مرجع من نسخة [أ] - - - [أ] - - - [أ] -

بمختصر بالعمدة الأخيرة منه، - - - [أ] - - - [أ] -

(١) بطل «الأصل» المعروف بالسوء، - - - [أ] - - - [أ] -

(٢) ما بين المخطوطين، زيادة من [أ]

﴿قوله عليه السلام﴾

محترز العمل من دقة إلى دقة، لأن الذم لا تتعارف في حق نفس الوجوب، وإن  
الوجوب كان ثابتاً في دمه المحل، وإنما تفرق الذم في حق الأداء، فربما يكون  
الذم الثابت أسرع إلى الأداء.

فلما كان المقصود التوصل إلى إتيان الإتيان، وفات ذلك ثبت بالمحال  
به ولاية مطالبه المحل بعصاء ذنبه يعود الذنب، أو بالإعادة من غير تعقيب الطريق،  
فثبت على المشتري إذا وجد بالمبيع عيب، أو مات المبيع قبل الغنص

فلو لم يثبت له حق مطالبة المحل بعصاء الذنب، لمات حقه بلا رضاء، لأنه  
ما رضى بقول لحيته إلا لهذا العرض، فإذا مات هذا العرض ولم يثبت له حق  
مطالبة المحل بعصاء الذنب - إما بمنع الحول، أو بالانحاح - يؤدي إلى  
الإصرار به، أو يعويث عاصمة حقه، فلا يجوز ذلك.

قالوا معنى تنقط [١٠١، ١٣٥] به لمطالبة بالذنب وبدله عن مبيع مكلف.  
فوجب ألا يعود بالتعذر، كما لا يراه.

فما لا نسلم أن القياس صحيح، لأن في الأصل أسقط حقه من غير عوض.  
فإذا تم لإسقاط لم يعد لذنب، وفي العرق أسقط حقه بعوض انشاء، فإذا لم ينضم  
لعرض رجع في ذنب.

ويستحسن ما قالوا بما لو استأجره داراً بذنبه، ثم هلك الدار، وبما لو  
صالح أحسباً على ما، فإن المطالبة تنقط بالذنب وبدله، ثم لو استحق لمصالح  
عنه من يد المدعى، رجع بالمدعى، والمعنى في الأصل أنه برأه إسقاط لا  
برأه نفي، بخلاف العرق، فافترقا.

«وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ»

قالوا: لو مات المُحبِلُ والمَحِلُّ عليه مُفْسِنٌ لا يَرُحُّ، فكذلك فيما نحن فيه قلنا: لَا نُسَلِّمُ، بل يَثْبُتُ له الرُّخُوعُ إلا أنه سقطت المُطْبَعَةُ به، ولهذا كُنَّا ظهَرَ لأحدهما مالٌ أحده، كما هي لكامل والمكحول عنه إذا ماتا مُفْسِنٌ تَعَلُّلُ الكِفَالَةِ، ثم لا يَدُلُّ على أن المُطْبَعَةَ لا تَثْبُتُ حال حياة المكحول عنه

قالوا: مالُ الخوالة حُرٌّ كالْمَقْصُوصِ، لأنه لو لم يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ لَأَذِنَ لِي الاِئْتِزَاقُ عن ذَنْبِي بِدِينِي، ولأنه تَحْوِزُ الخوالة برأس مالٍ نُصْرَفُ وَنُسَلِّمُ، وبولا أنه كَالْمَقْصُوصِ لَمْ تَحْزَرْ الخوالة، فإذا مات المُحبِلُ قَلَّتْ لا يَكُونُ لِمُحِبِّهِ لَهْ أَسْوَةٌ لِعَرَمَاءَ، فإذا [١٠١] ١٠٤ هـ كان كَالْمَقْصُوصِ لا يَرُحُّ

قلنا: ليس كَالْمَقْصُوصِ، إذ لو كان كَالْمَقْصُوصِ لَحَرَّ لِمُحِبِّهِ أَنْ يَشْرِيَ به شَيْئًا مِنْ غَيْرِ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ، كما [١٠٢] ١٠٥ هـ يَحْوِزُ أَنْ يَشْرِيَ مِنْ لِمُحِبِّهِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَحْزَرْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ

وقولهم: لو لم يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ حَرَّ دِينًا بِدِينِي؛ لا يَصَحُّ؛ لأنه إما يُؤَدِّي إِلَى مَا قَالُوا إِذَا كَانَ الْعَصْدُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ، فَمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ الْمُعَاوَضَةَ لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ كَالْقَرْضِ.

وَأَمَّا الصَّرْفُ وَالنَّسَمُ فَحُجَّةٌ لَنَا؛ لأنه لو كان كَالْمَقْصُوصِ لَحَرَّ أَنْ يَشْرِيَ عَنِ الْمَجْلِسِ، فإنه لو أَحْدَلْ بَدَلَ الصَّرْفِ أَوْ رَأْسَ مَا نُسَمُّ وَهَرَفَ مِنْ غَيْرِ قَصِيٍّ يَفْسُدُ الْعَقْدُ، ولو كانت الخوالة فَتَتْ لَكَ هَذَا هَرَفًا عَدَّ نَقْصًا، وَلَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ حِينَئِذٍ

فَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُحِبِلُ وَلَا مَالَ به سِوَى مَا عَلَى الْمُحِبِّ عَلَيْهِ، فَوَيْلٌ لِمُحِبِّهِ أَنَّهُ لَا بَصِيرَةَ أَسْوَةَ لِعَرَمَاءَ، وَلَا نُسَلِّمُ دِينَ



وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْحُحُ وَبِنُ نَوِي؛ لِأَنَّ الْبِرَاءَةَ حَصَلَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تُعْرَدُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَدِيدٍ. وَلَنَا: أَيْهَا [١٠/٢٠] مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَ يُقَسَّخُ الْحَوَالَةَ لِقَوَانِهِ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.....

شَوَاهِدُ الْمَحَالِ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»<sup>(١)</sup>: وَلَوْ أَنَّ الْمُحَالَ لَهُ أَحَرُّ الْحَوِيلِ سَنَةَ [٢١٥/٢]، ثُمَّ مَاتَ الْمُجِيلُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَحَرُّ سِوَى دَيْنِ الْمُحَالَ لَهُ، يُقَسَّمُ دَيْنُهُ عَلَى الْحَوِيلِ بَيْنَ الْمُحَالَ لَهُ وَبَيْنَ الْعَرَمَاءِ بِالْحِصَصِ، لِأَنَّ هَذَا مَا لِلْمُجِيلِ، وَبِمِ يَصِيرُ بِالْحَوَالَةِ يَلْكَ عُمُومًا لَهُ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ الَّذِينَ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُتَصَوَّرُ، لَكِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُحَالَ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ تَحْدُلًا لَهُ أَحْصَى بِهِ مَا لَمْ تَثْبُتْ يَدُهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْعَدَّ الْمَأْدُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، يَتَعَنَّقُ حَقُّ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِرَقَبَتِهِ وَكُتْبِهِ، ثُمَّ لَوْ وَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنٌ أَحَرُّ كَانَ [١٢٦/١] رَقَبَتُهُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ، وَابْنُ أَبِي بَرْزُفٍ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»<sup>(٢)</sup>

قَوْلُهُ: «مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ»، يَعْنِي: أَنَّ الشَّرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لِفِعْلًا، مُقْبِدَةٌ مَعْنَى: بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ بِسَلَامَةِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ (إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ)، أَيِ وَصُورُ الْحَقِّ إِلَى الْمُحَالَ بِهِ سَالِمًا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَوَالَةِ.

[قَوْلُهُ] <sup>(١)</sup>: (لِقَوَانِهِ)، أَيِ: بِمَوَاقِفِ الْمَقْصُودِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ)، أَيِ: لِأَنَّ عَقْدَ الْحَوَالَةِ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

(١) يُنْظَرُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٣٢٩].

(٢) الْحَوِيلُ - كَأَمِيرٍ - هُوَ الْمُحَالَ تَحْدُلُ سَحْوَالَةً؛ بَابٌ عَلَى كَثَرِ وَصْفٍ يُنْظَرُ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيبِ الْمَعْرُوفِ» لِلْمُعْتَمِدِي [٢٣٥/١] وَ«طَبَقَةُ بَقْلُهُ» لِأَمِي حَقِصِ السَّيِّ [ص/١٤٣].

(٣) يُنْظَرُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِلْمَلَاءِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [ص/٤٢٦ - ٤٢٧].

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمِدِينَ زِيَادَةٌ مِنْ: «وَع» وَ«ع».

## فَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبِيحِ .

قَالَ: وَالتَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَخُذَ الْحَوْلَ  
وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْسَاً؛ لِأَنَّ الْفَخْرَ عَنِ الرُّصُولِ يَنْتَحِقُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

تَفَاتَحًا عَقْدَ الْحَوَالَةِ يَنْفَجِحُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلْمَنْحِ لَمَا تَمَنَحَ

قَوْلُهُ: (فَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبِيحِ)، بِمَعْنَى: أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا وَضَعَ  
بِالْمِيعِ عَيْناً رَخَعَ بِمُقَضَّاتِ الْغَيْبِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِرُخُوعِ فِي التَّبِيحِ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ  
الْمِيعِ مَقْصُودٌ مُتَّحِقٌ بِالتَّبِيحِ، وَمِمَّا فَاتَ رَخَعَ، فَكَذَلِكَ هَذَا لَمَّا خَصَلَ التَّوَيَّعَاتُ  
الْمَقْصُودُ، وَهُوَ سَلَامَةُ الْحَقِّ<sup>(١)</sup>، فَرَخَعَ بِإِثْنَيْنِ عَلَى الْمُجِيبِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَالتَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: وَهُوَ [ص ٣٠٠] إِمَّا أَنْ  
يَخُذَ الْحَوَالَةَ وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْسَاً)، أَيُّ، قَالَ الْمُشْتَرِي فِي  
«مُخْتَصَرِهِ»

وَتَمَامُهُ فِيهِ «وَقَالَا: هَذَا، وَوَخَّةٌ ثَابِتٌ، وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ لِحَاكِمٍ بِإِفْلَاسِهِ حَالِ  
حَيَاتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح الطحاوي»: «التَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَهَيْنِ

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمُوتَ [ص ٣٠١] الْمُخْتَلِ عَلَيْهِ مُنْسَاً، وَلَا يَتْرَكَ مَالاً مُعْتَبَرًا،

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ سَلَامَةَ الْمُقْصُودِ وَتَلَبَّسَ مِنْ قَوْلِهِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ.

(٢) سَمِعْتُ الْمُخْتَصَرَ الْمُشْتَرِي [ص ١٢٠] قَالَ فِي «التَّبِيحِ» وَمَنْ عَلَى قَوْلِهِ بِمَعْنَى وَجَّهَ  
دِينَهُ هَذَا قَالَ الْمُبَاشَرُ قَالَ نَحْنُ وَطَعْنَا كَلَامَهُ مَتَوْنًا وَشَرَحْنَا بِصَحِيحِ قَوْلِ الْإِمَامِ، سَمِعْتُ  
مِنْ صَحِيحِ قَوْلِهِمَا هَذَا سَمِعْتُ الْمَذَاهِبَ الصَّالِحَةَ [ص ١٨٦]، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ  
[ص ٢٧٢]، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ  
[ص ٣٤٢]، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ، وَفَعَّ بِالْمِيعِ

مَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ النَّوْيُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَقَالَا : هَذَا وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

﴿ عليه السلام ﴾

وَلَا دَيْتًا ، وَلَا كَيْلًا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ لِمُخْتَالٍ لَهُ

وَالثَّامِي أَنَّ مَحْمُودَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ ، لَا بَيِّنَةٌ

بَيِّنَةٌ ، وَحَلَفَ لِلْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَوَى وَعَادَ الْمَالَ بِبَيِّنَةِ الْمُحِيلِ ، لَا يَكُونُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَعَلَيْهِمَا النَّوْيُ عَنِ ثَلَاثَةِ أَرْجَاءٍ ، وَحَقَّ مَا دَكَّرْنَا ، وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

يَخْتَلِمُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِالْإِفْلَاسِ ' ' كَذَا فِي «شرح الطحاوي»

أَمَّا إِذَا حُجِدَ الْمَالُ وَحَلَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَطْلَبِهِ بَعْدَ الْعَيْشِ -

الْبَيْتَةِ - فَقَدْ نَوَى بِحَوْلٍ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ مُفْلِتٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقَّةً يَحْتَاطُ بِهَا أَحَدٌ .

وَلَا مَرَكَةً ، فَفَقَدَ الْحَقُّ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَجَبَّتْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ الرُّخُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ .

لَأَنَّ بَرَاءَةَ الْمُحِيلِ كَانَتْ بَرَاءَةً تَقْلِبُ وَاسْتَنْهَاهُ ، لَا بَرَاءَةَ إِسْقَاطٍ ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِسْقَاطُ

وَحَبَّ الرُّخُوعُ

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْعَاصِي بِشَهْوَةِ حَالِ حَيَاةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَذَاكَ بَيِّنَةٌ عَلَى

تَعْلِيلِ الْعَاصِي مِنْ يَصْحُحُ أَمْ لَا ؟ وَأَبُو حَبِيبَةَ لَا يَرَى ذَلِكَ وَهُمَا يَرِيَانِ ، لِأَنَّهُ عَادَ

عَنِ اسْتِيفَةِ حَقِّهِ ، فَصَارَ كَمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ

وَلَا فِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ عَجَزٌ يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِحُدُوثِ الْمَالِ ، لِأَنَّ مَالَ اللَّهِ حَادٍ

وَرَانِحٌ ، فَلَا يَفُودُ عَلَى الْمُحِيلِ كَمَا قُلْنَا تَعْلِيلُ ، بِحُلُوفِ الْمَوْتِ ، فَرَبِّهِ عَجَزٌ لَا

يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ

قَالَ فِي «الْمَتَارَى الصَّغْرَى» «الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا حُجِدَ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا

بَيِّنَةٌ لِلْمُخْتَالِ ، يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ



يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِإِفْلَاسِهِ حَالُ حَبَاتِهِ ، وَهَذَا سَاءَ عَمَلٍ أَنْ لَإِفْلَاسٍ لَا يَحْتَقِقُ بِحُكْمِ  
الْقَاضِي عِنْدَهُ ؛ جِلَافًا لَهُمَا ، لِأَنَّ مَا لَِ اللَّهِ عَادٍ وَرَئِخٌ

في غير روي «الأصول» : أنه لا يزحج [كذا] ذكره شيخ الإسلام خواهر راده  
في الحوالة .

(١٠٠٣٧) بِعَالٍ تَوِي الشَّيْءُ : (١٠١٦٢) بِشَوَى تَوَى ؛ إِذَا تَلَبَّ ، مَقْصُورٌ عَنِ  
مَهْمُوزٍ ، وَهُوَ تَوَى<sup>(١)</sup> وَتَوَى ، كَذَا فِي «الجمهرة»<sup>(٢)</sup>

قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَنْ يَخْجَدَ) ، أَيِ الْمُخْجَلُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ) ، أَيِ لِمُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، وَهُوَ الْمُخْجَلُ ، د . د . هـ . أ . لَهِ ، أَوْ  
الْمُجْبِلُ .

قَوْلُهُ : (بِإِفْلَاسِهِ) ، أَمْسَ الرَّحْلُ إِفْلَاسًا ؛ إِذَا قَرَّ مَالُهُ ، وَهُوَ مُفْسَرٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ  
عَرَبِيَّةٌ ، كَذَا فِي «الجمهرة»<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ فِي «المجمل» : «أَمْسَ الرَّحْلُ إِذَا صَارَ دَا قُلُوسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَا  
دِرَاهِمًا»<sup>(٤)</sup>

وَقَالَ فِي «تهذيب الديوان» : «مَسَّ الْعَاصِي فَلَانًا ؛ د . د . هـ . أ . لَهِ أَمْسَ»

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ مَا لَِ اللَّهِ عَادٍ وَرَئِخٌ) ، يَعْنِي يَذْهَبُ وَيُحْيِي ، وَيَخْتَفِ حَالُ الْمَرْءِ  
فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ مِنْ التَّغَيُّرِ إِنْ أَيْقَنَ وَرَافَعَكَ ، فَكَانَ حُكْمُ الْمَالِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ ؛ زِيَادَةٌ مِنْ «دج» ، وَلَيْتَ سَائِلَةٌ فِي : «الغزالي المصري» لِمَصْدَرِ الشَّهِيدِ [أ] ٣٩٦/ب / مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - ر . كيا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ١٠١٧)

(٢) عَلَى وَزْنِ : فَعَلَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٠٣

(٣) بِنَظَرٍ : «الجمهرة اللغوية» لِأَبِي قُرَيْبٍ [٢٢٩/١]

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [٨٤٧/٢]

(٥) بِنَظَرٍ : «مَجْمَلُ اللُّغَةِ» لِأَبِي هَارُونَ [ص / ٧٠٥]



فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعْضِهِ.

قال ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عبده أحر، فهو جائز؛ لأنه أقدر على القضاء.

في غاية السهولة

وهذه من مسائل القُدوري<sup>(١)</sup>، وأرد بالمختل المختل له

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل أحال رجلاً بألف درهم على رجل، ثم قال المُجِبُّ هو مالي، وقال المختل هو مالي قال: القول قول المُجِبِّ»

معناه، أن المُجِبَّ قال بمُختل له لا شيء لك عليّ، فقد كنت وكنتي في قبضي مالي، وقال المختل له، لا بل كنت لي عييت ألف درهم أحلني بها على عريبك لأقبض حقّي؛ ويقول قول المُجِبِّ. ويؤمّر المختل له بزد لألف لي المُجِبِّ؛ لأن ما قبضه المختل له من المختل عليه من المُجِبِّ

ومجرد الإحالة لا تكون اعترافاً من المُجِبِّ بدَيْنِي للمختل له، لأن [٣٠١، ٢] الإحالة كما تستعمل في نقل الدَيْن أو نقل المطالبة بالدَيْن تستعمل في نقل الضرب من المؤكل إلى لوكيل مجازاً، كما قال محمد في المضاربة إذا صار مال المضاربة [٣١٨، ٢] دَيْناً على الناس، وليس فيها ربح، وأصبح المضارب عن نفسه، يُقال له: أحل رث الدَيْن على الغرماء، أي وكله، فلما صح استعمال لفظ الخوالة في الوكالة؛ لم يكره المُجِبُّ معترفاً بالشئ بمجرد الخوالة، فكان القول قوله مع البعيب؛ لأنه يُتَكَبَّرُ الدَيْن.

قوله، (ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عليه أحر، فهو جائز)، وهذه

(١) ينظر: «محضر القُدوري» [ص/ ١٢٠]

(٢) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه الدافع الكبير» [ص/ ٣٧٨]



من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل أودع ربحاً  
الف درهم، ورجل عن المودع ألف درهم، فأحل المودع الذي له الألف  
على المستودع بالألف الذي عنده قال حنبل، وهو صامع، فإن هكت سود  
عنده، بريء من الحوالة <sup>(١)</sup> [٣١١/٢]، وذلك لأن الحوالة إذا أُطبقت حارث، ور  
قيدت بالوديعة، حارث بالصريح لا بالمرئى، لأن لصيد بالوديعة ليس على الابد  
فإذا هكت الوديعة، نصبت بحوالة، وبريء المودع من الضمان، لأنه لا  
الضمان من مائة مئتين، لا من مائة مئتين، وقد هكت ذلك ضمان بضمان، لا  
الحق كان مئتين بذلك، كبركة تنقضي بهلاك الضمان لأن الحق كان متعد  
بذلك ضمان، كبركة تنقضي بهلاك الضمان، فإن الحق كان متعلقاً به، فطعن بهلاكه  
وحكمة القبول هاهنا ذكره الإمام لأصحابي في «الشرح الطحاوي» بموه  
«الحوالة على صريح حوالة مقيدة، وحوالة مطلقة، فالمقيدة أن ينفذها من عب  
من تدبير، والمطلقة ألا يقيدتها، والحوالة حرة في هذا كله، وبس  
المحال من دس المخاض له، وليس به بعد الحوالة على التحيل سبيل إلا أن يسوى  
على المخاض عليه، فإذا دس عليه بطلت الحوالة، وعاد التدبير على التحيل كما  
كان في الأصل عقداً.

وعند الشافعي القبول على المخاض به، ولا يعود الدين على التحيل، وقد  
مر بيان ذلك

قال: والعرق بين الحوالة المقيدة وبين الحوالة المطلقة أن الحوالة إذا كان

مُقَيَّدَةٌ انْقَطَعَتْ (٤٠١ د ١) مُطْلَقَةٌ الْمُجْبِلُ ، بِحُجْوَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَنٌ مَبْعُ ، وَاسْتَحَقَّ  
لَمَبْعُ ، تَبَيَّنَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الدَّخْلِ ، وَبَطُلَتِ الْحَوَالَةُ

وَأِنْ سَقَطَ عَنِ الدَّخْلِ بِمَعْنَى عَارِضِيٍّ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْأَصْلِ ، فَلَا تَنْقُطُ  
الْحَوَالَةُ - وَهُوَ أَنْ يَنْهَيْكَ الْمَبْعُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ - سَقَطَ الثَّمَنُ  
عَنْهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَلَكِنْ إِذَا أَدَّى الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ سَفَوطِ الدَّخْلِ مَزْجَعٌ بِمَا  
أَدَّى عَلَى الْمُجْبِلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِلَ الْحَوَالَةَ بِالْمَبْعِ وَدَيْعَةً عَنِ رَحْلٍ ، فَهَكَذَا الْأَلْفُ عَنِ الْمُدْعَى ،  
بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مَضْمُونَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ  
بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ  
مُطْلَقَةً ؛ لَا تَنْقَطِعُ مَطَالِبَةُ الْمُجْبِلِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، إِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا  
عَلَيْهِ قِصَاصًا .

وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجْبِلِ ؛ لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ  
(١٠١/١٣٩ د ١) اسْتَحَقَّ مَالُ الْمُجْبِلِ الَّذِي لَهُ عِنْدَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجْبِلِ ، لَمْ  
تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، بِخِلَافِ الْمُقَيَّدَةِ

وَلَوْ مَاتَ الْمُجْبِلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَعَلَى الْمُجْبِلِ  
دَيُونٌ سِوَى دَيْنِ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى هَذَا الدَّيْنِ ، وَالْحَوَالَةُ كَانَتْ  
مُقَيَّدَةً ؛ فَالْمُخْتَالُ لَهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ عِنْدَ

وَعِنْدَ زَوْجِهِ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ ، كَالزَّوْجِ ؛ إِذَا الْمُرْتَبِعُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ  
سَائِرِ الْعُرَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ .

وَعِلْمَاؤُنَا قَرَّبُوا بَيْنَ الرَّهْنِ وَبَيْنَ الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرْتَبِعَ

فإن هلكت برئ لتبديها بها، فإنه ما التزم الأداء إلا منها، بحلاف ما -  
مُتَبَدِّةً بِالْمَغْضُوبِ؛ لأن الموت إلى حلف كلا هوات، وقد يكون الحرف -  
بالذين أيضاً، وحكم المُتَبَدِّة في هذه الخُملَة إلا ينسب المُحِبُّ مُضَالَةً

أحقُّ مُعْزَمُ الزَّهْرِ من سائر العُرماء، ألا ترى أنه لو هلك الزَّهْرُ سَقَطَ دُنُوهُ -  
خاصةً، فلما كان المُزْبَهُنُّ أحمَقُّ مُعْزَمُهُ كان أحمَقُّ بَعْنُهُ

وأما في الحوالة المُتَبَدِّة فيس المُخْتَالُ له أحمَقُّ مُعْزَمُ ذلك المال، لا -  
أنه لو تَوَيَّ لَمْ يَنْقُطْ دَيْتُهُ عَنِ الْمُحِبِّ، وتَوَيَّ عَلَى الْمُحِبِّ دُونَهُ، فلما لم يَخْ -  
هو أحمَقُّ مُعْزَمُهُ لَمْ يَكُنْ أحمَقُّ بَعْنُهُ من سائر العُرماء، بل يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ -  
عُرماء المُحِبِّ أَسْوَأَ.

قوله (برئ لتبديها بها)، أي برئ لمُخْتَالٍ عِبه - وهو المُودَعُ - مُضْمَرٌ -  
الحوالة بالوديعة

قوله (بحلاف ما إذا كانت مُتَبَدِّةً بِالْمَغْضُوبِ)، يعني لا يَتَرَأَّ الْمُخْتَالُ عِبه -  
وهو «عاصت» - إذا كانت الحوالة مُتَبَدِّةً بِالْمَغْضُوبِ؛ فهلك الْمَغْضُوبُ، لا -  
عِبه الْمَغْضُوبُ فَاتٌ، ولكن حَقُّهُ - وهو المثل أو الدية - حَرَمُ الْقِيَمَةِ - أي، -  
يَكُونُ التَّوَاتُ كَلَا هَوَاتٍ | ١٠٣٩، فلا تَبْطُلُ الحوالة

قوله (وقد تكون الحوالة مُتَبَدِّةً بِالَّذِينَ أَنْصَأَ)، يعني أن الحوالة -  
مُتَبَدِّةً كَمَا تَكُونُ بِبَعْضٍ - كَالْوَدِيعَةِ وَالْعَصَبِ - تَكُونُ مُتَبَدِّةً بِالَّذِينَ أَنْصَأَ، مثل -  
نَحْسِ الصَّبِغِ.

قوله (وحكم المُتَبَدِّة في هذه الخُملَة | ألا ينسب المُحِبُّ مُضَالَةً الْمُخْتَالِ





## الْجَوَالَةُ بِأَخْذٍ مَا عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ

قال ويكره لشائع، وهي قرص استعاد به المقرض شوط حشره  
وهذا نوع نفع استعيذ به وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرص حراً نفعاً، والله

عنه البيان

عن المختال عليه من العصب أو الذئير، أو عند المختال عليه من الوديعه

قوله (ما عليه)، أي على المختال عليه من العصب أو الذئير

قوله، (أو عنده)، أي بأخذ ما عند المختال عليه من الوديعه

قوله، (قال ويكره الشائع)، وهي قرص استعاد به المقرض شوط حشره  
الطريق)، أي، قال القُدوري في «مختصره»

وتعبر الشائع ما ذكره القُدوري، وهي حنغ شفحة - بضم - في موضع  
لها - تعريب شفه، بمعنى المخكم، وشفي هذا القرص به لإحكامه -

قال في «الفتاوى الصغرى» «الشفخ إن كان مشروطاً في المقرض، ب  
حرام، والقرص بهذا الشرط قايماً، وإن لم يكن مشروطاً جازاً»

وقال في «الواقعات» «رحل أقرص رجلاً مالا على أن يكتب له به يس من  
كد، فإنه لا يجوز، وإن أقرصه بغير شرط يكتب؛ كان هذا جائزاً، وكذا  
قال المكت في شفحة يس موضع كذا على أن أغطت هـ، فلا حرج فيه»

وقال في «كتاب النيهي» «وسمانح شحار مكروهة، لأنه يتفح بوجهه  
حشر الطريق، إلا أن يقرص مصلحاً، ثم يكتب شفحة، فلا بأس، هكذا روي عن  
ابن عثيمين»

مع المختار في

القرص في «مختصره» (١٦٦) من حشره بضم -

والأصل فيه أن الشيء **مستحق** وهو عن فرض حزمه **مستحق** . ولأنه تمتد دراهم  
بدراهم (١٠٠ : ١٠٠) ، فذا شرط أن يدفع في بذر حر ، صار في حكم التأجيل .  
ولتأجيل في الأعيان لا يصح ، وهذا هو نفس ما لم يشره دفع في بذر حر .  
إلا أنهم استحسنوا فقالوا : لا يؤكده **كذا** في شرح الأنطع .

ثم قيل : إنما أورد القنوري هذه المسألة في هذا الباب ؛ لأنها معدومة في  
القيون ، كالكفالة والحوالة .

ويقل عن الإمام بذر الدين الكزدري أنه قال : ما أورد في الحوائج ؛ لأنه  
أحال **الحظر المتوقع على المستقرص** ، فيكون في معنى الحوائج .

واقعة أعلم .

٥٥/١٥ ٥٥/١٥

شعار أموالاً ، ثم يكتسب بهن في مختلف هذه الدنيا ، ثم ياتي بهن في الدنيا .  
قال قنوري : وكان بهن بكذا .

(١) أخرجه البحار عن أبي أسامة في مسنده بعد نسخة [٥٠٠ : ١] من بحار .  
عن حماد بن محمد بن قال : سمعت عبد الله بن محمد بن راشد قال : قال قنوري :  
قال ابن عبد الهادي : بعد نسخة [١٠٠ : ١] من بحار .  
بحار [١٠٠ : ١] .

بعد شرح مختصر القنوري للأطع [٣٨٩ق/١]

أي : من أخذ من غيره ما دفع من غيره عن غيره .

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

لَمَّا كَانَ وَضَعَ الْقَضَاءُ لِعُضْلِ الْخُصُومَاتِ، وَتَمَدُّ الْأَحْكَامِ، وَأَكْثَرُ الْخُصُومَاتِ تَقَعُ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالذُّبُونِ - وَقَدْ ذَكَرَهَا ٢١ ص ٢١٧ - ذَكَرَ بَعْدَهَا كِتَابُ الْقَضَاءِ لِمَتَّاسِ الْحَاجَّةِ إِلَى الْقَضَاءِ.

تَحْنُ فِي الْمَشَاةِ مَذْعُو الْحَمَلِي \* لَا نَرَى الْآدَبَ فِيمَا يَنْقَسِرُ

والمأدبة - بالصم - عارة عن الصبح الذي بضفة الإنسان ١٠٠٠، ويروى

وفراد المؤلف من الشاهد لاسدلاله على أن لادب في حد ذاته حد ذاتي من حد ذاته  
والحساب ويظهر "لحسابي" بكونه في "ناب" "لحسابي" لأن "لحسابي" "لحسابي" "لحسابي"  
لعب القادر الجاددي [١٩٠/٨]

(٢) ينظر: الحريب الحديث: ١٠٨/١ [١٠٨/١]

(۳) آخر جملة هي في الآية [٥٧: ٢] "وَأَن يَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ" |

فإن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط  
وتكون من أهل الإحسان

نصح ابن أبي نعيم، معنى المصدر [١٠٠٠]، لا ذنب، منه ما روي في  
من مسعود «إن هذا القرآن مأثمة الله، فاعلموا من مأثمة» . وكان لا  
يختمها بغير معنى واحد، وإن أبو عبد الله لم يسمع أحد يقول هذا  
والنصاء يُفعل في الله، وتردده في شرع الأئمة

قوله (إن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط) له  
وتكون من أهل الإحسان، أي وإن لفتوري في «مختصر» . وبن  
شرائط الشهادة من حُرِّيَّة، وعقل، وتغر، والعدالة في النص، لأن  
ولاية كنيهه، من نصاء ولاية عامة، فله شرط في الشهادة من نصاء  
كان شرائطها في النص، أي

قال صاحب «الهداية» (والفاسق أهل للنصاء، حتى لو قُتِلَ بصره، إلا أنه  
لا يسمى أن يُقتل كما في حكم الشهادة)، يعني أن عاصي لا يسمى أن تُسمع شهادته،  
ولو قُتِلَ حُرَّتْ، فكذلك العاصي الفاسق لا يسمى أن يُقتل، ولو قُتِلَ صح

قال الفقيه أبو الليث في «حرمة القتل» أو بفتح القاء من اجمع فيه ثمانية  
أشياء: الموثوق في عقله، ودينه، وعقله، وصلاحه، وعلمه، ومعرفة ما حله

منه عند [١٠١٧] وقد مر في [١٠٢٢]، أبو عبد

في النص، حر [١٠١٩] من عند المصنف، في جده

١٠ من [١٠١٩] بحسب الأبي عبد [١٠١٩]

(٣) بطر: مختصر الفتاوى [١٠٢٥]

(٤) أي من الصفات المذكورة، كما جاء في حاشية، و

(٥) أي جازت الشهادة كما جاء في حاشية، و



❦ بحلیۃ العیال ❦

ولا تاتواي، وبشر من مضى قبلك، ولا يضلح لفصاء من لا تغفل شهادته،  
ميش لأعني، والعد، والمحدود في الفدي، وأما | : عد لمرأة فتضلح  
لفصاء هي الأموال دون الحدود ولدماء، ولا يحور قصاء أهل لدقة عني  
المسلمين» - إلى هنا لقط «الخزاة».

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «واحتلمت الرويات في تقليد لعاسي انصاء، والأصح أنه يصحح التقليد، ولا يتحرل بالنفس»

ثم قال: «قال في «المحيط»: يَتَحَقُّ لِعَزَلِ عِدَّةِ عَامَةٍ لِمَشْيِخٍ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي التَّقْلِيدِ أَنَّهُ مَتَى جَرَّ يَنْقُزُ، وَعِدَّةُ الشَّافِعِيِّ يَنْقُزُ<sup>(١)</sup>، وَإِمَامُ نَصِيرٍ إِذَا مَا مَعَ لَفْظٍ، وَلَا يَنْقُزُ بِالْفَتْحِ، بِلَا حَلَاوَةٍ<sup>(٢)</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخُلَاصَةِ»

ونقل السليبي في «الأجناس» عن «أدب القاضي» (1) لأبي بكر احصاف: «د  
رتشي لقضي وحكم، لا يحور حكمه، وإذا رد ما أحد وناب فهو على قصائه  
وفي [١٠٣٠٣/١] «نوادير هشام» قال محمد بن محمد بن عيسى القاضي ثم ناب وهو  
على قصائه.

وَحَكِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزَجِيَّ أَنَّهُ يَقُولُ مَثَلُهُ

وَعَنْ عَلِيٍّ الرَّازِيِّ صَاحِبِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَقُولُ الْمَاضِي مَشْتَقٌّ وَلَا يَقُولُ

١) أي دُلّ النبيّ وقطعه وأجّار الصحابة، كلما جاء في حاشية. ان ١

١٥. يهيو "الحاوي الكبير" لأسى الحلى سارودي [١٦: ١٤٨]، و"مهدى في فقه الإمام شافعى".

مختصری [۳۷۷]، و «حجم التوضیح فی شرح مصباح» مختصری [۱۰: ۱۱۲]

(٣) ينظر: *أحلام العنكبوت* للبشاري [ق/ ٢٤٢]

بسط (آداب لدھی مع شرح) صدر الشہیدؒ بمطبعہ (۱۳۳۳ھ، ۱۳۶۱ء)

.....

شعبيه العبد

لحليمة يمينه<sup>١١</sup> . إلى لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال فيه أيضاً «أدب القاصي» للحسن بن رباح في قاصص مكة ، و  
عذل ، ثم فسق بعد ذلك وارتشى ، وقد كان قصي بقضيب قبل أن يفسق ، بعد  
يعدم فسق أن يظل كل قصي قصي بها بعدما فسق ، وأنفذت القصاص إلى قصي في  
قبل أن يفسق .

٢ [٢١٨] وقال أبو حبيمة: لو أن قاصياً قصي بين الناس زماناً ، وبعد مدة  
كثيرة ، ثم علم أنه فاسق مُرتشٍ ، لم يَرَوْهُ مُدَّةً وَلَمْ يَلَمْزْهُ عَلَى ذَلِكَ ، يَجْعَلُ لِلْقَاصِي ، يَـ  
يَحْتَصِمُونَ إِلَيْهِ [٢١٩] . أن يُبْطِلَ كُلَّ قِصَّةٍ قِصَى بِهَا ذَلِكَ الْقَاصِي<sup>١٢</sup> . إلى  
لفظ «الأجناس» .

ودكر الأشرسوبي في «فصوله» . «القاصي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قصته .  
فيم ارتشى ، وينفذ فيما لم يرتش .

ودكر الإمام البرزوي<sup>١٣</sup> أنه ينفذ فيما ارتشى أيضاً وقال بعض مشايخ  
قصايه فم ارتشى وفيما لم يرتش باصته ، وبالقول الأول أخذ شمر لاس  
الشرخسي ، وهو اختيار الخصاف .

واب ارتشى ولد القاصي ، أو كائنه ، أو بعض أهوايه ، فإن كان بأمره ورضاه  
فهو وما لم يرتشى القاصي سواء ، ويكون قصاؤه مردوداً ، وإن كان بعير  
القاصي بعد ، وكان على امرئشي رد ما قصه<sup>١٤</sup> . إلى هنا لفظ «الفصول»

قال أبو العباس النأيلي في آخر «أدب القاصي» من كتاب «الأجناس» . «سب

(١) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٥٦/٢] .

(٢) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٤٩/٢] .

## باب في السار

إذا كان فسقاً هل يجوز أن يشتكى منه؟ فيه كلام بين المشايخ، ذكر محمد ابن شجاع في «نواادر»: سمعت بشر بن غياث يقول: أرى الحنجر على ثلاثة فقيه فاسق، وطبيب جاهل، ومكابر فقلس.

وقال محمد بن شجاع في قول نعيم لا بأس بأن يشتكى من الفقيه الفاسق، لأنه يكره أن يخطئه الفقه، فحجب بما هو أصوات<sup>(١)</sup>.

وقال في «الواقعات»: «واحتار الطحاوي أن الفاسق إذا قُتِلَ الفصاء لا يصير قاصياً، ولو قُتِلَ يَتَغَرَّلُ بالفاسق».

والصحيح ما ذكر في «شرح أدب القاضي» أن القاصي يفسر الفاسق لا يتغرل، بل تغرل، والفاسق [هـ ٣٠٤ م] إذا قُتِلَ [١٤٢١ هـ] يصير قاصياً، ومتى قضى بقدر قصاؤه إلا أن لقاضي آخر أن يبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك، ومتى أبطله ليس بقاصي آخر أن يتقدم، وهذا قول علمائنا.

ورأيت في كتاب «أدب القاضي» لأبي محمد الناصحي البسابوري<sup>(٢)</sup> أنه قال: فإن أخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس به ظلم؛ كان هذا لحكمه باطلاً، ولا تجز لأحد أن يقدم ذلك لقضاء من القضاة، بل يردّه، فقد سقطت عدالة المرئسي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَوْلَا يَتَهُمُ الرِّبِيُّونَ وَالْأَخْيَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْرَ وَأَكْبَهُمُ السُّخْتُ﴾ [سائد ٦٣].

(١) المكاري هو لأجير، من الكراء، وهو الآخر، وجففه مكاريين وقد تقدم لتعريف يندك.

(٢) يجر «الأحاس» بساطهي [١٤٩ ٢].

(٣) الناصحي هو عبد الله بن الحسين، أبو محمد البسابوري المعروف بالناصحي، قاضي القضاة بحران، ونجح الحجة في عصره، كان ورعاً متعبداً بغير اليد من كنه «لجمع بين وقفي» هلال والمصنف، و«أدب لقاضي» وتهذيب أدب القاضي لمصنفه (توفي سنة ٤٤٧ هـ) بطر «الخواهر» نصبه «عبد القادر القوشي» [١ ٢٧٤] «الفتح الترحيم» لاس قطوبغا [ص ١٧٨].

عبد الله بن عباس

وقال تعالى ﴿وَأَصْلَاهُ السُّخْتِ﴾ [المائدة: ١٢]، رُوِيَ عن ابن عباس عَنِ النَّبِيِّ  
يُغْنِي الرُّشُوةَ .

وعن مَرْوَقٍ: «أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ سُخْلٌ عَنِ السُّخْتِ، عَنِ  
الرُّشَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا الْحُكْمُ؟ فَقَالَ عِنْدَ اللَّهِ: رِنَحْتَ ذَلِكَ الْكُفْرُ، ثُمَّ رَلَا  
نَعَالِي ﴿وَمَنْ لَمْ يَخُكْ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾» (١) [ص: ١٢٠].

وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب أدب لقاصي المحضود  
حدثني أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَقَدْ أَلَّفَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ مِنَ  
الْحُكْمِ» (٢).

ثم قال، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْمَارِ»

(١) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢٢/١٠]، وأبيه في في أسس الكبرياء [١٢٠] -  
عائس رحمه الله.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢١/١٠]، وأبو يعنى في إسناده [١٧٣٩] -  
في المعجم الكبير [٢٢٥/٩]، عن مَرْوَقٍ عَنِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ سُخْلٌ

(٣) وَرُوِيَ فِي «النَّسَائِي» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ سُخْلٌ لَرَّاشِيٍّ وَخَرَسٍ  
كِدَاجَةٍ فِي حَافَةِ «بَحْ» وَ«مِ» وَ«أُخْرَى» وَيُظْهِرُ أَنَّ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَنْبَاءِ -  
كراهية الرشوة [رقم: ٣٥٨٠]

٢) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في الرأشي والمرتشي في الحكم [رقم: ٣٣٦]  
وأحمد في المسند [٣٨٧/٢]، وأبو حنيفة في صحيحه [رقم: ٥٠٧٦]، عن حدث آخر -  
عنه.

قال الترمذي: «حدثني أبي هُرَيْرَةَ حَدَّثَ حَسَنَ صَاحِبٍ»

وقال ابن المظفر: «صحيحه لأنه يطرأ خلاصه ليدرسه لاسيما [٣٠٠/٢]

١) أخرجه الطبري في المعجم الأوسط [٢٩٦/٣]، وفي مسنده الصغير [٥٧٦]، عن -  
في حقه.

قال ابن المظفر: «صحيحه لأنه يطرأ خلاصه ليدرسه لاسيما [٢٩٦/٣]



«خارج السير»

وَرَوَى عَنْهُ قَالَ: «الرَّائِشِي وَالْمُرْتَشِي وَالزَّائِشِي مُلْعُونٌ»<sup>(١)</sup>

ثم قال: «وَالرُّشُوءُ مِنَ الرُّشَاءِ»<sup>(٢)</sup> «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»<sup>(٣)</sup>  
إِلَّا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ  
إِلَى ذَلِكَ الْمَقْصُودِ.

وَالرَّائِشِي: الْمُعْطِي، وَالْمُرْتَشِي: الْآخِذُ، وَالرُّشَاءُ: الشَّيْءُ يُسْعَى بِهِ سَتْرًا  
لِتَسْوِي أَمْرِهِ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿إِذَا دِمَ لِيَهُودَ ٨٦﴾ ٨٧ عَلَى الرُّشُوءِ يَقُولُهُ  
يَعْقُوبُ: «سَمِعُوتَ يَلْعَنُ دِيْبَ أَكْشَوْتَ السُّخْتِ» [سورة: ٤٢]، كَمَا دَعَاهُمْ عَلَى  
الرَّيَا يَقُولُهُ تَعَالَى: «وَأَخَذَهُمْ الرِّيَا وَقَدْ ثَبَّهُوا عَنْهُ» [سورة: ١١]، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ  
مَعْرُوبَةً الرِّيَا، وَدَلَّتْ حَرَامٌ مُخَصٌّ، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ، وَلَا يَخْلُرُ رِيًّا أَنْ يَرْشُوهُ؛ لِأَنَّهُ  
قَدْ حَوَّاهُ وَهَدَّاهُ، فَيُعْطِيهِ الرُّشُوءُ؛ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يَرْشُو إِسَاءَةً يَسْوِي  
أَمْرَهُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلُوبِ، وَيَسْعَى فِي ذَلِكَ السَّبَبِ، أَوْ يَرْشُو لِيَتَقَبَّذَ الْقَضَاءَ مِنْ  
اسْلُطَانٍ، أَوْ يَرْشُو الْقَاضِي لِيَقْضِيَ لَهُ

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَرْشُوهُ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْآخِذِ  
بِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ عَنِ التَّحْوِيلِ وَالتَّهْلِيدِ وَجَبَّ عَلَيْهِ بَدِيلُ

(١) أَخْرَجَهُ وَاحِدٌ فِي «مَعْجَمِهِ» [٢٧٩٥] وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم: ٢١٩٦٥]، وَطَرْنِي  
فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٩٢/٢]، وَفِي «مَعْجَمِهِ» مِنْ ٥٨٠، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَسَدَاتِ عَلَى  
الصَّحِيحَيْنِ» [١١٥/٤]، عَنْ ثَوْبَانَ رَوَاهُ قَالَ: «نَسَّ شَوْهُ اللَّهِ ﷻ لِلرَّائِشِي وَالتَّائِشِي وَالتَّيْشِي»  
بُنِي الْأَيْبِي بِشَيْبَةَ

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو الْحَصَنِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ»  
بَطْنُ «مَجْمَعِ إِبْرَاهِيمَ» هَيْثَمِي [١٩٩/٤]

(٢) الرُّشَاءُ: هُوَ الْخَلُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (د)

(٣) فِي «د» «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»

### في حقه لسان

الإسلام، فلا يجعل به أن يأخذ المال على ذلك، فإن أخذ المال لإقامة ما هو واجب الإقامة بدون محال، يكون حراماً، وأما المقتضي يجعل به الإعطاء، لأنه حاد منه. وحسن المال وقاية نفسه، وهو مؤيد للشريعة.

ألا ترى إلى ما روي عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه قال: «وخذنا في رمي زياد<sup>(١)</sup> شيئاً حراماً من المال، كما نبدل لتصور به أمساء»<sup>(٢)</sup> قد أنه يجعل له أن يبدل المال دفعاً للخوف عن نفسه.

وأما الكسبي: إذا رشا ليسعى بيته وبين أسطى، ويؤوي أمره بين يدي السطى لا يجعل به الأخذ؛ لأن اقيام بمعية المسلمين واجب بدون المال، فهو أخذ المال لإقامة ما وجب بدون محال، فلا يجعل [١٤٢/١] له أخذ المال.

والجيلة في ذلك أن يقول ذلك الرجل له: استأجرني يوماً إلى الليل بدين معلوم، فيستأجره، فيكون صحيحاً، ثم إن المستأجر بالجبار، إن شاء استعمله في ذلك العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر.

وإن رشا السلطان ليتقلد منه القضاة، ورأسي ولعزتي في السار، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا لا نفلد العمل من تأييد عليه بالشقاء»<sup>(٣)</sup>.

(١) هو زياد بن أبيه الأمير المشهور (موفي به ٥٣ هـ).

(٢) لم يحله عن أحد من أصحابه عليه السلام وهو مشهور عن بعض التابعين، قصه أبو بكر بن دى في الأحكام الفردية [١٦٤] عن شيبان عن عمرو عن أبي الشفاء قال: لم يجد من يارش اتبع لسان أبيه.

وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الطريق [رقم ٢٢٠٥١]، ويكرهه عليه السلام بعد في ذلك. ثم قد اتبع من أبيه.

(٣) لم يحله بهذا المفظ، والمشهور إنما هم بسط من طلب القضاة، وأسماء عنه، وكل له، ولم يظنه ولم يستعمل عنه، أمول الله ملكاً يسلطه، وسيد كره المولف مريب.

﴿فِي عَامَةِ ثَلَاثٍ﴾

فإذا كان لا يُقْلَدُ مَنْ يَطْلُبُ ، فكيف يُقْلَدُ مَنْ نَشُو<sup>١٩</sup> ! وهذا لأنه إنما يَرْتَضُو لِأَحَدٍ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِحَسَبِهِ ، فَيَحْرُمُ الْأَحَدُ وَيُاعْتَدُ :

وَأَمَّا الْمَصْرُ الْأَخِيرُ : إذا ارْتَضَى الْقَاضِي لِنَفْسِهِ لَهُ ، فهذا لا يَخْلُو بِمَا أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْجَوْرِ أَوْ بِالْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ : فَحَرَمَةُ لِمَنْ يُوَحِّشُ أَحَدُهُمَا : لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ ، فَيَكُونُ حَرَامًا

والثاني : بسبب القضاء بالجور .

وإن كان القضاء بحق ، فلحرمة لمعنى واحد ، وهو أن القضاء وحب عليه بدون المال ، فإذا أخذ عليه المال فهو أخذ المال على عبادة ، أو على قامة القرينة ، فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَا يُقْلَدُ لِعَصَاةٍ بَدَى ارْتَضَى فِيهِ ، وَسَجَلُهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ بَاطِلًا

وأما قصايه بعد ذلك هل يُقْلَدُ لِنَفْسٍ<sup>٢٠</sup> فِي كَلَامٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبٍ عَدَمًا أَنَّهُ يَتَّبَعُ قَصَايَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي «شرح أدب القاضي»

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ ، فَذَلِكَ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ عَدَمًا لَا شَرْطُ الْجَوَارِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ شَرْطُ الْجَوْرِ ، وَإِلَى مَا لَصَحَبُ «شرح الأقطع»<sup>(١)</sup> .

[٣٠ = ٣٠] وَقَامَا فِي «وجيزهم»<sup>(٢)</sup> «لَا تُدَّ لِلْقَضَاءِ»<sup>(٣)</sup> مِنْ صَعَابٍ ، وَهُوَ أَنْ نَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُجْتَهِدًا ، نَصِيرًا<sup>(٤)</sup> ، عَدْلًا ، فَلَا يَجُورُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غَنَى ،

(١) ينظر : «شرح مختصر الفتاوى» للأطع [٢/٢٩٠]

(٢) أي : «وجيز» ، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الوجيز» .

(٣) فِي «الوجيز» ، «لَا يُدَّ لِلْقَاضِي» .

(٤) فِي «الوجيز» : «مُجْتَهِدًا» (ح) ، «نَصِيرًا» (م و) ، وَيَعْنِي بِهِ (ح) ، الرَّمْزُ بِهِ إِلَى أَبِي حَبِيبَةَ (م) .

❦ فنية البيان ❦

والصبي، والناسي، والجاهل، والمقلد<sup>(١)</sup>. إلى هنا لفظ «الوجيز».

وقال صدر الإسلام البرزوقي في «أصوله»<sup>(٢)</sup>: «أجمع العلماء والفقهاء - المعتبرين يجب أن يكون من أهل الاجتهاد<sup>(٣)</sup>، فإنه لا يقدر أن يفتي أساساً - لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق لحكاية، فتخبر ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يحل له أن يفتي فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين». إلى هنا لفظ صدر الإسلام.

وقد ذكر محمد في «الأصل» أن المقلد لا يخور أن يكون قاصياً، ودرر لخصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال: «القاصي بقضي باجتهاد تفيه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي وسأل فيها، أحد بقوله»<sup>(٤)</sup>.

وجه الشافعي: ما روي عن النبي ﷺ حين بعث مبعثاً إلى اليمن فقال له «بسم نقضي» قال: يكتب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: يسئ رسول الله ﷺ قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضي رسول الله»<sup>(٥)</sup>. ولأنه إذا لم يكن مجتهداً يخور

= الرمر به إلى مالك بن أنس و (و) الرمر به إلى وجو أو قول بعد مخرج لأصحاب الشافعي كما نرى على ذلك في المقام بعد الوجيز مع شرح براغمي للعرلي [٥١].

(١) نظره: «الوجيز» مع لعرب شرح الوجيز للعرلي [١٢ - ١١٥].

(٢) صدر الإسلام البرزوقي عدة كتب في أصول الفقه، طبع منها «معرفة الخُصم السريعة»، ولم يعد بهذا النقل فيه بعد النظر في مطلقه.

(٣) بغير أدب نقاصي / مع شرح العهد: شهد الخُصم [١٤٥ - ١٩٦].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء [رقم / ٢٥٩٢]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي [رقم / ١٣٢٧]، وأحمد في المسند





أَنْ يَشِينَ لَكَ الْقَضَاءُ قَالَ، هَذَا رَأْيُ قَاضِيٍّ، أَوْ مَا شَكَّكَتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ»

فَعُلِمَ أَنَّ الاجْتِهَادَ لَيْسَ بِشَرْطِ الْجَوْرِ، لِأَنَّ عَلَيْهِ رَأْيَهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ  
الاجتهاد

وَلَا يُقَالُ: كُلُّ مَنْ لَا يَضْلُحُّ أَنْ يَكُونَ مُفْتِيًّا لَا يَضْلُحُّ أَنْ يَكُونَ دَعِيًّا  
كَدَعِيٍّ، لِأَنَّ الدَّعِيَّ يَجُورُ [له] <sup>(١)</sup> أَنْ يُفْتِيَ بِالسَّمْعِ عَنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْحَكْمِ  
فَكَذَلِكَ الْعَاصِي يَقْضِي بِغَيْرِهِ لَا بِرَأْيِهِ

وَقَضَاءُ الْمَرْأَةِ يَجُورُ لِيَمَّا تُسَمَّعُ شَهَادَتُهَا فِي حِلِّانٍ لِدَعِيٍّ؛ لِأَنَّ حِلِّانَ  
— وَهُوَ تَمِيدُ الْأَحْكَامِ، وَإِصْطَافُ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ — حَاصِلٌ، بِخِلَافِ بَصَائِغِ  
الْحُدُودِ وَالْقَضَائِي، فَإِنَّ شَهَادَتَهَا لَا تَجُورُ، فَكَذَا قَضَائُهَا

ثُمَّ الاجْتِهَادُ — [١٤٠١] — وَهُوَ يَدُلُّ لِمَجْهُودِ لَبْلِ الْمَقْصُودِ، وَشَرْطُ قَضَائِهِ  
الْمَرْءُ مُجْتَهِدًا، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالصُّوَرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالشُّعْ — مِمَّا يَتَعَلَّقُ  
بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَا فِي الْكِتَابِ وَالشُّعْ، وَهُوَ  
عَرِيمَةٌ، وَلِلرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُحَالٍ يُحْكِمُهُ ظُلُمُ الْحَادِثَةِ الْوَاقِعَةِ مِنْ

مَرْجَعُهُ إِلَى دَوْدٍ فِي كِتَابِ الْأَهْلِيَّةِ ص ١٠٦ كَيْفَ لِقَضَاءِ [رَقْم ٣٥٨٢]، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ  
الْأَحْكَامِ ص ١٠٦ ح ١ فِي الْعَاصِي لَا يَقْضِي بِغَيْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُ رَقْم ٢٣  
وَالْبَهَاغِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ ص ١٠٦ ح ١ فِي كِتَابِ الْحَفَائِصِ ذَكَرَ أَنَّ الْأَهْلِيَّةَ حَلَّتْ أَنْ تَقْضِيَ قَضَاءَ  
رَقْم ١٨١٩، وَأَحَدٌ فِي الْمَعْدَةِ [١١١] وَالْحَاكِمُ فِي الْمَعْدَةِ ص ١٠٦  
صَحِيحًا [١٠٥]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَقَ الْأَمِيرُ دَوْدُ  
قَالَ التَّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»

وَقَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا سَادَ وَلَمْ يَرْجَعْ»

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ص ١٠٦ ح ١، وَدَوْدُ ص ١٠٦ ح ١، وَالتَّرْمِذِيُّ ص ١٠٦ ح ١، وَصَحَّحَهُ  
حِيلَانُ — بِطَرِيقِ «مَلَوْحِ الْمَرَامِ» لِأَبِي حَنِيفَةَ [ص ١٢٢]

(١) حَاصِلُ الْمَقْصُودِ مِنْ دَوْدٍ ص ١٠٦ رَقْم ١٠٥ وَص ١٠٦



— منه الحديث —

ولكنني مشتهر بالعبه وله نصر بالحدیث أيضاً

وقال السنن في «أصوله» (١) «قال بعض أصحابنا إذا كان حديث في  
يغرف حقيقتها، ولا يحمي عليه ذقيقتها، يكره من أهل الاجتهاد في ذلك...»  
[١٠١٠] «إذا شئتم أهدية شهادة والاجتهاد في واحد هل له أن يمد  
النص» (٢)

قال في «خلاصة الفتاوى»: «فيه أربعة أقوال: قال بعضهم: بكرة وقال بعض  
لا بأس به وقال بعضهم - وعليه عامة الشيخ - أن التقيد رحمة، وترك عزيمة  
وروي الحسن عن أبي يوسف ومحمد أنه إذا قلنا من غير مسألة: لا بأس به...»  
سأل بكرة، وهكذا ذكر في «المتقى» (٣) «إلى هنا فقط» «الخلاصة»

ودكر النقيب أبو الميث في «المعيار» عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة  
«اللا ينبغي لأحد أن يطلب النص ولا يتعرض له، فإن فعل فهو مُسيء»  
وقال شعر الأئمة الشرخسي في شرح أدب القاضي: «لخصاف...»  
قال: «دخل في النص قوم صالحون، واحتسب قوم صالحون، وتركوا الدحول...»  
أصبح وأسم لديه؛ لأنه يلزم بالنص أنه نفسي بحق، ولا يشري أبداً على  
الوفاء به أو لا يقدّر، وفي ترك الدحول فيه صيانة لعينه، وهذا إذا كان في  
غيره من نصح للنص»

(١) سنن النقيب أبو الميث في «المعيار» كتاب سباني، وكذا سنن الشرخسي أيضاً، ونسبه إلى أبي الحسن  
الشرخسي الشرخسي الحنفي، ولم يحد إلى أخبار الكتاب وسباني بعد النظر بغير «لحاح المحقق»  
لشرخسي [١٤/١]

(٢) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٢٤٢].

(٣) ينظر «غريب المسائل» لأبي عبد الله السمرقندي [٢١٢].



وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَاسِقُ لَا يَخُورُ بِصَاوِةٍ كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْزَعٍ . .  
عَلَمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فِي التَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَخُورُ بِصَاوِةٍ.

وَمَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ: إِذَا قُنِدَ الْعَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصَحِّحٍ، وَلَوْ قُنِدَ . .  
بِغَرْلٍ بِالْفَسْقِ، لِأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ أَحْمَدَ عَدَالَةً فَلَمْ يَكُنْ رَاضِعًا بِغَيْبِهِ ذَهَبًا.

وَهَلْ يَضْلُخُ مُفْنِيًا؟ قِيلَ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَقْوَرِ الْمَذِينِ وَخَيْرِهِ عِنْدَ . .  
الدِّيَامَاتِ، وَقِيلَ يَضْلُخُ، لِأَنَّهُ يَخْتَهُدُ حَدَارًا لَسْتَهُ إِلَى الْحَصَاءِ، وَإِنَّمَا . .  
يَضْلُخُ أَنْ أَقْبِيَةَ الْإِخْتِهَادِ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ.

فَأَمَّا تَقْلِيدُ الْجَاهِلِ فَصَحِّحٌ عِنْدَنَا؛ حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ . .  
بِالْقَصَاءِ يَشْتَدُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا آتَتْهُ بِفَكْهَةٍ أَنْ يَضْلُخَ  
بِمَعْنَى غَيْرِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَصَاءِ يَخْصُلُ بِهِ وَهُوَ إِيْصَالُ الْحَقِّ إِلَى مُسَحِّحِهِ  
وَيَنْبَغِي لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ هُوَ الْأَفْوَى وَالْأُولَى؛ لِقَوْلِهِ **هَبْ** «مَنْ قُنِدَ . .  
عَمَلًا وَفِي زَعِيَّتِهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ حَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَخِمْعَةُ الْمُتَشَكِّكِينَ».

— غايه السار —

قَالَ أَبُو حَمِصٍ الْأَنْثَرِيُّ فِي «الْمَصُولِ»: «وَكُونُ الْقَاصِي عَدْلًا . .  
شَرْطٌ أَيْضًا، حَتَّى فَإِنْ أَصَحَّحَ إِنْ الْعَاسِقُ يَضْلُخُ أَنْ يَكُونَ قَاصِيًا

وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ «الْوَادِعِ» شَرْطُ صِحَّةِ  
النَّصِّ، وَلَوْ قُنِدَ وَهُوَ عَدْلٌ، ثُمَّ فَسَقَ، يَشْتَقُّ الْعَزْلُ، وَلَكِنْ لَا يَنْعَزَلُ، وَهَذَا  
عَاقِبَةُ الْمَشَائِخِ، وَيَحْتَاحُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَغْرِلَهُ، إِلَى مَا نَقَطَ «الْمَصُولُ»

قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَضْلُخُ الْعَاسِقُ نَفْسًا)، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا  
قَوْلُهُ (وَأَمَّا لَدُنِّي)، أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي الثَّمَلِيِّ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِحْسَادِ . .  
وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ أَيْضًا.

وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة

وحاصله أن يكون صاحب حديث في معرفة ما يُعرف بمعنى لأن  
أز صاحب فقه له معرفة بالحدث مثلاً يشغل باله في الموضوع عنه  
وقيل وأن يكون صاحب فريضة يعرف بها عدد الناس، لأن من لأحداً

— شاهه صبار —

قوله (وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة) أي في أصول اللغة  
مختر الإسلام وغيره، في باب (١٠٠) من معرفة أصول المجتهدين

قوله (وأن يكون صاحب فريضة)

قال صاحب «الجمهرة»: «الفريضة حاضن لصبغة، ومنه اشتق أخرج،  
وهو الخالص الذي لم يُتَرَجَّ بغيره من استخرج غيره»

وقال في «تهذيب الديوان»: «فريضة سر أول مراتبها، ففريضة الصفة»

وقال في «المحمل»: «الفريضة أول ما يُنسب من السر، ولذلك يُقال: فلان  
فريضة جيدة» يُراد: أساط المزمع<sup>(١)</sup> وقال في «الصحاح»: كما في «المحمل»

وقال المطرزي في «الإبصار»: «الفريضة في الأصل أول ما يُنسب من السر،  
وهي عبدة بمعنى مفعوله اسمًا للسر، من فرخها إذا حفرتها، ثم سُمِّيَ الماء بذلك؛  
بملاحة بينهما، ثم قالوا: فلان حسن الفريضة؛ إذا بدع شعرًا أو خصة أو

(١) ينظر «أصول البردوي» [ص/ ٢٧٨ - ٢٨١]

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لاسن دُرَيْد [١/ ٥٢٠].

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لاسن فارسي [ص/ ٧٥١]

— صحاح اللغة — ص ٣٩٦ — مادة فرخ

ما من المعروفين ومادة من فرخ — ويصنف في (الصحاح معجم المصنفين)  
ص ٣٩٦ — مخطوط مكتبة جامعة القاهرة — رقم المخطوط ١٢١٠٦

— مخطوط مكتبة مجلس ص ٣٩٦ — رقم المخطوط ١٢١٠٦



مَا يُتَنَى عَلَيْهَا

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ، لَا  
الصَّحَابَةَ رَضَوْنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ تَقَدُّوهُ وَكَفَى بِهِمْ قُدُورُهُ، وَلِأَنَّهُ مُرْصَنٌ كَمَا بِهِ كَرِهَ،  
أَفْرَأَ بِالْمَعْرُوفِ.

باب عادات الناس

أَجَادَ، فَاسْتَعَارَهَا لِنَطْعٍ، وَهُوَ مِنْ مُسْتَعَارِ السَّجَارِ، لِأَنَّ أَصْلَ الْفَرَسِ الْفَرَجُ، وَالشُّقُّ  
وَالشُّقُّ، وَمِنْهُ: الْقَارِخُ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي فَرَحَ بَابُهُ، أَيْ شُقُّ.

وَقَالَ التَّنَوُّيُّ [١٥: ٣٠٧] فِي «أَصُولِهِ»: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مِنْ كُلِّ  
عَالَمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَابْتِغَاءً عَلَى مَعَانِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مَنْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْجَمْعَةِ يَعْرِفُ النَّاسَ وَعَادَاتِهِمْ  
إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّهُ شَرْطُ رَائِدٍ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ  
اللَّهِ وَسُنَنَ رَسُولِهِ [١٠: ١٧١]، وَعَرَفَ مَاسِجَهُ وَمَسْجُوحَهُ، وَوَقَّفَ عَلَى مَعَانِيهِ، يُدْرِكُ  
الْاجْتِهَادَ». كَذَا قَالَ التَّنَوُّيُّ فِي «الْبَابِ الْأَوَّلِ»

قَوْلُهُ: (عَنْهَا)، أَيْ: عَنِ عَادَاتِ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ،  
أَيْ: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>

وَالْأَصْلُ بِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَبِيبَةً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذُكَ بَيْنَ كَيْدٍ  
بَيْنَ نَجْدٍ﴾ [٢٦: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى سُبْحَانَكَ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ  
بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٠٥: ١]، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ كُنَّ كَادَ يَفْصِي بَيْنَ النَّاسِ، وَوَلَّى أَصْحَابَهُ  
الْقَصَاءَ، وَأَمَّا هُمْ إِلَى الشَّوْاحِي، وَنَدَّ رُوَيْتَ قُلْ هَذَا أَلُّ الشَّيْءِ كُنَّ بَعَثَ عَلَيْكَ قَصَبَ

(١) يَحْصُرُ «مَخْتَصَرُهُ» [٢٢٥]

قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الحنف

إلى التَّيَمَّنِ<sup>(١)</sup>.

وكان الحلفاء ابراشدون يقضون بين الناس. ولأنَّ لقضاء أمرًا بالمعروف ونهي عن المنكر، والأمر بالمعروف وحث، وبعض السلف إنما كرهوا الدخول في القضاء؛ لحوزهم على أنفسهم من غيرها عن القيام بتحمل عبء القضاء، فلم يخطر الشروع فيه؛ لم يؤلَّ رسول الله أصحابه (١٠٠٠) لقضاء، ولم ينص بعبء، ولكن مع هذا ترك الدخول أسلم لديه، كما مرَّ بيانه.

قوله، (قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الحنف)، وذلك لقوله ﷺ: «القضاء ثلاثة: قاضٍ في النار، وقاضٍ في الجنة»<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ»<sup>(٣)</sup>. فلا خِلَ هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا يأمن على نفسه أن يَحِيف

(١) معنى تحريجه.

(٢) هذا أخرجه من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الألقاب باب في القاضي يحلف [رقم ٣٥٧٣]. والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد بغير الحق [رقم ٢٣١٥]، وغيرهم من حديث ثريده بن الخُثَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه، وهذا لفظ الترمذي.

قال ابن الملقن: «هذا لحديث صحيح» وقال من كثير الإسناد حده بطر مسند لاس بعض [٥٥٢٩] وهذا إرشاد لقوله من معونه أدلة الله لاس كثير [٣٩٠٦]. أخرجه أحمد في مسنده [٢٣٠٦]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حلف القاضي [رقم ٣٥٧١]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب في القضاء [رقم ٢٣٠٨]، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

قال الترمذي: «حدثني حسن بن عريفة» وقال أبو اسحق: «حدثني حسن».

ومن من حجر: «صححه الحاكم ودرقه في» بطر مسند المسير لاس حسن [٥٥٦٩] «حدثني في صحيح حديث إسناده» لاس حجر [١٦٦٢].

كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا لِمُبَشِّرِهِ لَفِيحٍ، وَكَوْنُهُ بِنَفْسِهِم الدُّخُولُ بِهِ مُخْتَارًا، سَوَاءٌ  
 كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ جَمِلَ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ يَكْبِيٍّ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الدُّخُولَ  
 فِيهِ رُخْصَةٌ طَمَعًا فِي إِفْقَةِ الْعَذْلِ وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ يُحْطَى طَمَعًا وَلَا يُؤْخَذُ  
 أَوْ لَا يُعَيَّنُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُدْءَى مِنَ الْإِعَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَهْلُ لِلْقَضَاءِ دُونَ  
 غَيْرِهِ فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ صَيَانَةٌ لِحَقُوقِ الْعِبَادِ وَإِحْلَاءٌ لِلْعَالَمِ عَنِ  
 الْفِتَنِ.

قَالَ وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ حَلَّتْ الْقَضَاءُ

عَلَيْهِ سَبَدَ

وَيُخَوَّرُ عَلَى الدَّسِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ فِي نَفْسِهِ مُرْصَنَ كَمَايَةٍ؛ لِكُوبِهِ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ،  
 وَمَقْدَرًا صَاحِتِ «الْهُدَايَةِ» (الصَّحِيحُ). أَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ رُخْصَةٌ، وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ  
 وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ. بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا دَفْعًا عَنْ «شرح أدب القاضي»، وَ«حِلَاةِ

الفتاوى»

وَالْخَبْفُ، الْحُزُّ وَالظُّلْمُ، مِنْ حَافٍ عَلَيْهِ بِحَيْفٍ خَفِيفًا.

قَوْلُهُ (كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا)، أَيِ كَيْلًا بِصِيرِ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ.

(١٥٠٣) قَوْلُهُ (فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ)، بِمَعْنَى إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ  
 الْمَدِينَةِ سَعْيًا لِلْقَضَاءِ - بَعْنِيهِ وَعَمْدِهِ - يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ حَلُّ الْقَضَاءِ وَتَقْلِيدُهُ حَتَّى لَا  
 يَصْنَعَ حُقُوقَ الدَّسِ، فَإِذَا امْتَنَعَ هُوَ وَقَدْ كَانَ الْحَاضِرُ أَوْ الْعَاسِقُ؛ يَأْتِمُّ هُوَ؛ لَامْتِنَاعِهِ،  
 وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَهَذَا كَصَلَاةِ الْحَارَةِ مِنْ أَوَّاحِدٍ إِذَا تَعَيَّنَ لِإِقَامَتِهَا، يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عَيْنًا

قَوْلُهُ (وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا)، هَذَا لِقَطْعِ الْقُدُورِيِّ فِي  
 «مَحْتَصَرِهِ» (١)، أَيِ: لَا يَطْلُبُ وَلَا يَسْأَلُ الْقَضَاءَ بِمَعْنَى، وَلَا يَسْأَلُهَا بِلِسَانِهِ، وَدَلِيلُ

.....

عند البدار

روى أبو عيسى الترمذي في «جامعه» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ - وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ حُرَّ عَلَيْهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَسُدُّهُ»<sup>(١)</sup>.

وزوى أيضاً بإساده إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذَبَحَ بَعِيرَ مَكِينٍ»<sup>(٢)</sup>.

[١٨١٠] رواه وروى في «السنن» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ» قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ، وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ، وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُكْهُ وَلَمْ يَنْتَمِنْ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًَا يُسَدُّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وروى صاحب «السنن» أيضاً بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «لَنْ تَنْتَفِعَلَ، وَلَا تَنْتَفَعَلَ عَلَى عَقْلِكَ مِنْ أَرَادَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وحدث البخاري في «الصحيح» بإساده، عن أنس بن مالك عن سفيان الثوري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «بَا عُبْدَ الرَّحْمَنِ نَنْ سَمْرَةَ، لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّ أَوْنِيَّتَهَا عَنْ

(١) حجة أحمد في «مسند» [١٨٣]، وأبو داود في كتاب «الاصحاح» باب في طلب القضاء وسرع به [أبو ٣٥٧٨]، وترمذي في كتاب «الأحكام» باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في «الاصحاح» [١٣٢٣] وأبو داود في كتاب «الأحكام» باب ذكر قضاء [٢٣٩] وأبو عيسى في حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي

قال الترمذي: «هذا حديث حسن قريب»

(٢) مضمي تحريجه قريباً

(٣) مضمي تحريجه قريباً، وهذا لفظ أبي داود في «السنن»

حجة بخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» [٢٣٩]، وأبو داود في كتاب «الأحكام»

باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» [١٣٢٣]، وأبو داود في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» [١٣٢٣]

باب في طلب القضاء وسرع به [أبو ٣٥٧٨]، وأبو داود في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» [١٣٢٣]



يَقْتُلُوا مِنْ شَعَابَةٍ - يَكُونُوا -

رُفِعَ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، ثُمَّ بَحَرَهُ، وَأَبْطَلَهُ، لِأَنَّ الْحَوَارِجَ إِذَا حَرَّجُوا عَلَى  
أَهْلِ الْعَدْلِ مَالِ السَّلاحِ فَوَيْلٌ لَهُمْ يَسْتَحْلُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَحُورُ تَهْدِئَتُهُمْ... وَلَا يَحُورُ  
تَهْدِئَتُهُمْ، لَمْ يَحُورْ قِصَاؤُهُ، فَيَنْتَقِصُ، وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ السَّعَفِيِّ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى  
بَحْرِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ قِصَاؤُهُ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى كَيْدِهِ

ثم قال الأصحبي: قال في الكتاب: أي من المحضوف في «أدب القاضي» .  
«إذا بلغ الإمام أن قوماً يجمعون لبحر خرو عليه، فإنه ينادي: سيدهم فقتلهم، ويؤدُّ  
شهادتهم، ومن يشعق القتل لا يكون قاصداً، فلا تُعدُّ قصده قاصداً أهل العدل

وإن كان قاضي الخوارج من أهل الجماعة والعدل، فقصصه، ثم رفع إلى قاضي العدل، أمضاء، ويخبر قضاؤه بين الناس، لأن الله تعالى لا يفتن القضاة من جهة معاوية ومن بعده من بني أمية، وكذا حذر حين عنى إمام الحق، ولله يرو عن أحد من أهل العدل أنه فسح قضاءه.

وكذلك عبرُ شَرِيحُ تَوَلَّوْا لَهُمْ . وَلَمْ يَزُودْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْتَهَاءِ بَقِيَّةُ فَصْلِهِمْ .  
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي إِذَا كَانَ عَدْلًا فِي بَعْضِهِ لَا يُقَرَّرُ فِيهِ مِنْ دَلَالَةٍ . وَمِنْ كَدِّكَ  
إِذَا كَانَ عَدْلًا أَوْ كَدِّكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَلُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

قال في «المصول» : «أهل البيت هم الحارحون على إمام الحق بعد حق» .  
 سألته أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمام وصاروا أميين به ، فخرج عنه جماعة من  
 المؤمنين ، فإن فعلوا ذلك لعظم ظمئهم ، فهم يسيرون من أهل شيعي ، وعليه أن يترك  
 لعظم وتقصيرهم ، ولا ينبغي للناس أن يُعيّنوا الإمام عليهم ، لأنه قد إجماع على



والحق كان مد علي في نوبته، ولثامس يفتدونه من الاحتجاج . . . .  
إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق، لأن المقصود لا يخلُص ما . . .  
ما إذا كان بُدَّه

عبد الله

العلم، ولا أن يُعَيِّموا تلك الطائفة على الإمام أصداً؛ لأن فيه بطلان  
خروجهم على الإمام، وإن سمَّيَ ذلك لظلم ظالمهم، ولكن أدعى الحق . . .  
فما هو الحق معاً، فهم أهل لبي، فعلى كل من يقوى على الصلابة  
لمسلمين على هؤلاء الحارصين، لأنهم ملغوبون على لسان صاحب  
شريع، فإنه من «الفتنة مائة لعن الله من أيقظها» (١) . . . (٢).

قوله (والحق كان مد علي في نوبته)

إما قبل نوبته احتجوا (١) . . . (٢) عن قول الروافض - لعنهم الله - وب  
يقولون الحق كان مد علي في نوبته أبي بكر وعمر وعثمان . . .  
مخالف بقول الله تعالى «ومن نشأ من نبي من نبي الله كُتِبَ له» . . .  
عن سبيل المؤمنين نوبته، ما نوبى ونسبته عنهم (١) . . . (٢) وهذا لأن خلاف  
يعقد عليها جماع الصحابة، ولم تزو عن علي خلاف ذلك، وبما في البيان تعرف  
في علم الكلام (٣) إن شاء الله تعالى

قوله (إلا إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق)، استثناء من قوله (يخوز الشك)  
من السلطان الحائر)، إلا إذا لم يُمكنه السلطان اجترار من النصاء بحق، فحينئذ  
لا يخوز الشك منه؛ لأن المقصود من النصاء - وهو تمهيد الأحكام - لا يخلُص

(١) معنى لبري

(٢) من هذا كلام صاحب الفهرست (١) ٣٠٠ مخطوط مكتوب في نسخة (٢) رقم ١٠٠٠

(٣) (١) ٣٠٠ مخطوط مكتوب في نسخة (٢) رقم ١٠٠٠

(٣) أما في حاشية الأصل، في يوقع في بعض نسخ في عرف الكلام، عن أبي عبد الله



ثُمَّ نَدَّ النَّيَاصُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَطَاهِرًا، وَكَدَا إِذَا كَانَ مِنْ مَنَ بَحْصِهِ  
فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوهَا فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ اسْتَعْلَى إِلَى الْمُؤَلَّى، وَنَدَّ  
كَانَ مِنْ مَنَ الْقَاصِي هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ تَدْيِيًا لَا تَمَوْلًا، وَتَبَعَتْ مَسِيرَ  
لِيَقْبِضَهَا بِحَضْرَةِ الْمَعْرُوفِ أَوْ أَمِيرِهِ رَيْسَ آلِيهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيَتَحَفَّلَانِ كُلُّهُمَا  
مِنْهَا فِي حَرِيطَةٍ كَيْ لَا يَشْتَبَهَ عَلَى الْمُؤَلَّى، وَهَذَا السُّؤَالُ لِكَشْفِ الْحَدِّ  
بِالْإِزَامِ.

### غاية البيان

إِذَا هُوَ صَارَ كَرَاهِدٍ مِنَ الرِّعَايَا بِالْعَرَبِ، ثُمَّ إِذَا [١٥٠٩-١٥٠٨] قَبِضَ الْأَمِيَّانِ الْمَعْرُوفِ  
يَحْتِمَانِ عَلَى ذَلِكَ خَوْفٌ عَنْ حَتْمِ الرِّيَاضَةِ وَالنَّقْصَانِ.

قَالَ السَّامِعِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَصَافَةِ: «فَمَا كَانَ مِنْ لَقَطِطٍ  
- فِيهِ الْإِقْرَارَاتُ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ، وَالْمَحَاصِرُ - قَبَضَهَا الْأَمِيَّانِ مَخْتُومَةً، لَا يَب  
لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ هَذَا الثَّانِي لَا يَقْبِضُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا [١٥٠٩-١٥٠٨] أَتَتْهُ الْقَاصِي الْأَوَّلُ مِنْ  
إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الثَّانِي، فَجَازَ قَبْضُهَا حَمْدَةً مَخْتُومَةً

وَمَا كَانَ مِنَ الْقَطَاطِرِ - فِيهَا حُجُجُ السَّاسِ مِنَ لُصُكُولِهِ وَالسَّجِلَّاتِ - كَدَا،  
شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيَكْتُبَانِ: يَقَطُرُ كَدَا فِيهِ كَدَا، سَحَةً لَسَجِلِ بَعْلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي،  
عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي، [فَيَكْتُبُ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَقَطُرُ بِهِ  
كَدَا وَكَدَا ضَكَا بِاسْمِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي] (١)؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ حُجُجُ السَّاسِ، فَجَبَّ  
أَنْ يَخْطِطَ فِيهَا، فَيَكْتُبُهَا مَقْصُلاً، فَهُوَ أَسْرَعُ وَأَجُودًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَكْتُبُ ذَلِكَ  
بِحَضْرَةِ الْقَاصِي الْمَعْرُوفِ، أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضُونَ مَعَهُ، فَيَكْتُبَانِ بِحَضْرَتِهِ  
أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرٍ يُقِيمُهُ مَقَامَ نَفْسِهِ.

وَكَدَتْ يَكْتُبَانِ عِدَّةَ صِبَاغِ الْوُقُوفِ وَمَوَاصِعَهَا، وَأَسْمَاءَ الْأَمْوَالِ الَّتِي لِلْقَاصِي

(١) لَقَطِطٍ جمع القَطِطِ، وهو ما يُضَاعَفُ فِيهِ الْكَسْبُ يَطْرُقُ (المنعم الوسيط) [٢٤٥]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْرُوفَيْنِ رِيَاذَةٌ مِنْ كَدَا، وَامَّا، وَابْجَا، وَابْجَا، وَابْجَا، وَابْجَا

قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ - لِأَنَّهُ نَصَبٌ صَرَحًا (فَمِنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ  
الرَّغْمِ إِثْمًا) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مُدْرِمٌ (وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَنْهُ إِلَّا سَتْرًا)

﴿مَنْ يَتَّبِعِ الْغَيْرَ﴾

المعروف؛ لأنه يُعْتَقَرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، فَوَاحٍ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ  
قَوْلُهُ (قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ)، أَيْ قَالَ خُذُورِي فِي «مُحْتَصَرِهِ»،  
وَتَمَامُهُ بِهِ: «فَقَدْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الرَّغْمِ إِثْمًا»، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَلَيْهِ إِلَّا  
سِتْرًا<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: يَنْظُرُ الْقَاضِي الْمُؤَلَّى فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ، وَيَنْصُتُ إِلَى بَحْسِ  
مَنْ يُخَصِّمُهُمْ وَيَأْتِيهِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَيَسْأَلُ الْمُخْتَوَسِرَ عَنْ أَسْمَاءِ مَنْ خَصَّمَهُمْ؛  
وَدَلُّكَ أَنَّ الْقَاضِيَّ نَصِبَ بَاطِلًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَقَوْلُ الْمُعْرِضِ لَيْسَ بِخُفْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْيُحُ فِي  
الْحَالِ، فَلَا يُتَعَدُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ، عِوَاذَ أَنَّهُ يُعْتَرَفُ مَا عَدَا، ثُمَّ يَنْتَقِضُ وَيَخْتَفِ بِهَيْئِهِمْ  
وَبَيْنَ خَصْمِهِمْ. فَإِنْ أَقْرَأُوا بِمَا يُوجِبُ الْخَسْ، وَطَلَبَ حَضْرَتُهُ ذَلِكَ؛ حَسِبَهُمْ، لِأَنَّ  
الْحَقَّ يَحِبُّ بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَيْتُ الْوَاحِدَ ظَنَّمُ، يُحْلِلُ عِرْضَهُ، وَغُثْوَتُهُ»<sup>(٢)</sup>

[وَعُثْوَتُهُ]<sup>(٣)</sup>؛ حَسْبُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَخْسَ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأُوا، وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِمْ  
بِالْحَقِّ. وَهَذَا الْعَاضِي يُغْرِقُهُمْ بِالْعَدَالَةِ؛ وَهُمْ لَيْسَ بِالْخَسِ، لِأَنَّهُ يَحِبُّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ  
الشُّهُودِ؛ لِقَوْلِهِ [٣٠٩٥ م] عَالِي: ﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةُ إِذًا مَا دُخِرَ﴾ [٢٨٢ م]

(١) ينظر: «مختصر القلذوري» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه أحمد في «مسند» [٢٢٢، ٤]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حبس في الدين  
وعنه [رقم ٣٦٢٨]، والسنن في «مسند» في كتاب سماع من قبل النبي [رقم ٤٦٨٩]،  
وابن ماجه في كتاب لعمدة باب حبس في الدين واملأه [رقم ٢٤٢٧]، وغيره من  
حديث الشريفة بن شريك التميمي رحمه الله به نحوه.

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». وقال ابن كثير: «إسناده حسن». ينظر: «البحر المحرر»  
لابن الملقن [٦٥٦/٦]. و«إرشاد القضاة إلى معرفة أدلة النسخ» لابن كثير [٤٧/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «وأم»، «واصح»، «واصح»، «وأم»

لأنه لا يجوز التحقق بالزعم، وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما  
على فعل نفسه، فإن لم يقم البينة، لم يفعل بحيلته حتى ينادى ويسر  
أمره، لأن فعل القاضي المعزول حق طهر فلا يُعْمَلُ كَيْ لا يُؤَدِّيَ إلى  
حق العجز

فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى  
عن الشهود، فإن عُدُّوا رَدَّه إلى الحس، لأنه يتبدى القضاء الآن، ولا يقتضي  
مضن، فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً على واحد بحق

قوله، (وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما إذا كانت على فعل نفسه)،  
بغني أن قول المعزول ليس بحجة؛ لأنه كواحد من الناس، وشهادة الفرد لا يسر  
على فعل غيره، فأؤتى ألا تُفعل على فعل نفسه.

قوله (فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى  
عن الشهود)، هذا لفظ التدويري [٢٢٢] في «مختصر»<sup>(١)</sup>، وفي بعض  
نسخ «المختصر»: «ويستظهر في أمره»<sup>(٢)</sup>

(١) بطر في الحقائق [١٧٧]، مجمع الأنهر [١٥٦]

(٢) بطر «مختصر التدويري» [ص ٢٢٥]

ووجه «ويستظهر في أمره» لم يظهر في شيء من نسخ «مختصر التدويري» المطبوعة والمخطوطة  
لن باب، ولا في شروحه التي طبعها، [ما وقع في جميعها لفظ «ويستظهر في أمره» -  
سيأتي ثم عطف بعد اللفظ - «ويستظهر في أمره» - في نسخة التي شرح عليها العلامة، -  
محمد بن أحمد الأصبغاني في كتابه «إراد الفقهاء» شرح مختصر التدويري [٢١١] -  
مخطوط مكنه فيص الله أمدي - تركيا (رقم الحفظ: ٧٩٥)]

(٣) هذا لفظ مطبوع من «مختصر التدويري»، وهو ثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»، هي:

[١٨٨] مخطوط مكنه كوبريني محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ: ١١٠)، ونسخة -

[١٣٤] مخطوط مكنه راعب باشا - تركيا (رقم الحفظ: ٥٨٥)، ونسخة ثالثة [١٥٥] -

مخطوط مكنه نور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ: ١٧٧٦)، ونسخة رابعة [٨٨] مخطوط -

## قال أهل اللغة الأسطهاري الاحتياط

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاصي» لمقصود «فإن كان  
وحد من المحبوسين حيث بعير حراً، ولم يحضر له حصص؛ تأنى القاصي  
ومادى آتياً، فإن لم يحضر له حصص أطلقه وأحد منه كميلاً معه؛ لأن طاهر أمر  
لقاصي المعرول أنه لم يخبره، لا بحق، فلا يظن في الحال، وسأى منه، ولأن  
لشأن أمين في الطاهر والمحسوس في يده، فلا يربط يده في الحال، وشادي  
تأني من حسن فلا ين فلا ي العلامة في محضر، فإن لم يحضر حصصه أطلقه، لأن  
قوله القاصي المعرول لا يقبل؛ لأنه شاهد بعد عزله؛ وشهادة الواحد لا تقبل، فلم  
يجز حشده، فأطلق عنه، ويأخذ منه كميلاً؛ لأن القاصي باصر محتاط، فإذا رأى  
الاحتياط أن يأخذ كميلاً؛ فقل؛ لحوار أن يكون له حصص عانت يحضر ويدعي  
عليه.

فإن قال: أن محسوس بملأ، ونقص حقه، وأراد المطالب إطلاقه، وقد عرف  
القاصي المطالب، أو عرف له شهود شهدوا عنده؛ تأنى القاصي فيه؛ لأنه  
يخبر أن يكون له حصص (١٠١٤٢١٠) آخر، فوحد أن يسأى، فإن لم يجد له حصصاً  
آخر؛ أطلقه؛ لأنه قد احتاط، فإن لم يقف من أثره على حقيقة؛ أخذ منه كميلاً  
وأطلقه؛ لما ذكرنا أنه باطر محتاط.

= مكتبة بصير الله أمدي - برك / (رقم الحفظ: ٩٥٢)

وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح الفدوري» [٢ و ٣٣٠] ١. معطوط مكتبة  
كتبات مجلس شورى - إيران (رقم الحفظ: ١٢٦٣٥) ١. وخوهر راده في «شرح نفدوري» [١  
٢٠١] ٢. معطوط مكتبة كوبريبي فاضل أحمد ماشا - برك (رقم الحفظ: ٥٨٩) .  
«صاحب المعوهر البيرو» شرح نفدوري [٢٤١ ٢] ، «صاحب المذهب» في شرح نكبات  
[٨٠ ٤] . «حلاصة الدلائل» شرح الفدوري / بحسام الدين البراء [٢٢٧ ٢ - ٢٢٨]



وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدُنَّ  
يَعْتَرَفُ بِهِ ، لِأَن كُلَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ . . . . .

بَعْدَ عَامِهِ لَيْسَ فِيهِ

فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْقَاضِي الطَّلَبَ ، وَلَمْ يَعْرِفْ عَمْدَهُ ، يَأْذِي عَلَيْهِ أَتَمًّا مِنْ  
حَسَنٍ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ فِي خَمْسٍ [٢٣١] الْقَاضِي فَلَانٌ فُلَيْخُصْرٌ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ  
كَيْبَلًا وَيُعْلِلُهُ ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَحْتَالَ فَيُخْضِرَ وَاحِدًا وَيَقُولُ : هَذَا حَبْسِي ، يَحْتَاطُ  
لِقَاضِي بِهِدِ السُّوَيْحِ مِنَ الْاِحْتِبَاطِ ، وَيَأْخُذُ الْكَيْبِلَ .

وَأِنْ قَالَ لَا كَيْبِلَ لِي ، أَوْ لَا<sup>(١)</sup> أُعْطِيَ كَيْبَلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، رَدُّ  
عَلَيْهِ شَهْرًا ثُمَّ تَرْكُهُ ، لِأَنَّهُ الْحَقُّ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ ، فَلَا يَدْرُهُ إِعْطَاءُ الْكَيْبِلِ ، وَإِلَّا فَهُوَ  
لِقَاضِي بِهِ احتياطًا ، فَإِذَا لَمْ يُعْطَ وَحَتَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْطَأَ بِنُوعٍ آخَرَ ، فَيَأْذِي بِهِ  
شَهْرًا ، فَإِذَا مَضَى الْمُدَّةُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ . كَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ النَّاصِبِيُّ

قَوْلُهُ (لَمْ يَفْعَلْ يَنْخُلَّتِيهِ حَتَّى يُبَادِيَ عَلَيْهِ) ، أَيُّ لَمْ يَفْعَلِ الْقَاضِي بِطَلَا  
الْمَحْسُوسِ ، بَلْ يَتَأَنَّى وَيُبَادِيَ عَلَى الْمَحْسُوسِ أَتَمًّا فِي مَحَلِّهِ ، مِمَّنْ كَانَ نَقَصُ فَلَانَ  
بِـ فَلَانَ فَلَانِيٍّ الْمَحْسُوسِ بِحَقِّ فُلَيْخُصْرٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدُنَّ  
أَوْ يَعْرِفُ بِهِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ  
وَرْتِفَاعِ [٢٥٢] الْوُقُوفِ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِي يُصِيبُ بِطَرَا فِي أُمُورِ النَّاسِ مُحْتَاطًا  
بِهَا ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ يَعْتَرِفُ بِهِ مِنَ الْوَدِيعَةِ فِي يَدِهِ ؛  
لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ حُجَّةٌ

أَمَّا الْبَيِّنَةُ فَظَاهِرٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَشَهِدُوا شَهَادَتِهِمْ بِحَالِ كُفْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ الْوَلَاءُ وَبَعَثَتْ مِنْ (أ)، وَ (م)، وَ (ن)، وَ (ع)، وَ (أ)، وَ (أ)، وَ (أ).

(٢) يَنْظُرُ : «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [أمر: ٢٢٥] .

ولا يُقْل قول المَعْرُول لَمَّا بَيَّنَّا (لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ

عَلَمَهُ الْيَدُ)

وكذا الإِثْرَارُ بقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْلُ الْيَدِ حَيْثُ لَحِقَ﴾ [٢١١]، ولأنَّ من في يده التَّوْبِقَةُ أَمِينٌ، والقَوْلُ قولُ الأَمِينِ ما لَمْ يَكْدُبْهُ لُطْفُهُ

قوله (ولا يُقْل قول المَعْرُولَ)، هذا لَفْظٌ مُتَوَرِّعٌ فِي «مَحْصَرَةٍ»، وإِسْمُهُ بِهِ «لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، وَيُقْل قَوْلُهُ فِيهَا»<sup>١</sup> وفي بعض النسخ «الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ»<sup>٢</sup>

وإِذَا لَمْ يُقْل قول المَعْرُولَ، لِأَنَّهُ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْخَقَّ بِالرَّعَايَا، فَصَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا بَيَّنَّا) إِلَّا إِذَا عَرَفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ التَّوْبِقَةَ بَأَنَّ الْقَاضِيَ الْمَعْرُولَ [٢٢٢/٢] سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، فَحَسِبَ يُقْل قول المَعْرُولَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَّ

(١) يَظَر «مَحْصَرٌ مُتَوَرِّعٌ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) ثُمَّ يَظَر بِهِدِ الْفَرْقَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ «مَحْصَرٍ مُتَوَرِّعٍ» لَمَعْنَةِ وَتَحْطُوعِهِ الَّتِي بَإَيْدِهِ. وَلَا فِي شُرُوحِ الَّتِي طَعَنَ فِي

أَمَّا الْفَرْقُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ هُوَ الْمَثَلُ فِي مَضْرُوعٍ مِنْ «مَحْصَرٍ مُتَوَرِّعٍ»، وَهُوَ أَشَدُّ أَلْفًا فِي عَدَدِ نَحْوِ حَيْثُ مِنْ «مَحْصَرٍ»، مِمَّا [١٨٩] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَرِ بَنِي مُحَمَّدٍ عَصَمَ بَنِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ١١٠)، وَنَسْخَةُ ثَانِيَةِ [١٣٤] / مَحْطُوطٌ مَكَّةَ عَمَّ بَنِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ٥٨٥)، وَنَسْخَةُ ثَالِثَةِ [١٠٥-١٠٠] / مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَرَكَا عَمَّ بَنِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ١٧٧٦)، وَنَسْخَةُ رَابِعَةِ [٨٨] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بِيضِ اللَّهِ قَدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ٩٥٢) وَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ شَرَحَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْبَحُ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢] وَ [٢٣٠] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَبَحَمَةَ مَحْسَرِ شُورَى - إِيْرَانِ (رَقْمُ الْحَقِّ ١٤٢٢٥)، وَابْرَاهِيمُ فِي «الْمُخْتَصَرِ فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٣٦٦] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بِيضِ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ٨٠٨) وَشَاهِدُ رَقْمُ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٠١] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَوْبَنِي فَصَلِ أَحْمَدُ بَنِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ٥٨٩)، وَبِهَاءُ الثَّلَاثِينَ الْأَشْيَاقِيَّاتِ فِي كِتَابِهِ «رَدُّ الْقَضَاءِ» / شَرْحُ مَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ [٢١٤] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بِيضِ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحَقِّ ٧٩٥) وَصَاحِبُ «حَوْصِ سِيرَةِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٤١] وَصَاحِبُ «بَدَائِعِ فِي شَرْحِ الْكَلَامِ» [٨٠] وَإِسْلَامُ بَدَائِلِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ لِحَامِدِ الدِّينِ الرَّادِي [٣٢١]

سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهِ) لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْبَدَ كَانَتْ بِمَنْصَبِي وَتَحْتَ  
إِقْرَارِ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ، إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ . . . . .  
الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَسْتَمُّ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُتَرَلِّهِ الْأَوَّلِ . . . . .

### فصل في الإقرار

تسليم المعرول إليه كان معترفاً بأنَّ يَدَهُ مستعدةٌ من جهة المعرول، فَيُسَلِّمُ دُونَ  
المعرول إِذْ ٢٥٣٠ هـ فِي مُسْتَحَقِّهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ، هَذَا - مَعْرُوفٌ  
مِنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ، لَمْ يُقَلْ قَوْلُ الْمَعْرُولِ، لَأَنَّهُ مُنْذَرٌ بِمَا  
قَوْلُهُ، (إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ، ثُمَّ أَقْرَأَ ٢٥٣١ هـ بِمَنْصَبِ الْقَاضِي فِيهِ)،  
أَسْتَأْذِنُ مِنْ قَوْلِهِ، (فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهَا)، أَيِ قَوْلِ الْمَعْرُولِ فِي الْوَدِيعَةِ، يَعْنِي بِمَا  
تُسَلِّمُ قَوْلُ الْمَعْرُولِ إِذَا اعْتَرَفَ مَنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ

ثُمَّ إِذَا بَدَأَ دُونَ أَيْدٍ بِالْإِقْرَارِ لَوَاحِدٍ، ثُمَّ أَقْرَأَ بِمَنْصَبِ الْقَاضِي الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ،  
فَقَالَ الْمَعْرُولُ هِيَ لِعَلَّابٍ آخَرٍ، يُسَلِّمُ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَنْ أَقْرَأَ لَهُ دُونَ الْبَدَ، لَا يَسْأَلُ مَنْ  
أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ، وَيَضْمَنُ دُونَ أَيْدٍ لِمَنْ أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ قِيمَتَهَا

وَتَحَامُّ الْبَيَانِ فِيهِ، مَا قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي فِي «تَهْدِيتِ أَدَبِ الْقَاضِي»  
لِلْمُحَصَّافِ «وَإِنْ قَالَ الْأَمِينُ الَّذِي عَلَى يَدِهِ مَالٌ، قَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَلَا أَتَرَى  
لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ، صَدَّقَ فِيهِ، لِأَنَّ الْأَمِينَ أَقْرَأَ أَنَّهُ وَحْدَهُ إِسْمُهُ مِنْ  
قَبْلِ الْقَاضِي، فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَلَوْ كُنَّ فِي يَدِهِ كَانَتْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، كَذَلِكَ هَذَا

وَإِنْ قَالَ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي وَهُوَ لِعَلَّابٍ، فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ رَحْلِي آخَرٍ،  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَالْبَدَ لَهُ فِيهِ قَدْ  
إِقْرَارُهُ لغيرِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْقَاضِي، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ فَأَقْرَأَ لَهُ لَوَاحِدٍ،  
وَأَقْرَأَ هَذَا لآخر، كَانَتْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، كَذَلِكَ هَذَا

وَإِنْ قَالَ ٢٥٣١ هـ | الْأَمِينُ هُوَ لِعَلَّابٍ وَقَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَقَالَ الْقَاضِي

لست حقّه ويضمّن قيمته للقاضي بإقراره الشيء ويسمّى أي ضمّن له من حجة  
لقاضي.

قال: ويخلص للحكم خلوتاً ظاهراً في المسند، كمن لا يشته مكانة على  
لغيره، وتغصّي المقيمين، والمنسجد الجامع أولى لأنه أشهر.

هو لعلّ زحل آخر؛ فاقول قول الأمير، لأن طهر اليد به أي أن يقر به لغيره،  
به أقر بما في يده في الطهر لغيره صبح الإقرار، ووجبت المنك للمقر له، به  
أقر باليد في ملك غيره، ثم يصدق.

ثم قال الناصحي: «ودكر أبو عبيد ابن موسى أنه يقرّم مثله للذي أقر له  
القاضي؛ لأنه أقر بالأخذ من القاضي، وقد أنله بإقراره بالأول، فيقرّم قيمته»

قوله: (لما بيّن)، إشارة إلى قوله: (لأنه بالعزل التحق بالوعايب)

قوله: (لست حقّه)، أي حقّ المقر له الأول، وهو الذي أقر له ذو اليد

قوله: (ثم يقرّم)، أي: ذو اليد.

قوله (قال) ويخلص للحكم خلوتاً ظاهراً في المنسجد)، أي قال لفتوري

في «مختصره»<sup>١</sup>، وقال صاحب «الهداية» (والمنسجد الجامع أولى لأنه أشهر).

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» للخصاف: «قال أبو حنيفة

ينصّي القاضي في مسجد الجامع؛ لأنه أرفق بالناس وأخرى ألا ينصّي، وإن بعد  
في مسجد حيّ، أو في بيته؛ فلا بأس بذلك».

وقال الطحاوي في «مختصره» «لا بأس بأن ينصّي في مسجده، وحيث أحب،

وَقَالَ لَتَأْتِيَنَّ يُكْرَهُ الْحُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِحَضْرَةِ حَسَنٍ  
وَهُوَ تَحَرُّ بِالنَّصِّ وَالْحَايِصُ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهِ.

في غيبة البدر

إِلَّا أَنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَقْضَى حَتَّى الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي»: «وَأَفْضَلُ مَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَامِ فِي  
مَسْجِدِ حَيْهَ، أَوْ بَيْتِهِ، لَا يَأْسُ بِهِ عَدَاةً».

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ تَرْذَوَيْ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْحَامِ، وَمَسْجِدُ أ. د. د. أ.  
الْحَيْ، وَبَيْتُهُ وَسَطُ الْبَيْتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي طَرَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَخْتَارُ مَسْجِدُ وَسَطِ  
الْبَيْتِ»<sup>١</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخِلَاصَةِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْحَقُّ بَعْضُ الْحُصُومِ رِيَادَةً مُشْتَبَةً  
بِالذَّهَابِ إِلَى طَرَفِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»: «يَحْتَدِرُ مَسْجِدَ الشَّرْقِيِّ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ».

وَقَالَ فِي «الْوَجِيزِ هَمْ»: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَجْلِسًا لِلْقَضَاءِ»<sup>٢</sup>.

وَرَوَى شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ مَسْجِدِ  
الْقَاضِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ لِحُضْمَانِهِ، لَا يَأْسُ بِفَضْلِ الْحُصُومَةِ بِهِ،  
وَأَنْ يَمْتَدَّ لَذَهَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ لِمَعْلُومٍ<sup>٣</sup> ٢٢٣/١ الْحُصُومَةِ فِي الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ «وَيُخَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْمَسَاحِدِ وَالْحَوَامِ مِنْ غَيْرِ

كِرَاهَةٍ»

١. سطر «مختصر بطحاوي» [ص ٢٢٦ - ٢٢٧]

٢. سطر «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي» لِلْبَحَارِيِّ [١/ ٦٤٤]

٣. سطر «الْوَجِيزُ فِي فَنَنِ الْقَاضِي» لِلْفَرَاوِيِّ [١٢/ ١٥٩]

سطر «الْحُصُومَةُ» مَحْمُودٌ [٢/ ١٣٤]، وَ«شَرْحُ مَخْتَصَرِ حَنْبَلٍ» لِلْحَرَشِيِّ [١٧٧/ ١] (رَأَيْتُ حَنْبَلًا)

حَنْبَلًا [٨/ ٢٨٧ - ٢٨٨]

سطر «الْحَمِيرُ» لِأَنَّ الْمَدِينَةَ [٢٠] وَ«كَلَامُ بَعْضِ السُّبُورِيِّ» [٦/ ٣١٢ - ٣١٣] وَالْمَدِينَةُ





كَثُرُوا يَجِيسُونُ فِي الْمَسَاجِدِ لِمُضِلِّ الْخُصُومَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَصَاءَ عَادَةً مُنْزَعٌ  
إِقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ.

غاية البعد

المسجد، وكان لكفار يهودون على رسول الله ﷺ وفداً وهو في المسجد

وَرَوَى الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»<sup>(١)</sup>: بِإِسْنَادِهِ إِلَى هِشَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّ  
مَوْلَى لِعَزِيزٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا قَالَ «أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَتَحَدَّثْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بِأَلْهَاجِرَةِ»<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَفْنٍ قَدْ كُتِمَ كُؤْمَةً<sup>(٣)</sup> مِنْ لِحْصِي،  
وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ أَتَكَأَ، فَإِذَا هُوَ تَرَحُّلِي حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ اللَّحْيَةِ، فَإِذَا بُوخْسُهُ  
يَكَاثُ مِنْ أَثَرِ الْجُذْرِيِّ، وَإِذَا الشَّعْرُ قَدْ كَسَاكَ عَذِيرُهُ قَانًا: فَجَاءَهُ سَقَاءٌ مَعَهُ فَرَبَّةٌ  
يُحَاصِمُ رَجُلًا، قَانَ: فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا»<sup>(٤)</sup> فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي  
فِي سَعَةِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ لِجَمَاعٍ

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ قَاضِي الْبَصْرَةِ  
مِنْ جِهَةِ حَمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٥)</sup>.

= نَظَرُ «أَحَدُث» يَنْظُرُ «أَدَبُ» بَرَاهُ «لِرَسْمِي» [٧١: ٤]، وَالدَّرَاهُ فِي تَحْرِيعِ أَحَادِيثِ  
لِهَدَايَةِ «لَا بِنِ حَجَرٍ» [١٦٨/٢].

(١) نَظَرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ تَصَدُّقِ الشَّهَدَةِ لِلْخَصَّافِ [١٧٢: ١]، وَشَرْحُ «أَدَبُ» هَذَا مُجَرَّدٌ  
لِاسْمَيْهِ، وَمِثْلُهُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ أَيْضًا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» [ق/ ١٨] بِمِثْلِ مَخْطُوطِ مَكْتَبَةِ بَيْتِ  
الْمَلِكِ أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

(٢) الْهَاجِرَةُ وَالْهَجِيرُ وَسَطُ الْهَارِ عِنْدَ اسْتِدَادِ بَعَرٍ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «لَا»

(٣) كُؤِمَةُ كُؤْمَةٌ بِالضَّمِّ. إِذَا جُمِعَتْ قِطْعَةٌ مِنْ ثَرِبٍ وَرَفَعَتْ رَأْسُهَا وَهُوَ فِي لُكْلَامٍ بِسَرِّهِ قَوْمٌ  
صَبْرَةٌ مِنْ طَعْمِ «صَحَّاح» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «لَا» وَيَنْظُرُ «صَحَّاحُ» الْمَلْعَةُ بِمَجْزُورٍ  
[٢٠٢٥/٥ مادة: كُؤِم]

(٤) أَحْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ فِي: «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» [١٧٢: ١] عَنْ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) يَنْظُرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ ابْنِ بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ «لِلْخَصَّافِ» رَوَى ١٨/١ مِثْلِ مَخْطُوطِ مَكْتَبَةِ بَيْتِ  
أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

وَنَجَّاسَةُ الْمُشْرِكِ لَا فِي ظَاهِرِهِ وَلَا يَمُحُّ مِنْ دُحُولِهِ، وَالْحَائِضُ

جامعة البجاية

وَرُويَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ وَزُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُمَا كَمَا يَنْفَصِدُ فِي الرَّحْبَةِ  
خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ<sup>١</sup>

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الطَّرِيقِ قِيَصِي<sup>(٦)</sup>.

وہم شریع اہہ کار بقصی می درہ ادا کار یوم مطیر<sup>(۲)</sup>

وعن الثَّعْبِيِّ: أَنَّهُ كَانَ تَقْصِي فِي الْمَجْدِ (١١).

وَمِنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَحْدِ، وَيُخَصِّبُ بِالسَّوَادِ<sup>(٥)</sup>

وعن شرح أنه كان بقضي في المسجد أيضاً<sup>(٦)</sup>.

ولأن القصي مأثور بإقضاء بحق، والقضاء بحق من أشرف الطاعات وأصل لعبادته، فكان الجلوس في المسجد لإقضاء بحق، كما جلوس للتدريس والقنوي والوعظ، وذلك لا بأس به، فكذا هذا.

ولأنَّ الجلوسَ في المسجدِ مانعٌ من الإقدامِ على الكذبِ لا حاملٌ عليه، لأنَّ الإنسانَ يَحْتَرِزُ عن الكذبِ فيه أكثرَ مما يَحْتَرِزُ في غيره، ألا تَرَى أنَّ لِقَاعِي هَامٍ (٣١٢/١) - [إد كان للدُّعْوَى في العَظِيمِ (١٠٠: ١٥٥) من لَعَالٍ، يُحْتَفَّ لَمُدَّعَى عليه في المسجدِ الحَرَامِ بِشَرِّ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ]، لأنَّ الإنسانَ يَحْتَفِظُ عَنِ التَّيَمُّنِ الكَاذِبَةِ

(١) المصدر السابق

(٢) يعطى «أدب القاعص» / مع شرح المصدر الشهيدة لمختصاف [٢٠٠١ - ٢٠٠١]

(٣) المصدر السابق، [٣٠٦/١]

(١) ينظر «آداب القاضي» مع شرح أبي بكر ابن أبي الخياط [ق ١٨/ب]، مطبوع مكتبة مفضل الله أنسي - تركيا (رقم الحفظ: ٦٥٨).

(ع) المصدر السابق [٣ - ٤/١]

(٦) المصدر السابق [٢٠٠٦/٢]

(٦) يطرأ لأمره للشافعي  $[٨٢/٨]$  ، وفي الحاوي الكبير لا يبيح حسن بن موري  $[١٧٠/١٧]$  ،

تُحْرَجُ بِحَالِهَا فَيُخْرَجُ الْقَاصِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَتَعَثَّرُ مِنْ حَصْرِ  
بَيْنِهَا وَتَبْنِ حَضَمَتِهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحُصُونَةُ فِي الدَّائِيَّةِ

في هذه المواضع.

وبحسب المَشْرُكِ في اعتماده، لا على ظاهر بديه، ولا بحسب الأرض من  
شيء، والحاظر مَسْمُومٌ نَقِيذُ حَرَمَةِ الدَّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُظَاهَرُ أَنَّهَا تُحْرَجُ  
بِحَالِهَا، فَيُخْرَجُ الْقَاصِي أَوْ أَمُّهُ إِلَيْهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا إِذَا كَانَتْ تَدْعُو  
فِي الدَّائِيَّةِ.

قال شمس الأنتة الترخيبي (١) ٢٢٢ في «شرح أدب القاضي» وقد ذكر  
في «الشير الكبير» (٢) أَنَّ الْمَشْرُكَ يُنْعَمُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿يَنْفَعُ الْمُشْرِكُونَ نَحَسٌّ فَلَا يَقْرَءُوا الْمُسْجِدَ بِحِجْرَتِهِ﴾ [البقرة ١٧٨]

وذكر في «الجامع الصغير» (٣) أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُنْعَمُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

قال فخر الإسلام البرزوي في «شرح الجامع الصغير»: «وَأَبُو سُفْيَانَ مِنْ حَزْبِ  
دُخُلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ الْحَدِيثِ، وَالْأَيْتُ وَرَدَتْ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، يَحْسَى أَنَّ  
لِكَثَرِ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ غُرَافَةً، وَيَكْتُمُونَ بِالْمَوَاحِشِ، مَهْمُ اللَّهُ تَعَالَى لَا خُلَ  
دَلِكُ، لَا لِأَجْلِ الدَّخُولِ فِيهِ.

وقال الشافعي في «تهذيب أدب القاضي» (٤) كَانَ شُرَيْعٌ يَنْصَبِي فِي الْمَسْجِدِ،  
وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ

(١) تهذيب في فقه الإمام الشافعي، شعوبي [٢٤٦ - ٨]

(٢) بظن «شير كبير» مع شرح شيخنا محمد بن الحسن (١٠٩٦، ٩٧)

(٣) أي في كتابه كذا جاء في حديثه (١٠٢١، ١٠٢٢)

(٤) وَلَفْظُهُ هَلَاكَ: وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، بِنَظَرِ «الجامع الصغير» مع شرحه

الناصح الكبير [ص/ ١٨٢ - ١٨٣]

ولو جلس في داره لا بأس به ويباح للمدعي بالدخول فيه . . . . .  
من كان يجلس قتل ذلك لأن في خلوصه وخداعه

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم . أو ممن حرب عدوة قبل التسليم .  
بشهادته ، لأن الأول صفة الرحم والثاني صفة الخصم . . . . .

عبد الله بن عبد الله

قوله . (ولو جلس في داره لا بأس به) ذكره عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

قال شمس الأئمة الترخي في شرح أدب القاضي . . . . .  
حار الجلوس في مسجد حبه لا بأس ، وإن كان يجلس في داره . . . . .  
شرط ألا ينزع أحد من الدخول عنه . لأن لكل أحد حق في محله ، ونحوه .  
ممن كان يجلسه أن لو كان في مسجد ، حتى يكون بعد من يهتبه . . . . .  
من تهمة الظلم ورتشوه .

وقال الشافعي في تهذيب أدب القاضي . . . . .  
بغير نص في داره .

وقال الطحاوي في المختصر . . . . .  
يسير<sup>(١)</sup> .

قوله (ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم) . . . . .  
نصاه بشهادته) . هذا لفظ الشافعي في المختصر . . . . .  
هدية ، لما روى البخاري بإسناده عن . . . . .  
شاعري قال استعملت في رجلي من داره . . . . .

١- المختصر الطحاوي ص ٢٢٦

٢- المختصر الشافعي ص ٢٢٤

٣- الأئمة ومن بعدهم لا بأس به . . . . .

وَبِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يَصِيرُ أَكْثَرُ بَقْضَانِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ لِلثَّرِيبِ حُصُونَةٌ لَا يَمُرُّ بِهَا بَشَرٌ، وَكَذَا إِذَا رَأَى الْمُتَهْدِي عَلَى الْمُتَعَدِّدِ أَوْ كَانَتْ لَهُ حُصُونَةٌ لَا يَمُرُّ بِهَا بَشَرٌ، الْقَضَاءُ وَتَحَامَاهُ.

الصَّدَقَةُ، فَمَّا قَدِمَ قَرِىْبُ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي لِي قَالَ ﴿يَهْلَا حَسْبِي فِي سِرِّ

أَبِي. أَوْ نَيْتَ أُمِّهِ، فَيُنْظَرُ الْيَهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟﴾ (١١)

وقال البخاري أيضا في «الصحيح» قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «كذب الله في رسول الله ﷺ» واليوم رشوة (١) ذكره في باب «الهمة»

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاصي» «رُوي أن أبا  
 يعقوب لمّا بعث ابن رباحة إلى أهل حَبِير، أفدوا له، مرّة وقال هو ضحّا  
 وعن منروق قال: «القاصي إذا أخذ الهدية فقد أكل الشح»  
 الرشوة فقد بعث به الكفر».

امد حواری قول ایہیہ میں دی رجم مخرم، او میں زحلی بہ : بی - سر

[illegible]

مرحومہ: سید فی ثبات الأمان، دکن، بومہ، جمعہ، ۱۱ محرم، ۱۲۸۰ھ  
واپس آئی ثبۃ [رقم: ۲۱۹۵۲]، من مرقوم: ۱۱۵۹ھ

وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ الْقَضَاءِ فَيَتَنَهَمُ

﴿عَلَيْهِ سَبِيلُ اللَّهِ﴾

مُهَادَاةً قَبْلَ الْقَضَاءِ، فَلَا أَوَّلَ صَدَقَةٍ. وَاسْتَأْذِنَ حَرِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ، فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَإِلَّا أَنْ يَمَعَ بِيَدِي رَحِمٍ مَخْرُومٍ خُصُومَةٍ مَعَ أَحَرٍ، فَكُرَهُ الْهَدِيَّةُ حَيْثُ لَا لَهُ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَحُلْ

وَالْحَاصِلُ هَذَا: مَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْتَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» لِحَصَّافٍ: «إِذَا أَهْدَى إِلَى الْقَاضِي هَدِيَّةً إِنْ عَمِ الْقَاضِي أَنْ هُوَ خُصُومَةٌ، لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحَدَهُ فَقَدْ أَكَلْ بِقِصَانِهِ، وَدَكَ حَرَامٌ، وَإِنْ عَلِمَ إِلَّا خُصُومَةً لَهُ، لَا فِصْلَ بِهِ إِلَّا يَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ سُبُهَةٍ، وَإِنْ أَحَدٌ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ».

وَبَدَّ كَأَنَّ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ ذَلِكَ لِمُهْدِي تَهَادٍ قَبْلَ الْقَضَاءِ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ، إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَزِيَادَةً إِيَّاهُ [١٠١: ١٠٢]، كَانَتْ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءَ، فَلَا يَأْخُذُ مِمَّا رَزَقَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلْهَدِيَّةِ كَانْفَرَةٍ، فَلَا بِأَسَرٍّ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ [٢١٤: ٢] لِلْهَدِيَّةِ فَلَا يَأْخُذُ.

وَقَالَ لِشَافِعِيٍّ: «وَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ هَدِيَّةٍ أَيْضًا مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّهْمَةُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ هَدِيَّةٍ بَعْدَ خُصُومَتِهِ لَمْ تَنْقُطْ عِدَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَهْدَى إِلَيْهِ جَزَاءً عَلَى أَمْرِهِ الْأَوَّلِيِّ لَا لِلْحُكْمِ، فَلَا تَنْقُطُ عِدَالَتُهُ».

[٢١٣: ٢١٤] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وَالرَّشْوَةُ بَيْنَ الرِّشْوَةِ وَالْهَدِيَّةِ، أَنَّ الرِّشْوَةَ هُوَ أَنْ يُعْطِيَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعِينَهُ، وَلِلْهَدِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا شَرْطٌ» (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً)، هَذَا لِقَوْلِ الْمُتَوَرِّقِيِّ فِي «مختصره» (٢).

(١) ينظر «شرح مختصر المتوَرِّقِيِّ» للأقطع [٢١٠: ٢١١]

(٢) ينظر «مختصر المتوَرِّقِيِّ» [ص ٢٢٥]

بِالإِحَانَةِ، بِخِلَافِ انْعَانَةٍ، وَتَذَحُّرٌ فِي هَذِهِ الْجَوَابِ قَرِيبُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: وَمِنْ  
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُجِيبُهُ وَإِنْ كَانَتْ حَاصَّةً كَالْهَدِيَّةِ، وَالْحَاصَّةُ مَا تَوَلَّوْا عِلْمَ الْمُصِيبِ  
الْقَاصِي لَا يَخْصُرُهَا لَا يَنْجِدُهَا

غاية البيان

قال الطَّحَاوِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» «أَوَّلًا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي  
حَبِيبٍ وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُجِيبَ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ لِقَوْلِهِ»

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» «أَدْرَكَ الطَّحَاوِيُّ هَذَا  
الِاخْتِلَافَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي قَوْلِ الْهَبَرِ، وَهُوَ قَالَ: «يَجُوزُ قَبُولُ الْهَبَةِ مِنْ دُونِ  
رَحِمٍ مَحْرُومٍ»، سَمِ الدَّعْوَةُ الْعَاقَّةُ إِمَّا يَخْصُرُهَا الْقَاصِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُصِيبُ أَحَدَ  
الْمُحْضَمِّينَ، وَإِذَا كَانَ أَحَدَهُمْ فَلَا يَخْصُرُهَا، وَكَذَلِكَ فِي عَادَةِ الْمَرِيضِ إِمَّا يَقُولُ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ حَصًّا، فَإِذَا كَانَ فَلَا، لِأَنَّهُ فِيهِ [١٠٧٥٧] يَدَاءُ لِحْظٍ الْآخِرِ وَتَهْمَةُ  
الْمِثْلِ «أ»، وَبِهِ صَرَّحَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَحُكْمُهُ مَا قَدْ شَمَّرُ الْأَنْفَقَةُ السَّرْحِيَّةُ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَّافِ  
وَيُجِيبُ الدَّعْوَةَ إِذَا كَانَتْ دَعْوَةُ انْعَانَةٍ، فَإِنَّ لِسِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ  
يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُجِيبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُجِيبُونَ  
لِلدَّعْوَةِ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ بِفَضَائِهِ وَلَا يَسْعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ  
بِقَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ مَعَا يَخْرِي فِيهِ لِكَلَامٍ مِنْ كُلِّ سَوَاعٍ، وَرَثَمًا يَخْرِي  
شَيْءٌ مِنَ الْخُصُومَاتِ فَيَتَّهَمُ الْخُصُومُ لِي أَنْ الْقَاصِي تَكْتُمُ بِشَيْءٍ مِنْ خُصُومَتِهِمَا فِي  
دَارٍ فَلَا.

(١) ينظر «مختصر الصحابي» ص ٢٢٦.

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأشجعي ص ٤١٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب النكاح باب الأمر بمجانبة الداعي (في دعوى رقم ١٣٢)، وأبو يعنى  
في «مسنده» [٢٩٥ ١٠]، والحميدي في «مسنده» [٤٩٣ ٢]، وليبيهي في «الأسس الكبرى»  
[٢٦١/٧]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ هذا لأبي يعنى.



قال: قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص، لأن ذلك من ختم الشمس.

في هذه المسألة

وفرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا أن كان حصة أو سنة إلى عشرة؛ فهي دعوة خاصة، فإن حاور عشرة فهي دعوة عامة، والصحيح أن صاحب الدعوة إن كان محال لو علم أن القاضي لا يحضره لا يمنع من اتحاد الدعوة، فإن القاضي يجيب هذه الدعوة، فهذه دعوة عامة.

وإن كان محال لو علم صاحب الدعوة أنه لو اتحاد الدعوة لا يحضرها لقاضي؛ يمنع، ولا يتحد. | ١٥٧١ | الدعوة، فهذه دعوة خاصة، فلا لحظها القاضي؛ لأنه إذا كان صاحب الدعوة يمنع من اتحاد الدعوة إذا كان القاضي يمنع عن الحضور فهذه الدعوة تحدث للقاضي، فهو حضرها اشاعي كان أكلاً بقصانه، ولا ينبغي له أن يأكل بقصانه.

وإن كان يتجدد الدعوة مع علمه أن القاضي لا يحضرها فهذه الدعوة ما كانت لأجل القاضي، فإذا | ١٥٧٢ | حضر لا يكون أكلاً بقصانه، وهذا إذا لم يكن بين صاحب الدعوة وبين القاضي قرابة، أو لم يكن بينهما هذه المساطة قبل انقضاء، فإن إذا كان بينهما قرابة، أو كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المساطة قبل انقضاء، حتى أصافه؛ يجيبه القاضي، ويكون ذلك محلاً على السبب السابق لا على القضاء؛ لأن أمور المسلمين محمولة على صلاح والتداع ما أمكن، فلا يكون أكلاً بقصانه.

قوله: (قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص)، أي فإن التدوير في المختصر: <sup>١</sup>، وذلك؛ لأنه أمر مندوب إليه، وليس فيه نهمة أيق، وكان رشون لله <sup>٢</sup> يشهد الحارة، وبغزو المربص <sup>٣</sup>، وهو مقتضى | ١٥٧٣ | الحكم.

١ مختصر بتدويري | ص ٢٢٥

٢ نسخة المربص في كتاب الحارة باب حر | ص ١١٦ | ١٥٧٣ نسخة في كتاب المختصر

قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حُقُوقٍ» وَعَدَّ مِنْهَا هَدْرَ

غِيَةِ الْبَيْتِ

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ كَانَ لَكُرِّي رَسُولٍ لَّهِ أَتَوْهُ ۚ ۲۲۴ حَسَنَةً» [الْأَنْزِل]

قَوْلُهُ: (قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حُقُوقٍ»<sup>(١)</sup>) وَعَدَّ مِنْهَا هَدْرَ  
أَي: عَدَّ مِنْ تِلْكَ السِتَّةِ شَهْوَةَ الْحَارَةِ، وَعَادَةَ الْمَرِيضِ.

رَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ حَصَرٍ  
وَاجِبَةٍ، إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَقَدْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَإِذَا مَرَضَ  
أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَهُ، وَإِذَا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَهُ  
أَنْ يَنْصَحَهُ، وَإِذَا غَطَّسَ أَنْ يُسَمِّتَهُ»<sup>(٢)</sup>.

= أَمَّا مِنْ تَكْبَرٍ وَتَوَضُّعٍ [رُفْعِ] ١١٧٨، وَعَدَّ مِنْ حَمِيدٍ فِي «مَدَامَةِ الْمُتَحَبِّهِ» [ص ٢٦٩]  
وَالْبَيْهَقِيِّ فِي «تَلْعَابِ الْإِسْلَامِ» [٢٨٩ ٦] مِنْ طَرِيقِ مُنْجَمِ الْأَنْوَارِ، عَنْ أَبِي نَسْرِ مَدَامَةِ قَالَ كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرِيضِينَ، وَيُشْهَدُ الْحَارَةَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ لَا مَعْرُوفَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسَدِّمٍ عَنْ أَبِي رَمِثٍ الْأَعْمَرِ يُصَفِّتُ  
سَلَامٌ مِنْ كَيْسَلِ الثَّلَاثِيِّ، تَكَلَّمَ فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو حَجَرٍ: «أَحْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو مَحَا وَبُحَاكِم، وَفِي مُسَدِّمٍ مِنْ كَيْسَلِ الْأَعْمَرِ، وَهُوَ  
ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الدَّرَجَةُ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ «لَا مِنْ حَجَرٍ» [٢٤٢ ٢]

(١) مِثْلِي تَحْرِيجِهِ.

(٢) ذَكَرَ هَذَا لِحَدِيثٍ فِي «نَسَبِ الْعَافِلِينَ» فِي بَابِ الرَّحْمَةِ وَالسَّعَةِ كَذَا يَحْضُرُ الْمُؤَلَّفُ عَنْ حَسَبِ  
نَسَبِهِ قَالَ كَانَ وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ نَسَبِهِ نَحْوَ مِثْلِ الْأَمَامَةِ الْعَيْنِيِّ بَنَكُ عَيْنِهِ «لِحَدِيثٍ فِي  
النَّصِيحِينَ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْوِيلِ إِلَى النَّسَبِ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَهَذَا وَيُطَرِّقُ أَيْضًا  
الْعَافِلِينَ [ص ٣٨٤]، وَكَيْفَ الْعَيْنِيُّ لَيْسَ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّهُ لِحَدِيثٍ يَهْدِي إِلَى بَابِ  
فِي «النَّصِيحِينَ» فَقُلْتُ، فَلَا نَصَوَابَ مَعَ الْمُؤَلَّفِ فِي حَوَالَتِهِ

١٣ أَحْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْأَدَبِ السَّعْدِيِّ» [ص ٢١٧] وَعَدَّ مِنْ السَّرِيحِ فِي «رُفْعِهِ» [٤٩٨ ٢]

وَنَظَرُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٨٠ ٤]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْيُؤُسِ الْأَنْصَارِيِّ رَفِيقَهُ بِهِ نَحْوُ

قَالَ الْهَيْسَمِيُّ: «رُفْعُ الْبَطْرَانِيِّ، وَعَدَّ الرَّحْمَنُ [بَعْضُ] ابْنِ رِبَادٍ الْأَنْصَارِيِّ وَفِيهِ نَحْوُ نَفْسَانٍ وَغَيْرُهُ،  
وَصَفَفَهُ حَمَادَةُ، وَفِيهِ رَحَالُهُ ثَمَانٌ» يَنْظُرُ «مُجْمَعُ نَوَائِدِهِ» سَمِعِي [٢٣٧ ٨]

وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ، لَأَنَّ سَيِّئَ تَبٍ - يَهِي عَنْ دَيْتٍ،  
وَلِأَنَّ فِيهِ نُهْمَةٌ.

قال: وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال، لقوله -

عنه بسند صحيح

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» - فِي بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْحَاثِرِ - بِإِسْنَادِهِ  
إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: احْتَقِ  
الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْحَاثِرِ، وَإِحَابَةُ  
الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِشِ<sup>(١)</sup>

قوله. (وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ). هذا لفظ القُدْرِيّ  
في «مختصره»، وفي بعض النسخ: لا دون صاحبه<sup>(٢)</sup>

وذلك لما روي في «الشامل» وغيره عن عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بِهَذَا رَسُولُ  
اللَّهِ أَنْ يُصَيِّفَ الْحَصَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَصْمُهُ مَعَهُ»<sup>(٣)</sup>، وَلِأَنَّ لِإِصْدَافِ وَالْحَمُوءِ تَوَرُّثَ  
النُّهْمَةِ.

قوله: (وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال)، هذا لفظ القُدْرِيّ

١ - أخرجه البخاري في كتاب جنازة باب الأمر باتِّباع الحائر رقم ١١٩٣، ومسلم في كتاب  
السلام باب من حق المسلم بمسلم رد سلامه رقم ٢١٦٢، وغيره من حديث أبي هريرة  
رضي الله عنه

٢ - لم يظهر بهذا اختلاف في النسخ من «الهدية»، ولا في نسخة بعض اللهجات [٢٠٩].  
٣ - مخطوط مكة جامعة برنسون أمريكا (تم بحفظ ٣٥٩٤)، لا أثاب بسند  
- كما ذكره - في حاشية السخنة التي بحفظه من «تهذيبه» [٢٠٩] مخطوط مكة بعض اللهجات  
بركا

٤ - أخرجه ابن راهويه في «مسند» كتابه في «مطالع نعيه» [١٧١/١٠]، وسهفي في «...»  
الكبرى [١٣٧/٦]، من حديث: عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قال النبهاني بإسناد صحيح، ومطهر «سير السيرة» لا يعلق [٦٠٠/٩]

«إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَحْدًا  
يُسَارَ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً بَيْنَهُمَا وَلَا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَةً بَيْنَ لَاحِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ﴾

فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ هُوَ: «وَلَا يُسَارَ أَحَدُهُمَا، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْقَاهُ  
حُجَّةً» (١)، هَذَا كُلُّهُ نَقَطُ الْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِقْبَالِ، تَسْوِيَةُ لِنَظَرٍ مِنْ [١٠٨: ١٠٨] الْجَائِئِينَ، وَذَلِكَ بِمَا رُوِيَ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ، فَلْيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ  
وَالْإِشَارَةِ» (٢)، وَنَظَرُ (٣).

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى عَنِ اللَّهِ بْنِ قَنَسٍ الْأَشْعَرِيِّ «أَسِرْ  
بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ، حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ،  
وَلَا يَتَأَسَّ صَعِيفٌ مِنْ عَذْلِكَ» (٤).

قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «الْكَامِلُ»: «الْقَوَى»: «أَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ،  
وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ». يَقُولُ: سَوِّبِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ بَعْضَهُمْ أَسْوَأَ بَعْضٍ  
قَوْلُهُ - أَيُّ قَوْلِ عُمَرَ فِي كِتَابِهِ - «حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ» أَيُّ  
فِي مَنِيكَ مَعَهُ لَشَرِّهِ، وَلَآنَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ تُسَارِهِ أَحَدُهُمَا، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ،  
وَالْإِقْبَالِ، وَتَلْقَائِهِ الْحُجَّةَ نَهْمَةً، فَتَجِبُ عَلَى الْقَضَى أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا يُؤْذِي إِلَى  
الْتِهَامِ، وَلَآنَ فِي ذَلِكَ إِعْدَاءٌ لِأَحَدِ الْحَصَصِيِّينَ، وَكُسْرٌ قَلْبِ الْآخَرِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِهَا

(١) ينظر «مختصر القدوري» (ص ٢٢٥)

(٢) أخرجه [سحاق بن راهويه في «مسند» (رقم ٣٢)، وأبو يعقوب في «مسند» (رقم ٥٨٦٧).

والصريح في «المعجم الكبير» [٣٨٦: ١١]، من حديث أم سقعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَحْوٍ فِي سِدْقِ أُمِّ

(٣) أخرجه [دارقطني في «مسند» (٢٠٦: ٤)، وسهيلي في «اللسان الكبير» (١٥٠/١٠)]، من

طريقين عن عبد بن لخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَحْوٍ فِي سِدْقِ فَصْه

(٤) ينظر: «الكمال» للمبرّد [١٦/١]

يَبْتَزُّكَ حَقُّهُ وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ حَرِيٌّ عَلَى حَقِّهِ (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ بِمَهَابَةِ الْقَضَاءِ.

قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنُ الشَّاهِدِ وَمَعَادَةُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَتَشْهَدُ بَكْدَا وَكَدَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِعْدَانَةٌ لِأَحَدِ الْحَضَمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَشْفُ بَحْصِهِ

قوله شاهد غيره

أَنْ تَكُونَ بِالرَّاسِ، أَوْ بِالْعِصِ، أَوْ بِالْحَاجِبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُيٌّ شَرْعًا قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا)، ذَكَرَ تَعْرِيفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَدَا قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ)

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي مِثْمِ «الْمَوْطِ» وَهُوَ اعْتَرَاهُ هَمٌّ، أَوْ تُعَاسٍ، أَوْ عَضَتْ، أَوْ جَوْعٌ، أَوْ عَطَشٌ، أَوْ حَاجَةٌ حَيَوِيَّةٌ [١]، كَفَّ عَنْ بَحْصِهِ، يَقُولُهُ عليه السلام: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي حِينَ يَقْضِي وَهُوَ عَصَانٌ»، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي عَنِ الْقَضَاءِ.

قَوْلُهُ (قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنِ الشَّاهِدِ)، أَيُّ قَالَ فِي «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَصَوَّرْتُهُ بِهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْقَى لِشَاهِدٍ».

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» وَتَنْشِيرُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ الدَّعِي، أَتَشْهَدُ بَكْدَا وَكَدَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا، وَاسْتَحْصَنَ وَرَحَّصَ فِي التَّنْقِصِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ التَّهْمَةِ، كَمَا إِذَا تَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مَثَلًا.

ذَكَرَ رَجُوعَ أَبِي يُوسُفَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَرِ»، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَشْرُوعٌ لِزَاجِلِهِ.

١ - حَرْجُهُ: بَحَارِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ - مِمَّنْ هُوَ يَقْضِي بَعَاضِي، يَقْسُ، هُوَ عَصَانٌ [١] ٦٧٣٩ |

وَمِثْمِ فِي / بَابِ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ عَصَانٌ [رَقْمٌ ٧١٧] |

٢ - بَطَرُ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِدَعِ الْكِرَةِ [١] ٥٠٢ |

واستخسنة أبو يوسف في غير موضع التهمة لأن الشاهد قد يخضر منها  
المجلس فكان تلقية إحياء للحق بمرة الإشخاص والتكفيل، والله اعلم

عنه ليدار

(٢٠٥) حقوق الناس، وقد يخضر شاهد عن البيان؛ لمهابة مجلس لتقص  
فكان في تلقية إحياء الحقوق، فصيح، كالإشخاص والتكفيل، ولم يكن من غير  
حس إعانة أحد للحصصين.

بحلاف ما قد كان التلقين في موضع التهمة، حيث يتطّل ذلك، لأنه من  
مبدأ إذا ادعى أعم وحسماته، وشهد شاهد بالألف، والقاضي نفسه غيره بحس  
أنه أقر من الحصص منة، فسقط (١٨٠) الشاهد ذلك ووفق به، فلا يجوز  
ولهما، أن تلقين الشاهد إعادة لأحد الخصمين (١٥٠) على الآخر،  
دون التلقين مما به تهمة لعب حرام على القاضي، بالتلقين أولى أن يخبر،  
كتلقين الخصم، فلا يجوز ذلك، فكذلك هذا، لأن الشاهد إذا شهد باستد  
شهادة بالتلقين لا بدعنه، فلا يجوز؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن يَشْهَدُ بِحُجْرٍ  
يَعْتَمُونَ﴾ (١٨٠) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١٨٠)  
ولأنه إذا لقنه رثما يلقنه بحلاف ما عد الشاهد، يتطّل أنه يشهد ما عد،  
فلا يجوز أن يشهد بحلاف ما عد.

قوله، (واستخسنة أبو يوسف)، تاحية دليل أبي يوسف بن سبي  
المصنف اختار قوله.

قوله (قد يخضر)، بالصاد المهملة، من باب: علم، أي عفا

قوله (بمرة الإشخاص)، بفتح شخص من يد إلى يد أي ذهب  
شخصاً، وأشخصه غيره، والمراد من الإشخاص: الإغداة<sup>(١)</sup>.

الإغداة: مع أي يذهب، طلب حضور الشيء، وأقضى قرضه، أي استعصده، بفتح

## فصل في الخمس

## فصل في الخمس

- لَمَّا كَانَ الْخَمْسُ مِنْ أَنْوَاعِ حُكْمِ الْقَاضِي دَدَدٌ فِي فِصْلِ عَيْنِ حَادٍ
- أَعْلَمَ: أَنَّ الْخَمْسَ مَشْرُوعٌ بِقَوْلِهِ نَعَانِي ﴿أَوْ يَسْمَعُوا مِنْ لَأَمْسٍ﴾
- وَالْمُرَادُ مِنَ الْخَمْسِ عُقُوبَةُ عَلَى قَضَاءِ الطَّرِيقِ
- وَرَوَى صَاحِبُ «السَّرِّ» مُنْسَدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ «بِئْسَ الْوَاجِدُ طَعْمٌ، يُحِلُّ عَرْصَةً، وَغُفُوبَةً»<sup>(١)</sup> قَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ «يُحِلُّ عَرْصَةً أَيْ تُعْطَى لَهُ، وَغُفُوبَةً أَيْ: يُخْسَنُ لَهُ»
- وَرَوَى | ١٢٠٠ | صَاحِبُ «الْبَرْقِ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَعْمُورٍ، عَنْ يَهْرَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَسِبَ رَحْلًا فِي نَهْمِهِ»
- وَذَكَرَ الْخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ سَلَامِ بْنِ مَكِينٍ «أَنَّ سَلَامًا مِنْ أَهْلِ لَحْمَارٍ، اقْتَسَمُوا فَقْتَلُوا بَيْنَهُمْ قَتِيلًا، فَعَثَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَسِبَهُمْ»
- وَرَوَى فِي «الْفَائِقِ»<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ: أَنَّ عَيْبًا كَانَ مِنْ سَخَاةٍ مِنْ قَضَائِهِ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْفُضُولِ، ثُمَّ كَانَ مِنْ قَدَرٍ، فَسَمَاءُ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ كَانَ

(١) مضمون محروجه

(٢) مضمون محروجه

(٣) بضم «الفائق» في عمدة الحديث (الأزهر) بمحسني | ١٢٠١ |

(٤) في «مؤيد» [١٢١]



قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق  
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه، لأن الحق من أداء الواجب.

— — — — —

الانراي كننا فكننا \* ميت مفد باع  
مانا حصبا وامينا كننا

وهذا كله دليل على أن الحق مشروع، ومن جهة اللفظ أن القاضي لا يصح  
لإصدار دوي يخفى إلى حقوقهم، فهذا يمنع المطلوب من أداء حق أحد  
يكن يذ لمصاحبي أن نخذه على أداء الحق للطالب، ولا خلاف بين الناس لا  
بالصوت، فمعي إد، ١٠، ١٢، أن يخر عليه بالحبس  
والضبط، موضع الخيس، وهو التديل

والكيس حق النامي في الأمور، وانمكيش: المنشوب إلى الحبس.

به

وامينا أي، وبصيت امينا، يعني اشخان كما في «الفائق»

قوله (قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حس عنه  
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه)، أي قال المنثوري (١٢٢٥) في  
«مختصره»، وذلك لأن الحق [١٦٠/١٠] عقوبة لقوله (اللي الواحد،  
يحل عرضه، وعقوبته)، والعقوبة لا تحب على أحد إلا بمقتضى يوحد من جهة،  
ولم يوحد، فلا يحب الحق، بخلاف ما إذا امتنع عن دفع ما عليه، حيث واحد  
منه العظم بالمطالبة، لقوله (مطل الغني ظلم)، فاستحق الحق

(١) بطر المختصر المنثوري (ص ٢٢٥)

(٢) معنى محبة

(٣) من حديث آخره الذي في كتاب الحوالات باب في الحوالة وهل يرجع في حوائده



طُهِورَهَا، وَهَذَا إِذَا تَتَّيَّنَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ كَوْنَهُ مُدَّعِيًا

﴿عبد المير﴾

لَفْظُ النَّاصِحِيِّ فِي «كِتَابِهِ»

وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ «وَهَذَا مَذْهَبٌ، وَكَانَ شَرِيحٌ يَخْشَى دَلَالَةَ

مِرَّةً، احتياطًا لأموال الناس»<sup>(١)</sup>.

قَالَ فِي «الْأَحْسَنِ» أَقَالَ فِي «كَمَالَةِ الْأَصْلِ» «وَلَمْ يَمُرَّ حَسْبُ سَعْرِ  
لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْشَى فِي يَدَيَّوْنَ فَرَحًا كَانَ أَوْ عَضًا، أَوْ شَيْءَ مَسِيحٍ أَوْ مَجْنُونٍ، وَ  
يَخْشَى فِي أَوَّلِ مَا يَقْدَمُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَيَقُولُ لَهُ فَمَنْ فَاحِشُهُ، وَنَافِلُ عَدَدِهِ حَسْبُ سَعْرِ  
فَوْرُ أَبِي يَوْمَئِذٍ وَمُحَقِّقُهُ، ثُمَّ سَأَلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ حَالِهِ

ثُمَّ الدَّيْنُ إِذَا تَتَّيَّنَ دَلْفَاصِي لَا يَسْأَلُ الْمُدَّعِي أَلَيْسَ مَالًا لَهُ لَا يَدْرِي  
يَخْشَى، لَكِنْ إِذَا تَتَّيَّنَ الدَّيْنُ دَلْفَةً يَخْشَى فِي أَوَّلِ وَهَلِيَّةٍ، وَإِذَا تَتَّيَّنَ بِالْإِقْرَارِ يَحْثُ  
بِذَا طَهَرَ نَعْمًا، بَلَى أَجِيدٌ بِي مَحْسَبَةٍ ثَابِتًا

وَلَا يَسْأَلُ الْمُدَّعِي أَلَيْسَ مَالًا إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْمُدَّعِيُونَ بَعْدَ مَا حَسِبُوا  
الْمُدَّعِي أَنْ يَسْأَلَ الْمُدَّعِي، [مَحْسَبَةُ يَسْأَلُ الْمُدَّعِي]، فَإِنْ رَعِمَ الْمُدَّعِي  
فَعَسَى، لَا يَخْشَى، وَإِنْ رَعِمَ أَلَيْسَ مُوسِرٌ، وَرَعِمَ الْمُدَّعِيُونَ أَلَيْسَ مُعَسِّرٌ فَهِيَ حَالِي  
مَشَارِعَ، مَدَّكَرُهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَقَالَ ابْنُ صَاحِبِي فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَالْحَقُّفُ وَالصُّورَةُ حَسْبُ  
أَلَا يَخْشَى حَتَّى يَسْأَلَ الْمُدَّعِي»

(١) «أدب القاضي» ج ١ ص ٢٦٦

(٢) «بطل» لأصل المعروف بالمسوط | ٤٨٩ ٩٠ طبعة وزارة الأوقاف المصرية |

(٣) في كتاب «الأحسن» قال في لونه «سعد» بطل الأحسن لناصر | ١٧٦ ٢ |

ما بين المطبوعين ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠ ١١٠٠

(٤) بطل الأحسن لناصر | ١٧٦ ٢ |



فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ بَدَلٌ

عَنْ يَدِهِ الْبَيِّنِ

فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، أَيَّ قَدْرٍ بَدَلُهُ فِي  
فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْعَرِيضُ عَنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ حَسَبَ الدَّعْيِ فِي  
كُلِّ دَيْنٍ وَجَبَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ وَالْقَرْضُ، أَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ  
يَعْقِدُ التَّرْمَةَ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، وَكَفَّ إِنَّمَا يَخُصُّ إِذَا طَلَبَ الْمُدْعَى ذَلِكَ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مَحْرُ الدِّينِ قَاصِي حَانَ فِي «الشرح الجامع الصغير»<sup>(٢)</sup> هَذَا  
يُخْبِتُهُ عِنْدَمَا فِي الْإِفْرَارِ وَالْيَبْسِ إِلَّا عَدَّ طَلَبَ الْمُدْعَى، وَقَالَ شَرِيحُ يَخْبِتُهُ مِنْ  
عَبْرَ طَلَبِهِ وَالصَّحِيحُ مَذْهُبٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَخْرَ حَقَّ الْمُدْعَى، فَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا عَدَّ طَلَبِهِ  
كَاسْمِ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ رَوَايَةً ابْنِ شَحَابٍ  
أَنَّهُ يُخْبِتُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْإِعْسَارِ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ قَالَ «وَذَكَرَ الْخَصَّافُ عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ يُخْبِتُ فِيمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ  
خَصَلَ فِي يَدِهِ حَاصَّةً، وَلَا يُخْبِتُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسَانِ الْمَقْرُ، وَلَبَنَى عَادِيٌّ، فَوَحَبَ  
اسْتَصْحَابُ الْحَالِ حَتَّى تُقَمَّ حَدُوثُ مَا يُخَالِفُهُ، وَمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ فَعَدَّ عَلَيْهِ  
حَصُولُ الْعَيْنِ بِهِ، فَتَقَطَّ حُكْمُ الْأَصْلِ، وَوَجِبَ اسْتَصْحَابُ الْعَيْنِ حَتَّى يُقَمَّ  
رَوَايَةُ، فَلِهَذَا لَمْ يُصَدَّقْ<sup>(٥)</sup> ١٠٠، ١١٠، ١٢٠، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٨٠، ٤٩٠، ٥٠٠، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٥٠، ٥٦٠، ٥٧٠، ٥٨٠، ٥٩٠، ٦٠٠، ٦١٠، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٧٠، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٠، ٧١٠، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٤٠، ٧٥٠، ٧٦٠، ٧٧٠، ٧٨٠، ٧٩٠، ٨٠٠، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٣٠، ٨٤٠، ٨٥٠، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٨٠، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩١٠، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٠، ٩٥٠، ٩٦٠، ٩٧٠، ٩٨٠، ٩٩٠، ١٠٠٠، ١٠١٠، ١٠٢٠، ١٠٣٠، ١٠٤٠، ١٠٥٠، ١٠٦٠، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٠٩٠، ١١٠٠، ١١١٠، ١١٢٠، ١١٣٠، ١١٤٠، ١١٥٠، ١١٦٠، ١١٧٠، ١١٨٠، ١١٩٠، ١٢٠٠، ١٢١٠، ١٢٢٠، ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥٠، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٨٠، ١٢٩٠، ١٣٠٠، ١٣١٠، ١٣٢٠، ١٣٣٠، ١٣٤٠، ١٣٥٠، ١٣٦٠، ١٣٧٠، ١٣٨٠، ١٣٩٠، ١٤٠٠، ١٤١٠، ١٤٢٠، ١٤٣٠، ١٤٤٠، ١٤٥٠، ١٤٦٠، ١٤٧٠، ١٤٨٠، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥١٠، ١٥٢٠، ١٥٣٠، ١٥٤٠، ١٥٥٠، ١٥٦٠، ١٥٧٠، ١٥٨٠، ١٥٩٠، ١٦٠٠، ١٦١٠، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٠، ١٦٥٠، ١٦٦٠، ١٦٧٠، ١٦٨٠، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٠، ١٧٢٠، ١٧٣٠، ١٧٤٠، ١٧٥٠، ١٧٦٠، ١٧٧٠، ١٧٨٠، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨١٠، ١٨٢٠، ١٨٣٠، ١٨٤٠، ١٨٥٠، ١٨٦٠، ١٨٧٠، ١٨٨٠، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩١٠، ١٩٢٠، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠، ٢٠٦٠، ٢٠٧٠، ٢٠٨٠، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٢٠، ٢١٣٠، ٢١٤٠، ٢١٥٠، ٢١٦٠، ٢١٧٠، ٢١٨٠، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢١٠، ٢٢٢٠، ٢٢٣٠، ٢٢٤٠، ٢٢٥٠، ٢٢٦٠، ٢٢٧٠، ٢٢٨٠، ٢٢٩٠، ٢٣٠٠، ٢٣١٠، ٢٣٢٠، ٢٣٣٠، ٢٣٤٠، ٢٣٥٠، ٢٣٦٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٠، ٢٣٩٠، ٢٤٠٠، ٢٤١٠، ٢٤٢٠، ٢٤٣٠، ٢٤٤٠، ٢٤٥٠، ٢٤٦٠، ٢٤٧٠، ٢٤٨٠، ٢٤٩٠، ٢٥٠٠، ٢٥١٠، ٢٥٢٠، ٢٥٣٠، ٢٥٤٠، ٢٥٥٠، ٢٥٦٠، ٢٥٧٠، ٢٥٨٠، ٢٥٩٠، ٢٦٠٠، ٢٦١٠، ٢٦٢٠، ٢٦٣٠، ٢٦٤٠، ٢٦٥٠، ٢٦٦٠، ٢٦٧٠، ٢٦٨٠، ٢٦٩٠، ٢٧٠٠، ٢٧١٠، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠، ٢٧٤٠، ٢٧٥٠، ٢٧٦٠، ٢٧٧٠، ٢٧٨٠، ٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨١٠، ٢٨٢٠، ٢٨٣٠، ٢٨٤٠، ٢٨٥٠، ٢٨٦٠، ٢٨٧٠، ٢٨٨٠، ٢٨٩٠، ٢٩٠٠، ٢٩١٠، ٢٩٢٠، ٢٩٣٠، ٢٩٤٠، ٢٩٥٠، ٢٩٦٠، ٢٩٧٠، ٢٩٨٠، ٢٩٩٠، ٣٠٠٠، ٣٠١٠، ٣٠٢٠، ٣٠٣٠، ٣٠٤٠، ٣٠٥٠، ٣٠٦٠، ٣٠٧٠، ٣٠٨٠، ٣٠٩٠، ٣١٠٠، ٣١١٠، ٣١٢٠، ٣١٣٠، ٣١٤٠، ٣١٥٠، ٣١٦٠، ٣١٧٠، ٣١٨٠، ٣١٩٠، ٣٢٠٠، ٣٢١٠، ٣٢٢٠، ٣٢٣٠، ٣٢٤٠، ٣٢٥٠، ٣٢٦٠، ٣٢٧٠، ٣٢٨٠، ٣٢٩٠، ٣٣٠٠، ٣٣١٠، ٣٣٢٠، ٣٣٣٠، ٣٣٤٠، ٣٣٥٠، ٣٣٦٠، ٣٣٧٠، ٣٣٨٠، ٣٣٩٠، ٣٤٠٠، ٣٤١٠، ٣٤٢٠، ٣٤٣٠، ٣٤٤٠، ٣٤٥٠، ٣٤٦٠، ٣٤٧٠، ٣٤٨٠، ٣٤٩٠، ٣٥٠٠، ٣٥١٠، ٣٥٢٠، ٣٥٣٠، ٣٥٤٠، ٣٥٥٠، ٣٥٦٠، ٣٥٧٠، ٣٥٨٠، ٣٥٩٠، ٣٦٠٠، ٣٦١٠، ٣٦٢٠، ٣٦٣٠، ٣٦٤٠، ٣٦٥٠، ٣٦٦٠، ٣٦٧٠، ٣٦٨٠، ٣٦٩٠، ٣٧٠٠، ٣٧١٠، ٣٧٢٠، ٣٧٣٠، ٣٧٤٠، ٣٧٥٠، ٣٧٦٠، ٣٧٧٠، ٣٧٨٠، ٣٧٩٠، ٣٨٠٠، ٣٨١٠، ٣٨٢٠، ٣٨٣٠، ٣٨٤٠، ٣٨٥٠، ٣٨٦٠، ٣٨٧٠، ٣٨٨٠، ٣٨٩٠، ٣٩٠٠، ٣٩١٠، ٣٩٢٠، ٣٩٣٠، ٣٩٤٠، ٣٩٥٠، ٣٩٦٠، ٣٩٧٠، ٣٩٨٠، ٣٩٩٠، ٤٠٠٠، ٤٠١٠، ٤٠٢٠، ٤٠٣٠، ٤٠٤٠، ٤٠٥٠، ٤٠٦٠، ٤٠٧٠، ٤٠٨٠، ٤٠٩٠، ٤١٠٠، ٤١١٠، ٤١٢٠، ٤١٣٠، ٤١٤٠، ٤١٥٠، ٤١٦٠، ٤١٧٠، ٤١٨٠، ٤١٩٠، ٤٢٠٠، ٤٢١٠، ٤٢٢٠، ٤٢٣٠، ٤٢٤٠، ٤٢٥٠، ٤٢٦٠، ٤٢٧٠، ٤٢٨٠، ٤٢٩٠، ٤٣٠٠، ٤٣١٠، ٤٣٢٠، ٤٣٣٠، ٤٣٤٠، ٤٣٥٠، ٤٣٦٠، ٤٣٧٠، ٤٣٨٠، ٤٣٩٠، ٤٤٠٠، ٤٤١٠، ٤٤٢٠، ٤٤٣٠، ٤٤٤٠، ٤٤٥٠، ٤٤٦٠، ٤٤٧٠، ٤٤٨٠، ٤٤٩٠، ٤٥٠٠، ٤٥١٠، ٤٥٢٠، ٤٥٣٠، ٤٥٤٠، ٤٥٥٠، ٤٥٦٠، ٤٥٧٠، ٤٥٨٠، ٤٥٩٠، ٤٦٠٠، ٤٦١٠، ٤٦٢٠، ٤٦٣٠، ٤٦٤٠، ٤٦٥٠، ٤٦٦٠، ٤٦٧٠، ٤٦٨٠، ٤٦٩٠، ٤٧٠٠، ٤٧١٠، ٤٧٢٠، ٤٧٣٠، ٤٧٤٠، ٤٧٥٠، ٤٧٦٠، ٤٧٧٠، ٤٧٨٠، ٤٧٩٠، ٤٨٠٠، ٤٨١٠، ٤٨٢٠، ٤٨٣٠، ٤٨٤٠، ٤٨٥٠، ٤٨٦٠، ٤٨٧٠، ٤٨٨٠، ٤٨٩٠، ٤٩٠٠، ٤٩١٠، ٤٩٢٠، ٤٩٣٠، ٤٩٤٠، ٤٩٥٠، ٤٩٦٠، ٤٩٧٠، ٤٩٨٠، ٤٩٩٠، ٥٠٠٠، ٥٠١٠، ٥٠٢٠، ٥٠٣٠، ٥٠٤٠، ٥٠٥٠، ٥٠٦٠، ٥٠٧٠، ٥٠٨٠، ٥٠٩٠، ٥١٠٠، ٥١١٠، ٥١٢٠، ٥١٣٠، ٥١٤٠، ٥١٥٠، ٥١٦٠، ٥١٧٠، ٥١٨٠، ٥١٩٠، ٥٢٠٠، ٥٢١٠، ٥٢٢٠، ٥٢٣٠، ٥٢٤٠، ٥٢٥٠، ٥٢٦٠، ٥٢٧٠، ٥٢٨٠، ٥٢٩٠، ٥٣٠٠، ٥٣١٠، ٥٣٢٠، ٥٣٣٠، ٥٣٤٠، ٥٣٥٠، ٥٣٦٠، ٥٣٧٠، ٥٣٨٠، ٥٣٩٠، ٥٤٠٠، ٥٤١٠، ٥٤٢٠، ٥٤٣٠، ٥٤٤٠، ٥٤٥٠، ٥٤٦٠، ٥٤٧٠، ٥٤٨٠، ٥٤٩٠، ٥٥٠٠، ٥٥١٠، ٥٥٢٠، ٥٥٣٠، ٥٥٤٠، ٥٥٥٠، ٥٥٦٠، ٥٥٧٠، ٥٥٨٠، ٥٥٩٠، ٥٦٠٠، ٥٦١٠، ٥٦٢٠، ٥٦٣٠، ٥٦٤٠، ٥٦٥٠، ٥٦٦٠، ٥٦٧٠، ٥٦٨٠، ٥٦٩٠، ٥٧٠٠، ٥٧١٠، ٥٧٢٠، ٥٧٣٠، ٥٧٤٠، ٥٧٥٠، ٥٧٦٠، ٥٧٧٠، ٥٧٨٠، ٥٧٩٠، ٥٨٠٠، ٥٨١٠، ٥٨٢٠، ٥٨٣٠، ٥٨٤٠، ٥٨٥٠، ٥٨٦٠، ٥٨٧٠، ٥٨٨٠، ٥٨٩٠، ٥٩٠٠، ٥٩١٠، ٥٩٢٠، ٥٩٣٠، ٥٩٤٠، ٥٩٥٠، ٥٩٦٠، ٥٩٧٠، ٥٩٨٠، ٥٩٩٠، ٦٠٠٠، ٦٠١٠، ٦٠٢٠، ٦٠٣٠، ٦٠٤٠، ٦٠٥٠، ٦٠٦٠، ٦٠٧٠، ٦٠٨٠، ٦٠٩٠، ٦١٠٠، ٦١١٠، ٦١٢٠، ٦١٣٠، ٦١٤٠، ٦١٥٠، ٦١٦٠، ٦١٧٠، ٦١٨٠، ٦١٩٠، ٦٢٠٠، ٦٢١٠، ٦٢٢٠، ٦٢٣٠، ٦٢٤٠، ٦٢٥٠، ٦٢٦٠، ٦٢٧٠، ٦٢٨٠، ٦٢٩٠، ٦٣٠٠، ٦٣١٠، ٦٣٢٠، ٦٣٣٠، ٦٣٤٠، ٦٣٥٠، ٦٣٦٠، ٦٣٧٠، ٦٣٨٠، ٦٣٩٠، ٦٤٠٠، ٦٤١٠، ٦٤٢٠، ٦٤٣٠، ٦٤٤٠، ٦٤٥٠، ٦٤٦٠، ٦٤٧٠، ٦٤٨٠، ٦٤٩٠، ٦٥٠٠، ٦٥١٠، ٦٥٢٠، ٦٥٣٠، ٦٥٤٠، ٦٥٥٠، ٦٥٦٠، ٦٥٧٠، ٦٥٨٠، ٦٥٩٠، ٦٦٠٠، ٦٦١٠، ٦٦٢٠، ٦٦٣٠، ٦٦٤٠، ٦٦٥٠، ٦٦٦٠، ٦٦٧٠، ٦٦٨٠، ٦٦٩٠، ٦٧٠٠، ٦٧١٠، ٦٧٢٠، ٦٧٣٠، ٦٧٤٠، ٦٧٥٠، ٦٧٦٠، ٦٧٧٠، ٦٧٨٠، ٦٧٩٠، ٦٨٠٠، ٦٨١٠، ٦٨٢٠، ٦٨٣٠، ٦٨٤٠، ٦٨٥٠، ٦٨٦٠، ٦٨٧٠، ٦٨٨٠، ٦٨٩٠، ٦٩٠٠، ٦٩١٠، ٦٩٢٠، ٦٩٣٠، ٦٩٤٠، ٦٩٥٠، ٦٩٦٠، ٦٩٧٠، ٦٩٨٠، ٦٩٩٠، ٧٠٠٠، ٧٠١٠، ٧٠٢٠، ٧٠٣٠، ٧٠٤٠، ٧٠٥٠، ٧٠٦٠، ٧٠٧٠، ٧٠٨٠، ٧٠٩٠، ٧١٠٠، ٧١١٠، ٧١٢٠، ٧١٣٠، ٧١٤٠، ٧١٥٠، ٧١٦٠، ٧١٧٠، ٧١٨٠، ٧١٩٠، ٧٢٠٠، ٧٢١٠، ٧٢٢٠، ٧٢٣٠، ٧٢٤٠، ٧٢٥٠، ٧٢٦٠، ٧٢٧٠، ٧٢٨٠، ٧٢٩٠، ٧٣٠٠، ٧٣١٠، ٧٣٢٠، ٧٣٣٠، ٧٣٤٠، ٧٣٥٠، ٧٣٦٠، ٧٣٧٠، ٧٣٨٠، ٧٣٩٠، ٧٤٠٠، ٧٤١٠، ٧٤٢٠، ٧٤٣٠، ٧٤٤٠، ٧٤٥٠، ٧٤٦٠، ٧٤٧٠، ٧٤٨٠، ٧٤٩٠، ٧٥٠٠، ٧٥١٠، ٧٥٢٠، ٧٥٣٠، ٧٥٤٠، ٧٥٥٠، ٧٥٦٠، ٧٥٧٠، ٧٥٨٠، ٧٥٩٠، ٧٦٠٠، ٧٦١٠، ٧٦٢٠، ٧٦٣٠، ٧٦٤٠، ٧٦٥٠، ٧٦٦٠، ٧٦٧٠، ٧٦٨٠، ٧٦٩٠، ٧٧٠٠، ٧٧١٠، ٧٧٢٠، ٧٧٣٠، ٧٧٤٠، ٧٧٥٠، ٧٧٦٠، ٧٧٧٠، ٧٧٨٠، ٧٧٩٠، ٧٨٠٠، ٧٨١٠، ٧٨٢٠، ٧٨٣٠، ٧٨٤٠، ٧٨٥٠، ٧٨٦٠، ٧٨٧٠، ٧٨٨٠، ٧٨٩٠، ٧٩٠٠، ٧٩١٠، ٧٩٢٠، ٧٩٣٠، ٧٩٤٠، ٧٩٥٠، ٧٩٦٠، ٧٩٧٠، ٧٩٨٠، ٧٩٩٠، ٨٠٠٠، ٨٠١٠، ٨٠٢٠، ٨٠٣٠، ٨٠٤٠، ٨٠٥٠، ٨٠٦٠، ٨٠٧٠، ٨٠٨٠، ٨٠٩٠، ٨١٠٠، ٨١١٠، ٨١٢٠، ٨١٣٠، ٨١٤٠، ٨١٥٠، ٨١٦٠، ٨١٧٠، ٨١٨٠، ٨١٩٠، ٨٢٠٠، ٨٢١٠، ٨٢٢٠، ٨٢٣٠، ٨٢٤٠، ٨٢٥٠، ٨٢٦٠، ٨٢٧٠، ٨٢٨٠، ٨٢٩٠، ٨٣٠٠، ٨٣١٠، ٨٣٢٠، ٨٣٣٠، ٨٣٤٠، ٨٣٥٠، ٨٣٦٠، ٨٣٧٠، ٨٣٨٠، ٨٣٩٠، ٨٤٠٠، ٨٤١٠، ٨٤٢٠، ٨٤٣٠، ٨٤٤٠، ٨٤٥٠، ٨٤٦٠، ٨٤٧٠، ٨٤٨٠، ٨٤٩٠، ٨٥٠٠، ٨٥١٠، ٨٥٢٠، ٨٥٣٠، ٨٥٤٠، ٨٥٥٠، ٨٥٦٠، ٨٥٧٠، ٨٥٨٠، ٨٥٩٠، ٨٦٠٠، ٨٦١٠، ٨٦٢٠، ٨٦٣٠، ٨٦٤٠، ٨٦٥٠، ٨٦٦٠، ٨٦٧٠، ٨٦٨٠، ٨٦٩٠، ٨٧٠٠، ٨٧١٠، ٨٧٢٠، ٨٧٣٠، ٨٧٤٠، ٨٧٥٠، ٨٧٦٠، ٨٧٧٠، ٨٧٨٠، ٨٧٩٠، ٨٨٠٠، ٨٨١٠، ٨٨٢٠، ٨٨٣٠، ٨٨٤٠، ٨٨٥٠، ٨٨٦٠، ٨٨٧٠، ٨٨٨٠، ٨٨٩٠، ٨٩٠٠، ٨٩١٠، ٨٩٢٠، ٨٩٣٠، ٨٩٤٠، ٨٩٥٠، ٨٩٦٠، ٨٩٧٠، ٨٩٨٠، ٨٩٩٠، ٩٠٠٠، ٩٠١٠، ٩٠٢٠، ٩٠٣٠، ٩٠٤٠، ٩٠٥٠، ٩٠٦٠، ٩٠٧٠، ٩٠٨٠، ٩٠٩٠، ٩١٠٠، ٩١١٠، ٩١٢٠، ٩١٣٠، ٩١٤٠، ٩١٥٠، ٩١٦٠، ٩١٧٠، ٩١٨٠، ٩١٩٠، ٩٢٠٠، ٩٢١٠، ٩٢٢٠، ٩٢٣٠، ٩٢٤٠، ٩٢٥٠، ٩٢٦٠، ٩٢٧٠، ٩٢٨٠، ٩٢٩٠، ٩٣٠٠، ٩٣١٠، ٩٣٢٠، ٩٣٣٠، ٩٣٤٠، ٩٣٥٠، ٩٣٦٠، ٩٣٧٠، ٩٣٨٠، ٩٣٩٠، ٩٤٠٠، ٩٤١٠، ٩٤٢٠، ٩٤٣٠، ٩٤٤٠، ٩٤٥٠، ٩٤٦٠، ٩٤٧٠، ٩٤٨٠، ٩٤٩٠، ٩٥٠٠، ٩٥١٠، ٩٥٢٠، ٩٥٣٠، ٩٥٤٠، ٩٥٥٠، ٩٥٦٠، ٩٥٧٠، ٩٥٨٠، ٩٥٩٠، ٩٦٠٠، ٩٦١٠، ٩٦٢٠، ٩٦٣٠، ٩٦٤٠، ٩٦٥٠، ٩٦٦٠، ٩٦٧٠، ٩٦٨٠، ٩٦٩٠، ٩٧٠٠، ٩٧١٠، ٩٧٢٠، ٩٧٣٠، ٩٧٤٠، ٩٧٥٠، ٩٧٦٠، ٩٧٧٠، ٩٧٨٠، ٩٧٩٠، ٩٨٠٠، ٩٨١٠، ٩٨٢٠، ٩٨٣٠، ٩٨٤٠، ٩٨٥٠، ٩٨٦٠، ٩٨٧٠، ٩٨٨٠، ٩٨٩٠، ٩٩٠٠، ٩٩١٠، ٩٩٢٠، ٩٩٣٠، ٩٩٤٠، ٩٩٥٠، ٩٩٦٠، ٩٩٧٠، ٩٩٨٠، ٩٩٩٠، ١٠٠٠٠، ١٠٠٠١، ١٠٠٠٢، ١٠٠٠٣، ١٠٠٠٤، ١٠٠٠٥، ١٠٠٠٦، ١٠٠٠٧، ١٠٠٠٨، ١٠٠٠٩، ١٠٠١٠، ١٠٠١١، ١٠٠١٢، ١٠٠١٣، ١٠٠١٤، ١٠٠١٥، ١٠٠١٦، ١٠٠١٧، ١٠٠١٨، ١٠٠١٩، ١٠٠٢٠، ١٠٠٢١، ١٠٠٢٢، ١٠٠٢٣، ١٠٠٢٤، ١٠٠٢٥، ١٠٠٢٦، ١٠٠٢٧، ١٠٠٢٨، ١٠٠٢٩، ١٠٠٣٠، ١٠٠٣١، ١٠٠٣٢، ١٠٠٣٣، ١٠٠٣٤، ١٠٠٣٥، ١٠٠٣٦، ١٠٠٣٧، ١٠٠٣٨، ١٠٠٣٩، ١٠٠٤٠، ١٠٠٤١، ١٠٠٤٢، ١٠٠٤٣، ١٠٠٤٤، ١٠٠٤٥، ١٠٠٤٦، ١٠٠٤٧، ١٠٠٤٨، ١٠٠٤٩، ١٠٠٥٠، ١٠٠٥١، ١٠٠٥٢، ١٠٠٥٣، ١٠٠٥٤، ١٠٠٥٥، ١٠٠٥٦، ١٠٠٥٧، ١٠٠٥٨، ١٠٠٥٩، ١٠٠٦٠، ١٠٠٦١، ١٠٠٦٢، ١٠٠٦٣، ١٠٠٦٤، ١٠٠٦٥، ١٠٠٦٦، ١٠٠٦٧، ١٠٠٦٨، ١٠٠٦٩، ١٠٠٧٠، ١٠٠٧١، ١٠٠٧٢، ١٠٠٧٣، ١٠٠٧٤، ١٠٠٧٥، ١٠٠٧٦، ١٠٠٧٧، ١٠٠٧٨، ١٠٠٧٩، ١٠٠٨٠، ١٠٠٨١، ١٠٠٨٢، ١٠٠٨٣، ١٠٠٨٤، ١٠٠٨٥، ١٠٠٨٦، ١٠٠٨٧، ١٠٠٨٨، ١٠٠٨٩، ١٠٠٩٠، ١٠٠٩١، ١٠٠٩٢، ١٠٠٩٣، ١٠٠٩٤، ١٠٠٩٥، ١٠٠٩٦، ١٠٠٩٧، ١٠٠٩٨، ١٠٠٩٩، ١٠١٠٠، ١٠١٠١، ١٠١٠٢، ١٠١٠٣، ١٠١٠٤، ١٠١٠٥، ١٠١٠٦، ١٠١٠٧، ١٠١٠٨، ١٠١٠٩، ١٠١١٠، ١٠١١١، ١٠١١٢، ١٠١١٣، ١٠١١٤، ١٠١١٥، ١٠١١٦، ١٠١١٧، ١٠١١٨، ١٠١١٩، ١٠١٢٠، ١٠١٢١، ١٠١٢٢، ١٠١٢٣، ١٠١٢٤، ١٠١٢٥، ١٠١٢٦، ١٠١٢٧، ١٠١٢٨، ١٠١٢٩، ١٠١٣٠، ١٠١٣١، ١٠١٣٢، ١٠١٣٣، ١٠١٣٤، ١٠

في يدو ثبت عنه به، وإقدامه على الترامه بحسب دليله، لا دفعه لا بد  
إلا ما يتقذر على أدائه.

عن نفسه، فلا يقبل قوله وتخصر

روحه ما ذكره الحصاف، أن الحس عموده تسحق بالامتناع مع العسى، فلا  
يخوّر إثباتها بالطاهر كسائر العمومات، فلا يسل

وحاصل المذهب هذا أن القاضي لا يسل المدعي أنه ما أم لا<sup>(١)</sup> إلا إذا  
ادعى المذنبون العسار، فحينئذ يسأله، فإن قال المدعي إنه مفسر، حتى سببه،  
وإن قال إنه مؤسّر، وقال المذنبون إني مفسر، فهذه اختلاف المشايخ، ورأى  
الحصاف<sup>(٢)</sup> أن لقول قول المذنبين، لأنه متمسك بالأصل، يد لعنر أصل في سي  
آدم، والبعى عارض<sup>(٣)</sup>.

وقبل، إن كان الدّين وحب عليه بدلاً عن مال، كنفس مباح، أو بدن قرضي؛  
دفع قول المدّعي، وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، كالنهر وبحره - فلقول قول  
المدّعي عليه.

وسك الحصاف هذا القول في «أدب القاضي» من أبي حنيفة وأبي  
يوسف؛ لأنه إذا كان الدّين بدلاً عما هو مال، فقد عُرف دحول شيء في منكه  
وقدّرنه على فصاء الدّين بما دخل [٢٠١٦] في منكه، فكان لقول قول المدّعي،  
وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، لم يُعرف دحول شيء في منكه وقدّرنه على فصاء  
[٢٠١٦] الدّين، فتبني متمسكاً بالأصل أنه مفسر، فيكون محول قوله

(١) في: أن، وأرض، وأروى.

(٢) في: وأرض، وأروى الحصاف.

(٣) بحر أدب القاضي مع شرحه (ص ٢١٩)، حجب برهاني (١: ٢٣) - (٩: ٢٩)

بحر أدب القاضي مع شرح صدر الشهدا الحصاف [٢: ٣٦٢]

عنه البهائي

وقال «والرواية محفوظة في كتاب «العاق» ، أن أحد الشريكين في عهد  
د. أعتن ورعه أنه مُفسرٌ ، كان يقول قوله ؛ لأن هذا الضمان [ ١٠٠٠٠ ] ، يجب  
لا بمقابلة شيء ودخل في ملكه»

وقال «والرواية محفوظة في كتاب «الكح» ، أن الصراف إذا ربح من  
رؤحه أنه مُفسرٌ ، وادعت بعضة المُوسرين ، ورغم الروح أنه مُفسرٌ - ورغم  
مُفسرين - فانقول قول الروح ؛ لأن الشئ الذي ربح به البعثة دأ في ذلك -  
يدخل في ملكه شيء ؛ بذلك الشئ ، ففي مُنتكاً بالأصل»

وقال العقبة أبو جعفر الهندواني «إن كان الذين لزمه بمباشرة العهد ، و  
بمُدعي ، وإن كان الذين لزمه حُكماً لا بمباشرة العهد ، فانقول بمُدعي ، وإن  
الذين منى لزمه بمباشرة فليظهروا من حال الإنسان أنه لا يشرع في أمر لا  
عنه ، ولا تُمكنه - فانه ، فتكون ذلك دليلاً على أنه قادرٌ على الفهم ، و  
أنه عاجزٌ لا يُقتل قوله»

فإن إذا كان الذين لزمه حُكماً لا بمباشرة عقيد من جهة ، فمن يوجب دلائل  
على أنه قادرٌ على الفهم ، فكأن القول قوته في مسألة العشق ومثله -  
سبب كح ، لأن ذلك ليس بدني ، بل هو [ ١٠٠٠ ] ، صفة ، فإن لنتفه بسوء  
بالموت»

ومن العلماء من قال يُحكم فيه الرُّجاء ، إن يرى الرُّجاء كان الشئ من  
حدث [ ١٠٠٠ ] ، يرى لأعداء كان يقول قولاً عذراً ، لأن ذلك علامة ، وليس  
في حق عبادة ، وعبادة ، فبهم يكفون في ناسهم حتى لا يذهب دأ وجههم

الحمد لله الذي جعل هذا الشاهد للخصم [ ٣٩١/٢ ]

المعروف عنه [ ١٠٠٠ ] ، من ذلك ما هو من غير ذلك



والمُراد بالمهر - مُعجَلُهُ ذُوْنُ مُؤَجَّلِهِ .

قَالَ وَلَا يَخْشُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتِ عَرِيضَةً  
أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ لِأَنَّهُ نَحْوُ حَذِّ ذِلَالَةِ الْيَسَارِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ،

﴿ هبة ليهب ﴾

مَنْ حَاجَتِهِمْ، فَلَا يَكُونُ رِيٌّ دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَطْلُوبِ رِيٌّ اسْتَفْرَاءً رَادَّعِي الطَّلَبِ أَنَّهُ عَيْرٌ رِيَّةً، وَقَدْ كَانَ  
عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءِ قُلَّ أَنْ يَخْصُرَ مَجْلِسَ الْقَاصِي، فَوْنُ الْقَاصِي يَسْأَلُهُ لَيْسَةَ، (أَنْ يُقَامَ  
لَيْسَةَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءِ فَبِئْسَ ذَلِكَ؛ سَمِعَ مِنْهُ لَيْسَةَ، وَيُخْصَلُ يَقُولُ  
قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِفَادَةُ اللَّيْسَةِ يُحْكَمُ رِيَّةً فِي الْحَالِ، وَيُخْصَلُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ .  
كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» .

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ مُعْجَلُهُ ذُوْنُ مُؤَجَّلِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ: «أَنْ يَكُونَ  
تَسْلِيمُ الْمُفْعَلِ، فَكَانَ لِإِقْدَامِهِ عَلَى لِسَانِ دَلَالَةٍ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالسُّعْجَلِ، فَلَا  
يُفْلُ قَوْلُهُ إِنْهُ مُفْعِلٌ

قَالَ فُحْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ: «هَذَا فِي الْمُفْعَلِ، فَأَمَّا إِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَخَّرَ  
فِي الْمَهْرِ بَعْدَ مَا بَنَى بِهِ، فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي عُثْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَه هَهُنَا عَلَى  
لِقْدَرَةٍ مِنْهُ عَلَى أَدَاتِهِ، وَأَنَّ فِي لَفْظِهِ فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي أَنَّهُ مُفْعِلٌ فِي تَقْدِيرِ  
لَفْظِهِ»

قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ رِيٌّ دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ»، (أَنْ يَكُونَ رِيٌّ دَلِيلًا  
يَشْتِ عَرِيضَةً أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ) أَيُّ: قَالَ الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا يَخْشَى الْقَاصِي  
الْعَرِيمَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ فِي عَيْرٍ مَا وَجَّهَ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ مَا يَأْتِيهِ لِقْدَرَتِهِ بِعَقْدِهِ. إِلَّا إِذَا  
أُثْبِتَ الْمُدَّعِي أَنَّ لَهُ مَا لَا، فَحِينَئِذٍ يُخْصَلُ، وَبِمَا لَا يَخْشِيهِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَنْ يَدُلُّ

وَعَنِ الْمُدَّعِيِ اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ،  
لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُسْرَةُ. وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ إِلَّا يَمَّا تَدُلُّهُ مَالٌ وَفِي سَفَرٍ  
لِقَوْلِ قَوْلِ الرُّوحِ إِنَّهُ مُغَيَّرٌ، وَفِي إِعْتَقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ الْقَوْلُ مُنْفَقٌ  
وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبِدَانِ الْقَوَيْنِ لِأَخِيرَتِهِنَّ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

لِعَصَبٍ، وَأَرْضٍ لِحِمَايَةٍ، وَبَفَقَةِ الرُّوحَانِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَيْتِ آدَمَ هُوَ الْحَقُّ، وَلَمْ  
يُؤْخَذْ دَلِيلُ الْغَيْبِ مِمَّنْ يَسْتَحَقُّ لِحُسْنِ الدِّيْنِ هُوَ الْعُقُوبَةُ، لِعَدَمِ الظُّلَمِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا تَنَبَّأَ بِالنَّبِيِّ أَنَّهُ مَالًا، حَيْثُ يَنْجِبُ حُبُّهُ، لَوْحُودِ الظُّلَمِ. وَ  
﴿مَنْطَلُ الْعَبْدِ طَلَمٌ﴾<sup>(١)</sup>، أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِيُ الدَّيْنَ عَلَى الْيَسَارِ، وَأَقَامَ الْمُدَّعَى  
عِنْدَ الدَّيْنِ عَلَى الْإِعْسَارِ، فَالْبَيْتُ لِلْمُدَّعِيِ، كَمَا فِي «الذَّحِيرَةِ»، لِأَنَّهُمْ شَهَدُوا  
بِأَمْرِ لَمْ يَغْرِفُهُ شَهْرُهُ الْمُدَّيُونِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ)، أَيُّ: فِي لَمَرٍ  
لَمَجِيعٍ، وَالْمَهْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَصَّافِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ قَدْ هَدَّ  
قَوْلُهُ ٢٧٧ (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ)، أَيُّ: لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ (إِلَّا فِي مَالٍ  
مَالٍ). يَقْرَأُ أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ مَالٌ لِلْمُدَّعِيِ، وَنَسَبَ الْخَصَّافُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي  
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَفِي مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبِدَانِ الْقَوَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ)، وَأَرَادَ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ  
مَسْأَلَةَ اسْتِقَّةٍ، وَمَسْأَلَةَ إِعْتِقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، فَفِيهِمَا الْقَوْلُ قَوْلُ الرُّوحِ وَالْمُعْتَقِ فِي  
الْإِعْسَارِ.

(١) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

(٢) بَعْدَ (٢٠٢)، حَتَّى (٢٧٩)، حَوَظُهُ بَيِّنَةٌ (٢٢٣)، لِأَنَّهُ فِي خِلَافِ كَلَامِ  
(٨٢: ٤)

(٣) هَذَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِجِيِّ لَا قَوْلُ الْخَصَّافِ كَمَا رَوَاهُ، كَلَّا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: (٨٢: ٤)

والتحريم على ما قال في: «الكتاب» أنه ليس مدعي مطلق بل هو صفة حتى  
تُفقد الصفة بالتموت بالانقضاء، وكذا عند أبي حنيفة صحت الاعتقاد، أنه في  
كان القول قول المدعي إن له مالا، وتثبت بالمدعي ما كان يقول من  
من عليه بخمسة أشهرين أو ثلاثة.

واراد بالقول الآخر: قوله: (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لِحَنِ عَلَيْهِ الَّذِينَ فِي جَمِيعِ  
دَلِك) وقوله (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ) لا يما بدله ما.

قوله: (والتحريم على ما قال في الكتاب)، أي: تحريم مسألة الانقضاء  
والإعتاق [١٥٣١٧] على ما قال في «مختصر القُدوري» حيث جعل القول قول  
المدعي في كل دين التزمه معتقداً، ومع وجود الاشتراك لم يكن القول للمدعي في  
المسائل، فأجاب عنه، وقال: إن صفة من مدعي مطلق، بل هو صفة تُفقد  
بالموت، ولو كان ديناً مطلقاً لم ينفذ إلا بالادعاء، أو بالإقرار.

وكذلك الإعتاق، فإن المريض إذا ادعى في مرض موته عنداً مشتركاً لا يحث  
عليه الضمان عند أبي حنيفة، فإذا لم يكن ذلك مطلقاً لم يثبت بوجوبه، تنويه على  
أنه قد روي عن القضاة، بخلاف القول لمقتضاه، فإنه إذا ثبت على أنه  
قد روي على العصاة، فإذا ادعى العهر بعد ذلك لا يُسمع.

قوله: (أو ثبت ذلك باليمين فيما كان يقول قول من عنه)، أي: ثبت بعد  
يمينه كان القول قول المتيقن، أي: في غير ما وجب بدلاً عن مدعي أو غيره  
معتقداً، كما في بدل العصب، ورش الحصة.

[١٥٣١٨] قوله: (بخمسة أشهرين أو ثلاثاً)، هذا رواية مختصة عن أبي حنيفة  
في كتاب الحوالة والكمالة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن جندب بن عبد الله روى عنه

في غاية السداد

أشهر ، على قياس مدة الإيلاء

وذكر الطحاوي<sup>(١)</sup> أن لتقدير فيه شهر<sup>(٢)</sup> لأن ما راد على شهر في حكم  
الآجل ، وما دون الشهر في حكم عاجل ، فصار أدنى الأجل شهرًا ، والأقصى لا  
عبارة له ، فقدّره بشهر واحد ، هكذا ذكر اختلاف الرواية شمس الأنسج<sup>(٣)</sup> حسبي  
في «شرح أدب القاضي»

ثم قال فيه : «الحاصل : أنه ليس فيه شيء مؤقّت مقدّر بمقدور لا ريب بل  
الامر مقصور إلى رأي القاضى ، فمن مضى أربعة أشهر ووقع له أنه متعنت ، ينسب  
حسبه ، وإن كان دون ذلك - بأن كان شهرين ، أو شهرًا ، أو دونه ، ووقع أنه عاجز  
لا مال له - أطلقه من السجن»

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» «قال شمس الأنسج احتوائى  
ما قاله الطحاوي أرقى الأقوال»

وقال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» : «قال أبو حنيفة وأبو يوسف  
ومحمد : بحسبه شهرين أو ثلاثة ، وعلى رواية محمد : قدر فيه أربعة أشهر ، وعلى  
رواية الحسن : ستة أشهر» ثم قال «وهو مؤقّت على رأي القاضي»<sup>(٤)</sup>

وقال في ١٠٣١٥ | «شرح الأقطع» : «وفي رواية الحسن ، ما بين أربعة أشهر  
إلى ستة أشهر» ثم قال : «والنفذ في هذا غير متعبر ، وهو مردود على رأي  
القاضى ، وانقصود بالحسن أن يصحّر فيظهر مالا إن كان له ١٠٠ ١٠٦٥ | من»

(١) يخرجه محضر الطحاوي (ص ٩٦).

(٢) انظر أدب بقاضى مع ضم = (ص ٢٢٢) مع = (٢٨٢/٧) ، الترجيح والصحيح (ص ١٥٥٣).

البيان في شرح الكتاب (٢، ٨٣)

ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَلْيَحْسُ لِيُظْهِرَ ضَبْطَهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ بَحْثُهُ مُدَّةً لِيُظْهِرَ مَالَهُ نَزَّ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

وهذا أَمْرٌ يَحْتَفِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَوَقَفَ عَلَى أَحْمَدَ الْقَاضِي فِيهِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ الْمَنَاقِبِ»: «وَمِنْ رَوَايَةِ الطَّحَوْرِيِّ سَنَةُ أَشْهُرٍ<sup>(٢)</sup>» وَإِلَيْهِ نَظَرُ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ)، أَيُّ: يَسْأَلُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحَبْسِ عَنْ حَالِ الْمَحْبُوسِ جِيرَانَهُ [٢٧٢] وَأَهْلَ الْبَيْتِ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ أَوْ مُعْسِرٌ

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»<sup>(٣)</sup> إِذَا شَهِدَ عَنْهُ شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الشَّهَادَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ قَادِرٌ عَلَى قِصَاءِ الدَّيْنِ؛ أَتَى لِحَسَنِ لُغَتِهِ، وَنُ قَالَ: بِهِ مُعْسِرٌ صَبِيُّ الْحَالِ، كَثُرَ الْعِيَالُ؛ أَطْلَقَهُ؛ فَقَوْلُهُ نَعْلَى ﴿قَدْ كَانَ دُونَ عَشْرَةِ قَنْطَرَةٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]

فَإِنْ رَأَى الْقَاضِي أَنَّ يَسْأَلُ قَبْلَ انْقِصَاءِ مُدَّةِ الْحَبْسِ فَلَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ الْيَتَةُ عَنْهُ الْإِفْلَاسُ تُقْبَلُ بَعْدَ حَبْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَّا إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى إِعْسَارِهِ وَإِفْلَاسِهِ قَبْلَ الْحَبْسِ؛ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ.

فِي إِحْدَى الرَّايَتَيْنِ تُقْبَلُ، وَبِهِ كَانَ يُفِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ [أَبُو بَكْرٍ]<sup>(٤)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: لَا تُقْبَلُ مَا لَمْ يُخَسَّرْ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي»، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

(١) يَطْرَأُ شَرْحُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَلَقِ [ق/٣١١]

(٢) يَطْرَأُ «خِلَاصَةُ الْمَنَاقِبِ» لِلْبَحَارِيِّ [ق/٢٦٠]

(٣) يَطْرَأُ: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ [ص/١٦٤]

(٤) هَاجَرُوا إِلَى الْمَغْرِبِ مِنْ بَغْدَادَ، وَبَغْدَادَ، وَبَغْدَادَ، وَبَغْدَادَ

كَانَ يُخْفِيهِ فَلَا يُدْرِي أَنْ تَخْتَدُّ الْمُدَّةُ يُعْمِدَ هَذِهِ لِمَا تَدَّ قُدْرَةُ بِمَا دَكَّرَهُ، وَمِنْ  
غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَقْصُورٌ  
لَى رَأْيِ الْقَاضِي لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ الْأَشْخَاصِ فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ سَتَحُورُ

وَيَعْلَمُ غَايَةَ الْمَسْأَلَةِ

قَوْلُهُ (يُعْمِدُ هَذِهِ الْعِدَّةُ)، أَرَادَ بِهَذِهِ الْقَائِدَةَ: ظَهَرَ مَا لَهُ لِرُكُونِ

قَوْلُهُ (وَيُزَوَّى غَيْرُ ذَلِكَ)، أَيِ: غَيْرِ الشَّهْرِينِ أَوْ اثْنَلَاثَةِ.

قَوْلُهُ (لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ النَّاسِ فِيهِ)، أَيِ: فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ  
يَضْجُرُّ بِالْحَبْسِ فِي مُدَّةٍ قَبِيلَةٍ مَا لَا يَضْجُرُّ الْآخَرُ فِي مُدَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ جَرِي  
[١٠/١٦٦١٠] فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ»  
وَمَا فِيهِ مِنْهُ أَوْ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَتِهِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: (يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ)، أَيِ: حَلَّى سَبِيلَهُ بَعْدَ  
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي رَأَاهَا الْقَاضِي وَاحْتَازَهَا، عَلَى مَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالشَّيْخِ  
وَمِنْ ذَلِكَ،

وَالْمَعْنَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» - أَعْيَى مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ) -  
أَنَّهُ لَا يُحَلِّيهِ مَا لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ، وَبِئْسَ كَذِبُكَ، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا دَكَّرُوا فِي نُسْخِ «أَدَبِ  
الْقَاضِي» وَقَالُوا: وَإِذَا نَسَبْتَ إِعْسَارَهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحَبْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿لَوْ  
كَانَ ذُو عِزَّةٍ مُقْتَرِفٌ لِي مَيْسَرَةً﴾ (الزُّمَرُ: ٢٨٠)، وَقَالَ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ عَنْكَ  
إِلَّا رُسْعَهَا﴾ (البَقَرَةُ: ٢٨٦).

النَّظَرَةُ إِلَى الْمَيْمَنَةِ فَيَكُونُ حَتَّى يُعَدَّ دَيْتُكُمْ وَيَرْوِمُ بِسَيْفِهِ عَنِ فَلَاحِهِ  
ثَلِ الثَّمَدَةُ تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ، وَلَا تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ، عَنِ الْقَبِيهِ بِدَمِهِ الشَّاحِ

﴿عَلَيْهِ السَّلَام﴾

ثم إذا حَلَّتْ سَبِيلُهُ بعد ثبوتِ إِبْلَاسِهِ هل يَنْفَعُ مُصَاصِي صَاحِبِ ١٠٥٣  
الْحَقُّ مَلَائِكَتَهُ ثُمَّ لَا؟ وَعَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يَنْفَعُ

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاضي»: «قال ابن كمامي (٢) في «أدب القاضي»: قال أبو يوسف وعبد الله إذا فتح أنه فقير ولا سئل ابن كرومه»

وقال ثمن الأمانة الشرخسي في اشرح أدب القاضي بدخصاب «وعسى  
قول إسماعيل بن حماد<sup>(١٠٠)</sup> ليس للمدعي أن يلائمه، ولكن يأخذ المدعي من  
الحصم كميلاً؛ لأن مال الله عديم ورائع، وربما يظهر له مال، فلو لم [١٠١] ...  
يأخذ منه كميلاً يفتوت ذلك المال ويخرج من يده، فلا يتوصل المدعي إلى حقه،  
كما في الابتداء إذا ادعى عليه حق له أن يأخذ منه كميلاً بفكته الوصوف إليه بكميله،  
إذا امتنع عن إعطاء الكميل في الابتداء فله يلائمه، كذلك ما يطعنه بالكميل.  
ون أني يلائمه

وجه قول أبي يوسف ومحمد أن الله تعالى قال ﴿مَصْرُوعًا إِلَى قَوْمٍ﴾ [سورة ٢٨٠] ولأنه لما لم يغير لم يدرجه الأداة في الحال، فصار كالديون مؤججه.

(١٦) قال جمال الإسلام وهذا قول الإمام، وهو أصح ما نظر إليه (١٣٤٦، ١٣٤٧)، مدح  
الضائع (١٨٠٦)، تبين بطلان (١٨١٤)، الأحبار بعد (١٩٠٢)، حوزة  
البر (٣١٩١)، الصافي انتهى (١٩٠٥)، الباب في شرح كتاب (١٣٤٢)

(۱) مولانا علی گڑھ میں محمد بن ابی بکر بن عباس اشعری (مکمل) کا علمی و ادبی بیورو قائم کیا۔

برجستہ

١٣ هو زماعيل بن حنّان بن النعمان بن ثابت بن شمعون بن حارون بن أباء فارمى الآخر  
 كان في سنة (١١٠٠) هـ الموافق (١٦٩٨) م. في سنة (١١٠٠) هـ الموافق (١٦٩٨) م. في سنة (١١٠٠) هـ الموافق (١٦٩٨) م.



فإن في الكتاب حُلِّيَ سَبِيلُهُ وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي  
لَمْلَامَةٍ وَسَدْرُهُ فِي كِتَابِ الْحَخْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرُ: قَوْلُهُ ﴿إِلَّا صَاحِبُ الْحَقِّ الْيَدِ وَاللِّسَانِ﴾

فَقَرُّوا يَدَ الْمَلَامَةِ، وَلِللِّسَانِ بِالتَّقَاضِي، وَلَئِنْ نَفْسُ الْإِعْسَارِ لَا يُوحِثُ  
إِسْقَاطَ الْحَقِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْحَوَاتُ عَقًّا قَالَ إِسْمَاعِيلُ، أَنْ لَعَرِيْمَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْكَمَلِ، كَلَّ  
لِلْمَدْعِيِّ أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْمَلَامَةِ لَمْ يُلَازِمَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ  
لِالْكَمَلِ، كَمَا فِي الذِّنِّ الْمُؤَجَّلِ إِذَا أَجَلُهُ صَاحِبُ نَدْبَيْنِ ٢٠٠٠، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَازِمَهُ  
قَوْلُهُ: (وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْمَلَامَةِ)، أَيِ: - قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ  
غُرْمَاتُهُ)، أَيِ: لَا يَضَعُفُهُمُ الْقَاضِي عَنْ مَلَامَةِ الْمَذْيُوبِ - كَلَامٌ فِي أَنْ يُلْعَرِّمَهُ وَلَا  
لَمْلَامَةٍ لِلْمَذْيُوبِ بَعْدَ تَحْلِيهِ مِنَ الْحَبْسِ أَمْ لَا؟ نَحْبِ احْتِلَافٍ

وَالْمَعْرَاضُ مِنَ الْمَلَامَةِ: الطَّوَائِفُ مِنْهُ أَيْنَ طَافَ حَتَّى يَتَّخِذُوا فَضْلَ كُنْ لَا  
الْمَطْلُوعِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ احْتِجَاجِهِمَا بِالْأَيَةِ، أَعْي: عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى  
﴿مَنْصُورَةً أَوْ فَيَسْرُورَةً﴾، أَيِ: نَظَرُهُ فِي الْمَطْلُوعِ.

وَقَوْلُهُ (وَسَدْرُهُ فِي كِتَابِ الْحَخْرِ)، أَيِ: فِي بَابِ الْحَخْرِ  
بِسَبِّ الذِّنِّ عَدَّ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَبْسِ  
يُلَازِمُونَهُ وَلَا يَضَعُفُونَهُ مِنَ التَّضَرُّفِ وَالشَّقْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَالَا إِذَا نَلَسَ الْحَاكِمُ

١ أخرجته إنداقه في سنة ١٢٣٢، عن مكشوفه في سنة ١٢٣٢.

قال ابن حجر ١ | أخرجته إنداقه في سنة ١٢٣٢، عن مكشوفه في سنة ١٢٣٢ | في الكامل ١ (٢٧٨ ٦)

من حديث أبي حنيفة النخعي، أخرجته في سنة ١٢٣٢، عن مكشوفه في سنة ١٢٣٢، عن مكشوفه في سنة ١٢٣٢، عن مكشوفه في سنة ١٢٣٢.

ل سنة ١٢٣٢ | ١٢٣٢ | والدرية في تحرير أحداث الهداية | ل ابن حجر ١ (٢٧٨ ٦)

٢ | ل أصله في طائفة والنكت من السنة ١٢٣٢، و١٢٣٢، و١٢٣٢، و١٢٣٢، و١٢٣٢.

وفي «الجامع الصغير» رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة. ثم  
يسأل عنه فإن كان مؤبراً أبد حبيسه، وإن كان مغسراً حتى يسلكه، ومثله إذا  
أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مساطنة والحنس لولا وفادته قد ساء  
ولا يعبده.

قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته؛ لأنه طالم بالإفساح

حد بين العزماء وبينه إلا أن يقيموا البيعة أن له مالا

قوله: (وفي «الجامع الصغير»<sup>١</sup>) رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة.  
ثم يسأل عنه، وإنما ذكر رواية «الجامع»؛ دفعاً لوهم الساقط بين (٣١٩).  
رويته ورواية القُدوري، وهذا لأنه روى لفظ القُدوري في أوّل فصل بقوله: (وبدا  
ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حبي قريبه، ثم تمجّل بحبيبه)  
ثم قال: (وهذا إذا ثبت الحق بإقراره).

ولفظ «الجامع الصغير» يدلُّ على حوار الحس متصلاً بالإقرار، وبينهما  
وهم لتناقض، فدفع ذلك الوهم بقوله: (ومثله إذا أقر عند غير القاضي، أو عنده  
مرة، فظهرت مساطنة)، يعني: مراد محمّد فيما إذا ثبت الحق بإقراره، ثم ثبت  
المساطنة، فترافعا إلى القاضي، فحيث لا يخس به لا بمجرد الإقرار، فدفع ذلك الوهم.  
قوله: (والحنس أولاً ومثله فذبيته)، أي الحس المذكور أولاً قبل السؤال  
في «الجامع الصغير» في قوله: (يخس ثم يسأل عنه) قد بينت ذلك قبل هذا في  
رواية القُدوري عند قوله: (يخس شهرين (١٠٧١) أو ثلاثة، ثم يسأل عنه)،  
وبين أنه الحس أيضاً مع الاختلاف المذكور فيها، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: (قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته)، أي قال القُدوري في

وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَعُّ عُقُوبَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ لَوْ أَنَّ عَسَى  
كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ .

بَابُ مَا فِيهِ الْإِسْلَامُ

«مختصر»

وَقَالَ شَيْخُ الْأُتَمَّةِ فِي «شرح كتاب الصفات» للحضرة «ابن تيمية»  
القاضي ، سألت حنيفة بن مالك ، لم يحسنه القاضي ؛ لأن الحسن عقوبة ولا  
تُستحق إلا بالظلم ، وإذا لا يظلم إلا بالجمع بعد التوخي ، ولا يوجد في دين  
في اليوم الثاني وظللت حنيفة ؛ حنيفة القاضي ؛ لأنه ظهر عنده ، فحسن ابن تيمية  
مقدار لعمه يسيرا بأن كان درهما أو دنانير إذا رأى القاضي ذلك

قوله: (وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ) ، هذا لفظ القنوري في «مختصر»  
وتماثفه فيه . إلا إذا منع عن الإيقاع عليه ، ، وذلك لأن الحسن عقوبة ، وذلك  
لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِأَخْلٍ وَلَدَهُ ؛ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي : «وَلَا  
تَقْرَأُهَا قُلُوبُ» [الجزء ٢٣]

بَيَانُهُ : أَنَّ التَّائِبَ لِمَا كَانَ حَرَامًا لِمَعْنَى الْأَدَى ؛ كَانَ الْحَسَنُ حَرَامًا . هَرَبِ  
الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ بِالْحَسَنِ فِي الْأَقْوَى هُوَ التَّائِبُ

وَأَمَّا إِذَا مَنَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ عَلَى وَلَدِهِ ، يُخْسِرُ ، دَفْعًا لِهَلَاكِ عَنِ الْوَلَدِ ، لِأَنَّهُ  
لَا يُحْكَمُ تَدَارُكُهُ إِلَّا بِالْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِمُضِيِّ الرِّمَالِ ، وَبِئْسَ هَذَا كَسِيرُ شَيْءٍ  
أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الرِّمَالِ [٢٣١] ، وَبِئْسَ مَا دَلَّ عَلَى [١١٤٠] الْحَرَامِ  
أَسْتَحْتُ مِنَ الْوَضْعِ ؛ فَضَرَبْتُ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى نَفُوتِ بِمُضِيِّ الرِّمَالِ ، وَلَا [٢٣٢] يُحْكَمُ  
بِئْسَ كُهُ وَلَا يَضْرِبُ

قال: (إلا إذا اقتنع من الإنفاق عليه) لأن فيه حرجاً عليه ولا بد  
بِتَذَارُكَ لِشُقُوطِهَا [١٤] وإبْطَاقِ الرَّمْلِ، وَبِئْسَ سُنَّةٌ

وَبِئْسَ الْفَصْلُ مِمَّا نَذَكِّرُ فِي الْمُنَادَى الصَّغِيرِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَمًا مَصِي رَمْلًا، فَأَخْبِرْهُ مُوسِرًا، ثُمَّ حَسْبِي وَنَحْنُ بِهِ مُعَدَّ  
حُلًى مَبِيعَةً، وَخَيْرُ الْوَاحِدِ بَعْدَ شَيْءٍ بَكْتِي، وَلَا تَلْزَمُ حُرْمَتَهُ وَلَا تُشْرِكْهُ بِعَدَمِ  
شَهَادَةِ، وَبَقِيهَا عَنِ بَابِ الْحُسْنِ مِنَ الْكِتَابَةِ شَيْخِ (السَّالِمِ) حَمْدُهُ د

[وَاللَّهُ يَعْلَمُ]

٤٠٠ ٤٠٠

## بَابُ

## كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

قَالَ وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ

## بَابُ

## كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَمَّا كَانَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي مِنْ أَنْوَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ دُرِّبَ فِي بَابٍ عَلَى حَدِيثٍ، وَلَكِنَّهُ أَوْرَدَهُ عَقِبَ مَصْلٍ لِسُحْرِ، لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى بَعْضِ الْقَضِيَّةِ وَحْدَهُ، وَهَذَا يَتِمُّ بِالنِّسْبَةِ وَالْوَحْدِ قَبْلَ الْاِثْنَيْنِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) يُنْتَبِهُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ، أَيْ قَالَ مُدَوِّرِي فِي «مَخْصَرِهِ».

وَأَرَادَ بِالْحَقْرِ الْحُقُوقَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَلِكَ إِسْمُهُ.

وَقَوْلُهُ (شَهِدَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَشْيُوعِ لِلْمَصْمُولِ، وَاصْغِيرُ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى كِتَابِ الْقَاضِي، وَفِي (عِنْدَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ بِهِ.

قَالَ فِي «الْأَجْنَاسِ» (قَالَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» الْأَصْلُ لَا يَكُونُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ يَنْتَلِ وَيَخُولُ مِثْلَ الْعِدَّةِ وَالْإِدْيَةِ، وَالشُّبُهَاتِ، وَيَكُونُ فِي الْعِدَّةِ، وَيَنْتَلِ وَيَخُولُ لَشَهَادَةِ شُهُودٍ عَلَى ذَلِكَ إِذَا تَرَ حُدُودَهَا الْأَرْبَعَ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ يَكُونُ فِي عِدَّةٍ لَكُنْتُ فِي الْبَاقَةِ، وَفِي الْحَدِّ وَفِي









على العاقل لا يخور (وكتب بالشهادة) لحكم المكتوث إليه في هذه  
أركان الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، ويحتضن شرائطها  
شأنه تعالى، وحوارة لمسار الحاجة لأن المدعي قد يتعذر عليه حتى  
من شهوده وحضيه فاشه الشهادة على الشهادة وقوله هي الخفية  
تخنة الدين والبرح وانت وانمضوت والأمانة المجحودة والمصلحة  
المجحودة لأن كل دين سائر الدين، وهو يعرف بالوضع لا بحاجته  
الإشارة، ويقتل في الفقار أيضاً لأن التعريف فيه بالتخديد.

وَلَا يَفْسُدُ مِنَ الْغَيَابِ امْقُؤَلَةُ لِلْحَاجَةِ إِلَيَّ الْإِشَارَةُ

«مختصرة»، وتماثله (١)، ١٣٠، هـ: «وكتب بحكمه، وإن شهدوا بغير حقه، حقه  
له بحكم»، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه» إلى هنا نطقت بغيره،  
وذلك لأن الشهادة لا تصح إلا على حضم، فإدراك الحضم حاصلاً بحكمه على  
أحوال الحجة، وكتب بحكمه إلى القاضي، وهذا الكتاب يسمى مَحَلًّا

وإذا لم يكن الحضم حاصراً يسمع الشهادة ولا يخكم بها ، ويكت به  
نمعه من الشهادة إلى لعصي حتى يخكم القاضي المكوث به بعد ذلك فثبت  
عده أنه كثر لعصي بكتب ، وهو مصرية [١] ١٦٩ دا نقل لشهادة . اهـ  
لكتب . أي لعصي يُسنى الكتاب الحكمي ؛ لأنه يكتب ليحكم به لعصي  
المكوث إليه .

قوله (ويجوز شراؤه)، أي يجوز كتاب الداعي إلى الفاسد بشرائه.  
وهي أن يكون الكتاب من معنوه إلى معنوه في معلوم لمعنوه على معنوه. أي  
أن يكون الداعي الكتاب معنوه في معنوه الكتاب إلى معنوه. وأما

وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة بعد الأمان فيه - وفيها  
وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما شرائط تُعرف في موضعها

﴿في حلية العبد﴾

معلومًا، والمُدْعَى معلومًا، والمُدْعَى عليه معلومًا

قوله: (وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة | بعد | في فيه دوي)،  
ي في العبد ذور الأمة | فمئت الحاجة إلى قبول الخصال في بعد ذور الأمة  
قوله: (وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما)، أي: في العبد والأمة، وهي رواية شريفة  
أوليد، وقد مرّت آغا

قوله: (شرائط تُعرف في موضعها)، وموضعها الكتب الأربعة من  
الموطأ، وأراد بها بيان حلية العبد، وصفته، وسنة الذي أحده، والجمع  
في عتبه، وأخذ الكعبيل.

وحاصله: ما قال في «شرح الطحاوي» - أو لم يُقْبَلُ كتاب العاصي إلى  
انقاصي في الدين والمير الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه كالدائر والعقار، وأما  
لعمول الذي يُمكن الإشارة إليه، لا يُقْبَلُ عند أبي حنيفة ومحمد، رقل أبو يوسف  
بمثل ذلك إلا في العبد.

والآبق إذا أتى فأخذ في بلدة، فأقام صاحبه أبيه عند العاصي أن عتبه  
[١٧٠، ١٧١] أحده فلا في مضر كذا، وشهد الشهود على عتبه، فيبحث عنه أن  
يكتب إلى ذلك القاضي أنه قد شهد الشهود عدي - ورثوا - أن عتبه صفته كذا أحده  
فلا في فلا في، وأيه لقلا في في فلا في وسبهما إلى أبيهما، [١٧٣، ١٧٤] أبي فحدهما،

(١) ما في الموقوفين زيادة من: ان، وام، واتح، واخ، واحس.

(٢) أي أحد بعد آبق، كذا جاء في حاشية الم.

(٣) وقع بالأصل: (ويحتم) - والمثبت من (دا، وام، واتح، واخ، واحس).

(٤) أي أحد لأحد، كذا جاء في حاشية الم. والقلم بين القبيلة - إحدى قصائلها أو أحيائها -

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَمَّا خَارَ

﴿عند السيد﴾

وَيَقْطَعُ لَشْرِكَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْآخِرِ، وَيَكْتُبُ الْعَوَانَ فِي لِدَاخِلِ وَالْمَدْرَحِ سَمْعُ وَاسْمِ  
لِمَكْتُوبٍ إِلَيْهِ وَسَبَّحَهَا، وَالْعَبْرَةُ لِلدَّاحِلِ لَا لِلْمَدْرَحِ

مَنْ جَاءَ الْكِتَابُ وَشَهِدَ الشَّهَادَةَ عَلَى ذَلِكَ، تُسَلِّمُ الْعَبْدَ، وَيُخْتَمُّ فِي عُنْدِهِ  
وَاحِدٌ مِنْهُ كَيْفَ لَا، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَشَهِيدٍ عَلَيْهِ  
بَعْدَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُ كِتَابَ حَرٍّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ أَرْبَ مَرَّةٍ،  
إِذَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ، وَقَضَى بِهِ، وَاسْمُ الْعَبْدِ ٢٢٢٩١٠ إِلَى الْمَدِي حَتَّى يَكْتُبَ  
وَأَمَّا كَيْفَ لَا، إِنْ هَذَا نَقَطُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ٥٥.

وَهَذَا الْكِتَابُ بِهِمُ الشَّرَاطِ يُكْتُبُ كَذَلِكَ فِي الْأَمَةِ أَيْضًا عَلَى رُوَيْدِ مَوْلَى  
الْكِتَابِ فِي الْأَمَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (يُقَالُ فِيهِمَا بِشَرَائِطَ تُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ)

قَالَ فِي «مَخْلَصَةِ الْفَتَاوِيِّ» (وَبِوَكْتُبِ اسْمِ الْقَاضِي الْكِتَابُ وَسَمُّهُ، وَلَمْ  
يُكْتُبْ اسْمُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمُّهُ، وَكَرُرْتُ إِيَّاهُ مِنْ بَلْعِ كَتَبِي هَذَا مِنْ  
قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ، لَا يَجُوزُ، وَأَبُو يَوْسُفَ وَشَيْخُ وَأَجَازُ، وَعَلَيْهِ عَمْرُ  
[١٠٠: ٥٧١] الْمَاسِي لِيَوْمٍ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ اسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمُّهُ، ثُمَّ كَتَبَ  
وَالِى كُلِّ مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ كَتَبِي هَذَا مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ حَارًّا، فَإِنْ كُرِّرَ  
قَاضٍ وَصَلَ إِلَيْهِ عَمَلٌ بِهِ، وَلَوْ سَمَّيْتُ فِي الْكِتَابِ التَّارِيخَ لَا يَفْقَهُ، وَإِنْ كَتَبَ بِ  
دَرِيحًا يُنْظَرُ مَنْ هُوَ كَانَ فَصِيحًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا؟ وَلَا يُكْتَفَى بِالشَّهَادَةِ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ مَكْتُوبًا، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ كِتَابُ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ شَهَادَتِهِمْ بِدَوْرِ الْكِتَابَةِ.

— ينظر: «معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٤٠].

(أَيُّ يَخْتَمُّ بِالرَّصَاصِ وَيَجْعَلُ لِحْمَ فِي خَطِّ كَذَلِكَ، ذَكَرَ الدَّصَمِيُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٢١،

وَأَمَّا

١١ ينظر: «شرح مختصر لطحاوي» للأشعري [ق/ ٤١٩].

قال: وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

وَكَدِّكَ لَوْ شَهِدُوا عَلَى أَصْلِ الْحَادِثَةِ وَهِيَ يَكُونُ مَكْنُونًا، لَمْ يَقْبَلْ «<sup>(١)</sup>» .  
لُفْظُ «الْخُلَاصَةِ» .

وقال في «شرح الطحاوي» «وكتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من العتاق، والطلاق وغيرهما جائز، لا في الحدود ونقصان» لأن كتاب القاضي إلى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة، وشهادة على الشهادة في الحدود والنقصان لا يُقْبَلُ «<sup>(٢)</sup>» .

وقال في «أخرانة الفقه» «وَيُحْجَرُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْبَعْضِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ قَاضِي مِثْرٍ إِلَى قَاضِي رُشَاقٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُحْجَرُ مِنْ قَاضِي الرُّشَاقِ إِلَى قَاضِي مِثْرٍ»<sup>(٤)</sup>. وقد كثرت هذه المسائل تكثيراً للموتد.

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ)، أي: قال القُدُورِيُّ في «مختصره»<sup>(٥)</sup>، أي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَيْهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقِيَةٍ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ

قال في «شرح الطحاوي» «إِذَا أُنِيَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي [٧٧٧١٠ و.] فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ كَتَبَهُ وَحَاتَمَهُ، وَأَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدُوا عَلَى اسْمِهِ وَسِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأَهُ عَلَى الشَّهَوْدِ بِمَخْصَرٍ مِنَ الْمَكْتُوبِ لَهُ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . . .

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [٢٥٢/ق]

(٢) سطر «شرح مختصر الطحاوي» للأصبهاني [٤١٩]

(٣) الرُّشَاقُ لُفْظُ فَارِسِيٍّ مَعْنَاهُ الشُّرُودُ، أَوْ الْجَمْعُ، أَوْ بَقَرُهُ، أَوْ مَحْتَمَلٌ مَكْرُومٌ أَوْ سِدٌّ الشُّدَارِي، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحِجَةِ الَّتِي هِيَ طَرَفُ الْإِقْبِيمِ، وَهِيَ تَقْدُمُ سَعْرِيفَ مَدَنٍ

(٤) سطر «أخرانة الفقه» لأبي الليث السمرقندي [ص ٣٢٨]

(٥) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٦].

يُنْسَبُ الْكِتَابُ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقَةٍ وَهَذَا لِأَنَّهُ مُلَزِمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ  
بِحِلَافِ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلَزِمٍ، وَبِحِلَافِ رَسُولِ  
الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالشَّهَادَةِ لَا يَسْرُدُهُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كُتِبَ وَحْتُمَ حَرًّا وَهَذَا لَمْ يَشْهَدُوا عَلَى مَا فِي  
جُزْأِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِحْتِلَافِ قَالُوا أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَمَالِيِّ» إِذَا سَمِعَ بَعْضُ  
الْكِتَابِ مَحْتَوًى لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، سِوَا شَهِدِ الشُّهُودَ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا، وَعِنْدَ أَبِي  
يُونُسَ إِنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِيهِ حَرًّا، وَإِلَّا فَلَا<sup>(١)</sup> إِنْ هِيَ لَفْظُ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» «وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ،  
وَلِصَحِيحٍ مَا قُلْنَا، لِأَنَّ الْحَقَّ يُنْسَبُ لِحَقِّهِ، فَلَا يُؤْمَرُ مِنَ التَّزْوِيرِ عَلَى الْقَاصِي،  
فَيُخَاطَبُ فِي ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ الْقَاصِي لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ نَفْسِهِ إِذَا وَحْدَهُ فِي تَفْسِيرِهِ،  
وَنَحَبَّ حَقَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعُوه، فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ غَيْرِهِ مِلًّا حُجَّةً أَوَّلَى وَأُخْرَى

فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةً قُلْنَا إِنَّ حَقَّ لَا يُسْقَطُ بِالشَّكَةِ، وَهُوَ مَا طُبِعَ  
[١٠١] ١٧١ هـ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ رَحْلَابٌ، أَوْ رَحْلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا فِي سَائِرِ  
الْحَقُوقِ<sup>(٢)</sup>»

قَوْلُهُ: (وَبِحِلَافِ رَسُولِ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي)، أَيْ  
وَرَسُولِ الْمُتَرَكِّي إِلَى الْقَاصِي يُعْنِي يُقَالُ ثَمَّةٌ بِمَا اشْتَرَطَ الْحُجَّةَ، لِأَنَّ التَّرَكِّيَ لَيْسَ  
بِمُلَزِمٍ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالشَّرْكِيةِ، لِأَنَّ الْقَصَاءَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا

(١) بَطْنُ دَرْجٍ مَحْصَرٌ بِطَحَاوِيٍّ بِالْأَسْبَاطِيِّ [٤١٨]

(٢) الْمَطْطَرُ وَالْمَطْرَةُ مَا يَنْصَدُّ فِيهِ يَكْتُبُ كَذَا حَا فِي حَاشِيَةِ [١٠١] وَيَنْظُرُ الْمَعْرُوفُ فِي سَائِرِ

الْمَعْرُوفِ [١٩٤/٢]

(٣) يَنْظُرُ الْقُرْجُ مَحْصَرٌ الْقُدُورِيِّ لِلْأَفْطَحِ [٣١٢].





وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُ عِلْمٌ مَا فِي الْكِتَابِ وَأَنْتُمْ بِحَقِّهِ  
مُتَرَطِّطُونَ، وَكَذَا حَقُّ مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُمَا وَبِهَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابُ أَحَدٍ مِنْ  
مُخْتَلَمٍ لِيَكُونَ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ.

«وَمَا مِنْ شَيْءٍ»

وَهُوَ لَعَنُ الْحَصَافِ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ <sup>(١)</sup> : «وَتَقْرَأُ الْكُتَابَ عَلَى الشُّهُودِ لَدَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ  
عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ سَحْنَةً تَكُونُ مَعَهُمْ، وَيَخْتُمُ الْكِتَابَ بِحَضْرَتِهِمْ، وَيُشْهِدُهُمْ  
هَذَا كِتَابُهُ إِلَى فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ وَصِي بِلَدٍ كَذَا، وَهَذَا حَاضِمُهُ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْكِتَابَ  
إِلَى الطَّالِبِ

فَإِنْ قَرَأَ الْكُتَابَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَحْفَظُونَ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ تُسَحْنَةُ مَعَهُمْ، وَهُمْ  
يَخْتِمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ، لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَخْرُجُ وَإِنْ  
يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ بَعْدَ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاضِمُهُ، وَيُسَمِّيهِ بِدَاسِي  
الْكَتَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقْتُلُونَ كُتُبَ الْقَصَاةِ بِعَرِيَّةٍ <sup>(٢)</sup>؟

ثُمَّ قَالَ التَّائِيهِ : «وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ <sup>(٣)</sup>»، هَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْمٍ  
فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، وَقَوْلُ بِي أَبِي يَلِيٍّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ :  
وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ : أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يَعْنُونَ،  
فَلَمْ يَخْرُجْ قَوْلُ تَعَالَى : ﴿لَا تَنْتَهِ عَنْ شَهَادَةِ بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَهُمْ يَقْنَمُونَ﴾ [الرَّحُوفُ ٨٦] وَلِأَنَّ حُكْمَ  
يَنْتَقِلُ بِمَا فِي بَاطِنِ الْكِتَابِ، فَوَجَّهَتْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ.

وَوَحَقُّ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَإِسْنِ أَبِي يَلِيٍّ : أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْكِتَابِ وَحَقِّهِ،  
وَهُوَ مَقْنُومٌ لَهُمْ، فَحَازَتْ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى خَيْرٍ  
وَلَمْ يَقْنَمُوا وَإِنْ مَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ <sup>(٤)</sup>، وَلِأَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ مَوْجِعُ سِرِّ

(١) سَمِعْتُ «أَدَبَ دَاسِيٍّ» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ : «يَشْهَدُونَ بِحَضْرَتِهِمْ» [٢٨٦ ٤]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ : «قَوْلُ أَبِي يُونُسَ» وَالْأَصْلُ مِنْ «أَدَبٍ» وَ«أَدَبٌ» وَ«أَدَبٌ» وَ«أَدَبٌ» وَ«أَدَبٌ»

وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط، وانما ن يثبتهم  
أن هذا كتابه وحتمه وعن أبي يوسف أن الحتم ليس بشرط أيضا فيقال في  
ذلك لما أثبتني بالقضاء وليس الحزم كسماحه وأما من منس لامة  
الترخيصي - رحمه الله - قول أبي يوسف - رحمه الله -

قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم، لامة بقرينة

عبد البر

لحكم، ولا يطلعون عليه غيرهم، فإذا شهدوا بالكتاب والحتم كفى  
قال صاحب الهداية [١] ٢٢٢. (واختار منس الأئمة الترخيصي قول أبي  
يوسف)، وأجمعوا في الشهادة على لفت أن علم ما فيه شرط لصحة الشهادة  
قوله (وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط)

إنما قيد بقوله (آخرًا)، لأن قوله لأول مثل قول أبي حنيفة أن علم ما فيه  
الكتاب، وحفظه، والحتم بحضورهم شرط

قوله: (قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم)، وذلك  
لأن المقصود من سماع الكتاب وقوله الحكم بما فيه، فلا يجوز الحكم بما فيه  
على غير خصم، فشرط حضور الخصم، وليس كذلك سماع القاضي الكتاب  
شهادة الشهود، حيث يجوز بعير خصم، لأن المقصود من الشهادة لا الحكم،  
كحتمل شهود الفرع شهادة الأصوب.

قال في شرح الأقطع [٢] قال أبو يوسف يقبله من غير حضور خصم، لأن  
كتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، والحكم بعد ذلك يقع بما عمده  
من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به [٣].

(١) في حاشية الأصل: أع. بكذا.

(٢) ينظر: شرح محضر القدوري للأقطع [ق، ٣١٣].

أداء الشهادة فلا بد من حضوره، بخلاف سماع القاضي الكاتب لآلة  
يسقى لا للحكم

باب في بيان

قال الإمام أبو محمد الناصحي البسابوري في «تهذيب أدب القاضي»<sup>(١)</sup> ورد إلى القاضي كتاب قاضي بحق عن رجل: جمع بين ابني حاء بكتاب<sup>(٢)</sup> (٢٢٢) وبين خصمه، ثم يدعوه بكتاب والشهود الذين يشهدون على كتاب، لأن هذه ١٠ ١٧٣، شهادة يقع القصاء بها، فلا تسمع على غير خصم، كدفعه على الشهادة لا تسمع إلا على خصم، فإن شهدوا بأن هذا كتاب فلا يسمع. سألته: هل قرأ عليكم الكتاب وحنقه بخضرتكم؟ فإن شهدوا على ذلك فله، وإن قالوا: لم يقرأه علينا ولكن حنقه بخضرتنا، لم يقبله، وكذا لو قالوا: قرأه علينا ولم يحنقه بخضرتنا، لم يقبله، وقال أبو يوسف: يقبله في ذلك كله.

ولو كان العنوان من فلان بن فلان إلى فلان، أو من أبي فلان إلى أبي فلان، لم يقبله، لأن مجرد الاسم ومجرد كنية لا يقع التعريف به، فإذا لم يعرف أنه المكتوب إليه لم يقبله، وسنذكر لك إلى قاضي بدد كذا، [لأن قاضي بدد كذا] يكون وحدا في الأعل، فقد عرفه بصاحبه إلى بدد، ولا يقرم أيضا إذا كتب إلى قضاة المسلمين، فإنه يقبل، لأنه كتب إلى كل قاضي، وهذا كتب إلى كل واحد وهو مخشون.

وقال أبو يوسف يقبله إذا شهد الشهود أنه كتاب فلان القاضي بدد كذا إليك، لأنه عرف (١٥/٣٢٢) الكتاب إليه بقوله: إلى قاضي بدد كذا، وعرف المكتوب إليه بالإشارة إليه، إلا أن تكون الكنية مشهورة، مثل كنية أبي حبة - يعني ثقل حسنة، لأن المقصود - وهو التعريف - يتحصل بدون الاسم والسنة.

(١) ومع الأصل (ومجرد كنية) وسنذكر من (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣).

(٢) ماس المعنويين بدد من (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣)، (١٠/١٧٣).

كتاب القاضي

قال أبو بكر لأبي في «شرح أدب القاضي» وكانت نسخة أبي، مثل  
علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب؛ لأن بعض من كتب عنه، وقد حصل  
وذكر أبو علي عن أبي يوسف | ١٢٣ | «أنه بن كتب عن أبي طالب  
أبي فلان؛ لم يجز وإن كان مشهوراً، مثل ابن أبي يسي وابن شرمه،  
وذكر ابن كسر في «أدب القاضي» «ذلك في نسخة أبي سيمان بخور»

وفي «شرح أدب القاضي» لابن كسر الذي شرحه أبو علي الشيرازي  
أن الكنية لو كانت مشهورة مثل، أبي حبيب، نقل على ربه أبي سيمان، ولا  
يجوز في سائر الروايات؛ لأن السبب يشتركون في الكنية، لأن أحدهم يشتهر به.  
فالمكتوب إليه لا يعرف أن الكاتب هو الذي شتهر بهذه الكنية أو غيره، فلا نقل.  
قال محمد بن الحسن لو كان على كتاب أسماؤهما وأسماء ابنهما، ولم  
يكن ذلك في داخل الكتاب؛ لم يقبله».

وذكر أبو علي: «قال أبو يوسف إذا تبي كتاب القاضي ابن قاضي غيره،  
وليس عليه عنوان، وهو محتوم بحاتمه؛ فإنه يقبله إذا شهدوا على الكتاب والحاتم،  
فإن لم يكن داخل لكتاب اسم القاضي واسم المكتوب إليه، أو كان فيه أسماؤهما  
وليس فيه أسماء أيتهما، أو كتبت اسم القاضي وبه ابن حدة في عنوانه، ولم  
يكن داخل الكتاب أسماؤهما وكتابهما؛ لم يقبله» \* . كذا ذكره التصحيح

١ أبو علي الشيرازي بن يمينه مؤلف، ولم يهد من الحرم عليه، وإن كان بعض من يكره  
محمد بن الوليد الشيرازي أبو علي نفسه بخط من كتبه «أحمد لأحمد بن إدريس عنه،  
والمجموع بقاوي» وكان معاصراً لأبي عبد الله بن إدريس، وقد جرى بعد سنة (٢٥٠هـ)  
بخط «الجواهر بحقه» بعد فناء العرشى | ١٤١٢ | وأحمد بن إدريس | ١٤١٢ |

(١) بغير «الجواهر بحقه» | ٢٤٤٢ |، «الغاية» | ٢٤٣٧ |



وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ فَبَدَأَ عَلَى مَا مَرَّ . وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى رِيَادَةِ الشُّهُودِ ، وَمَا يُتَكَنَّبُ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ قِيَامِ الْحَتْمِ .

❦ حاشية السيد ❦

ما في الكتاب لم يُقبل شهادتهم .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْحَتْمِ مَخْضَرَةَ الشُّهُودِ فَلَا يُلَاحِظُ أَنَّهُ لَا يُزْمَنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ ، فَهوَ يَحْزَنُ أَنْ يَنْهَدُوا بِأَشَدِّ .

قَوْلُهُ: (عَلَى [عَا] <sup>(١)</sup> مَرَّ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَ قُلُوبُ هَذَا (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَجْرًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يُشْهَدَهُمْ أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ)

قَوْلُهُ ، (وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ) ، أَيِ لَمْ يَشْرُطْ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْضَرَةِ» الْعِدَالَةِ لِفَتْحِ كِتَابٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ» فَلَا يَلِيقُ الْقَاضِي ، سَلَّمَهُ ، وَلَيْسَ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ [ ١٧١ هـ ] ، وَفَرَادَ عَلَيْهِ ، وَحَاتَمَهُ ؛ فَتَحَهُ الْقَاضِي <sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَقْرَأْ: إِذَا شَهِدُوا وَعَدَّلُوا ، فَعَيْنِمْ أَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ الْعِدَالَةَ

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ <sup>(٣)</sup>).

قَالَ شُعْرُ الْأَنْعَمَةِ السَّرَخْسِيِّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَافِ: «وَإِذَا شَهِدَ لِشُهُودٍ عَلَى الْكِتَابِ وَعَلَى حَتْمِ الْقَاضِي ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْرِفُ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ بِالْعِدَالَةِ ، فَكَانَ الْحَتْمُ يَخْتَصِرُ مِنَ الطَّلَبِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (عَا) ، و(مَرَّ) ، و(أَنْتَ) ، و(عَا) ، و(عَا) ، و(عَا) .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/ ٢٢٦] .

(٣) ينظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر شهيد الحشاش [٢٨٦ ٣] .





بواجِدٍ مِنَ الرُّعَايَا، وَلَقَدْ لَا يَنْفِرُ أَحَدٌ وَجَدَ حَرًّا فِي عَمْرِ عَمَلِهِ وَفِي عَمَلِهَا، وَكَذَلِكَ مَاتَ الْمَكْنُونُ بِهِ لَا دَخَلَ فِي قَلْبِهِ مِنْ قَوْلٍ وَحَسْرَةٍ

محال لا يحوز حُكْمُهُ ؛ لم يقبل المكتوب به دلت بكاء ، لأنه خارج من حكم  
حكماء في هذه الحالة ، فلا ينفذ الحكم بكاء ، كدوحجج شهد في لاف من  
يكونوا من أهل الشهادة ؛ يمتنع ، أو عمن - بآخر الشهادة على شهادتهم ، ذلك  
هذا

ولو مات شهيد الأصل فلت الشهادة على شهادته كذا. ولو مات  
القاضي الكاتب لم يُقتل كذا. لأن الموت لا يُنظر حكمه بخبرة. بدليل أن  
الشهود لو ماتوا قبل التعديل ثم عُذر حكمه بكت الشهادة. وموت تعريض القاضي  
من القضاء بدليل أنه | ١٠٠ | مو مع شهادة ثم مات من بعد فعدلوا  
عند القاضي الثاني. ثم يُعد ذلك المصحح. ولا فرق بين موته وتغيبه. ودان  
١٠٠ | يُقتل بعد العز. لا يُقتل بعد الموت.

قوله: (وكذا لزومات المكتوب إليه)، أي لا منه وصفي آخر، لأنه مكتوب  
[أي] 'غيره، وهو فدي مات، إلا ذلك، أي وصفي منه قد قال من قال  
[من قال] 'العلامي، ولي كل من يقبل من قصده مصممي، فحده تعالى  
الكتاب بعد موت قاضي مدته مدة المكتوب به، لأن غير حكيم به ف  
تعالى، وهو معلوم.

مخلاف ما إذا كتب إهداء من قصي نحو: كذا فلا من فلا [ - فلا ] -

١٠٠ من التلاميذ الذين هم في السنة الأولى من الدراسة في المدارس الابتدائية في الكويت

\* ما بين القوسين في الجدول رقم الصفحة التي ورد فيها الاقتباس

[illegible]

بَلَدَهُ كَذَا وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُصَاةٍ لِمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ عَتَرَهُ صَارَ نَعْمَةً بِهِ، وَهُوَ مُعَرَّفٌ، بِخِلَافِهِ مَا إِذَا كَتَبَ الْبِتْدَاءَ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنَى مَا عَلَيْهِ مَشَاحِ

عَلَيْهِ لِيَا...

وَالِيهِ دَقِبَ مَشِيخًا حَلَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الْمَجْرَدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ «وَأَنَّ مَاتَ الْقَاصِي لَدَى كِتَابِهِ لِيَهُ، لَمْ يَشْعَ لِلْقَاصِي أَنْ يَكْتُبَ مِنْهُ نَكْتُبَ، وَلَا [٢٤١٥] يَشْمَعُ مِنْهُ دَعَا أَوْ حُرِّ، فَمِنْ قَبْلِ الْقَاصِي [مَه] فِي هَذِهِ الْوَحْوَةِ، وَشَمَعُ مِنْهُ، وَقَضَى بِهِ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً، وَهُوَ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ، وَإِنْ احْتَضَمَ فِيهِ إِلَى قَاصِي حَزْرَقْدَ قَضَى بِهِ، أَمَّا هَذَا، لِأَنَّهُ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ لِقِصَاصِهِ [٧٦، ١٠] ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ «وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ».

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا مَاتَ الْقَاصِي الْكَاتِبُ، تَوَلَّى قَبْلَ وَصُولِ كِتَابِهِ، لَمْ يَقْبَلْهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي «الإِمْلَاءِ» أَنَّهُ يَقْبَلُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ» (٢).

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا أَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرُفُرُ إِذَا انْكَسَرَ خَتَمُ الْقَاصِي لَمْ يَسُدَّ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْبَلُهُ» (٣).

وَحُجَّةُ قَوْلِهِمَا، أَنَّ كَسْرَ الْحَتَمِ يُوجِبُ تَهْمَةً فِيمَا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ، بِحُجَّتِهِ أَنْ يَكُونَ رِيدَ فِيهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ مَعَ التَّهْمَةِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْفُطُوا مَا فِيهِ، وَعَنِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَدْ وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ، وَمَا فِيهِ يُعْنَمُ بِالْفَرَاءَةِ، فَلَمْ يُؤْثَرْ كَسْرُ الْحَتَمِ فِيهِ (٤).

(١) مابين المعقوفين راجعة من: ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤

لأنه غير معروف، ولو كان مات الخصم يُسَدُّ لكتاب علي ورثه، لقيامه مقامه

ولا يُقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والنفقات؛ لأن فيه

شبهة البطلان

ونقل الساطعي في «الأجاس» عن «نوادير هشام» قال أبو يوسف: «إن نزل  
القاضي أو مات وهو المكتوب له إليه، ثم قُدِّم الخصم الذي عنه المال إلى القاضي  
لدي كتب الكتاب وقد عاتبَ نَيْتُهُ، واحتجَّ المكتوبُ [له] بكتابه عليه؛ قال لا  
أفضي بذلك عليه، لأنهم شهدوا عنده على رجل عاتبٍ حتى تُخَصِّرَ بَيَّةٌ ثانية على  
حَصْبِهِ وهو (١٠٠/١٧٦) حاضر، لكن لو كان وصل بكتاب إلى قاضي الذي كتب  
إليه بذلك؛ كان الكتاب بمرلة الشهود، وقد كان أبو يوسف انشلي بهذا مرة»<sup>(١)</sup>

قوله: (ولو كان مات الخصم يُسَدُّ لكتاب علي ورثه، لقيامه مقامه)، ذكره  
تفريعاً أيضاً، يعني: لو مات الخصم - وهو المدعى عليه - هل يصح كتاب  
القاضي إلى القاضي؛ يُقَدُّ القاضي المكتوب إليه الكتاب على ورث الخصم

قوله: (ولا يُقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والنفقات)، هذا  
لفظ القُدُوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، ودلت لأن كتاب القاضي إلى القاضي [في  
الحدود]<sup>(٣)</sup> بمرلة الشهادة على الشهادة؛ لأن كتبه يُشْتَلُّ شهادته لأصول، كما أن  
شهوداً لمرع يُقْلُون بعارثهم شهادة الأصول

ثم الشهادة على الشهادة لا تحوز في حدود النفقات، فكذلك كتاب

(١) ما بين المعقولين زيادة من (٥٠)، (فتح)، (إع)، (وقض)، (في)، (٤٠)، (إليه) وهي  
«الأجاس» (٥٠) احتج بكتابه. ينظر: «الأجاس» لأبي العباس القاضي (٢٨٣/ب) مخطوط  
مكة دار عثمانية - تركيا/ (رقم المخطوط: ١٣٧١)

(٢) ينظر: «الأجاس» للناظمي (١٧٠/٢).

(٣) ينظر: «مختصر القُدُوري» (ص/ ٢٢٦)

(٤) ما بين المعقولين: زيادة من (١٤).

شبهة الدليّة فصار كاشهدة على الشهادة، ولأنّ قسّاهما على الإسقاط وفي قبوله سفي لي ثباتهما.

بابه البيان

القاضي فيها، لأن فيه شبهة أدلة، والحدود والقصاص ينسقط بالشبهة، ولأن ١٠ ٣٦٥ | الكفاة قد يروى، لأن الخط قد يثبت الخط، فتمكّن نوع شبهة ومختلّ لبّ بما ذكر الحرس في «المحرّد» من صورة كتاب القاضي إلى القاضي، وهي قوله «من فلاّ قاضي كورة كذا إلى فلاّ بن فلاّ قاضي كورة كذا، سلام عليك، فهي أحمد إليك الله لا إله إلا هو».

١٠ ٣٦٥ | أنا بعد من رَحَلَا اثاني ١. ٧٧ | يقال به: فلاّ بن فلاّ، وذكر أن له على رجل في كورة كذا حقاً، فسألني أن أسمع من بيّته، وأخْبَيْتُ بِهِ<sup>(١)</sup> بما يَسْتَقِرُّ عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ، فسأله البيّة، فأثني بعدة منهم فلاّ وفلاّ [وفلاّ]<sup>(٢)</sup>، ويخْلِيهِمْ<sup>(٣)</sup> وتَنْتَهُم<sup>(٤)</sup>

فشهدوا عني: أن فلاّ بن فلاّ الفلاّبي على فلاّ بن فلاّ بفلاّبي كذا كذا درهماً ديناً حلاً، وسألني أن أخدعه ما قبض منها شيئاً، ولا قصه له فاصر بوكافه، ولا احتج بشيء منها، فأخفّته فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبض من هذا المال الذي قامت به البيّة عني، ولا قصه به وكيل، ولا أحانه، ولا قصه له قابض، وإياها له عليه.

فسألني أن أكتب به إليك بما يَسْتَقِرُّ عِنْدِي، فكتبت إليك بهذا الكتاب، وأشهدت عليه شهوداً أنه كتبني وحاشي، وقرأته على الشهود.

(١) وقع بالأصل كتبت وأخبرت من دراهم، وفتح، وفتح، وفتح، وفتح.

(٢) وقع بالأصل وأكتب أسد، وفتح من دراهم، وفتح، وفتح، وفتح، وفتح.

(٣) ما من المعطوفين راددي (أ)، وفتح، (ب)، وفتح، (ج)، وفتح، (د).

(٤) وقع بالأصل: ويخْلِيهِمْ، والمشتق من: (أ)، وفتح، (ب)، وفتح، (ج)، وفتح، (د).

قال: ثم يطوي الكتاب، ويختتم عليه، ويحتمل عليه، ثم يكتب عليه  
يكتب عليه عنوان الكتاب: من فلان قاضي كذا، ثم يقرأ عليه وحده.  
كورة كذا، ثم يدفعه إلى المدعي.

فإذا أتى به للمدعي القاضي الذي بالكورة، فذكر له هذا كتاب القاضي إليه،  
سأله البينة على كتاب القاضي، ولا سمعي به، يسمع من سته المدعي حتى  
يخضر<sup>(١)</sup> الخصم، فإذا أحضره، أقر أنه فلان بن فلان مدلي، فسأله وسمع  
منه، فإذا أنكر قال له: حثني بالبينة أن هذا فلان بن فلان مدلي.

فإذا جاء بينة - وعُدُّوا - سمع من سته المدعي على أن هذا كتاب القاضي  
الذي ذكر، فيقول لهم: اقرأ عليكم ما فيه.

فإذا قالوا نعم، قد قرأه عبد، وأشهد أن هذا كتابه، ثم حتمه، وقال إن  
هذا حاتم، فإذا سمع منهم لم يكبر الحاتم حتى ينزل عنهم، فإذا عُدُّوا لم  
يكبر الحاتم حتى يخضر الخصم، فإذا حضر نحتهم كبر حاتم وقرأ عليهم  
وعلى الخصم ما في الكتاب.

فإن قال الشهود: نعم، قد شهدنا على ما فيه على أن...  
سأل الخصم عما شهد به عليه، فإن أقر أنه مدلي، وإن أنكره  
فصبت عليك بما فيه، فإن سم يكتفي به حجة على المدعي، وإن كانت به حجة  
حجته.

وإن قال لست أنا فلان مدلي شهدوا عليه... قال له

(١) وقع بالأصل: فهو أقره، والمثبت من... (١) وقع بالأصل: ثم يحضره، والمثبت من...

(٢) وقع بالأصل: ثم يحضره، والمثبت من... (٣) وقع بالأصل: ثم يحضره، والمثبت من...

هذه بيّنة أن في هذه الصناعة أو لقبيلة رجلاً يُنسب بجش ما تُنسب إليه ، ولا أن منك ما شهد به ، فإن جاء بيّنه عن أن في تلك القبيلة والصناعة من نُسب بشي ما نُسب إليه ، أبطل الكتاب ، وإن لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة أحدٌ على اسمه واسم أبيه ، فعلى عليه . إلى هنا نَقط كتاب «المعجزة»

[هذا آخر مدوّن لعشر من كتاب «عناية البيان في شرح الهداية» ، كنه مؤلفه الفقير ، إلى الله تعالى أبو حبيبة أمير كتاب بن أمير عمر لعبيد المدعو ر قوام القاربي لأتقاني في السادس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة أربعين وسبع مئة بعداد في الحاشية الشرفي منه ، ويتلوه في الحادي عشر ، فضل آخر ، قال (وَيَجُوزُ قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تعالى ]

٥٦ ٥٧

## فصل آخر

(وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ) اغتراباً

بشهادتيها

﴿شاهد المسار﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ]

## فصل آخر

قال: (وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ) وهذه من مسائل القُدوري<sup>(١)</sup>.

أقدم أولاً أن كتبت القاضي، بن القاضي، د. كان سيجلاً يبحث على القاضي المكتوب إليه إمضاءه (د. كان في محل مُختَهَدٍ به، وإذا كان كتاباً حُكْمِيًّا فله الجواب بين الإمضاء والرد، علماً أن كذلك احتاج إلى بيان تعداد محال لا جهاد بدكر أصلي يجمعها، فذكر هذا المصل لبيان ذلك وما يلحق به.

قال الإمام العتّابي في «شرح الجامع الكبير»: «امرأة قُتِلَتْ بالقِصَاءِ، فَقُصَّتْ فِي الْأُمُولِ؛ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ شَاهِدَةً فِي بَابِ الْمَالِ، فَتَصْلُحُ قَاصِيَةً، وَلَوْ قُصَّتْ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَأَمْضَاهُ قَاصِيٌ آخَرُ يَرَى حَوَازَهُ نَقْدَ الْإِحْمَاعِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْقِصَاءِ مُخْتَهَدَةٌ بِهِ، فَإِنْ شَرِيحًا كَانَ يُحْزَرُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»

وقال الشيخ أبو الثمين السّمي في «شرح الجامع الكبير»: «وقِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِيمَا سِوَى الْحُدُودِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهَا بِهِ مَقْبُولَةٌ، وَفِي الْحُدُودِ يَتَوَقَّفُ قِصَاؤُهَا

(١) ما بين المعقوفين ريبه من ١٢٥، وأصح ١٠٠، وأصح ١٠٠، وأصح ١٠٠.

(٢) ما بين المعقوفين ريبه من ١٢٥.

(٣) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص/ ٢٢٦)



وقد مر الوجه.

وليس لتأصي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك؛ لأنه قد

في نهاية البيان

اه ٣٢٦ | لأن الس<sup>١</sup> اختلفوا في حوار شهادتها في الحدود، فأحار ذلك شريع<sup>٢</sup>  
وبشر، فكان القضاء مُتَجَهِّداً فيه، وليس بمقيدة ذلك بغير قاضٍ

والمزوي عن الرهري<sup>٣</sup> «مست لث<sup>٤</sup> ٢٣٢» من رسول الله ﷺ ولحلمن  
من بعده: ألا تُقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص<sup>٥</sup>؛ ليس بغير<sup>٦</sup> بل هو  
مُتَوَلٍّ، يَحْتَمِلُ على حال امرأته، فلم تنفِ شهادتهنَّ عند الأصحاب إلى الرجال  
بدليل مقطوع، فكانت لهم - على قول هؤلاء - في الحمل - شهادة

ولو قضى القاضي في الحدود شهادة رخص وامرائين؛ فقد قصَّوه، وليس  
لغيره إبطاء؛ لأنه قضى في فضل مُتَجَهِّدٍ فيه، وليس نفس القضاء ههنا مختلف  
فيه<sup>(٣)</sup>. إلى هنا لفظه وجه الله تعالى.

قوله (وقد مر الوجه)، إشارة إلى ما قال قبل هذا الفصل بحط<sup>٧</sup>، وهو  
قوله: (لأن فيه شبهة البدلية).

قوله: (وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك)،  
وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(٤)</sup>.

(١) وقع بالأصل «في النفس» ونسبت من «في» و«م» و«تج» و«ع» و«ض»

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٨٧١٤]، وأبو يوسف في «الخراج» [ص ١٧٩]، وعنه محمد بن  
نجير في «الأصل المعروف بالمعروف» ١ ٥٠٥ طبعه ودرره الأوقاف لطره [عن  
الرهمري رحمه الله في «الحدود والقصاص»]

(٣) سقط «العبارة» [٢٨٧]، «المعروف» [٢٨٣]، «الكتاب» في شرح كتابه [٨٤]

(٤) يعني سطر، و«سقط» معروف بـ «سقط»

(٥) سطر «محب الله» [ص ٢٢٦]



في غيبة البيان

عن المباشرة بنفسه ، و لموصي قد مات ، حيث لا يمكن الرجوع إلى رأيه ، من الاستعانة بالغير دلالة .

وقال أبو حفص محمد بن محمود الأسترشبي في كتاب «الفصول» «نقضي إذا لم يكن مادون في الاستحلاف واستخلف غيره ، لا يتقد قضاء حليفه ، سواء كان لاستحلاف في صحته ، أو مرضه ، أو سفره ، وإب استخلف غيره بإذن الإمام ، يكون حليفه قاصياً من جهة الإمام ، حتى لا يملك نقضي عمره إلا إذا قال : الحليف إن من شئت ، وستين من شئت ، فحينئذ يملك عمره ، بحلاف المأمور بإقامة الجمعة ، فإن له أن يستخلف غيره وإن لم يأذن له الإمام ، وكذا الوصي يملك التمويض إلى غيره وإن لم تأذن له الموصي ، وتعمم هذا في «المحيط» .<sup>(١)</sup>

وإذا لم يكن مادون بالاستحلاف ، واستخلف وحكم حليفه في مجلس النقضي بين يديه : حر ، كما ذكرنا بسنخ ، أو وكل غيره ، وباع الثاني بحضرة الأور ، ولو حكم في غيبته ، ثم رفع قصده إلى نقضي حاضر ، فقد قضاؤه عند استحساننا ، وكذلك القاصي إذا أحر حكم الحكم في المجتهدين كما ذكر في «فتاوى القاضي ظهير الدين» .

وقال في «الفصول» أيضاً «السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاصياً ، يسر أن يستخلف إلا إذا أذن له بذلك صريحاً أو دلالة ، بأن يقول : جعلتك قاصي القضاة ، لأن قاصي القضاة هو الذي تنصرف في القضاء تقليداً [٢٣٣] وعزلاً كما ذكره في «الذخيرة» .

وأجاب بضم الدين التميمي عن محضر ، به غير صحيح ، لأنه ذكر فيه أن هذا

(١) ينظر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٩١/٨]

بـحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث يستحلف، لأنه على شرف انبوات  
تتوقفه فكان الأمر به إيجاباً بالاستحلاف ولا كذلك القصة، ولو قصي الثاني  
مختصر من الأول أو قصي الثاني فأحار الأول حار كما في التوكيد، وهذا لأنه  
حصرة رأي الأول وهو الشرط، وإذا قُوص إليه بملكته وقصر الثاني بدأ عن  
الأصيل حتى لا يملك الأول عزله.

وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب،

﴿عليه السلام﴾

القاضي مُقلدٌ من جهة قاضي القصة فلا يـ، وليس فيه أن قاضي القصة مأذونٌ  
بالاستحلاف من جهة السلطان.

قوله، (بحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث يستحلف)، مُصلٌ بقوله،  
(وليس للقاضي أن يستحلف على القضاء)

قلوا: إما يحوز أن يستحلف المأمور بالجمعة غيره وإن لم يادن له الإمام  
بالاستحلاف؛ إذا كان ذلك الغير سَمع الحصة، وإن لم يشهد الحطة  
لم يحز الاستحلاف؛ لأن الحطة من شرائط افتتاح الخُمة، فإذا لم يستمع  
المستحلف شرائطها؛ لم يحز له افتتاحها كالأول.

قوله، (وإذا قُوص إليه بملكته)، أي إذا قُوص بالاستحلاف إلى القاضي  
ملك القاضي الاستحلاف، نحو ما إذا قال له الإمام و من شئت، ولكن لا  
يمك القاصي عزله؛ لأنه مانت من جهة الإمام، لا بد من له واستند من  
شئت، فحينئذ يملك عزله.

قوله (وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب

١ دعي في (ط) إلا ما قُوص إليه غيره هو صحيح.

٢١ رُفع بالأصل «بملكته» والمثبت من «قصة» وإمام «أخ» «دع» «أخ»

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه

﴿عبد الميان﴾

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه، وهذه من مسائل القُدوري<sup>(١)</sup>

وفي بعض نسخ «المختصر»<sup>(٢)</sup> «أَوْ يَكُونُ قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>

والمراد بالحاكم «خاصي»، وبالإحصاء «تشيّد

والأصل هنا ما قال الشيخ أبو الفخير في «شرح الجامع الكبير»<sup>(٤)</sup> «الآن قص،

نقاصي في فصلٍ مُتَّهَدٍ بِهِ يَنْتَدُ، لَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَعَ إِحْلَافِهِمْ اتَّعَقُّوا أَنَّ قَصَّ،

اِنْقَاصِي يَنْتَدُ فِي الْمُتَّهَدَاتِ عَلَى مَنْ حَالَفَ رَأْيَهُ - حَسَبَ نُهُوِّهِ - عَلَى مَنْ وَفَّقَ

رَأْيَهُ»<sup>(٥)</sup> فَيَدُونَ هَذَا قَصًّا، يَعْقِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى نُهُوِّهِ

(١) ينظر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٦]

(٢) اللفظ لاون «بأن يكون قولاً» بـ يظهر به في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» المطبوعه

والمخطوطه التي بأيدي، ولا في شروحه التي طالعها، وإنما وقع في جمعها بلفظ «أَوْ يَكُونُ

قَوْلًا» ثم ظهروا بهذا اللفظ «بأن يكون قولاً» في نسخة التي شرح عليها العلامة بهذا المتن

محمد بن أحمد لأخيها في كتابه «إراد العهد» شرح مختصر القُدوري [ق ٢٤٧ بـ

مخطوط مكتبة قصر الله أمدي تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)] وكذا في نسخة سي شرح عبد

العلامة أبو البركات الرُّهْدِيُّ في «المُخْتَصَرِ شَرْحَ مُخْتَصَرِ قُدُورِي» [ق ٣٤٧ بـ مخطوط مكتبة

قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٨٠٨)]،

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من مختصر القُدوري، وهو الثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»

مها [ق ١٩٠ بـ مخطوط مكتبة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١٠٠٠)

ونسخة ثانية [ق ١٣٥ أ مخطوط مكتبة رجب باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)]، ونسخة ثالثة

[ق ١٠٦ ب مخطوط مكتبة بور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)]، ونسخة رابعة

[ق ٨٩ ب/ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٩٥٢)]

وعلى هذا اللفظ شرح خير رده في «شرح القُدوري» [ق ٢٠٣ ب/ مخطوط مكتبة كوبرلي

ناصر أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)]، وأبو نصر الأقطع في «شرح القُدوري»

[ق ٣١٥ أ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا رقم الحفظ (٨٠٠)] وصاحب «تجوهر

لبير» شرح القُدوري [٢٤٥ ٢]، وصاحب «اللب» في شرح الكتاب [٨٨، ٤]

وصاحب «حلامه» دلائل شرح القُدوري «بحام الدين براري» [٣٢٣ ٢]

وفي «الجامع الصغير» وما احتب فيه الشهادة فنقصي به الشامي ثم  
جاء قصي آخر يري غير ذلك انقصه

وقد زوي عن عمر رضي الله عنه أنه كان ينقصي بقضاء ثم ينقصي في عدم الخصال  
بحلاف ذلك، فعيل به في ذلك، فعلى ذلك على ما نصبت، وهذه على ما  
نقصي<sup>(١)</sup>

وزوي عن علي رضي الله عنه أنه قال لما قدم الكوفة بعدما انتهت الخلافة به  
قال «إني لم أقدم لأحل عقدة عندها عمر» ولا لأخذ عقدة حنبل عمر رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>  
أراد به - وافقه أعلم - أن ما أمضاه عمر رضي الله عنه بالاجتهاد لا ينقضها هو، ولأن  
الاجتهاد الأول تأيد بالقضاء، والاجتهاد الثاني عوي عما يؤيده، ونقص<sup>(٣)</sup> الصائد  
المتأكد بالعاري عن ذلك مشع في المحذور، حتى إن قضاء بحلاف لنقص لا  
ينفذ لكون النص أقوى، ولأن المول بدت تؤذي إني ما لا جهنة به، وهو فاسد،  
هذا كله فيما إذا كان قضاء لنقصي الأول مما يشوع فيه الاجتهاد

أما إذا كان لا يشوع فيه الاجتهاد، بأن كان جوراً، أو مخالفاً سكوت أو الشبهة  
المشهورية، أو الإجماع، فإنه لا ينفذه النقصي الثاني، لأن الأول قضاء به لا  
يشوع فيه الاجتهاد، فلم ينفذ قضاؤه، كما لو حكم بحلاف انقض بحلاف  
اجتهاد.

(١) أخرجه الشامي في نسخة | ق ٦٥٥ | ويرى أبيه ق ٤٦٠ | ما وجدته في نسخة

نسخة أبيه | ق ٣٢٠١٥ | وأخبرني في نسخة | ق ١٦٦١ | ما وجدته

في نسخة | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | هذا لأخبرني

ما في نسخة أبيه | ق ١٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | هذا لأخبرني

ما في نسخة أبيه | ق ١٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | هذا لأخبرني

أخبرني في نسخة | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | هذا لأخبرني

وَالْأَمْرُ أَنَّ الْقَصْدَ مَتَى لَاقَى مُضْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ يُتَعَدُّ وَلَا يَرُدُّهُ عِزُّهُ،  
لِأَنَّ اجْتِهَادَ الشَّيْءِ [١١١] كَأَجْهَادِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَحَّحَ الْأَوَّلُ بِتَضَلُّلِ الْقَصْدِ بِهِ  
فَلَا يَنْقُصُ بِمَا هُوَ ذُوهُ

في باب الثاني

وَالْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْكِتَابِ خِلَافُ نَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي بِهِ يَخْتَصِفُ فِي تَأْوِيلِهِ  
السُّبُّ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعْدِي «وَلَا تَسْكَبُوا مَا تَكْغُ غَابَاؤُكُمْ مِنْ أَلْسِنَاهُ»  
[الباء: ٢٢]، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَوَّحَ امْرَأَةُ الْأَبِ، وَلَا [٣٢٧١٥]،  
جَارِيَتُهُ، وَلَا بَطًا وَاحِدَةً مَهُمَا، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ امْرَأَةِ الْأَبِ؛ كَرِ  
لِلْقَاضِي الثَّانِي فَسَخَّه.

وَكَمَا إِذَا قَضَى حَلَّ مَنُوكِ السُّبِّ عَامِدًا؛ لَا يَصُحُّ، وَيُطْلَعُ الْقَاضِي الَّذِي  
لَأَنَّهُ مُحَرِّفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ نَعْدِي «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرُ أَسْمُ اللَّهِ  
عَلَيْهِ» [الأنعام: ١٢١].

وَنَظِيرُ خِلَافِ السُّبِّ الْمَشْهُورَةِ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِإِفْصَاحٍ بِالْقِسَامَةِ،  
أَعْي: يَخْلِفُ الْمُذْعِي حَمْسِينَ يَمِيًا إِذَا وَجِدَ قَتْلًا فِي مَحْبِي، وَكَانَ ثَمَّةَ عِدَاوَةٍ  
ظَاهِرَةً، فَحَلَفَ الْمُذْعِي عَلَى أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَضَى مِنْهُ فِي حَوْلِ مَالِكِ  
رَبِّهِ، وَهُوَ بَوْلُ الشَّاعِي ﷺ فِي الْقَدِيمِ<sup>(١)</sup>. كَمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْثَمَةِ السَّرْحِيُّ  
فِي «شرح أدب القاضي».

وَهَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّبِّ [٢٣٣٢] الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ

(١) يَنْظُرُ الْكَافِي فِي فقه أهل المدينة: لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ [١١٢٢/٢]، وَالتَّاحِ وَالْإِكْلِيلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ  
لِلمُتَّقِ [٣٥٥/٨]، وَالتَّحْرِيقُ لِمُحَمَّدِ بْنِ [٥٤/٨]

(٢) وَهَذَا فِي الْحَدِيدِ لَا يَنْبَغُ الْقَضَا بِنَظَرِ «الْحَاوِي الْكَبِير» لِأَبِي الْحَسَنِ لِمَا وَرَدَ [١٣/١٤]  
وَأَوْسَطُ فِي الْمَطْلَعِ لِأَبِي حَامِدٍ الْعَرَنِيِّ [٤٠٣/٦]، وَالتَّهْدِيبُ فِي فقه الإمام شافِعِي  
لِلْبُخَارِيِّ [٢٢٥/٧]



«لَيْسَ عَلَى الْمُذْنِبِ، وَالْمُؤْمِنُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»

وكذا، إذا قضى بحل المطلقة ثلاثاً للروح الأول فل دخول الروح الثاني،  
فالقاضي الثاني يُبطله؛ لأنه مخالف للثقة المشهورة، وهي حديث الفسلفة<sup>(١)</sup>،  
وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في (فضل فيما تحل به المطلقة)

ونظير خلاف الإجماع ما إذا قضى بجوارٍ بشع أم لولد؛ كان للقاضي الثاني  
أن ينقضه كما ذكر الحنفية في «أدب القاضي»<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنه مخالف لإجماع  
التابعين.

وذكر الشيخ أبو بكر الرازي «أن هذا مذهب محمد، فأما مذهب أبي حنيفة  
وأبي يوسف رحمهما الله، فيحور قصاؤه، ولا يُفسح». كما ذكر الإمام الشافعي.

وقال شمس الأئمة الشارحي «وهذه المسألة نسي على أن الإجماع  
المأخوذ هل يُزقح الخلاف المتقدم أم لا؟ فعند محمد رحمه الله يُزقح، وعند أبي حنيفة  
وأبي يوسف لا يُزقح». هكذا ذكر في «شرح أدب القاضي»

يعني: أن الصحابة اختلفوا في جوارٍ بين أمهات الأولاد، ورؤي عن علي  
عليه السلام أنه قال: «اختلف رأيي ورأيي عمر في أمهات الأولاد أنهن لا يُغرن، ثم زانت  
بعد ذلك أن أرقهن». فقال عبيدة السلماني [يسكوون اللام -] «زانت في رأي  
عمر أحب إلي من رأيك وخدك»<sup>(٣)</sup>.

(١) مصرى بحريجه.

(٢) مصرى بحريجه.

(٣) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصلوات النبوية للخشاف [١٢٣/٣]

(٤) طابين المطوفين، زيادة من «ع»

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [١٣٢٢٤]، وسهفي في «السيكري» [٣٤٩١]، =

ولو قصي في المحمد فيه مخالفاً لرأيه، باسمي لمذهبه، بعد عدد أبي  
حسنة وإن كان عادداً فيه رويان ووجهه، التفاد أنه ينس بحطاً بنفسه

في غاية البش

ثم أجمع أتبعون على عدم حوار بينهم، فكان قضاء القاضي محوار لبع  
مخلاف لإجماع، فينظره كشيء عند محققين، وعندهما: لما لم يرتفع الخلاف  
المتقدم بين أصحاب إجماع السبعين، كان قضاء القاضي في فصل مختلف فيه،  
ولا يفسحه الثاني.

وقال القاضي أبو يزيد في آخر الفصول الإجماع: من كتاب «التقويم» وإن  
محمد بن الحسن يروي عنهم جميعاً، أن القاضي إذا قضى بين أم الولد  
٥١ ٣٢٨ لم يجز.

وذكر عن أبي يوسف في «النوازل»: أنه لا يشتد لقضاء.

وكذا لو قصي قاضي بمال بشامي، لأنه لو ادعى مالا، وحلف حمسين بماله،  
لم يجز به أخذ المال، وإن استحقاقه لمال باليمين لا يجوز إجماعاً، فينقض لصاؤه.  
ثم ينبغي لك أن تعرف أن المعتبر من الاختلاف هو اختلاف المعتبرين من  
أصحابه ومن كان بينهم، لا اختلاف الشافعي، ولا اختلاف مالك في شيء، لأن ما كان  
والشافعي لم يكن يكون موحدتين في من الصحابة، فلم يكن خلافاً بينهما، فلهذا  
كان للقاضي الآخر أن يفعل ما قصي به القاضي المالكي والشافعي رأيه، وهذا  
هو المراد بقوله (والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول).

قوله (ولو قصي في المختيد فيه مخالفاً لرأيه، باسمي لمذهبه، بعد عدد أبي  
حسنة وإن كان عادداً فيه رويان)، ذكر هذه المسألة ترفيحاً على ما تقدمه

وَمِنْهَا لَا يَخْفَى فِيهَا جَهَنَّمُ إِلَّا بِفَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْثَدَةَ قَالَ لِيُؤْتِيَنِي يَدَكَ يَوْمَئِذٍ  
خِلَافَ بَيْتِهِمَا وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ

وَبَدَأَ رَأْسَ الْحَرْفِ فِي إِبْدَاءِ آدَمَ عَصِيٍّ وَبَدَأَ رَأْسَ  
حَبِّ فِي آدَمَ لِقَاصِيٍّ مِنَ الْعَبِيدِ حَتَّى كَانَ آدَمَ وَبَدَأَ  
بِهِ فِي رَأْسِ دَمٍ وَبَدَأَ فِيهِ خِلَافٌ وَهُوَ يَدْعُو فِي رَأْسِ بَيْتِهِ  
بَدَأَ عَصِيٍّ بِحَدِيثِهِ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ فَإِنَّ عَصِيٍّ هُوَ خَلْقُهُ وَلَا يَخْفَى  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَرُّهُ ذَلِكَ وَيُقَصِّصُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي رَأْسِ  
وَرَأْسِهِ بَدَأَ حَبِّهُ أَوْ بَرِّهُ فَحَبِّهُ ثَلَاثٌ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ فَإِنَّ عَصِيٍّ هُوَ  
نَصَبُهُ وَلَا يَخْفَى عَنْهُ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَخْفَى وَاحِدَةً يَنْ تَمُكُّ وَبَدَأَ رَأْسَ  
خَطِّ الْعَبِيدِ

وَذَكَرَ الْقَاصِيُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْإِسْمَاعِيلِ وَتَمَمَّ الْأَمْرُ إِنَّهُ حَسَنٌ فِي آدَمَ  
عَصِيٍّ هُوَ مُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي بَكْرٍ

وَقَالُوا فِي الشُّرُوحِ الْحَامِصِ الْكَبِيرِ لِرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ  
مُحَمَّدَ فِي الْعَدَفِ بَعْدَ بَدَأَ أَوْ عَصِيٍّ شَهَادَةُ أَحَدٍ وَحَسَنٌ مَعَ رَحْلٍ  
لِقَاصِيٍّ وَرَأْسَ حَاتِرٍ بَعْدَ فَبَدَأَ وَلَئِنْ الْخِلَافَ فِي حَوَالِ نَصَبِهِ بَعْدَ الْخَلْقِ

سَطْرُ آدَمَ عَصِيٍّ مَعَ سَطْرِ بَعْدَ شَهَادَةِ النُّصَبِ [١٩٦ - ١٩٧]  
وَقَالَ فِي رَأْسِ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ وَبَدَأَ رَأْسَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ وَبَدَأَ رَأْسَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ وَبَدَأَ رَأْسَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ  
فِي «مَقُولِ الْمَسَائِلِ»  
بَعْدَ الْخَلْقِ حَتَّى لَا يَكُنْ لِيَسْمَعَ مِنْ [١٩٨ - ١٩٩]

لا في مقام خصمه، فتكون قصة في محل مجهول فيه، فإن ٣٢٩ د ١٢ من نسخة  
من نصوص شيوخ شهادة هؤلاء، فبعد الإجماع، فلا يكون للعاصي آخر بطلان

وقال الشيخ أبو الصمير في «شرح الجامع الكبير» «ثم إما لم يكن للناس  
ولأنه لا يطل، إذا كان لأوب يرى ذلك حقاً، وعدم الثاني أنه كان يرى خطأ، فإذا  
إذا عدم أن لا أول لم ير ذلك حقاً، ونقص بحلاف رأيه، كان للناس إبطال قصده،  
لأن قصده مع اعتداد حلاف ذلك وقع خطأ، كمن وقع بحرية إلى جهة، وصلى  
إلى غيرها معتقداً أن قصده هي الأولى»

قال وهكذا ذكر الشيخ الإمام عبد الله الحبر الخزي<sup>(١)</sup>، وإلى أشار محمد  
يحيى. يفتي في قوله: «ورأه جائزاً».

ثم قال أوروي عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني<sup>(٢)</sup> قال. في حد  
دليل على أن ما يفعله المصنف من تقليد شعوي<sup>(٣)</sup> المذهب - ليحكم في الطلاق  
المصنف بالطلاق - إما بخور أن لو كان العاصي يرى بطلان الطلاق المصنف.

(١) وقع بالأصل «أمر» والمثبت من «أمر»، «أمر»، «أمر»، «أمر».

(٢) وقع في النسخ «الحبر الخزي» وهو موقوف على نسخة الخطري في «المغرب» [٢٥٠]، بل  
مضى أن يلب حلاف المصنف ولا يصح ما أتته.

والحبر الخزي هو عبد الله بن الفضل بن عبد الحميد الكبير وقد مضى ترجمته.

(٣) عبد الواحد الشامي هو الإمام، المنقذ بالشهد، كان من كبار فقهاء ما وراء النهر، وكان مرجع  
إليه في أكثر بواطن والنوازل، له نظم باريح وهذه بطل «الحواضر المصنفة» لعبد القادر الدمشقي  
[٣٣٤]، و«أمر» أوصيه في طقوس بحقه «بغير» يادني [١١]، «أمر» محطوط مكنه بين  
الكتاب - ترك (رقم الحفظ ٦٧١)، «أمر» أوصيه به «بكوني» [ص ١١٣].

(٤) هذه السلسلة «الشعوي» أمر من عليها المؤلف بما معنى من «كتاب الفنون في الصلاة»، ولكن  
عن الصربي اسمها، وعبارته هناك «أمر» (بشعرية)، ليس بشيء، لأن القيلس في السلسلة  
في شامي أن يقال: شامي أيضاً، كما قيل في جلم التصريف.





وكان سبي - فليس به انساني في بطنه سحر به فجه في سحر  
 ثلث عبد أبي حنيفة وهذا في نفس رجلان - سحر به سحر به  
 وهي مسألة فضاء فضاء في لغزود الفروج سحر به . . . . .  
 المكاح .

قوله (وكان سبي - فليس به انساني في بطنه سحر به فجه في سحر  
 ثلث عبد أبي حنيفة وهذا في نفس رجلان) هذه من مسائل الجامع  
 الصغير<sup>(١)</sup>.

واصل المسألة أن فضاء في لغزود الفروج سحر به . . . . .  
 . . . عبد أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف أولاً ، وعني قول محمد بن  
 وثلاثين من سحر به فضاء ، لا باطل ، وهو قول أبي يوسف ح .

والمراد بفضاء الحكم ظاهرًا أن يثبت فيما بين مثل ثوب سحر  
 . . . . . ، وغير ذلك

والمراد من بقاء باطنًا ثوب المثلث ، والحل فيما سطر الله تعالى  
 ثم يعني لك أن تعرف أن البقاء ظاهرًا وباطنًا فما إذا كان المدعي سحر  
 ثوب . كسبح واسبح ، لأن في الأملاك الرسالة - أي ، سقطت - لا يثبت باطنًا  
 بالثوب ، لأنه لا يمكن إثبات الملك بدون حبيب ، وفي الامتياز كثره ، فبعد

(١) سطر الجامع ص ٢٠٩ مع شرحه ص ٢٠٩ | ٢٠٩  
 (٢) سطر الجامع ص ٢٠٩ | ١٥٢ - ١٥٣ ، والوسط في حاشية لأم - أحمد بن محمد  
 [٢٠٧ ٧] والشرح الوافي في شرح السهاج ص ٢٠٨ | ٢٠٨  
 (٣) وقع الأصل «وعني قول» في نسخة من «الام» ، «الح» ، «والع» ، «والع»  
 سطر الجامع ص ٢٠٨ | ٢٠٨ ، «الحاشية» ص ٢٠٨ | ٢٠٨ | «الح» ص ٢٠٨ | ٢٠٨  
 [٢٠٧/٢] ، حاشية ابن عديم





«شهادته» [٢١٦]، فإذا قضى بعد رمي من شهد به فقد قضى عليه  
بما، فوجب أن ينفذ قصاؤه في عذره والظاهر حمداً

الآن يرى أنه لم يفرق بين الروحاني والمادي، ووجب له في هذه  
والظاهر حمداً، فأنظر الله تعالى أوصي

وكذلك لو لا عن بين الروحاني، وفرق بينهما، ووجب له في هذه  
والظاهر حمداً، مع أن أحدهما كاذب كذا في «إشارات الأسرار» وغيرها، وبما  
الآن قرأ في كتاب النكاح قبل باب الأوباء ولائها، فتنبيه  
وصورة القضاء في العقود كثيرة:

مها إذا ادعى على امرأة نكاحاً - وهي بخند - وأدم عنها شهادتي زوجها،  
وقضى لقاضي بالنكاح بينهما [٢١٧]، حل بزوجها وظواهرها، وحل للمرأة التمكين  
منه عنه.

وعندهما لا يحل لهما ذلك، وكذا إذا دعت نكاحاً على حل وهو بخند

ومها إذا قضى بالبيع بشهادة الزوج، وهو [٢١٨] على وجهين إما أن  
يكون الدعوى من جانب المشتري، بأن يدعي على غيره أنك بعت مني هذه  
العدية والآخر أن يكون من جانب الباع، بأن قال أنك شريت [٢١٩] هذه  
العدية، يحل للمشتري وظواهرها في الوجهين

وصورة القضاء في المثلوك كثيرة أيضاً

١- المحيط البرهاني في الفقه النعماني [٥٣/٨]

٢- من المخطوطين، زيادة من. ٤٥

(٣) بطر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

قال ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه

مها إذا ادعى أحد المصنفين فتح العند، وأقام بيته زور، ففتح القاضي،  
بحل للبايع وطء الجارية.

ومها إذا ادعت على زوجها أنه عندها ثلاثاً، وأقامت بيته زور، ونصي  
القاضي باخره، وبروحت بروح آخر بعد نقضاء العدة، بحل للروح الثاني ابنة  
طاهر، وباطن عده كد في الدخيرة الرهانية.

قوله. (ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه)، قد  
لفظ لفتوري في «مختصر».

وقال في «مختصر الأسرار» «لا يجوز للقاضي أن يقضي على عائب حتى  
يختصر هو أو من يقوم مقامه، إما بقره، وإما حكماً».

وقال أبو يوسف: ينص القاضي عنه خصماً وقصياً عليه.

وقال في «شرح الأقطع»<sup>(١)</sup> «وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> يجوز المصاء على العائب  
عن المضر<sup>(٣)</sup>، وإن كان حاصراً فيه: ففيه وجهان<sup>(٤)</sup>».

له أن النبي للبيان والإطهار عند حدة الحال على القاضي، لا لإثبات ما لم  
يكن ثباتاً، وطهرت الحد ثباتاً، وبحكم بها على العائب، كما لو كان حاصراً  
مسكت

(١) بصر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

(٢) بصر «مختصر الفتوري» [ص/٢٢٦].

(٣) بصر «شرح مختصر الفتوري» للأقطع [ق/٣١٥ - ٣١٦]

(٤) بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦ - ٢٩٦ - ٢٩٧]، و«الوسيط في المصا»

لأبي حامد الغزالي [٣٢٢ ٧]، و«مروحة السديد» للوحي [١١ - ١٧٥]

(٥) والظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يجوز المصاء عليه إلا بعد حصره، لتعذر عنه في الحال

كحصره في مجلس بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦ - ٢٩٧]

## باب الدعوى

ولما ما روى أصحاب في كتبهم، أن النبي ﷺ قال لعدي بن حسيب بعث ابن  
 ليس «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر»<sup>(١)</sup>، ولأنه لو حصر بخور  
 أن يقدم حجة ينفي بها حجة المدعي، فلا يجوز القضاء مع عيته، ولأن بيته  
 حجة لأحد الخصمين، فلا ينفذ إياها مع عيه الآخر كاليمين، ولأن منزله  
 لقضاء لم يؤخذ، فلا يصح القضاء إلا باليعة، لأن شرط إقامة البيعة الإكراه

ولهذا إذا كان الخصم حاصراً، فأقر بالحق، لا حاجة إلى البيعة، وهذا لأن  
 البيعة في نفس الأمر محتملة للصدق والكذب، ولا يجوز بناء الحكم على الدليل  
 المحتمل، إلا أن الشزع جعلها حجة ضرورية قطع الشريعة، ورماء الحق بمن  
 منجته، ولا متارعة عند عدم الإكراه، فإذا اعدم الإكراه اعدمت الضرورة  
 للموحيه لكون البيعة حجة، فلا إذا ٣٢٠ - يصح قضاء ماضي بدون البيعة

وإنما قلنا بأن الإكراه لم يؤخذ من العتب، لأنه يحصل أن يكون مؤثراً،  
 ويختل أن يكون مذكراً، من الظاهر منه الإقرار، لأن المدعي صادق طهراً،  
 بوجود ديه وعقله الصادق عن الكذب، الداعين إلى الصدق

فإذا كان المدعي صادقاً، لا يتكرر المدعى عليه أيضاً، لأنه لا يترك صدق  
 لديه وعقله، فإذا كان بظاهر من حبه لإقراره، لا يقصى بالبيعة، بحلافه ما إذا  
 مك عن الحوائث، لأن الشزع أمره مذكراً دفعاً للصنم، فكان الإكراه موحوداً

إنما هذا بحلافه، لأن ما تحقق عدم الإقرار، فظهر الفرق، ولأن ماضي

(١) مصر نسخة

(٢) في حاشية الأصل من أنه وقع في بعض نسخ نسخة يد البيعة، وهو ما لا يرد  
 وقع في الأصل، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤،

وقال الشافعي يخور لو خور انحنه وهي نيته فظهر الحق

وبأن ليس بشهادة لقطع المارعة، ولا مارة دون الإنكار، ولا يوحده، ولأنه يضمن الإقرار والإنكار من لحصم فينية وحق انقص، لا أخكم منها مختلفة، ولو أنكر ثم عاد فكذلك، لأن الشرط قيام الإنكار وقت القضاء، وفي خلاف أبي يوسف

ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع، كالنوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

عبد الله بن

لا يملكه انقصاءها؛ لأن وجه القضاء مثبت؛ لأنه لا يذري بأي حجة ينقص، لأن الأحكام مثبتة، فحكم انقصاء بالنية، أن يجب انقصاء على الشهود عند الرجوع، ويظهر في الرواية المثبتة والمقصود، وحكم انقصاء بالافراي خلاف ذلك، فتعد انقصاء أصلاً، ولما في يعلم في طريقة الخلاف، والله تعالى.

قوله (ولو أنكر ثم عاد فكذلك)، يعني: لو أنكر المدعي عليه، ثم عاد، لا ينقص القاضي أبداً في غيبته، وإن كان وجد منه الإنكار، وهو قول محقق

وقال أبو يوسف رحمه الله (١٠٠٠) ينقص، لو خور الإنكار به صريحاً، هو معنى قوله (وفي خلاف أبي يوسف)

وقال محمد بن بكارة إلى وقت انقصاء شرط، وبناء الإنكار في وقت انقصاء، استصحاب الحد لا ينقص، وذلك بضيق للدفع، لا للإثبات

قوله (ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع) كالنوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب.

\*\*\*

الحاضر). وهذا نصير قوله (ومن يقوم مقامه)، في قوله (ولا يقضي القاصي على عائب إلا أن يخضر من يقوم مقامه)

يعني أن العائم مقام لعائب قد يكون قصد بربطه لعائب، بأن يخضعه وذللاً، أو بربطه الشروع، كما لو وكل القاصي، كلاً عن العائب، أو يكون بربطه لعائب عن الحاضر لعائب حكماً، بأن كان ما يدعي على لعائب مسبباً لما يدعيه على الحاضر

وتصير هذه الحملة ما يدل في «القاوي الصغرى» عن شرح الإسلام هو مراده أن الحاضر إما أن يتنصت حصصاً عن لعائب بأحد معان ثلاثة

أحدها أن يكون الحاضر وكيلًا عن العائب، وهو صاهر

ولثاني، أن يكون المدعى على الحاضر والعائب شيئاً واحداً، وما يدعى على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة

فهي هذه الحالة، يقضي على الحاضر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر، لا يلتفت إلى بكاره

والثالث أن يكون المدعى مشتركاً مع الحاضر، ويكون ما يدعي على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال، بحيث لا يفتك عنه

فهي هذه الحالة، يتنصت الحاضر حصصاً عن العائب، ويقضي عليهما جميعاً،

أما إذا كان ما يدعى على العائب، قد يكون مسبباً لما يدعى على الحاضر، وقد لا يكون، بأن كان مما يفتك عنه محال، فإنه ينظر في ذلك إن كان ما يدعى على العائب نفسه قد يكون مسبباً لما يدعيه على الحاضر، [فإنه يقضي بالنسبة في

فأما العائِبُ

حَقُّ الحَاصِرِ [ ولا يُقضى بها في حَقِّ العائِبِ ، حتَّى لو حصر العائِبُ وأبكر دلت ، يَحْتَاجُ إلى إعداده التَّيَّةُ عليه .

وإن كان ما بدَّعه على العائِبِ نَفْسِهِ لا يَكُونُ سَبِّ لِمَا يَدَّعِي على الحَاصِرِ ، وإنما يَكُونُ سَبِّ ما عَسَا بِالبقاء إلى وَقْتِ ادَّعَوْنِ ، فإنه لا يُقضى بِالتَّيَّةِ بما دَّعاه لِمُدَّعِي ، لا في حَقِّ الحَاصِرِ ، ولا في حَقِّ العائِبِ .

أما تَفْسِيرُ الأصلِ الثاني . وهو أن يَكُونُ لِمُدَّعِي على الحَاصِرِ والعائِبِ شَيْءٌ واحداً ، وما يَدَّعِي على عائِبٍ شَيْءٌ لثبوت ما يَدَّعِي على الحَاصِرِ لا محالة . فَيَأْنُ ذَلِكَ في ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

إحداها : رجلٌ ادَّعَى داراً في يَدِ رَحْلٍ أَمَّا بِنُكْحِهِ ، وأبكر دية سَبِّه ، فأقام المُدَّعَى بَيِّنَةً أن الدَّارَ دارُهُ ، اشتراها من فلانٍ لعائِبٍ ، وهو يَمْلِكُهَا ، فإنه يُقضى بها في حَقِّ العائِبِ والحَاصِرِ ؛ لأنَّ المُدَّعَى شَيْءٌ واحداً ، وهو الدَّارُ ، وما ادَّعَى على العائِبِ - وهو الشُّراءُ - سَبِّ لثبوت ما يَدَّعِي على الحَاصِرِ ؛ لأنَّ الشُّراءَ من المالكِ سَبِّ لا محالة .

والثَّابِتَةُ إذا ادَّعَى عن آخر أنه كَمَلَ عن فلانٍ بما يَدَّعَى له عليه ، وأبكر المُدَّعَى عليه بالكفاية ، وأبكر لحَقٍّ ، فأقام البَيِّنَةُ أنه ذاك (١) له على فلانٍ ألف درهم ؛ فإنه يُقضى بها في حَقِّ الكَفِيلِ الحَاصِرِ ، وفي حَقِّ العائِبِ جميعاً ، حتَّى لو حصر العائِبُ وأبكر لا تُلْتَمِزُ إلى أبكره .

والثَّالِثَةُ إذا ادَّعَى شُفْعَةً في دارٍ في يَدِ إنسانٍ ، وقال ذُو الدَّارِ :

(١) ما بين المَقْضَى من الدَّارِ ، وأبكر ، وأبكر ، وأبكر ، وأبكر ، وأبكر .

(٢) وقع بالأصل : «سَبِّاً واحداً» . وكتب من : «أبكر» ، وأبكر ، وأبكر ، وأبكر ، وأبكر .

(٣) فَمَاتَ لَهُ ، أي : ما وَجِبَ وَتَبَّ ، بغير . وقد تقدم التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ .



→ **معاينة + التقييم** ←

نہاڑ دے ری ما اشتہرتہا من احدیہ، واقوم المدعی لہ ان دا الید شری ہمدہ الد  
میں فلاں بالغ درہم، وهو بملکها، وأنه شیعہا، یفصی باثراء فی حق دی الید  
والعائت جمیعاً.

وأما الأصل الثالث وهو ما ذكره الشيخ شمس الدين، وما يدّعه على المعتز  
سبب لما يدّعه على الحاصر في (١٠٣٦) ثلاث مسائل

إحداها رجلٌ قدوفٌ مخصاً حتى وجب عليه الحدُّ، فقال القادفُ أن عند  
وعليَّ حدُّ العبيد، وقال المقدوفُ لا، بل كان أعتقك مولاك، ولي عيك حدُّ  
الأحرار، وأقام البيئة على ذلك، فنزل [هذه] الآية، ونقصى يميني في حو  
الحاصر والعناب جميعاً، حتى لو حصر العناب وأكبر يعق لا يُستت إلى إكراه  
وإن ادعى فنيئني مختلفين، لأنه ادعى على الحاصر حداً كاملاً، وعلى العناب  
عقاً، لكن لما كان يعق ما يدعى على الحاصر، لأن يكمل الحد لا  
يسق على يعق بحال، فيقصي يمينه في حو العناب والحاصر جميعاً

والثانية شاهدان شهدا على رجل بمذنب، فقال لمشهود عنه هب عندنا  
فلاجل العاتب، وأدم المشهود له أسببه أن مولاهم قد أعتبهم قبل هذا، وهو  
مذنبكما، نقل هذه البيعة. وثبت العتق في حق مشهود عنه ومولى العاتب؛  
لأن العتق لا يفتك عن ولاية الشهادة

والثالثة رجلٌ قتلَ رجُلًا عمدًا، وله وثدٌ عذبٌ أحدهما، وادعى الحاضرُ  
على القاتل أن يعتب عنه عن نصيبه، فثبت نصيبه مائة، وأبكر القاتل، فقدم  
مُدَّعى إليه على ذلك، نُقِلَ ويُفصى به على الحاضر والعايب جميعًا.

فإن قيل شغل هذا بما ذا كان العدس حاصراً ومغالباً، فالدعوى على  
الحاصر منها، لا يعتد بها أصلاً، وهو موقوف، والدعوى فخرية الحاصر على  
غيره، خبر ورويه فكانت عد أبي حنيفة، وأوم اليه على الحاصر بذلك. لا  
تقبل هذه التهمة أصلاً، ويخالف يعتد بصحة ما يفتخر به الحاصر على لا يعتد

فما عدته شهادة لا تقبل عد أبي حنيفة، لا يعتد بتحقيقه على يعتد به  
لعملة المنصبي عنه بأكبره، لأن ما كان إن الحاصر يفتخر بالمنعوق، فمن عد  
بصير فكانت من جهة الحق، وإن حار الاستعداد، بصير ٤٠٠، فكانت من  
جهة ما كان، فكان المنصبي عنه بالكفاية مجهولاً، فله تقبل بهذا

وأما إذا كان المدعى شتمت، وما يدعيه على المعتد لا يكون ما يدعيه  
على الحاصر لا محالة، بل قد يكون سناً، وقد لا يكون - فله في ما ليس

إحداهما حل حار إلى عد بسان، وقد إن مولاه قد وثقي بأن أحسن  
إليه، فادعى التهمة أن مولاه أعنه، فقبل في حق فخر به الحاصر، ولا يقبل  
في حق الحق على المعتد، حتى لو حصر المعتد وأكر الحق، بخلاف المعتد  
بوجه التهمة

والثانية رجل حار، في امرأة المعتد، وقد إن زوجته وثقي بأن التهمة  
به، فادعى التهمة أن زوجها صنفها ثلاثاً، يفتخر بفخر به الحاصر، ولا يقبل  
بطلاق، لأن المدعى شتم الطلاق وحق على المعتد، وفخر به الحاصر  
ويعتد بطلاقه لا يحق، ولأن حار بغيره، لا يكون حار، ولا  
يعد صحيحاً فوجد لا يعتد، بأن واحد عد لا يعتد، فلا يكون بغير

حُكْمًا أَصْلِيًّا لِلْإِطْلَاقِ وَالْعَقْدِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ سَبَبٌ لِحُجْرٍ بِحَاجَةٍ مِنْ  
 حَصْرٍ؛ لَا يَكُونُ الْحَاصِرُ فِيهِ حَصْرًا عَنِ الْعَائِبِ، [وَأ] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ  
 سَبَبًا فِي الْبَيْتَةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ الْحَاصِرِ فِي فَضْرِ بَيْتِهِ، أَعْرَافَهُ عَنِ أَنْ كَانَهُ؛  
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَرُورَةِ أَعْرَافِ الْوَكِيلِ مُحَقَّقٌ بِإِطْلَاقِهِ، عَاقِبَةٍ، لَا مِنْ صَرُورَةِ مُحَقَّقِ  
 بِإِطْلَاقِهِ، أَعْرَافِ الْوَكِيلِ، فَلَا يُقْصَى بِإِطْلَاقِهِ وَالْعَقْدِ

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُتَشَكِّكًا - وَيُقَالُ مَا ادَّعَى عَلَى الْعَائِبِ لَا يَكُونُ سَبَبًا  
 فِيهِ مَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْفَاءِ - فَيَبْهِنُ فِي مَسَائِلِ

أَحَدُهَا مَا قَالُوا: وَمَنْ اشْتَرَى حَاجِرَةً، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ لَمْ يَكُنْ  
 كَانَتْ رَوْحَهَا مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ، وَقَدْ اشْتَرَاهَا [١٢٣١] الْمُشْتَرِي، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ  
 بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ بَيْتًا، فَإِنَّهُ لَا يُقْصَى بِسَبَبِهِ، لَا فِي  
 حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى شَبَّاهُ الرَّدِّ يُغَيِّبُ عَنِ الْحَاصِرِ،  
 وَالْمُكَاحَ عَلَى الْعَائِبِ.

وَمَا دَّعَى مِنَ الْمُكَاحِ عَلَى الْعَائِبِ بَعْدَهُ، لَيْسَ سَبَبًا لِمَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ  
 مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْفَاءِ [١٢٣٢]؛ لِحُجْرٍ أَنْ يَكُونَ رَوْحُهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَ  
 عَلَى الْفَاءِ؛ بَأَنَّهُ شَهِدُوا أَنَّهَا أَمْرًا لِلْحَالِ؛ لَا يُقَالُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَعَلُّقُهَا لِلْبَيْتِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ؛ لَا  
 يُقَالُ؛ لِإِطْلَاقِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، لَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ؛  
 لِأَنَّ نَفْسَ الْبَيْعِ لَيْسَ سَبَبًا لِلْإِطْلَاقِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ؛ لِحُجْرٍ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ  
 أَسْعَى الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا، فَيَعُودُ حَقُّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حَصْرًا فِي ثَابِتٍ

﴿إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا﴾

بعض : لم يكن حصصاً في إثبات لبقاء ، لأن البقاء تبع

والثالثة رحل في نذبه دار ، بعث بحشها دار ، فأراد الذي في يديه الدار أن  
يأخذ لمشترة بالشفعة ، فقل لمشتري للشفعة الدار داري في يديك ليس لك ،  
إنها لملان ، فادع الشفع بقاء الدار سي في نذبه دار ، اشتراها من ملا  
العائب : لا ينقصي بشراء ، لا في حق لحاصر ، ولا في حق لعائب ، لأن المدعى  
شيئان محتلفان

وما ادعى على العائب من شراء الدار ليس بسبب بثوت حقه في الشفعة ،  
ما لم يثبت البقاء ، فإنه لو كان اشتراها ، ثم فتحا البيع ، وأزالها عن يملكه بوجه من  
الوجود ، لا يكون له الشفعة ، وإنما يكون به الشفعة باعتبار البقاء ، ولأن يقم الله  
على البقاء ، ولو أقامها على البقاء لم يقبل أيضاً ، لما مر أنه تبع ، والباقي يغلب في  
كتاب «أدب القاضي» في مسائل «نقص» على العائب من «افتاوى الصمري» ،  
وفي الفصل الرابع من «فصول الأشراف» ، والله أعلم  
قوله . (أو بإدابة الشرع ، كالوصي من جهة القاضي) .

قال بعضهم في «شرح» قيد بالوصي من جهة القاضي ، حراراً عن  
المستعحر من جهة القاضي ، فإن فيه اختلاف الروايتين ، نقل صاحب «الفصول»  
عن «المحيط» و«الذخيرة» وسائر المصنفين : إذا ادعى إنسان على آخر ، في قصي  
تفتم أنه مستعحر لا شيء عليه ، لا يجوز<sup>(١)</sup> ، ولو حكم عليه لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

وتفسير المستعحر أن ينصب القاضي وكيلاً عن العائب ؛ لينزع الحظومة

(١) وقع لأصل «الولايجو» و«عقب من ال» ، و«م» ، و«ل» ، و«ال» ، و«ال» ، وهو اسم من  
وقع من «الفصول» نقله «الوصي» ٧٤١ أ مطبوع مكتبة ولي الدين أهدى - بركي (رقم المخطوط

أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حَمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ وَفِي

عَبْدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ رَجُلٌ غَيْرَهُ عَنِ الْقَاضِي ، لَسَمِعَ الْمُحْصُومَةُ عَلَيْهِ ، وَبِغَضِي  
يَقْتَضِي أَنَّهُ مُسَخَّرٌ لَيْسَ بِمُحْضَمٍ ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْمُحْصُومَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَخَّرَ غَضِي  
الرَّكِبِ عَنْ حَضْمِهِ احْتَفَى فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَخْضَرُ مُحَدِّسٌ [ ٢٢٢ ] ، يَحْكُمُ بَعْدَهُ بَعْدَ  
مُصَاءٍ إِلَى دَارِهِ ، وَيُؤَدِّي عَلَى بَابِ دَارِهِ

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَذَكَرَ فِي شَهَادَاتِ «الْحَامِصِ» رَجُلٌ عَابَ ، وَجَاءَ  
رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ حَضَمَ عَائِبًا ، وَأَنْ يَعَائِبَ وَكَفَّ بِطَبِّ كُلِّ حَقٍّ  
لَهُ عَلَى غُرْمَانِهِ بِأَكُوفَةٍ وَبِالْحَصُومَةِ فِيهِ ، وَبِإِدْعَى عَلَيْهِ تَكْرُرَ وَكَافَلَهُ ، وَأَوْفَى الشَّدْعَى  
بَيْتَهُ عَلَى وَكَافَلَهُ ، فَفَضَى الْقَاضِي عَلَيْهِ بِالْوَكَاةِ .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَبِيلٌ عَلَى حَوَارِ السَّحِيرِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : «دَعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ  
أَنَّهُ حَضَمَ الْعَائِبَ ، وَثُمَّ نَقَلَ بِهِ غُرْمًا الْعَائِبَ ، لَكِنْ هَذَا عَدَمٌ مَحْصُورٌ عَلَى مَا إِذَا  
يَعْلَمُ الْقَاضِي بَكُوفَةِ مُسَخَّرًا ، ثُمَّ إِذَا عَدِمَ الْقَاضِي ذَلِكَ ، لَا تَثْبُتُ»

ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّحِيرِ لَا يَحْثُورُ ، ثُمَّ  
قَالَ وَقَبْلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رَوَائِصٍ ، لِأَنَّ هَذَا فِي الْحَاصِلِ مُصَاءٌ  
عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَلَى الْعَائِبِ رَوَائِصَ عَنْ أَصْحَابِهَا ، وَكَانَ طَهِيرُ الدِّينِ  
نُزْعِيانِي [ ٢٢٧ ] يَنْقَبِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ بَعْدَ انْقِصَاءِ كَيْلَا يَنْظُرُوا إِلَى  
هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِهَا بِهَذَا ، إِلَى هَذَا نَقَطَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ (٢٢٨)

قَوْلُهُ . (أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حَمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ) ،  
بَعْضِي إِذَا كَانَ مَا يَدَّعَى عَلَى الْعَائِبِ شَرْطًا لِشُرُوبِ مَا يَدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ ، لَا يُجْعَلُ

وَقَدْ بَلَغَ السَّحِيرُ ، وَلَيْسَ مِنْ قَوْلِ «وَأَمَّا» وَفِي «وَأَمَّا» وَفِي «وَأَمَّا»

١١. بَعْضِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ ، وَبِغَضِي بَعْضِي الرُّغْبَى بِطَبِّهِ عَلَيْهِ ، يَسْمَعُ «الْحَصُومَةَ»

لَا تُؤَدِّي [ ٢٢٤ ] مَحْصُومَةٌ مَكَّةَ ، فِي الدِّينِ عَدِي - بَرَكِي ( قَدْ نَحَنَّهُ ٥٣ )

## عَرَفَ تَعَامُةً فِي الْجَامِعِ.

عنه عليه السلام

مَحْصَرٌ حَصْرٌ عَنِ الْعَائِبِ، وَهَذَا مَوْلُ عَامَّةٍ يُعْتَبَرُ مِنْهُ

وَصُورَتُهُ مَا ذَكَرَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» وَرَحَلُ مَنْ لَا مَرَأَةَ بَأْسَ عَيْنٍ وَلَا  
مَرَأَةَ، ذَلِكَ حَقٌّ، وَدَعَتْ مَرَأَتُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْبَسَ طَلْعَ مَرَأَتِهِ، وَوَلَا يَلْبَسُ  
دَعَمَ اسْتِةً، لَا تَصِحُّ هَذِهِ ثَبِيَّةٌ، وَلَا تُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ شَيْءَ  
عَنِ دَلَالِ الْعَائِبِ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَاءُ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ، وَقَدْ أَتَى بَعْضُ  
الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ الثَّبَتُ يُقْبَلُ، وَيُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ، وَلَا أَنْ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

بِأَنَّ قِيلَ أَيْسَ لَوْ قَدْ لَهَا إِنْ دَخَلَ فَلَا يَذَرُ قَابَ حَالٍ، وَقَدْ مَرَّ  
اسْتِةً لَهُ دَحْرٌ، وَوَلَا يَدْعُو، كَذَلِكَ الثَّبَتُ صَحِيحَةٌ

الْحَوَاتِ إِذَا صَحَّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَعْضُ حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا يَحْتَاجُ  
قَضَاءً عَلَى الْعَائِبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسَاءَةَ إِذَا أَقَامَ ثَبَتٌ عَلَى شَرْطِ حَقِّهِ يَرْتَبِ عَلَيْهِ  
عَنِ الْعَائِبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِعْدَالٌ حَقُّ الْعَائِبِ، يُقْبَلُ هَذِهِ الثَّبَتُ، وَيَقْبَلُ  
مَحْصَرٌ حَصْرٌ عَنِ الْعَائِبِ، وَإِنْ كَانَ فِي قَبْرِ الثَّبَتِ إِعْدَالٌ حَقُّ عَنِ الْعَائِبِ بِمَوْفُوعِ  
الصَّلَاقِ، أَوْ عَتَقِي، أَوْ بَنِي، أَوْ مَا شَاءَ ذَلِكَ، الْأَصَحُّ أَنَّ الثَّبَلَ

وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يُقْبَلُ، وَيُقْضَى عَلَى الْحَاصِرِ وَالْعَائِبِ  
حَقِيقَةً، وَهَذَا أَحَدُ تَعَالِيهِ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي حَنِدٍ، حَكَى ذَلِكَ  
عَنْ شَيْخِ الْإِمَامِ هَبِيزٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»

لَمْ يَأْتِ فِيهَا بَعْدَ أَوْرَاقٍ وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَيْنُ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ مَا نَدَّاهُ  
عَنْ ثَبَتِهِ مِنْ كِتَابِ «الْجَامِعِ» أَنَّ الْإِسَاءَةَ بِمَحْصَرٍ عَنِ الْعَائِبِ فِي الثَّبَتِ





لا يخرج والكلمة محذوفة (من اقرضه صبي صبي) لأنه لا يندرج على  
الاستخراج. ولأنه يندرج الوصي في أصح الروايات لعنه عن الاستخراج.  
واظه أعلم.

استخرج من اسم، إلا أن [ ١٠٠ ] يقضي لما كان قادراً على استخراج من  
من المستحسن، كان به [ ١٠٠ ] ولاية لإقرضه، لأن الدرس في ذاته يفتقر ولاية  
الندى، كان معدداً لبعض وريادته، لأنه يوسم بقرض، رتباً يفتقر المال، [ ١٠٠ ]  
قرض، كان مصوناً عن تنوي والسبب، لأن القاصي يندرج على الاستخراج بضمه  
وإن كان كذلك، كان إقرض القاصي بقرض بضم، بخلاف قرض، لأنه لا  
يندرج على الاستخراج بضمه، وليس كل قاصي يندرج، ولا كل قاصي يندرج، بعد  
قرض بضمه بضمه في حق بضم، يفتقر  
وأما الآن فقد يفتقر قرض مال الصغير أم لا؟ لا يفتقر محذوف  
من الجامع الصغير

قال القاضي أبو الليث «يخبر أن ثمار لا يخبر بقرضه، كما لا يخبر بقرض  
بوصي» بضمه في أن لا يمكن من الاستخراج بضمه بضمه، ويخبر  
بضمه بضمه بضمه، لأن ولاية بضمه من ولاية بضمه، وهو غير منه في  
شأنه، بضمه بضمه، فبضمه بضمه بضمه

والى الوجه الأول ذهب فخر الإسلام بدمشق، وبضمه بضمه، وبضمه  
بضمه في شأنه بضمه - الجامع الصغير

وأراد بذكر الحق بضمه بضمه بضمه بضمه

قوله (ولا بضمه بضمه في مع بضمه)، أراد بأصح الروايات  
ذهب إليه فخر الإسلام ومن وافقه

### باب التحكيم

قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه؛ خاز؛ لأن  
لهم ولاية على أنفسهم فصح نخكسهم وسئل حكمه عليهما.

### باب النكاح

- ٤٦-٤٥ -

شرع في باب حكم النكاح؛ لأنه من أنواع المصداق، لا أنه حر دونه، لأن  
حكمه أدنى حالاً من حكم القاصي. وهذا إذا كانت حكمه مدعوت القاصي الذي  
نهى إليه؛ أبطله، ولهذا لا يخور حكمه في الحدود والمصداق، بخلاف حكم  
القاصي، فإن القاصي الذي ينفذ حكمه إذا لم يكن مخالف لرض الكتاب وحسنه  
المشهور والإجماع

ويخور حكم القاصي في الحدود والمصداق، ولا يخور حكم النكاح بهما،  
ويخور حكم القاصي رضي الحضم بذلك ثم لا، ولا يخور حكم النكاح؛ لا بعد  
رضا الحضم، يقال حكمه، إذا فرض الحكم إليه

قوله (قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه، حر)،  
أي قال القُدوري في «المختصر»، وسماه فيه «باب من يصدر الحكم»، يعني  
بأن الحكم من أهل الشهادة، وهذا لأن الحكم سرلة لقاصي في حكمه  
، ١٠٢٠، واشترط صحة القاصي في حكمه، حتى لا يخور أن يحكم بهما  
محدود في قذف، أو عبداً، أو أعمى، أو دماً؛ لأن شهادته هؤلاء لا تخور

والأصل في حوار التحكيم قوله تعالى ﴿وإن حكمتم شئاً بينهم فليتوا﴾  
حصد من هذه وتحصد من هذه ﴿١٠٢٠﴾، وحكم النبي ﷺ سفد من



والعاسق إذا حكم بحكم أن يخور عبداً كما مر في المولى  
ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، لأنه لا ينفذ من  
جهما فلا يخكم إلا برضاهما جميعاً (وإذا حكم لزميهما) فيستدور حكمه عن

في غاية السهولة

بواحد من هذه لطائف، فكذلك الحكم

قوله (والعاسق إذا حكم) ٢٠٠، إذا حكم أن يخور عبداً، كما مر في  
المولى، يعني إذا ولي العاسق قضاء بدينه، حار عبداً، ولكن لا ينبغي أن يفهم  
فكذلك العاسق إذا حكم ينبغي أن يخور قبالاً على ذلك، ولكن لا ينبغي أن يحكم،  
وقد مر بيان انقاضي العاسق في أول كتاب «أدب القاضي»

قوله (ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما)، هذا لنقد  
نقدوري في «مختصره»<sup>١</sup>، وذلك لأن حكمه مؤثرف على رضاءهما، فإذا رجع  
واحد منهما قبل تنفيذ الحكم، صار كأن الرضا لم يوجد في الاستدعاء

أو نقول إنهما سلفاً على التصرف بهما، فصار كالتوكيل، وللموكل عزل  
الوكيل قبل لينح، فكذلك هما، بحالهما إذا أمضى الحكم، حيث لا يكون لواحد  
منهما أن يرجع، لأنه فعل ما فعل بتدبيرهما، ثم يكتن لهما أو لأحدهما نقض  
ذلك بعد ذلك، كالتوكيل إذا منع، لا ينقضه التوكيل، فكذلك ههنا.

وأورد شمس الأنفة الشرحي في «شرح أدب القاضي» سؤالاً وجواباً، فقال،  
فإن قيل: ليس أن التحكيم إنما تثبت باتفاقهما، وكان ينبغي ألا يصح  
الإخراج إلا باتفاقهما أيضاً؟

قلت: يخور إلا يثبت العقد إلا [٢٠٠، ٣٣٥] باتفاقهما، ثم ينفرد أحدهما بالتصريح،

ولايّة عديهما و - رجع حكمته إلى نقاصي - موافق مذهبه ، أمضاء ، لانه لا يوجد  
في نفسه ثم في إترامه على ذلك الوجه ( وإن حائفة أبطنة ) لأن حكمته لا يترتب  
لعدم التحكيم منه

كما في التصارية والتشذبة وسجده ، وهذا لأن أحدهما لم يرض بهذا الحكم ، فهو  
لم يكن راضياً في لاسد ، لا يصح التحكيم ، وهذا لم يرض بعد ذلك ، لا يثنى  
التحكيم أصلاً ، فمما إذا بعد تحكيم ، ولا يخور بواحد منهما أن يرجع عن ذلك ،  
كان نقاصي إذا قضى ، لم عونه السطون ، لا يتسل ذلك القضاء ، ولو عزله قبل  
القضاء ، لا ينفذ حكمه ، فكذا في حق الحكم

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله في أحد قوينه لا يجوز  
التحكيم ، وإن حكم لم يترتب»<sup>(١)</sup>

١- أن التي <sup>بجاء</sup> أجاز حكمه سفد بن معاد على سى فريضة ، وهو حار رجع  
المحكوم عنه بعد الحكم ، لم يترتب ذلك مع كراهتهم ، أو كراهه بعضهم  
قوله ( وهذا رجع حكمته إلى نقاصي ، موافق مذهبه ، أمضاء ) ، قد نظ  
لقدوري في «مختصره» ، وثمائه فيه ، «وإن حائفة أبطنة»<sup>(٢)</sup>

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله - على القول الذي يقول به  
التحكيم - ليس له قسحة»<sup>(٣)</sup> (١) (٢)

(١) والقبول الآخر - وهو لاظهر - حوار التحكيم بغير «الحدوي بكرة» (أي حد - الحد) في  
[١٣٤ ١١] واليهود في هذه الاماء الشافعي «يلعوي» [١٩٦ ٨] ، و«روحه القاسم» ص ١١  
[١٢١ ١١]

٢١ بصر «شرح مختصر لقدوري» لا قطع [٣١٦ ١]

(٣) بصر «مختصر لقدوري» ص ٢٢٦

(١) معنى أنما تعريب قول الشافعي في المسألة

(٢) بصر «شرح مختصر القدوري» لا قطع [٣١٦ ١]





قالوا ويخصص الحدود والنسب من دور من حوار المحكم في مسائل  
المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، بل هو صحيح في كل  
دفعاً لحاشي العوام

باب المحكم

انصاص وحده المدف من دور من المجتهدين، وفي حكمه شبهة، لأنه حكم في  
حكما، وليس بحكم في حق غيره، وأي شبهة من هذا

قوله (قالوا ويخصص الحدود والنسب من دور من حوار المحكم في  
مسائل المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به)، أي من شأنه  
لما حرم تخصيص الحدود والنسب في دور من دور المحكمين  
في الحدود والنسب، بل على حوار محكم في مسائل المجتهدين،  
فالحكم في تكايات بأنها رواجع، وفتح المسألة، وعد ذلك

وهذا الذي قنوا من حوار حكم المحكم في مسائل المجتهدين صحيح، لا  
أنه لا يفسر به، كقوله لا يفسر لاس على ذلك

قال في «الفتاوى الصغرى» «حكم المحكم المجتهد في مسائل  
المصالح، لكن لا يقتضي به».

ثم قال فيها «والحكمي عن شمس الأسف يحتمل أنه قد مر مسألة المحكم  
المحكم نعلم ولا يفسر به، وقد يقول طاهر المذهب أنه يجوز، إلا أن القاضي  
لإمام الأسد أنا علي التميمي كان يقول بكم هذا الفصل ٢٢٠، ولا يفسر به،  
كأن يفرق الجهل أي ذلك، فتدري إلى هدم مدع، فإن المذهب هو الأول

وروي عن أصحاب بيت ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحاشية [١٠١]

باب المحكم

باب المحكمين ياد من [١٠١] [١٠٢] [١٠٣] [١٠٤] [١٠٥] [١٠٦] [١٠٧] [١٠٨] [١٠٩] [١١٠]



وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه، لأن  
لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهة، ولو حكم على القاتل بالدية في  
ماله ردة القاصي وبفصي بالدية على العاقبة، لأنه محابف لرأيه ومحابف  
للنفس أيضاً إلا إذا ثبت النقل بأقراره لأن العاقبة لا تغفل

استغنى فيها عدلاً من أهل التوى، فامسى بطلان البعير، وسمعه اتبع قرو،  
وإمساك المرأة المحبوف بطلاقها

وروي عنهم ما هو أوسع من هذا أيضاً وهو أنه إذا استغنى أولاً عنها، واما  
بطلان البعير، وبعده إمساك المرأة، فإن تزوج امرأة أخرى، - كأن حلف بطلاق  
كل امرأة يتزوجها - فاستغنى فيها آخر، فافتاه بصحة البعير، فإنه يعاقب لأخرى،  
ويؤمسك الأولى، عملاً بقولهما<sup>(١)</sup>، إلى هنا لفظ «المتاوي الصعري»

قوله (وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه)،  
هذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، وذلك لأن حكم الحكم لا ينفذ في حق  
غير المُحكَّمين، فلا ينفذ إذن في حق العاقبة، لأنهم ما رضوا بحكمه، ولو حكم  
بالدية على القاتل في ماله لا يخور؛ لأنه محابف بشرع، قال السيوطي في حديث  
حمل من ماله: «قوموا فدوة»<sup>(٣)</sup> وسحبي ذلك في «كتاب المعاملات»، بل بقصي

= «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢] مخطوط مكتبة مصر، أمدي - ر ك (و  
الحفظ ١٠٤٧)

(١) يهر «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢]

(٢) يهر «مختصر القُدوري» [ق ٢٢٦]

(٣) قال ابن أبي العز «قد نلفظ غير معروف في حديث حمل من ماله»

قد ثبت في أبي داود أخرجه البخاري في كتاب الطب باب بكتفه رقم ٥٤٢٦، وسمي

كتاب عمامة، لعمد من وعصاه، والديان باب من تحبب ووجوب دية في حق الجاهل

المعد عن عاقبة الجاني [ق ١٦٨١] من حديث أبي هريرة، و«فصل في بيان من قضى



وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَوَلَدِهِ وَرُوحِهِ مَاضٍ وَالْمُحْكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ) وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ شَهَادَتُهُ لِهَؤُلَاءِ لِمَكَانِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصْغَحُ لِقَضَاءِ بَعْضِهِمْ بِحِلَافِ مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَقْلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ لِانْتِصَاءِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ انْتِصَاءً، وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَذْرَ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا، لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَلَفُ فِيهِ بِرِ الْرَأْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاضٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَدَيَّ فَيُحْكَمَ مَا دَامَ فِي الْمَحْضِ، وَالْمَحْضُ مَاضٍ، قَدْ قَالَ، حَكَمْتُ، صَدَقَ، وَإِنْ قَالَ الْحَكْمُ كَيْتُ حَكَمْتُ بِكَذَا، لَمْ يُصَدَّقْ، لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ صَارَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُقْلُ قَوْلُ الْمَعْرُوفِ، فِي حَكَمْتُ بِكَذَا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ قَدْ مَضَى مِنْ مَحْضِهِ صَارَ مَعْرُوفًا، فَصَارَ كَقَضَائِي بَعْدَ الْعَزْلِ إِذَا قَالَ، قَضَيْتُ بِكَذَا، لَا يُصَدَّقُ، كَذَا هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَرُوحِهِ وَوَلَدِهِ مَاضٍ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ شَرْطٌ فِي انْتِصَاءِ، فَكُرِّسَ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا، لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالشَّهَادَةُ لِهَؤُلَاءِ لَا تَخُورُ، فَكَذَا لَا يَخُورُ الْحُكْمُ لَهُمْ، وَالْقَاضِي وَالْحَكْمُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِحِلَافِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَاشَرٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فِي الشَّهَادَةِ لَهُمْ تَهْمَةٌ، بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا يَذْرَؤُ اخْتِمَاعَهُمَا)، ذَكَرَهَا تَعْرِيفًا عَلَى مَسَاهِ الْقُتُوبِيِّ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي»<sup>(١)</sup>.

قَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا حُكِمَا رَجُلَيْنِ، فَرَأَى أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَرَأَى الْآخَرُ حِلَافَهُ، لَمْ يَخْزُ لَهُمَا أَنْ يَخْكُمَا حَتَّى يَخْتِمَعَا عَلَى شَيْءٍ، لِمَا أَنَّهُمَا رَضِيَتَا بِرَأْيِهِمَا».

در بیان شهادت

و یو شاهد عمد بحکمین شهادت ، تم براب شهادت ، او خدا ، همان خدا علی  
الحکمین آن یشهد به عنی شهادت شهادت ، لم یختر من قبل ان یشهد به  
یشهد به علی شهادت ، لای یشهد به عنی شهادت یختر ، من به یشهد به  
یختر له آن یشهد عنی شهادت

والله تعالی اعلم .

## مسائل من كتاب القصاص

قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يسأله فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة مضافاً بغير رضا صاحب الغلو.

## مسائل من كتاب القصاص



قد جرت عادة المصنفين أن يذكروا ما شذ من المسائل في آخر الكتاب، استدراكاً لمغائب، ويشرحونهم بقولهم مسائل متفرقة، أو بقولهم مسائل شتى، أو بقولهم: مسائل مشورة، وكان انقباض على هذا أن يذكر صاحب «الهداية» مسائل هذا الفصل في آخر كتاب «أدب القاضي»

قوله (قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يسأله فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير» وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام: في غلوا لرجل، وشغل لأخر، قال ليس لصاحب الشغل أن يتد فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة» وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام له أن يصع فيه ما لا يضرب بالغلوا» في هذا نلفظ محمد بن أبي أصل «الحامع الصغير»

يؤيدونه في الحداد واستغفب كما قال الإمام العباسي

وقال في كتاب «الدعوى» في قسم «المبسوط» من «الشامل» «لصاحب الشغل أراد هدم شغفه، أو فتح كوة، أو إدخال حديد فيه، ثم يكن به ذلك لا يرميه صاحب الغلو، وكذلك ليس لصاحب الغلو أن يصع على غلوه حديد، ويشق

(ولا يضرع من لا يضرع بالعترة) وعلى هذا اختلاف ادِّعاء صاحب العترة أنَّ  
شيء على عترة

في غايه البير

كبقا لم يَكُنْ له ذلك.

وعندهما ليس به ذلك = ١٠٣١. كنهه بد له نصير بالاحد = ١٠٣٢. في هذا عقد

«اشامل»

قال بعض مشايخنا = ١٠٣١ في الشرح الجامع الصغير = في حكي عنهما  
نصير قول أبي حنيفة  $\frac{1}{2}$  إنَّنا حبيبه بعد أن ادِّعاء مع = فيه ضرر مذهب. فيكون  
فصلاً مخمفاً عدي، لأن التصريف حصل في منك، فيكون السمع بعله الضرر.

وقال بعضهم بل عند أبي حنيفة الخطر أصل. والإطلاق ماضي بعدم  
الضرر، ولا خلاف فيما د له نصير مباحه، فإنَّ به أن يصح ما لا يضر به  
بالأندى، وبما لاختلاف في حاة الإشكال أنه يضر به أم لا

بعد أبي حنيفة ليس له ذلك لا يرب صاحب

وعندهما أنه ذلك؛ لأن نصير حصل في منك، والأصل في المنك هو  
الإطلاق

وحدة قول أبي حنيفة أن نصير حصل في منك منسوب نحو مخير. فصار  
مع أصلاً، كالزاهر إذا د مع الحرفين. وهذا لا يثبت صاحب شئ أن بعدم  
في مقدار أو التسع، فكذلك نفسه، لأن من لا يضره لا يضره عن توهين الحائط  
في الحال، أو في الثاني<sup>(١)</sup>

قال فقير الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وقول أبي حنيفة قبيل»

وقد ما حكى عنها من أني حقة فلا خلاف. وقيل الأثر  
عند الإباحة لأنه تصرف في ملكه. أمثنت بنفسى الإطلاق والآخر  
بما حرر. وإذا شكك في بحر الصنع، لأنك عند الحظر لأنه تصرف في  
محرر بعد به حق فمحرر يعتبر كحق الثمرين والتمسأحر والإطلاق بما من  
هو أنكل لا يرول الصنع على أنه لا يعزى عن منع حرر بالغلو من يوهس ما  
أو نصه فتصنع عنه [١٠١]

قال. وإذا كانت رانعة مسطلة تسعت منها رانعة مسطلة، وهي غير  
مادة، فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما في الرانعة التقوى لأن فعة

في غاية البيان

الكوة صنع الكف كذا في «الديوان» هي الزاوية

يقال وقد موتد بده، إذ صرته، من باب صرته

قوله (وإذا كانت رانعة مسطلة تسعت منها رانعة مسطلة، وهي غير  
مادة، فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما في الرانعة التقوى)، وهذه من  
حواش «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محمدة عن يعقوب عن أبي حنيفة» هي رانعة مسطلة،  
تسعت منها رانعة مسطلة، وهي غير مادة، من يله حل من أهل الرانعة الأولى  
— وله فيها دُر — أن يفتح من حائطه في الرانعة التقوى ما<sup>٢</sup> قال لا، وإن كان  
رانعة مسديرة، وقد يرق طرفه، كان به أن يفتح<sup>٣</sup> إلى هنا فقط أصل «الحامع  
الصغير».

[١] بعد الصنع من أن لا يباح من [١٠١]

[٢] البرور أو البرورة حرق في حان صلب تحت بغير محض من سنة ١١٣٦

[٣] سقط «حامع صلب مع شدة رايح حبه» [من ٣٩٢ - ٣٩٥]

مُتْرُورٌ وَلَا حَقٌّ لَهُمْ فِي الْمُتْرُورِ إِذْ هُوَ لَاهِبٌ غَضُوبًا حَتَّى لَا يَكُونَ لِأَحَدٍ  
لَاؤُنِي مِمَّا يَبِيعُ فِيهَا حَقَّ الشُّعْبَةِ، بخلاف ما ذهب إليه لأنَّ مُتْرُورَ فِيهَا حَقٌّ لِمَدَّةٍ  
فِي نَمْعٍ مِنَ الْمُتْرُورِ لَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْعَ لَأَنَّهُ رَاقِعٌ بَعْضُ حُدُودِهِ

مِثْلُهُ مَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو نُعَيْمٍ «إِذَا كُنْتَ سَكَّةً عَمْرُودَةً، وَفِي سَكَّةٍ أُخْرَى  
عَنْ مِثْلِهَا، أَوْ عَنْ شِمَاطٍ، وَلِرَحْلِ فِي سَكَّةٍ دَارٌ لَهَا فِي سَكَّةٍ الْفَقِيصِ،  
وَبَعْضُ حَوَائِصِهَا إِلَى لِسَكَّةٍ لِأُخْرَى الَّتِي فِي هَذِهِ سَكَّةٍ، فَإِنْ دَانَ بِبَيْعِ رَتٍّ فِي  
بَيْتِ السَكَّةِ، يَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ تِلْكَ السَكَّةَ حَاقَّةٌ لَاهِبٌ

الْأَقْرَبُ [أَنَّهُ] (١) لَوْ بَيْعَتْ دَرٌّ فِي تِلْكَ السَكَّةِ، فَالشُّعْبَةُ لَهُمْ حَاقَّةٌ دُونَ أَهْلِ  
سَكَّةِ الْعَظْمَةِ، [بَلَّغَتْ أَنَّ شُعْبَةَ] لَهُمْ حَاقَّةٌ (٢)، فَإِنْ أَرَادَ إِنْسَانٌ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ  
سَكَّةٍ أَنْ يَبْعَ دَارَهُ إِلَى سَكَّةٍ لِعَنْصِي، لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ السَكَّةَ لَهُمْ جَمِيعًا.

وَأِنْ كَانَ رَائِعَةً مُسَدِّدَةً - يَعْنِي سَكَّةً فِيهَا أَعْوَجَاجٌ حَتَّى تُنْعَمَ عَوَاجِهَا - أَسْ  
سَكَّةً - فَتَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهُمْ لَا تُبْعَ دَارُهُ - (٣) فِي بَيْتِ سَكَّةٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ  
تَدْرُكُهَا لِأَنَّهَا سَكَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ قَوَائِمِ رِيٍّ حَرَمٍ، وَفِي سَهْمٍ بِشَرِكَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ  
وَحُوبَ الشُّعْبَةِ لَهُمْ جَمِيعًا

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الْحُلُوفِيُّ فِي «مَحِيطَةٍ» فِي كِتَابِ «الشُّعْبَةِ» «سَكَّةٌ حَبْرٌ  
بَادٍ يَبْعُ فِيهَا دَرٌّ، فَهِيَ شُعْبَةٌ، لِأَنَّهُمْ شَرِكَةٌ فِي خُتُوبِ بَيْعٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا  
عَقْفٌ، إِنْ كَانَ مُرْتَبَعًا فَاصْحَابُ الْعَقْفِ أُولَى بِبَيْعِهِ فِي عَقْفِهِمْ، لِأَنَّهُ سَكَّةٌ  
بَرِيعٌ بِصِغَرِ الْعَقْفِ الْمُرْتَبَعِ كِجْمَعِيٍّ عَنْ سَكَّةٍ، لِأَنَّ هَيْبَاتَ الدُّورِ فِي عَقْفِ  
مُرْتَبَعٍ تُحَاقِقُ هَيْبَاتَ الدُّورِ فِي سَكَّةٍ مُسَدِّدَةٍ، فَصِغَرُ الْعَقْفِ يُدْرِكُ مِثْلَهُ

(١) طاب المقلوبين زيادة من قوله (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(٢) أنكر في حاشية قوله (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(٣) طاب المقلوبين زيادة من قوله (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)



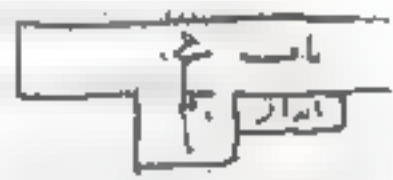


قال (وإن كانت مستديرة فذل إلى طرفيها فبهم أن يفتحوا) بآ لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها إذ هي ساحة مشتركة وبهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت داراً منها.

قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز وهي مسألة الصلح على الإنكار) وسندكها في الصلح

عبد الجبار

ثم صورتنا الرائعتين كانتا مكتوبتين على حاشية كتاب الإمام جعفر الدس الحارثي رحمه الله تعالى، بهذه الصورة بخط يده بهذه الصورة



والرائعة المصححة، سمت بها، ومنها من طرف إلى طرف، من اعت الشمس، إذا [١/٣٣٨/١] هالت.

[١] في «تهذيب ديوان الأدب» «الرائعة» «طريق الذي حاد عن طريق لأعظم»

والمنشطيلة: الطويلة، من استطال، بمعنى طل ونقل شيء مطيل، أي صويل

قوله: (قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز). وهذه من مسائل «العجام الصغر»

قال صاحب «الهدية» (وهي مسألة الصلح على الإنكار، [وسندكها في

وهذه نسخة الأصل بخط

عبد الجبار الدس الحارثي رحمه الله تعالى، وهذه الصورة بخط يده بهذه الصورة

مسائل شوقي باب القضاء

إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا فَالضَّلُحُّ عَلَى مَعْلُومٍ عَنْ مَجْهُولٍ حَيْثُ  
عِنْدَنَا لِأَنَّهُ جَهْلُهُ فِي السَّائِطِ وَلَا تُقْصَى إِلَى التَّارَعَةِ عَلَى مَا عَرَفَ.

﴿ هَذِهِ الْبَيَانُ ﴾

الضَّلُحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

يعني: أَوِ الضَّلُحُّ عَلَى الْإِنْكَارِ: أَحَدُهُ عَسَى خِلَافَ لِبَشَافِعِي رَيْبِهِ. حَيْثُ  
بُشِّرَ الْعِلْتُ لِلْمُدَّعِي فِي بَدَلِ الضَّلُحِّ عِنْدَهُ، وَيَنْتَظِعُ حَقُّ الْإِسْتِزَادِ لِلْمُدَّعِي عِنْدَهُ  
وَيَنْتَظِرُ حَقُّ الدَّعْوَى فِي أَصْلِ الدُّعَى

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي «تَرْجُمِهِ» «يُرِيدُ بِهِ إِذَا كَانَ الدُّعَى بِهِ مَقْدَارًا مَعِينًا.  
كَالثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ، حَتَّى تَكُونَ الدَّعْوَى صَحِيحَةً».

وَلَمَّا بِهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ صَحَّةَ الدَّعْوَى لَيْسَ بِشَرْطٍ لَصَحَّةِ الضَّلُحِّ. وَقَدْ مَرَّ بِهِ  
فِي آخِرِ بَابِ الْإِسْتِخْفَاقِ

وَيُرَدُّ كَلَامُ هَذَا الْقَائِلِ: كَلَامُ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» أَيْضًا، حَيْثُ قَالَ: (وَالْمُدَّعِي  
وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا فَالضَّلُحُّ عَلَى مَعْلُومٍ عَنْ مَجْهُولٍ خَائِرٌ عِنْدَنَا، لِأَنَّهُ جَهْلُهُ فِي  
السَّائِطِ، فَلَا تُقْصَى إِلَى التَّارَعَةِ)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَنْ مَا يَجِبُ نَسْخُهُ، يُشْرَطُ أَيْلُومُهُ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ تَقْصِيهِ  
مُتَارَعَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ تَسْلِيمِهِ وَتَسْلُومِهِ، وَمَا لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ لَا تَقْرَأُ الْجَهْلَ فِيهِ  
وَجْهٌ قَوْلُهُ أَنَّهُ أَحَدُهُ عَلَى سَبِيلِ الرُّشْرَةِ، فَلَا يَحْزُرُ.

وَلَمَّا بِطَلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَضْحَجْ حَبِيرًا﴾ [١٢٨، أ.]

وَلَا يُقَالُ إِلَّا بَرِيءٌ فِي الْوَحْشِ، فَلَا يَكُونُ حَقَّةً، بِعَيْنِي. أَوِ الضَّلُحُّ حَقٌّ

مَنْ مَنِ الْمَعْنَى بِإِذَا فِي (١٢٨، أ.) وَ(١٢٩، أ.) وَ(١٣٠، أ.) وَ(١٣١، أ.)

(١) يَنْظُرُ أَحَدُهُمْ حَبِيرًا إِلَى حَبِيرٍ نَحْوِ (١٢٩، أ.)، الْوَحْشِ فِي الْمَدْعَى الْأَمْرِ حَقٌّ

أَمْرِي (١٢٩، أ.) وَ(١٣٠، أ.) وَ(١٣١، أ.) وَ(١٣٢، أ.)

قال ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال جحدني الهبة فاشترتها وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة لظهور النقص إذ هو يدعي الشراء بعد الهبة وهم

﴿ نهاية البيان ﴾

من الموقفة؛ لأن العبرة لعموم النقص، لا لخصوص السب، وقد عرفت ذلك في الأصول، وذلك لأن أكثر الآيات والأخبار وردت في حوادث خاصة، ومنع هذا كاد حكمها عاماً، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأنصري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً».

قال مشايخنا: معناه أحل حراماً لا يتساع بالعقد، كما لو صالح من مال على حرم أو خنبر، أو حرم حلالاً لا يخرم بالعقد، كما لو صالحت امرأة زوجها على ما على ألا يبيت عند ضررتها.

وقول عمر: «والصلح جائز بين المسلمين» عام [٢٠٠، ٢٠١] يشاؤل الإقرار والإكثار جميعاً [٢٣٨، ٢٣٩]، فيكون حجة على الخصم، ولأنه لو لم يجز الصلح على الإكثار؛ أدنى ذلك إلى بطلان الصلح كله فيما بين الناس؛ لأن الصلح في الغالب إما يخري بين الناس في الإكثار؛ لأنه لو كان مقراً؛ لأخذ حقه، فلا يحتاج إلى الصلح، وإساقى سوف يجيء بيانه في كتاب «الصلح» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال: ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال: جحدني الهبة فاشترتها، وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة)، أي قال في «لجام الصغير».

وصورتها فيه: (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: هي رجل ادعى داراً في

(١) ٨٨ جزء من خبر أخرجه اندر قطي في السنة [٢٠٦، ٢٠٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى»

[١٥٠/١١]، موقوفاً على عمر رضي الله عنه.



وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَنْكَرَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَهُ أَنْ يَطَّاهَا ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَمَّا خَصَّدَهُ كَانَ قَسْحًا مِنْ حَيْثِهِ ، إِذَا الْقَسْحُ يَنْتُ بِه كَمَا إِذَا تَخَصَّدَا فَإِذَا عَرِمَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ثُمَّ الْقَسْحُ ، وَيُخَرِّدُ الْعَرِمُ إِنْ كَانَ لَا يَنْتُ الْقَسْحُ فَقَدْ افْتَرَى بِالْفِعْلِ وَهُوَ بِمَالِكَ

عنه بيان

قوله (وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَنْكَرَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَهُ أَنْ يَطَّاهَا) ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: لَا يَخُورُ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا وَيَقْدَرُ هُوَ قَوْلُ زَوْجٍ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْبَيْتِ فِي «شرح الجامع الصغير».

وجه قوله: أَنَّهُ لَمَّا بَاعَهَا ، هِيَ عَلَى مِلْثِ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَبْعَهَا مِنَ الْبَائِعِ ، أَوْ بَعَابِلًا

ولما: أَنَّ الْإِقَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِمِطِ الْإِقَابَةِ ، وَيَنْطِ الرَّدُّ ، وَيَحْدُودُهُمَا ، بَأَنَّ تَخَصُّدَ النَّائِغِ ، ثُمَّ إِذَا خَصَّدَ الْمُشْتَرِي النَّائِغَ ، خَصَّلَ النَّائِغُ مِنْ حَيْثِهِ ، فَإِذَا عَرِمَ النَّائِغُ عَلَى إِذَا عَرِمَ تَرْكِ الْخُصُومَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَافْتَرَى عَرْمَهُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ بِمَالِكَ النِّجَارِيَّةَ وَنَقَلَهَا مِنْ مَجْلِسِ الْخُصُومَةِ إِلَى مَرْبِهِ ، وَاسْتَحْدُفَ مِنْهُ وَخَرَّ ذَلِكَ ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ النَّائِغِ ، ثُمَّ النَّائِغُ بَيْنَهُمَا

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «شرح الجامع الصغير». إِذَا قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَكَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، أَوْ بَعْتُ هَذِهِ الثُّوبَ بِكَذَا ، فَأَخَذَ النِّجَارِيَّةَ وَالثُّوبَ فَهَبَ بِهِ ، كَانَ ذَلِكَ قَبُولًا مِنْهُ ، كَذَا هَذَا.

يُقَالُ: أَحْمَقْتُ عَلَى الْأَمْرِ إِحْمَاقًا ، إِذَا عَرِمْتُ عَلَيْهِ ، وَأَحْمَقْتُ شَيْئًا ، إِذَا

(١) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٣٨٦]



رئوف من حسن الدار هو ألا يبيع عبده بحريته في غيره .  
 • حر ، و يفتقر لا يفتقر . حراد يفتقر لأنه حر من قبل . حراد  
 • إذا أقر أنه يفتقر لحراد أو حقه أو شيء أو شيء آخر من حسن الدار  
 • صريح أو دلائل ولا يفتقر والسهرجة شريفة وهي لا يفتقر .

(١١١) وهذا لأن الرئوف والشهيد حر من حسن الدار .  
 • في الشرف والسيادة . حر . و يفتقر يفتقر على . حراد . دعي الحراد .  
 • يكون في دعوى الرئوف مائة . فسمع دعوى . حراد . دعي الحراد .  
 • حراد . حراد لا يفتقر دعوى . لأنه مائة . فثبت الدار .  
 • في دعوى الشرف . أو الحراد . يفتقر عنه يفتقر . لا يفتقر .  
 • حر الدار . وهذا لو تحرر بها في الشرف والسيادة . لا يفتقر .  
 • في قضاء الدار . أو قضاها شيئاً آخر .

أما إذا أراد وقال يفتقر ما لي عتق . أو يفتقر ما لي عتق .  
 • حراد . أو قال يفتقر حراد . ثم ادعى أنها رئوف . ولا يفتقر .  
 • لأنه لم يفتقر الحراد كان متافقاً بعد ذلك في دعوى رئوف .  
 • يفتقر ما له عليه . أو يفتقر حقه . لأن حقه وماله عليه كان في الحراد .  
 • ودعوى رئوف مائة . فلا يفتقر .

قال القاضي أبو الليث وكذلك إذا قال : ..... يفتقر لآخر .  
 • لا يفتقر بعد ذلك أنها رئوف . لأن الآخر أو يفتقر كان حراد .

قوله (صريحاً) . كما لو أقر يفتقر حراد . (أو دالة) . كما لو أقر يفتقر  
 • حراد . أو يفتقر الحراد . أو أقر يفتقر حقه . لأن لا أثر يفتقر حراد .  
 • لأنه لا حقه في الحراد .



لأنه ليس من حسن تدبيرهم، حتى لو سحروا به فما ذكرنا لا يخلو

ويزيد ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته الحذر والسوق  
يعتد عليه العن

ومن قال لأحر لث على ألف درهم، فقال ليس لي عيب شيء،  
قال في مكانه بل لي عيب ألف درهم، فليس عليه شيء، لأن إقراره  
لأول وقد رتبته الثمن، وشأنه دعوى ولا ثمن من الحقيقة أو بغير  
حظمه، بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وأكرر الأخرى أن يصدقه، لأن أحد  
المصدقين لا يتردد بالفتح كما لا يتردد بالفتح، والمعنى أنه حقيقته من

قوله (فما ذكرنا)، أي في التصرف والشم

قوله (ويزيد ما رتبته بيت المال)، أي رده (ويهجره ما رتبته  
السوق، واعتد عليه العن)

والشوق - بالفتح - رد من شجر

قال في الوارل، أن أبو بكر الزبيري هو الذي اعتد عليه  
ويهجره هي من نعمته في غير ذلك المكان، وشوقه ضيقه من  
وكان عتبه أبو بكر الزبيري ما رتبته بيت المال، ويهجره ما رتبته  
شوقه وشوقه (وهو من نعمته)

قوله (ومن قال لأحر لث على ألف درهم فقال ليس لي عيب شيء،  
قال في مكانه بل لي عيب ألف درهم فليس عليه شيء)، وهذه من  
الحامع الصغير

من الحامع الصغير

(١) بغير الحامع الصغير مع شرحه (الحامع الكبير) ص ١٣٨٦



وقول زفر لا تنس لأن النقص، فهو لأخوب وقد أكره فيكون ماضياً  
 وما أن يوصى بمفكر لأن هذا الحق قد تنقص ومن رأى منه دفعا للخصوم  
 والشمع، ألا يرى أنه ثقل فصي ساطع وقد تصالح على شيء حيث  
 يفضي. وكذا قال من بك على شيء فط لأن التوفيق أظهر

نقصه، صار ماضياً في كلامه (د ١٠٣١)، فتعلل دعوه. وهذه المسألة على ثلاثة  
 أوجه

أحدها مدد، فقبل ١٠٣١ بيته فيها عدداً، خلافاً لابن أبي ليلى وزفر.  
 لإمكان لوفى، لأن المدعى عليه ربما يفضي دفعا للشعب المدعى وإيداعه، ودفع  
 لحصومته، فتوجد صورة عفا وإن لم يكن عليه حق، إلا ترى أنه يصح أن يثق  
 فصي ساطع. كما ثقل فصي بحق. وإذا كان التوفيق ممكناً، كانت بيته على  
 النقص صحيحاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير» ودب المسألة على أنه إذا أمكن التوفيق  
 بين المتكلمين، فقبل، وثوق بين المتكلمين من غير دعوى التوفيق

ثم قالوا وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى التوفيق لقبول البيعة  
 والوجه الثاني ما إذا قال في الاستدعاء ليس لك علي شيء، ثم أقام أنه  
 على النقص، أو الإبراء، فقبل فيه البيعة أبداً، لأن التوفيق هنا أوضح، لأنه يقول  
 ليس علي شيء، لأنك أبرأتني، أو لامي فصنت

والوجه الثالث ما إذا قال للمدعى عليه في الاستدعاء ما كان لك علي شيء  
 فقط، ولا أعرفت، ثم أقام بيته بعد ذلك على النقص، أو الإبراء، لا يقبل بيته  
 للتفصي، لأنه لا تصور أن يكون بين شي خصومة ونقص، وأخذ وعطاء.

وَلَوْ قَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَغْرَفْتُ لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِهِ عَلَى نَيْتِهِ) وَكَذَا عَلَى الْإِتْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِمَّا أَتَى، أَخَذَ مِنْ غَضَاءٍ وَفَصَاءٍ وَاقْتَصَاءٍ وَمَعَامَلَةٍ بِدُونِ الْعَمْرِقَةِ، وَدَكَرَ الشُّدُورِيُّ أَنَّهُ ثَقُلَ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَجَبْ أَوْ لَمْ حَذَّرَهُ قَدْ يُؤْذَى بِالشَّعْبِ عَلَى مَا فِيهِ فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ بِإِصْرَانِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ لَمْ يَعْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَّا كَيْفَ التَّوْفِيقُ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ النِّبَةَ عَلَى الشُّرَاءِ، فَوَجَدَ بِهَا أَضْعَافًا زَائِدَةً، فَأَقَامَ النَّائِغَ النِّبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِ النَّائِغِ

﴿ عَابَهُ بَعْضُهُمْ ﴾

وَلَا يَعْرِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير» «وَدَكَرَ الشُّدُورِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ نَيْتَ الْقَصَاءِ ثَقُلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَحُلْ قَدْ بَدَّعِيَ عَلَى رَحْلِ مُخْتَجِبٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مُخْتَجِبَةٍ، فَيُؤْذَى بِالشَّعْبِ عَلَى مَا فِيهِ دَرَاهِمٌ، فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ أَنْ يَنْفَعِيهِ مَا يَرْصِيهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَصَّاهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ عَمِمَ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ»

وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ قَاصِي خَانٍ فِي «شرح الجامع الصغير» «فَمَعْنَى هَذَا لَوْ كَانَ لِمُدَّعِيٍّ عَلَيْهِ بِتَوَلَّى الْأَعْمَالِ سَعْسَعَةً؛ لَا تُثْقَلُ بِنَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّوْفِيقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قَوْلُهُ (وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ نَيْتَهُ عَلَى الشُّرَاءِ، فَوَجَدَ بِهَا أَضْعَافًا زَائِدَةً، فَأَقَامَ النَّائِغَ لِنَيْتِهِ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِ النَّائِغِ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الجامع الصغير»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَلَالَ بَيْنِ أَصْحَابٍ



غيره فيسندعي ووجود النسخ وقد أنكره فكان مناصب . محلاف الدين لأنه قد  
بنفسه وإن كان باطلاً على ما مر

قال ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ربي  
ما به إن شاء الله تعالى أو ثبت في سره . فعلى فلا حل خلاص ذلك وسلمه  
إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن شاء الله  
هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق ، وفوتهما نسخاً ذكره في  
(القرار) لأن لا يشهد بنصرفه إلى ما يليه لأن بذكر للاختصاص . وهذا الأصل

قوله (١) ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا ذكر الحق . فهو  
ربي ما به إن شاء الله تعالى . أو ثبت في شراء . . . . . فعلى فلا حل خلاص ذلك  
ونسخة إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن  
شاء الله فهو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق . وهذه من مسائل الجامع  
الصغير .

وصورتها به «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الزحل يكتف  
على نفسه ذكر الحق . يكتف في اسمه إن شاء الله تعالى . أو يكتف لشراء .  
يكتف في اسمه مع أدرك به فلا من دري . فعلى فلا حل خلاصه إن شاء الله  
بعدى قال «إن شاء الله تعالى» شغل الدين . ويغنى شراء . وقال أبو يوسف  
ومحمد بن الشراء حائر ، والدين لارم . وقوله «إن شاء الله» على من قام بذكر  
الحق . وعلى (٢) «الخلاص» إلى ما لنقط [محمّد بن أبي] أصل  
الجامع الصغير (٣).

(١) جامع المعوقين معط من ١٢٥

في كلام لا يشترط وثمة في كل شيء وحيثما تكلمت فتنصرف  
تكون في كتاب معصوم من جهة عندة خير و... طلق وعنه خبر

وقولها سبحانه كذا في «التامل» هي كتاب «الإقرار» من  
«المبسوط».

اعلم أنه إذا كتب صكاً وكتب في حرة، فإن شاء الله، يتصل الصك كله عند  
أبي حنيفة... ولا يصرف الاستثناء إلى ما بعده، لأن الصك يشتمل على  
أشياء ولا يعتبر لبعضها بعض، وتصرف إلى أيدي يده، ولأن الصك يكتب  
للاستثناء ولا يكتد، لا للإعطاء، فكذلك دلالة على قصر الاستثناء على شيء  
بده، لأنه لو تصرف به في كل شيء، يتصل بصل أصلاً، ولا يتبقى الاستثناء شيئاً.  
[و] لأن كتابه يحد، وفي الحد لا يحد من أن يقطع القس، فلا يجوز  
أن ينحصر الاستثناء بالكل.

ولأبي حنيفة أن الصك يشتمل على فصول مندرجة، معطوف بعضها على  
بعض من غير فصل في الكثرة، فصار كمن تكلم بكلمات في مصر واحد،  
واستثنى في آخرها، فإن الاستثناء ينصرف ثمة إلى الكل، فكذلك هنا

تحقيقه أن الصك لما كان جامعاً، جعل ما فيه كشيء واحد، وتصرف  
الاستثناء إلى الكل، وبهذا إذا قال امرأته طلق، وعنده خير، وعليه الشيء إلى  
بيد الله إن شاء الله تعالى، ينصرف الاستثناء إلى الكل، ولا يدرأه شيء.

وقولها إن الصك يكتد بالاستثناء

قلنا، لا نسلم، [لأنه قد يكتد بالإبطال لعرص، ولأنه نسلم أنه يكتد

(١) ما بين المعطوفين ياء من الواو، والهمزة، والواو، والواو، والواو  
(٢) الكلمة مصدر كتب يكتب كتابةً وكتابةً، وقد تقدم التعريف بذلك





### نضل

#### في القصة في المواريت

وإذا مات نصراني، فحادث مرثة مسلمة، وذلك أسلمت بعد موته  
وقالت يورثه أسلمت قبل موته، قالوا قول اليرثه، وقال زفر القول قولها  
لأن الإسلام حادث فقصاف إلى أقرب لأقرب، ولنا أن سب الحرمان لست  
في الحجاب فينت مما مضى بحكيمنا لنحاج كما في حجاب ماء الفلاحية، وهذا  
طاهر بغيره ليدفع، وما ذكره بغيره للاستحقاق

### نضل

#### في القصة في المواريت

ذكر هذا الفصل في آخر أبواب القصة، لأن الموت حر أحول لأبواب في  
الدين، فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسباً  
قوله (وإذا مات نصراني، فحادث امرأته مسلمة، وقالت أسلمت بعد  
موته، وقالت اليرثه سميت قبل موته، قالوا قول اليرثه) وهذا من مبادئ  
«الجامع الصغير»<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب «الهداية» (١٢٠٢) (وقال زفر القول قولها) وذلك لأن  
الحادث يقع في أقرب لأقرب، والإسلام حادث، فيجعل موحداً بعد موت  
لا قبله.

ولنا أن سب حرمان الحر، وهو إسلامها، عن ميراث زوجه، خير من  
لست في حجاب، وبحكمنا حجاب بعد عدم ريب الحجاب، ولا أحد يصنع به

وحيث مات وله من ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
موتته، فإن له من ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
لأن الظاهر لا يصح خجته في ماله، وإن كان له من ماله مائة ألف درهم  
في ماله، فإن له من ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله

في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله

في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله  
في ماله مائة ألف درهم في ماله مائة ألف درهم بعد مائة ألف درهم من ماله

وهذا خلاف ما إذا مات المسلم وله امرأة بصرية، فحيث مات مسلمة،  
وحيث مات مسلمة في ماله، فذلك الورثة لا يل استيفاء ماله، وإن كان يقول قول  
في ماله، ولا تخفى الحق حكمه، لأن الحار حجة من حيث المظهر والمظهر  
يصح بدفعه، لا للاستحقاق، ولم أذكر في الاستحقاق، فلم يصح مظهر حجة  
لاستحقاق

وفي المسألة الأولى الورثة ثلث من الميراث، ومظهر يصح بدفعه، وفي الحصة  
لا فرق بين ثلثين، لأن الورثة هم الدافعون، ومظهر يصح بدفعه لا بالإنابة  
قوله (دار ومن مات وله في ماله مائة ألف درهم وديعة،  
في الميراث هذا الميراث لا وارث له غيره، فإنه يدفع المال إليه)، في ماله  
في «الحامع الصغير»

وصورة المسألة فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حمزة، في الرجل  
خبرته وله في ماله مائة ألف درهم، فيقول لميراث هذا الميراث الذي

ما في يده حق الوارث خلافاً لقصار كما إذا أقر أنه حق المورث وهو حرم  
أصله، بخلاف ما إذا أقر برحلي أنه وكل المودع بالتقصير أو أنه اشتد منه  
حيث لا يؤمر بالدفع لأنه لا أنه أقر بقيام حق المودع إذ هو حي فيكون إقراره  
عنى من الغير، ولا كدبت نقد موته، بخلاف المذنبين إذا أقر بتوكيل غيره  
بالتقصير لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم فيكون إقراراً على نفسه فيؤمر بالدفع لأنه

في كتابه

أودعي. لا وارث له غيره. قال بقصي القاضي بأن يدفع إليه الودعة، فإن كان  
لآخر هذا أنه أيضاً، وقال الأول ليس له من عري. قال بقصي الأول لا بأس  
كله. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»، وهي من الحواش

ودلت لأن المودع أقر بأن ما في يده صار للمورث له منكاً وبيد خلافاً، وهو أقر  
بأنه تمورث في حيايته أصالة، حار، فكذا إذا أقر خلافاً، كالمذنبين إذا أقر  
لرحلي أنه وكل بالتقصير بنفسه. فإنه يؤمر بالدفع إليه، فكذا هنا، بخلاف المودع إذا  
أقر برحلي أنه وكل المودع في قنص الوديعة، حيث لا يؤمر بالدفع؛ لأنه مفقود  
نقد حق المودع، فلا يستأثر بصرفه.

وليس هذا كالمذنبين إذا أقر أنه وكل بالتقصير بنفسه؛ لأنه يتصرف في حرم  
نفسه، لا في حرم غيره، لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم، لا بأعيانهم، فكذا إذا أقر  
على نفسه، فصيح.

ويستأنس جميعاً من كلام الأئمة في الأول. لأن إقراره بالتقصير حصل له  
بصرف يده عن المال، فوقع شهادة على الأول، فله نصيب، ولله بقية المودع بالمال

في كتابه

في كتابه

في كتابه

ولو قال المودع لأحر هذا ابنة أيضاً وقال الأول ليس له نس عيني فقص  
بأنما للأول) لأنه بما صح إقراره للأول انقطع بده عن المال فيكون هذا  
إقراراً على الأول فلا يصح إقراره بشي، كما إذا كان الأول قد معروف،  
ولأنه حين أقر للأول لا مكذب به فصيح، وحس أقر لنفسه له مكذب فلم  
يصح

قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا من  
ورث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو طم<sup>١</sup> وهذا عند أبي  
حيفة، وقالوا: يؤخذ الكميل، والمسألة فيه إذا ثبت للدين والإرث بالشهادة  
ولم يقل الشهود لا نعم له وارثاً غيره.

في بيان ما في قوله

أي شيء يورثه له؛ لأن استحقاقه لم يثبت، فلم يتحقق النصف، وهذا لأنه لا  
يلزم من مجرد ثبوت النسوة ثبوت الإرث، فلا يكون الإقرار بالنسوة إقراراً بالمال.  
قوله: (قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا  
من وارث)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة  
رضي الله عنه في ميراث قسم بين العرماء قال: لا تأخذ من العريم كميلاً، ولا من الوارث  
كميلاً، هذا شيء احتاط به القضاة وهو طم<sup>١</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله  
عنهما [٣٤٦/١] يأخذ الكميل»<sup>(١)</sup>.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وتفسيره إذا ثبت للدين  
للعرماء، وقضى القاضي ذبوتهم، واحتسب أن يكون على الميت ذن غير، أو

لَهُمَا أَنْ الْقَاضِي نَاطِرٌ لِنُفْسِهِ، وَاسْطَهْرُ أَنْ فِي لَتْرِكَهٖ وَرِثَا عَائِنَا أَوْ غَرِيمَا  
عَائِنَا، لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ فَيُحْتَاطُ بِالنُّكْثَةِ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْآبِقُ وَالْمُقْطَعَةُ  
إِلَى صَاحِبِهِ وَأَعْطَى امْرَأَةً لِعَائِنِ اسْقَئَةَ مِنْ مَالِهِ.

كتاب البيان

قَامَتْ ابْنَةُ عَلَى الْمَوَارِثِ ٢٠١٢، وَلَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ أَهْمَ لَا يَغْنَمُونَ لَهُ وَارِثَ  
غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَتَأَنَّى، فَإِنْ فَعَلَ وَسَمَّ يَطْهَرُ لَهُ وَارِثٌ وَمَضَى، هُنَّ بِأَحَدٍ كَفِيلًا أَمْ  
لَا ٢٠١٢. إِنْ هُنَا لِنُظَرَ فَمَحَرِّ الْإِسْلَامِ.

يَعْنِي، إِذَا تَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ وَالْأَرْثُ بِالْإِقْرَارِ، يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالْأَتَقِي، وَإِذَا قَالَ  
الشُّهُودُ لَا سَعْلَمُ لَهُ وَارِثَ غَيْرِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّائِي وَالْكَفِيلِ، بَلْ يُدْفَعُ السَّالُّ بِلَا  
تَأَنٍّ وَلَا كَفِيلٍ عِندَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامُوا، لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ اسْتَحْصَانًا.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» فِي كِتَابِ «الدَّعْوَى» (١١): «لَوْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قَانٌ  
يَتَأَنَّى وَيَتَدَوَّمُ الْقَاضِي، يَكُونُ ذَلِكَ مُقَوِّمًا لَهُ هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَامِرُ  
رَأْدِهِ فِي اسَابِ الْأَوَّلِ مِنْ وَصَايَا «الْجَامِعِ» ٢٠٠»

ثُمَّ قَالَ «قَدَّرَ الطَّحَوْرِيُّ مُدَّةَ النَّوْمِ بِالْحَوْلِ»

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ، وَرَبَّمَا يَطْهَرُ غَرِيمٌ آخَرُ، أَوْ وَارِثٌ آخَرُ،  
فَيُحْتَاطُ بِأَحَدِ الْكَفِيلِ، كَمَا فِي تَسْبِيحِ الْآبِقِ وَالْمُقْطَعَةِ.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله أَنَّ حَقَّ الْحَاصِرِ مَغْنُومٌ ثَابِتٌ، وَحَقُّ الْعَائِنِ  
مَنْخُولٌ غَيْرُ نَاسٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ، وَرَبَّمَا لَا يَكُونُ، فَلَا يَحُورُ تَعْطِيلُ الْحَقِّ  
الْمَغْنُومِ اسْتِثْنَاءً بِالنَّاسِ بِالْمَحْجُوبِ الْمَوْهُومِ؛ لِأَنَّ لِحَيْلَ لَا تَصْلُحُ حَقَّةً، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ  
الدَّارُ لَهَا شَيْعَتَانِ، فَحَصَرَ أَحَدُهُمَا، فَصَبَّى لَهُ بِالشُّفْعَةِ، وَلَا يُنْطَرُ الْعَائِنُ، وَهَذَا

أَوَّلِي

ولإبي خبيصة، أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً فلا يؤخر الحق مؤهوماً إلى زمانٍ لتكفيل كمن أثبت الشراء بمن في يده أو أثبت الدين على المعتد حتى يبع في دينه لا يكفل، ولأن المكفول له مجهول فصار كما إذا كفل لأحد العزماء بخلاف الثقة لأن حق الروح ثابت وهو معلوم وأما الآتي والمقطعة ففيه روايتان، والأصح أنه على اختلاف.

عنه بسند

وأما مسألة الآتي والمقطعة فإن فيها روايتين هاتك، قال في روايته: لا أحب أن يأخذ منه كفيلاً وقال في روايته: أحب أن يأخذ منه كفيلاً.

قالوا في «شروح الجامع الصغير»: والصحيح أن الرواية الأولى: قول أبي حبة رحمته، فعلى ما قانون لا يصح قبسهما على تلك المسألة.

وقال الإمام العتايي: «وفي العبد الآتي والمقطعة إذا وجدته إنساناً، فادّعى آخر أن ذلك له، وأقام البينة؛ فإنه يدفع إليه، ولا يأخذ منه كفيلاً عند أبي حبة» ١٠٣٤٣ هـ حسنة، وعندهما: يأخذ، وإن دفع إليه بإخباره عن العلامة، أو بقول العبد: يأخذ منه كفيلاً بالإجماع. إلى هنا لفظه رحمته.

ودلك لأن الحق ليس بثابت، ولهذا كان له أن يمتعه، فصح تأخيرُه لتكفيل، صيغة نصاء، وابقى يُنظر في كتاب «المقطعة» من شريحنا هذا عند قوله: (زإذا خضر رجل وادّعى اللقطة، لم تدفع إليه حتى يُقيم البينة)

قوله: (ولإبي خبيصة أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً)

أما قطعاً فقيم إذ كان لقاضي يعرف يقيناً أنه لا وارث لسميت غير الحاضر

وأما طاهراً، فقيم إذا لم يعرف القاضي وارثاً آخر، واحتمل وجود الآخر وعدمه، لأن حق الحاضر طهر عند القاضي، ولم يظهر حق المعتد، وهذا لأن

وقيل إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع، لأنّ الحرّ  
عزّ ثابت، ولهذا كان له أن يُنصَح.

وقوله طمّ: أي قَبْلُ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهَذَا يُكْتَفَى عَنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ  
الْمُجْتَهِدُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ لَا كَمَا طَعَنَ النُّعْمَانُ.

قال: وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر السنة أن أباه مات وتركها  
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِيَ لَهُ بِالضُّعْفِ، وترك الضُّعْفُ الآخر في يد  
الذي هو في يديه، وَلَا يُسْتَوْتَقُّ مِنْهُ بِكَمِيلٍ، وهذا عند أبي حنيفة. وقال:

عبد الباق

القاضي مأثور بالحكم بعد ظهر عدّه، لا بدرك العيب

وقوله (طمّ)، دليل على أن المجتهد يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، ونص على أن الإمام  
— أسبق الأنفة — أب حنيفة وأصحابه رُأِيَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَعْرَابِ، حيثُ قَامَ  
كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وهذا لأن الاجتهاد شرطُ انتصاء، ولكن الخلاف في أنه  
شرطُ الأوليّة، أو شرطُ الحوار، وقد مرّ بيّنه في أوّل كتاب «أدب القاضي».

قوله: (لَا يُكْتَلُ)، أي: مِنْ الْمُشْتَرِي، أو مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ

قوله (وقيل، إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع) هكذا

قال محرّ الإسلام في «شرح الجامع الصغير»

قوله. (عن مذهبه)، أي: عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قوله. (وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر السنة أن أباه مات وتركها

ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِيَ لَهُ بِالضُّعْفِ، وترك الضُّعْفُ الآخر في يد الذي

هي في يديه. وَلَا يُسْتَوْتَقُّ مِنْهُ بِكَمِيلٍ، وهذا عند أبي حنيفة (ن)، وهذه (١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١



إن كان الذي هو في يده أحداً أحدهما وخضع في يد أمي، وإن لم يخضع  
تركها في يده

لهما أن نحاحد حين فلا يترك أمي في يده، بخلافه لئلا لا تمس  
وله أن القضاء وقع للميت مقصوداً، واحتمال كونه محاراً ميتاً فلا  
تضمن يده كما إذا كان ميراً وأخوذة قد ارتفع بعصاء الفاضلي، ولظاهر عدم  
الاحتجود في المستقل بصيرورة لحدثة معلومة له ولقاضي

عنه سأل

وصورتها فيه «المحمد عن يعقوب عن أبي حمزة» في دار في يدني  
رخل أدم رخل، لئله أن أمه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلا يرث  
له ميراثها قال يضمن له القاضي بضمها، وترك القضاء الباقي في يد الذي  
في «١٣٨٢/١» يديه الدار، ولا يشترط ما بكميل

وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام: إذا حقدنا أحدهما وجعلها في يدني أمي  
حتى تقدم لعائت وإن لم تكن حقدنا ترك نصف في يديه حتى تقدم  
الأخر ١، إلى هنا فخط محمد في أصل «الجامع الصغير»

قال في «المختلف» ٢: قيل: إن هذا الاختلاف بناءً على أنه من نجور لقضاء  
لعائت؟ عندهما نجور وعنده لا نجور وقيل: لا خلاف في القضاء، ولكن  
في ترك نصيبه في يدني ليد ٣، إلى هنا فخط «المختلف»

وقال لرهد العائتي ٤ لا لو كان غرضاً يؤخذ من يده بلا حقد، لأن

(١) في حاشية الأصل «ح هي»

(٢) أشد في حاشية: «م» إلى أنه وقع في بعض النسخ «م ح» بدل «أدم خر»

(٣) وقع بالأصل «وارث لهما» والمثبت من: «٥»، «٤»، «٣»، «٢»، «١»، «٥»، «٤»، «٣»، «٢»، «١»

، ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه في الكلب ٥ [ص ٣٩٧]

(٤) ينظر - مصنف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١٦٥١/٣] -



وإن كان المدعى في مشمول العقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لأنه يختار في

المعروض فيمكن نفسه، وإن كان مفترًا لم يؤخذ بصحة العائب من بعده بالاتفاق  
وجه قولهما أنه لما حذر صرحًا عامًا، ومال العائب لا يترك في يد  
الحنس، كما لو كان غروصًا، بخلاف ما إذا لم يؤخذ، لأنه أمين لميت فلا يبرح  
من يده لعدم العائد، لأنه إذا أخذ منه يوضع في يد أمين حر، فإدراكه الذي في  
يديه لا يترك أميًا، لا يختار إلى أمر آخر

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن لفظة وقع للميت معصودًا، لأن القصة  
بالإزيت قضاء بملك الميت، ولهذا تنقضي ديونه منه، وهذا أمين الميت فلا يبرح  
من يده، والعائب يزوي أيضًا بكونه بصيبه في يد الأمين، فيراه في يده

غاية ما في الباب أنه حذر، ولكن وقع الأمر عنه بقصة القاصي، ولا ينبغي  
انفراد الغروص، فمن يصح نقيضه، لأن العذر محفوظ بنفسه، والغروص يختار  
إلى الحفظ، وغيره أولى بالحفظ

وبهذا منك الوصي يبيع المعروض على الكبير الغائب دون العقار، وكذلك  
يملك وصي لأح والأُم والغم يبيع المعروض على الكبير، ثم إذا حضر الغائب وأراد  
أخذ بصيبه، هل يكلف إعادة البيعة أم لا؟

فعلى ظاهر الرواية لا يكلف إعادة بيعة، كما ذكره حنبل في الإسلام وغيره،  
وقد نص بخصاف عنه في «أدب القاضي»<sup>(١)</sup>؛ لأن بيعة الحاضر كانت له ولأخيه  
العائب، لأن أحد الورثة يتصت حصرًا عن الباقيين فيما يستحق له وعليه، إلا أنه  
لم يظهر دعواه، فإذا ظهرت<sup>(٢)</sup> دعواه، قصي له، كما قال أبو حنيفة في  
قبل الحضر إذا أقام الحاضر البيعة، ثم حضر العائب، لا يختار إلى إعادة البيعة،

(١) نظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد للخصاف [٣٧٧]

إلى الحفظ والشرع أنفع فيه، بخلاف الفقار لأنها مُحَصَّنة نفسها ولهذا بطلت  
لوصي يتبع المنقول على الكبير الغائب دون الفقار، وكذا حكم وصي الأم  
والأخ والعم على الصغير

وقيل المنقول على الجلاب أيضاً. وقول أبي حنيفة فيه أظهر، لحاحته  
إلى الحفظ، .....  
.....

.....

ويأخذ بصف الذية، فكذلك هما.

وقال الفقيه أبو الليث في شرحه لـ «الجامع الصغير» «وقال بعضهم على  
قياس قول أبي حنيفة رحمته ينبغي أن تُكَلَّفَ إعادة اليِّ؛ لأن تلك اليِّ كانت  
لحاصر خاصة، كما قال في باب القصاص إذا أقام الحاصر اليِّ أن فلا قتل له  
عمداً، ثم حصر العائد؛ يحتاج إلى إقامة اليِّ على قول أبي حنيفة، فكذلك هما»

قوله: (والشرع أنفع فيه)، أي شرع المنقول من يده<sup>(١)</sup> لمدغى عليه أبلغ في  
الحفظ من الترك في يده؛ لأنه ربما يتصرف فيه؛ لأنه ثبت حياته بحجوده، فكان  
الشرع أبلغ؛ لأنه إذا وُصِّع في يد أمير بقي محفوظاً

قوله: (وقيل المنقول على الجلاب أيضاً)، يعني لا يؤخذ بصي الغائب  
من يد المدغى عليه على قول أبي حنيفة رحمته خلافاً لهما

قال الأستروشي في «فصوله»: «وأما المنقول فلا شك أن على قولهما  
يؤخذ بصي الغائب من يده، ويوضع على يدي عدل<sup>(٢)</sup> ١٠١: ١٠٢، واحتلف المشايخ  
على قول أبي حنيفة، قال بعضهم: لا شرع من يده، وقال بعضهم: شرع من يده»

قوله (وقول أبي حنيفة فيه أظهر؛ لحاحته إلى الحفظ)، يعني أن قول أبي  
حنيفة رحمته في المنقول أظهر من قوله في الفقار؛ لأن المنقول يحتاج إلى الحفظ،

وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها لا لإنائها.

وإذا حُصر العايب لا يحتاج إلى إعدادة اليّة ويُسلم النصف إليه بذلك القضاء لأن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين فيما يستحقُّه وعليه دين أو غيباً لأن المقتضي له وعليه بما هو الميث [١٥٧] في الحقيقة، وأحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك، بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره، ولهذا لا يستوفي إلا نصيبه وصار كما إذا قامت

﴿ما به البيان﴾

فإذا لم يُترغ من يده، كان مضموناً عليه، وإذا تُرغ منه، لم يبق مضموناً عليه، وكان الحفظ في عدم الترع أكثر.

قوله: (وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها)، لا لإنائها، يعني لا يؤخذ الكميل من صاحب اليد إذا لم يُترغ نصيب العايب من يده، لأنه يقتضي إلى إنشاء حُصومة؛ لأنه ربما لا يُسمع في إعداده الكميل من صاحب اليد، والأح الحاصر بطلائه به، فتشأ الحُصومة، والقاضي نصيب لقطع حُصومة ورفعها، لا لإنائها، بخلاف سائر الصور التي يؤخذ الكميل فيها، لأن الحُصومة قد تقدمت ثمة، وأحد [١٥٨] الكميل رفع لها.

قوله: (بخلاف الاستيفاء نفسه)، يعني أن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين، لأن المقتضي له وعليه في الحقيقة هو الميث، فكان أحد الورثة نائباً عنه في القضاء له وعليه، وليس كذلك الاستيفاء؛ لأن المُستوفي عامل لنفسه، فلا يصلح أن يجعل نائباً عن الغير.

فلما لم يصلح نائباً في حق الاستيفاء، لم يتسوف إلا نصيب نفسه من الأثر.

النسبة يذنب المصبت، إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة، إذا كان الكل في يده ذكره في الجامع لأنه لا يكون حصصاً بدون اليد بمقتضى القصاص على من في يده.

في دعوى الميراث

كما إذا أثبت أحد الورثة ذنباً على إسماعيل للميت، ثبت الذنب في حق الكل، ولكن بالاتفاق يذفع إلى الحاضر نصيبه ثم عا غير مضمون.

قوله: (إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة، إذا كان لكل في يده)، استثناء من قوله (لأن أحد الورثة إما يتحصّل حصصاً عن الباقي فيما يستحق له وعليه).

يعني: إما يتحصّل أحد الورثة حصصاً عن الباقي في الاستحقاق عليه في حق الكل، إذا كان الكل في يده، وإلا فلا يتحصّل حصصاً في حق الكل.

ألا ترى إلى ما قال في «الجامع الكبير» في باب «الشهادة في المواريث»<sup>(١)</sup> «ولو مات وترك داراً وثلاثة بيس، وإسماعيل عائلاً، والدار في يد الحاضر، فادّعى رجل الدار عن الحاضر، فنقض عليه بعضه، وقال مات وأدنا، وأحد أحوالي فلان وفلان نصيبهما، وأودعاني وعانا».

وقال المذهبي: كانت دري في يد أبيكم، وإني أعلم أن العائنين قصداً ثماني الدار شائعاً، وأودعنا عندك، لكن أنا أقيم البينة أنها دري، ثقل بيته، ودور اليد حضم، لأن أحد الورثة يتحصّل حصصاً عن الميت فيما يدعى عليه.

فإن حصر العائنين وصدّقهم في الإرث، وحججنا حق المدعي، فالقصاص ماضٍ، وإن كذباه وقالوا: لم تترك من أبيك شيئاً، لكن ثماني الدار له. لا بطريق

(١) باب «الشهادة في المواريث» ساعد من القدر مطبوع من «الجامع الكبير»، ولم يطرأ في مطبوعه من بعض النسخ الحق المأثبات.

ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه لركاة ، وإن أوصى  
بثلث ماله فهو على كل شيء ، والتبش أن يرمه التصديق بالكل ، وبه قال رؤ  
يعقوم اسم الغالي كما في الوصية .

لأزوت من أسا ، لغال يمدعي أعديتك عبيهما في ثلثي الدار ، لأن ذلك غير  
غير الحصر ، لأن يؤد الحاصر بفعل في حقه ، لا في حق العائنين .

قال العائني « من مشيخ هذا ، لم يكن الدار مقسومة ، فأنابوا  
فأودع أسا نصهما بحاصر وعد ، لا تقبل بثة المدعي « ١٠٢٠ » في نصهما  
على الحاصر ، والتحق هذا بأسائر أموالهما ، فلا يكون الحاصر حصصاً عيها .  
بحلاف ما قل التهمة ، لأنه متى على حكم مثل الميب على ما عرفت

ولو كان ثلث الدار في يد رجل حر مقوم ، أو غير مقوم ، أودع عيها  
العائنان ، وهو مقرر بأنها وبيعة للعائنين ميراث من أبيهما ، لم يكن حصصاً للمدعي .  
وكذلك الابن الحاضر لا يكون حصصاً له في ذلك ، لأن الوارث إما يكون حصصاً  
للمدعي على سبب صما في يده ، لا صما في يد غيره .

وقال الأشروشي في « ١٠٢١ » الفصل الخامس « من « الفصول » والحاصر  
أن أحد الورثة يصب حصصاً عن الميت في عيب هي في يد ذلك الوارث ، لا في  
عيب ليس في يده ، حتى إن من دعي عيباً من التركة ، وأحضر وارث ليس له  
النسب في يده ، لا تمنع دعواه ، وفي دعوى النيب ، أحد الورثة يصب حصصاً عن  
النسب وإن لم يكن في يده شيء من التركة كذا ذكر في « المحيط » و « الذخيرة » .

قوله ( ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه الركاة )

وصورة المسألة في « الجامع الصغير » « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » .

وَأَخُو الْإِسْتِخْصَانِ أَنْ يُبْحَثَ الْعِنْدَ مُعْتَرِّ بِبِحَابِ اللَّهِ نَعَايَ وَيَنْصَرَفَ  
بِحَابَةِ إِلَى مَا أَوْحَى الشَّرْعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَالِ

قَالَ إِذَا مَلَاحَ لِرَحْلٍ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، فَيُؤْتَى عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ زَكَاةٌ،  
وَقَالَ إِذَا أَوْصَى رَحْلٌ بِشَيْءٍ مَالَهُ، فَيُؤْتَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، **«الجامع الصغير»**.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ أَحَدُهُ عِنْدَ ثَلَاثَةٍ،  
وَالْغَيْبُ أَنْ يَلْزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ زَكَاةً، وَكَذَا إِذَا كَانَ أَمَّاكَ،  
يُؤْتَى عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَهَذَا صَرَّحَ فِي كِتَابِ «الْهَبَةِ»

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي «بَابِ الصَّدَقَةِ» قَالَ: جَمِيعُ مَا  
أَمْلَكَ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ اسْتِحْصَانًا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ  
فِي «لَا مَالِي» - حَكَاهُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَنْ نَفْسِهِ - أَنَّهُ إِذَا قَالَ: مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ  
صَدَقَةً، انْصَرَفَ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، وَإِذَا قَالَ: مَا أَمْلِكُ صَدَقَةً، انْصَرَفَ إِلَى جَمِيعِ  
الْأَمْوَالِ، وَفِي قَوْلِ مَالِكٍ: يَتَصَدَّقُ [١٥/٣٨١] بِشَيْءٍ مَالَهُ، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ  
يُؤْتَى عَلَيْهِ كَقَارَةِ الْيَتِيمِ <sup>(١)</sup>، وَذَوِيَّيَ عَنِ الشَّقِيهِ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِلَى هُنَا  
لَفْظُ نَفْقِهِ فِي «شَرْحِهِ».

وَجَهْ الْقِيَاسِ، أَنَّ الْمَالَ اسْمٌ عَامٌّ يَتَرَدَّدُ مَا يَحْتَكَ الزَّكَاةُ فِيهِ، وَمَا لَا يَحْتَكَ فِيهِ

(١) وَفِي الْأَصْلِ «فِي الزَّكَاةِ» وَالنَّبْتُ مِنَ الْبُخَارِ، وَفِي «وَأَخُو» وَفِي «وَأَخُو» وَفِي «وَأَخُو»

(٢) بِطَرِيقِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ الْمَنَافِعِ الْكَبِيرَةِ [ص ٣٩٨]

(٣) بِطَرِيقِ «تَعْدِيدِهِ» لِمَنْ [١٥٧٤]، وَفِي «تَحْلِيلِ» يَفْتَنُ [١٢٥٣]، وَفِي «تَحْلِيلِ» يَفْتَنُ [١٢٥٣]، وَفِي «تَحْلِيلِ» يَفْتَنُ [١٢٥٣]

لِلْمَحْرُشِيِّ [٩٤/٣].

بَطْنِ «لَا مَالِي» لِمَنْ [٦٧١ ٦]، وَفِي «تَعْدِيدِهِ» لِمَنْ [١٥٦ ٨]،

وَالْمَحَارِجُ لِكَيْ لَا يَلْغِي لِمَنْ الْمَارُودِي [٥٥٧ ١٥]

أَمَّا الرِّصِيَّةُ فَخُذْ المِيراثَ لِأَنَّهَا جِلَافَةٌ كُفْيَ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَالٍ ذُو مَالٍ،  
وَلِأَنَّ الطَّاهِرَ التَّوَّابَ الصَّدَقَةَ مِنْ فَاصِلٍ مَالِهِ وَهُوَ مَالُ الرِّكَاةِ، أَمَّا الرِّصِيَّةُ تَنْفَعُ فِي  
حَالِ الْإِسْتِعْنَاءِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي بَرْسَةَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا مَسْتُ لَصَّدَقَةٍ، إِذْ جِهَةُ الصَّدَقَةِ فِي الْعَشْرِيَّةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَنَسَبُ  
مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا تَدْخُلُ لِأَنَّهُ مَسْتُ الْعَوْنَةِ، إِذْ جِهَةُ الْمُوْنَةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَلَا  
تَدْخُلُ أَرْضُ الْخَوَاجِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا يَتَمَحَصَرُ مُوْنَةٌ

عَنْ أَبِي بَرْسَةَ

الزَّكَاةُ، فَيَنْصَرِفُ الدَّرُّ إِلَى الْكُلِّ، كَمَا لَوْ أَوْضَى ثُلُثَ مَالِهِ؛ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ،  
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ الرِّكَاةُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لَكُمْ أَمْوَالُكُمْ بَيْنَكُمْ  
بِالْبَطْلِ﴾ [سورة بقره: ١٨٨] حَيْثُ يَسَاوِي الْأَمْوَالُ كُلُّهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَرَكَ مَالًا  
فَلْيُورَثْهُ﴾ [سورة نساء: ١١].

وَوَجْهُ الاستِحْسانِ: أَنَّ بَذْرَهُ انْصَرَفَ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ، وَالْمَالُ الْمُطْلَقُ يُرَادُّ  
بِهِ مَالُ الرِّكَاةِ، وَالتَّجَارَةُ، وَالشَّوْنَانِمْ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ رَحْلًا يَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ: مَا لِي مَالٌ؛  
فَإِنْ يَمْنَعَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الرِّكَاةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَمَالِ التَّجَارَةِ وَالشَّوْنَانِمْ،  
فَكَذَا هُنَا (١٧).

وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الْعَدَمِ مُغْتَرِبٌ بِإِيْجَابِ شَيْءٍ تَعَالَى، ثُمَّ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى الصَّدَقَةُ  
فِي مُطْلَقِ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، فَكَذَا يَجِبُ الْعَدَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُدِّثْ  
تَوْبَهُتْ صَدَقَةً﴾ [سورة بقره: ٢٠٠] - وَالصَّدَقَةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ حَمِيصِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الرِّصِيَّةِ،  
لِأَنَّ لَمْ نَحْذِ فِيهَا مَثَلًا بِمَالِ الرِّكَاةِ؛ فَانْصَرَفَتْ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ.

(١) أَمْوَالُ الْعِبَادِي فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَأَدَاءِ الْوَدَّاعِ وَالْحَجَرِ وَالنَّعِيْسِ مَاتَ لَصَلَاةٍ عَلَى مَنْ يَدَّ  
دِيْنَهُ [رُفْعَ: ٢٢٦٨] وَمَعْنَى فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ مَاتَ مَنْ تَرَكَ مَالًا يُوْرَثُهُ [رُفْعَ: ١٦١٤] مَنْ  
حَسَنَ أَمْرِ فَرِيْرِهِ بِحَقِّهِ  
٢ مَالَهُ أَيْمِيْنُ يَكْفِيهِ أَوْ الْبَيْتُ الْفَقِيرُ كَمَا حَذَّاهُ فِي حَشِيَّةِ الْفَتْحِ، وَوَالِدُهُ.



وإن كان ما أمكنه صدقه في السنين فقد من به في كل سنة لا في سنة

من لفظ المال

« ما وجدته »

وإن كان موصية أحد الميراث، لأنها لم تكن مذكورة في السنة

وإن كان لا يخصر بعد إركبه، فكذلك ما وجدته

ووجه ما هو في كتاب «الهيئة» في قوله (ما أمكنك) - أن لم يكن عا

في حال، فكيف ذكر المثل كذكر المال، فيصرف إلى ما فيه إركة محال

ووجه رواية «الأماني» أن لم يكن أعم من المال لأن المصنف قد منع عن

غير ما نص، كالمكح، والقبض، والحجر، وقد حوّل كلامه على عموم

صرف إلى عموم الحال.

ووجه قول مالك بن نبي لا اعتبار بالموصية، بل الإجماع [١٠٠] غير

مؤيد، وأوسع لشرعات الوصية، وهي مقدرة بالمثلث

ووجه قول الشافعي في قوله «الندب يمين»، وكفارة كفارة اليمين»

ووجه قول الشافعي في أنه أركب السبي لأن الله تعالى قال لبه

«ولا تخفن يدك مغلولية إلى عنقك ولا تنسقلها كل نسجد» [١٠١]

١ حوجه بعد لفظ أبو يعنى في المسند رقم ٧٤٤. من حديث عنه بن عامر بن

راشدة عند مسلم في الصحيح في كتاب لدر باب من يدرك أن يمتي إلى كفه رقم ١٦٤٥.

أبو داود في كتاب الأيمان والندور باب من يدرك أن يمتي إليه رقم ٣٣٢٣. وروى في

كتاب النذور والأيمان عن كذا باب ما جاء في كفارة السبي رقم ٥٢٨. وروى في

في المسند في كتاب الأيمان والندور باب كفارة النذر [رقم ٣٨٣٦]، وغيرهم من حديث عنه

بن عامر بن، لفظ «كفارة النذر كفارة اليمين» وهو عند السرمدي بلفظ «كفارة النذر إذا لم يتم

كفارة يمين»

قال السرمدي في حديث حسن صحيح عريب



ولنفند إيجاز السرع وهو مختصر بنقطة الماء فلا مُحَضَّر في نَفْث  
أَمَلَك فَمَنِّي عَلَى الْعُمُومِ، وَلَصَحَّحَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ لِأَنَّهُمَا مُشْتَرِكٌ بِسُقْطِ الْفَاعِلِ  
عَنِ الْحَاجَةِ عَلَى مَا مَرَّ

ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا سِوَى مَا دَخَلَ بَحْتُ الْإِيجَابِ، نُسِطَ مِنْ ذَلِكَ

ثُمَّ الْأَرَاغِي الْحَرَاغِيَّةُ لَا تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ فِيمَا أُريدُ بِهِ مَا فِي الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُ  
لَيْسَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ.

وَاخْتَفَ [٢١٦] أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْأَرَاغِي الْعُشْرِيَّةِ، فَقَالَ أَبُو  
يُوسُفَ: تَدْخُلُ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الصَّدَقَةِ، وَهِيَ الْعُشْرُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا تَدْخُلُ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْمُؤْنَةِ، بِمَثَلِ عَيْنِ الْحَدَمَةِ  
وَحَاصِلُ ذَلِكَ، أَنَّ حَقَّهُ مُؤْنَةٌ عَلَيْهِ عَدَمُ مَحْمِيٍّ، وَحَقُّهُ صَدَقَةٌ عَدَمُ أَبِي  
يُوسُفَ وَالْإِخْلَافُ فِي «الْبَوَادِرِ» كَمَا ذَكَرَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» [٢١٧] «وَرَوَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ: تَدْخُلُ أَرْضُ  
الْعُشْرِ، لِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِ مَالِ الزَّكَاةِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» أَيْضًا «فَأَمَّا فِي لَفْظِ الْهَذْيِ، يَحْوِ أَنْ يَقُولَ «  
عَلَيَّ أَنْ أَهْذِيَ جَمِيعَ مَالِي، أَوْ قَالَ جَمِيعَ مَالِي، أَوْ حَلَفَ بِهِ، فَقَالَ إِنَّ فَعْلَتُ  
كَ، فَهِيَ عَلَيَّ أَنْ أَهْذِيَ جَمِيعَ مَالِي، يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ مَا يَمْلِكُ وَقَدْ تَمَّ الْيَمِينُ وَوَقْتُ  
الْبَذْرِ، يَحْتَاجُ أَنْ يُهْذِيَ ذَلِكَ كُلَّهُ، لَا مَذْرُوعُوتَهُ، فَإِنْ اسْتَمَادَ آخِرَ أَهْذْيٍ بِجَمْلِهِ

قَوْلُهُ (وَلَنَفْسُهُ إِيحَافُ الشَّرْعِ)، مَكْتَرَبٌ بَيِّنٌ

قَوْلُهُ (عَلَيَّ مَا مَرَّ)، بِشَرَاهُ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ وَجْهِ الْأَسْحَابِ

قَوْلُهُ (ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا سِوَى مَا دَخَلَ بَحْتُ الْإِيجَابِ، نُسِطَ مِنْ ذَلِكَ

قوته، ثم إذا أصاب شئاً تصدق بما أمك، لأن حاجة هذه مقدمة ولم تقدره  
لاختلاف أحوال الناس.

وقيل المخترف بنفسه قوة بيوم وصاحب لعله لشهر وصاحب لصباح  
بسة على حسب استوائت في مدة وصولهم إلى المار، وعنى هذا صاحب  
التجارة بنفسك بقدر ما يرجع إليه ماله.

قال ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية حتى ناع شيئاً من الحركة، فهو  
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

﴿بعية البيع﴾

قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمك، وذلك لأن حاجة نفسه أهم وأقدم،  
وله يمين محمد بن محمد مقدار القوت، لأن ذلك يخفف بقله العيال وكثيرته

وقيل إن كان مخترف بنفسه قوت يومه، وإن كان صاحب عنه بنفسه قوت  
شهر، وإن كان صاحب صباغ بنفسه قوت سنة، وإن كان من شتار بنفسه مقدار  
ما يرجع إليه ماله، لأن يد يدفعان إلى ما يتمو أما يصل سنة سنة، ويد صاحب  
القلة شهراً فشهراً، ويد العامل يوماً فيوماً كذا ذكر قصير شهيد وعمره في  
«شروح الجامع الصغير».

وأراد بصاحب القلة صاحب لنور والحويت شي يواجره

قوله (ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية) حتى ناع شيئاً من الحركة، فهو  
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» المحمد بن يعقوب عن أبي حنيفة  
في الرجل يموت، فيوصي إلى رجل، ولا يعلم أنه أوصى له، فبيع ثوب وهو

(١) أشار في حاشية الكتاب إلى ما وقع من بعض أصحابنا من أن الوصاية لا تكون إلا

﴿غاية المسار﴾

[٢٤٦: ٢] لا يَعْلَمُ بِوَصِيَّةٍ، قَالَ: حائِزٌ وَهُوَ وَصِيٌّ، وَهَذَا فِي التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَمَا أَعْنَى إِسَانٍ فَبَعْدَ: هُوَ حَائِزٌ، وَلَا يَكُونُ تَهْيَأُ عَرِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، وَزَجَلَ عَدْلٌ<sup>(١)</sup>، إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْحَوَصِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَهُمَا كَمَا تَرَى.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّ عِنْدَهُمَا: تَثْبُتُ الْعَوْلُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَسَقًا، أَوْ عَدْلًا، أَوْ حَرًّا، أَوْ عَيْرَ ذَلِكَ كَالْوَكَاةِ قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ (أَيْضًا).

يَعْنِي [٢٤٥/٢]: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا قَلَّ الْعِلْمُ بِالْوَصِيَّةِ، اعْتِمَادُ بِأَوَكَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَانٌ، لَكِنْ الْوَكَاةُ قَلَّ الْمَرَّةِ، وَتِلْكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ هَذَا، فَقَالَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكَاةَ بِمَزَلَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ<sup>(٢)</sup>، وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: أَنَّ الرِّصَاةَ حَلَاةً لَا بَيَانًا، وَالْحَلَاةُ تَثْبُتُ بِدُونِ الْعِلْمِ كَالْإِرْثِ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْوَارِثُ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ: نَصَحَ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَكَذَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْحَلَاةَ فِي الرِّصَاةِ بِالِاسْتِخْلَافِ، وَفِي الْإِرْثِ لَا بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّكِيلُ، لِأَنَّ نَصْرَفَهُ بِحُكْمِ السِّيَابَةِ، لَا بِحُكْمِ الْخَلَاةِ، وَلِهَذَا

(١) يَنْظُرُ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ لِكَبِيرِهِ [ص ٣٩٨ - ٣٩٩]

(٢) فِي - ص ١ «إِثْبَاتُ الرِّصَاةِ»

﴿ عِيدٌ لِيَدٍ ﴾

يُطْلَى الْوَكَّالَةُ بِالْمَوْتِ. فَمِنْ كِتَابِ لَوْكِيْلُ بَاتَ، لَا يَثْبُتُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيْلَ مُتَّبِعٌ بِالصَّامِعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِسُرْعِ بَدْوِي الْعِلْمِ، بِخِلَافِ الْوَصَايَةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّ يَخْلُفُ الْمَوْصِيَّ عِنْدَ خُتْمِ مَكْنَاهُ، كَالْوَرِثِ يَخْلُفُ الْمَوْتُورَ عِنْدَ خُتْمِ مَكْنَاهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ لَوْكِيْلَ وَالْعَزْلَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، فَتُغَيَّرُ أَوْامِرُ الْعِبَادِ بِتَوَاهِيهِمْ بِأَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَاهِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا بَعْدَ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ، فَكَذَا هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِعَادَةِ مِمَّنْ صَنَعَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْحَقْدِسِ بَعْدَ مَا خُوِّنَتْ الصَّلَةُ إِلَى الْكُفَّةِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإِذَا صَارَ وَجِبُ قَبْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَنْتِ الْوَصَايَةَ حُكْمًا؛ لِمَعَادِ السَّمْعِ، حَتَّى (١٠٣٤) لَا يَخُورُ رَدُّ الْوَصَايَةِ بَعْدَ ذَلِكَ

وهذه [المسألة تكرر] 'دِكْرُهَا، وَسَوْفَ يَحْيِيءُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي بَيْعِ الْأَوْصِيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حَوَارِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَكَّالَةِ إِذَا ثَبَتَ مَقْصُودُهُ.

وكذلك إِذْنُ الصَّيِّ وَالْعَدِّ بِالتَّحَرُّقِ، إِنْ كَانَ قَضَاءً لَا يَثْبُتُ بِدَوِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْأَدَانِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْإِعْلَامُ لَا يُتَصَوَّرُ بِدَوِي الْعِلْمِ

أَمَّا إِذَا ثَبَتَتْ الْوَكَّالَةُ فِي صِفَتِ أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالتَّصَرُّفِ؛ فَهِيَ رَوَايَاتُ: نَحْوُ أَنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ لِرَجُلٍ: 'اذهب بعدي إلى فلان، فبيعه فلان مئة، عدهب الرجل بالعدد به، وأخبره أن صاحبت العبد أمره [أن] 'بيعه، فاشتراه؛ صحَّ شَرْؤُهُ بِهِ

وَأِنْ لَمْ يُخْبَرْهُ بِذَلِكَ وَاشْتَرَاهُ بِهِ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الْوَكَّالَةِ» أَنَّ السَّمْعَ جَائِزٌ، وَجَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَرِي بِالتَّوَكُّلِ كَمَعْرِفَةِ السَّامِعِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْإِبَادَاتِ» أَنَّهُ لَا يَخُورُ السَّمْعُ، وَذَكَرَ فِي «الْمَأْذُونِ الْكَبِيرِ» مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنَّ

(١) مَا فِي الْمَقْرُونِ فِي ١٠٣٤ «مسألة مكررة».

(٢) مَا فِي الْمَقْرُونِ بِإِذَا فِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤.

يقول المولى لقوم ببيعوا عتدي، وبس قد أدت له في التخارة، فبيعوه، حار وإن  
ثم نعم لعدو يوثق مولى كذا في «شرح الطحاوي»<sup>١</sup>

وأما العزل فقصدي لا يصح بدون العلم، والحكمي يصح بدون العلم،  
كما إذا مات الموكل ومحو ذلك، وكذلك الخجر.

ثم إثبات الوكالة يصح بحر واحد خراً كان أو عبداً، عدلاً كان أو فاسقاً،  
رجلاً كان أو امرأة، صبي كان أو بالغاً، وكذلك العزل عندهما يثبت بحر الواحد  
مطلقاً.

وعند أبي حنيفة رحمه الله يشترط لعدو أو لعداة، حتى لا يثبت العزل عنه  
إلا بخير الاثنين، أو بخير الواحد العدل.

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وعلى هذا لحلاف مولى العبد لحابي  
إد أخير مانجايه، فباع أو أعتق، هل بصير مختاراً بعداء<sup>٢</sup> وكذا لشبيع إذا مكث  
بعدهما أخير بالشعب، وكذا البكر إذا سكث بعدهما أخيرت به كاح الولي<sup>٣</sup>

وكذا الذي أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر، فأخير بالشرائع، وكذا العدو  
اسمأون<sup>٤</sup> إد أخير بالخير، فعند أبي حنيفة رحمه الله لا بُدَّ من العدو، أو العداة، حتى  
يُفسر المولى محذراً [١٢٤١٠] لعداء، وتظل حق الشعب بالسكوت، وتكون  
السكوت رضا في البكر، ويرمى [١٢٤١٧] بالشرائع [على الذي أسلم]<sup>٥</sup>.

وعندهما لا يشترط العدو والعداة<sup>٦</sup>.

١. بصر من محصر الطحاوي للأبيحاني [ق/ ٤١٧].

٢. بصر للمصنف في ٨٢٤: على من أسلم.

٣. بصر من مصنف الفرجي [١٦/ ٨٧].

وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الفضل لأول أحد لأن الوصاية منه  
تعد الموت فتعثر بالإنابة قلته وهي نوكية

كتاب السير

وجه قولهما أن هذا من باب التعاملات، وليس شهادة، أي لا شرط  
لفظة الشهادة ومجلس القضاء، فيعثر حيزاً بواحد عدلاً كان أو سم بكن، كما في  
لو كالة والإذن، وكما إذا كان المخبر رسولاً، حيث لا شرط العدد والعدالة

والحاصل: أنهما يعتبران بالانتهاء بالانتهاء، لأنه لو أخبر واحد باله كانه  
حار، فكذا إذا أخبر واحد بالعدل

وجه قول أبي حنيفة بين أن الإحصار بالعدل، بحيز وبحيز، ثمة  
الإحصار بالوكالة من حيث إنه يتصرف في ملك نفسه، ونهه لا بشرط فيه لفظة  
الشهادة ومجلس القضاء، وثمة الإلزامات من وجوه، لأنه ينزله الإباح من  
لتصرف، فلو كان إلزاماً من كل وجه، لزوعي فيه شرائط لشهادته، وهو إلزام من  
وجه دون وجه، فزوعي فيه أحد وضمي لشهادته وهو العدد، أو العدد

وبهذا فارق إحصار بوكالة، لأنه ليس فيها معنى الإلزام، لأن بوكيل مخير  
بين أن يفعل، وبين ألا يفعل، فله يترجح فيها شرط شهادة أصلاً

وقال فخر الدين قاضي حان في الشرح للمصنف الصمير: «ودكر الطحاوي في  
ومعية أبو جعفر يثبت، أن الوكالة لا تثبت بدون بواحد خاص عند أبي حنيفة،  
وإن تثبت بتصديق بوكيل، حتى لو كذبه لا يثبت، فعلى هذا لا فرق بين بوكيله  
والعدل، لأن في القول إذا صدقه ينعزل»

قوله (لأن الوصاية منه)، أي جعل الغير نائباً عنه

وروحه لقرني على الصهر أن موضعية جلافة لإصافتها بي زمان بطلان  
الإدانة فلا يتوقف على العلم كما في تضارب الوارث (١٧٧).

أما الوكالة فإدانة إقيم ولا يثبت استوجب عنه فتوقف على العلم، وقد إن  
لو توقف لا يموت النظر بقدره المؤكل، وفي الأول يموت لعنصر الموصي  
(ومن أغلفه من ناس بالوكالة يتخوّر تصرفه) لأنه إثبات حق لا إنزاع أمر

قال: (ولا يكون استيفاء عن الوكالة حتى يشهد عبده شاهداً أو رجلاً  
عذلاً) زهد عند أبي حنيفة (١٧٨)، وقال: هو والأول سواء لأنه من  
المعاملات وبالأول جد فيها كفاية.

عليه البيان

ولا يقان الإجابة لم تستعمل في كتب الفقه<sup>(١)</sup> بهذا المعنى، لأن المستعمل  
فيها أنها بمعنى الرجوع إلى الله تعالى

لأننا نقول: كل ثلاثي إذا أريد تغديته، يُعدّ واحد لأشياء لثلاثة، بهمة،  
والباء، والتصغير، وهو القياس، ولهذا فإن الرّمحشري<sup>(٢)</sup> في أول سورة البرم  
في تفسير قوله: ﴿فِي ذَوِّ الْأَرْضِ﴾ (البرم ٣)، «أي، في أدنى أرضهم لن  
غدوهم، على إبان اللام مات انصاف إليه»<sup>(٣)</sup>.

ثم إذا كان فعل متعدّي بأحد هذه الأشياء لازماً، يكون به متعدّي إلى  
واحد، وإذا كان متعدّي إلى واحد يكون به<sup>(٤)</sup> متعدّي إلى اثنين، وإذا كان متعدّي  
إلى اثنين: يكون به متعدّي إلى ثلاثة، فافهم.

(١) شارفي حاشية الأصل بي أنه وقع في بعض النسخ «العدة بدل العدة» وهو سوي.

ومع في الأصل، وإع، وإم، وإص، وإنج.

(٢) بغير الكشف، برمحشري [١٦٦/٣]

(٣) ما بين المعقوفين رده من الأصل، وإم، وإنج، وإع، وإص.



وله أنه حرٌّ مُلزمٌ فيكون شهادة من وحيه فيشترط أحد شرطيهما وهو الغدو  
أو العدة، بخلاف الأول، وبخلاف رسول الموكَّل لأن عدرته كعبارة تُرسل  
بمخاطبة إلى الإرسال.

وعنى هذا الخلاف إذا أخرج المولى بعبية عنده واستبيع والكفر  
والمُسْلِم الذي لم يُهاجر.

وإذا باع القاضي، أو أمينة عنداً للفرماء، وأحد المال فصاع، واستحق  
العند، لم يضمن لأن أمين القاضي قائم مقام نقصي ونقصي مقام الإمام

عبد النبي

قوله: (بخلاف الأول)، وهو الإعلام [المعروف] بالوكالة، يعني: ليس فيه  
معنى الإلزام أصلاً، فلم يشترط فيه العدة والعدة.

قوله: (وإذا باع القاضي، أو أمينة عنداً للفرماء، وأحد المال فصاع،  
واستحق العند، لم يضمن)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير».

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة <sup>رضي</sup> عنه، في الرجل يموت  
وعليه دين مئة درهم لرجل، وله عند يتوي مئة درهم، ويرفع الغريم الوصي إلى  
القاضي، فيأمر بالبيع للغريم في دينه، فيبقيه بمئة درهم، فيقصر الوصي لثمن  
مهلك، ثم يستحق العند من يد المشتري قال يزوج المشتري بالثمن على  
الوصي، ويزوج الوصي على الغريم، ولو كان الذي باعه أمين القاضي، أو  
القاضي، رجع المشتري على الغريم بالثمن، وانوارث إذا بيع له سمرة الغريم  
سرة». إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»

اعلم أن الوصي إذا باع العند وقصر الثمن، فصاع لثمن في يده، ثم استحق



وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يُلْخِصُهُ صَمَانٌ نَحْنُ لَا يَتَفَاعَدُ عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ فَيَصْبِغُ  
الْخُفُوقَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعُرْمَاءِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لَهُمْ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

عَنْهُ تَبِيحًا

الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، لِأَنَّ حَقُوقَ بَعْدِ  
تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، ثُمَّ تَرْجِعُ الْوَصِيُّ بِدَلَّتْ عَلَى الْغَرِيمِ [١٥٢٦] ، لِأَنَّ الْقَصْدَ  
لِجَفَةِ الْأَخْلِ عَمِلَ غَيْبَهُ لِأَخِي الْغَرِيمِ ، وَالْقَاصِي نَحْنُ أَمَرَ الْوَصِيَّ بِالسَّيِّئِ ، صَارَ  
كَالْمُكْرَاهِ ، فَوَجِبَ حَاصِلُ الْقَصْدِ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ .

فَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِيَّهُ وَقَبَضَ الشَّمْرَ ، وَصَاعٌ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ  
مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَاضِي ، وَلَا عَلَى أَمِيهِ ، وَإِنْ كَانَ  
عَاقِدًا <sup>(١)</sup> ، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي لَا عَهْدَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا عَهْدَ  
عَلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ لَوْ أَوْحَدَ الْقَصْدَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، لَتَفَاعَدَ لِسَرِّ عَنِ  
عَهْدِهِ هَذِهِ الْأَمَانَةُ ؛ حَقٌّ مِنَ الْقَصْدِ ، فَجَبَتْ تَصْبِغُ حَقُوقَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا نَعَزَّ  
الرَّجُوعُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، وَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ ،  
كَمَا إِذَا كَانَ لِعَبْدٍ عِنْدَ مُحْضَرٍ ، أَوْ صَبًّا مُحْضَرًا .

فَلَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ الْعَبْدَ لِمَنْعَةِ الْوَارِثِ ، فَصَبَّ الشَّمْرَ فَصَاعٌ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْدُ  
أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ عَلَى الْوَارِثِ .  
فَلَوْ بَاعَهُ أَمِينَ الْقَاضِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَارِثِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا ،  
يُنْصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْبِضُ دُونَهُ .

وَأُورِدَ بِمَقِيَّةِ أَبِي اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير» [٥ : ٨ : ط م] سَوْالًا وَجَوَابًا  
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَالَ : «فَإِنْ قِيلَ : بَرَّ طَهْرٌ لِلْيَتِيمِ مَالٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَا حُكْمُهُ ؟»  
قِيلَ : لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ دُونَهُ بِمَا شَكَ ، وَأَمَّا الْعَتَّةُ إِنِّي غَرِيمٌ ، يَجُوزُ أَنْ يُفَادَ

(١) رَجَعَ بِالْأَخْرِصِ الْخُفُوقَ الْعَبْدَ . وَالْعَبْدُ مَنْ : أَدْنَى ، وَفَرَسٌ ، وَانْحَاجَ ، وَاعْتَصَمَ ، وَاضْمَأْ

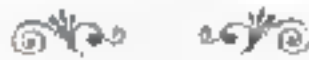
(٢) فِي «ع» : إِنْ كَانَ عَاقِدًا .



قَالُوا وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لِحَقُّهُ فِي أَمْرِ  
نُصِيبَ، وَالْوَارِثُ إِذَا بَاعَ لَهُ بِمُسْرَةٍ لَعَرِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي انْتِزَاعِ ذَيْنِ كَر  
انْعَاقُ عَائِلَةٍ لَهُ

عَلَيْهِ سَلَامٌ

قوله: (قَالُوا)، أي قال بعضايع، وهذا إشارة إلى جواب العقبة أي اللب  
قوله: (يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا)، أي يَرْجِعُ الْعَرِيمُ  
[قوله] (داسع له)، أي، لآخر الوارث. وقد مرَّ بيانه



### فصل آخر

وإذا قال القاصي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه،  
أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل.

وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعبر الحجة،  
لأن نونه يَحْتَمِلُ الْعَلَطَ وَالْخَطَأَ وَالتَّذَارُكَ عِزٌّ مُنْكَرٍ، وعلى هذه الرواية لا  
يُقْبَلُ كِتَابُهُ. واستحسن لمشايع هذه الرواية تصاد حال أكثر القصود في رمائنا  
لا في كتاب القاصي بالحاجة إليه.

عنه نيل

### فصل آخر

مسئل هذا الفصل متممة لجمعها أضل واحداً، وهو أن قول القاصي بأمراده  
بين العزب وبعدة مقبول أم لا؟ فذلك ذكره في فصل على جده.

قوله: (وإذا قال القاصي، قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع  
فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل)، وهذه من مسائل الجامع الصغير.

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة رضي الله عنه قال إذا قال القاصي  
لقد قد قصيت على هذا بالرحم، وسعت أن ترجمه، وإذا قال: قد قصيت عليه  
بالقطع فاقطعه، وسعت أن تقطعه، وكذلك الصرب»، إلى هنا نسط محمد في  
أصل الجامع الصغير.

وقال الفقيه أبو الليث: «وروي عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن  
بن قيس لا يسمعه ذلك ما لم تكن الشهادة بخضريته».

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: وعنى قياس هذه الرواية ألا يقبل كتاب

ووجه ظاهر الرواية أنه أخير عن الأمر بمنك إنشاءً فيقبل لحلوله عن لثمة.  
ولأن طاعه أولى لأمر وجهه، وفي تصديقه طاعة.

وقال لإمام أبو منصور (١٠٤٩) **ع** إن كان عدلاً عاجلاً يقبل قوله بالعدم  
لثمة الخطر واجبا، وإن كان عدلاً عاجلاً يتنفس، فإن أحسن التفسير وجه  
تصديقه أولاً فلا، وإن كان عاجلاً فاسقاً أو غالياً فاسقاً لا يقبل إلا أن يعي  
سبب تحكم بثمة الخطر واجبه

القاضي إلى القاضي.

ثم قالوا: وبهذه الرواية أخذ مشايخنا.

وقالوا: بما (١٠٤٩) أحسن هذا في رواية، لأن (٣١٩ م) الفصحة قد صدر.  
فلا [يؤمنون]، لا لهم لم يأخذوا بهذه الرواية في كتاب القاضي إلى القاضي،  
وأخذوا بظاهر الرواية للصراحة.

وجه هذه الرواية أن قول الواحد لا يكون حجة، وقبول حبر الواحد رتبة  
الأسياء - عنهم الصلاة والسلام - لأن معهم علامات المعجزة، وهم معصومون عن  
الكذب، وإد لم يكن قول الواحد حجة، لا يقبل قوله ما لم تكن الشهادة بحضرته

وجه ظاهر الرواية: قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾  
(١٠٤٩)، والقاضي من أولى الأمر، فيقبل قوله؛ لأن قبول قوله من الطاعة،  
ولأن القاضي أمين المسلمين فيما نوصى إليه، فيجب تصديقه، وصدر إجابته بحق  
الولاية كإخبار الجماعة، فوجب الاعتماد على قوله، ولهذا كان كتاب القاضي إلى  
القاضي حجة؛ لأن شهادته وإجابته بمرفة شهادته شاهدين، فصَحَّ نقله، كشهادة

(١) ما من المعقولين في (١٠٤٩) في (١٠٤٩)

(٢) ينظر (١٠٤٩) شرح الهداية (٣٥٩ ص)، (١٠٤٩) شرح الهداية (٩٦٩ ص)، (١٠٤٩) شرح الهداية (٣٥٩ ص)

قال: وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي وكذا لو قال قصيتُ بقطع يدك في حق، هذا إذا كان الذي قُطعت يده والذي أجده منه المال مُبرّنين أنه فعل ذلك وهو قاصر (ووجهه أنهما لمّا توفقت أنه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شهيداً له).

عنه البيهقي

الشاهدين على شهادة شاهقين.

وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «المسألة على أن يقولوا: إن كان القاضي عالماً عدلاً؛ قيل قوله؛ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَا مِرْيَاسَ لَهُمْ﴾، وإن كان فاسقاً جاهلاً، أو فاسقاً عالماً؛ لا يقبل، ولا يعمل به، إلا أن يُعائِنَ سبب الحكم، وإن كان عدلاً غير عالم؛ يُستفسر: إن أحسن وحب تصديقه وقبول قوله، وإلا فلا. وإذا لا يقبل قوله إذا كان فاسقاً قبل مُغايبة سبب الحكم؛ بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ فَأَتَّبُوا﴾ [الحجرات ٦].

قوله: «يُستفسر» أي: عن قصديه، «إن أحسن» أي: تصير قصديه.

قوله: (وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير».

وصورتها فيه: «إن عُرِلَ القاضي عن القضاء، فقال: قد أخذت منك دراهم، ودفعتها لي فلان، وقصيته بها له عليك، فقال المأخوذ منه: بن أخذتها طئماً؛ كان القول قول القاضي».

وكذلك إن قال: قصيتُ عليك بقطع أيدي حق، فقال صاحب اليد: بن قطعها طئماً، كان القول: «إن قول القاضي إذا كان لمقطوعة يده والمأخوذ

بِذَلِكَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِمُحْوَ طَهْرًا (وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ فَعْلُهُ فِي  
قَضَائِهِ بِتَصَدُّقٍ وَلَا يَمِينُ عَلَى الْقَاضِي

مِنْهُ لِمَا يُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ كَمَا، وَالْقَاضِي يَقْضِي قَبْلَ أَنْ يُغْرَلَ<sup>(١)</sup> إِنْ هِيَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ  
فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا أَنَّ الْقَاضِي فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ  
اِقْتِصَاءً، وَهُوَ أَمِينٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَكَانَ الْقَوْلُ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ، لَا رَدَّ  
لِصَدْرِهِ مِنْ حَالِ الْقَاضِي إِلَّا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ صَامِتًا. لِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْقَاضِي عَلَى وَجْهِ  
الْحُكْمِ لَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ، وَلَا تَمِينٌ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ وَخَبَ عَلَيْهِ لَتَنَادَى  
النَّاسُ عَنْ مَاشِرِهِ بِقَضَاءٍ، فَتَصَيَّحُ حِينَئِذٍ حَقُوقُ النَّاسِ، وَلَئِنْ لَوْ أَلْفَمَا عَلَيْهِ  
الْيَمِينَ، لَكَانَ حَصْمًا، وَقَضَاءٌ لِحُضْمِ لَا يَجُوزُ، وَالْقَاضِي عِنْدَ أَمَةٍ لَا حَصْمَ  
وَلَا ضَمَانَ عَنْ الْآخَرِ وَالْقَاطِعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي طَهْرًا، فَلَا  
يُوْجِبُ الضَّمَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ بِهِ، أَحَدُ أَوْ قَضَيْتُ مِنْ أُنْ  
تَكُونُ قَضِيًّا، أَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ؛ وَلَمْ يُلْ قَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَاضِي، وَلَا  
ضَمَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَسَدَ فَعْلُهُ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَانَ قَضَاءً، مَعْرُوفًا؛ كَمَا تَكَرَّرَ  
أَصْلًا<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنَّ لَاجِدَ وَالَّذِي اسْتَوْفَى الْقَطْعَ - إِنْ كَانَ قِصَاصًا - ضَمَانَ فِي هَذِهِ  
الصُّورَةِ. وَإِنْ كَانَ مُتَجَرِّمًا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا بِسَبَبِ يُوْجِبُ الضَّمَانَ، لَئِنْ  
قَبِلْنَا قَوْلَ الْقَاضِي فِي دَفْعِ [٥٠١٧٠] الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ، لَا فِي إِبْطَالِ الضَّمَنِ عَنْ  
غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَبِهِمَا لَا يَضْمَانُ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ  
قَوْلُ الْقَاضِي فِي حَالِ قَضَائِهِ حُجَّةٌ، وَدَفْعُهُ لِمَا يَلِي رَدَّ الدَّيْنِ أَوْ الْمُسْحُورِ  
صَحِيحٌ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُسْتَهْنَكًا

(١) يَحْوِي «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ النَّاسِ لِلْكَلِمَةِ [ص ٢٠ ١٠ ١٠]

(٢) أَيْ الضَّمَانَ عَنْ أَصْلِ كَمَا جَاءَ فِي حَالِهِ [ص ٢٠]



(وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَلَا جِدُّ بِنَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ أَتَيْتَ) لِأَنَّهُ فَعْلُهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَدَفْعُ الْقَاضِي صَحِيحٌ كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا (وَلَوْ رَعَمَ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ أَوْ الْمَأْخُودُ مَالَهُ أَنَّهُ فَعَلَ قَبْلَ التَّقْيِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ وَالْقَوْلُ لِلْقَاضِي أَيْضًا) هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أُنْتَدِيَ فَعَلَهُ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٌ مُتَّفِقَةٌ لِلضَّمَانِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَانَ طَقَّتْ أَوْ أَعْتَمَتْ وَأَنَا مَجْزُوعٌ وَلَجُوعٌ مِنْهُ كَانَ مَعْهُودًا.

وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَجِدُّ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِنَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَقَوْلُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ تَقْيِيدِ

عَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا إِذَا كَانَ قَانِمًا فِي يَدِ الْأَجِدِّ، وَأَقَرَّ بِنَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ، سِوَا ذَلِكَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَضَاءِ، أَوْ دَعَى فَعَلَهُ فِي غَيْرِ حَالِهِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَجِدَّ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، حَيْثُ أَقَرَّ أَنْ الْبَدَّ كَانَتْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَلَا تُنْفَعُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى التَّمَلُّكِ بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ يَسَّرُ بِحُجَّةٍ

قَوْلُهُ: (كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ دَفْعُ الْقَاضِي الْمَالِ إِلَى الْآخِرِ مُنَاقِبَةً فِي حَالِ الْقَضَاءِ، لَا نَضْمَنُ الْأَجِدُّ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ الْأَخْذَ فِي حَالِهِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا، لَا يَضْمَنُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ وَجِدَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ مُفَرَّغٌ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ (١٥/٣٥٠)، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ: (كَانَ مَعْهُودًا)، أَيُّ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَجِدُّ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِنَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ) أَرَادَ بِهَذَا الْفَضْلِ: مَا إِذَا زَعَمَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ يَدَهُ: أَنَّ الْأَخْذَ، أَوْ الْقَطْعَ وَقَعَ قَبْلَ تَقْيِيدِ الْقَضَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ.

لَا يُقَالُ: الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ، لِإِصَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ.



لا في إبطال سبب التصديق غيره، بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قصده  
بالتصديق (ولو كان نمان في يد الآخر فتمت وقد أقر بما أقر به القاضي  
والمأخوذ منه النمان صدق نقاضي في أنه فعله في قصده أو ادعى أنه فعله في

عنه المبدأ

فمنهي ألا تضمن الأخذ ولفظ أيضاً، لأنها أشد الفعل أصلاً إلى حادثة معبودة  
مما به للمصان

لأننا نقول جهة الصمان راحة، لأن إقرار الرجل على نفسه بسبب الصمان  
حجة قطعية. وقضاء نقاضي حجة طاهرة، والظاهر لا يعارض القطعي

ويختتم كتاب «أدب القضاء» بمسائل

قضاء القاضي بعلمه. قال في «خلاصة المتناوي»: «القاضي يقضي في حقوق  
العاد بعلمه، بأن علم في حال قصاته في مضرة أو فلاًناً عصب مأل فلاًن، أو طنر  
مرأته»<sup>(١)</sup>

وفي «التجريد» في آخر كتاب «الخُدود» عن محمد عليه السلام أنه رجع عن هذا  
وقال لا يقضي بعلمه، وفي الخُدود التي هي حق لله تعالى - كخذ الرُّبا، وشرب  
الخمر، لا يقضي بعلمه، إلا أنه إذا أتى بالسكران يُقرُّه، وفي التخصيص وخذ  
القدح، يقضي بعلمه.

وأما رد علم قل القضاء في حقوق العاد عند أبي حنيفة، لا يقضي بدت  
المعلم إذا رُفعت إليه تدك لحدته، وعندهما يقضي<sup>(٢)</sup>.

(١) بطر «خلاصة لفروق» لبخاري [ق/٢٤٩].

(٢) قال المحقق في «شرح الوهاب» لشرطاني والمختار لأن عدم حكمه بعلمه معناه كذا لا  
يقضي بعلمه في الحدود الحالية له بعدى، كذا وحسن مطلقاً، غير أنه يعبر من به أثر سكو  
للهمة. وعن الإمام إن عدم القاضي في حلاق، صدق وعصب يشك لحيلولة على وجه يحه لا  
القضاء. قال في «الأنباء» بمعنى أنوم عن عدم العمل بعلم القاضي في زمان كذا في =

عبر قصته يؤخذ منه) لأنه أمر أن أبدا كنت له فلا يصدق في دعوى ملكه  
إلا بحجة، وقول المأثور فيه ليس بحجة، والله أعلم

﴿ نهاية البصر ﴾

وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المضر الذي هو فيه قاصي، ثم حضر  
مضره، فربعت إليه تلك الحادثة.

وفي «التحريد» حفل قور محمد مع أبي حبيبة، ولو علم في رُشاق مضره  
عنده يضي.

وختلف المشايخ على قور أبي حبيبة <sup>(١٢)</sup>، وسواء كان مُعلداً على  
الرَّسَّائِق، أو لم يكن.

وأصل هذا أن قصاء القاصي في بقرية والمارة، لا ينفذ عند أبي حبيبة  
ومحمد <sup>(١٣)</sup>.

ولو علم حادثه - وهو قاصي في مضره - ثم غرر عن القصة، ثم أعذ على  
انقضاء بعد ذلك عند أبي حبيبة لا يقضي - وعند أبي يوسف ومحمد يضي.

وفي «التناوي» قال أصحاب «الأمالى» إن عند أبي يوسف ينفذ قصاؤه  
في السواد وهكذا دُكر عن محمد في «الوادى». أنه ينفذ قصاؤه في السواد. الكل  
مذكور في «الخلاصة» <sup>(١٤)</sup> [والله أعلم].

﴿ كيف في المورث ﴾

= «جامع مقبول» بطر «شرح مختصر التناوي» صحاح [٥٢ ٨]. «(يفاض)» بكرمي

[١٢] «سعد» [٥٣ ٧]، «مجمع الأنهر» [١٦٧/٢]، «رد المحتار» [٤٢٩/٥]

«مط» «خلاصة القاصي» بخاري [٢٢٩]

(١٤) «ما بين المعرفتين» زيادة من «ال»

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا تَسْمَعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمْ الْمُدْعَى؛  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا  
تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة، ٢٨٣] وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ

﴿حَايَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَبِهِ التَّوْبِيقُ وَالْإِهَانَةُ

اللَّهُمَّ بَسِّرْ وَاخْتِمِ بِعَجْرِ يَا كَرِيمُ<sup>(١)</sup>

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ



ذَكَرَ كِتَابَ [هـ ٤٣٥٠ م] شَهَادَاتٍ بَعْدَ كِتَابِ [أدب] <sup>(٢)</sup> لِقَاصِي، لِأَنَّ الْقَاصِي  
يَتَخَدَّعُ فِي حُكْمِهِ إِلَى الشَّاهِدِ، وَكَانَ ذَلِكَ (٢، ٨٢) مِنْ تَسْمَةِ حُكْمِهِ.

قَوْلُهُ (الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا يَسْمَعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمْ  
الْمُدْعَى)، وَهَذَا لَفْظُ الْمُذَوَّرِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(٣)</sup>

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢]، فِيهِ  
وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا، لَا يَمْتَنِعُ الْمَدْعُوْنَ لِتَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَنِ الْحَصْرِ لِتَحْتَمُوا الشَّهَادَةَ.  
وَالثَّانِي: لَا يَمْتَنِعُ الْمُتَحَمِّلُونَ إِذَا دُعُوا بَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لِيُؤَدُّوْهَا، وَالْأَوَّلُ

(١) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وإع»، «وإص».

(٢) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وإع»، «وإص».

(٣) سَطْر «مَخْتَصَرِ الْمُذَوَّرِيِّ» [ص ٢١٩]

«بنت المدعي لأنها حمة يوسف على صلبه كسائر الخفوق

للذئب، واشتري لتفرض دما في «السير»

وقال في «شرح التأويلات» : «وهذا أشبه، لأن يشهود أن يقولوا انفسهم  
الحق منهم ليس شهد عنه، بل لا يخفى مكان الذي هو فيه، وليس لهم هذا القول  
في الأداء، بل الأداء لا يكون إلا بعد ابحاثكم، وقد استرخوا بحصور ابن دابة،  
فلذلك كان أوزي»

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ نَحْضَمْتُهَا فَلَهُ شَرٌّ قَلْبُهُ﴾  
[البقرة: ٢٨٣].

فان في «شرح التأويلات» : «حمل بقلب نكاحاً الشهادة، لأن ذلك  
إسما يتحقق بعزم القلب على ذلك، لأن كل فعل ينشأ طاعة، أو مفصية، وربما  
يكون بفعل بقلب، وهو القصد والاحياد، وهو معنى قول السيوطي «إن في  
الحمد مضمة إذا صلحت صلح الحمد كله، وإذا فسدت فسدت الحمد كله، إلا  
وهي القلب»<sup>١</sup>

وقال في «الكشاف» : «كتمان الشهادة هو أن يضمنها، ولا يكلّم بها، فلما  
كان أمّة مفترقة بالقلب أسد إليه، لأن إسناد الفعل إلى الحارحة التي تفعل بها  
أبلغ، ألا تترك تقول إذا أردت التوكيد هذا مما أضرته عيني، ومما سمعته أذني،  
ومما عرفه قلبي. ولأن القلب هو رئيس لأعضاءه، والمضمة التي إن صلحت صلح

١ «السير» في «سير» سعد بن أبي حفص ثم من محمد بن يحيى وقد تقدم معروف بن محمد

٢ هو شرح كتاب «أصول الفقه» لأبي منصور محمد بن محمد بن أحمد بن يحيى (سير في

٣٣٣هـ) شرحه (ص ١٠٠) هذا هو «السير» وهو في «سير» محمد بن يحيى

العرفان به

٣ شرح النجاشي في كتاب «أصول الفقه» من «سير» ص ٥٢، ومسلم في كتاب «أصول

سير» هذا هو «السير» من «سير» ص ١٥٩، وعنه من حديث الثعلبي بن شد

والشهادة في الحدود يُخَيَّرُ فيها الشاهد بين السر والإظهار ، لأنه بين جنبتين إقامة الحد والثوم عن الهتك (والشر أفضل) لقوله - ﷺ - لبني

ﷺ

الحد كله ، وإن فسدت فسد الحد كله .

فكانه قيل - فقد تمكن الإثم في أضل منه ، ومنك أشرف مكرب فيه ، وثلاً  
يضن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعقبة بالسر فقط ، ويُعْظَمُ أن نصب أضل  
تعلقه ، ومغيد أقرابه ، واللسان زُحمان عنه ، ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال  
سائر الجوارح ، وهي له كالأصول التي نشعت منها ، ألا ترى أن أضل بحسبات  
والسبب - الإيمان والكفر ، وهما إلهام من أفعال القلوب ، وهذا جُعل كتمان  
الشهادة من آثام القلوب ، فقد شهد له بأنه من معاصم الذنوب <sup>(١)</sup> .

ثم إما علق مرصية أدب الشهادة بطلب المدعي ، لأن الحق لَمَّا كان له ، ثم  
يلزمهم لشهادته قبل طلبه ، بل توقف على الطلب كما في سائر الحقوق .

قوله - (والشهادة في الحدود يُخَيَّرُ فيها الشاهد بين السر والإظهار) ، وهذا  
لفظ القُدُوري في «مختصره» وسماه فيه «والشر أفضل» <sup>(٢)</sup> .

ودلك لأنه مُخَيَّرُ بين أمرين : إقامة الحدود حسبة لله تعالى ، والشر بوقفاً عن  
هتك المسلم ، ولكن الشر أفضل ؛ لما رَوَى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن  
سعيد سعه : أن رسول الله ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ : هَرَأُ «لَوْ سَتَرْتَهُ  
بِرَدَائِكَ ، لَكَانَ خَيْرًا [لَكَ]» <sup>(٣)</sup> . قال مالك <sup>(٤)</sup> : فَخَدَّثْتُ بِهِ الْخَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ  
فِي بَيْتِ بْنِ نَعْتَمِ بْنِ هَرَالٍ الْأَسْلَمِيِّ ، فَقَالَ يَرِيدُ هَرَالٌ حَدِيثِي <sup>(٥)</sup> .

بطر «الكتاب» بدمح ي [٣٢٩ - ٣٣١]

سعر «مختصر القُدُوري» [عن ٢١٩]

ما بين المحفوظين زيادة من ١٠١ ، و ٢١٩ ، وفتح ، وفتح ، وهو لم يوافق ما وقع في نسخة

هكذا وقع في نسخة «قال مالك» ونسب في «الموطأ» قال يحيى بن سعيد ، وهذا حديث

مدرجه حديث في «الموطأ» [٢١٩ - ٢٢١] ، من طريق يحيى بن سعيد عن سعد بن شبيب .

شهد عنده «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُؤَيْبٍ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» وَقَدْ رَوَاهُ عنه «مَنْ سَرَرَ عَلَى مُسْمٍ  
سَرَرَهُ اللَّهُ ١٨» عَلَيْهِ فِي الذَّبِّ وَالْأَجْرَةِ» وَفِيمَا يُهْلُ مِنْ تَنْبِيهِ الْأَزْوَاجِ

عنه عليه السلام

وَحَدَّثَ صَاحِبُ «السِّرِّ» عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ يَحْيَى (١) عَنْ شُعْبَانَ عَنْ رِثْدَةَ بْنِ  
أَسْلَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَبَهُ  
أَزْوَاجَ مَرَاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجُلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُؤَيْبٍ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» (٢)

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ «الْمَعْنَى» «وَهَرَّالٌ» هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ ابْنُ بَابٍ  
النَّبِيُّ ﷺ، يَعْنِي: أَشَارَ عَلَى مَاعِزٍ،

وَحَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (٣) «٢٠٠»  
أَتَى بَسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ (٤) «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ» فَقَالَ «مَا إِحَالُهُ  
سَرَقَ» (٥)

وَرَوَى صَاحِبُ «السِّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ نَخَعَرُومِيٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ أُنِيَ بِيضٌ فَلَمَّا اعْتَرَفَ اغْتِرَابًا، وَلَمْ يُؤَخِّدْ مَعَهُ مَتَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا  
إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُطِخَ، وَحُبِيَ،  
فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ» فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ «الْبُتْهُمُ تُتْ  
عَلَيْهِ» ثَلَاثًا (٦)

(١) وقع بالأصل مسدد بن يحيى، رتب من ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، وهو الموافق  
لما وقع في «مسند أبي داود» وهو القوي، ومسند هو ابن مسعود ويحيى هو ابن سعيد القطان  
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المغنود باب في نشر عن أهل المغنود [رقم ٤٣٧٧]، وهو  
في «السيرة الكبرى» في كتاب لرحم، سر عن أبي بصير [رقم ٧٢٧٤]، وأحمد بن محمد  
[٢١٦]، من طريق شريك بن جعفر

(٣) هكذا وقع في نسخ «بها» (وأي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٦٨٣]، وهو

(٤) معنى تحريمه.

(٥) معنى تحريمه.

النبي ﷺ . وأصححه . بذكره . دلالة صراحة على إقصائه إسناده إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد : خاء لحسن الإسناد منته (ولا يقول سرق) متحاشية على الشر ، ولأنه يؤيد بطلان التهمة بوجوب القطع والقبض لا بجمع القطع فلا يخلل إيجاب حقه

————— في غاية الحسن —————

وحدث صاحب «المسن» بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ قال : ما من رجل مالك «لعلك قتلت» أو «لمزنت» أو «نظرت» ، قال : لا ، من «أمك» ، قال : نعم ، قال : فعند ذلك أمر بترجمه» (١)

حدث هذه الأحاديث (١٠٠٠٠) أن الشر هو المصدوث ، يؤيده قوله عليه السلام : «من ستر على مسلم ، ستره الله في الدنيا والآخرة» روى أبو هريرة في «الجامع الترمذي» .

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لأن رأى غورة فسترها ، كان كمن أخام مؤودة من قترها» (٢) .

قوله (إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد) ، هذا مقتضى «الغوري» في «مختصره» ، وتماثله مع «أولا تقول» سرق» (٣) ، وذلك لأن لقطع

أخرجه البخاري في كتاب المحرمين من أهل الكفر والبدعة / باب هل يقول الإمام بالمعصية معك من أو غيرك [رقم ١٦٤٣٨] ، وأبو داود في كتاب الحدود / باب رجم ماعز بن مالك | قم ، ٤٤٢٧ ، وأحمد في «مسنده» [٢٧١ : ١] ، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه به .  
(١) نصي محريجه

(٢) ححه أحمد في «مسنده» [١٤٧ : ٢] ، وأبو داود في كتاب الأدب / باب في الشر على المسلم رقم ٤٨٩ ، والحاكم في «المستدرک» [٢٦ : ٢] ، وغيرهم من حديث علقمة بن عامر رضي الله عنه ، وهو عند أبي داود دون قوله : «أمن قترها» .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه» .

(٣) مظهر «مختصر الغوري» [ص ٢١٩]

قال: واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من  
الرجال، بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَأْتِيهِ الْغُشَّةُ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً  
مِنْكُمْ﴾ [الب. ٥١]، ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ مَعَهُ﴾ [س. ١٠].

عبد الله بن

واصحاب لا نجتمعان عند، فإن سقط القطع لثبوت وجب المال، وإن وجب  
القطع، سقط الضمان<sup>(١)</sup>.

إذا كان كذلك، وجب على الشاهد أن يقول: أحد، ولا يقول: سرق. مراعاة  
للجائز، حيث صاحب المال، وحاسب السارق، ويقول: أحد، حتى يجب  
المال، ولا يثبت لقطع، لأنه إذا وجب المال يجيء حق صاحب المال.

وإذا لم يجب لقطع يكون الشر على السارق، بخلاف ما إذا قال: سرق،  
فإنه يسقط الضمان حينئذ، فيصير حق صاحب المال، ولهذا كانت الشهادة بالأخيه  
أولى من السرق، لأنها شهادة على وجه، يثبت المال دون الحد، وفيه رعية  
الجائز.

إن قلت: كيف كان الشر أقصر مع تنصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا  
الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؟

قلت: الآية برئت من المداسة في حقوق العاد، لا في الحدود، بدلالة  
الأحاديث التي رويناها.

قوله: (قال)، واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة  
من الرجال، أي: قال لعلوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup>.

اعلم: أن الشهادة على مراتب، تدرك جميعها على الترتيب إن شاء الله تعالى.

١ - ينظر: «الاحكام» [١١٦/٢]، «تبيين الحقائق» [٢٠٨/٤]، «الجوهرة ليرة» [٢٢٥/٢].

(٢) ينظر: «مختصر العلوري» [ص/٢١٩].



في غاية اليسر

مها الشهادة في الرب، لا يُقبل فيها إلا شهادة أربعة رجال عذول مسلمين، وهم أحرار، وهم يشهدون أنهم رأوا كالمس في المكحلة.

واشترط الأربعة، لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةً يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾ (١٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَجِشَّةَ مِنْ بَنَاتِهِمْ فَاشْتَهِنَّ عِيْرَ أَرْبَعَةٍ مَكْنُورَةٍ﴾ (١٢٣)، وقيل، لأن امرأنا فعل انسي، فبشرط على كل واحد منهما اثبات.

واشترط العذرية لما مر في كتاب «الحدود» أن الماشق في أدائه حلاً، ونصراً (١) لشهمة الكذب، ولتكافئ لس أهل الحمل والأداء، وكذب العبد ليس له أغلية الأداء.

ولا يُقبل في الشهادة في الرأ شهادة النساء (٢) أصلاً، لا وحدهن، ولا مع الرجال، ولا لشهادة على الشهادة، ولا كتاب القصص إلى القاضي.

أما شهادة النساء، فلهديث الرهري المنصبت لثمة من لذن رسول الله ﷺ وَأُحْلِفَتْش مِنْ بَعْدِهِ أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ نِسَاءٍ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ [٢٤٩/٢] والمفصّل (٣)، ولأن في شهادة النساء شبهة الدية، تمام شهدتهن مقام شهادة لرجال، والحدود تنذرى بالشبهات.

وأراد بالخبيتين: أبا بكر وعمر (رضي الله عنهما).

(١) كد وقع في الشح حلاً وقصراً (١) مصوناً، وهو جز (١) والجدة «حبل وقصير» (٢) كثر ما وقع في الشح بخرج عن لغة بعض العرب، حيث مصون به (١) وأما الخراج الاسم والجر حميت بنظر «شرح لكافة مشقة» لابن مالك (١٨) [١٨] و«شرح ألفه بن عاتق» بن طلي [٣١٠/٢]، و«شرح لأشعري» على لامية [٢٩٤/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٨٦١٤]، من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن الرهري به نحوه.

ولا تُنقل فيها شهادة النساء بخبري<sup>(١)</sup> . مضت اثنتان من لذر  
رسول الله<sup>(ص)</sup> . والحيث من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود  
والتقصاص ، ولأن فيها شبهة لسرية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تُنقل بها  
يتدرى بالشبهات

ومنها الشهادة بنية الحدود والتقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين ؛ بقوله  
تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة ٢٨٢] وَلَا تُنقل فيها شهادة  
النساء لما قلنا .

﴿ في غاية البيان ﴾

والزهرى من كبار تابعين باعليه ، توفي في شهر رمضان سنة أربع  
وعشرين ومئة . كذا قال القتيبي<sup>(٢)</sup> وغيره .

قوله (ولا تُنقل فيها شهادة النساء) ، هذا لفظ القُدوري<sup>(٣)</sup> ، وقد مر بيانه  
أشأ .

قوله (ومنها الشهادة بنية الحدود والتقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين) ،  
وهذا لفظ القُدوري في «مختصره» ، وتعممه فيه «ولا يُنقل [فيها]» شهادة  
النساء»<sup>(٤)</sup> ، وذلك لغويته تعالى ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ذَوْيَ عَتَلٍ بَيْنَكُمْ ﴾ [سورة ٢٨٢] وقوله  
تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة ٢٨٢] ، فيُعملُ بعموم النص ،  
إلا فيما دل دليل الخصوص ، كما في الرِّبَا ، لأنه حَصَّ بِنَصِّ آخر على جِدَّة ، كغيره  
تعالى ﴿ تَرَوْا ثَوْبًا بِرَيْقَةٍ شَهَدَتْهُ ﴾ [سورة ١١]

ولا يُقاس الحدود والمصاص على الرِّبَا ، لأن الحدود لا يحوز إثباتها بنفس

(١) في حاشية الأصل : «خ : لم ذكرها»

(٢) سمر «المصنف» لا سقيه [ص ٤٧٢]

(٣) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

(٤) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ان ، «ام ، «الح ، «ع ، «واص»

(٥) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

قال: وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١). سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق (٢) والوكالة والوصية (٣).....

عناية الجاس

لشبهة فيه، ولأنه يلزم حينئذٍ معارضة الرأي النص، فلا يجوز، وهذا لأن عموم قوته تعالى ﴿وَشَهِدُوا دُونِي وَعَدْلِي مَعَكُمْ﴾ (الطلاق ٢)، يقتضي أن يجوز شهادة لشاهدين في الحدود والقصاص، والقياس على الرأى يقتضي عدم جوازها، بل يقتضي اشتراط الأربعة، فلزم امعازضة لا محالة.

وإنما لم تجز شهادتهم؛ لحديث الثوري الذي قدمناه، ولأن الحدود [والقصاص] (٤) مما ينقطع بالشبهة، وفي شهادة النساء شبهة اندلية، فلا يقبل.

قال في «الأجاس»: «قل في «موادير بن رستم» ويقتل به - أي: في تعريض - الشهادة على الشهادة، والشهادة من النساء مع الرجال، ويجوز فيه العمور، ويصح فيه الكفأة (٥)، وهو حق الأدبي».

قوله: (لما قل)، إشارة إلى حديث الثوري، وما ذكره من شبهة ابدلية.

قوله: (قال) وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١). سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق، والوصية (٢)، أي قال القدوري في «مختصره» (٣).

وقال الشافعي (٤): «لا يقبل شهادة النساء إلا في الأموال وخموفها، كالأحل،

(١) رد بعده في (ط) أو تعالى واحدة ونحوه والوقف والصح.

(٢) رد بعده في (ط) أو لهية ولاقرار والإبراء والنود والولاد والسم.

(٣) ناسب المعقولات زيادة من (ن)، و(م)، و(ن)، و(ج)، و(ع)، و(ص).

(٤) في (ع)، و(ط)، و(م)، و(ن)، و(ج)، و(ع)، و(ص).

(٥) بظن: مختصر القدوري، [ص/٢١٩].

والحيار، والشفعة، والإجارة، وقيل الحطأ، وكل خرج لا يورث إلا لمار،  
فيثبت برجل و مرأتين، وكذا فتح المفقود، وقصر محوم الكتابة، إلا السجم الآخر  
عنه وجهان؛ لثبوت العتق عليه، وما ليس بمار، ولا يتوون إلى مال، كالسكج  
والرجعة، والطلاق، والعتق، والإسلام، والردة، والبلوع، والولاء، والعدو،  
والجرح، والتعديب، والعمو عن المصاص، حتى الوضعية، والوكالة، فيثبت  
برجلين، ولا يثبت برجل و مرأتين.

وأما ما لا يظهر للرجال كالأولاد، وغيوب النساء، والرضاع، فإنه يثبت  
بأربع نسوة، ولا تثبت الولادة بقول العبد وخدها كذا في «وحبرهم»<sup>(١)</sup>

وجه قوله: أن الأصل في شهادة النساء عدم القبول، لقلة صنظهن ونقص  
عملهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِخْدَتُهُمَا فَتَكْفُرَ إِخْدَتُهُمَا الْأُخْرَى﴾  
[البقرة: ٢٨٢]، وقال عليه السلام: «إِنَّهُنَّ مَافَصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»<sup>(٢)</sup>، ولهذا لا تُقبل شهادتهن  
في الحدود والنصاص، ولا تُقبل شهادتهن بمردات، ولا يثبتن محلة أيضاً،  
ولهذا لا تَصْلُحُ للإقامة والقضاء.

فعلِمَ بذلك أن الأصل في شهادتهن عدم القبول، إلا أنها قُبِلَتْ في الأموال  
ضرورة؛ لأن المايعة تقع نعمة، وربما يتعذر إحضار الذكور.

ولا يُمكنُ إلحاق السكج وحوه بالمال، لأن المال أقل خطراً من النفع،  
ولهذا يخري الدل والإماحة ١٠١: ١٠٢ في الأموال دون النصاص، وكذا السكج لا  
يقع بعتة، بل بعد مشاوره، فلم يدرم من اعتبار شهادتهن في الأموال وحقونها

(١) يظن أن «وحبر» مع تعريب شرح «وحبر» سماعي [١٣، ١٤، ١٥]

(٢) مصر «خبر» من حديث أبي سعد حذري بك مرفوعاً بنظر «ما رأيت من مافصات عقل ودين»  
أصدر على سبيل عقول قوي الألباب متهن

وَنَحْوِ ذَلِكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، لَا تُثْبِتُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ

﴿غَايَةُ الْمَقْصِدِ﴾

اعْتَارَهَا فِي غَيْرِهَا

وساء قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَحِمَتَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ﴾ [سر: ٢٨٧]،  
فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرَأَتَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ، إِلَّا بِمَادَّةِ دَبِيرِ الْحَصْرِ، كَرَبَّنَا، وَالْحُسُودِ،  
وَالْبِصَاصِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ فِي شَهَادَتَيْهِمَا الْقَبُولُ، لِنِيَامِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ،  
وَالضَّبْطِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى الضَّبْطِ: قَبُولُ رَوَايَتِهِمَا فِي الْأَخْبَارِ.

غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ: أَنَّ فِي عَقُولِهِنَّ "نَقْصَانًا" [سر: ٢٨٣] وَصَلَاةً، وَدَلَّتْ بِتَخْيِيرِ  
بَعْضِهَا الْأُخْرَى إِلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَدَخِلْنَ بِحَدِيثِهَا الْأُخْرَى﴾ [العر: ٢٨٢].

وَلَا يَتَمَيَّنُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا اشْتِهَاءُ، يَنْقُطُ بِهِ مَا يَنْسَبُ بِالشَّهَةِ؛ كَالْحُدُودِ  
وَالْبِصَاصِ، وَيَتَبَيَّنُ مَا لَا يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ، كَأَنَّ لِحَقُوقِ، بِخِلَافِ شَهَادَةِ سَاءِ  
مُتَفَرَّدَاتٍ؛ حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقْبَلَ، لَوْحُودِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالضَّبْطِ،  
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ يُعْصِي ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ خُرُوجِهِنَّ، وَمِنْ  
مَامُورَاتٍ بِالْقِرَارِ فِي بَيُوتِهِنَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الاحزاب: ٢٣]

وَلَا يُقَالُ مَا لَا يُتَصَدَّقُ بِهِ الْمَالُ، ثُمَّ يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ لِسَانِ مُتَفَرَّدَاتٍ؛ بِشُعْبِي  
أَلَّا تُقْبَلَ أَيْضًا شَهَادَتُهُنَّ مَعَ الرِّجَالِ، كَمَا فِي الْحُدُودِ وَبِصَاصِ.

لِأَنَّ نَقْوًا، يَتَطَّلُ ذَلِكَ بِالْأَجَلِ وَالْجِدَارِ، عَلَى أَنَّ نَقْوًا، الْقِيَاسُ مَعَ وَحْدِهِ  
لِتَرْقِي بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْمَرْجِ بِحَيْثُ، وَقَدْ وَجَدَ الْعَرَفِيُّ، أَنَّ الْأَصْلَ بِشَقْطِ الشَّهَةِ،  
فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، بِخِلَافِ الْمَرْجِ.

قَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ)، كَالْعَقْلِ وَالنِّسَاءِ

ونواعها، لأن الأصل فيها عدم القبول لنفس المقتل واختلاف المصنط وقصر  
الولاية فإنها لا تصلح للإبراء وهذا لا يقبل في الحدود، ولا يقبل شهادة  
الأزبع منهم وخدعهم إلا أنها قست في الأموال ضرورة، ولتكاثر أعظم حصر  
وأقل وقوع فلا ينحصر ما هو ذاتي حصرًا وأكثر وجودًا

وبأن الأصل فيها القبول لو خود ما يمتنع عليه أهلية الشهادة وهو  
المشاهدة والمصنط والأداء، إذ الأول يخص لعلم للشاهد، والثاني يمتنع  
وبالثالث يخص انعم لنقص ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، وتقصير  
المصنط بزيادة الشبان نحير بصم الأخرى إتيانها فتم يتق بعد ذلك إلا الشهادة  
فيهذا لا تقبل فيما يتدرى بالشهاد، وهذه الحقوق تثبت مع الشهاد وعدة  
قول الأزبع على خلاف قياس كي لا يكثر خروجهم

قال ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

قوله، (ونواعها)، أي ونوع لأموال، نحو الحبار، والأحل، والنساء،  
وعبر ذلك ما ذكرنا

قوله، (إلا أنها قست في الأموال)، استثناء من قوله (لأن الأصل فيها عدم  
القبول)، وبأنه مراد

قوله (بالأول)، أي باستعانة

قوله (وبالناسي يمتنع)، أي بالمصنط تمنع انعم للشاهد.

قوله (وبالثالث)، أي بالأداء

قوله (وهذه الحقوق)، أراد بها التكاح، والطلاق، ولو كلف، والنوص  
ونحو ذلك

قوله (ويقتل في الولادة، وسكبه، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

عَلَيْهِ الرُّجَالُ شَهَادَةُ أَمْرٍ وَاحِدَةٍ؛ يَقُولُ [٤٩] إِنَّ الشَّهَادَةَ أَسْمَاءُ خَيْرَةٌ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرُّجَالُ لِنَظَرِ إِيَّاهِ وَالْمُجْعَعُ الْمُحْسَنُ بِالْأَيْفِ وَالْأَمُّ تُؤَادِيهِ الْمَحْسَنُ فَتَسَاوَى لَأَقْسٍ.

→ غاية المودة ←

عَلَيْهِ الرِّجَالُ: شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ)، هَذَا يَقْطَعُ التَّدْبِيرَ فِي «الْمَحْتَصَرِ»<sup>(١١)</sup>.

وقال مالك- ونحو شهادة امرأتين مفردتين في الولادة، والاستهلال، وعيوب  
لأء، والإماء، ولا يجوز لي ذلك شهادة امرأة واحدة هذا لفظ كتاب «التمريع»  
لأصحاب مالك رحمهم الله ومذهب ابن أبي ليلى في «المبسوط»: بقول مالك-

وقال الثامني رحمه الله: يُشترط الأربع فيما لا يظهر للرجال، كالولادة، وعيوب  
 لها، والرَّصع، ولا يثبت الولادة بقول النسيبة وحدها، وقد أمضينا الرواية  
 عن «وجيزهم»<sup>(٢٠)</sup>.

وذكر الجرجاني<sup>(١)</sup> من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله في المختصره: «وَيُقْبَلُ  
بِمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ مِنْ الرُّضْعِ، وَالْوِلَادَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالْعِدَّةِ»<sup>(٢)</sup>، وما  
[إد ٣٥٣ م] أَشْهَبُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلَةً»<sup>(٣)</sup>

( ) مطر المختصر بقدری [ ص ۲۱۹ ]

٢١. مطهر، انصرفت في هذه الإمام مالك بن أنس: لاسي حذلق (٢٢٣)

(٣) بط (الوجيز) مع التعريف شرح الوجيز: لعراني [٤٨/ ١٣]

١. الحرفي: هو عُفْر بن الحسين بن عبيد الله، أبو القاسم، نفيه العلامة شيخ الحليّة في زمانه. يشتهر  
إلى شيخ الحرّقي - ووفاته بدمشق - له تصانيف أحسنها، وبقي منها «المختصر» في مذهب الإمام  
حمد، المعروف بـ «مختصر الحرفي» (توفي سنة ٣٣٠ هـ) ينظر المرجع عدد ١٠٠ مطبوع  
العدائي [٦٠٣/٨] و«سير أعلام النبلاء» لطهري [١٥/٣٦٣]

(د) ومع بالأصل "والمدونة" والمشتق من "المدونة"، ولاحاً، "المجلة"، وهو هو  
ومع هي: "المختصر العربي".

(٢١) ينظر: المختصر الحرفي، [ص ١٥٥]







الدُّكُورَةُ لِيَحْفَ التَّقَرُّ لَأَن يَطْلُرَ الْحَسَنُ إِلَى الْحَسَنِ أَحَبُّ مِنْهُ اسْتَقْدَامُ الْعَدَدِ

وَجَهُّ الاستِدْلَالِ بِذَلِكَ أَنَّ اللّامَ لِلْعَهْدِ، وَلَمْ تُمْكِنْ مَعَالُ الْعَهْدِ، لِأَنَّ لَا  
عَهْدَ فِي أَقْسَامِ الْخُصُوعِ، فَتَحْمَلُ عَلَى الْحَسَنِ مَحْدُ، لِأَنَّ فِي الْحَسَنِ مَعْنَى  
الْحِمَاةِ، وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ هَذَا الْحَسَنُ مِنْ أَقْسَامِ الْأَحْسَنِ، فَكَانَ  
لِحِفْظِ عَلَى الْحَسَنِ أَوَّلَى، ثُمَّ الْحَسَنُ بِأَوَّلِ الْأَدْنَى؛ بَقِيَّتُهُ مَعَ أَحْمَالِ تَكْرُرِ،  
فَصَلَبَ الشَّهَادَةُ الْوَاحِدَةُ، فَكَانَ الْحَدِيثُ حُجَّةً عَلَى الْحَصُونِ

وَلَا أَنْ أَصْحَابًا رَوَوْا فِي «الْأَسْرَارِ» وَعِوَرَهُ عَنْ حَدِيثِهِ أَنَّ لَتِي  
أَحَارَ شَهَادَةَ الْقَابِئَةِ فِي الْوَلَادَةِ

وَكَذَلِكَ زَوْجِي عَنْ عَلِيٍّ وَسُ عَتَسِي بِرُؤْيِهِ، وَلَا مَا تَقَبَّلَ مِنْهُ قَوْلُ اسْمَاءَ عَلَى  
الْأَعْرَادِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَدُ، كَالْإِحَارِ عَنْ النَّبِيِّ

وَقَدْ ذَكَرَ فِي «مَحْنَصِرِ الْأَسْرَارِ» عَنْ الْحَاكِمِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي «الْمُسْتَقْبَلِ» أَنَّ لَفْظَ  
الشَّهَادَةِ وَالْحَرِيَّةِ عِبْرٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَنَا، ثُمَّ قَالَ «وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْكَرْحِيِّ أَنَّ الشَّهَادَةَ  
عَنِ الْوَلَادَةِ لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ حَبْرٌ»

وَقَالَ فِي «الْمُحْتَلَفِ» أَنَّ هَذَا حَبْرٌ، وَلَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَلِهَذَا لَا تُشْتَرَطُ  
لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَحَبْرُ الْوَاحِدِ فِي الدُّنْيَا مَقْبُولٌ

وَلَا يُقَالُ شَهَادَةٌ مَحْقُوقٌ فَيُشَرِّطُ فِيهَا لِعَدَدُ كَسْرِ الشَّهَادَاتِ

١. حَرَجَ الطَّرِيقِ فِي «مَعْنَمِ الْأَسْرَارِ» [١٨٩١] وَهُوَ مَعْنَى فِي «الْمُسْتَقْبَلِ» [٢٣٢] ٢. سَمِعْتُ  
فِي «حَسَنِ تَكْرُرِ» [١٥١] ٣. مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ حَسَنٍ السَّعْدِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ  
يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ حَبِيبَةَ بْنِ دُونَ هَذِهِ «فِي الْوَلَادَةِ»

قَالَ الْفَارُقُطِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْأَعْمَشِ بَيْنَهُمَا حَبْرٌ مَحْبُورٌ»  
وَقَدْ رَأَى عَبْدُ الْهَادِي حَدِيثَ حَسَنَةَ بْنِ سَعْدٍ عَنْهُ، وَهُوَ حَدِيثُ «أَنَّ لَتِي عَنْ ١٠ عَنْ الْأَعْمَشِ  
حَمِيرٌ لَأَنَّ عَبْدَ هَادِي [١٨٩٥] ١٠ عَنْ عَبْدِ حَسَنٍ [٢٦٥] ٣  
٢. الْمُحْتَلَفُ ١٠ لَأَنَّ لَتِي عَنْ عَبْدِ هَادِي [١٨٩٥] ٣



والغيث يثبت بقولهن فيختلف البائع

وأما شهادتهن على استهلال الصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في حق الإرث، لأنه مما يقطع عليه الرجال إلا في حق الصلاة لأنها من أمور الناس وعندهما ثقل في حق الإرث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا يخصوها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة.

باب شهادة البكر

قال العنابي في «شرح الجامع الكبير» في باب البيع: «الذي يكون به الاختلاف شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يقطع عليه الرجال حجة من غير يمين، إذا تأيدت بمؤيد، وإن لم تأيّد يُعسر في حق توجّه الخصومة، لا في إتمام الخصم»

ثم قال: «وإن اشترى جارية على أنها بكر، ثم احتلها قبل القبض أو بعده، فعال البائع، هي بكر في الحال، وإن الفاسي يربها النساء، وإن قلن هي بكر، لزم المشتري من غير يمين لائق، لأن شهادتهن تأيدت بمؤيد ههنا، لأن الأصل البكارة»

وإن قلن: ثبت، لم يثبت حق البيع بشهادتهن؛ لأن البيع حق قوي، وشهادتهن (١٠٠) حجة ضعيفة، لم تأيّد بمؤيد، لكن ثبت حق الخصومة لتوجّه سبب على البائع، لأن اليمين لا بُدّ لها من الدعوى والخصومة، وحق الخصومة حق ضعيف، لأنه ليس بمقصود لنفسها، فجار أن يثبت بشهادتهن، فيختلف لائق: لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر، وإن لم يكن قصدها خلف بالله؛ لقد بعثها وهي بكر، فإن نكل، يرد عليه، وإن حلف لزم (١٠٠) «مشتري» والباقي يُنظر في حر شرط الحبار من شرحنا هذا.

قوله: (وأما شهادتهن على استهلال لصي لا تثقل عند أبي حنيفة في

حق الإرث)

قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ بَعْدَالَةٍ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ  
النَّاعِدُ لِقَطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَفَرَّ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ

اعْلَمْ أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ الْوَاحِدَةِ بِخُرْجِهِ اسْمَعَةً عَلَى مَسْهَلَالِ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ  
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِحُجُورٍ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْإِزْثِ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ  
رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدَا أَبِي حَسَنَةَ وَنَافِلَةَ

وَعَدَهُمَا تُثْبَلُ فِي شَهَادَتِهَا وَحْدَهُمَا، لِأَنَّ صَوْتَهُ يَصْغُ عَنِ الْوَلَادَةِ، وَعَدَهُ  
لَا يَحْضُرُ الرَّجُلُ

وَأَبِي حَسَنَةَ أَنَّ شَهَادَتَهَا عَلَى الْاسْتِهْلَابِ فِي حَقِّ الْإِزْثِ مِنْ سَبَبِ الْفَصْلِ،  
وَالْإِزْثِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبِيلَةِ وَحْدَهُمَا، لِعَدَمِ الْقَضَرِ فِيهِ، لِأَنَّ صَوْتَ الصَّبِيِّ مِمَّا  
يَصْغُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ، بِجَلَابِ شَهَادَتِهِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، لَسَرِ  
حَبْرُ الْوَاحِدِ فِي نَسَبَاتِ

وَالِاسْتِهْلَابِ الصَّبِيِّ إِذَا صَاحَ عَنِ الْوَلَادَةِ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ الْمَدِينَةِ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ  
النَّاعِدُ لِقَطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ)، أَيُّ قَالَ يُقْدَرُ  
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

وَقَدْ يَتَّ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَوَاتِبِ أَرْبَعَةٍ

شَهَادَةُ فِي الرِّبَا يُشْرَطُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرُّجَالِ، وَلَا تُغْنَى شَهَادَةُ امْرَأَةٍ

١- سَمِعْتُ الْمُحْتَصِفَ زَيْدَ بْنَ أَبِي حَسَنَةَ يَدْعُو [١٦٣٠ ٣] «السُّوَدَةَ» [١٦٤ ١٦] وَنَحْوَهُ  
وَالْمُحْتَصِفَ عَلَى سَمْعِ الصَّبِيِّ [١٦٤ ١٦]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِي [٣١٠ ٨]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِي  
نَحْوَهُ [١٦٤ ١٦] «الْحَدِيثُ» [٢٠٩ ٤]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِي [٣٧٢ ٦]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِي [٢١٩ ٤]

أما العدالة فنقولہ تعالیٰ ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ أَشْهَادٍ﴾ السورۃ ۱۲۸۲۔  
 وبقولہ تعالیٰ ﴿وَتَشْهَدُوا دُونِي عَدْلٍ فَنَضْحَكُ﴾ السورۃ ۱۲۷ ولأنَّ العدالةَ هي التمسُّكُ  
 بالصدق، لأنَّ مَنْ يتعاطى غيرَ الكذب قد يتعاطاهُ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجْهَهَا فِي أَثَاسٍ ذَا مَرْوَةٍ نُقِلَ  
شَهَادَتُهُ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَأْجَرُ لَوَحَاثَتِهِ وَيَمْتَنِعُ عَنِ الْكُذِبِ لِمَرْوَتِهِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ،  
إِلَّا أَنَّ الْقَاسِي لَوْ مَضَى بِشَهَادَةِ الْقَاسِقِ يَصِيحُّ عِنْدَهُ (١) وَلِمَا لَمْ يَمْرُوعَةً.

وشهادة في سائر الحدود والقصاص بشرط فيها شهادة رجلين، ولا يثبت شهادة النساء

وشهادة في سائر الحقوق يُغَيَّرُ فيها شهادة رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَفَرَاتَيْنِ  
وشهادة فيما لَا يَطَّعُ عَلَيْهِ الرَّحَالُ: كَسِرِّ لَدَاةٍ وَتَكَارُفٍ، وَعُيُوبِ لِسَاءِ تَقْبُلُ  
بِهَا شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَدِيَّةٍ، وَالشَّانِ أَحْرَمٌ

ثم لا بُدَّ في ذلك كنه من العدالة ولقطة الشهادة، وهذا هو احتياطُ لئلا يُريَّ،  
وعليه فتابعنا، ومشايخ بلخ، ومشايخ العراق على خلاف هذا<sup>(٢)</sup> كما ذكر  
في «الخلاصة» قتل المصل الثالث من الشهداء، وقد ذكرنا قبل هذا  
عن «المنتقى» أن لقطة الشهادة والحرية غير مُعسر.

وفد حكي عن الكرخي أن الشهادة على الولادة ليست بشهادة، وإنما هي خبر، وإليه ذهب صاحب «المختلف»<sup>(٣)</sup>.

أما اشتراط العدالة فلقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُوا دُونِي تَعْلَمَ﴾ | علق | ٦ |

(١) زاد بهمه في (ط). أو قال الشافعي رحمه الله لا يصح.

(٢) ينظر: «حلاصة الفتاوى» للبحاري [٢٦٧/٢]

(١٦) مصدر: «جلف» بوزنة «الأبي الفتح» (٣ ١٦٤٩)

وأما لفظة الشهادة فلائ الشخص بصفت بشرائطها إذا الأمر فيها بهد  
اللفظة، ولأن فيها زيادة زحيد، فإن قوله أشهد من ألقط التميم كماله أشهد  
بأنه فكون لا تصح عن الكذب بهذه اللفظة أشد

في حديث

وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شَهْدَةٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، والقاسق [٢٨٢، ١، ٢]،  
مترجماً، فلا تقل شهادته

وقوله تعالى ﴿يَرْجِعْ كَرْدًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، ولأن القاسق يعبر  
ما هو محرم في دينه، وإنما تقدم على شهادة الزور أيضاً، فترد شهادته بشبهة

وعن أبي يوسف رحمته الله أن القاسق إذا كان ذا مروءة نقل شهادته، لأن  
يُقدم على الكذب بمروءته، ولا تستأخر عن شهادة الزور لوجاهته، والأول أصح  
لما يكون من الآيات، ولأن في قول شهادة القاسق إكرامه، والقاسق يحث به،  
رخاءه عن المفسية

بؤيده قوله رحمته الله «إذا لقيت القاسق، فأنه يوخيه فكنهه»

وأما اشتراط لفظة الشهادة فلائ الشخص جاءت بلفظ شهادة، كونه  
تعالى ﴿رَتَّبُوا دُونَ عَذَابِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ  
الشَّهْدَةِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿وَأَقْسُوا شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]،  
ذلك، فلما وردت الشخص بلفظ الشهادة، لم يَحْرُ نُعْيِرُهَا وَتَمْدِيلُهَا

(١) ينظر: «المبسوط للرخسي» [١٣١/١٦].

(٢) المرأة - بالشد - كالمرؤة وهي ذات نفس خيل من عتق الإنسان عسى، وهو من  
محاسن الأخلاق وحسن العادات وقد تقدم بحرف يذك

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب (١٨٤) [٣٨٦]. عن عبد الله بن محبوب عن القاسق رحمته الله  
سلي جهيد تحفد راسين، أشد شهدة رحمته الله أمر شون لله رحمته الله أن يجهده بهده، فإن لا يصح  
قوله - جه فكنهه -

وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كُتِبَ إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ حَتَّى يُشْرَطَ الْعَدَالَةُ، وَنُقْطَةُ  
لِلشَّهَادَةِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ شَهَادَةَ لَهَا فِيهِ  
مِنْ مَعْنَى الْإِثْرَامِ حَتَّى اخْتَصَّ بِمُخْلِصِ الْقَصْدِ وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ  
حَتَّى يَطْعَنَ الْحَضَمُ لِقَوْلِهِ - ع - «الْمُسْلِمُونَ عُذُورٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

عبد الله بن عبد الله

قَوْلُهُ (هُوَ الصَّحِيحُ)، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ سَجَّحَ الْعِرَاقَ [٢٨٥، ٢٨٦] وَقَدْ تَرَقَّى قَبْلَ

هـ

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ)، أَيُّ مُشْرَطٌ فِي شَهِيدٍ: الْحُرِّيَّةُ  
وَالْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُرَاتِبِ الشَّهَادَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ)،  
هَذَا لَفْظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»، وَهُوَ  
سَأَلَ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْحَضَمُ فِيهِمْ سَأَلَ عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ  
ع - لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي سَرٍّ وَالْعَلَايَةِ ع - وَمَدَّعُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ  
كَفَرْلَهُمَا ع - كَذَا فِي «شرح الأقطع» ع .

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ يَقُولُ: «الْأَحْلَافُ فِي هَذِهِ لِمَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ  
أَبَا حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَابَ فِي رِوَايَةٍ، وَكَانَ الْعَالِمُ عَلَى مَا شَهِدَهُ مِنْهُمْ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ  
رَكَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبِي الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،  
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَنْشُؤُ الْكَذِبُ»

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١٠ ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٦، ١٧]، و«شرح الأقطع» [ص/ ١٣، ١٤]

١١ ينظر: «شرح مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢٨٩]

١٢ حاشية ابن أبي شيبة في «مسند» كتابه في «جامع حبيب» [ص/ ١٨، ١٩]

إلا مخذوداً في قذف، ومثل ذلك مروى عن عمر رضي الله عنه، ولأن الظاهر هو  
الأنحرار عما هو محرم دينه، وبظاهر كفاية [د] لا وصول [١٩١] ما إلى القطع

في كتاب الشهادات

وأجاب أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما في ردهما، وقد تقرر الدس، وكثر المساد،  
وتو شاهد ذلك أبو حنيفة لقل بقولهم رضي الله عنهم، وهذا معنى قوله في «المس» (وقبل  
هذا اختلاف غصير وزمان)

اعلم أن في الحدود والقصاص لا يتميز الحاكم عن طاهر العدل  
[٢٣٥٥/٥]، بل يسأل عن الشهود، ويتعصب، ذرأً للحد؛ لقوله رضي الله عنه «أذرعوا  
الحدود بالشبهات»، ولأن الحدود يخطأ فيها لا يخطأ في غيرها، وهذا لا  
يقلل فيها شهادة النساء، ولا الشهادة على الشهادة، فوجب الاحتياط بالشوا من  
العدالة

وأما في غير الحدود والقصاص من طعن الخصم في الشهود؛ سأل عنهم  
بالإتفاق؛ لأنه حق وجب له بدعواه، وإن لم يكن حقاً له قبل الدعوى، كخصم  
محلس الحكم والاستحلاف، وإن لم يظن لخصم، يكتفى بظاهر العدالة عند  
أبي حنيفة خلافاً لصاحبه

ينظر «خير القرون قري»، ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم، ثم الذين يلوئهم ثم الآخرون ردياً  
وقد علقه الرمادي في كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٥٤٩ ٤]، عن غير من  
الحجاب، هي الشرا صلى الله عليه وسلم قال «خير الناس قري»، ثم الذين يلوئهم، ثم الذين يلوئهم، ثم الذين  
الكلت حتى يشهد الرجل ولا يشهد، وبحلف الرجل ولا ينحلف

وهذا عند ساجي في كتاب الرجال باب ما يحذر من رده، بعد ما في [١٦٥]،  
ومصدر في كتاب مسائل لصحابة باب فصل بصدقه ثم الذين يلوئهم ثم الذين يلوئهم [٢٥٢٣]  
[٢٥٢٣]، ينظر «خير الناس قري»، ثم الذين يلوئهم، ثم الذين يلوئهم، ثم يحيى قوم سؤ  
شهادة أحدكم بمسنة، ومسنة شهادة، ينظر البخاري



(إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَانْقِضَا صِفَتِهِ بِسَأْلِ عَنِ الشُّهُودِ) لِأَنَّهُ تَحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهَا

غاية التيقن

وَحُجَّتُهُ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ عَدْلًا، أَوْ كُفْرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِكْشَافِ؛ صِدْقَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْبَطْلَانِ عَلَى تَقْدِيرِ طُهُورِ الشُّهُودِ عِيدًا أَوْ كُفْرًا.

وَوَحْيُهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، أَنَّ الشَّيْءَ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ <sup>١</sup>، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ عِدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْعَدَالَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه «الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، إِلَّا مَخْلُودًا فِي قَذْفٍ» <sup>(٢)</sup>.

وَيُكْتَفَى بِظَاهِرِ تَقْدِيرِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ قَوْلِ الْمُرَكَّبِيِّ أَيْضًا عَمَلٌ بِالظَّاهِرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَعِنَ لِمَشْهُودٍ عَنْهُ، حَيْثُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ تَمَاطَلٌ أَنْظَاهِرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُسْلِمًا لَا يَكْذِبُ ظَاهِرًا، فَكَذِبُ الْحَضَمِ مُسْلِمٌ لَا يَكْذِبُ فِي طَعْنِهِ ظَاهِرًا، فَوَحْيُ الشُّرَازِ؛ طَبَقًا لَتَرْجِيحِ أَحَدِ الظَّاهِرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَذَا كَمُدَّعِي الشُّمْعَةِ بِالْجَوَارِ، حَيْثُ لَا يُدْرِيهِ الْقَاضِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكٍ لَدَّرٍ، إِذَا طَعِنَ الْحَضَمُ؛ فَحَيْثُ يَلْزِمُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُغْتَرُّ لِلْإِلْزَامِ، فَكَذَا مِمَّا حَرَّمَ فِيهِ، وَلِأَنَّ لِسْلَفَ بَصَالِحٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشُّهُودِ؛ بَلِ اكْتَفَوْا عَلَى ظَاهِرِ بَعْدَالِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْهُمْ ابْنُ شُبْرَمَةَ، فَذَلِكَ تَعَدُّهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ <sup>(٣)</sup>، كَذَا فِي «شرح الأقطع»

(١) مضمون تحريجه في كتاب الصوم

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٧/٤]، ومن طريقه السهلي في «مسند الكبرى» ١٠، ١٩٧. عن عمر بن الخطاب بنقط «المسلمون عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا مَجْنُونًا فِي حَدٍّ أَوْ مُجْرِبًا فِي شَهَادَةٍ زُورٍ، أَوْ ظَلِيمٌ فِي وَلَاءٍ أَوْ مَرِيءٌ»

قال ابن حزم «لم يصح قط عن عمر» بنظر «المحققين» لاين حرم [٤١٧/٩]

(٣) بنظر: «شرح مختصر القسوري» للأقطع [٢٩٠/ق]

فَيُشْرَطُ الْإِسْتَفْصَاءُ فِيهَا، وَلِأَنَّ اسْتِنْفَافَ فِيهَا ذَرْبَةً، وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ يُعَدُّ الطَّاهِرِينَ وَيُنَالُ طَبَقًا لِسُرْجِيحٍ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا تَذَانُ يَنَالُ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ) لِأَنَّ الْقَصَاءَ مَنَاءً عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ لَعْدُولٍ بِعَرَفٍ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِيهِ صَوْنٌ قَصَائِهِ عَنِ التَّحْلِيلِ

وفيل هذا اختلاف عصر ورماد والقوى على قوليهما في هذا الرماد

ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي التَّرِّ أَنْ يَنْعَثَ الْمُنْثَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا. التَّ. وَانْحَلَى  
وَالْمُصَلَّى، وَبَرَزَ الْمُعَدَّلُ كُلَّ ذَلِكَ فِي التَّرِّ، كَيْ لَا يَطْهَرُ فَيُخَدِّعَ أَوْ يُقْصِدَ

← هایدلبرگ →

قوله (وإن طعم الحضم بهم) سأل عنهم، يعني: في غير الحدود والمصاص، لأن في الحدود والنقصان يسأل قبل الطعن

قوله (بمعرف)، أي قاصي، بقا، تعرّف ما عده، أي: تطلّعه مه حتى  
عرّفه

قوله: (ثم التزكية في السر والعلن) أن ينعت المعتورة إلى المعدل فيها  
النسب، والمحلى<sup>(١)</sup> والنصلي، ويرد<sup>(٢)</sup> المعدل كل ذلك في السر؛ كي لا  
يظهر فيخدع (أو يُفصد)، أي يُخدع المعدل بالمال، أو يُفصد بالإصرار إذا كان  
ظاهراً.

وقوله: (فَبُخِذَ)، بالتصبيح على أنه حواشٍ لنفي، وكذا قوله: (يُقْضَدُ)، عطفاً عليه.

وَأَرَادَ بِالْمَسْنُونَةِ رَفْعَةَ النَّبِيِّ عَنْهَا الْقَاصِي مِنْ أَمِيرِهِ إِلَى لِحْدَلٍ، وَسُغِيثَ بِهَا لِسْتَرِهَا عَنْ تَغْلُفِ النَّاسِ الْعَوَامَ.

(١) وقع بالأصل: «أو الحلي»، والمثبت من: «أر»، «أم»، «أف»، «أع»، «أض».

وهي العلابية لا تذا أن يجمع بين المُعدِّل والشاهد) لنسبى شنه بغدبل  
غيره، وقد كانت لعلابية وخذها في الصدر الأول، ووقع الاكتفاء بالشتر في  
زماننا تحرُّراً عن الفشه

﴿ نهاية الدلائل ﴾

قال صاحب «الهداية» (وفي العلابية لا تذا أن يجمع بين المُعدِّل  
والشاهد) ، [وذلك] <sup>(١)</sup> لأنه قد يشترط الاثنان في الاسم والنسب والصفة، ويجمع  
بينهما فيقول: هذا [هو] 'أندي عدله' قطعاً للشتر

اعلم أن شتركية على نوعين تركيبة الشتر، وتركيبية العلابية

وصورة تركيبة العلابية أن يجمع القاضي بين المُعدِّل والشاهد، فيقول  
المُعدِّل للشاهد أدي عدله هذا <sup>(٢)</sup> أدي عدله

وصورة تركيبة الشتر أن يبعث القاضي رسولا إلى الشركي، ويكتب إليه كتابا  
في أسماء الشهود وأبائهم، وحلائهم <sup>(٣)</sup>، ومحالهم، وسوقهم، إن كان سوقيا،  
حتى يعرف الشركي، ويسأل عن حيرابهم وأصدقائهم، فإذا عرفهم؛ فمن عرفه  
بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي [الله] <sup>(٤)</sup> عند حذر الشهادة، ومن  
عرفه بالفسق لا يكتب ديث تحت اسمه، بل يشكت؛ احتررا عن هنت الشتر

أو يقول: الله يفتنم، إلا إذا عدله غيره، وحاف أنه لو لم يصرخ يذلت؛ بقصى  
لقصى بشهادته؛ فحينئذ يصرخ بذلك، ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق؛

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١



الحضم، إنه عدل مغاير قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه بخور تركيته، لكن عند محمد يضم تركية الآخر إلى تركيته لأن العدد عند شرط

(في غايه لسان)

الحضم (إنه عدل)، أي قال أبو حبيبة في «الحامع الصغير» لا يُسأل بعدل المدعى عليه على قول من قال يسأل القاضي عن الشهود، فكان هذا نظير مسأله المزارة، حيث خرج أبو حبيبة عنه أيضاً على قول من يحيرها

وذلك لأن من أصل أبي حبيبة أنه أن القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والمصاص، إلا إذا طعن بالحضم، ومع هذا إذا سأل عنهم على قول من رأى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل، لا يكفي بذلك حتى يسأل غيره، لأن تعدل الشهود عنه ليس بعدل على الكمال، بل هو بعدل من وجه، وخرج من وجه، حيث لم يصدقه على شهادته

ولفظ «الحامع الصغير» لا محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة أنه قال في قول من رأى أن يسأل عن الشهود بأنه لا يجوز - إذا قال الحضم المشهود عنه هو عدل - حتى يسأل عنه، إلى هنا عند «أصل الحامع الصغير»

قال في «الصدر الشهيد وعمره في شرح الحامع الصغير» وهذا إذا كان هم عدول، وكنهم أخطأوا، أو شوا، ثم إذا كان هم عدول صدقوا في شهادتهم، فقد اعترف بالحق، فيخصى عنه، وهذا كله إذا حشد الحضم، فإن كان سأل - وهو ممن بخور أن تزحف منه في التعديل - صح منه التعديل، وكان كذا عند أبي يوسف <sup>١</sup> وعند محمد <sup>٢</sup> يضم إلى ذلك آخر حتى يتم التعديل.

وذكر محمد في كتاب «الربايات» أن مشهود عنه إذا كان من أهل

<sup>١</sup> صحيح مسلم مع شرحه في ج ٢ ص ٣٩٠

<sup>٢</sup> ينظر: «شرح الحامع الصغير» للصدر الشهيد [ص ٢٦٦]

ووجه الظاهر أن في رغم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في إنكاره  
 منطل في إصراره فلا يصح مُعدّلاً، وموضوع المسألة إذا قل هو عدول ولا أنهم  
 أحضروا أو سوا، أمّا إذا قل صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اغترف بالحق  
 قل وإذا كان رسول القاصي الذي يُسأل عن الشهود واحداً، حراً  
 والأشأن أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف وقال محمد لا يخور، لا  
 الأثنان

في نسخة اليد

لتركيبة، فإذا أُجبر أن يشاهد عدلاً، فإنه يُسأل أصادق هو في هذه الشهادة أم  
 كاذب؟ فإن قال هو كاذب بطل تعديله حيث كذبه، وإن قال هو صادق، كان  
 ذلك إقراراً بما ادّعى عليه.

فإن قال هو صادق ولكنه أوهم في هذه الشهادة، أو عبط في هذه الشهادة،  
 يكون ذلك تركيبة منه، ويُسأل غيره، فإذا رُكّاه آخر، قصي شهادته، لأن من أصل  
 محمد أنه لا يُجبر إلا تركيبة اثنين، وروى عن أبي يوسف أيضاً أنه يُجبر ترى  
 المدعى عليه كذا ذكر العمدة أبو ليث رحمته الله

قوله، (منطل في إصراره)، بالصد المضممة، والإصرار هو اثبات على  
 الشيء، أي الخصم منطل في ثابته على الإنكار

قوله، (قال وإذا كان رسول القاصي = رسول الذي يُسأل عن الشهود  
 واحداً، حراً، والأشأن أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف رحمتهما الله  
 محمد لا يخور إلا الأثنان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»<sup>١</sup>

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وأردف بالرسول، التركي، وعلى هذا  
 الخلاف المترجم عن الشاهد، ورسول القاصي إلى التركي، ورسول التركي إلى

(١) نظر الجامع الصغير مع شرحه جامع كبر [ص ٣٩١]

وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْمُتَرَكِّي، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ رَسُولُ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي  
وَالْمُتَرَجِّمُ عَنْ الشَّاهِدِ لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ وِلَايَةَ لِقَضَاءِ نَسَبِ  
عَلَى طُهُورِ الْعَدْلَةِ وَهُوَ بِالتَّرَكِّيَّةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِيهِ.

﴿فصل في الشهادة﴾

لقاصي يحضره عن حال الشهود.

لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُصْهِرُ مَا كَانَ حَقًّا عِنْدَ الْقَاصِي،  
كَالشَّاهِدِ بِهِ، فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِيهَا، كَمَا يُعْتَرَفُ فِي أَصْلِ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذَا يُعْتَرَفُ فِيهَا  
الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ بِمَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ  
تَكُنُّ بِالتَّرَكِّيَّةِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ بِأَقْلٍ مِنْ نَسَبٍ، فَكَمَا التَّرَكِّيَّةُ.

وَلَهُمَا أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ حُرٌّ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّضُ لِأَضَلِّ الْحَقِّ بِوَلِيَّاتٍ،  
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَرِّ الْعَدَدُ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرَكِّيَّةِ لِقِطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَمَحَلُّ  
الْقَضَاءِ أَيْضًا. وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ أَمْرٌ تَكُنُّ بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافِ  
لِقَاسٍ، فَلَا يُقَدِّسُ عَلَيْهِ عِيْرُهُ؛ لِأَنَّ رَجُوحَانَ الصَّدَقِ بِالْعَدَالَةِ لَا بِالْعَدَدِ فِي حَقِّ  
الْعَمَلِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَحَارِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَرِّ الْأَنْسِ لَا يُوحِثُ الْعِلْمَ كَحَرِّ  
الْوَاحِدِ، فَاقْصَرَ الْحُكْمُ عَلَى مُؤَرِّدِ النَّصِّ، فَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ  
بِالْوَاتَرِ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ، وَتَمَّ اعْتُزِلَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ؛ لِأَنَّهُ مُعَمَّدٌ لِلشَّهَادَةِ.  
يَكُنْ عِنْدَهَا فَوْقَ عَمَلِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ»<sup>(١)</sup> - فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ -: «الْخِلَافُ  
فِي عَدَدِ الْمُتَرَكِّي فِي تَرَكِّيَّةِ السَّرِّ، أَمَّا فِي تَرَكِّيَّةِ الْعِلَاقَةِ؛ فَشَرُطٌ بِالْإِجْمَاعِ»  
ثُمَّ قَالَ: «أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي تَرَكِّيَّةِ السَّرِّ لَيْسَ بِشَرُطٍ، وَفِي التَّرَحُّمَةِ شَرُطٌ»

(١) وَفِي الْأَصْلِ «فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ» وَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ بِالْوَاتَرِ.

(٢) بِطَرِيقِ «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ» بِمَعْنَى شَهَادَةِ (١٨٤)

وَيُشْرَطُ الذِّكُورَةُ فِي مُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ

وَيَهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ لِقَطْعَةُ الشَّهَادَةِ  
وَمُخْلَسُ الْقَصَاءِ، وَشُرَاطُ الْعِدَّةِ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ فِي لَشَّهَادَةِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا (ولا  
يُشْرَطُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي الْمُرَكَّبِي فِي تَرْكِةِ الشَّرِّ) حَتَّى ضَلُخَ الْعِنْدَ مُرَكَّبِي، وَأَنَّ  
فِي تَرْكِةِ الْعَلَانِيَةِ هُوَ شَرْطٌ، وَكَذَا الْعِدَّةُ بِالْإِخْمَاعِ عَلَى مَا فِيهِ الْعَقْدُ  
- رَأَى - لِإِخْتِصَاصِهَا بِمُخْلَسِ الْقَصَاءِ فَتَوَاتُرًا ١٥٥١ إِذَا يُشْرَطُ الْأَرْبَعَةُ فِي تَرْكِةِ  
شُهُودِ الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»: «يُشْرَطُ لِأَرْبَعَةٍ فِي الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى»

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ الذِّكُورَةُ فِي الْمُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ)، يَعْنِي: بِالْإِخْمَاعِ،  
وَكَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ فِي «الْمُخْتَلَفِ» (١) فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ» فِي بَابِ  
مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمُخْتَلَفِ» وَ«الْحَضَرَةِ» فِي كِتَابِ «الْخُدُودِ» فِي بَابِ  
خَبِيْفَةِ «يُشْرَطُ الذِّكُورَةُ فِي الْمُرَكَّبِي عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ جَلَّافًا لِهَمَّا» (٢)

وَقَالَ فِي «حِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْتَرْجَمَانُ إِذَا كَانَ أُعْتِمِدَ، فَقَدْ [٢/٢٧: ١٥٠] أَبِي  
خَبِيْفَةَ أَنَّهُ لَا [١٥٧: ٣٥٧] يَحُورُ، وَغَرَّ أَبِي يُوْسُفَ أَنَّهُ يَحُورُ، وَتَعَدَّلَ بَعْدَ  
لَمَوْلَانِ، وَالْأَسْبَاطُ لِلْأَبِ فِي الشَّرِّ يَصْخُ عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ وَأَبِي يُوْسُفَ ٣٥٨، وَالصَّبِي  
أَهْلٌ لِعَقْدِ الشَّرِّ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَا نُفْلَ شَهَادَتُهُ»

ثُمَّ قَالَ فِي «الْحِلَاصَةِ»: «شَرْطُ نَحْصَفٍ أَنْ يَكُونَ لِمُرَكَّبِي فِي الْعَلَانَةِ عَنِ  
الْمُرَكَّبِي فِي الشَّرِّ، أَثَمًا عِنْدَنَا فَالَّذِي يُرَكَّبُهُمْ فِي شَرِّ، يُرَكَّبُهُمْ فِي الْعَلَانَةِ» (٣)  
ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْقِصَاصِ

(١) سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ «رَوَاهُ» أَبِي بَكْرٍ الْمُرْمُودِيُّ [١٦٣٦: ٣]

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [١٦٣٧: ٣].

(٣) هُنَا الْمَصْدَرُ [١١٨٦: ٣].

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْمَحَارِي [٢٤٥: ١].









ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع  
شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد لأن شهادته  
غير موحدة بنفسها، وإنما بصيرة موحدة بالثبوت إلى مجلس القضاة، ولا يذم  
الإدانة والتحمل ولم يوحذ (وكذا لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته لم يسمع  
بسماع أن يشهد) لأنه ما حملته وإنما حمل غيره

والنعم

### والنعم في الصوت الحزني

قوله (١٠٢٣) (ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة،  
فإذا سمع شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد).  
وهذا لفظ القدريني في «مختصره»، وتماثفه فيه. «وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد  
على شهادته، لم يسمع السامع أن يشهد»، وذلك لأن الشهادة لا تثبت ما  
بعدها، ولهذا تقتصر إلى قضاء مدعي بذلك، فإذا ثبت كذلك، لم يكن يذم  
الإدانة بحمل الشهادة على الفزع، حتى يثقلها لفرغ إلى مجلس القضاة، وكذا  
لا تحوز شهادته بالسمع، إذ سمع الشاهد يشهد غيره؛ لأنه لم يوحذ التحمل في  
حق السامع، لأنه حمل على السامع

قال محمد بن أبي حنيفة في «الجامع الصغير» عن يعقوب عن أبي حنيفة في  
زحدي قال: أشهدني فلان على نفسه بكذا وكذا قال لا يعني ما أن يشهد على  
شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك<sup>(١)</sup>

قال فخر الإسلام وأصله أن الشهادة على الشهادة لتحصيل وتوكيد، ولا  
يصح من غير تحصيل، أمّا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الحكم نصف

(١) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن سمعه يشهد على شهادته يحل

(٢) سمع السامع أن يشهد على شهادته

(٣) سمع السامع أن يشهد على شهادته

قال ولا يحل للشاهد إذا رأى حقة أن يهد. لا أن يذكر الشهادة.  
 أن نخطئ يثبت لخطئ من يحصل العلة. بل هذا على قول أبي حنيفة

في هذه المسألة

في الخروج، لكن إذا حصل منهم ما يصح بعد ما هو حقة، أو شهادة في  
 غير مختص بقاضي ليس بحقة، فيحل نقل إلى مختص بقاضي مختص بحقة،  
 فيحل أن التحصيل مختص بما هو حقة، فلما لم يكن ثمة من نقل، لم يكن ثمة من  
 التحصيل

فأما عند محمّد بن الحكّم إنما دفع شهادة لكن، فإذا كان كذلك، لم يكن  
 ثمة من نقل الشهادة إلى مختص بقاضي

وأصل هذا الاختلاف في الثمان عند الخروج لا عند على الأصوب  
 عندهما، وعند محمّد بن بشر كونه إن رجعوا حصة

وقال محمّد بن يحيى في «الجامع الصغير» أيضا في رجب أشهد بكذا على  
 شهادته. فسمع آخرون قال ليس يعني أنهم أن يشهدوا على شهادته بذلك، لما  
 ذكر أن التحصيل شرط، وهو خلاف لقاضي، أو أشهد على قتيبة، وسمع بذلك  
 آخرون، وسمعهم أن يشهدوا؛ لأن قصده حقة بمره الأول، والسمع وغير ذلك،  
 فصح بحمل من عمر إلهادي " كذا ذكر محرر الإسلام سردي في شرح الجامع  
 الصغير

قوله (قال ولا يحل للشاهد إذا رأى حقة أن يهد) لا يذكر  
 شهادة، أي قول المدّعي في «مختصر»

ابن أبي عمير (الاصول) ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢

وعندهما بحلُّه أن يشهد

رحمة الله عليه

«لأنه يذكر الحلاف في كتابي، وقد لم يذكر الحلاف في «شرح الألف»، وكذلك ذكر الحلاف المسألة في «آداب القاضي» في باب الترخيل برى منه وحظه، ولا يذكر الشهادة مطلقاً، ولم يذكر الحلاف، فلا تخل هذا من صاحب «الهداية» (قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما بحلُّه أن يشهد)

وكذلك ذكر الحلاف في «المختص» حيث قال: «إذا وجد القاضي صحيفة فيها شهادة شهود عدة، وهو غير حاضراً بالحادث، لم يقص بذلك، وكذلك قال في الأصل وفي الآخر وقال له أن يقص، ويشهد، ويروي إذا علم أنه حظه على الحقيقة».

وقال القتيبي أبو النيث في «الوازيل»: «قال نصير بن يحيى كنتُ إلى محمد بن مقاتل فيمن سبي شهادته ووجد حظه وعرفه قال يسفه أن يشهد إذا كان لحظ في حزره وكنتُ إلى من نسختي هذا، قد يكون في الحظ عطف يقضي لا يسفه أن يشهد»

قال القتيبي: «وهو قول أبي حنيفة، والأول قول أبي يوسف ومحمد بن»

وقال في «الأحاسيس»<sup>(١)</sup> «قال في «المحرر» قال أبو حنيفة لو شهدوا على صك فعدوا يعرف أن هذا حطاً وحواتباً، لكن لا تذكره، لم يكن للمدعي أن يثمد شيئاً من ذلك، فإن أئمة قاضي غيره، ثم ختصموا إليه في ذلك، أئمة، لأن هذا مما يحيف به القصة»

(١) يصر «آداب القاضي مع شرح نصير الشهيد للحشاف [٤٠٥ - ٤٠٨]

(٢) يعني «مقتلاً عن أبي حنيفة» فالقول قوله هناك

(٣) بعد «مختص برواية» لأبي البت السمرقندي [١٦٢٣ ٣]

(٤) يصر «الأحاسيس» للناظمي [٢٦٠/٢]

﴿فصل في بيان﴾

ثم قال في «الأحساس» «وقد ذكر في «بوابه» من رُشِمَ» عن محمد بن  
 يحيى أنه سَمِعَ الشَّاهِدَ أَنْ [٢٥٣: ١] «...» بِشَهِيدٍ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ.  
 وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ «الأحساس» حَلَّافَ أَبِي يُونُسَ

وقال صاحب «الهداية» (وقيل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وحده  
 القاضي شهادة في ديوانه، أو قضيته)، يعني عدم حلّ شهادته للشاهد بمفرده  
 لحظ بدون تذكر الحادثة بالاتفاق

وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وبين رأي القاضي قضيته  
 في ديوانه، أو شهادته، ولم يتذكر الحادثة، فعند أبي حنيفة لا يعمل بذلك حلال  
 صاحبه

والإلى هذا الوجه ما رُكِّزَ الإسلام أبو الفصّل نُكُزِمِيَّ في «إشارات  
 الأسرار» حيث قال، «ورداً وحده القاضي في قضاياه قضاءً محظوراً بحكمه،  
 ولم يذكُرْ، لَمْ يَفْعَلْ بِهِ عِندَ أَبِي حَنِيفَةَ حَلَّافَ هُما»

وقال شمس الأئمة الشَّرَحِيُّ في «شرح أدب القاضي» في باب القاضي  
 يقضي بعينه: «القاضي إذا وحده يَجْعَلُ في ديوانه سَجْنَهُ، وهو محرمٌ بحاقته،  
 ويكرهُ بحظه، ولكنه لا يذكُرْ ذلك، فعند أبي حنيفة لا يقضي بذلك حتى يتذكر  
 وعنده يقضي، وذلك لأنَّ السَّجْلَ إِنَّمَا يُكْتَبُ لِيَكُونَ حُجَّةً عِنْدَ الْحَاجَةِ بِهِ،  
 وَلَمْ يَخْتِاجْ بِهِ عِنْدَ السَّيِّدِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاضِي ذَاكِرٌ فَإِنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى التَّخْرِيجِ  
 مِنَ السَّجْلِ فِي دِيَوَانِهِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ السُّدَنِ حَتَّى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ  
 حُجَّةً وَلِقْدَعًا، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ بَأَنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ لِنُفُوذِ الْقَضَاءِ، وَلَمْ يُوَحِّدِ الْعِلْمَ

سنة ١٠٠٠

وكذلك إذا وجد حصة مكتوبة في صك في يد رجل، ولكنه لا يذكر الشهادة،  
فعد أبي حنيفة وأبي يوسف لا يشهد وعده محمد بنشهد، محمد بن عيسى أنه  
وأبو يوسف فرق بين مسأله شهادة وس مسألة التحل أي كنه الخصم  
في ديوانه، وحدث لأن التحل يكون في ديوانه وحريظته وتحت حنقه، فيؤمن  
الريدة والشقصان، والتعبر والسيل

وبس كذلك الشهادة على الصك، لأنه في يد غير الشاهد، فلا يؤمن به  
لزيادة والشقصان، فلا يشهد حتى يتذكر الحادثة.

وهي زوية الأخبار عن النبي ﷺ إذا وجد سماعه مكنون في موضع، ولا  
يذكر ذلك عند أبي حنيفة لا يحل به أن يزوي، وعده محمد بنحل به أن يزوي  
وعن أبي يوسف روايان، كذا في «شرح أدب القاضي».

وأبو حنيفة شد في هذا الباب، فشرط لجل رواية الأخبار أن يحفظ الحديث  
على ظهر القلب، من حسن سمع، أن يزوي، ولهذا قلت روايته الأحبا

وعدهما لا لشرطه [٢٥٤]، هذا لزوي الأخبار، لأن هذا [ب]

بث القس، وبث القديسات مني عن توسع

ألا ترى أن قول الواحد فيه مفلو، ولأن في الأخبار كثرة لا يفكر حفظ  
الكل، بخلاف الشهادات عن قول أبي يوسف لا، لأن بها فلة يفكر حفظه.  
فشرط لحفظ في باب الشهادات دون رواية الأخبار

١٠٠٠ شرح المحققين [٩٢ ٩٦]، المحقق - هـ [٨٠ ٨٠]، [٥٠ ٥٠]، [٥٠ ٥٠]، [٥٠ ٥٠]

[٣٨٦ ٣٨٦]، [٣٨٦ ٣٨٦]

١٠٠٠ شرح المحققين - [٣٨٦ ٣٨٦]، [٣٨٦ ٣٨٦]، [٣٨٦ ٣٨٦]



وقيل هذا بالأنشأ، . . . بسبب الخلاف عما إذا وجد المحسني شهادة في ذنبه أو  
فصله، لأن ما يكون في معطره فهو تحت حمله ثبوت عليه من الزيادة  
والتخصيص محصل به نعلم بذلك ولا كذلك الشهادة في النقص لأنه في يد  
غيره، وعلى هذا إذا ذكر المحسني الذي كذب فيه الشهادة أو أحرق مؤم متين  
نشره آتاه هذا بخبر وأنت

قُلْتُ وَعِنْدِي قَوْلُ أَبِي حَسَنَةَ أَحْمَدَ، لِقَوْلِهِ يَدْعِي ﴿يَدْعِي﴾ مِنْ شَهْدَ يَدْعِي وَهِيَ  
يَقْتَضِي ﴿الْأَرْحُفُ ١٨٦﴾ وَلِقَوْلِهِ يَدْعِي لَابِسَ عَنَاسِي هِيَ ﴿إِذَا رَأَيْتَ مِثْلَ الشَّمْسِ﴾  
عَاشِدٌ وَالْأَقْدَعُ ﴿١٨٧﴾ وَالْأَنْ لِحِطَّ نَشَأَ لِحِطَّ، فَمِنْ لَمْ يَدْعُرِ الْحَادِثَةَ وَلَا يُزَمُّ أَنْ  
يَكُونَ دَعَا لِحِطَّ حِطَّ غَيْرُهُ، وَلَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ بِالْشَيْءِ

قوله: (وحد القاضي شهادة في ديوانه)، يعني أن القاضي [أد] كان  
أب شهادة لشهود في ديوانه، ثم جاء المشهود له بطلب حكم القاضي، وقاضي  
لا يذكر الحدثة، لم يخبر له أن يخكم بذلك عبد أبي حنيفة.  
قوله (أو قصيته)، بالنصب، عطفًا على قوله (شهادة)، والصبر راحة  
في القاضي

نولہ (می قسطہ)، ای می حریطہ

قوله (١٦٤١) (وعلى هذا إذا ذكر المجلس الذي كنت فيه شهادة). أي  
عني من قبل من الموثقين، من وجه الاتفاق والاختلاف.

در حدیثی نقلی فی الصحیحہ (۱/ ۶۹۰) روایت شدہ ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا: "مَنْ رَأَى نَارًا فِي حَرِّهَا نَارُ جَهَنَّمَ" (جو شخص دیکھے کہ آگ کی حرارت میں آگ جہنم کی ہے)۔

في ولا يحل بمشاهدته شيء له تعبدية، إلا للصوت والصوت  
والمسح ويدخل في ولايته الماشي فإنه يفتق أن يشهد بيده لأبيه، و  
أخبره بها من سبق به

يعني إذا دد محسن شهادته، ويتم بتدكير الحادثة، لا بجعل به في شهادته  
لا تفتق، ومن لا يحل ذلك على من أبي حنيفة خلافاً لهما، وكذلك لا يحل  
فيما إذا أخبره بمؤتمعة شهادته محض وأب، وهو لا يتدكير الحادثة

قوله (في) ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء له تعبدية إلا للصوت  
والصوت، والمسح، والدخول، وولائه الماشي، فإنه يفتق أن يشهد بيده لأبيه، و  
إذا أخبره بها من سبق به، أي قال القذوري في «مختصره»

قال في «شرح الأقطع» وهذا الذي ذكره الشيخان، ويعني لا يحل  
الشهادة

وخه القياس أن شهادة مأخوذة من مشاهدته، ويتم بترجيد شخصه، و  
بغير الشهادة، كما في البيع والهبة ومحو دينك، ولأن الشيء الذي لا يدرك باليد  
مثل الشمس، فاشهد ولا مدغ

ووخه الاستحسان أنه لا طريق إلى معرفة هذه الأشياء سوى الخبر، لأن  
تعدد به بغير محصور نفس الولادة، وإنما يروى القضي مع أمه، وينسب  
لأب، وينسب لغيره هو أب فلان، وكذلك عند موت لا يخبره إلا بالثبات  
هو أو الشارة والده من، حكاه في فلان مات

(١) ينظر «مختصر القذوري» (ص ٢٩١)

(٢) ينظر «شرح مختصر القذوري» للأقطع (ص ٢٩١)

(٣) يعني تحريمه



قال في «الساوى المصرى» «شهادة بالشهرة في النسب وغيره بعد ستر  
الشهرة الحقيقية، أو الخُكمية»

فالحقيقة أن شهر وسمع من قوم كثير لا يُصور توافقه على الكذب،  
ولا يُشروط في هذا العداله، بل يُشروط الوائز

والخُكمية أن تشهد عدة عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بسفه

الشهادة»

ثم قال فيها «أداء شهادة بما بحث بالشهرة في الأربعة في النسب - وإن  
لم يُعيثوا بولاده - والسكاج - وإن لم يُعابثوا بعقد - والتقصاء - وإن لم يُعدس  
استقيد - والموت - وإن لم يُعيثوا موته - لكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا  
لا إله إلا الله، لا يحبر حمادة لا يؤفهم نوافلهم على الكذب، أو حد غدس  
بمفظة الشهادة، وفي باب الموت يحبر بوحده العدل، وإن لم يكن بسفه  
الشهادة»، ويصح عن باب النسب من «شهادات» شيخ الإسلام خواجه زاده

ومع الأسير ونسب في «فصوله» عن «شهادات المحيط» «لا يجوز شهادة  
على الأملاك، ولا على أسبها، بخو السبع، ونهية، والصدق بالشهرة والسمع  
وبحو الشهادة بالشهرة والسمع في أثناء منها نسب، حتى لو سمع من سب  
أن هذا فلان بن فلان فلاس، وسعه أن يشهد بذلك، وإن لم يُعدس بولاده حتى  
يرشه

وطريق معرفة نسب أن يسمع أنه فلان بن فلان من جماعة لا تُعدس  
بواحدهم على كذب عدد من حقه

وعندهما: إذا أحضره عدلان: أنه ابن فلان؛ تجزئ له الشهادة على النسب،  
والمنية أبو بكرٍ الإشكاف كان يقني بقولهما، وهو احتيارٌ لسفيٍّ كذا ذكر  
الفاصي الإمام طهیر الدین.

وكذا يجوز الشهادة بالتسمع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على  
امراه وسمع من الناس أن فلانة زوجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم  
يُعاين عند النكاح.

وكذا يجوز الشهادة على القضاء بالتسمع، حتى لو رأى رجلاً قضى لرجل  
بحق من الحقوق، وسمع من الناس أنه قضى عليه ابلة؛ وسعه أن يشهد أنه  
قاضي ببلده كذا، قضى لفلان كذا وإن لم يُعاين تنفيذ الإمام إياه، وكذا الموت  
إذا سمع من الناس أن فلان مات، أو رأهم صنعوا به ما يُضغ بالموت؛ وسعه أن  
يشهد على موته وإن لم يُعاين ذلك.

وروى ابن سفاقة عن محمد: إذا أحرك واحدٌ عدلٌ بالموت؛ وسعت أن  
يشهد به، وإنما هي النسب فلا ينعك أن تشهد به حتى يشهد عدلان، وهذا  
لوئهم، وعلى قول أبي خبيقة عليه السلام على ما منع في القلب، وهكذا روى بشير بن  
نوبخت عن أبي خبيقة أنه لا تجزئ له أن يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة<sup>١</sup>

والحوادث في النكاح والقضاء بطريق الجواب في حش، فقد فرقوا جميعاً  
بين الموت وبين الأشياء الثلاثة، فاكفوا بحبر الواحد في الموت دون الأشياء  
الثلاثة.

ثم قال في «المصول» ذكر لفاصي الإمام طهیر الدین في نكاح «فتاواه»

والقاس ألا يحور ، لأن الشهادة مُتَّفَقَةٌ مِنَ الْمُشَاهِدَةِ وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَصَارٌ كَالْبَيْعِ .

وَجَهُّ الْإِسْحَاقِ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعْنِيَةِ أَسْنَانِهَا خَوَاصٌّ مِنَ النَّاسِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامُ تَنْقِي عَلَى الْقَضَاءِ الْمُتَرُونَ ، فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِشَايِعٍ

بِحَبْلِ الْبَيِّنَاتِ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ سَوْتِ بَمَرَّةِ الْكُفَّاحِ وَغَيْرِهِ ١٥ ٣٦١ | لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمْ يَرْقُ : أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَتَقَيُّ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَوْ قُضِيَ بَأَنَّهُ لَا تَسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَوْتِ بِإِحْبَارِهِ ؛ صَاعِتِ الْحَقِيقِ ، بِحِلَافِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ .

وَمِنْ الْمَشَايِعِ مَنْ قَالَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ ، وَالسَّبِّ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالْكُفَّاحِ ، وَإِنَّمَا احْتَفَافٌ لِحَوَاتٍ لَا خِلَافَ الْمَوْضِعِ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ أَحْتَرَهُ وَاحِدٌ عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ ، وَلَمْ يَدْكُرْ الْعَدْلَ الْمَوْثُوقَ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُخَصَّرُ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً عَدْلًا مَوْثُوقًا بِهِ ؛ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَعْصُولِ» : «ثُمَّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً إِذَا نَسَبَ الشُّهْرَةُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عِنْدَ مَا بَحَرَ الْعَدْلِي ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ، لِإِحْبَارِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ . كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَبِهِ أَخَذَ لِمَصْدَرٍ سَعِيدٍ بِرَهْمَانَ الْأَنْثَمَةِ ، وَفِي فَصْلِ الْمَوْتِ لَمْ يَنْتَبِ الشُّهْرَةُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ ؛ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ تُكْتَفَى بِمَجْرَدِ الْإِحْبَارِ» .

قَوْلُهُ : (فَصَرُّ كَالْبَيْعِ) ، أَنْ يَصْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَالْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ شَايِعٍ فِي الشَّيْءِ ، بَعْدَ الْمُتَهَدَةِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قَوْلُهُ : (أَحْكَامُ تَنْقِي) ١٥ ٣٦٥ ، كَالْإِزْبِ فِي السَّبِّ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْكُفَّاحِ . وَكَثِيرٌ مِنْكُمْ فِي قَضَاءِ الْقَضَى ، وَكَثِيرٌ كَمَالِ الْمَهْرِ فِي الدُّحُولِ ، وَبِحُودَيْتِ ،

أَدَّى إِلَى الْمَحَرَجِ وَتَغَطَّصَ الْأَحْكَامَ، بِحِلَافِ النَّعْيِ، لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِمَا  
يَجُورُ ١٠. «يَلْشَاهِرُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِشْتِهَارٍ وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ  
كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يُحْبِزَهُ وَحِلَافٍ عَدْلًا أَوْ رَجُلٍ وَائْتِرَادًا لِيُخْضَلَ لَهُ تَوْعُ عِلْمٍ.  
وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَشَاهَدَ عَنِ الْوَاحِدِ

عَنْ عَدْلِهِ وَتَوَاتُرِهِ

مَثَلُ النَّسَبِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْإِخْضَابِ

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ النَّعْيِ) لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، هَذَا لِيَبْ يَبْ الْمَرْقُ مِنْ النَّعْيِ وَمِنْ  
الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ تَجُورُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ فِيهَا دُونَ النَّعْيِ عَنِ وَجْهِ لَا مِخْطَابٍ.  
وَقَالَ فِي «إِخْلَاصَةِ الْقَتَاوِيِّ»: «الشَّهَادَةُ عَلَى الدُّحُولِ بِالمَكْرُوحَةِ بِالنَّسَبِ  
جَائِزَةٌ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»

ثُمَّ قَالَ «وَمِنْ «فَوَائِدِ اسْتَدَامَا ظَهَرَ الدِّينِ» لَا جُورَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى  
الدُّحُولِ بِالنَّسَبِ، وَلَوْ أُرِيدَ أَنْ يُثْبِتَ الدُّحُولُ، يُثْبِتُ الْحَلُوهُ الصَّحِيحَةُ» ١١.

قَوْلُهُ: (وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ) مِنْ يَثْقُ بِهِ، أَيْ، الْإِشْتِهَارُ بِمَا يَكُونُ  
حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، فَلَاؤُونَ، بِتَوَاتُرٍ، وَتَأْتِي، بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ، كَرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ،  
أَوْ رَجُلٍ وَمَرَأَتَيْنِ عَدُولٍ بِمَقْلَعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَنْ «الْقَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ».

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيْ، فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ١٢، وَهَذَا  
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا قَبْلَ هَذَا - (إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْبُرَ بِهَا مِنْ يَثْقُ بِهِ)

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ)، أَيْ، قَدْ بَلَغَ

(١) يَنْظُرُ: «إِخْلَاصَةُ الْقَتَاوِيِّ» لِصِغَرِي [ق/ ٢٦٢]

(٢) وَفِيهِ بِالْأَصْلِ: «أَيْ، بِإِخْبَارٍ»، وَالْمَعْنَى مِنْ «أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ»

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢١]





ثم إذا قُتل لا تُقْل كذا هذا.

وَلَوْ رَأَى إِنْسَانًا جَلَسَ مُعْتَصِدًا بِدُخَانٍ عَسَى أَنْ يَخْطُوهُ حَتَّى يَكُونَ  
شَهِيدًا عَلَى كَوْنِهِ قَاتِلًا أَكْثَرًا إِذَا رَأَى خَلًا وَأَمْرًا يَسْكُنُ بِهِ وَيَسْتَقْدِرُ  
حَيْثُ مِنْهُمَا إِلَى تَحْرِيقِ الْأَرْوَاحِ كَمَا يَدَارِي سَيِّئًا فِي يَدِهِ ۝

ومن شهد أنه شهد دون فلان. وصلى على حارثه فهو معصية حسنة  
بما في القصاصي قبله.

ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأقسام يعني عمار السامع

ومن وجد عدلًا ثبتت به الشهادة، وقد يكون سماع على وجه لا ثبت به الشهادة.  
بسماع من واحد غير عدل، أو من جماعة ليس بعدل، فهذا لا أصل له.

وإن كان موث فلان مشهورًا ذكر في «القصص» أنها ثمانية، وهكذا ذكر  
حذف في «أدب القاضي» وقد مر بعض من حذف لا أصل له، وبه أحد  
مدرسيه شاهد حسام الدين ۝

قوله (ثم إذا قُتل لا تُقْل). فإن قال ريت هذه معنى في فلان في وقت  
من الأوقات

قوله (ومن شهد أنه شهد دون فلان). وصلى على حارثه، فهو معصية  
حسنة لو قصر للقصاصي قبله، الأول من شهادة، وثاني من شهادة، معنى  
حفظه. ولو قصر للقصاصي بأن قال كثر حارثه ذنبه، وصلى على حارثه.

قوله (ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأقسام يعني عمار السامع

## في الولاء والوقف.

وعن أبي يوسف آخرًا أنه يحوز في الولاء؛ لأنه مصر له السب<sup>(١)</sup>

في كتابه الثاني

## في الولاء والوقف

وعن أبي يوسف رحمه الله آخرًا: أنه يحوز في الولاء<sup>(٢)</sup>، يعني، قصرًا اعتبارًا للسب<sup>(٣)</sup> في كتاب القُدُوري على الأشياء الخمسة في قوله: «إلا السب، والموت، والسك» [٢/٣٦٩/٥]، والدخول، وولاية القاضي يعني اعتبارًا للشامع في الولاء والوقف<sup>(٤)</sup>، أي لا تحوز الشهادة بالشامع فيهما

قال في «شرح الأقطع» قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تحوز الشهادة في الولاء [١/٥٥٠]، «لأنَّ أن يشمعا»<sup>(٥)</sup>، المعنى هكذا ذكر في «الأصل»، في رواه أبي حمزة، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: إذا شهدوا على ولأ منهن حرًا، وهو إحدئ الروايتين عن محمد<sup>(٦)</sup> إلى هنا لفظ «شرح الأقطع»

ووجه قول أبي يوسف الآخر أن الولاء لحمة كل حمة السب، وفي نسب تجوز الشهادة بالشامع، فكذلك في الولاء، ألا ترى أننا شهد أن ثوبان مؤلف رسول الله، وبلا لا مؤلف أبي بكر الصديق، وعكرمة مؤلف أبي عثاسي رحمهم الله

ووجه قولهما أن المعتبر في باب الشهادة هو العلم؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ [١٨٦/١٠].

والعلم إنما يكون بالعيان، أو ما يشع درجة العيان، فلا يقصر الشامع؛ لأن

(١) روي عنه في (ج) قوله رحمهما الله الولاء لحمة كل حمة السب.

(٢) ينظر: «محضر القُدُوري» [ص/٢٢١].

(٣) ومع بالأصل «أن يشمعا» والمشتق من «ش»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«ص».

(٤) ينظر «شرح محضر القُدُوري» [ص/٢٢٩].

وعن محتوية بحور في انوقف لآلة ينشئ على من لأحبار . لا أن عدل  
بولاء ينشئ على رول الميثك ولا نكده من لشعاسة فكده وما ينشئ عنه

بولاء ففما بشهر . ولا أن بولاء من أحكام الغوا ، لأنه ينشئ به . العول لا ينشئ  
بالحجر المسمي . فكده ما ينشئ به من بولاء ، وليس كذلك السب . فإنه يعين  
بالحرائر ، والحرائر ينشئ بحجر الاستدانة ، فكده انشئ ينشئ بدات

وأبصرت إنما اكتفي في التثنية بالتامع حكك الضم . لأن ليس ينشئ  
بالملوك ، ولا وفوق لأحد على العلوق . فهو يتم بغير التامع . لا أن إلى حرج  
عنه . ولا ضرورة في الولاء ، لأن الأصل هو الميثك ، والتامع ليس بخجور في  
رب الميثك

وأما حديث ثومان وملاي . فذلك من باب الإحسان ، كما أخذ أن عفا .  
بإقة رسول الله ﷺ .

وقال في «شرح الأقطع» : «ولا تحور الشهادة بوقف بالاستدانة . وقد  
محدث بحور ، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله . إلى ما ينشئ «شرح الأقطع»

وقال في «المصول» : «ذكر في «الإملاء» عن محمد أن شهادة عيسى عليه  
السلام لا تحور ، والشهادة في الوقف . هل تحل بالشهادة والتامع » لا رواية  
هذه

هذا علم لسان رسول الله ﷺ . موقوف من موقوفه بوقف عفا . وهو موقوف . لا أن  
موقوف . وقد كان من لا يحرم موقوف من موقوفه بوقف عفا . أن موقوفه لأن لا يمكن موقوفه  
أن ينشئ . التامع في حديث [ ١٧٣ ] . الشهادة في حديث [ ٢٥١ ]  
في شرح مختصر القنوري : «لا أقطع [ ٢٩٩ ]  
هو الذي والأصح والمختار في مدعي الشافعي . به . «شهدت من هذه الأداة الشافعي»  
في [ ١٥٦ ] . «شهدت من هذه الأداة» بغير المعنى [ ٢٢١ ] . «أشهدت من هذه الأداة»  
في [ ٢٦٨ ]



وقد كان في يد سيء سوى لعدو عنه، وسعت به سجدته .  
 وإن قصص ما تسمى به على التمثيل إذ هي مزجج بدلالة في لأسباب شها  
 وتسمى بها . وعن أبي يوسف أنه يشهد مع ذلك أن يقع في هذه أنه

في كذا ، ثم ما فصل تصرف إلى كذا ، لا تشهد على هذا .  
 قوله (ومن كان في يد سيء سوى لعدو عنه وسعت به سجدته) ،  
 هذه من حوض «الحامع الصغير»

وصورتها فيه . المحنة عن معروف عن أبي حمزة .  
 في يدك سوى العبد والأمة . وسعى أن يشهد به .  
 لا مزجج من أقصى . ما تسمى به على سبب ، لا وأمره على حمته  
 حيث في حق الشاهد سوى ذلك . لأن أقصى ما في سبب : معاينة الشاهد أصاب  
 حيث من اشتراء ولهنة وسحر ذلك ، وأحدث بمسرد . أو الموهوب له إنما  
 يكون إذا كان ذلك الشيء منكاً تسع . أو به .  
 لا مزجج البدالة على كون الشيء منكاً من في يد هذا .  
 تسمى به على التمسك أبداً . فحذر أن يشهد الشاهد بدلالة حد على حمك ، ولكن  
 لا يجوز عند الشهادة أن يشهد بأنه منكاً ، لأن في يد . ولا يجوز كسب  
 به . شهادة

في يد سيء سوى لعدو عنه ( من نسخة ١٢٧ )  
 في يد سيء سوى لعدو عنه . في المصرة ، وبما العترة .  
 في يد سيء سوى لعدو عنه . مع هذا .  
 هذه في حاشية الف .

١٠ يطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد | ١٢٧ - ١٢٨ |  
 في الحامع الصغير مع ما في يد سيء سوى لعدو عنه | ٣٤ |

فأثروا ويُحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق مُحمَّد في الرواية

في سنده

أما لا يَكفي للقضاء إلا في العِدِّ والأَمَّة إذا كان كبريت يُعتران عن أنفسهما، لأنهما في يد أنفسهما، فلا يكون محرَّجاً (١٣١٢) استغنى عما دليل المثلث؛ لأنَّ المثلث قد يخدم المحرَّج عانة، أو إحارة كانه عند، وإذا كان هذا أمراً معتاداً فيما بين الآخرين، لَمْ يَحْزِر الاستدلال بذلك على المثلث، وهذا إذا كان لا يُعترف أنَّهما رقيقتان. أما إذا عرِّفا أنَّهما رقيقتان فتحوُّر الشهادة؛ لأنَّ العِدِّ والأَمَّة لا بد لهما عن أنفسهما، وكذا تحوُّر الشهادة بالترقُّ إذا كانا صعرن لا يُعتران عن أنفسهما، ولَمْ يُعَرَّفَا أنَّهما رقيقتان لهذا المعنى.

قال أبو محمَّد النَّاصِحِي البُسابُورِيُّ في «تهذيب أدب القاضي» وإدَّكَ ابْدَرُ أو الثَّوْبُ، أو الدَّائَةُ، أو لَعْدُ في يَدَي رَحْلٍ، وسَمَكَ أن تَشْهَدَ أَنَّهُ، وَلَمْ تَكُنْ رَأَيْتَهُ قَتَلَ تِلْكَ السَّاعَةِ في يَدِهِ في رواية عن أبي يوسف رحمته في «الإملاء». ثم قال: «وذكر محمَّد في «الجامع الصغير» عن أبي حنيفة: إذا رأيت الشيء في يدك سوى العِدِّ والأَمَّة، وسَمِعَ أن أشهد لك».

ثمَّ قال: «قال أبو بكرٍ الزَّارِيُّ أراد برواية «الجامع»: إذا كان العِدُّ كذا، ممن بَشَّطَ لَهُ يَدًا، ويُعَرَّفُ عن نفسه، فأما إذا كان صَعِيرًا لا يُعَرَّفُ عن نفسه، ويؤيى عليه؛ فهو كَثُوبٌ».

(١) وأما بعد في (ط): «فيكون شرط على الاتفاق»

(٢) كذا وقع في نسخ، وفي النسخة حلاً في وضع تحريكها وسند بريده «الذي» مل (١٣) قصير «أنا» [أي] يَكفي للقضاء لا في العِدِّ والأَمَّة بلح. يَكُونُ حَذْفُ مَوْصُولٍ لاسي مع بعده منه هو معنى التَّكْوِينِ، وسند دين، وسند به أن مالك موطَّاي في بعض كتابه وقد ذلك في مكان آخر سطر «شاهد توضيح» لاسي مالك [في ١٣٢ - ١٣٥]، وأما سند مالك لاسي حد [١٣٣] «ومعنى السند» لاسي حد [١٣٥]

وقال الشافعي: دليل المثلث اليد مع التصرف. وله قال بعض مشايخنا  
لأن اليد متشعبة إلى أمانة ومثلث

قلنا: وانتصرف شيوخنا أيضا إلى بيعة وأمانة

ثم إن غايب المثلث والمالك، حل له أن يشهد. وكذا إذا غايب المثلث  
مخدوده، دون المالك، يحل استحصان.

باب

وجه رواية أبي يوسف رحمته أن المثلث يعرف باليد والتصرف، وقد ظهرت  
بيته، فكان له أن يشهد بيمينته له

وأما رواية «الحامع الصغير» فلأن العبد إذا كان كبيرا نعتز عن نفسه، فهو  
في يد نفسه، وطهره بحرية، فلا يصدق الشاهد عليه أنه عبده.

ثم قال الناصحي: «قال أبو يوسف إنما يحوز أن تشهد على المثلث إذا  
وفقت معرفة ذلك في قبته»

ثم قال الناصحي: قال أبو بكر الزري: هذا هو أنهم جميعا، لأنه يشهد بالملك  
بالاستدلال، فوجب أن يشهد عند سُكون المثلث، وحصول عيب الظن.

قوله: (وقال الشافعي رحمته دليل المثلث الذم مع التصرف). وله قال بعض  
مشايخنا: (أراد به: انحصاف كذا ذكر الصدر الشهيد في «أدب القاضي»)،  
ودلت لأن اليد محتمل، والمحتمل لا يكون حقة، ونحن نقول: انصرف أيضا  
محتمل، لأنه يحوز أن يتصرف بحكم يمينته، ويجوز أن يتصرف بالوكالة وغيرها.

قوله: (ثم إن غايب المثلث والمالك، حل له أن يشهد، وكذا إذا غايب المثلث  
مخدوده، دون المالك، يحل استحصان)، مسائل هذا الباب أوردها رحمته في شرح

١. نظر الشهيد في صحة الإمام الشافعي رحمته ٢٢٤: ٨. ٢٠٠. ح. نظائير رحمته ١١: ٢٦.

٢. نظر شرح أدب القاضي رحمته ٣٩٩: ٤. شاهد.

٣. في الأصل: (أو دها) ويثبت من (أو)، و٢٨٩: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥

لأن السب يثبت بالتسامع<sup>(١)</sup>، وإن لم يُعَيِّنْهُ أَوْ عَيَّنَ الْمَالِكَ دُونَ الْمَلِكِ لَا يَجُزُّ لَهُ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَام﴾

و ٤٣٦٣ | «أدب القاضي» على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُعَيِّنَ مَالِكَ وَالْمَلِكَ جَمْعًا، فَيَجُزُّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ عَلَى عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ.

والوجه الثاني: أَلَّا يُعَيِّنَ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَلَا يَجُزُّ أَنْ يَشْهَدَ؛ لِأَنَّهُ مَعَاوٍ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ.

والوجه الثالث: أن يُعَيِّنَ الْمَلِكَ وَلَا يُعَيِّنَ الْمَلِكَ، لَمْ يَجُزَّ أَنْ يَشْهَدَ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ - وَهُوَ مِلْكٌ - مَخْهُورٌ.

وكذلك لَا يَجُزُّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِذَا عَيَّنَ الْمَلِكَ وَلَمْ يُعَيِّنَ الْمَلِكَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَقْتَضِي مَالِكًا، وَالْمَالِكُ مَلِكٌ كَذَا ذَكَرَ النَّاصِحِيُّ فِي «الْمُهَذَّبِ» أَدَبُ الْقَاضِي.

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ «قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ: إِذَا عَيَّنَ الْمَالِكَ وَلَمْ يُعَيِّنَ الْمَلِكَ، يَسْمَعُ أَلَّا يُقْتَلَ، وَأَمَّا تَحْوِيرُ شَهَادَةِ إِدْعَايِ الدَّعَى وَلَمْ يُعَيِّنَ الْمَالِكَ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا بِالْإِسْتِخْسَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾» [الحرث: ٨٦].

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ: «فَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ امْرَأَةً لَا تَخْرُجُ، وَلَا يَرَاهَا الرَّحْلُ، فَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا أَنَّ الْمَلِكَ بِهِ، جازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ شَهْرَةَ الْأَنْسِ كَالْعُصَايَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ نَوْ حَانَ: مَلَايَ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَاسْتَمَرَّ لَهُ مَشْهُورٌ. فَطَلَبَ الْمُقَرَّرُ لَهُ السَّمْعَ بِلَتِ الشَّهَادَةِ، وَجازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ».

(١) زاد بعده في (هـ): «يُحْصَلُ مِنْهُ»



وأما العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفيعان فذلك، لأن المرفوع لا يكون في نفسه، وإن كان لا يعرف أنهما رفيعان إلا أنهما صعيان لا يُعرف عن أنفسهما فكذلك لآلة لا بد لهما، وإن كانا كبريين فذلك مصرف الاسماء؛ لأن لهما بداً على أنفسهما فيدفع بداً عنهما ونعدم داس لهما.

وعن أبي حنيفة أنه يحلُّ له أن يشهد بهما أنشأ عسراً بالشاب، ولحق ما جاء.

قوله (وإن العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفيعان فكذلك)، أي وسعت أن تشهد أنه له.

قوله (فذلك مصرف الاسماء)، أراد به قوله (سوى العد والامة).

قوله (ولحق ما جاء)، أي الحق في الشاب وبين العد والامة أن لهما أنشأ ما يتدل به على صحتهما سوى العد والامة إذا كانا كبريين، لأن لهما بداً على أنفسهما.

## مات

مَنْ تَقْبِلْ شَهَادَتَهُ وَمَنْ لَا تَقْبِلْ

دال. وَلَا تُقْسِرْ شَهَادَةَ الْأَعْمَى. وَقَالَ زُفَرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قُسِّرَ بَعْدَ بَخْرِي بِهِ لِتَسْمُوعٍ لِأَنَّ الْحَاجَةَ فِيهِ إِلَى السَّمْعِ وَلَا حُلَّ



→ عذابیہ نجیبیہ ←

ہاں

مَنْ تَمَّ شَهِادَتُهُ وَمَنْ لَا تُقْبَلُ

لَمَّا ذَكَرَ مَا تُسَمِعُ بِهِ الشَّهَادَةُ وَمَا لَا تُسَمِعُ ، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا تُسَمِعُ [مِنْ] الشَّهَادَةِ ، وَمِنْ لَا تُسَمِعُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّ الْعَهْلَ شُرُوطٌ ، وَالشَّرْطُ مُقَدِّمٌ ، كَالطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ .

قوله (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى)، وهذا لفظ المُنْذِرِيّ في «المختصر»<sup>(١٢)</sup>  
اعلم: أنَّ شَهَادَةَ الْأَعْمَى لَا تَجُوزُ عِنْدَ أَيْ حَيْفَةٍ، سَوَاءٌ كَانَ مُصِيراً عِنْدَ  
تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ، أَعْمَى عَنِ الْأَدَاءِ، أَوْ أَعْمَى فِي الْحَالِ.

وقال أبو يوسف: إذا كان بصيراً عند التحمل، أعتى عند الشهادة، تنبّل  
شهادته في غير الحدود والقيصاص، وهو قول مالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup> [٢/٣٦٤]،

(١) ما بين المثلثين يوجد من "م"، و"دج"، و"ام"، و"لص".

(٢) يفتقر المختصر القدوري<sup>٢</sup> [ص ٢٢١]

(٣) فذهب ثالث أن لأعمى العبد بحرق شهادته في الأحوال و غير هـ - فمعنا عتدا الميراثات في العتصم عتد.

وَالْمُتَّقِينَ، وَالْمُسْتَقِيمِينَ، وَالْمَشْكُورِينَ - وَأَمَّا فِي الْأَعْمَالِ عَلَى سَجَرٍ شَهِادَتُهُ فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ

«جعل قبل المسمى ينظر» لكلامي في قوله أهل المدينة» لاس عدد سر [٨٩٨/٢] و

(٤) مظهر الآم الشافعي [١٣٨]، والتبليغ الفقه الشافعي: لشيخنا أبي [ص ٢٦٩]، ورواها في بحار =



لَعْنَمُ بِمُعَابَةِ، وَلَا دَعَاءُ مَحْضٌ بِقَوْلٍ وَلِسَانُهُ عِزُّ شَوْفٍ وَالتَّخْرِيفُ يَخْطُرُ

﴿وَالْإِشَارَةُ إِيَّاهُ﴾

وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّ حَدِيثَ الْعَمَى بَعْدَ التَّحْمِيلِ لَمْ يَتَعَذَّرْ مَعَهُ إِلَّا مُعَابَةُ  
الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِيَّاهُ، وَهَذَا لَا يَنْفَعُ مِنَ الشَّهَادَةِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ابْنُ صَبْرٍ عَنْ  
عَائِلٍ أَوْ مِثْلٍ

وَوَحَقُّ قَوْلِ أَبِي حَسَنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ لَا بَيِّنَةَ لَنَا عَلَيْهِ إِلَّا مَا زَأَيْتَ  
مِثْلَ اشْتَمَسَ فَاشْهَدْ، [٢٠٥٧] وَلَا فَدَعُ ١، وَلِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يُمَكِّنُهُ التَّمْيِيزُ بِنِ  
الْحَصَصِ، لِأَنَّ اسْتِدْلَالَي بِالْعَمَى، وَفِيهَا شُبُهَةٌ، وَلَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَنْ  
يُؤْخَذُ بِالْعِلْمِ، فَلَمْ نَجِرِ الشَّهَادَةَ، وَلِأَنَّ الْعَمَى مَعْنَى يَنْفَعُ بِحُكْمِ الشَّهَادَةِ، وَيَنْفَعُ  
إِقَامَتُهَا أَيْضًا، كَرَوَابِ لِعَقْلِ، وَعَدَمِ الْقَبْضِ، وَلِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ  
قَاصِيًا فِي حَادِثَةٍ، لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا فِيهَا، كَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ، فَأَمَّا فِي حَالِهِ  
الْمَوْتِ، أَوْ الْغَيْبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَضْرَةٍ وَكِسٍ، أَوْ وَصِيٍّ، أَوْ وَارِثٍ يُشِيرُ إِلَيْهِ،  
وَالْأَعْمَى عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ حَقِيقَةً

فَإِنْ قِيلَ: يَحْجُورُ حَرُّ الْأَعْمَى فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ عَدْلًا، فَلَيْسَ لَا يَحْجُورُ قَبْلَ  
شَهَادَتِهِ ٢

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الشَّهَادَةَ مُحَالَةٌ لِحَجَرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَقْبُلَ حَزْرِ الْعَمَى وَالْمَحْدُودِ فِي  
الْقَدْرِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا [٢٠٥٨]، فِي الْمَحْدُودِ وَالْقَصَصِ وَمَا تُسْقِطُهُ لَشُبُهَةِ  
فَقَدْ بَانَ أَنَّ الشَّهَادَةَ غَيْرُ حَارِيَةٍ مَخْرُجِي الْحَجَرِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ  
لِ«أَدَبِ الْقَاصِي».

وَحَقُّ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّ صَحَّةَ الشَّهَادَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَشْهُودِ بِهِ، وَالْمَشْهُودِ  
عَلَيْهِ، وَيُؤْخَذُ هَذَا الْمَعْنَى فِي حَقِّ الْأَعْمَى بِالصَّبْرِ وَالِاسْتِقْصَاةِ، كَمَا يُؤْخَذُ فِي

بِاسْتِسْنَاءِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَيِّتِ .

وَلَمَّا أَنَّ الْأَدَاءَ نَقُصِّرُ إِلَى التَّمْيِيزِ بِالْإِشَارَةِ بَيْنَ الْمَشْهُودِ لَهُ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ .  
وَلَا نُمَيِّزُ الْأَعْمَى إِلَّا بِالْعَمَى ، وَفِي شُبْهَةٍ نُمْكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهَا بِجِنْسِ الشُّهُودِ  
وَالشَّبْهَةِ لِتَعْرِيفِ الْعَائِبِ دُونَ الْخَاصِرِ فَصَارَ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ .

وَلَوْ عَمِيَ بَعْدَ الْأَدَاءِ ، يَمْتَسِعُ الْقَصْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ، لِأَنَّ قِيَامَ

﴿ شَاهِدَةُ الْبَيِّنِ ﴾

حَقُّ الْبَصِيرِ .

وَلَمَّا أَنَّ مَنْ لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِيَمَّا لَا تَحْوِرُ فِيهِ الشَّهَادَةُ بِالنَّاسِ ، لَا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهُ فِي تَحْوِيرٍ فِيهِ الشَّهَادَةُ بِالنَّاسِ ، كَالضِّيِّ وَلَمَجُورٍ

وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْأَعْمَى يَخْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالضُّطِّ وَاسْتِغَاصَةِ ، كَالنَّصْرِ .

قُلْنَا لَا نُسَمُّهُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُوحَدُ فِي حَقِّ الْأَعْمَى الِاسْتِدْلَالُ بِالسَّعَةِ ، وَفِيهِ  
شُبْهَةٌ

قَوْلُهُ : ( وَفِي شُبْهَةٍ ) ، أَيِ : فِي اسْعَفِ ، وَدَكَّرَ لِعَمْرِزْ عَلَى تَأْوِيلِ الصُّوْبِ ،  
وَيُمِثِّلُ ذَلِكَ جَائِزٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا ( )

قَوْلُهُ : ( يُنْكَرُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ) ، أَحْبَرُ رَّ عَنْ وَضْعِ الْأَعْمَى أَمْنَهُ ، أَوْ مَرَاتِمَهُ

قَوْلُهُ : ( وَلَوْ عَمِيَ بَعْدَ الْأَدَاءِ ، يَمْتَسِعُ الْقَصْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ) .

هَذَا عَمْرِي ، وَصَدْرُهُ

بِالْمُزْمِنَةِ وَدَقَبَ وَفِيهَا

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنْ ذَلِكَ هَذَا حِوَارٌ بِدَكِّيرِ الْمَوْتِ ، دَكَّ : تَأْوِيلُ بَقِيصِي دَكَّ : حَيْثُ أَحْبَرُ الشَّاهِدُ  
عَنِ الْأَرْضِ ، وَفِي مَوْتِ ، « الْبُتْ » ، هُوَ دَكَّ ، وَفِي سَمْعِ الدَّكْرِ ، الدَّكْرَةُ فَصْدٌ يَرْجِعُ  
إِلَى الْمَكَالِ وَنَحْوِهِمَا ، يَنْظُرُ : « الْخَصَانِي » لَا يَنْ جِي [ ١١٤ / ٢ ] .

أَهْمَةُ لِشَهَادَةِ شَرْطُ رَفْعِ الْقَصْدِ لِصِرَورِهَا حُجَّةً بَعْدَهُ وَقَدْ بَصُلْتُ وَصَرَّ كَيْ  
إِذَا حَرَسَ أَوْ حُرَّ أَوْ قَسَمَ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا مَاتُوا أَوْ عَانُوا، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ بِأَهْمُونَ  
قَدْ انْتَهَتْ وَبَعِيَّةٌ مَا بَطَلَتْ

قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ لَا يَبِيئُ نَفْسَهُ بَأُيُوسٍ

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا عَمِيَ، أَوْ حَرَسَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، لَمْ  
يُخْرِجْ الْحُكْمُ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ حِلَافًا لِأَبِي يُونُسَ عليه السلام كَمَا ذَكَرَ الْحَصَفُ  
الْحِلَافَ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» <sup>١</sup>، وَذَكَرَ قَوْلَ الشَّامِيِّ مَعَ أَبِي يُونُسَ فِي «الْأَسْرَارِ»،  
وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا،  
كَمَا لَوْ مَاتَ الشَّاهِدَانِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَانَ، أَوْ جَنَ، أَوْ عَمِيَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا  
وَلَمَّا: أَنْ يَعْمَى يُبْطِلُ الشَّهَادَةَ، وَيُخْرِجُ الْأَعْمَى مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَإِنْ  
طَرَأَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْعَ الْقَصْدِ كَالْمُسْرِ وَالْكَافِرِ، بِحِلَافٍ الْبَرِّ  
لَأَنَّهُ يَسْمُ الشَّهَادَةَ بِهَا، فَلَا يُبْطِلُهَا، وَبِالْعَمِيِّ لَا يُبْطِلُ أَهْمَتَهُ الشَّهَادَةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
الْعَمَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِهَا

وَلَا تُسَلِّمُ أَنْ يَخُونُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا لِأَنَّ  
الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام بِحِلَافٍ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ الْحَصَفُ فِي «أَدَبِ  
الْقَاصِي» <sup>٢</sup> «وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَارَ قَتْلُ أَنْ تَنْفُذَ الْقَصْدَ بِشَهَادَتِهِ بِحِلَافٍ لَا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهُ، بَلْ أَنْ يَذْهَبَ عَقْبُهُ، أَوْ يَحْرُسَ، مِنْ شَهَادَتِهِ تَبْطُلُ» <sup>٣</sup>، لَمَّا ذَكَرْنَا

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ) [١: ٣٦٥]، أَيْ قَالَ يُذَوِّرِي فِي «مُحْتَصَرِّهِ» <sup>٤</sup>.

(١) يَهْرُ «أَدَبُ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ شَهِيدٌ «مُحْتَصَرِّهِ» ٢٢١

(٢) ذَكَرَ الْحَصَفُ بِحِلَافٍ هَذَا الْمَعْنَى فِي «سُحْبَةِ الْقَصْدِ» مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» ٢٤١ بَ مَحْمُودٌ

مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَابِ فَاحِشٍ أَحْمَدُ بَابُهَا (وَقَدْ لَحِظَ ٥٤٦)

(٣) يَهْرُ «مُحْتَصَرِّ الْقَضَائِي» [ص ٢٢٠]

أَنْ لَا تُثَبِّتَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَى غَيْرِهِ

❦ في الباب ❦

وهذا عطف على قوله، (شهادة الأعمى)، أي ولا ثقل شهادة لمملوك

ونال في «الفتاوى الصغرى» - في باب من ثقل شهادته ومن لا ثقل شهادته -  
«شهادة العبد ثقل عند مالك<sup>(١)</sup>، وشهادته الشيء فيما لا يخصه إلا الصداق ثقل  
عنده أيضاً<sup>(٢)</sup>» ثم قال: «ذكره في «شرح مختلف الرواية»<sup>(٣)</sup>

اعلم أن شريحاً كان يُعجِرُ شهادة لعبد، وكذا داود بن علي لأصفهاني  
وكذا ذكر الشَّحْ أبو المُعِين السَّيِّ في أوَّلِ فضاء «شرح الجامع»، ولكن مذهب  
مالك بخلاف ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» في كتبهم -

وهذا قال الشَّحْ أبو المُعِين في «شرح الجامع» «وقول مالك ليس شامِ  
عه، لأنَّ محمداً ادَّعى الإجماع. وهو كان عالماً [٢٠٧٧] بعداهبه<sup>(٤)</sup>، ولو كان  
هذا ثابتاً لما ادَّعى فيه الإجماع، وكذا الشَّاعِي رحمته ثم يذكرُ هذا المذهب عن  
مالك، ولو كان ثابتاً عنه لما خفي على الشَّاعِي رحمته، لأنَّه كان تلميذاً له.

وقيل إنَّ يحيى بن أنس<sup>(٥)</sup> لقاصي كان أعرف الناس بأقوال أهل رعايه،

(١) بل ذهب مالك أنه لا يجوز شهادة سفيه في مال، ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء  
بظر «المندوبة» لحيون [٥٤١/٤] والكناني في «أهل المدينة» لابن عبد البر [٨٩٤/٢]  
(٢) بظر «المندوبة» لحيون [١٤/٢، ٢٠] والكناني في «أهل المدينة» لابن عبد البر  
[٩٠٨/٢] و«فتح ولاكلين مختصر حلب» لسمراي [١٩٧/٧].

(٣) سطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [في، ١٩٣]

(٤) بظر «المعنى» لابن حزم [٤١٣/٩].

(٥) وقع بالأصل «بالمذهب» - والمثبت بين «ان»، و«فتح»، و«امر»، وفي «ام»، و«خ»: «بالمذهب»

(٦) هكذا وقع في «شح» بأنك - بكاء من فوق - والعشيرة أنه «أنتم» بكاء - لكثرة، بكاء من  
الزبيدي «وقد يقال فيه شيء من قوله أبى»، كما صرح لحناني، وجزم بذلك في شرح «سيرة»  
وعبره، ومعلوم أن «يحيى» بظر «جامع العروس» للزبيدي [٣٢٩/٣٣] مادة. كنم

. . .

وهو ادعى الإجماع في عدم قبول شهادة العبد، دلّ على أنّ قول مالك غير ثابت  
عنه، بل هو محذور عنه، إلى ما لفظ الشّح أبي المعين

وقال الإمام المتأني في «شرح الجامع الصغير» وأجمعت الصحابة أن لا  
شهادة للعبد وقال الحرقني من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله: «وتحوز شهادة  
العبد في كل شيء لا في الحدود»

ولي في دعوى الإجماع نظر، لأنّ الشّحاري رحمه الله قال في «اصحبه» وقال  
أبو «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً»، وأحاده شريح، ورأى أن أبا  
وقال ابن سيرين «شهادته جائزة إلا عند سيده»، وأجازه الحسن، وقوله في  
الشيء نفسه، وقال شريح «كنكم في عبيد وإماء»<sup>(١)</sup> إلى ما لفظ «الاصحح»  
والأصل في عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَةُ إِذَا دُعِيَ<sup>(٢)</sup>﴾  
البر، ٢٨٢.

بأنه أن الله تعالى جعل من صفة شأبه: أن يلزمه الإحالة إذا دُعِيَ، وأنه  
لا يلزمه ذلك، فلم يكن هذا؛ لأنه حلّ بخدمته مؤلاً؛ لأنه يستعمل كل يوم في  
إقامة الشهادات، وهذا غير جائز عند الجميع؛ لأنّ عينه أن يخدم المولى من  
استخدمه، فدلّ أنه ليس به حلّ في الخطب

ولأنّ الشهادة من باب تولية، لأنها تصيد القوي على العبر، ولا ولاية  
للعبد؛ لقوله تعالى ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ۖ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾  
[شعر ٧٥] فلا تحوز شهادته.

(١) بطور المختصر بدمي [ص ١٤٥]

(٢) في ٤٩ «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً» وكتب هو العوامي ما وقع في «اصحح سحر»

(٣) علوه هذه الآثار سحر في كتاب شهادات باسم شهادة لأماء والعبد [٢ ٩٤١]



## في غيبة التبريد

واستدل لتأصحي في «تهذيب أدب القاضي» بقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ  
عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ (طه ٢٠)، والعدالة مأخوذة من استقامة الحال، والعدو غير مستقيم  
الحال، فلم يكن شاهداً، ولأن العبد لا يرث بحال، فلا يكون شاهداً، لأن الإرث  
يخزي مخزي الشهادة، لأن شهادة امرأة عن النصف من شهادة الرجل وتوث  
نصف ما يرث الرجل، بإدائه لم يكن وارثاً، ثم يكره شاهد.

وقال شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ذكر عن ابن عباس  
عليه السلام أنه قال: لا تجوز شهادة العبد»

قال الحطاف في «أدب القاضي» «حدثنا عندنا عن محمد بن عيسى بن  
حفص بن عبيد بن خنيس، عن عطاء، عن ابن عباس عليه السلام قال: «لا تجوز شهادة  
العبد»<sup>٢</sup>

وقال الحطاف أيضاً: حدثنا فضة بن عتبة وموسى بن مسعود قالا: حدثنا

لم يذكر هذا لأثر والذي يفهم أن يكون المراد ولا بعدل لشهد في شرحهما على «أدب القاضي»  
الحطاف، لا شأناً ولا معنى، وحدثنا الحطاف في شرح مسعود، بكر أخت أخته هذه بـ  
بأسند نكثت ولأثره، وذكره في حديثه حال الحديث المذكور، وهو أن «الحمد بن  
عيسى» وغيرهما من تصانيف أبيه المسروقة بالشرح المصحح بأصلها، وحدثنا الحطاف لا  
يتمه مطبوعاً بعد، مع بقائه وحالاً.

والأثران هذا لبيان في نسخة مسند من «أدب القاضي» الحطاف [ق ٢٣٩] محفوظ مكنه  
كوبرسي فصل أحمد باش (رقم نسخة ٥٤٦)، وسط «شرح أدب القاضي» بتدوين الشهيد  
[٢٣٧ - ٢٣٨]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر بن أبي [ق ١٣١] ب محفوظ مكنه  
مكتب حصريه (رقم الحفظ: ٢١٣)

(٢) هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»

«شرح ابن أبي شيبة» [رقم / ٢٠٢٨٦]، من طريق، حصري بن عبيد بن خنيس  
عن عطاء عن ابن عباس عليه السلام به





بما فيه البيان

لمرذ في كتابه يسمى بـ: «الكامل»<sup>(١)</sup>، وغيره في كتبهم.

ولأن الفسق ليس بعلّة ردّ شهادة لمخدود في القذف، بل بعلّة عذف بشرط المعبر عن إقامة التّهمة، يدعي قوله تعالى ﴿يُرْتَوُونَ لِمُخْتَصِبٍ ثَوْبٌ لَا يَتَوَقَّعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> شاهد.

ولما قلنا إنه ليس بعلّة، إذ لو كان علة لثرب الحكم عليه، ولما كان «وارثاً» هم لعاسقون، وحلدهم، ولا تقوى بهم شهادة أبدًا، فلما قال ﴿وَأَوْسَيْتُكُمْ أَنْتَقِصُوا﴾ بعد قوله ﴿تَحَقَّقُوا﴾<sup>(٣)</sup> وأثبتوا<sup>(٤)</sup>، علم أن الفسق ليس بعلّة، فثبت لم يكن الفسق علة، ثم يدرى من رواله قول الشهادة.

فإن قلت: لو كان من فعلت كذا، فعليّ حجة، ومالي صدقة إن شاء الله، فإنه يترجح إلى ما تقدم، فكذلك سعى أن يترجح الاستثناء في الآية إلى جميع ما تقدم قلت: لا يمكن؛ ليدلّ؛ لأن المجتد لا يرفع بالتوبة، ولأن الاستثناء بمركب التخصيص؛ لأن كل واحد منهما يخرج من كلام بعض، والتخصيص يكون في المحقق لا في المشكوك، فكذلك الاستثناء، ورفع الفسق بالتوبة مُحَقَّقٌ، فيصرف الاستثناء إلى ما يليه، لا إلى جميع ما تقدم؛ لأنه مشكوك.

وقياس الاستثناء بـ «إلا» على الاستثناء بـ «إن شاء الله تعالى» باطل، لأن «إن شاء الله» موصوع<sup>(٥)</sup> ٢٢٦٦، ورفع الكلام عن أصله، والاستثناء بـ «إلا» موصوع لإخراج بعض لحمته منها، فثبت القياس.

ألا ترى أنه لو قال، لفلان عليّ عشرة دراهم إلا عشرة؛ لم يصح الاستثناء.

(١) ينظر: «الكامل» لمبرد [١٥/١]

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والعنت من «ن»، و«أ»، و«تج»، و«ع»، و«اص».

ولأنه من تمام الحد، لكونه ماعاً، فيبقى بعد التوبة كأصله، بحلاف  
المنخود في غير القذف لأن الرد للمسبق وقد ارتفع بالتوبة

عنه بيان

وبدأه عشرة، ولو قال إن شاء الله؛ يصح ولم يدره شيء

بأن قلت كيف يصرف الاستثناء إلى ما بعده، والأصل في الاستثناء هو  
المفصل، وهو أن يكون المشتق من حس المشتق منه، والثبوت ليس من حس  
المسوق؟

قلت الاستثناء من عموم الأحوال، كأنه قال - والله أعلم - : «وأولئك هم  
المنقول في جميع الأحوال إلا في حب التوبة»، فيكون الاستثناء متصلاً.

أو بقول: الاستثناء مقطوع بمعنى - «لكن»، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ﴾ [النساء: ٧٧]، فلا يرد السؤال، وإن في يعرف في «طريقة الحلاف»<sup>١</sup>  
وعبره من كتب ٢٥٨٠٢٠ أضحاحا

قوله (ولأنه من تمام الحد؛ لكونه ماعاً، فيبقى بعد التوبة كأصله)، أي  
لأن عدم قبول الشهادة من المنخود في القذف من تمام الحد

بغني، من حمله الحد؛ لأن قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا﴾، عطف على قوله:  
﴿تَجِدُوهُمْ﴾، والحد صلح حدًا، لكونه ماعاً عن ارتكاب الفسخ، فيكون عدم  
بول لشهادة أيضاً حدًا؛ لكونه ماعاً عنه

ثم بعد التوبة لا يرتفع العبد، فكذلك لا يرتفع عدم القبول، بحلاف المنخود  
في لسرقه، والربا، وشرب الخمر، حيث نقل شهادته بعد التوبة، لأن الرد هنا  
مسبق، وقد ران بالتوبة، فظهر الفرق

وَمَنْ اشْرَعِي: تُقْبَلُ إِذَا ثَابَتْ بَقْوَةُ تَعَالَى ﴿لَا كَلْبَيْنَ تَنْوِي﴾ بِرَدِّهَا  
اسْتَشْنَى النَّاسَ قُلْنَا: الْإِشْتَاءُ يُضَرِّفُ إِلَى مَا بَيْنَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَوْفِرْ  
هُمُ الْقِسْفَةَ﴾ بِرَدِّهَا أَوْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَقَطِّعٌ بِمَعْنَى نَكْرٍ.

وَمَنْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لِكَافِرٍ شَهِدَ  
فَكَانَ رُفْعُهُ مِنْ تَعَامُ الْخُدِّ، وَبِالْإِسْلَامِ حَدَّثَتْ لَهُ شَهَادَةُ أُخْرَى، بِجَلَابِ الْعَدِّ  
إِذَا خُذْتُ ثُمَّ أُعْتِقَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ يَتَعَدَّى أَصْلًا فَتَقَدَّمَ خُدُّهُ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ بَعْدَ الْعِتْقِ

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ)، ذَكَرَ هَذَا تَفْرِيدًا  
عَلَى مَا نَقَدَّمْ، وَقَدْ أَصَابَ بَيَانَهُ فِي بَابِ خُدِّ الشَّهَدِ.

اعْلَمْ: أَنَّ لَدُنِّي إِذَا خُذَ فِي قَدْفٍ، لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ.  
ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ حَارَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا، لِأَنَّ هَذَا  
الشَّهَادَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ حَدِيثٍ، غَيْرُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الْمَرْدُودَةِ نِيْمَةً لِلْعَدِّ، لِأَنَّهَا  
خَصَلَتْ بَعْدَ بَيْتِ الْإِسْلَامِ.

بِجَلَابِ الْعَدِّ إِذَا قَدِفَ مَعْدً، ثُمَّ أُعْتِقَ، حَتَّى لَا تُقْلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
لِلْعَدِّ شَهَادَةً أَصْلًا حَالِ رِفْعِهِ، لَا عَلَى الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا لَدُنِّي فِي خُدِّ  
الْقَدْفِ مِمَّا رُدَّ الشَّهَادَةُ، وَإِنَّمَا خَصَلَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْعِتْقِ، فَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ لَأَنَّ  
نِيْمَةً لِلْعَدِّ

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْعِسْوَطِ» لِشَهِيدِ الْبَيْتِ، وَالْعَبْدِ، وَالْكَافِرِ عَنِ  
الْمُسْلِمِ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ، ثُمَّ شَهِدُوا بَعْدَ ١٢٠٣٦٧ | لَشُوعٍ وَالْعِتْقِ وَالْإِسْلَامِ، نُقِلَ  
لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَبِمَقْصُودٍ زُرِدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَهْلِ  
تُقْلَ، لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ شَهَادَةً، فَيَكُونُ فِيهِ مَقْصُودٌ فَصَدَّقَ أَهْلِي بِالْإِسْلَامِ، كَذَلِكَ  
زَوْجِي زُرِدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْإِبَانَةِ، لَا تُقْلَ، وَالْحَوْلَى إِذَا شَهِدَ بَعْدَ.





والأصل فيه قوة - ١ - لا تقبل شهادة الولد لو لده ولا النوايد لو لده  
ولا الزمراء لزوجها ولا الروح لأمرأه ولا لعبد برببه ولا المولى بعنه ولا  
لأجير لمن استأجره<sup>(١)</sup> ولأن نافع بن الأولاد والآباء متصلة زهدا لا يحوز  
ذاة أركة إيتهم فتكون شهادة لنفسه من وحه أو تمكن فيه لشهمة

عنه بيان

لولد<sup>(٢)</sup>، ولهذا لم يحز<sup>(٣)</sup> وضع لركة فيهم، فلو حاز شهادة نوايد لولده أو عس  
لعكس؛ كان ذلك شهادة نفسه من وحه، فم يحز، ولأن مال الولد قد جعل في  
حكم مال لولده، ولهذا كان له حق التملك؛ بدليل ما روي في «شرح لأبارة»  
وعيره - مسنداً إلى جابر بن عبد الله<sup>(٤)</sup> عن رسول الله ﷺ قال «أنت ومات  
لأبيث»<sup>(٥)</sup>، فلو حازت الشهادة؛ كنت شهادة لنفسه

وقال في «شرح الأقطع» «قال داود»<sup>(٦)</sup>، ثقل الشهادة في جمع ذلك<sup>(٧)</sup>

قلت هذا خلاف الإجماع، فلا يلتفت إليه.

قال صاحب «الهداية» (والمزاد بالأجير [٥٠٩/٢]: التلميذ الخاص الذي  
بعد ضرر أستاذه ضرر نفسه، ونفعه نفع نفسه).

وقال في «خلاصة الفتاوى» «ولا تحوز شهادة الأجير لأستاده، أرديه»<sup>(٨)</sup>

= لاس قنونه [ق ١٦٢ / مخطوط مكة بمض الله أمدي - بركي / (رقم المخطوط ٢٩٢)]، وهو الصي  
على مشكلات الهداية لابن أبي العر [٥٠٩/٤] - وهو الدابة في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر  
[٧٢٢]، (مجمع الفتوى لابن بهمام ٢٠٤٧) و«أسانيد شرح لهداية» للبدر البهي [١٢٩/٩]

(١) الولاد هي اولاده ويغنى أيضا على الحمل ووضع الحمل وقد تقدم التعريف بهذا

(٢) وقع بالأصل «الأجير» والمثبت من «ال» و«م» و«ن» و«ج» و«خ» و«ص»

(٣) مضمي تخرجه.

(٤) يعني داود بن عتي بن حنيفة أبو مسعود الأصمعي الطاهري - لا تقبلت ترحته

(٥) ينظر: «المصنف» لابن حزم [٤١٦/٩]

(٦) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٢٩٦]

(٧) يعني البهي في «نواحيات» كتابه في «خلاصة الفتاوى» في مطلع كلامه =



قال: **وَأَتَمُّرَأَةٌ بِالْأَحِيرِ عَلَى مَا قُتِلُوا اسْتَمَدَّ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِمَّنْ  
أَسَدَرَهُ صَرَرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَقَعَ نَفْسَهُ.**

بسم الله الحاضر، ولست بميد، حاضر الذي يأتي معه، وفي غيره، ولم له أجرة  
معلومة، أم لا حيز، المشرق إذا شهد بنفسه، نفس، وأم لا حيز الواحد، هو  
بدي استأجره ثبوتاً، أو مشهورة، أو مساهمة، بأجرة معلومة [١٠/٣٦٧/٥] **لَا يُقْلُ**  
**لَا يُقْلُ** إلى ما يقط «الحلاصة» وذلك لأن ما مع لا حيز الواحد مستحقة  
بشأنه، ولهذا لا يجوز له أن يؤجر نفسه من آخر في تلك المرة، فهو حارب  
شهادته لمشتأجر كانت شهادة بالآخر، فلا تحير؛ وذلك لأن شهادته من حمله  
مبايعه، وهي مستحقة بالآخر، وهذا معنى قوله في المس (قبضير كالمشأجر  
عليها)، أي على الشهادة

وقال النقيه أبو الليث في كتاب «العيون» «قار محمد في رجل مسأجر  
رجلاً يوماً واحداً، فشهد به الآخر في ذلك اليوم قال العباس ألا يقل ويوك  
أجير حدث شهيد، فلم يفتل حتى ذهب الشهر، ثم عدل قال أنفله، بغيره  
رجل شهيد لامرأته ثم طلقها.

وإذا شهد ولم يكن أجيراً، ثم صار أجيراً له فنز أن ينقص، فاني أنقل  
شهادته، فإن لم تنقل شهادته حتى بلغت الإحرة، ثم أعاد الشهادة مرة أخرى،

سخر «حلاصة العيون» لأحمد بن محمد [٢٩٩/١] محققه مكتبة ابن خلدون

ترك (رقم الحفظ: ٤٣٥)

١. ثابته يعني يوماً يوماً يظفر «المعجم الوسيط» [١٠/٣٦٧/٢]

٢. مشاهرة يعني شهراً شهراً يظفر «المعجم الوسيط» [٤٩٨/١]

٣. مساهمة لاجل من سخر «تهذيب اللغة» للأزهري [٥/١٣]

سخر «حلاصة العيون» لأحمد بن محمد [٢٩٩/١] محققه مكتبة ابن خلدون

ترك (رقم الحفظ: ١٤٣٥).

وهو معنى | د. قوله : « لا شهادة للقانع بأهل البيت ».

عن أبيه الزبير

بمرولة المزاء [دا طنها] ' قل أن تردّ شهادته ، ثم أعاد : يجوز ' ' ' لى ها  
نقط «المعرب»

قال أبو العباس الناطقي في «الأجناس» : «قال في كتاب «أدب الأهل» : «نقّر  
شهادة الأجير» قال أبو العباس : هذا محمول على لأجير المشترك ، لأنه مذكور  
في «مواد من رستم» قال محمد رحمته لا أجير شهادة الأجير مشفرة ، وإن كان  
أجير مشترك ، قلت شهادته »

قوله (وهو معنى قوله رحمته) «لا شهادة للقانع بأهل البيت» ، أي : تسميد  
الحاضر ، هو المراد من «قانع المذكور في الحديث

وقد حدث صاحب «السنن» عن حفص بن عمر ، عن محمد بن زائدة ،  
عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حذيفة رحمته ، «أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ردّ شهادة الخائى ، ولحيته ، ودي البعير ، وردّ شهادة القانع لأهل البيت ،  
وأحارها على غيرهم» .

وقبل أراد بالقانع من يكون مع القوم كالخدم ، والتابع ، والأجير وسواه  
لأنه بمرولة الكائن يطلب معاشه منهم كذا قال المطرزي في «المعرب» .

(١) ما بين المعلقين زيادة من «د» و«هـ» و«و» و«ز» و«ح» و«ط» وهو المعرب في  
في أغنيو المسائل

(٢) ينظر «أغنيو المسائل» لأبي الليث سمرقاني ص ٣٠٢ ، ٣٠٣

(٣) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٨٨/٢]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأنصبة باب من ردّ شهادته ، رقم [٣٦٠٠] ، وأحمد في «المعرب»

[٢٦٥ ٢] ، ونداء قطبي في «سننه» [٢٤٢/٤] ، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده عليه السلام به

قال ابن كثير : «إسناده جيد» . ينظر «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدب النبي» لاس كثير [٤٢٠ ٢]

(٥) ينظر «المعرب» من ترتيب سمرقاني للمطرزي [١٩٧ ٢]

وَقِيلَ الْمُرَادُ الْأَجِيرُ مُسَاهِرَةً أَوْ مُشَاهِرَةً فَيَسْتَوْحِشُ لِأَخْرَجِهِ مِمَّا فِيهِ عِنْدَ  
أَدَاءِ لَشَهَادَةٍ فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَأْخَرِ عَلَيْهَا

قَالَ وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ

وَالْمَعْلُومُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي بَيْتِ أَسَاتِيدِهِ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْقَابِعِ الْمَذْكُورِ فِي لِحْدِيثِ  
قَوْلِهِ. (وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ). هَذَا يَقْتَضِي لِقْدُورِي فِي  
الْمَخْتَصَرِ<sup>١</sup>.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ<sup>٢</sup> لِلْآخَرِ عَلَى أَحَدِ  
الْقَوْلَيْنِ. كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»<sup>٣</sup>

وَجَنَّةُ قَوْلِهِ. أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ أَرْجَبُ وَضَعَةً مِنْ بَيْنِ الرُّوحَيْنِ فِيمَا أَوْحَدَهُ  
عَقْدُ النِّكَاحِ، وَالْعَدْلُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ. وَمَوَاهِمُ مَتَمِّمَةٌ بَعِيْثٌ لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا  
فِي مَالِ الْآخَرِ، فَحَدَّثَتْ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ كَالْأَحْوَيْنِ

عَدِيَّةٌ مَا فِي السَّابِ أَنَّ فِيهِ تَهْمَةً لِلْكَذِبِ، وَهِيَ مُتَعَيَّةٌ بِالْعَدَالَةِ، بِحِلَالِ مِرَاتَةِ  
لِوَلَادِهِ، حَيْثُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ لَشَهَادَةَ كَاتِبِهَا وَاقِعَةً لِنَفْسِ الشَّاهِدِ بِاعْتِبَارِ  
وَحِدِّ الْبَعْضِيَّةِ

وَلَا مَا رَوَى الْخَصَّافُ بِإِسَادِهِ: بِي غَائِثَةٍ بَعِيْثَةٍ عَلَى الشَّيْءِ بِحَقِّهِ أَنَّهُ قَالَ «لَا  
تَحْزُورُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ، وَلَا الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْعَرَّةُ لِرُوحِهَا، وَلَا الرُّوحُ

(١) رَادُّ بَعْدَ عِي (ط). «أَوْ مَبَاوِمَةً».

(٢) يُنْظَرُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيَّةِ» [ص ٢٢٠]

(٣) فِي «الْوَجِيزِ» يُنْقَلُ (ح، م) شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ إِلَى بَعْضِي - (ج) أَوْ مَبَاوِمَةً عَلَى بَعْضِيَّةٍ

وَبِ (م) أَوْ مَبَاوِمَةً عَلَى مَالِكٍ مِنْ أَسْمَاءٍ كَمَا يَحْضُرُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَعْدَمَةِ يُنْظَرُ إِلَى وَجْهِهِ مَعَ شَرْحِ

بَعْضِيَّةٍ بِعَرَبِيٍّ [٥١]

بَعْدَ «الْوَجِيزِ» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرْحُ الْوَجِيزِ «بَلْغَالِي» [٢٥ ١٣]

لا فرائبه<sup>(١)</sup>، ولأن كل واحد منهما مسبق بمال لآخر عرقاً، فصار متهما<sup>(٢)</sup>، ولأن الشهادة لحر لغيره، وشهادة امتهن مزدودة، فلم تقبل، ولأن بينهما من يوجب ثبوت في جميع الأحوال، فلم تجز شهادة أحدهما للآخر، كالوالد والولد، بخلاف شهادة العرس بمذنبه، حيث لا يحوز<sup>(٣)</sup> لأن القريم لا ولاية له على المال المشهود به، فلم يكن متهما، فجازت شهادته.

فإن قلت: روي أن فاطمة رضي الله تعالى عنها - «أدعت ذلك بين يدي أبي بكر<sup>(٤)</sup>، فشهد لها علي<sup>(٥)</sup> وامرأة، قال أبو بكر: صمّي إني الرّحس رجلاً، أو إني لمرأة امرأة»<sup>(٦)</sup>.

فعلم بذلك أن أبا بكر<sup>(٧)</sup> أجاز شهادة أحد الرّواحين للآخر، حيث أرها بالصّم، وعلي<sup>(٨)</sup> حوز ذلك، حيث شهد بها، وفاطمة - ع - حوزت ذلك أيضاً، حيث استشهدت علي<sup>(٩)</sup>، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك، فكان إجماعاً، والإجماع مُعَدَّم على القياس وخبر الواحد.

قلت: «الصحيح من الرواية: أن أبا بكر<sup>(١٠)</sup> ردّ دعواها، فإنها أدعت ذلك مرثاً من النبي<sup>(١١)</sup>، فردّ دعواها وقال: سمعت رسول الله<sup>(١٢)</sup> يقول: «إنا معاشر الأنبياء لا نوزن، ما تركناه صدقة»<sup>(١٣)</sup>.

(١) معنى الكلاء عيب قريب

(٢) لم يطرعه ثبوت، وقد ذكره لرحي في «المسودة» [٥/ ١٩٢] ومبطل ابن الحروري في «الإنصاف في آثار الخلاف» [ص/ ٣٤٠].

(٣) أخرجه أبو طاهر المحقق في «المحتملات» [٣/ ١٢٧]، والنفري في «المعجم لأوسط» [٥/ ٢٦]، وندم بري في «الوند» [٢/ ٧٢]، وغيرهم من حديث أبي بكر<sup>(١٤)</sup> في مبالغة بهذا اللفظ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْبَلُ لِأَنَّ الْأَمْلَاقَ بَيْنَهُمَا مُخْبِرَةٌ وَالْأَيْدِي مُحْبِرَةٌ وَبِهِمَا

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَبْلُ قُلْتُ: هُمَا مُخْبِرَانِ بَيْنَهُمَا سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقُ إِذَا مَكَتَ أَحَدُهُمَا  
لَا حَرَّ، فَجَارَتْ شَهَادَتُهُ بِالْآخِرِ كَابْنِ الْعَمِّ

قُلْتُ: هَذَا وَضُفَّ لَا يَأْثُرُ لَهُ، لِصَلَاةِ الْعَمِّ مَعِ سَبْتِهِ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا سَبْتُ، وَذَلِكَ  
سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقَ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَحْرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ

قَالَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ «[أَدَب]» ١٨٦٨ ط ١: الْقَاصِي «١» حَدَّثَ عَنْهُ اللَّهُ  
بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ قَالَ: «كَانَ بَيْنُ أُمِّي لَيْسَ يُحْبِرُ شَهَادَةَ الرُّوحِ لِأَمْرَاتِهِ،  
وَلَا يُحْبِرُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا» ٢٠.

قَوْلُهُ: (وَالْأَيْدِي مُحْبِرَةٌ)، أَي: مُجْمَعَةٌ، بِمَعْنَى أَنْ يَدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوْحَيْنِ  
يَتَصَرَّفُ فِي التَّصَرُّفِ عَلَى مَلِكٍ بِنَفْسِهِ، لَا يَتَقَدَّى إِلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ  
نَصْرُهُ فِيهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّ الرَّاعِي إِبْلَهُ يَحْوِرُهَا حَوْرًا، إِذْ جَمَعَهَا وَسَاقَهَا،  
وَكَذَلِكَ الْجَمَارُ، إِذَا سَاقَ أَتَمَّهُ ٢١

٢٠ وَأَمَّا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي كِتَابِ لَحْسٍ بَابِ مَنْ يَحْسِنُ أَرْوَمَ [٢٩٢٦]، وَمَعْنَى  
فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تُورَثُ»، مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ [أَرْوَمَ ١٧٥٩] عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ  
ﷺ قَالَ: إِنَّ دُورًا لَقَدْ ﷺ قَالَ «لَا تُورَثُ»، مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ

٢١ مَا فِي الْمَعْقُولِينَ سَطَطَ مِنْ ٩٢

٢٠ هَذَا الْأَثَرُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو بَكْرٍ بَرَاءٌ وَلَا الْأَسَدُ شَهِيدٌ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا عَلَى «أَدَبٍ» الْقَاصِي «١» لَا تُشَدُّ  
وَلَا مَعْلُومًا وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخَةِ الْمُتَنَفِّذَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» بِحَضَرِ [ق ٢٣٧] بَ مَحْضُوطِ  
مَكِّيهِ كَرِيمٍ فَاظِلُّ أَحْمَدُ مَاتَ (أَرْوَمَ بِحَضَرِ ٥٤٦) وَبَعَثَ «أَدَبُ الْقَاصِي» بِحَضَرِ  
بِهَيْدِ [٤١٠ - ٤١١]، وَاشْرَحَ أَدَبُ الْقَاصِي الْأَبِي بَكْرَ لَرَبِّي وَ ١٩٤ بَ مَحْضُوطِ مَكِّيهِ  
وَبَعْضُ اللَّهِ أَهْلِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَضَرِ: ٦٥٨)

(٢) أَخْرَجَتْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَفِ» [رَقْمُ / ٢٢٨٦٤]، عَنْ وَكَيْعٍ بِهِ

٢١ لِأَنَّ جَمْعَ الْأَسْبَابِ، وَهِيَ الْحَمَارُ، لِأَنَّ حَادَّةً سَطَرًا: «الْمَهْيَاةُ فِي غَرِبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ دَاوُدَ  
[١/٢١/١: مَادَّةُ أَسْبَابِ]

بخبري الفصل والنحو بالثبوت بينهما، ولا مفسر بما فيه من الشئ  
لثبوته صفة كما في الغريم إذا شهد لمذنبه المتفلس  
ولما ما روي، ولأن الانتفاع متصل عادة وهو لمقصود قبضه شاهد  
لنفسه من وحي أو بصيرة منهما، بخلاف شهادة الغريم لأنه لا ولاية على  
المتشهود به.

قال ولا شهادة المولى لعهده، لأنه شهادة بنفسه من كل جهة إذا لم يكن  
على العبد دين أو من وجه إن كان عليه دين لأن الحال موقوف ثم اعني

في كتاب الشهادات

قوله (ولا مفسر بما فيه من الشئ)، أي: لا مفسر بما هي قبول شهادة أحد  
الزوجين لصاحبه من الشئ المحصل منه للشاهد، لأن كل واحد منهما يعدن  
صاحبه نفع نفسه يعني لا يتهم الشاهد بهذا القدر من النفع، لأن ذلك أشنع ليس  
بمضدي، بل حصل في ضمن الشهادة، فلا يغتر، كما في الغريم - وهو رب الدين  
- إذا شهد لمن عليه دين - وهو مفسر -، ثقل شهادته، وإن كان له فيه نفع،  
لأن أشنع حصل صفا لا قصدا.

قوله: (ولا ما روي)، إشارة إلى قوله: (ولا المرأة لزوجها، ولا لزوج  
لامرأتها)

قوله (ولا شهادة المولى لعهده)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»  
ونماؤه فيه «ولا لمكاتبه»، وذلك لما روي في حديث لخصاف «ولا العبد  
لسيده، ولا السيد لعبده»، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

والمأذون لا يحلو إمّا أن يكون عليه دين أم لا، فإن لم يكن عليه دين، كان

قال (ولا لشريكه) لما قد

ولا شهادة الشريك لصاحبه من شركتهما ، لأنه شهادة بنفسه من  
وغيره لا شراكتيهما ، ولو شهد بما ليس من شركتهما ليس لأشياء الشبهة

قال: ونقل شهادة الأخ لأخيه وعنه ، لأن عدم الشبهة لأب لأب  
ومنها فتبسة ولا بسوطة إنقصهم في باب المنص

شهادة مؤلف له كشهادته بنفسه ، لأن ما يحصل له بمؤلف ، لأن عدمه وما في يد  
مؤلفه ، وإن كان عنه دين ، فلا تنقل الشهادة أيضا ، لأنه شهادة بنفسه من وجه  
لأن المنك يظهر في الكتب لمؤلفه عند مخرج العهد عن حاجته ، فكان يصح  
مؤلفه موقوفاً حاله بين أن يكون معزوماً أو بمؤلف ، فكان في شهادة نفسه  
مؤلفه ، فلم تنقل

قوله (ولا شهادة) ، الشريك لصاحبه من شركتهما ، عند نقل  
المؤلف في «المختصر» ، وإنما لا تنقل شهادة الشريك لصاحبه من حديث  
ولأن كل ما يحصل بمشهود له ، يشهد به بصحة ، فكان شهادة لنفسه ، وقد  
نقل بحلاب الشهادة بما ليس من شركتهما ، حيث نقل ، لأنه شهادة عند  
غيره ، ولا تهمته به

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» : «ولا تنقل شهادة شريك أخيه من  
والأخ لأب لأب ، أعزلاً عما حلا حدوده بخصص ، وغير الخصص بما في  
الح

قوله (والأخ لأب لأب) ، وأب أخيه عنه ، وأب أخيه عنه

في باب المنك فكان المنك في الشهادة نقلاً

في باب المنك فكان المنك في الشهادة نقلاً

عليه السلام

«وشهدوا ذنبي قديراً بكم» (الطحاوي ٢)، فيعمل بعمومه إلا فيما ورد التحصيف  
بالتبديل، ولأنه لا اتصال في الأملاك ولا شريطة<sup>(١)</sup>، فاعلمت المهمة، فبطلت  
ولأن العداوة والحادث بين الإخوة ظاهرة، فتتبعي لتهمة الممانعة من الشهادة

ألا ترى أن أول عداوة ظهرت في الدنيا بين الإخوة - كما عرفت - في قصة  
قبييل وهابيل، وكما في قصة يوسف وحوته، ورؤي عن شريح في «أدب القاضي»  
للحافظ: «أنه قل شهادة لأخ لأخ»، وكما روى فيه عن ابن سيرين، والشقي،  
وعمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>.

وقال في «الشامل» (وتمت بولد الرضاع، ولأم المرأة<sup>(٣)</sup>)، لأن هذه المعاني  
لا توجب إلا حرمة نكاح، لا اتصال منافع الأملاك.

وقال في «خلاصة الفتاوى»<sup>(٤)</sup> (وتمت بولد الرضاع، ولأم المرأة، ولزوجته،  
ولامرأة أبيه، ولأمرأة أبيه، ولأخت أمه، ومن أسلف من قال: لا تقبل شهادة  
الأخ لأخيه ذكره<sup>(٥)</sup>، نعم، لأن الشرحي في «شرح أدب القاضي».

(١) أي بسبب «العداوة» الشريطة من جهة حق بقاء.

(٢) هذه الآثار لم يذكرها أبو بكر الرزقي ولا الصدر الشهيد في شرحهما على «أدب القاضي» لا  
مقدمة ولا معقبة وهي ثابتة في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحضرة [ق ٢٣٦] ب  
مخطوط مكتبة توريبي قبل حمد ناش (رقم الحفظ ٥٤٦)، ونظر «شرح أدب القاضي»  
بصدر شهيد [٤١٠ - ٤١١]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرزقي [ق ٩٤] ب  
مخطوط مكتبة يحيى الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ٦٥٨).

(٣) وقع بالأصل «ولأم الولد» وسبب من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب» وهو نحو  
«أدب» في «الشامل» في شرح المحرر شمس الدين أبيه [ق ٣] ب  
لدين أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ١٣٤٠).

(٤) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [ق ٢٦٢].

(٥) وقع بالأصل «ذكره»، والعبارة من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب».



قَاب وَلَا تُشَلُّ شَهَادَةُ مُحْتَبٍ وَتُرَادُّ الْمُحْتَبُّ فِي الْوَدِيِّ، مِنَ الْأَفْعَالِ لَا تَدُ  
وَسُقٌ، فَأَمَّا أَدِي فِي غَلَامِهِ لِبْنٌ، فِي أَغْصَانِهِ نَكَّ، فَيَا مَثُولُ الشَّهَادَةِ

قَاب وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعْنَةٌ، لِأَنَّهُمَا بِرُكْبَانٍ مُحْرَمَيْنِ وَبَدَنٍ - لَا يَهَيَّ عَنِ  
بُشُونِ لَأَخْمَقَيْنِ لِبَانِحَةٍ وَأَمْعِيَّةٍ

قَوْلُهُ (قَاب وَلَا تُشَلُّ شَهَادَةُ مُحْتَبٍ)، أَيِ قَابِ الشُّدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»  
وَدَيْتُ لَأَنَّهُ فَسُقٌ فِي فَعْلِهِ، فَلَا تُشَلُّ شَهَادَةُ لَدَيْتُ

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِبْنُ سِنِّ عَدَسٍ أَنَّهُ «أَنَّ أَدِيَّ يَمْرُوعُ  
الْمُحْتَبُّ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُشْرَجَلَاتُ مِنَ النِّسَاءِ»، بِفِي التَّشْبِيهِاتِ فِي الشَّهَادَةِ  
بِالرِّجَالِ، وَهَذَا فِي الْمُحْتَبِّ فِي أَعْمَلِ الْقَبِيحِ، وَأَمَّا أَدِيَّ نَسَمِيهِ أَسْلُفُ مُحْتَبٍّ  
صَنَفَ جَلْقِيهِ، وَوَهَى أَنَّهُ، وَهُوَ عِنْدَ فِي نَسَمِهِ؛ فَتُشَلُّ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَكُونُ دَيْتُ  
وَدَحًا فِي شَهَادَتِهِ.

قَوْلُهُ (قَاب وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعْنَةٌ)، أَيِ قَابِ الشُّدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»  
وَلِأَصْلٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى الشُّدُورِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ حُجَرِ بَابِ بَادِهِ  
بِیْ مَرْوُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُودٍ أَنَّهُ قَالَ أَدِيَّ سَمِيَّ «الْيَمِينِ هَذَا مِنْ لُطَمِ  
الْحُدُودِ، وَشَقَّ الْجُبُوتِ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»

هـ - محضر الشُّدُورِيِّ [ص ٢٢٠]

قد جرد من حديث أخرجه محمد بن عبد الله بن إدريس، كتاب إخراج المشهور بالنساء من كتاب  
[ص ٢٢١]، رابو داود في كتاب الأدب، كتاب حكمه في محله، [ص ٢٢٣]، [ص ٢٢٤]  
في كتاب الأئمة من رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التشبهات، [ص ٢٢٥]، [ص ٢٢٦]  
وعنه من حديث ابن عباس، [ص ٢٢٧]

في كتابه أحد حديث حسن صحيح

هـ - محضر الشُّدُورِيِّ [ص ٢٢٠]

قد جرد من حديث في كتابه أحد حديث حسن صحيح

عن أبيه

وروى صاحب «السر» بإساده إلى أم عتيبة رضي الله عنها، قالت: «هاتنا رؤس» رضي الله عن النبا «الناحة»<sup>(١)</sup>.

وروى أيضاً بإساده بن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «...»<sup>(٢)</sup> .

بيان: أن الروح نكحها، وقد بشرته بالناحة؛ فلم تؤمن أن تبأثر شهادتها لرؤس، فلا تقبل شهادتها.

وذكر في «الندخيرة»: «لَمْ يُرْذَ بِالنَّاحَةِ، الَّتِي تَنُوحُ فِي مَصِيبَتِهَا، وَإِنَّ أَرْبَعًا لَتُنُوحُ فِي مَصِيبِ عِبْرَتِهَا، رَأَتْهَا دَنُوكُ مَكَّةَ». ولما فيه نظر؛ لأنَّ لِسَانَ النَّبِيِّ نَهَى عَنِ النَّاحَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْصُلٍ

وَأَمَّا الْمُصِيبَةُ ١٠٠ : بِهَا مُرْتَكَبَةٌ لِلْحَرَامِ أَيْضًا، فَلَا تُسَمَّعُ شَهَادَتُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمْنَعْ عَنْ مَحْطُورٍ فِيهَا، فَيَجُوزُ أَلَّا تَمْنَعَ عَنْ شَهَادَةِ لِرُّورٍ أَيْضًا، وَهِيَ مَحْطُورٌ دِيهَا.

والدليل عليه: ما ذكره الواحدي رضي الله عنه في سورة لقمان، في سبب نزول قول

= كتاب الإيمان / باب تحريم ضرب الحدود وشي الحبوب و لدعاء بدعوى الجاهلية [رقم ١٠٣] .  
وعبرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا لفظ البخاري  
(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الممتحنة [رقم ٤٦١٠] ، وأبو داود في كتاب الحائض باب في السج [رقم ٣١٢٦] ، من حديث أم عتيبة رضي الله عنها وهو عند البخاري في مسند أبيه .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز باب في السج [رقم ٣١٢٨] ، ومن طريقه البيهقي في «السر لكري» [٦٣٤] ، وأحمد في المسند [٦٥٣] ، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . قال النووي في مسنده ضعيف، يظن خلاصة الأحكام للرووي [١٠٥٣ ٢]

(٣) يظن «أسباب نزول القرآن» للروحي [ص ٣٥٧]

❦ غايه السبق ❦

عن **«ومن نكس من يشق فهو أحدث»** إسناده حسن **«لا يعجل نكاحك المنيات، ولا ينقض، وأنما نكح حرم»**  
وفي مثل هذا أنزلت هذه الآية **«ومن نكس من يشق فهو أحدث»** إسناده حسن  
ثم **«إلى حر لا يهـ»**

ومن رخل يرفع صوته بماء، لا يمت الله تعالى عليه منقش، أحدهما  
عن هذا المنك والآخر على هذا المنك، فلا يزالان يقران ما رخلهما حتى  
يكون هو يدي ينكح<sup>(١)</sup>

وقد روى أصحابنا في كتبهم **«أن أشق يهـ عن القوي لا خفيش**  
نكحه، والمعية<sup>(٢)</sup>

وبغل صاحب **«الأجاس»** عن **«أدب القاضي»** إسناده حسن **«لا تقبل شيده**  
**أصحاب المنصية، وقطاع الطريق، وأصحاب الفخور بالشاء، ومن يغفل عمل**  
**يوم يوط، ومن يقعد مع العاء، وشحة والشح، والمنعي والمعه، لا تقبل**

(١) هذه الفقرة أخرجه أحمد في مسنده [٢٥٢، ١٠]، حديث من أبي حمزة في مسنده، روى  
بني [٨٤٣، ٢]، ومن حديثه أنه حديث في كتاب بروك (مس) [٣٥٧]، وقد روى  
في المعجم الكبير [٢١٣، ٨]، من حديث أبي حمزة يهـ بعد سقط، صحفه في حرم  
نظره **«المعني»** لأن حرم [٥٨/٩].

(٢) أخرجه أبو حمزة في كتاب بروك (مس) [٣٥٧]، شعبي في (مس) [٣١٠، ٧]،  
سوي في (مس) [٢٨٤، ٦]، من حديث أبي حمزة يهـ بعد سقط  
أخرجه الترمذي في [١٠١٥، ١٠]، ومن أبي حمزة [١٢٢٤، ١٢]، أحمد بن محمد  
في مسنده الصحيح [١٠٠٦، ١٠]، وصحوي في شرح معاني الآثار [٢٩٣، ١]، من  
حديث جابر بن عبد الله يهـ موهو عاصف، انتهى عن موسى أخضر فاحرين، صوته عند نفسه  
حين زخوه، وشق خيوب، وربه سلطان، مع أبي حمزة  
عن الترمذي بعد حديث حسن، صحفه في [١٠٥٦، ١٠]





ولا من يلعن بالطيور؛ لأنه يورث عنة ولأنه قد ينف على عور  
النساء يصعده على سطحه للطير صرء وهي تعصر الشخ؛ ولا من يلعن  
بالطيور وهو المعنى.

غاية البيان

واشكر . وما يبيد . والشرب - فهي مباحة وإن سكر منها ، ولا حد على من  
سكر منها . هو الصحيح من رواية كذا قال صاحب «التحفة»<sup>(١)</sup>

قال<sup>(٢)</sup> «الآن عده من [٢٦١/٢] جملة الأطعمة، ولا عنة بالسكر، وإن لم  
يعصر السلام قد سكر سرء من الخمر وحبوه، وأيضاً بسكر، وليس الترمكة  
بسكر.

وروى الحسن عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> أن المسكر منه حرم كفاً في سنت.  
ويكن إذا سكر منه لا حد فيه، بخلاف المثلث<sup>(٤)</sup> كذا في «التحفة»

يقال: أقمن على الشيء إذا دأومت عليه

قوله (ولا من يلعن بالطيور)، هذه لفظة لقنوري هي «مختصر»<sup>(٥)</sup> . وقد  
لم نقل شهادة لأبى باحنام والطيور؛ لأن اللعن بها يورث العنة، ولا يورث  
على السعيل من زيادته ولتقصار، فلا تنقل شهادته، ولأنه قد يقع بصره على

(١) الشكر بالضم صرء من الترمك منه بالسكر المعروف في محلاوه سطر «الحديث»  
ربيع المعروف للقنوري [٤٠٤/١]

(٢) الغامض نوع من حبوه . ينظر: «المصباح العبري» للقبومي [٤٨١/٢ مادة: حد]

(٣) ينظر: «تحفة» لعلاء الدين السمرقندي [٢٢٨/٢ - ٢٢٩].

(٤) أي صاحب دسحة

(٥) الترمكة هي الشيء من الخيل وبين في عرشه وزادته تنقل، والجمع: مثل

ينظر: «المصباح العبري» للقبومي [٢٣٩/١ مادة: وملك]

(٦) ينظر: «تحفة» لعلاء الدين السمرقندي [٢٢٨/٢ - ٢٢٩]

(٧) ينظر: «مختصر القنوري» [ص/٢٢٠].

قوله ولا من يعني للناس ، لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة .

في غايه السرا

عورات لأحباب و لمحرّمات ، فيشعها بظرة ثبته ، وذلك حرم . ولا تجوز شهادته مرتكب الحرام ، ولأنه تارك للثبوت بالثبوت يعني منسحب [ به ] ، فلا يؤمن عنه أن يأتي في شهادته : ٢١٠ . بما لا أضل به

قال صاحب «الهداية» . (وفي بعض نسخ) ولا من ينعى ما يظن شور ، وهو (المنعني) ، أي وفي بعض نسخ بدوري

قوله . (قوله ولا من يعني للناس) . أي قال البدوري في «محصره» .  
وذلك لأنه تارك للثبوت ، وعلى صاحب «الهداية» قوله (لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة)

وقال في «الأجاس» «ومثل محمد بن شعاع عن أبي سريته مع نفسه فقال: لا يقدح ذلك في شهادته» (٣) .

وختلفوا في حد الكثرة . فقال في «مناوى الصغرى» «ذكر الشيخ لإمام حرره راده» (١) في اشرح الشهادات حد الكثرة ما كان حراماً محصاً ، يسمى دحشة في الشرع كسواطة . أو لثمة تسمى في الشرع دحشة ، تكن شرح عليها عقوبة محصية بعض قاطع ، إما في الدنيا بالحد كالسرقة ، والربا ، وقتل نفس بغير حق ،

(١) هل الخط وقع في النسخة التي شرح عليها العلامة بهاء بن محمد بن أحمد لأحمد في كتابه «أزاد الفقهاء شرح محصر الفتوى» [ ٢٣٩ ] ب مخطوط مكتبة قصر الله أدبي - برك (بم الخط ٧٩٥) [ وكذا في نسخة من شرح برامدي في «المحلى في شرح البدوي» [ ٣٥٩ ] مخطوط مكتبة قصر الله أدبي برك (بم الخط ٨١٩) [ وكذا في نسخة من شرح عليها صاحب «السيوطي» شرح بدوري [ ٢٣ ]

٢ - «محصر بدوري» [ ص ٢٢٠ ]

٣ - «الأحسان» مخطوط [ ١٩٢ ]

(١) وقع في «ع» - زيادة في «مخطوطه» .





عبد الباق

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» - في باب المسألة  
عن اليهود - عن إبراهيم بن يحيى أنه قال: العذر في المثلس من لم نطق عليه  
في نظري ولا فرج.

وقد حدث البخاري في باب لكثير بإساده إلى أبي هريرة أن  
عن النبي ﷺ قال: «احتبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله، وبها هي؟  
قال: «الشرك بالله، والسحر، والقول بالنبي أنني حرّم الله إلا بالحق، وأكل  
الربا، وأكل مال يتييم، والتولي يوم الرجب، وقذف المحصنات العافلات  
المؤمنات»<sup>١</sup>، ذكره في «الصحيح» في كتاب الحدود.

وحدث البخاري أيضاً بإساده إلى عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبيه  
قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» قلت: بلى يا رسول الله،  
قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وكان منكنا فحدثنا فقال: «ألا وقول  
الزور، وشهادة الزور»، فما زال يقولها، حتى قلت: لا ينكث<sup>٢</sup>، ذكره في  
كتاب «الأدب».

= وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شحني بنح من رماهم، وله هذه ضابط، منها «المختصر»  
في مدعي أبي حنيفة، وغير ذلك (توفي سنة ٢١٥ هـ) سطر «الدرج الإسلام» مدعي  
٣٩٦ هـ، و«نحوه» المحصن بعد العقد عرسى [٣: ١٧٠]

أحده بن أبي شة [رقم ٢١٧٤٧]، عن إبراهيم بن يحيى بن  
أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل كثر، ورواه باب ربي محصن  
١٤٦٥ هـ، ومنه في كتاب الإنسان باب ما يكسر وكسر، رقم ٨٩، وغيرهما من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ البخاري

(٣٠) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من كتاب  
عند الأخس بن أبي نكرة، عن أبيه رضي الله عنه.

ولولا من يأتي بابا من لكاسر التي يتعمق بها الحديث لموسى.

وذكر عليه السلام

وذكر البخاري أيضا في كتاب «الحدود» من «الصحيح» بإسناد إلى ابن عبد الله قال قلت يا رسول الله، أي لسان أعظم قال: «أن يخجل لله يدا وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم معك»، قلت: ثم أي؟ قال: «أن تُراي حلة حرك».

وذكر صاحب «اللسان» هذا الحديث بإسناد إلى عبد الله بن عبد الله عن النبي ﷺ في آخر كتاب «الطريق» ولكن قال فيه: «وأول نصديق قول النبي ﷺ ﴿وَلَدَيْنَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ وَلَا يَأْخِذُوا بِبُرُوتٍ» الآية<sup>(١)</sup>.

قوله: (قال و[لا]...) من يأتي بابا من لكاسر التي يتعمق بها الحديث. أي قال القُدوري في «مختصر»<sup>(٢)</sup>، ودلت مثل لرب، والشرقة، وقذف المحض وقطع الطريق، وإنما لا نفس شهادة من يأتي نوعا من أنواع الكبيرة. لأنه فاسق وشهادة الناس غير مقبولة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً حَتَّى يُصَلُّوا﴾ [حجرات: ١٠] ونقل التامحي في «تهذيب أدب القاضي» عن المحقق فقال: «ولا تقبل شهادة قطاع الطريق، والخصوص، وأصحاب الخواري بالشاء، ومن يعمل عمر قوم بوط، ومن يشرب الخمر، ومن يشكر من الشيد، لأن هؤلاء فاسق».

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل الكفر والردة باب ثم الرداء رقم ٦١٢٦. ومسلم في كتاب الأيمان باب كون لشرك أربع السموات وسبع أعظمها بعدة [رقم ٨٦] وغيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) نقل هذا سبق فلم، وصورة في حر كتاب الديارات.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحدود [رقم ٦١٦٨]، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) ما في المحفوظين: ينادم، أرا، وم، وانح، أع، ودر.

(٥) ينظر «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٢٠].

قَالَ وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حَرَمٌ  
أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرِ الْمَرْدِ وَالشَّطْرِيحِ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ .

يَشْتَرِطُ الْخَصْفُ فِي شُرْبِ الْحَمْرِ الْإِذْمَانُ كَمَا تَرَى .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ بَعْضَ شُرْبِ الْحَمْرِ يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

وَشَرَطَ فِي «شَهَادَاتِ الْأَصْلِ» الْإِذْمَانُ فَقَالَ «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ  
وَمُذِينَ السُّكْرِ» (١) .

وَعَالِدُهُ : أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ فِي السُّرِّ لَا تَنْقُطُ عِدَّتُهُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» «وَهَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مَنَى دَمَ عَيْنٍ فَهُوَ مُبْتَدِئٌ  
عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَإِنْ تَمَّ يَدْمُ عَيْنِهِ فَهُوَ تَائِبٌ بَارِعٌ» (٢) .

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا : «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَخَلَ يَحِلِّسُ فَحَاسَ الْمُخَوَّرِ  
وَالْمُخَانَةِ عَلَى الشُّرْبِ ، وَإِنْ تَمَّ يَنْكُرُ ؛ لِأَنَّهُ احْتِلَاطُهُ بِهِمْ وَتَرْكُهُ لِأَمْرِ بِالْمَغْرُوبِ  
يُوجِبُ سَقُوطَ عِدَالَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِ الْحَدُوسِ بِشَعًا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (قَالَ) وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ  
حَرَامٌ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ وَاسْتِغْنَاءٌ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى رِيكَةٍ دِينِهِ ،  
وَلِئَلَّا يُسَالِتَهُ ، فَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الرَّوِيِّ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرِ الْمَرْدِ وَالشَّطْرِيحِ) ، هَذَا لِمَطِّ انْقِذَارِيٍّ  
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) ، وَهُوَ عَقَّبَ عَلَى قَوِّهِ ، (مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ) ، وَإِنْ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : ح : مُرَرٌّ .

يَنْظُرُ : الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّكْرِ : (٥١١) ص ١٠ ، الْأَوَّلُ مَقْطُوعٌ .

(٢) يَنْظُرُ : الْأَجْنَاسُ : لِلنَّاصِحِيِّ [١٩١/٢] .

(٣) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ : (ص ٢٢٠) .

وَكَذِبَ مَنْ تَوَدَّ الصَّلَاةَ لَا شَعْلَ بِهِمَا، فَأَمَّا مُعْزِدُ السَّعْبِ بِالشُّطْرُخِ فَسَرِ  
يُصْنَفُ مَنَعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَا خَبَرَ فِيهِ مَسَاعًا وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُنَّ

لَمْ تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ لَبَنًا لِأَنَّهُ دَسٌّ، لَا رُكْبَةَ الْحَرَمِ، دَلَّ تَعْلِيْقُ ﴿وَأَخْلَ  
الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، وَقَالَ عَمَّاسٍ ﴿وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَؤَ مَا كُنْهُ  
مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨-٢٧٩]، الْعَمَّاسُ [٢٧٨-٢٧٩].

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ أَكْلَ الرِّبَا مِنَ السَّعْبِ شَوْقِيصٌ  
وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» عَنِ شَهَادَةِ «الْأَصْلِ» «لَا تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ رُبَا»  
كَانَ مَشْهُورًا، لِأَنَّهُ إِذَا نَمَّ بِكُنْ مَشْهُورٌ، فَطَرِيقُهُ سَهْمَةٌ [٢٧٦] وَعَدَالَتُهُ عَاهِرَةٌ،  
فَلَا تُنْقَلُ بِهِمَةُ مُضَيِّعٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا الَّذِي يُنْعَبُ بِالشُّطْرُخِ إِذَا قَمَرَ عَلَيْهِ، أَوْ شَعْلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ كَثُرَ  
الْخَيْفُ بِالْكَذِبِ وَكَانَ طَلٌّ، فَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ كَمَا قَالَ لِحَضَرَاتٍ فِي «أَدَبِ  
الْقَاضِي»<sup>(٢)</sup>، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ يَقَامُ وَتَقْرِئُ الصَّلَاةَ، الْكَذِبُ حَرَمٌ، فَتَنْقُطُ شَهَادَتُهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ أَحَدٌ بِهِ الْمَعْنَى، وَنَعَبَ بِالشُّطْرُخِ، وَحَافِظٌ عَنِ الصَّلَاةِ  
فِي وَقْتِهَا<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يُقْبَرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخِيفْ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْقُطُ شَهَادَتُهُ  
وَدَلَّتْ لِأَنَّ الْعُمَمَاءَ ائْتَفَقُوا فِي حَرَمَةِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُخِ وَإِبَاحَتِهِ عَدَمَ عَدَمِ هَذِهِ  
الْمَعْنَى، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَحُلُّ<sup>(٤)</sup>، كَمَا نَقَلَ مَدَّهَتُهُمَا شَمْسُ الْأَشْفَاقِ

(١) هَذَا بِالنَّصِّ، وَالْحَبِيبُ لَهُ مَعْنَى مَحْرَجِهِ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاظِي [١٩١/٢]

(٣) يَنْظُرُ: «أَدَبُ عَمَّاسٍ» مَعَ شَرْحِ لِمَا فِي الشَّهَادَةِ بِحَضَرَاتٍ [٣٥ ٢]

(٤) رَوَى بِالْأَصْلِ فِي وَقْتِهَا، وَالثَّبُوتُ مِنْهَا، وَدَلَّتْ، وَابْتِغَاءُ وَدَعَاءُ، وَدَعَاءُ.

(٥) مَلَّ مَدَّهَتُهُمَا مَعَ جَوَارِ مَعْنَاهَا، وَدَلَّتْ عَنْ مَدَّهَتِهِمَا، وَأَمَّا كَذِبُ مَطَرِ الْأَوَّلِ فَسَرِ

[١٥ ١]، وَ«الْبُخَارِيُّ» الْكَبِيرُ فِي الْحَسَنِ سَارِ فِي [١٦٧ ٧] وَالْبَاحِ وَالْإِكْبِيلِ سَحَبٌ =

أَكْلُ الرِّثَا مَشْهُورٌ بِهِ لِأَنَّ لِلْإِنْسَانَ قَلَمًا يَنْخُوعُ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعُقُودِ الْقَدِيدَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ رِثَا

فِي عِلَالَةِ نِسَابِهِ

الْمُتَرَحِّبِيُّ فِي «الشرح أدب القاضي» فِي بَابِ الْمَسَانَةِ عَنِ الشُّهُودِ  
وَلَا أَنَّ النَّاسَ لَا يُعَدُّونَهُ مِنَ الْكَائِرَةِ وَلَا يَسْتَجِفُّونَ صَاحِبَهُ، وَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ  
رَجْعُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَشْهَدُ الْحَوَاطِرُ وَهِيَ تَعْلَمُ أَقْرَبَ الْحَرْبِ مِنَ ابْتِهَازِ  
بُغْضِهِ، وَدَفْعِ الْكَيْدِ عَنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَحْمُودٌ، فَصَارَ كَالْعَيْبِ بِالْعُرْسِ وَالْقُوسِ  
وَبِذَا مَا رَوَى صَاحِبُ «السِّنِّ» بِمُسْتَدِهِ بِبَنِي عُقَّةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ قَالَ: «وَلِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَيْسَ مِنَ اللَّهِو إِلَّا ثَلَاثٌ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ قَرْسَةً، وَمُلَاعَبَةُ أَهْلِهِ،  
وَرَمْيُهُ بِقَوْمِهِ وَنَبِيهِ» <sup>(١)</sup> [٣٧٢، م]، فَهُوَ جِبْهُ الْحَدِيثِ يَكُونُ اللَّهُو بِالشُّطْرَنْجِ  
حَرَامًا، لِأَنَّهُ غَيْرُ ثَلَاثٍ

وَرَوَى فِي كِتَابِ «الْأَمَالِي فِي مَعْرِقَةِ الصَّحَابَةِ» <sup>(٢)</sup> فِي بَابِ الْحَاءِ: مُسَدَّدًا إِلَى  
حَكِّ بْنِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْعُونَ مِنْ لَعَبِ الشُّطْرَنْجِ، وَالسَّافِرِ  
إِلَيْهَا كَالْأَكْلِ لَحْمِ الْجَزِيرِ» <sup>(٣)</sup>

= حَبِيلٌ بِمَعْنَى [١٦٦/٨]، وَ«الشرح مختصر خليل» لِلْمَحْرَشِيِّ [١٧٧/٧].

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابُ فِي الرُّمِيِّ [٢٥٣]، وَ«مَدَى» فِي كِتَابِ مَسَائِلِ الْجِهَادِ  
عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَهْلِ الرُّمِيِّ فِي سَبْرِ اللَّهِ [١٦٣٧]، وَنَاسِي فِي كِتَابِ  
الْفَهْلِ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ قَرْسَةً [٣٥٧٨]، وَبِهِ مَحَلُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابُ الرُّمِيِّ فِي سَبْرِ اللَّهِ  
[٢٨١١]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسَدَّدِ» [١٤٨، ٤]، مِنْ حَدِيثِ عُقَّةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ، وَالنُّظَّالِيُّ لَأَبِي دَاوُدَ،  
عَالِمُ التَّرْمِذِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: «رَوَاهُ أَصْحَابُ السِّنِّ الْأَرْبَعَةُ وَفِيهِ  
مُطَرَّاتٌ» بِطَرِّ مُطَرِّجٍ أَحَادِيثُ الْإِحَادِ بِطَرِّ فِي [ص ٧٥٨]

<sup>(٢)</sup> هُوَ مَحْدُودٌ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْبَاهِيِّ سُدْسِيٌّ وَهُوَ مُقَدِّمٌ فِي حَقِّهِ

<sup>(٣)</sup> أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «الصَّحَابَةِ»، أَبُو مُوسَى السُّدْسِيُّ فِي «السِّنِّ» عَلَى مَعْرِفَةِ «صَحَابَةِ» كَمَا  
فِي «مَدَامِ الْخَصْمِ» مَعَ مَعْنَى «الْمُسَوِّطِي» [٥٦]، وَ«مُحَرَّمٌ فِي «الْحَقِّ» [٦١٩]، مِنْ  
عَلَامَةِ عَدَدِ سَبْعَةٍ بِحَسَبِ أَنَّ سَدَّ مِنْ مُوسَى، وَعَبْدُ بْنُ مُعِيذٍ عَنْ ثَمَرٍ جَوَاحِرُ عَمْرٍو حَبِيلٌ بِمَعْنَى «

قال: ولا من يفعل الأفعال المستحقة. كالنول على الطريق، ولاكر على الطريق؛ لأنه شارك بمشروعة، وإذا كان لا يستحي [٥٢] عن مثل ذلك

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما آتا من دد ولا الدد مبي»<sup>(١)</sup>

وأما الذي يلعب بالزرد فمزدود الشهادة على كل حال. كذا هي «الدحيرة»  
ودلت لأنه حرام بالإجماع

قوله. (ولا من يفعل لأتعد المستحرة. كالنول على الطريق، والأكل على الطريق)، هذا لفظ مدور في المختصره<sup>(٢)</sup>

[ويقال ابن مسعود كذا وقع عند أبي موسى] به مرسلًا

فإن ابن حزم «من حب لا شيء» وسد ضعيف، وحسن من مسلم مجهول، وهو منقطع  
ويطرح إمامنا لا يحرم [٥٤٢/٢] ترجمة حجة بن سلم.  
(١) قال ابن الأثير في «التهذيب» الدد فهو واللعب، وهي محذوفة اللام، وقد استعملت مضممة  
ددا كسرى، وددن كسرى، ولا يعد محذوف أن يكون ياء، كقولهم بددي بددي، أو نون كسرى  
بد في بدد

ومعنى تكبير الله في الجملة الأولى شيع ولا استعرق، والآخرة شيء، ما إلا وهو شيء  
في ما أم في شيء من الدهر واللعب  
ومعرفته في الجملة الثانية لأنه صار معهودًا بالدكر، كانه من ولا ذلك نوع مبي، وانما يعقل  
ولا هو مبي؛ لأن الصريح أكد وأبلغ

وقيل للام في بدد لا استعرق حسن اللعب، ولا حسن اللعب مبي، سواء كان في ذلك أو  
غيره من سماع اللعب واللهو وأخبار الرمحش في الأوب، وقال ليس بخش أن يكون معروف  
الحسن، لأن الكلام يتفكك، ويخرج من النام والكلام حسان، وفي الموصفين مصاف  
محذوف بغيره ما أم من أهل دد ولا بدد من أشعري، كذا جاء في حاشية «م» وبطريق «التهذيب»  
في عربيت بحسب «لأن الألب ١٠٩. ٣ مادة دد]

(٢) حرجه البحري في «لأدب المفرد» [ص ٢٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٣ ٧].  
والطبري في «المعجم الأوسط» [١٣٢ ١]، وسهفي في «السالكين» [٢١٧ ١٠]، من  
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الهيثمي «رواه البراء بن عازب في الأوسط وفيه يحيى بن محمد بن عيسى، وقد وثق، ولكن  
ذكره هذا الحديث من مكروه حديث» بطر «مجمع الزوائد» لهيثمي [١١٣ ٨]

(٣) بظرة «المختصر القدوري» [٢٢٠ ١].

لَا يَنْتَفِعُ عَنِ الْكُذِبِ فَيَتَّهَمُ.

في غاية سائر

وهنا نسخ<sup>(١)</sup>، «المُسْحَقَةُ»<sup>(٢)</sup>، و«المُسْحَقَةُ»<sup>(٣)</sup>، و«المُسْحَقَةُ»<sup>(٤)</sup>، وكُنْهَا على صيغة اسم مفعول، وروى: «المُسْحَقَةُ»<sup>(٥)</sup>، راجعاً بمشقة المسحورة، وهي أصحُّ نسخ، وهي من تشخب، وهي لغة في لشخب، وهو رقة لعق، من قريتهم، ثوبٌ سحيق، إذا كان قليل الغزل، وروى: «المُسْحَقَةُ»<sup>(٦)</sup>، بكثر الحاء، أي: لأفعال المسحقة بمصاحبيها.

قال الناطقي في «الأجسام»: «وكان شيخاً أبو عبد الله لخرجاني يحيى عن أبي بكر الزاري عن أبي الحسن الكرخي أن من يأكل في الشوق بين أيدي الناس لا تقبل شهادته، وكذلك من يمضي في شوق سزاويل ليس عليه غيره؛ لأنه تارك للضرورة»<sup>(٧)</sup>.

(١) يعني هنا نسخ مختلفة من الهداية في كلمة «المُسْحَقَةُ»

(٢) وهذا هو الثابت في المصنوع من «الهداية» لميرعبي [٢١٢]، وفي نسخة لابن أبي عمير من «الهداية» [ق ٢١٩] ب: «مخطوط مكتبة بعض الله هدي - تركيا» وفي نسخة لشهرستاني (المعروفة على أكمل سبيل النابوي) من «الهداية» [ق ١٨٩] ب: «مخطوط مكتبة بعض الله أفندي تركيا» وفي نسخة لقاسمي من «الهداية» [ق ١٨٩] ب: «مخطوط مكتبة كوبريبي عاقل أحمد باشا - تركيا»

(٣) أشار المؤلف إلى هذه النسخ جميعاً في حاشية الصفحة التي يحطه من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٢ ب: «مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - تركيا»، وقد شهرستاني في نسخة (المعروفة) على أكمل سبيل النابوي) من «الهداية» [ق ١٨٩] ب: «مخطوط مكتبة بعض الله هدي - تركيا»

(٤) وهذا ثبت في نسخة لأزركسي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب: «مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - تركيا»

(٥) وهذا المثبت في نسخة لقشغموي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب: «مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - تركيا»، وفي نسخة بعض الله الحلي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب: «مخطوط مكتبة جامعة برستون - أمريكا» (رقم الحفظ: ٣٥٩٤). وأشار إليه الأديبي في «حاشية نسخة» في محطته من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب: «مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - تركيا»

(٦) ينظر «الأجسام» للناطق في [١٩١/٣].



وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّفِّ لظُهُورِ فَسْعِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَكْتُمُهُ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَهْدِيدِ أَدَبِ الْقَاصِي» «الْحَكِيمُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ  
شَيْخًا ثَوَّ صَارَعَ الْأَحْدَاثَ فِي لِحَامِهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مُخْتَفٍ، وَإِنْ لَمْ  
تُحْكَمْ بِهِ لِدَلَّتْ».

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّفِّ)، هَذَا لِقَطْعِ الْمُتَوَرِّقِ فِي  
الْمَحْتَصَرِ»<sup>(١)</sup>.

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّفِّ: الصَّحْبَةُ وَالنَّابِعُونَ، وَأَبُو خَيْفَةَ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَقَالَ شَيْخُ الْأَثْنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» «قَالَ أَبُو يُونُسَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَحُلٌ أَظْهَرَ شَيْئًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٠٦٢]، لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ  
مَقْبُولَةً، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ نَوَّاهُ شَيْئًا وَاحِدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً،  
وَتَنْقُطُ عَدَالَتُهُ، فَإِذَا أَظْهَرَ لَشَيْئَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ  
تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً؟!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» فِي الْمَوْصُفِيِّ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» وَفِي الشُّهُودِ  
عَنِ «سَوَادِ أَبِي يُونُسَ» رَوِيَّةً اسْتَعَاذَ: «لَا أَتَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي أَصْحَابُ  
[٢٠٦٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي عَنْهُمْ».

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ<sup>(١)</sup>، طَهَارَ الشَّيْءِ مُجَوِّدٌ<sup>(٢)</sup> وَسَعَةٌ، لَا يَأْتِي بِدَلِيلٍ، لَا  
الْأَرْضَاعُ وَالْأَسْقَاطُ، وَشَهَادَةُ السَّحِيفِ لَا تُقْبَلُ، وَلَا كَذَلِكَ التَّيَرُّؤُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ  
دَيْتًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى تَاطُلٍ، فَلَمْ يَظْهَرْ فَسْعُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) يَنْتَهِي الْمَحْتَصَرُ الْمُتَوَرِّقُ ص ٢٢٠

(٢) وَقَعَ بِالنَّاصِرِ «الْأَنْ» وَالْمُسْتَبَدُّ مِنَ الْإِثْمِ، وَالْمُتَّحِ، وَالْمُتَّحِ، وَالْمُتَّحِ

(٣) الْمَاجِزُ الْقَلِيلُ الْحَاءُ، وَلَا تُبَالِي بِمَا صَحَّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْحَجِّ وَالْمَمِّ

(٤) يَنْتَهِي «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاطِفِي [١٩٣/٢]



وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ اعْتَضَ وَجْهَ الصَّنِقِ

طريقه عليه السلام

وَأَمَّا قَيْدُ الْمُذْهَبِيِّ بِإِطْهَارِ سَبِّ السَّبِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَضَدَ ذَلِكَ وَنَمَّ يُصْهِرُهُ - وَهُوَ عَدْلٌ فِي أَفْعَالِهِ -؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ<sup>١</sup> كَمَا فِي «شرح الأقطع»<sup>٢</sup> قوله: (وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ)

أَرَادَ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصْحَابَ بَدْعٍ كَالْخَوَارِجِيِّ، وَالرَّافِضِيِّ وَالْجَنْزِيِّ، وَابْتِغَايَ، وَلَمْ يَنْتِهِ وَاسْتَعْطَلَ، وَسَمَّى أَهْلَ الْبَدْعِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمِثْلِهِمْ لِيُنْجِبَ مَحْبُوبَهُمْ بِإِلَّا دَيْلٍ شَرْعِيٍّ، وَوَعْدِيٍّ، وَالْهَوَى مَحْبُوثٌ لِنَفْسٍ، مِنْ هَوَى شَيْءٍ إِذَا أَحْتَمَ، وَقَدْ مَرَّ فِي «الْتَّيْبِينَ» فِي بَابِ أَقَامِ السُّنَّةَ<sup>٣</sup>.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عليه السلام: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ<sup>٤</sup>، لِأَنَّ الصَّنِقَ مِنْ حَسْتٍ لَا اعْتِزَادُ شَرٍّ مِنَ الصَّنِقِ مِنْ حَسْتٍ التَّعَاطِي

وَلَمَّا أَنَّ صَدَحْتَ لِهَوَى مُنْجَمٍ لَا يُبْهَمُ بِالْكَذِبِ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ مَنَاقِبِ مَحْظُورٍ دِينٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ تَشْدِيدُهُ فِي الدُّنْيَا، وَدَلِيلُ مَنَاقِبِ مِنَ الْكَذِبِ، لَا سَبِيحًا إِذَا عَمِدَ بِكَذِبٍ كَثْرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ التَّهْمَةِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْخَوَارِجِ: مَا لَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ؛ فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُظْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْقَسْوُ، وَإِنَّمَا اعْتَضَدُوهُ، وَإِذَا قَاتَلُوا؛ فَقَدْ أَظْهَرُوا الصَّنِقَ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ»<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق/ ٢٩٢]

<sup>٢</sup> مظر «أشهر شرح لأخسكتي» للمؤلف [٦٠١ - ٦٠٣]

<sup>٣</sup> الشافعي في هؤلاء، فصل، وهو أنه لا يقبل شهادة من يخرج من أهل البدع، ولما قيل لا يكثر من أهل البدع والأفراط، فجوز شهادتهم إلا حصرية بغير «الأم» الشافعي [٣٠٨] و«المنوري

لكية» المنوري [١٦٨ - ١٧] و«روضة الطيب» المنوري [٢٣٩ - ١]

<sup>٤</sup> مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق/ ٢٩٣].

وَلَا تَنْتَهِ مِنْ حَيْثُ لَا عَقْدُ وَفَ أَوْقَعَهُ فِيهِ إِلَّا تَدْيِيَهُ بِهِ وَضَرَّ كُمُرُ  
يَشْرَبُ الْمُلْتَّ أَوْ يَأْكُلُ مَثْرُوكَ اشْتَمِيهِ عَمِيدًا مُشْتَبِحًا بِدَيْتٍ ، بِجَلَابٍ نَشْرُ  
مِنْ حَيْثُ اشْتَاطِي

﴿ عليه السلام ﴾

وَأَمَّا الْخَطَابِيَّةُ فَهُمْ قَوْمٌ مِنْ عُلَاةٍ لَرَوْ قَص ، قَالَ فِي «الشرح الأقطع» «لَهُمْ  
يُسَوْنَ بِبِ أَبِي خَطَّابٍ ، رَجُلٌ كَانَ بِالْكُوفَةِ ، قَتَلَهُ عَسَى بْنُ مُوسَى وَصَلَهُ  
بِالْكُفَاةِ» (١) ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرُغِمُ أَنْ عِيًّا هُوَ الْإِلَهِ الْأَكْبَرُ ، وَخُفِرَ الصَّادِقُ الْإِلَهِ الْأَصْغَرُ ،  
وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ سَيِّدَهُمْ شَبَّأً عَلَى عَمْرٍ ، نَجَبٌ أَنْ (٢) يَشْهَدُ لَهُ بِقِيَّةٍ شَبَّعَةٍ

قَالَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ السَّرْحِي فِي «أصول الفقه» فِي فَضْلِ بِيَالٍ وَحَوْرٍ لَا يَنْطَعُ  
فِي تَفْسِيرِ الْخَطَابِيَّةِ : «لَهُمْ صَرَبٌ مِنْ لَرَوَائِصِ ، يُحَوِّزُونَ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ إِذَا حُفَّ  
الْمُدَّعِي بَيْنَ بَيْنِهِمْ أَنَّهُ مُجَوِّ فِي دَعْوَاهُ ، وَيَعُولُونَ الْمَسْمُ لَا يَخْبُفُ كَدُّهُ ، نَبِي  
هَذَا الْاِعْتِقَادِ مَا يُرْجَحُ حَالَتِ الْكَبِيرِ فِي شَهَادَتِهِمْ» (٣) .

وَنَقَلَ فِي «الأجاس» عَنْ «بَوَائِرِ ابْنِ رُسْتَمٍ» : «قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ : شَهَادَةُ أَحَدٍ  
الْأَهْوَاءُ جَائِرَةٌ إِلَّا التَّرَائِصَةَ» (٤) ، فَإِنَّ صَفَاتِهِمْ تُصَدِّقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَشَيْئٌ  
هُوَ لَهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

وَفِي «أَدَبِ الْقَاضِي» إِمْلَاءٌ «هَؤُلَاءِ التَّرَائِصَةُ هُمْ لِحَضْرَتِهِ» (٥)

(١) ينظر «شرح مختصر القندوري» للأقطع [٢٩٣/١] .

(٢) الْكُفَاةُ هِيَ مَكَّةُ مَشْهُورَةٌ بِالْكُوفَةِ ينظر «معجم بديع» لبديع الحموي [٢٨١/٤] .

(٣) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «يَجِبُ لَهُ أَنْ» وَانْتَبَهَ مِنْ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١

أما الخطّابيّة فهم من علاة الزواجر فيعتقدون شهادة كلّ من حدّ  
عندهم

وقيل يزورون شهادته لشيعةهم وأحبة فتمكث لهم في شهادتهم

وقال في «المعرب» «الحدّية طائفة من الزواجر، نسو إلى أبي الخطاب  
محمد بن أبي رهب الأخدع»<sup>١</sup>

وقال أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي «الحدّية نسو إلى أبي الخطاب،  
وسمى محمد بن أبي رهب الأسدي ١٠٢٣١ الأخدع، وكان يقول بإمامة  
إسماعيل بن جعفر، فلما مات إسماعيل، رجعوا إلى القول بإمامة جعفر، وعذروا  
في القول عذوا كبيرا».

وحرخ أبو الخطاب في حياة جعفر بالكوفة، فحارب عيسى بن موسى بن  
عيسى بن عبد الله بن العباس، وأظهر لدعوة إلى جعفر، فبرأه جعفر، وبغى  
ودعا عليه، وقتل هو وأصحابه كلهم

ويقال: إنه لم يثبت منهم لا زحلّ واحد اسمه ساسم بن مكرم الجمال،  
ولكن باي سمعة، وثلث باي حديجة، وكان أبو الخطاب يقول بإمامة جعفر  
تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون عذوا كبيرا

وتت قوم من أهل مقاته يقدّ على القول بذلك، وقالوا في الأئمة كلهم  
باعتوا الشدّ، وحرّخت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه  
إسماعيل، ورعّموا أن أبا الخطاب أمرهم بذلك وذلّهم عليه، ويروى فيه مثل ما  
قلنا في سائر الأئمة من القول بكبير، ونكفر بعظم، ثم تعرّفوا بعد ذلك فرقا

١ هذا الحدّ في «المعرب» مطبوع في [٢٦٠]

٢ في «المعرب» عيسى بن موسى بن عبد الله بن العباس



وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ لَا تَقْبَلُ لِأَنَّهُ قَاسِقٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَكْفَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] | ٢٥٥ | فَبِحَسْبِ اسْمِ قَبْ مِنْ حَبْرَةٍ، وَبِحَسْبِ اسْمِ شَهَادَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِ قَضَارَ كَالْمُرْتَدِّ..

مِنْهُمْ دِينًا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامُ بَارِعَةٌ مِنْكُمْ بِشَهَادَتِهِمْ  
فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ لِسَانَ قَبْ حَقٌّ، شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ كَذِبَهُ لَهُ وَلَا يَدَّ عَلَى  
عَيْنِهِ، وَعَلَى الْقَضَاءِ مِنْ وَلاَدِهِ، فَيَكُونُ لَهُ وَلَا يَدَّ عَلَى حَسْبِهِ، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ  
حَسْبِهِ، كَالْمُسْلِمِ لَمَّا كَانَ لَهُ وَلَا يَدَّ عَلَى بَعْضِهِ وَأَوْلَادُهُ الْقَضَاءُ، قَالَ لَهُ وَلَا يَدَّ عَلَى حَسْبِهِ  
مِنْ الْمُسْلِمِينَ، بِحِلَافِ الْكُفَرِ، فَإِنَّهُ لَا وَلَا يَدَّ لَهُ أَصْلًا، لِأَنَّهُ لَا دِينَ لَهُ شَيْءٌ عِنْدَهُ

وَبِحِلَافِ شَهَادَةِ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّينِيِّ، لِأَنَّ الدِّينِيَّ أَعْلَى حَالًا مِنْهُ، وَلِأَنَّ لِحَرْبِ  
الدِّينِيِّ أَرَامِي عِلْمَ الْعِلْمِ، لِصُدُورِهِ عَنْ عَيْنٍ وَدِينٍ حَارِفٍ عَنْ فَنَجِ الْكُذْبِ،  
فَبِحَسْبِ نَعْمَةٍ نَقِيَّةٍ، فَيُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَالْمُسْلِمِ

بِحِلَافِ شَهَادَةِ الدِّينِيِّ عَنِ الْمُسْلِمِ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُ بَعَادِي  
عِلْمٍ وَرَبِّهِ يَرِيدُ إِضْمَارَ كَذِبِهِ عِنْدَهُ، وَلِأَنَّهُ لَا وَلَا يَدَّ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِشَيْءٍ  
فَإِنْ قِيلَ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْكَافِرِ.  
كَالْمُسْلِمِ

قُلْنَا الْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُمْ يَسْحَلُونَ دِينًا  
وَأَمَّا بَعْضُ، وَهَذِهِ التَّهْمَةُ مَعْدُومَةٌ فِي شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، بِحِلَافِ الْقَاسِقِ،  
وَبِهِ مُزْدَوْدُ الشَّهَادَةِ لِمُسْتَقِهِ، وَهُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي شَهَادَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ كَمَا هُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي

بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ سَعْيًا لَكَ | ٢٥٦ | مِنْ حَسْبِ عَدَدِ سَعْيٍ عَنِ عَدَدِهِ  
لَكَ  
لَكَ مِنْ الشَّامِيِّ هَذَا سَعْدٌ حَسْبُ الْكَافِرِ عَلَى حَسْبِهِ، لَا يَدَّ عَلَيْهِ  
| ٢٥٦ |

وَلَمْ يَرْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةَ التَّضَرَّيِّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ.  
 وَلَئِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصُّعَارِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى  
 جَنْبِهِ، وَانْفِشَقَّ مِنْ حَيْثُ لَا غَبَقْدُ عَمْرٍ فَمَعَ لَئِنَّهُ يَخْشَى مَا يَفْتَقِدُهُ مُحَرَّمٌ دِينِهِ،  
 وَانْكَبَتْ مَخْطُورُ الْأَدْيَابِ، بِجَلَابِ الْمُرْتَدِّ، لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ، وَبِجَلَابِ شَهَادَةِ  
 لِدَمِّي عَلَى الْمُسْلِمِ لَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ، وَلَئِنَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بِمِطَّةِ  
 قَهْرِهِ إِيَّاهُ، وَمِلَلُ الْكُفْرِ وَإِنْ اخْلَعْتَ فَلَا قَهْرَ وَلَا يَحْمِلُهُمْ انْعِيطُ عَلَى النَّفْوَلِ  
 قَالَ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدَّمِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ لَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ

في غاية النجاسة

شهادته على ١٠٦٣ المسم، فتظن القياس، لأنَّ عِدَّةَ الرَّدِّ وَجَدَتْ فِي شَهَادَةِ  
 النَّاسِي، دُونَ شَهَادَةِ نَكَاحٍ عَلَى الْكَافِرِ.

قَالَ قُلْتُ: عَلَى هَذَا يَمَعِي أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى التَّضَرَّيِّ وَبِالْعَكْسِ،  
 لِأَنَّ كِلَا مَهُمَا يَنْجَلُ دَمٌ لِأَحَرٍ

قُلْتُ: لَمَّا كَانُوا جَمِيعًا أَهْلَ الدِّمَّةِ، وَكَانُوا تَحْتَ إِذْلَابٍ وَهَانِيَا، وَطَبِيتَ  
 بَيْنَهُمْ عِدَاوَةٌ، انْقَضَى ذَلِكَ خُتْمُهُمْ، وَتَنَبَّتَ التَّهْمَةُ

قَوْلُهُ: (لَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ الشَّأْنَ لَا وِلَايَةَ لِلدَّمِيِّ، (بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ)،  
 أَيُّ: بِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ

وَبِمَا قَدْ بِلِإِصَافَةِ بَنِي الْمُسْلِمِ، لِأَنَّ لِدَمِّي وِلَايَةً عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ  
 الصُّعَارِ

قَوْلُهُ: (يَتَنَوَّلُ عَلَيْهِ)، أَيُّ: يَتَرَى الدَّمِيَّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

قَوْلُهُ: (بِمِطَّةِ قَهْرِهِ إِيَّاهُ)، أَيُّ: قَهْرُ الْمُسْلِمِ الدَّمِيَّ، يُقَالُ: عَاطَهُ، أَيُّ: أَعْصَهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ... الْحَرْبِيِّ عَلَى الدَّمِيِّ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

لأن الدمي من أهل دار وهو أغنى حالا منه، ونقل شهادته الدمي عنه كشهاده  
المسلم عنه وعن الدمي (ونقل شهادة المناسمين بعضهم على بعض إذا  
كنوا من أهل دار واحدة، فإن كنوا من دارين كالزوم واشرك لا نقل) لأن  
اختلاف الدارين يقطع انولاية ولهذا ينفع التوارث، بخلاف الدمي لانه من  
أهل دارنا، ولا كدبت المناسمين.

في «مختصره» «، ودلت لأن اختلاف الدارين قطع للولاية والعصمة، وشهادة  
ولاية، فلم نقل شهادته، ولأن الحزبي عدو مطلق من أهل دارهم، والدمي من  
أهل دارنا، وقد قل حسب الإسلام وهو الحزبي، حتى كان به وعده مثل ما كان  
للمسلم وعليه، فكان أعلى حالا من حزبي، فلم يحز أن نجعل له ولاية على  
الدمي.

ونقل شهادة الدمي على المناسمين، لأن الدمي أغنى حالا منه، فحذر أن  
نجعل له ولاية عليه، كشهاده المسلم على المناسمين وعلى الدمي  
ونقل شهادة المناسمين بعضهم على بعض بشرط اتحاد الدار، فإذا اختلفت  
فلا، لارتفاع الولاية والعصمة، ولهذا لا يخري التوارث عند اختلاف الدارين،  
بخلاف أهل الدمة، حيث نقل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رؤوف  
وذلك تركي، لأنهم لما قبلوا الحزبي صاروا من أهل دارنا، فكانت دارهم واحدة  
حكمًا.

قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «ومن أسلم لمشهود عنه قبل أن  
يخصى عنه، بطلت لشهادته؛ لأن لو فضا لم يصبه الآن، ولا يجوز أن يخصى  
شهادة كبر على مسلم، ورد عرص ما يمنع بقاء الشهادة قبل الخصاء له لخص

قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشَّيَآت ، والرَّجُلُ يَجْتَنِبُ الكِبَائِرَ  
فُلْتُ شَهَادَتَهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعْصِهِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي حَدِّ مَعْدَالَةِ الْمُعْصِيَةِ ،  
لَا تُدْ مِنْ تَوَقُّيْ كِبَائِرِ كُلِّهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعْزَرُ الْعَادُ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَأَمَّا الْإِنْمَاءُ  
بِمَعْصِيَةٍ لَا تَفْدُخُ بِهِ الْعِدَّةُ تَمْشُرُوطُهُ فَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ الْمُشْرُوعَةُ لِأَنَّ فِي  
اعْتِبَارِ خِصَالِهِ انْكَالُ سَدِّ نَابِهِ وَهُوَ مُقْتَوَى بِخِيَاءِ الْخُفُوقِ

﴿إِنْ هِيَ تَسَالُ﴾

به . كما لو رجع الشَّهَادَةُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ ؛ فَبِهِ لَا يَقْضَى ، كَذَا هَدِ  
وَنَ تَصْبِي عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْكَافِرِ ، ثُمَّ اسْتَمَ ؛ فَاقْضَاءُ مَا صَبَّ ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعَالِ  
لِأَنَّ لَشَهَادَةَ تَمَّتْ بِقَضَاءِ ، وَفَرِيَاكَ مَا يُبْطِلُ شَهَادَةَ لَا يُبْطِلُ لِقَضَاءِ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ  
الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْقَضَاءِ ، لَا فِي الْحُدُودِ ، وَبِغَضَائِهِ فِي لِقَاسِ ، وَبِمَا دُونَ لِقَاسِ ، لَبَنِي  
أَدْرَأُ ذَلِكَ عَمَّا ؛ لِأَنَّ الْإِنْمَاءَ مِنْ الْقَضَاءِ فِي بَابِ الْحُدُودِ ، فَإِذَا عَرَضَ مَانِعٌ تَرَى  
الِاسْتِيفَةَ لَمْ يُسْتَوْفَ بَحْدُ وَابْتِصَاصُ .

قَوْلُهُ (قَالَ) وَإِنْ كَانَتْ الْخُسُفَاتُ أَغْلَبَ مِنَ الشَّيَآتِ ، وَالرَّجُلُ يَجْتَنِبُ  
كِبَائِرَ ، فُلْتُ شَهَادَتَهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعْصِهِ ) ، أَيِ قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»<sup>١</sup>

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ فِي «نَهْذَبِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ لِمَا نَافَعِ  
الشَّهَادَةِ - «وَدَا مَدَامَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَوَاحِشِ الَّتِي يَحْتَ فِيهَا الْحُدُودُ ، وَمَا يُشْهُ ذَلِكَ  
مِنْ الْعَصَاةِ ، يَطْرُقُ فِي مَعْصِيَةٍ وَفِي طَاعَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي [د ٣٧٤ م] الْمَرْئِي ،  
وَأَحْلَاقُ الرِّبِّ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ لِمَعْصِيَةِ الصَّغَارِ ؛ قَبْلًا شَهَادَتَهُ ، إِذَا لَا يَسْتَمُ عِنْدَ مَنْ  
دُنِبَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْصِيَةُ أَكْثَرَ مِنْ أَحْلَاقِ الرِّبِّ زِدَتْ شَهَادَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَزْتَكِي كِبَائِرَ ،  
وَلَحِيرُ عَمَلِهِ عَدْلٌ ، وَصَعِيرُ لَدَبِهِ مَعَ ظَاهِرِ لَصْلَاحٍ لَا يُوجِبُ زَدَّ الشَّهَادَةِ»

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ [د ٢٦٤ ٢] وَرَقِيصٍ «قَالَ أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا كَانَ كَثَرُ أُمُورِ الْإِنْسَانِ



حسنة فهو عَدْلٌ بَنِي كَابِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ مِنْ اتِّبَاحِ بَيْسٍ مِنَ الْكِبَارِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَحُلُو عَنْ رَلَّةٍ، إِذَا كَانَ عَدْلًا أَمَرَهُ الصَّلَاحُ قُلْتُ بَيْتَهُ. وَإِنْ كَابِ صَاحِبُ كِبَرَةٍ، فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهَا وَتَابَ، وَظَهَرَ ثَبُوتُهُ وَأَصْلَحَ فَهُوَ عَدْلٌ»

وَقَدْ شَمَسَ الْأَنْثَمَةُ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» «قَدْ نُسِ أَعْوَالُ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدْلَةِ فِي الشَّهَادَةِ. وَالْحَاصِلُ مَا رَوَى عَنِ الْقَاضِي أَبِي حَرَمٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَرِثُ الْمَعْنَصِدِ بِاللَّهِ عَنِ الْعَدْلِ فِي شَهَادَةٍ، فَقَالَ أَحْسَنُ مَا يُعْمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصَارِيِّ الْقَاضِي <sup>(٢)</sup>، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاسِبًا يَكْبَارُ، وَلَا يَكُونَ مُصَيِّرًا عَلَى الصَّغَائِرِ، وَيَكُونُ صَلَاحُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَدْوِهِ، وَصَوَانُهُ كَثَرُ مِنْ خَطِيئَتِهِ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الصَّدْقَ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، وَبُحْبُوحَ عَنِ الْكُذْبِ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، فَاسْتَخْسَرُوا ذَلِكَ، وَأَثَرُهُ فِي دِيَارِ الْحَصَرَةِ» (أَبِي هَامِلُ شَمْسِ الْأَنْثَمَةِ

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُنْكَهُ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ الْمَنُوبِ الْكِبَارِ وَالصَّغَائِرِ إِلَّا لِأَنْبِيَاءٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي الْعَدْلَةِ، اسْتَدْرَكَتْ لَشَهَادَتُهُ، وَهُوَ مَدْبُورٌ إِلَيْهِ يَقُولُهُ تَعَالَى «وَتَقْبَهُوا دَوْنِي عَدْلٍ مَكْرًا» (الْعَلَقُ ١٢) وَقَوْلُهُ: «بَعْضُ تَرْصُوعٍ مِنْ لُشْهَاتِهِ» (إِسْرَافُ ١٢٨٢)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ اغْتَبَرَ الْعَدْلَ، فَصَرَّ عَنِ حَسَانَتِهِ سَبِيحَتِهِ؛ قُبِلَ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ بِحُجُبِ الْكِبَارِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا

قَوْلٌ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا تَرَكَ التَّرْخُلَ بِصَلَاةٍ فِي لِحْدَاغَةٍ اسْتَحْقَاقُ تَوْجِيهِهِ لَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُ» <sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> رَوَى بِالْأَصْلِ الْحَرَمِيُّ، وَاحْتَسَبَ مِنْ ٨٨٥، وَبَعْضُ ١، وَاحْتَسَبَ ١  
<sup>(٢)</sup> سَطَرُ ٦ أَدَبِ الْقَاضِي مَعَ مَرْجَحِ عَدْوِ شَهَادَةِ الْحَقِّ [٣٦٣]

في لغة العرب

قال أبو بكر الرازي «لم يرد ما لا يستخف لاسمهر» لأن الاستهزاء شيء من شريع كفر، وإنما أراد به النواهي والتكاسل، لما روي عن سريته أنه قال: «لمن زعم عن شيء: فليس بشيء» وإن تركها على تأويله ودار عذلاً فيما سوى ذلك، فليست شهادته؛ لأنه ليس مدني، فلا يوجب ردة شهادته.

وفإن في «التناوي الصغرى» - في مسائل الحرج وسعييل - الفتوى الجماعية كما يعمد العوام، وكذا ترك الجماعة من غير عذر؛ يُنقِط بعدالة ذكر الخصاف في موضعين، وذكر في أحدهما «سرك ثلاث» وهو الذي حذره شمس الأئمة السرخسي.

ولم يذكر في موضح الثاني، تكرار الترك، قال من ترك الجماعة وشه عليه على غير تأويل، فشهادته غير جائزة، وهو الذي أحذره شمس الأئمة محمدي، فإنه قال: «لمرة لو حدة يكفي لسقوط بعدالة، كشيء في باب شهادة الظير، وإن إذا تركها مريض، أو لعذر الجضر، أو تأويل - بأن كان لإمام يفسق - لا بعد عدالته»، بل هنا لفظ «التناوي الصغرى».

قوله: (ألم ينفصة)، يقال: أنه، أي: أئمة، وهو دور الكبر في اللئوب. كذا في «تهذيب الديوان»<sup>(١)</sup>.

ومنه ما ذكره الشافعي في «أغريب الحديث»، في حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: حدثني عبد الرحمن بن عوف عن عيسى بن مسلم عن أبي هريرة عن النبي، أنه قال: «أبو حراش يعني بين الصفا والمرأة وهو شون»<sup>(٢)</sup>.

(١) ماضي تعريجه

(٢) ينظر: المعجم ديوان الأدب، المعاريف [١٦٥/٣، ١٦٦].

(٣) ينظر: أغريب الحديث، لأبي قتيبة [٢٠٣/٢].



قال والحصى، لأن عدمه. من شهادة علقمة الحصى، ولأنه قطع  
نصفه منه طمعا، فصار كما بر، فضع يده

﴿ بعد هذا ﴾

رواه لا ينعى قول شهوده، ولأن الكسر قد يحذف استيف على نفسه من  
المحلف، فتعذر في تركه.

قال أبو بكر الرازي: «ومن كتب لا يحلف، فتركه نهاؤنا بآية، فإنه ينعى  
ويعف، ولا نقبل شهادته، وتوكل ديبخته إذ لم يتركه رعة عن الشك. إلى هنا  
لنقط كتابنا صحي.

وزوي عن ابن عباس: «لا نقبل شهادة الأقفاب، ولا نقبل صلاته، ولا  
توكل ديبخته».

قال الشيخ أبو نصر الغدادي: «وإنما أراد به المخوس، والأقفاب سدي  
يخون».

قوله: (من والحصى)، قال الحطاب: «ونقبل شهادة الحصى إذا كان  
عدلاً، كما نقبل شهادة رجل واحد على الرثا ونقصا من وعمر دلت»<sup>(١)</sup>.

روى أن عمر رضي الله عنه «أجاز شهادة علقمة الحصى على قدامه من فطغور»<sup>(٢)</sup>.  
رواه الحطاب بإسناده إلى زهرى عن عبد الله بن عمر بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣٣، عن ابن عباس رضي الله عنه به.

قال ابن حجر: أخرجه من أبي شيبة بإسناد صحيح، بلفظ «الدرهم في حريق حادث بدمية»  
لا من حجر [١٧٣/٢].

(٢) بلفظ «أجاز القاضي مع شرح المصدر الشهادة بحضرة» [١٢١/٤].

(٣) أخرجه من أبي شيبة رقم ٢٣٢١٩، من حماد بن أبي حمزة، [١٢٨/١١]، وأبو شيبة في الأربع.

المدينة [٨٤٤/٣]، من طريق عن حماد رضي الله عنه.

(٤) هذا الأثر لم يدره أنه يكرر في شرحه عن «أدب القاضي»، لا سيما ولا معتد به.

قَالَ وَوَلَدَ الرَّبَّاءُ لِأَنَّ بَشَرُ الْأَنْوَسِ لَا يُوجِبُ مَشَى الْوَلَدِ كَكَثَرِهِمْ  
وَقَالَ مَالِكٌ. لَا تُقْتَلُ فِي الرَّبِّ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَتَرَةً كَمَثَلِهِ فَيُشَمُّ قُلًّا  
تَعْدُنْ لَا يَخْتَارُ ذَلِكَ وَلَا يَسْتَجِبُهُ، وَالْكَلَامُ فِي الْعَذْبِ

— ختم نسخة مسند —

وَلَا يَنْقُصُ الشَّهَادَةُ بِعَيْنِهِمْ لَعْدَلُهُ، وَحَصْنٌ لَا يَفْضَحُ فِي الْعَدْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَسِي إِلَّا  
قَطْعُ الْعَصْرِ مِنْهُ، وَقَطْعُ سَائِرِ الْأَغْصَاءِ لَا تَوْحِيَتْ سُيُوطُ الْعَدَالَةِ، فَكِدَاهُ  
قَوْلُهُ (قَالَ وَوَلَدَ الرَّبَّاءُ)، أَيِ. قَالَ خُذُورِيٌّ فِي «مَحْضَرِهِ».

قَالَ الْخُصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»: «شَهَادَةُ وَلَدِ الرَّبِّ عَلَى الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ حَاتِرٌ  
إِذَا كَانَ عَدْلًا»<sup>(١)</sup>، وَدَبِّكَ خَوَلَهُ تَعَالَى: «وَشَهِدُوا ذَوِّي عَقَبٍ بِمَكْرٍ» [إِسْلَام ١٢]  
وَوَلَدُ الرَّبِّ عَدْلٌ، فَتَقْتُلُ شَهَادَتُهُ، وَلَئِنْ بَشَرُ أَبْنَاهُ لَيْسَ بِأَكْثَرِ مِنْ كُفْرِهِمْ، وَكُفْرُهُمْ  
لَا يَمْنَعُ قَبُولَ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا، فَشَقِيهَ أَنْوَسٌ. عَنِ آخِ يَقُولُ: قَالَ نَعَالِي  
﴿وَلَا تَرَى دَرِيرَةً وَرَزَّ أُخْرَى﴾ [الْأَنْعَامُ ٦١].

وَهُوَ لَا يُغْتَرُّ رَأْيًا بِرَبِّهِ أَبْنَاهُ، وَلَا يُؤْخَذُ بِمَعْلُومِهِ، وَلَا يَكُونُ بِمَعْلُومِهِ مَدْعَا  
شَهَادَتِهِ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الشَّرِيعِ» لِأَصْحَابِ مَالِكٍ يَنْهَوْنَ عَنْ «وَلَدِ الرَّبِّ» بِأَسْ بِشَهَادَةِ وَلَدِ  
الرَّبِّ، لِأَنَّ فِي الرَّبِّ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْعُدُودِ، هَدْيٌ لَا تَجُوزُ فِيهِ»<sup>(٢)</sup> هَذَا لَفْظُ

= حُدْرُ شَهِيدٍ فِي شَرْحِهِ عَنْ خَمْرٍ بِمَكْرٍ. وَالْأَثَرُ ثَابِتٌ فِي سَجْدَةِ الْخُصَمَاءِ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»  
بِإِصْحَافِ [أ] ٢٣٨ بَ مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُورْنِي دَاهِلِ أَحْمَدُ ثَابِتٌ (عَمَّ مَحْظُوطٌ ٥٤٦) ،  
وَبَطْنِ شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي، حُدْرُ شَهِيدٍ [٤ ١٢ ١٢٦] ، ١٠٠ شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي، لَا يَرَى  
لِزَارِي [أ] ٢٩٥ بَ مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي بَرْكَ (عَمَّ مَحْظُوطٌ ٦٥٨)

(١) رَادِبَعْلَةُ فِي (ط)، «وَهُوَ مَسْمُومٌ»

(٢) بِنَظَرِ «مَحْضَرِ الْخُذُورِيِّ» [ص/ ٢٢٠].

(٣) بَطْنِ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْعَدْرِ الشَّهِيدِ، تَلَحُّظَاتٍ [٤٢٥، ٤]

بَطْنِ «بَدِيعِ» لَابِنِ الْجَلَالِ [٢/ ٢٤٠]



وَقَبِلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ لَا يُخَارِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَاسِقِ، لِأَنَّهُ يُوَخَّاهُ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْكُذِبِ حِفْظًا لِمُرُوءَةٍ وَلِنَهَائِهِ لَا يُسْأَلُ عَلَى الشَّهَادَةِ الْكَادِبَةِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

شهادة العُتَالِ.

قَالَ فخر الإسلام «مَعْنَى الْعُتَالِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْوَانِ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ لِلصَّلَاحِ كَانَ عَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَكُنَّا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ فِي زَمَانِهِمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَظْلَمُ عَالَمٌ فِيهِمْ».

وهذا معنى قول صاحب «الهداية» (وَالْمُرَادُ عُتَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَابِعِينَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ: إِذَا كَانَ الْعَامِلُ وَجِيهًا دَامَتْ رُوَّةٌ، غَيْرَ مُجَارِفٍ فِي كَلَامِهِ؛ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْأَفْلَاحُ، وَهَذَا كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»: أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُتَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ سِجَوْدٍ؛ تَحْوَرَّ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ سِجَوْدٍ؛ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَرَتْ شَهَادَةُ الْعُتَالِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ صَدِيقًا يَكُونُ أَعْظَمَ أَهْرًا، لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُطْلَبُهُمُ اللَّهُ فِي ظُلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»<sup>١</sup>، وَغَدَّ السَّبْعَةُ، وَدَكَرَ فِيهِمْ لِإِمَامٍ لَعَادٍ.

١. سطر «الجامع الصغير» مع شرحه إمام الكبير [ص/ ٣٩٠].

٢. سطر شرح الجامع الصغير لبيروني [و/ ٢٣٩] معطوط مكدح الله في [٦٦٢].

٣. حد حرم من حيث أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد سطر صلاة وفصل المساجد [رغم ٦٦٩]، ومسلم في كتاب الزكاة باب فصل جلاء صدقه [رغم ١٠٣٦]، وغيرهما من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.





وإذا نفس بها شهادة لك هذا العود تسعة هـ وإذا لا سحار  
بماضي ولاية نفس توصي إذا كان ذلك والموت معروفاً، فيكفي المدعي  
ببده شهادة ثوية لنفس لا أن يشك بها شيء قصير دونه وبوصار د  
وأن معهما ذلك يملك المدعي نفس ذلك معهما معهما من نفس  
يعترقهما، بخلاف ما إذا اتكأ ولم يعرف الموت لأنه ليس له ولاه حسب  
بوصي فتكون الشهادة هي الموحدة، وفي العربيين لمعت عندهم دليل ليس  
شهادة وإن لم يكن الموت معروفاً لأنهم يقرّون على التمسك ببيت حداث  
بغرايقها في حقيقتها

والثاني أن يشهد العربيان حديث عندهم  
والثالث أن يشهد العربيان بعد على حسب دليل  
والرابع أن يشهد الموصي بعد  
والخامس أن يشهد الموصي بعد  
فالمحور في جميع الفصول في شهادته لا سحار، وإذا كان ذلك  
بعد ما كان الموت معروفاً، فإن لم يكن معروفاً لا يقال فيه ولاه لأنه ليس  
ببيت عندهم دليل، فإن شهادتهما نفس وبذلك الموت معروفاً  
وإذا القاس أن نهم في حدود شهادة تسعة، وإن شهدوا به بعد  
بعد عزيمته، لا يقال فيه على نوكته، كما يشهد به بعد في حذر حذر  
بذلك يرحل بعض المدعي أو بقتله لا يقال فيه شهادة وحده  
وإذا لا استحسان أن المدعي حديث قبل ما حذر به بعد

(وإن شهدا أن أباهما العائت وكله يقتصر ذبويه بالكوفة فادعى الوكيل  
أو أنكروه لا تقبل شهادتهما) لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن العائت.  
فلو ثبتت بئها بشت بشهادتهما وهي غير موجهة لمكان التهمة.

معروف. فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة ولاية لم تكن، وإنما سقط عنه مؤنة تعيين  
الوصي. كما نقره لست موجهة، ومع هذا يحوز استعمالها في تعيين الأنصباء  
دفعاً للتهم عن القاضي، فصلحت دافعة، لا حجة موجهة، فكذلك هذه الشهادة  
تدفع عن القاضي مؤنة التعيين.

بجواب الشهادة على أن أباهما وكله يقتصر ذنبه، حيث لا يقبل، لأنه ليس  
للقاضي ولاية نصب الوكيل [٢١٦٥] عن العائت، ولو ثبت الوكالة، ثبت بهذه  
الشهادة، وقد تمكنت بها التهمة<sup>١</sup>، فلا تقبل، ولأن القاضي لو رد هذه الشهادة  
يحتاج إلى أن ينصب للميت وصياً، لأن القاضي نصب باطراً للمسلمين، فلا  
يحوز أن يعطل أمور الميت، فإذا كان يحتاج إلى نصب وصي حر عد رد هذه  
الشهادة [٢٣٧٧] لم يكن في الرد فائدة.

وبجواب ما إذا لم يكن الموت معروفاً، أو الوصي لا يدعي ذلك، لا تقبل  
الشهادة، لأن القاضي حينئذ لا يملك نصبه وصياً غير رضاه، أو برضاه، والموت  
ليس بمعروف، فكون ثبوت الوصاية مضافاً إلى شهادتهما، فلا تقبل سبب  
التهمة، بجواب العريتين عليهما للميت ذنب، فإن شهادتهما تقبل على الموت  
والوصية إذا ادعى الوصي ذلك؛ لأن هذا اعتراف على أنفسهما بحق قبضي الشيء،  
فانتفت التهمة.

فإن ثبتت ذكرت قبل هذا، أن القاضي لو رد هذه الشهادة، يحتاج إلى نصب

قال . ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت لأن الشئ  
مما لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة ولا يتحقق الإلزام ، ولأنه هناك  
الشتر واستتر واجب وإشاعة حرام ، وإنما يرحص ضروره إحداء الموقوف

عنه البهار

وصي ، فلا فائدة في رد الشهادة ، وهذا مستقيم في أصول كلها ، ولكن فيما إذا  
شهد الموصي إليهما إشكال بأن يقال كيف يحتاج إلى نصب وصي ، وللميت  
وصيان ١٩

قلت : إنهما لما شهدا أن الميت أوصى إلى هـ الرجل الثالث ، فقد أقر أن  
لا حق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث ، فلو رد شهادتهما ، احتاج إلى أن  
ينصب وصيًا آخر حتى يتصرف معهما ، فلا يكون لرد الشهادة عليهما فائدة . كذا  
ذكر الشيخ الفقيه أبو الليث

وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب «الهداية» بقوله (والوصيان إذا أقر أن  
معهما ثالثًا) ، جواب سؤاله مُقدّر ، فاعرفه ، والسامع يُعرف في «أشروح الجامع  
الكبير» في باب الشهادة في الموارث

يُقال : أوصى بـ ، أي جعله وصيًا ، وأوصى له بكذا ، أي جعله موصيًا به .  
قوله : (ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت) ، هذا لفظ  
المؤدري في «مختصره»<sup>(١)</sup> ، أراد بذلك : الجرح المجرد ، وهو الذي لا يدخل  
تحت حكم القاضي ، كما إذا قال المدعى عليه إن شهود المدعي فسنة ، أو قال  
سأخر الشهود ، وإنما لا تُقبل الشهادة على حرج مجرّد خلاف لشايعي ج<sup>(٢)</sup> ،  
لأن القاضي مأثور بالشر على المسلمين ، وفي سماع التبعة هناك الحرمة . وإشاعة

بدر مختصر المؤدري [ ص ٢٢١ ]

١ بدر (الأم) حاشي [ ٢٨٣ ٨ ] ، وفي حديث في لغة (الأم) الشامي ، شيرازي [ ٣١٩ ٣ ]

٢ وفي نسخة بدل : للمؤدري [ ١٦٨ ١١ ]

وذلك مما يدخل تحت الحكم ولو شهدوا<sup>١</sup> على إقرار المدعى بذلك  
تقبل، لأن الإقرار مما يدخل تحت الحكم

لداخلة، ودلت حرم، لقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّنَ الْغُلَّامُونَ أَنْ يَشْهَدَ الْفَجَسَةُ فِي الْبَيْنِ  
مَنْ هُنَا عَدُوٌّ لِي فِي الْآثَانِ وَالْآخِرَةُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>٢</sup>، لأن  
تضمن حقاً بدفع أو بلعد، فحينئذ تقبل، ولأن الغصوة بين سماع البينة  
الحكم بها، والمنشأ لا يدخل تحت الحكم؛ لأن المنطوق من الحكم، التوثيق،  
وليس للقاضي التوثيق في ثبوت الشيء، ولأنه د ٣٧٧ لا فائدة في الحكم؛ لأن  
لمحكوم عليه يمكنه إبطاله بالتزوية

قوله (ولو شهدوا على قرر لمدعي بذلك [تقبل]).

وفي بعض النسخ «إلا إذا شهدوا»<sup>٣</sup> وهو مستثنى من قوله، (ولا  
يستمع القاضي الشهادة على جرح)، يعني: إذا شهد شهود المدعى عليه أن  
المدعى أقرا أن شهوده مسلمة؛ تقبل الشهادة على جرح؛ لأن مفاد ثبوت إقرار

(١) في حاشية الأصل اخ، صح إذا شهدوا.

٢ ما بين المخطوطين زيادة من الآية، وإم، وإصح، وإصح، وإصح، وإصح.

٣ ما بين المخطوطين زيادة من الآية، وإصح، وإصح، وإصح، وإصح.

(٢) هذا هو المتن في المصروع من الهداية بشرعي ١٢٥٣، وكذا في نسخة الأرنؤمي  
من الهداية ٢١ و ٥٦، مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة النابوي  
من الهداية ١٢ و ٢٢٠ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة الشوكري  
(المصروية على أصل النص بديني) من الهداية ١٢ و ١٨٩، مخطوط مكتبة قصر الله أمدي  
- تركيا، وفي نسخة النابوي من الهداية ١٢ و ١٨٨، مخطوط مكتبة كوبرلي في قصر أحمد -  
تركيا، وفي نسخة النابوي من الهداية ٢١ و ٥٥، مخطوط مكتبة ولي الدين أمدي - تركيا  
ولنقط الأول ١٨ شهدوا، م ثبت في النسخة التي بخط المؤلف من الهداية  
٢، و ٩٣ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة قصر الله أمدي من الهداية  
٢ و ٥٣ مخطوط مكتبة جامعة بريس - أمدي (رقم الخط ٣٥٩٤) وأما  
الشه كدي في حاشية نسخة

قال ولو كان رجل أي المدعى عليه الكافر [١٠٤] أو المدعى السحار  
يهود - لم تقبل ، لأنه شهادة على حرج محذور .

في غاية البيان

مدعى بأنه لا حق به على المدعى عليه ، ولعمرة مؤخر عنه  
قوله ( قال ولو كان رجل ) ، أي المدعى عليه ( أنه السحار )  
يهود - لم تقبل ، أي قال في « الجامع الصغير »

وصورتها فيه « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » في « خلي قام سنة »  
« هذا سحار ليهود ، قال لا أقبل له على استحار اليهود » وهذا  
مخبر في « أصل الجامع الصغير »

قال الثقبه أبو الليث في « شرح الجامع » [ ١٠٥ ] « الصغير » « في قول من أبي  
بني يمين . لأنه أثبت أنهم فسق ، وشهادة نفسه لا تقبل » ثم قال الثقبه « وهذا  
مخبر أحسن »

وذكر فتح الإسلام وغيره في « شرح الجامع الصغير » « ذكر نحف  
في الحرج المجرد أنه مقبول » .

وقال الأصحفي في « تهذيب أدب القاضي » - في وجه قول الحنف - « إن  
هذه مدعى تسقط بقدره ، فقبل البيعة عليه كإثني ، وظاهر لزومه عن أصحاب  
ته لا تقبل الشهادة على الحرج المجرد » وهو المذكور في « الجامع الصغير » .  
وفي كتاب « التزكية » وغير ذلك

ولهذا قال الأصحفي في « تهذيب أدب القاضي » « حكى ابن كاسي عن  
أصحابنا - وهو المشهور من مدعيهم - « شاهدوا مدعي رجل ، أو بارت ،

١ - صغير « الجامع الصغير مع شرحه - مع بكير » [ ص ٣٩٠ ]

٢ - سطر الشرح « صحيح عن جامع الصغير » [ ص ١٩٥ ]

→ نهاية العبدان ←

هَدَغِي الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَتَمُّ حَقِّكَ رُبَّ، أَوْ شَرِّتَ حَضِرِي، أَوْ مُنْشَأَ حَوْرِي عَسَى  
هَذِهِ شَهَادَةٌ، وَجَاءَ عَلَى دُنْتُ بَيْتِي، وَهِيَ لَا أَوَّلَ دَلَّتْ مَعَهُ

وكذلك لو قدم الله ته رجح عن الشهادة، أو شهده على إقرار الشاهد  
لا شهادة عنه، أو هو متباح على هذه الشهادة، فيها لا تغفل، وإذا نُقِلَ  
أوام لم يهود عليه أنه أن الشاهد عدل، أو محدوده في قديم، أو كسب استهانة  
معالي، فيبطل النية أنه شريكه، فيها تغفل

وَحُجَّةُ الظَّاهِرِ. أَنَّ الْبَيِّنَةَ إِنَّمَا تُجْعَلُ حُجَّةً لِإِثْبَاتِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. وَفِي  
رُؤْيِ الْعَاصِي إِذْ رُمِيَ بِهِ. وَالْحَرْجُ الْمَجْرُودُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. لِأَنَّ الْحَرْجَ  
حَرَامٌ لِنَافِئِهِ. لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ حَقًّا لِلشَّرْعِ لَا مُدَّعَاهُ. أَوْ حَقًّا مُعَيَّنًا. وَمَنْ  
يُوحِذُ بِدَلَّتْ. فَلَا تُسْمَعُ. وَبِئْسَ فِي رُؤْيِ الْعَاصِي إِذْ رُمِيَ بِهِ. مُشْرَعٌ مُدَّعِي عَنْ  
عَنْ دَفْعِ دَلَّتْ بِالنُّزُولِ وَإِنْ أَصْلُ بِهِ حُكْمٌ صَحِيحٌ. وَلِأَنَّ مُنْطَوْدَ الْمُدَّعِي مِنْ بَيِّنَةٍ  
لَيْسَتْ بِبَطْلٍ شَهَادَةِ شُهُودِ الْمُدَّعِي وَنَفِيهَا. وَلَيْسَتْ شَرِيعَةٌ لِإِثْبَاتِ لَا لِنَفْيِ. فَلَا  
تُقْبَلُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ وَقَعَتْ عَلَى شَيْءٍ لَا يُفَكَّرُ إِثْبَاتُهُ. لِأَنَّهُمْ شُهُودُ أَنَّهُمْ مُسَدِّدُونَ  
أَوْ أَكْبَرُ لَرُبِّهِ وَبِحُجَّةِ دَلَّتْ. فَلَا يُفَكَّرُ بِثَبَاتِ دَلَّتْ. لِأَنَّ الْإِسْبَاطَ قَدْ سَعِيَ أَخْبَرَهُ.  
بِصِيرٍ عَدْلًا بَعْدَ أَنْ كَانَ عَاسِقًا

أَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِالْجَرْحِ حُكْمُ بَأْنٍ قَالَ، هُمْ رُءَاةٌ، يُوقَالُ صَلَحْتُ الْيَهُودَ مِنْكَ  
مِنَ الْمَالِ، وَسَمِعْتُ إِلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَشْهَدُوا عَلَيَّ بِاطْلَالٍ، وَقَدْ شَهِدُوا، فَأَدْعُ عَنْ  
ذَلِكَ بَيِّنَةً قُلْتُ: لِأَنَّهُ ادَّعَى حَقًّا لِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: لَمْ أَدْفَعْ إِلَيْهِ مِنَ  
الصِّلَاحِ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ.

أما الرجوع عن الشهادة فلأن الرُّجُوع لا يصحُّ إلا بعد انقضاء





قال: ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

وإن عساه يبدل

في صحيحه.

فأجاب عنه وقال: وإن كان هو أمراً رائداً على نفس الحرج، لكن المدعى عليه أجبي ليس يتأنب عن المدعى في إثبات حقه، فمَنْ يُلْتَفَتُ إلى ذلك؛ لعدم الحضم في الإثبات، فتنبى حرجاً مجزئاً، حتى لو قال: استأخروهم من مال الذي في يده؛ قُلْتُ بَيِّنْهُ اهـ ٣٧٨؛ لقيامه حصماً

ونقل في «الأجnas» عن «الكنسائيات»: «لو شهد شهود المدعى عليه عن شهود المدعى بسرقه، أو شرب خمر، أو زنا، لم تتعادم؛ تقبل شهادتهم، ويحتمل الأخذ عليهم، وبطلت شهادتهم إذا وجت عليهم الحد».

وقد في حدود «الأصل»: إذا ادعى المشهود عليه أن شاهد المدعى أكل الزنا، أو شرب خمر، أو زنا، أو سرقه، أو أنه ستؤجر على هذه الشهادة، فأنه الكسنة عليه؛ فإنه لا تقبل بيته».

ثم قال صاحب «الأجnas»: «ليني هذا باحلاف الرواية، وإنما هو عن احلاف موضوعهما».

ما ذكره في الحدود يُقصد به: حرج شاهد المدعى على شرب خمر، أو زنا، أو سرقه قد تقادمت.

وما ذكره في «الكنسائيات» يُقصد به: إثبات الحد دون حرج الشاهد، ألا نرى أنه قال: «إذا وجت الحد بطلت شهادتهم»، ولم يكن للمشهود به مُتَقَدِّماً. قوله: (ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً



حَارَتْ شَهَادَتُهُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ أَيَّ أَحْطَابٍ يَسْتَبِيرُ مَا كَانَ يَحِقُّ عَلَيَّ دُكْرُهُ  
أَوْ بَرِيدُهُ كَأَنَّهُ بَاطِلَةٌ. وَوَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَّ قَدْ بَشَّرَ بِمِثْلِهِ لِمَهَانَةِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ  
فَكَانَ لَعْدُ وَصِحْحًا فَتَقَبَّلُ إِذَا تَدَارَكَهُ فِي أَوَابِهِ وَهُوَ عَدْلٌ، بِحِلَافٍ مَا دَا قَامَ  
عَنْ لِمَجْلِسٍ ثُمَّ عَادَ وَقَالَ «أَوْهَمْتُ»، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ لِرِّيَاذَةِ مَنْ الْمُدَّعِي بِتَبْيِيسٍ  
وَحَيَاةٍ قَوْحَتْ لِاخْتِطَاطٍ، وَلِأَنَّ الْمَجْلِسَ إِذَا اتَّخَذَ لِحَقِّ الْمُتَدْعَى بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ  
قَصَرَ كَلَامَ رَاجِدٍ، وَلَا [١٥٢] كَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَفَ

عَنْهُ تَبْيِيسٌ

حَارَتْ شَهَادَتُهُ) وهذه من خواص «الجامع الصغير».

وَصُورُهَا فِيهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَسَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» فِي رَحْلٍ بِشَهْدٍ فَلَا  
يَتْرَحُ حَتَّى يَمُوتَ «أَوْهَمْتُ» بَعَثَ شَهْدَتِي قَالَ: «إِنْ كَانَ عَدْلًا، أَجَارَ شَهَادَتَهُ. وَإِنْ  
سَأَلَ فَمِثْلُ عَدْلٍ، أَجَارَ شَهَادَتَهُ»

قَالَ فخر الإسلام «معنى قوله «أَوْهَمْتُ» - «أَحْطَابُ سَيَابِ مَا كَانَ يَحِقُّ  
دُكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ «أَوْهَمْتُ» بَرِيدُهُ مَا كَانَ «حَلًّا»»

وَقَالَ فخر الدين قاضي حان. «صُورُهُ» إِذَا شَهِدَ بِعَتْرِهِ، ثُمَّ قَالَ «أَوْهَمْتُ»  
فِي دَرَمَتِهِ».

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّاهِدِ يُقَرَّرُ فِي قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ» إِذَا كَانَ عَدْلًا، إِذَا لَمْ يَتْرَحْ  
مَجْلِسَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ مَهَابَةَ مَجْلِسِ الْقَاضِي تُوقِعُ عَلَيْهِ سَلْطَةَ بَرِيدَةٍ أَوْ لُغْصَانٍ،  
فَإِذَا تَدَارَكَ الْعَطْفَ قَبْلَ انْتِزَاجِ - وَهُوَ عَدْلٌ -؛ قَبْلَ ذَلِكَ مَدَّ، فَكَانَ ذَلِكَ مُنْحَقًا بِأَصْلِ  
شَهَادَتِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَصْهَرْ عَدَالَتُهُ، أَوْ كَانَ عَدْلًا يَكْتَفِي بِرَحِّ مَكَانِهِ، حَيْثُ لَا  
تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ التَّبْيِيسَ بِرِيدَةٍ مِنَ الْمُدَّعِي، أَوْ بِتَقْصِيرٍ مِنَ الْمُدَّعَى عَنْهُ،

١ - جامع الصغير مع شرحه النافع الكبير [ص/ ٣٩٠]

٢ - شرح تاجيخان على الجامع الصغير [١٩٥]

وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الحدود أو في بعض السب وقد إذا  
 كان موضع شبهة، فأمّا إذا لم يكن فلا تأس بإعادة الكلام أضلاً بشأن أن يدع  
 لمظة الشهادة وما يخري مخزئ ذلك وقد قدم عن المجلس بعد أن يكون عدلاً  
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يُقبل قوله في غير المجلس إذا كان  
 عدلاً، والظاهر ما ذكرناه، والله أعلم

وقد عاب السيد

قالوا: هذا إذا كان الموضع موضع الشبهة - يعني: شبهة التليس - أمّا إذا لم يكن،  
 فلا تأس بإعادة الكلام إذا كان عدلاً، سواء أُنحذ المجلس، أو احتجف، كما إذا  
 ترك لمظة لشهادته، أو مثلها، نحو أن يترك ذكر اسم المدعى، أو المدعى عليه،  
 أو يترك الإشارة إلى المدعى أو المدعى عليه

قوله: (وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الحدود) [٥، ٣٧٩، ١]، وذلك بأن  
 يترك الحاشية شرقي مكان العربي، أو بالعكس.

قوله: (أو في بعض السب)، بشأن أن يذكر محمد بن أحمد بن  
 علي «محمد بن علي بن أحمد»<sup>(١)</sup>، يعني: يُقبل شهادته إذا تدارك العلط في  
 المجلس<sup>(٢)</sup>، وإلا فلا

قوله: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يُقبل قوله في غير المجلس)، أي  
 يُقبل قول العدلي: «أَوْهَمْتُ» في غير المجلس في جميع المسائل، سواء كان  
 الموضع موضع شبهة أو لا

قوله: (والظاهر ما ذكرناه)، يعني: أن ظهر الرواية ما ذكرناه، وهو أن  
 شهادته بحور إذا قال: «أَوْهَمْتُ»، لم يترخ مكانه بعد أن كان عدلاً، فإن ترخ،

(١) في «م» «محمد بن أحمد بن علي بن محمد»، مكان «علي بن أحمد»

(٢) وقع بالأصل «في مجلس» وسميت من «إد»، «إم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»



## بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ دَعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّ تَدْمِ  
الدَّعْوَى فِي حَقِّهِ بَعْدَ شَرْطِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهَا تَوَافُقًا  
وَأَعْدَمَتْ فِيهَا تَحَالُفًا.

## سَابِقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

٢٦٧ رَأَى دَكْرَ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصْلُ - شَرَعَ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ.  
قَوْلُهُ. (قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ الدَّعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ)، أَيْ.  
قَالَ الْفُتَوِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ الْعَبْدِ يَقُومُ عَلَى مَقْدَرِ  
مَنْ يَقْرَأُ مَقَامَهُ، وَالنِّسْبَةُ حَقٌّ مِنْ حَقَّقِهِ، فَرَدَا وَأَقْبَتِ النَّيَّةُ دَعْوَى قَبْلَتْ، لِأَنَّ  
الدَّعْوَى وَجَدَتْ، وَإِذَا سَمَّ تَوْفِيقًا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا بِلَا مُدَّعٍ  
لَمْ تُعْتَمَرْ فِي الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِتِّفَاقِ فِي سَمْعِي، لَا مِنْ  
حَيْثُ لَفْظًا، أَلَا بَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَمُوتُ أَذْعَى كَدًّا، وَالشَّاهِدُ يَقُولُ أَشْهَدُ بِكَ،  
وَلَا إِتِّفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَقْطَعُ

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْرِفْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ تَوْفِيقًا فِيهِ بَيْنَ الدَّعْوَى  
وَالشَّهَادَةِ لَمْ تَعْلَلْ، وَبَدَّ سَمَّ يُمَكِّنُ بَعْدَتْ

قَالَ فِي الْمَقْصَدِ الْخَامِسِ عَشَرَ فِي «الْفُتُوحِ» «وَذَكَرَ فِي بَابِ إِخْتِلَافِ الشَّهَادَاتِ  
مِنْ شَهَادَاتِ «الْحَامِعِ». وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ شَاهِدَيْنِ بِمَرَلَةٍ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ

ول يعتبر اتفاق الشهادتين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن  
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون لم ينسب لشهادة عبده.  
وعندهما نُسب على الألف إذا كان الشدعي يدعي الحر.

في الحدود

بمعاني ولشهادة، لأن شهادتي الشهادتين بمعنى أن يكون كل واحد منهما مقبولة  
في أخرى في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى.

أما لمطابقة بين الشهادة والدعوى فيسمى أن يكون في المعنى حاضراً، ولا  
عده بلفظ، حتى لو دعي العصب، وشهد أحدهما على العصب، والآخر على  
الزور بالعصب، لا تنقل، وإن شهد على الإلف بالعصب، تنقل.

قوله (ص) ويعتبر اتفاق الشهادتين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن  
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون، لم ينسب لشهادة عبده. وعندهما نُسب  
على الألف إذا كان الشدعي يدعي ألقين). أي قال المذوري في المختصر.

وجملة الكلام فيه ما قال الإمام الأسيخاني في «شرح الطحاوي» قال (الرد)  
في رجل على رجل ألفي درهم، وهو مُكْرَر، فأقام شاهدين، وشهد أحدهما على  
غيره، والآخر على ألقين، ثم نُسب عند أبي حنيفة بغيره. وعندهما نُسب على الألف.  
وإن كان الشدعي يدعي أقل من ألف درهم - وأما في بحائها،  
ثم نُسب بالإجماع. إلا أنه قال كان لي عبده لُق وحمض مائه، إلا أنه قصدي  
حمضائه، أو أراثة من حمضائه، والشاهد لا يقيم بدله، فقص له عبده بلفظ.  
وإن كان يدعي عشرين، وشهد أحدهما على عشرة، والآخر على عشرين؟  
فهو عن [هذا] (٢٢٨) الاختلاف، وكذلك بغيره. وشهد أحدهما على عشرة، والآخر عن

١ - مختصر المذوري ٢٢٦ | ص

٢ - ما بين معقوفين رده من «ن»، و«م»، و«ع»، و«ص»، وهو الموقوف بما وقع =

وَعَلَى هَذَا لِمَا نَدَى وَالْمُتَنَادِ وَالْمُتَنَادِ وَالْمُتَنَادِ وَالْمُتَنَادِ.

لَهُمَا أَنْتَهُمَا عَلَى الْأَلْفِ أَوْ الْمِثْقَالِ وَتَقَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِدُرَّةٍ فَتَنَّتْ،  
اجْتَمَعَا عَلَيْهِ دُونَ مَا تَقَرَّدَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَصَارَ كَالْأَلْفِ وَالْأَلْفِ وَالْحَمِصِيَّةِ.

﴿عَلَى هَذَا لِمَا نَدَى﴾

خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ عَلَى [هَذَا] (١) لاجْتِمَاعِ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ  
كَانَ دَعْوَى غَيْرِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَصُولِ كُلِّهِ.

بَيَانُهُ، أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا بِسِ فَلَاحٍ بِأَلْفِي دَرَاهِمٍ، وَاشْتَرَى بِسِكْرٍ، فَشَهِدَ  
شَاهِدٌ عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى الْمِثْقَالِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ  
وَحَمِصَانَةٍ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَرِي، وَالْمُتَنَادِ سِكْرٍ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي  
الْآخَرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَنَادِ فِي لَمَّةٍ، فَهَذَا دَعْوَى غَيْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَإِنْ  
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَذَا دَعْوَى الْمَالِ، وَهُوَ كَفَضْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي  
هُوَ الْمُتَنَادِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الدَّعْوَى فِي السَّكَاحِ؛ فَإِنْ كَانَتِ امْرَأَةٌ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِسَّكَاحٍ، فَهَذَا  
دَعْوَى الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا بَوَّأَتْ سَّكَاحَ بَأَنْفٍ وَحَمِصَانَةٍ، فَشَهِدَ  
أَحَدُهُمَا [٢٧٠٢] عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ وَحَمِصَانَةٍ؛ فَإِنَّ السَّكَاحَ جَائِزٌ بِأَلْفٍ  
وَعِنْدَهُمْ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَدَعْوَى الْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ وَامْرَأَةٌ  
مُنْكَرَةً، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

\* نَبِي: (شرح الطحاوي) للأبيحاني [٢/١٦٦] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب دم  
(الحفظ: ٨١٦).

(١) ما بين المعطوطتين رده من ٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٤٠، ٥٠، وهو الموافق لما رفع في شرح  
الطحاوي (الأبيحاني) [٢/١٦٦] ب معطوط مكتبة شهيد عبي تركيا/ (رقم الحفظ: ٨١٦).

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر المهر، والمُدَّعِي يدعي لأقل أو لأكثر يُقضى بالسَّكَاحِ بأمر القاضي.

وَلَا يَبِي حَسِبَهُ - <sup>(١)</sup> - أَنَّهُمَا اخْتَلَفَ لَفْظًا ، وَذَلِكَ بِذَنْ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى

فِي غِيَةِ الْيَدِ

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى فِي لَفْظٍ ، أَوْ فِي الْجُمُعِ عَلَى مَادَّةٍ ، أَوْ الْيَقِينِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الصُّلَحِ عَنْ دَمٍ التَّمَدُّدِ عَلَى مَالٍ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ ، أَوْ الْمَوْتَى ، أَوْ وَلِيِّ لِقِصَاصٍ ؛ فَيَدَّ دَعْوَى الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هِيَ الْمَرْأَةُ ، <sup>(٢)</sup> أَوْ الْقَاتِلُ ، أَوْ الْعَبْدُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ لَا تُقْبَلُ بِإِلْحَامٍ

وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْكِتَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُكَاتَّبُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَّبَ لَهُ أَنْ يُعْجِرَ نَفْسَهُ مَتَى أَرَادَ ، وَأَمَّا فِي الرُّهْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاهِنُ ؛ فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الرُّهْنِ لِلْمُؤْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤْتَهِنُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى النَّبِيِّ <sup>(٣)</sup> . بَلَى هَذَا لَفْظُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

فَإِنْ صَاحَبُ «الْهُدَايَةِ» <sup>(٤)</sup> (وَعَلَى هَذَا الْبُيِّنَةُ وَالْمَتَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالطَّلَاقَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالثَّلَاثُ) ، يَعْنِي ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَنْتَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلَعَةٍ وَالْآخَرُ بِطَلْعَتَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْعَةٍ وَالْآخَرُ بِثَلَاثٍ ؛ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَتُقْبَلُ عَلَى الْأَقْلَ عِنْدَهُمَا <sup>(٥)</sup>

= لَا يَمَالُ تَابِعٌ فِي الْكُفْرِ وَعِنْدَ أَبِي يَسَافٍ وَمُحَمَّدٍ لَا يُقْبَلُ فِي الْكُفْرِ أَسْلًا مِنْ «الْعِلْمَةِ»

كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَهَامٍ

(١) وَتَجِبِي . قَالَ هَذَا الْمَسْأَلُ عِنْدَ قَوْلِهِ «أَوْتَرَ شَهِدَ أَنَّهُ شَفَرِي عِنْدَ غُلَابٍ بِالْعِدِّ» وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ اشْفَرَهُ بِالْعِدِّ وَحَسْبِي مَا تَبَيَّنَ . كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَهَامٍ

(٢) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ «بِالْإِسْبِيغَانِ» [ق ٤٢٣]

(٣) قَالَ الْإِسْبِيغَانِيُّ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُ مَنَى الْأُتَمَةِ الْمُصَحَّحُونَ بِمَنْ «مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ»

[ص ٣٤٣ ، ٣٤٤] ، الْمُخْتَلَفُ الرُّوْبِيَّةُ [١٦٣٠ ، ٣] ، «فَقَاوِى التَّوَرِثِ» [ص ٣٠٣] ، «الْمَبْطُوطُ»

[١٤٨] ، [١٦٠ ، ١٦٥] ، «بَعْدَ النَّجْعِ» [١٧٠ ، ٣] ، «بَدِيعُ النَّجْعِ» [٩٠ ، ٤٩٠]

«مِنْ مَحْفَظَاتِهِ» [٢٢٩ ، ٢٣٠] ، «بَحْوَرة السَّرِقَةِ» [٣٠٠ ، ٢] ، «نَجْعُ الْقَدْبِ» [٤٣٢ ، ٦]

«الدَّعْوَى الْهَلَبِيَّةُ» [٤٥٨ ، ٢] ، [٤٦٦]







قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على آلف لأنهما اتفقا على أنها عطفاً ومعنى، لأن الألف والأحسنة جملتان عطف إحداهما على الأخرى وعطف يُقرّر الأول وتطيرُهُ الضقة والطفة والسطف والينة والمائة والحفون، بخلاف العشرة والخمسة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظر الألف والآلف.

#### غاية البيان

يُرَدُّ بالجملة ما هو ٥٣٨٠ م. فسطح لُحْدَة، وهي الكلام، بل راد بها، لجملة لغوية، وهي عبارة عن شيء مجموع من أجزاء.

يقال: أحملت الشيء إجمالاً؛ إذا جمعت عن تفرقه ويقال: جملة من الدراهم، وجملة من الغنم وما شابه ذلك، والآلف بهية المشبهة أبصاً، لأنها مجموعة عن أجزاء هي وُحْدَان.

والمراد من قوله: (جملتان متباستان)، أن كل واحد من الآلف والآلفين يُفهم منه ما لا يفهم من الآخر.

غاية ما في الباب: أن الآلفين بهما دلالة على الآلف، لكن بسبب انحصار، والمدلول عليه ضمناً أنه يثبت إذا ثبت انحصار، ولم يثبت انحصارها، وهو الآلف؛ لعدم موافقة الشاهد الآخر، فلا يثبت ما ٢٦٨٢ في ضيقه أيضاً، وهو الآلف.

قوله: (قال، وإن شهد أحدهما بآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف)، ي. قال القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>، ودلت لآلهم اتفاقاً على استهادته على الآلف لفظاً ومعنى، وبمجرد

(١) بظ: مختصر القُدوري [٢٢١/ص]

(وإن قال المُدَّعي لم يكن لي عليه إلا الألف فشهادة الذي شهد بالألف وحمسة باطلة) لأنه كذب المدعي في إلتصافه به، وكذا إذا سكت إلا عن دعوى الألف لأن الشك في ظاهر فلا بُدَّ من التوفيق، ولو قال كان أصل حقي ألف وحمسة ونكتي فتوفيت حمسيتي أو أبرأته عنها، قُبلت لتوفيقه

قال وإذا شهدا بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة فثبت

﴿ عِدَّةُ الشَّاهِدِ ﴾

أحدهما بذكر خمس مئة، وذلك ليس بقادر في الشهادة بألف، كما إذا شهد أحدهما بمئة درهم، والآخر بمئة درهم ومئة دينار، وهو يدعيها، ولو قال المدعي لم يكن حقي إلا الألف، فشهادة الذي زاد على الألف باطلة؛ فكذب المدعي؛ لأن تكذيبه تفسيرٌ

وكذا إذا دَّعى الألف ولم يقل: لم يكن حقي إلا الألف، بل سكت عما رآه عليه، فشهد أحدهما بألف وخمس مئة، كانت شهادته باطلة؛ لأن التكذيب هو الظاهر؛ لأن السكوت في موضع البيان، فكان سكوته عدمًا زاد على الألف نفيًا له، وهو تكذيب للشاهد.

فإن وقع المدعي وقال: كان أصل حقي ألفًا وخمس مئة إلا أنني استرئيت الخمس مئة، أو أبرأته عنها، ولشاهد من يفتن بذلك، قُبلت الشهادة على الألف أشعي؛ فيما إذا ادَّعى الألف، وشهد أحد الشاهدين بالألف، والآخر بألف وخمس مئة؛ لأنه يمكن أن يكون الأمر كما قال، ولشهادة بحث حملها على الصَّحَّة ما أمكن

قوله (وإذا شهد<sup>(١)</sup> بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة؛ قُبلت

(١) وقع بالأصل «شهادة» ولشك من أن «مئة» و«مئة» و«مئة» و«مئة»

شهادتهما بالنسبة ، لا تتفقهما عليه (وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَصَادٌ) لَأَنَّهُ شَهَادَةٌ فَرِيدَةٌ  
(إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ)

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقْضِي بِخُفْمِيَّةٍ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَصَا، مُضْمَرَةٌ  
لِشَهَادَتِهِ أَنْ لَا ذَبِيرَ إِلَّا خُفْمِيَّةً.

وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ

قَالَ وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ لَا يَشْهَدُ بِالنَّسَبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى  
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْسٍ مَنَّةً، كَيْ لَا يَصْبِرَ مُعَيَّبًا عَلَى الْقَنَمِ

شهادتهما بالنسبة ، وهذا لفظ القُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَتَمَامُهُ بِهِ «وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ [إِنَّهُ] قَصَادٌ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ»

قَالَ فِي «إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ  
عَنْ نَعْدَى أَنَّهُ يَقْضِي بِحِمْسٍ مَنَّةً لِأَنَّ مَضْمُونِ قَوْلِهِ عَنْ شَهِيدٍ بِالْقَصَا أَنَّهُ لَا ذَبِيرَ  
مِنَ حِمْسٍ مَنَّةً، فَلَا يَحُورُ أَنْ يَثْبُتَ بِكَثْرَةِ ذَلِكَ

وَحُجَّةُ الْمَشْهُورِ أَنَّهُمَا تَمَامَا عَلَى الْأَعْبَاءِ وَثَبَتَ دَلَّتْ ، وَتَثَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَصَا ،  
لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَا بَوَّهَ شَهِيدُ أَحَدِهِمَا بِالنَّسَبِ ، وَآخَرُ بِالنَّسَبِ ، حِمْسٍ مَنَّةً

قَوْلُهُ (وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ) ، بِإِشَارَةٍ إِلَى قَوْلِهِ (لَأَنَّهُ شَهَادَةٌ فَرِيدَةٌ)

قَوْلُهُ (لَنْ) وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ إِلَّا بِشَهِيدٍ نَاسَبٍ ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى  
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْسٍ مَنَّةً ، أَيْ قَبْلَ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَدَلَّتْ لَوْلَا بَيِّنَاتُ

مِنْ الْمُتَقَوِّينَ رَوَوْا فِي «مَحْتَصَرِهِ» وَ«إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» وَ«تَهْذِيبِ الْقَوَائِدِ» وَ«مَدْنِ الْقَوَائِدِ»  
بِالْمَحْصَرِ خَمْسًا

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ [ص ٢٢٥]

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو [ص ٢٢٦]

عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو [ص ٢٢٦]

وفي «الحامع الصغير» رجلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد  
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على المقرض، لا تنفيها عليه، وتفرّد  
أحدهما بالقضاء عنى ما يتّـ وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا تثقل، وهو  
قول رفر لأن المدعي أكد شاهد القضاء

في كتاب الشهادات

الشاهد ثانياً للمدعي على الظلم.

بيان أنه إذا شهد فلا يخلو إما أن تشهد بالألف، أو بالحمس منه، فإن  
شهد بالألف وقضاء الحمس منه، يثبت الألف، لاتفاق الشاهدين عليه، ولا  
ثبت القضاء، تفرّد أحد الشاهدين بذلك، فيكون في هذه الشهادة إعادة على الظلم  
لا محالة، لأن المدعي ادّعى تمام الألف بغير حق

وإن شهد بالحمس منه، لا تثقل شهادته أصلاً، لا خلافاً لشاهدين حيدر  
في لفظ الشهادة، فيصيح حق المدعي، وإذا كان كذلك، سعي ألاّ تشهد لدى  
عزف قضاء حمس منه حتى يقرّ المدعي بقتص ذلك، حتى لا يكون إعادة على  
الظلم، أو صبح حق المدعي.

قوله (وفي «الحامع الصغير» رجلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد  
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على المقرض).

قال الطحاوي في «مختصره»: «لو شـ شهد به شاهدان على رجل مقرض ألف  
درهم، وشهد له أحدهما أنه قد قضاها، فثبت القضاء على المقرض، ونقص له  
بإسناد عن المدعي عليه، وقد روي عن أبي (٢٦٨، ٢١) يوسف أنه قال: لا تثقل  
شهادة الشاهد الذي شهد على القضاة، لأنه يشهد لأشياء للمدعي على المدعي

(١) وقع بالألف أو على، وكتب من الألف والهمزة، وانج، وفتح، وفتح، وفتح.

(٢) عاين المعرفين زيادة من (٢٦٨)، وانج، وفتح.

قوله: هذا كذا في غير المشهود به الأول وهو انصرص ومثله لا يسع القول.

قال: وإذا شهد شاهدان أنه بل ريد يوم النحر بمكة، وشهد آخران أنه نل يوم النحر بالكوفة، واختصموا عند الحاكم، لم يفسل الشهادتين؛ لأن

﴿فائدة البصر﴾

عليه ما شهد به<sup>(١)</sup>، إلى هنا لفظ الطحاوي<sup>(٢)</sup> وذكروا قول زفر مثل قول أبي يوسف.

وجه قول زفر أنه أكد شاهد القضاء، فصار كما لو أقر بهسقة

زوجته الظاهر، حذر، وهو أنهم اتفقا على الألف، ونفرد أحدهما بالقضاء، يثبت ما نطق عليه دون ما احتجف عليه

وحواش زفر ٥ ٣٨١ م<sup>(٣)</sup> أن شهادته بالنقصاء غير شهادته بالألف، ويكفيه في إحدى الشهادتين لا يؤثر في الأخرى، كما لو شهد له بالألف، وشهد عليه بدين، فأكذبه فيما شهد به عليه؛ فإنه لا ينعى قول شهادته له، ولا يلزم من الإكذاب التضييق؛ لجوار أن يكون عبط الشاهد أزجبي

قال الفقيه أبو البيث في «شرح الجامع الصغير»: «إذا علم أحد الشاهدين بالنقصاء؛ لا ينبغي له أن يشهد على لقرض؛ لأنه إذا علم أن المستقرص قد قصاه فقد أقر أن المدعي ادعى بعير حق، فلا ينبغي له أن يشهد عني دغواه وهو بنعم أنه ادعى بعير حق؛ لأن فيه إغاثته على الإثم والعذوب».

قوله: (وإذا شهد شاهدان أنه قتل ريد يوم النحر بمكة، وشهد آخران أنه نل يوم النحر بالكوفة، واختصموا عند الحاكم، لم يفسل الشهادتين)، وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(٤)</sup>، وهذا لأن كذب إحداهما بغير، ويثبت إحداهما

(١) بظرة: المختصر الطحاوي [ص/ ٣٤٣]

(٢) بظرة: المختصر القُدوري [ص/ ٢٢٦].

أحدهما كادنةً بينين وأبست، خداهما بأولى من الأخرى (فإن سئقت إحداهما وقضى بها ثم حصرت لأخرى ثم نفس) لأن لأولى ترخخت بتصل القضاء بها فلا تنقص بالكادنة

باب ما إذا كان

بأولى من الأخرى، فلم تُفسر الشهاداتتان

قال القدوري في المختصره: «إن سقت إحداهما وقضى بها، ثم حصر الأخرى لم تقبل». وذلك لأن الأولى لم تسق كدبها حين اتصل<sup>(١)</sup> لحكمها، وكل نسو لم يقطع بكذبها، حار قبولها، فمما يلها الحاكم وقضى بها، ثم حصر الأخرى لا يلتفت إليها، لأن الحكم بها يتأني الحكم بالأولى، والأولى قد صحت طاهراً، حيث اتصل الحكم بها ولم يثبت الكذب، فثبتت كما كانت<sup>(٢)</sup>.

ونظيره رجل مع ثوبان، أحدهما نجس، وقع تحريره على أحدهما وصلى فيه، ثم وقع تحريره على الآخر؛ لا تحور الصلاة فيه؛ لأن الأول اتصل به حكم، فلا ينقص بنحر آخر

ونقل في «الفصول» عن شهادت [«فناوى»]<sup>(٣)</sup> القاضي الإمام ظهير الدين «الشهادة على عقيب تيممه بالفعل - كترهه واليهبة والصدقة - لا يبطئها الاحتلاف في الزمان والمكان إلا عند محمد، وفي تنج وإجزه والصلح والخلع لا يبطئها الاحتلاف<sup>(٤)</sup> في الزمان والمكان»

(١) المصدر السابق

(٢) وقع بالأصل «اتصل» والمبت من «أ»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«س»

(٣) سطر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [ق/ ٢٩٧].

(٤) ما بين الموقوفين ريب من «أ»، و«م»، و«ج»، و«ع»، و«س»

(٥) وقع بالأصل «الاحتلاف» والمبت من «أ»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«س» وهو المراد

بما وقع في «المصوب» لأستروشن [٩٨] مخطوط مكتبه راجب باشا - تركيا، (رقم الحفظ

---

 باب الاختلاف في الشهادة
 

---

وكذلك لو شهد أحدهما على البعض، والآخر على الأفراد به، لا يضر، وكذلك القرض، إن كان تعاقبه بالنقص، قال: «لو شهد أحدهما على قرضه اليوم بالب، وشهد الآخر على إقراره أمس بالب، حارت شهادتهما».

ثم ذكر في «المصول»<sup>١</sup> «ودكر في شهادتي [٣٨٢]» «المتاوي الصمري»<sup>٢</sup> إذا اختلف الشهادتان في الزمان أو المكان، أو في الإنشاء، أو في الإقرار، بأن شهد أحدهما على الإنشاء، والآخر على الإقرار، فإن كان هذا الاختلاف في البعض حقيقة وحكما - يعني: في تصرفه يفتي كالجبة والعصب، أو في قوله منفي بالفعل كالكساح، لتخصه فعلا، وهو إحصاء الشهود - يمتنع قبول الشهادة.

وإن كان الاختلاف في بولي مخصص، - كالبيع، وطلاق، وعتاق - أو في من مطلق بالمول - وهو القرض - لا يمتنع قبول وإن كان لا يتم لقرض لا ينعى، وهو التسليم [٢٦٩/١]؛ لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضك، فصار كطلاق، والعتاق، والبيع.

ورداً شهد، بالزهر، واختلف في الزمان أو المكان، وهما شهدان على مغالبة النص، فالشهادة حائرة، وكذا الشراء، والصدقة، والهبة، لأن القبض قد يكون عبر مرة، وإذا شهد على إقرار الزاهر، والواهب، والمتصدق بالقبض، حارت شهادته، ولو ادعى لبيع وشهدا على إقرار التابع بالبيع، واحتلما في الزمان والمكان، نفي شهادتهما.

ودكر في باب شهادة الزور من «المبسوط» «لو ادعى الشراء، وشهد أحدهما على شراء، والآخر على الإقرار بالشراء، يفتل، لأن لفظ الشراء يضمن الإقرار، ويضمن للانتداء، فقد اتفق على أمر واحد، هذا كله من «الفصول»



قَالَ: وَإِذَا شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ ثَقْرَةً، وَاجْتَمَعَا فِي ثَوْبِهَا، قُطِعَ، وَرَأَى  
قَالَ أَحَدُهُمَا ثَقْرَةً وَقَالَ الْآخَرُ ثَوْرًا ثُمَّ يُنْطَعُ (وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ  
(وَقَالَا: لَا يُنْطَعُ فِي ثَوْبَيْنِ) خَمِيصًا، وَقَبْلَ الْاِخْتِلَافِ فِي ثَوْبَيْنِ يَشَاهِرُ  
كَالسَّوَادِ وَالْخُمْرَةِ لَا فِي السَّوَادِ وَالْبَاصِ، وَقِيلَ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَلْوَانِ

﴿ غُلِيَّةُ الْبَيَّارِ ﴾

ثُمَّ قَالَ فِيهِ: «وَدَكَرَ بِي» «الْمَتَاوَى الصَّعْرَى» - «لَوْ سَكَنَ شَاهِدًا»<sup>(١)</sup> لَتَبَعَ عَرَبِيَّ لَوْ قَتَلَ وَلَمْ يَكَبْ، وَأَمَّا الْقَاصِي فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ، تَقَسَّلُ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّهُمَا لَمْ يُكْتَمَا حِفْظَ ذَلِكَ»

قوله: (فَأَن رَّوَدَا شَهْدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ مَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي لَوْنِهَا، فَصَحَّ)  
وهذه من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه. **الامحمد** عن يعقوب عن أبي حنيفة **عليه السلام** : في شاهدتين شهد  
جميعاً على أنه سرق بكرة، واحتلها في لوبها، فإن أحير الشهادة وأقطعها.

وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام لا تجبر الشهادة ولا تقطعه ولو شهد أحدهما أنه سرق بقره، وشهد الآخر أنه سرق ثوراً، والشهادة باطلة في قوليه جميعاً<sup>١٣١</sup> إلى هنا لفظ محمد عليه السلام

ولو شهد عن أعصب واحتلما في البول، لا يُقْبَلُ بالإجماع قيل: قد عُدَّ على  
 الخلاف في إحداهما الألوان المُتَشَبِّهة، كالْحُمْرَةِ مَعَ اسْوَادٍ، وَالْأَصْفَحُ: أَل  
 الْخِلَافُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ كَمَا قَالَ مَحْرُ الدُّيْنِ قَاصِي حَادٍ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

(١) رقع بالأمر الشاهد، واستند من ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، وهو الموافق لما وقع في - «الفصول للأمنزغيشي» [١٩٨٥، ١]، مخطوط مكتبة رابع بالقاهرة (رقم المخطوط: ٥٧٦).

(٢) وقع بالأصل المذهب وسبب من (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦)، و(٧)، و(٨)، و(٩)، و(١٠).

(٣) مطبوع في الجامع الصغير مع شرحه الشافعي، ١٠٠٠ (ص ٢٩١)

(١) ينظر: شرح فاصيحات علي بن الجامع الصغير [ق/١٩٦]



لَهُمَا أَنْ السَّرْفَةَ فِي السَّوْدَاءِ عَثْرَةٌ فِي النِّصَاءِ قَسَمٌ يَتِمُّ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ  
بِصَاحَةِ الشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْعَضْبِ تِلْ قَوْلِي، لِأَنَّ أَمْرَ الْحَدِّ أَهَمُّ وَصَدَرَ كَذِكُورَةٍ  
وَالْأُنْثَى.

وَهُ أَبَ التَّوْفِيقِ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ التَّحْمُلَ فِي الْمَنَالِي مِنْ تَعْيِيدِ وَائْتِمَانٍ بِشَاهِدَانِ  
أَوْ يَحْتَمِلَانِ فِي وَاحِدٍ فَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ خَسْبٍ وَهَذَا يُبْصِرُهُ وَالْبَاصُ مِنْ جَنْبِ  
آخَرٍ وَهَذَا الْآخَرُ يُشَاهِدُهُ، بِخِلَافِ الْعَضْبِ لِأَنَّ التَّحْمُلَ يَبْدُو بِالتَّهَرُّ عَلَى قُرْبِ  
بَنٍ، وَالذِّكُورَةُ وَالْأُنْثَى لَا يَحْتَمِلَانِ فِي وَاحِدَةٍ، وَكَذَا التَّوْقُوفُ عَلَى ذِيكَ  
بِقُرْبٍ مِنْهُ فَلَا يَشْتَبَهُ

عَنْ أَبِي بَكْرٍ

لَهُمَا أَنْ الْمَشْهُودَ بِهِ اِخْتَلَفَ، فَلَمْ يَتِمَّ عَنِ مَا شَهِدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحَةِ  
الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَضْبِ بِلِ أَوَّلِي، لِأَنَّ لاختلافَ لَمَّا مَعَ قَوْلِ الشَّهَادَةِ  
فِي أَسَابِ؛ فَلَا أَنْ يَتَمَعَ فِي الْحَدِّ أَوَّلِي، وَكَمَا لَوْ احْتَفَا فِي قَدْرِ الْقِسْمَةِ، وَكَمَا لَوْ  
اِخْتَفَا فِي الذِّكُورَةِ وَالْأُنْثَى<sup>(١)</sup>

وَأَبَى خِيَمَةُ عليه السلام: أَنَّ اخْتِلَافَهُمَا فِي الْمَدِينِ اخْتِلَافٌ فِي أَمْرِ ذِيهِ لَمْ يُكْتَفَ  
بِعِلْمِهِ<sup>(٢)</sup>، أَلَا بَرَى أَنَّهُمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ حَارِثٍ شَهِدْتُهُمَا، كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَ فِي لَوْنِ  
ثَوْبٍ السَّارِقِ، وَلَئِنْ قَوْلَ قَوْلِ الْعَدُولِ وَاحِدٌ مَا أَمَكَّنَ التَّوْفِيقَ وَالْتِمِيزَ، وَدَلَّتْ  
مُتَمَكِّنٌ، لِأَنَّ التَّوْفِيقَ الْمُحَالِفِي قَدْ يَحْتَمِلَانِ فِي حَيَوَانٍ فِي طَرَفَيْهِ، يَبْرَى أَحَدُ  
الشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ، وَالْآخَرُ لَطَرَفِ الْآخَرِ، وَلَا يَنْتَوَعَثُ بَطَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) اسطر صمد الشريعة قوبهما كد في اندر المختار [ص ٤٩٤] ويظهر «لا حول» منسوبي  
[٢٥٧٧]، «الموطأ» [١٦٢ ٩]، «المجمع لمهابي» [٤٧٥ ٨]، «الاحكام لمعلل المحامد»  
[١٤٦ ٢]، «تنبيه» [ص ٢٢٣ ٤]، «العناية شرح الهدية» [٤٤٦ ٢]، «بشاه شرح  
الهدية» [١٧٣/٩]

(٢) رقع بالأصل: «محله» - «والمثبت من: ان»، «واتح»

قال ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مثله. فالشهادة ماطلة، لأن المقصود بثبات السب وهو انعقد ويختلف باختلاف لئمي فاختلف المشهود به ولم يتم العدد على كل واحد، ولأن المدعي يكذب أحد شهادتيه وكذلك إذا كان المدعي هو النائع ولا فرق

في شابه الناس

طرق الحيوان؛ لأن السرقة عاصاً تقع حقة باليلي من بعيد عادة

فإذا احتمل هذا وجب لقول، كما في شاهد الرثاء، وشهد اثنان أنه رأى في هذا الجانب من البيت، وشهد اثنان أنه رأى في الجانب الآخر من البيت؛ جازت شهادتهم، لا مكاب لتوفيق، فكذب ههما. بخلاف العصب؛ لأنه يقع بهراً جهراً من قريب لشاهد، فلا يشبه عينه لو المعضوب

وبخلاف اختلافهم في القيمة؛ لأن الشاهدين مكلفان بيان ذلك، حتى يعلم أن السرقة كان بصاحب أم لا؟ فصار ذلك اختلاف في نفس الشهادة، لا في أمر رائد.

وبخلاف اختلافهم في الذكورة والأنوثة؛ لأن التوفيق ليس بممكن؛ لأن اجتماعهم وتشابههم لا يكون في حيوان واحد عادة، ولأن الشاهدين<sup>١١</sup> يكلفان بيان الذكورة والأنوثة؛ لأن القيمة تحييف باختلافهما، فكان اختلافهما في نفس الشهادة

قوله: (قال، ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مثله؛ والشهادة ماطلة) [١٠٢٦٩] أي قال في الجامع الصغير<sup>١٢</sup>

١١ وقع بالأصل «شاهدين» والثالث من (اد) و(ام)، و(اح)، و(اع)، و(اص).

١٢ ينظر الجامع الصغير مع شرحه جامع الكفا [ص ٣٩]

بَنَ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُدَّعِي قُلَّ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لِمَا بَيَّنَّا (وَكَذَلِكَ الْكُتَابَةُ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ هُوَ الْعَقْدُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْعَقْدُ قَضَائِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْعِشْقَ لَا يَنْشُئُ قَتْلَ الْأَدَاءِ فَكَانَ الْمُقْصُودُ إِثْبَاتَ السَّبَبِ (وَكَذَا

وَكَانَ الْأَسْبَبُ لِمَوْضِعِ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ مَوْرِهِ: (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَبْلِ، وَالْآخَرُ بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَالْمُدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ؛ قُلْتُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي دَعْوَى لِمَالٍ، وَهَذِهِ فِي دَعْوَى لِعَقْدٍ.

ثُمَّ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «مَحْتَدٌّ عَنْ ١: ٣٨٢ رَامٍ | يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ: أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ دَرَاهِمَ، فَيُكْفَرُ لِبَيْعِ الْبَيْعِ، فَيُقِيمُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدًا بِالْقَبْلِ، فَإِنْ هَذَا تَطَلَّ. وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَةُ إِذَا ادَّعَاهَا الْعَبْدُ، وَأَكْثَرَ اسْتَوْلَى، وَكَذَلِكَ الْحُطَّعُ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةً، وَأَنْكَرَ الرُّوحَ

فَأَمَّا السُّكَّاحُ: قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَاءَتْ بِشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ؛ حَارَتْ شَهَادَةُ بِالْقَبْلِ، وَهِيَ تَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: السُّكَّاحُ بِطَرِيقٍ أَيْضًا. إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَفَضْلُ السُّكَّاحِ مِنَ الْخَوَاصِّ.

وَهَذِهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْكَفَاةُ، وَالْحُلْفُ، وَالْعِشْقُ عَلَى مَالٍ، وَالصَّنْعُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالسُّكَّاحُ، وَالرَّهْرُ.

ثُمَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمْ يَدَّعِي هَذَا وَيُكْفَرُ، وَالْآخَرُ، أَوْ يَدَّعِي الْآخَرَ وَيُكْفَرُ هَذَا، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا بَيِّنَ جَمَلَةٍ ذَلِكَ عَنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَدَدَ

(١) ينظر المصدر السابق [ص/ ٣٩٢ - ٣٩٤]

وَمَعَ الْأَصْلِ «الْوَيْكِر» وَاسْتَبَدَّ مِنْ قَبْلِهَا، وَامْبٌ، وَاحِبٌ، وَفَعٌ، وَامْبٌ.

نَحْنُ وَالْإِعْتِدَافُ عَلَى مَا وَاصُلَحَ عَنْ دَمٍ لَعْنَةٍ إِذَا كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُرَادُّ أَوْ  
لَعْنَةً أَوْ الْقَدِيلَ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ وَالْحَاجَةُ فَاسَّةٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ  
الدَّعْوَى مِنْ جَانِبِ آخَرَ فَهُوَ بِمُزِيلَةِ دَعْوَى الْبَيْتِ فِيمَا دَكَّرْنَا مِنَ الرُّخْوَةِ لِأَنَّ  
ثَبْتَ الْعَقْدِ وَتَحَقُّقَ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ ابِّ صَاحِبِ الْحَقِّ فَكَيْفِي الدَّعْوَى هِيَ لِلْبَيْتِ

عَنْ أَبِي الْبَيَّارِ

قَوْلُهُ: (وَيُتَعَبَّرُ انْتِقَالُ الشَّاهِدِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى)، وَمَعَ هَذَا مَذْكُورٌ مَا نَقَصَ  
الْمَوْصُوعُ

أَمَّا الْبَيْعُ: إِذَا ادَّعَى الْبَيْعَ وَالْأَكْثَرُ الْمُشْتَرِي، أَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وَالْأَكْثَرُ الْبَائِعُ،  
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْبَيْعِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْفَيْسِ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا  
عَلَى الْبَيْعِ وَالْآخَرُ عَلَى الْفَيْسِ وَحَمْسٍ مِنْهُ، سَوَاءٌ ادَّعَى الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ  
الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَهِدَ عَلَى عَقْدٍ غَيْرِهِ  
شَهِدَ عَلَيْهِ لِآخَرٍ، فَاحْتَلَفَ الْمُشْهُودُ بِهِ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ بِضَابِتُ الشَّهَادَةِ،  
فَلَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وَأَمَّا قَسَا: إِنْ لَاحْتِلَافٍ وَمَعَ هَذَا فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ قَبْلَ  
تَسْلِيمِ دَعْوَى الْعَقْدِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ، فَيُؤَدَّى الشَّاهِدَانِ، لَمْ يَثْبُتْ  
أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ

وَأَمَّا الْإِحَارَةُ: فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ،  
وَاحْتِلَفَ الشَّاهِدَانِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ،  
وَقَدْ احْتَلَفَ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مُصِيبَةِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْمُدْعَى هُوَ الْمُؤَاجِرُ؛ فَيُؤَدَّى  
دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْبَيْعِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْفَيْسِ وَحَمْسٍ مِنْهُ،  
وَالْمُؤَاجِرُ ادَّعَى لِرِّيَاذَةِ جَارِبِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا بَقِضَتْ يَكُونُ

وفي الزهري، إن كان المدعى هو الزهرى لا يُقبل لأنه لا حَظَّ له في الزهرى فعمدت  
شهادته عن الدعوى، وإن كان المُرْتَبِينَ فهو بمنزلة دَعْوَى لَدَيْنِ

وفي الإحارة إن كان دَيْتٌ فِي قَوْلِ مُدَّةٍ فَهُوَ بِطَرِيقِ لَيْسَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ  
مُضِيِّ الْمُدَّةِ وَالْمُدَّعِي هُوَ الْآخِرُ فَهُوَ دَعْوَى لَدَيْنِ

غاية البيان

المُتَارَعَةُ فِي وَجوبِ الْأَجْرِ.

فَصَرَّ كَرَّخْلِي ادَّعَى عَلَى زُحْرِي دِينَ (١٠٠٣٨٣)، وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْغَبِ،  
وَالْآخَرُ عَلَى الْغَبِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، حَارَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْأَقْلِ، وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا  
عَلَى الْغَبِ، وَالْآخَرُ عَلَى أَنْفَرٍ، لَا تُقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهُمَا، تُقْبَلُ عَلَى  
الْأَقْلِ، وَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَاجِرُ فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِخْمَاعِ.

وَأَمَّا الْخُنْجُ، وَالصُّلُحُ عَنِ دَمِ الْعَمْدِ، وَالْعِنَقُ عَلَى مَالٍ، فَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى مِنَ  
الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْقَاتِلِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا اختلفَ شَاهِدَانِ فِي الْمَدَى، لِأَنَّ  
الْفَرْضَ إِبْثَاتُ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاحِ أَوْ لَمَوْلَى (١) أَوْ وَلِيِّ الْقِصَاصِ  
(١٠٢٧٠)، حَارَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ، لِأَنَّهُ دَعْوَى الْمَالِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِنَقَ وَالْعَمْدَ  
وَالصُّلُحَ وَقَعَ بِاعْتِرَافِ هُؤُلَاءِ، فَهِيَ الدَّعْوَى فِي وَجوبِ الْعَمْدِ، فَصَارَ لِكَلَامِهِ  
كَالْكَلَامِ فِي الْإِحَارَةِ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ.

وَأَمَّا الْكِتَابَةُ: فَإِنْ ادَّعَى لَمَوْلَى وَالْمُكَاتُّ مُتَكَرِّرٌ لَا يُشْتَمُ إِلَى شَهَادَتِهِمَا،  
لِأَنَّ الدَّعْوَى لَا تُهَيِّدُ، لِأَنَّ الْعَمْدَ مُتَكَرِّرٌ مِنَ الْقَسْحِ، وَلِأَنَّ الْعِنَقَ لَا يُثْبِتُ قَتْلَ  
الْأَدَاءِ، فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِبْثَاتُ الْعَقْدِ، وَإِنْ ادَّعَى لِمُكَاتِّ فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ لَا  
تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا اختلفَ شَاهِدَانِ فِي بَدَلِ الْكِتَابَةِ، كَمَا فِي لَيْسَ وَالشَّرَاءِ

وَأَمَّا الْكُفَّاحُ، فَإِنْ كَانَ بَرُّوحٌ بِدَعْوَى، وَلِغَرَاءِ مُتَكَرِّرَةٍ، وَاحْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي



ولأني حسنة - ١٢ - أن الناس في سكج ذبح ، ولاضو به انحر  
والأردواح والملت ولا اختلاف في ما هو الأصل فث . ثم إذا وقع الاختلاف  
في شئ ينصى بالأقل لأصحابه عنه . يسوي دعوى أهل المدينة وأكرهها في  
نصحيح

ألا ترى أن لعقد لا يثبت بمباد المهر، ولا يتطرق إليه، فكذلك لا يحسب  
اختلافه، وهذا لم يحتتم الأصل باختلاف الشئ، في المهر مبرداً، وفيه باقياً  
مقدراً، لأنهما اتفقا عنه، وهو متيقن، كما هو دعوى المال، بخلاف الشئ  
لأنه من أصل كالمسح، وهذا لا يصح بدور ذكره شئ، فكذلك دعوى  
لعقد

وَأَنَا الرَّهْنُ فِي دَعْوَى الرَّاهِنِ وَحُجَّتُ شَهِيدٌ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ لَا حُجَّتَ فِي الرَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ الرِّهْنُ بِمُطَرَّبِهِ فَكَيْفَ الشَّهَادَةُ بِدَعْوَى، وَلَا تَقْبَلُ لِأَنَّ الدَّعْوَى تَمُوتُ بِمُتَوَحِّدٍ مِنَ الشَّرْطِ

وَأَدْعَىٰ الْحَزَنُفَيْفَ فَشَهِدَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْغَيْبِ وَالْأُخَرِ عَلَى الْغَيْبِ وَحُضَرَ مِنْهُمَا  
حَدَّثَ شَهِيدُهُمَا عَلَى الْأَمْرِ . لِأَنَّ الْأَحْضَاءَ وَبَعْدَ بَرِّ وَحُضَرَ الْغَيْبِ . وَالْمَدَّيْنِ يَصْخُ  
بِهِ . فَيُخَصُّ شَهِيدَهُمَا عَنِ الْأَمْرِ . كَمَا فِي الْمَنْشُورِ  
قَوْلُهُ (يُخَصُّ بِالْأَمْرِ لَا بِالْغَيْبِ) . أَيْ يُخَصُّ بِسُكُوحِ بَرِّ بَعْدَ بَرِّ .  
وَعَنْ شَهِيدِهِ عَنِ الْغَيْبِ

نوبه (مسوی: غوی ایل) بامس و کرمه فی شمع )

قَالَ فِيهِ بَعْدُ ، وَبَعِيَ بَنُو كَعْبٍ حَتَّى جَاءَهُ دُحُبٌ مِنْ هَيْدَرٍ ، وَكَانَ مِنْهُمْ  
رَجُلٌ أَقْبَصُ مِنْ الْأَقْبَصِ ، وَأَنَّهُ مَاتَ مُعْرِضًا لَا حِلَّابَ ، فَسَمِيَ دُحُبِي

ثم قيل لاختلاف فيما يد كات المرأة هي المدعنة وفيما يد ك  
المدعي هو رزخ بجمع على أنه لا تقل، لأن مقصودها قد يكون مال  
ومقصودها ليس إلا العقد.

وقيل الخلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرناه، والله أعلم

المدعي مفرداً، فصار كمدعي الدين، وقد صرح محمد بن بدوي الأكثر في  
رواية «الجامع الصغير»، وقد بته قبله.

قوله: (وقيل لخلاف في الفصلين، وهذا أصح) (٢٠٧٠، ١)، أي، خلاف  
بين أبي حيفة وصاحبه في الفصلين جميعاً، يعني فيما يد، كان مدعي استحاح  
الرجل أو المرأة.

ولما في قوله: (وهذا أصح)، نظر؛ بما أنهم لم يدكروا الخلاف في «شروح  
الجامع الصغير»، وكذا لم يدكروه في «شرح الطحاوي»، فيما إذا كان المدعي  
هو الروح، نل قلوا: لا نفس الشهادة؛ لأن الاختلاف وقع في العقد، وقد مر  
بيانه.

قوله: (والوجه ما ذكرناه) أشار به إلى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله  
(لهم أن هذا اختلاف في العقد) إلى احرم ذكر.

والله أعلم بالصواب





تَبَّ مِنْكَ مُوَرِّثٌ لَا يَقْضِي بِدَلْوَرِثٍ حَتَّى يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا  
مِيرَاثًا لَهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ وَتُحْتَدِثُ بِهِ، جَلَاظًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ يَقُولُ

عَنْهُ عَنِ سَيِّدِ بْنِ سَعْدٍ

عِنْدَ الْمَوْتِ وَتَبَّ مِنْكَ الْوَارِثُ،

وَعِنْدَهُمَا، يُشْتَرَطُ الْخَرُّ وَالِانْتِقَالُ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ مِنْكَ لَوَارِثٌ مِنْكَ  
مُسَجَّدٌ؛ بِدَلِيلِ أَنْ مَا كَانَ صَدَقَةً عَنِ الْمَوَرِّثِ يَجِلُّ لِمَوَرِّثٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، بَلَّغَ  
كَانَ مِنْكَ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْرَازِ الْمَلِكِ لَهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُ بِالْخَرِّ وَالِانْتِقَالِ، بَارُ  
يَقُولُ الشُّهُودُ: شَهِدُوا أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا الشَّيْءَ مِيرَاثًا لِهَذَا، وَلَكِنْ لَمَّا أَتَتْ الشُّهُودُ  
بِذِ الْمَوَرِّثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، بَانَ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَهَذَا الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، أَلَيْسَ  
الْمِنْكَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حِينَئِذٍ تَصِيرُ يَدَ مِنْكَ بِالصَّمَايِ، وَالْأَمَانَةُ مَقْصُودَةٌ  
عِنْدَ الْمَوْتِ بِالتَّحْقِيلِ، هُوَ شَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ جَارَ وَأَعْنَى عَنِ جَرِّ  
وَالِانْتِقَالِ؛ لِأَنَّ الْمِنْكَ عِنْدَ الْمَوْتِ سُبُّ التَّوَرِثِ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْيَدِ عِنْدَ  
الْمَوْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا

وَبَدَّ الْمُتَعَمِّرَ وَالْمُسْتَوْذِعَ كَيْدَ الْمُعَمِّرِ وَ الْمُودِعَ؛ لِأَنَّهُمَا بَاتَيْنَ عَنْهُمَا، بِحَلَاظٍ  
مَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ فِي يَدِ هَذَا الْمُذْعِي مَدَّ شَهْرًا، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ  
شَهَادَتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، جَلَاظًا لِقَوْلِ رُوْيٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ (١).

وَجَهْ قَوْلُهُ أَنَّ الْيَدَ مَقْصُودَةٌ كَالْمِنْكَ، وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ مِنْكَ  
بِالْأَمْسِ، تُقْبَلُ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ بِالْأَمْسِ، وَدَلِيلُ أَنَّ هَذَا شَيْءٌ  
مَتَى تَبَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ؛ تَبَّ أَنَّ يَدَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ حَدِيثُهُ، فَيُؤَمَّرُ بِالْإِعَادَةِ إِلَيْهِ،  
كَأَنَّ لَوْ أَقَرَّ الْمُذْعِي عَلَيْهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمُذْعِي، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي  
يَدِ فُلَانٍ يَوْمَ مَاتَ، أَوْ شَهِدُوا بِأَلْحَدِ بَيْنَ مُذْعِي.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: اقْتِصَارُ عَنِ الْمَوْتِ وَتَبَّ مِنْكَ الْمَوْتِ، وَفِيهِ إِدْرَاعُ، وَاصْرَافُ

(٢) يَنْظُرُ: شَرَحَ الْجَامِعُ الْعَمِيرُ لِلْمَصْحُوحِ [ق، ١٩٧].

إِنْ مِنْكَ أَنْوَارٌ مِثْلُ الْمَوْرَثِ فَصَارَتْ الشَّهَادَةُ بِأَعْيُنِ الْمُتَعَدِّاتِ شَهَادَةً بِ  
إِدَارَتِهِ، وَهَذَا يَقُولَانِ إِنْ مِنْكَ أَلْوَارٌ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّ أَعْيُنٍ حَتَّى يَحْبَ عَلَيْهِ

﴿ عِلَّةُ الْبَيِّنَاتِ ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ يَدَ الْمُتَدَّعِي رَاقِلَةٌ لِلْحَالِ، فَلَا تُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ بِهِ إِلَّا عِدَّةُ  
الْيَمِينِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا لَهُ [٢١] ١٠٢٧، وَلَمْ يُبَيَّنْ بِمَنْكَ لِأَنَّ الْأَيْدِيَّ مُحَلِّمَةً بِأَيْدِي  
مَنْكَ، وَيَدٌ عَارِيَّةٌ، وَيَدٌ وَدِيعَةٌ، وَيَدٌ عَضْبٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا مُحَسَّنٌ، بَعْضُهَا  
يُوجِبُ [٢٢] ١٠٣٨، الْإِعَادَةَ، وَبَعْضُهَا لَا، فَيُؤَدَّى كَأَنَّ الْأَيْدِيَّ مُحَلِّمَةً، كَأَنَّ الشَّهَادَةَ  
عَنِ الْيَمِينِ شَهَادَةٌ عَلَى الْمَخْهُولِ، فَهِيَ تَجِبُ لِإِعَادَةِ إِلَيَّ يَدَ الْمُتَدَّعِي بِالشَّيْءِ

بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَدِ حَيْثُ لَحُوبٌ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْمَعْنُومِ، لِأَنَّ أَيْدِيَّ  
عَدَاوَتِهِ تَصِيرُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا تَصِيرُ يَدَ مَنْكَ بِوَسْطَةِ الْحِفْظِ وَالتَّحْقِيلِ، وَبِحِلَافِ  
يَدِ الْقَرِّ الْمُتَدَّعِي عَلَيْهِ بِأَنَّ أَيْدِيَّ كَانَ يُلْمَدُ عَلَى إِدَارَةِ الْقَرِّ بِالشَّيْءِ الْمَخْهُولِ صَحِيحٌ،  
بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ الْمَخْهُولِ، وَبِحِلَافِ مَا إِذَا شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِ الْمُتَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ  
أَحَدٌ مِنَ الْمُتَدَّعِي، لِأَنَّ الْأَحَدَ مُوَحِّدٌ بِلَزْزَةِ شَرْعٍ، يَقْوَاهُ حُجَّةٌ «عَنِ الْيَدِ مَا أَحْدَثَ  
حَتَّى تُرَدَّ» ١١.

أَوْ يَقُولُ: إِنْ يَدُ صَاحِبِ الْيَدِ بَاتَتْ بِالْعَمَلَةِ، وَقَدْ شَهِدُوا بِمُتَدَّعِي بِالْحَبْرِ،  
بِأَنَّ الْحَبْرَ كَالْعَمَلَةِ، فَلَا تَحْوِرُ بِقَصْرِ الْيَدِ أَيْ تَبَيَّنَتْ بِالْعَمَلَةِ بِمَا تَبَيَّنَتْ بِالْحَبْرِ،  
وَبِأَنَّ شَهِدُوا عَلَى مَخْهُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا

«ذَكَرَ فِي «الْإِشْمَالِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي بَابِ الدَّعْوَى فِي الْحَبْرِ مِمَّنْ  
يَتَرَدَّدُ دَعْوَى غَوْلٍ لَشَهَادَةِ عَلَى الْإِزَارِ مَرَّاتٍ

مِنْهَا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ كَانَ لِمُورِثِهِ، حَتَّى يُؤَقِّدُوا بِهِ مَوْرَثَهُ لَا يَقُولُ، لِأَنَّ

الاستبراء في الحجارة نموونه، ويحل بنورث العبي ما كان صدقة على  
النورث الصغير فلا تد من الثل، إلا أنه يكتفي بأشهاده على قدم من

الشواہد ان کے حق و مدعی اس محضم، و ان کے مابین اثبات لعلک نامہ  
حائلاً محال۔

ومنها أن يُدركو حبيته ، لأنَّ إتيانه على لعنك بالإنسان لا شخ  
ومنها أن يُقبوا ، وخه الاستحقاق حتى لو صرنا أحوه مات وبركه به .  
لا تُفصل ما لم يقبوا أحوه لأبيه ، أو لأمه ، أو لهما ، لأنَّ الإزات يختلف باختلاف  
الجهات .

وَعَمَّا أَنْ بَحَثُوا السَّنْتَ إِلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَاتَلُوا كَانُوا لِأُمِّهِ، وَلَمْ يَقُولُوا مَاتَ  
وَتَرَكَ مِيرَاثًا، أَوْ يَقُولُوا كَانَتْ لِحَدِّهِ، وَلَمْ يَقُولُوا مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا لِأُمِّهِ، ثُمَّ نَبَّأَ  
مَاتَ فَتَرَكَ مِيرَاثًا لَا يُقْبَلُ.

وعند أبي يوسف أجراً يسيراً بشرط أن يقولوا ، ما ب و بركة ميراثاً ، عرته  
ثُمَّ أَنْ لَيْتَهُ عَنْ عِدَدِ بَوْرَةِ لَتَتَصَاء

لَا يَبِي يُونُسَ أَحْتَفَاقَهُ نُوْأَقُمَ لَيْتَهُ أَنْ اسْتَدْعَى عَلَيْهِ أَقَرَّ مَتَّهْ كَدَ لَا يَبِي  
يُنْقَضِي لَهُ وَرَنْ لَمْ يَشُوْئُوْهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا، كَدَلَتْ هُمَا

ولهما أنه لا يصير حضمًا مع المدعى عليه إلا سخر لملك، والشهادة لا  
تحكم بها إلا على حضم. بخلاف مسألة الإفراج؛ لأنه ثبت الحكم بعه، فعبر  
حضمًا بدون الحر.

(١) وقع بالأصل، في ١ وأحب من ١-١٠٠، وفتح ١، وفتح ١، وهو ما في نسخة  
في الأصل من مخطوطات - من نسخة سني [٢٨٥] محفوظة مكتبة وهي نفس النسخة  
- ترويا / (رقم الحفظ : ٧٣١)

الموت وقت الموت بثبوت لا يتقال صرورة . . .

في غاية البيان

فإن شهدوا أنه كان لأبيه ترك ميراثه، ولم يبقوا لا يعلم له وارث سواء،  
إن كان له وارث فهو ممن يرث في حال دون حال، لا يقضي، لأنه يحتمل أن  
لا يتحقق له، وإن كان ممن يرث على كل حال، ينظر انقاضي، ثم  
يقضي بكنهه.

أما النظر: فاحتياط، وأما الدفع: فلأن من لا يتحقق طهر ولا مراجع  
وفي الزوج والزوجة يقضي بأقل التصيب الزرع ولهم عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف.

وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - ما كثرهما، لأن الأصل الكمال،  
ونقص عذر.

وأبو يوسف يقول: الأقل يقين، والأكثر شك، فلا يصار إليه.  
وليس الأصل ألا يكون له وارث، وبأحد لقاضي كميلاً ما يدفع عندهم  
حظ.

وعند أبي حنيفة لا يأخذ قال: رأيت لؤثم يخذ كميلاً ألا ادفع له حقه.  
إن قديراً لا يعلم له وارثاً بهذا الموضع، يكفي عند أبي حنيفة، وعندهم: لا  
يكفي، لأنه لا يتبين أن لا وارث بموضع آخر.

ولأبي حنيفة رحمه الله: ما روي أن لؤثم قال للشهدين على الإرث  
[١٧٧١]، «هل تعلمون له وارثاً غير فيكم؟» [١٧٨٥]، ولأن الشهود يقتضون على ما

دفع بالأصل أن يكون ركن من أدلة [١٧٨٥]، واجد [١٧٨٥]، وهو الموافق  
دفع في [الشامل في شرح لمجرد] شمس لائحة البهي [١٧٨٥]، محصورة مكتبة وهي الدين  
الديني - تركها (رغم المحظ ١٣٢٠)

\* ثم ينظر به بعد سماع بهذا الخط، والجمهور في هذا باب ما حرمه أبو داود في كتابه المراسم

وكذا عني قدام يده على ما ذكره إن شاء الله، وقد وجدت لشهادة على اليد هي مسألة الكتاب لأن يد المتعير والمودع والمستأجر قائمة مقدم يده فعني ذلك عن الجر ولتقل (١٥٥)

قال: وإن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لأن الأيدي عند الموت تثقل يد منك بواسطة الصدور والأمانة تصير متضمنة بشبهة قصار يمنية الشهادة على قدم منك وقت الموت

في غاية البيان

عندهم لا غير، فلا يؤخذ عليهم غيره<sup>(١)</sup>، إلى هذا لفظ الشامل.

وقال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «فالحاصل عند بي حيلة ومحمد لا يقتضي توارث ما لم يشهدوا على الاتقان بصد، أو على الجث عند الموت، أو على ما يقو مقام يملك، وهو بيد عند الموت»<sup>(٢)</sup>.

قوله (وكذا على قيام يده)، أي يكتفي بشهادة على قيام يده عند الموت قوله (عني ما ذكره)، إشارة إلى ما ذكره بقوله، (لأن لأندي عند الموت تثقل يد ملك).

قوله: (وإن شهد أنها كانت في يد فلان)، أي في يد أبيه، وبه صرح

١- باب في ميراث ذوي الأرحام [رم/ ٢٩٠٤]. والثاني في «الس بكرى» في كتاب المرافعة ميراث ذوي الأرحام دون الميراث [رم/ ٦٣٩٤]، وحمد في «المعد» [٣٤٧١٥]، وغيرهم من طريق ابن ربيعة، قوله أبيه، فإن مات وخل من خروجه، وأني يتي يتي يميزه فقال السو له وارثا، أو د رحم، فلم يجدوا له وارثا، ولا وارثا، فقال رسول الله ﷺ لأخوه من خروجه، لفظ أبي دود

٢- العيني «مسند جيد» نظر المحرر شرح بعضي والآثار بقين [٢٨٥ ١٦].  
(١) نظر الشامل في شرح مسند أبيه يسمى الأئمة السبعين [٢٨٥ ١] محطوط مكتبه وفي السبعين أمدي - تركيا/ (وقم الحفظ. ١٣٤٠)

(٢) بنظر: «شرح الجامع الصغير» لقاصيخان [ق/ ١٩٧]

وإن قالوا لم نحل حياً شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم  
تقبل، وعن أبي يوسف أنها تقتل لأن يده منصودة كأيمنك، وهو شهدوا أنها  
كانت ملكة نفس هكذا، هذا صار كما إذا شهدوا بالأشخ من المدعي وخه  
نظمه وهو قولهما أن الشهادة قامت بسخهول لأن اليد منصبة وهي متروعة  
إلى يمين وأمانة وضمان فتعذر القصاء بإعادة لمحبوب، بخلاف ليمينك لأنه  
معلوم غير مخيف، وبخلاف الآحاد لأنه معلوم وحكمه معلوم وهو وحوب

وإذا كانه بيان

لصدر الشهيد في «شرح الجامع الصغير» حيث قال: وإن شهدوا أنها كانت في  
يد أبيه مات وهي في يده، حارت الشهادة، لأنهم لما شهدوا باليد له وقت  
الموت؛ فقد شهدوا باليمين له وقت الموت؛ لأن يده لا يحو إلا أن يكون يد  
ميت، أو يد عصب، أو يد أمانة

فإن كانت يد ميت؛ فلا شك

وإن كانت يد عصب؛ نصير يد ميت بالضرورة

وإن كانت يد أمانة نصير يد عصب بالتحصيل، فتصير يد ميت، دل أنهم  
شهدوا باليمين له وقت الموت، فيثبت القل أي الورثة بالضرورة

وزوي عن الحسن أنها لا تقبل؛ لأنهم شهدوا به [٣٨٦ هـ] بيد فتقصية  
والأصح أنها تقبل؛ لما مر من الجواب

قوله (وإن قالوا لم نحل حياً شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم

قبل)

ارتد، ولأن يَدِي لَيْسَ مُعَايِنٌ وَيَدُ الْمُدَّعِي مَشْهُودٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ  
وإِذَا أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ  
بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ.

وَمِنْ شَهِيدٍ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ  
الْمَشْهُودَ بِهِ هَاهُنَا الْإِقْرَارُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَرَادَ بِالْمُدَّعِي الرَّحْلَ لِحَيِّ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ سَالِحِي، لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا  
لَمَيْتٍ وَقَالُوا إِنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَقَدْ لَمُوتٍ، تُقْبَلُ أَمَّا قَبْلَهُ  
قَوْلُهُ (وَأَنَّ أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، أَيْ: أَقَرَّ بِأَنَّ الدَّادَ كَانَتْ فِي يَدِ  
الْمُدَّعِي، وَبَيَانُهُ مَرَّ قَتْلَ مَدَا

قَوْلُهُ، (لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ)، وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ  
بَيَانُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا، يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُهُ  
قَوْلُهُ (وَهُوَ مَعْلُومٌ)، أَيْ: الْمَشْهُودُ بِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - مَعْلُومٌ، وَالْمَحْذُورُ  
هُوَ الْمُتَرَدِّ بِهِ، وَالْجِهَانَةُ بِهِ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ لَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ



## بَابُ

## الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ وَهَذَا  
مُسْتَحْسَنٌ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ  
لِقِصْرِ الْعَوَارِضِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنْ الشَّهَادَةِ أَذَى إِلَى نَوَاءِ الْحُقُوفِ.

— عَمَّا فِي بَابِ —

## بَابُ

## الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

— عَمَّا فِي بَابِ —

لَقَدْ قَرَعَ مِنْ شَهَادَةِ الْأَصْلِ شَرْعٌ فِي شَهَادَةِ لِقَاعٍ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَنِ الْأَصْلِ  
لَمْ يَحْزَرْ وَحُودًا، فَأَخْرَجَهُ وَضَعًا لِمَنْ بَابُ

قَوْلُهُ (قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ). أَيْ:  
ذَلِكَ الْمُدْوَرُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»

وَأَرَادَ بِكُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ عَنِ الْحُدُودِ وَلِقِصَاصٍ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ  
مُسْتَحْسَنٌ، وَالْقِيَاسُ: إِلَّا تَحْزُرْ كَمَا فِي «شَرْحِ الْأَنْطِقِ»

وَجَنَّةُ الْقِيَاسِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عِبَادَةٌ وَجِبَ دَأُؤُهَا عَلَى شَهِدِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْزُرُ  
يَسْمَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، كَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَمِثْلِ الْعِبَادَاتِ

وَوَجَنَةُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ شَهِدَ الْأَصْلَ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ أَمْرِهِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ،  
لَمْ يَحْزَرْ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ الْحُزْمِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ لَشَهَادَةُ عَنْ الشَّهَادَةِ، لَتَوَيْتَ  
حَقُّو سَاسٍ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ شُبْهَةٌ مِنْ حَيْثُ نَهَى بَدَلًا، لِأَنَّهُ

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٢١)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

وَبِهَذَا جَوَزْنَا لَشَهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَبِ كَثْرَتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ  
بُذِلَتْهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا رَدَّةٌ اخْتِمَالٍ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ بِجَسَرِ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

فَنَمَتُ مُقَامَ شَهَادَةِ الْأَصْرِ، وَلَا نَدَالُ لَا مَدْحَلُ لَهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، فَلَمْ نُقِرْ  
لَشَهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ مَعَهَا، كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ مَعَ السَّيِّءِ.

وَعَدَّلَ فِي الْإِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ التَّهْمَةَ<sup>(٢)</sup> فِي شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثَلَاثَةٌ، وَكَ  
فِي شَهَادَةِ الْأَصُولِ، فَكَانَتْ التَّهْمَةُ مِنْ وَخْبَيْنِ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْ عِيهِ  
رَدَّةً<sup>(٣)</sup> [٢٧٢/١] فِي جُمْلَةٍ، فَلَمْ تُقَلَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِيمَا لَا يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهَاتِ  
كَالْحُدُودِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> تُقَلُّ فِي ٥٠ ٢٨٦ | الْقَصَاصِ وَحَدُّ الْقَذْفِ<sup>(٥)</sup>، وَفِي بَيْتِ  
الْحُدُودِ لَهُ قَوْلَانِ<sup>(٦)</sup>، كَذَا فِي «شرح الألف»<sup>(٧)</sup>

اِخْتِجَّ: بِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ كَسَائِرِ خُفُوقٍ، وَحَوَائِهِ مَا قُلَّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «خِرَاطَةِ الْعَقَلِ»<sup>(٨)</sup> «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تُقَلُّ فِيهَا الشَّهَادَةُ  
عَنِ الشَّهَادَةِ: كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي، وَحَدُّ الرُّمَّا، وَالسَّرِقَةُ، وَالْقَصَاصُ،  
وَالْقَذْفُ، وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ»<sup>(٩)</sup>.

وَقَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْكَمَالَةِ مِنْ «الْأَحْكَاسِ»<sup>(١٠)</sup> «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(١١)</sup>

(١) أي: تهمة الكذب، كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٢) يعني شهادته، الأصول كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٣) ينظر «الأم» للشافعي [٥٧٠/٧] والحاوي الكبير للماوردي [٢١٩/١٧] والله في نسخة  
الشافعي «لشيرازي» [٢٧٢/ص].

(٤) والأصح منهما المصحح ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٢١٩/١٧] و«روضة الباقين» لمؤلفه  
[٢٨٩/١]

(٥) ينظر - «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٠٠/ق]

(٦) ينظر «خِرَاطَةُ الْعَقَلِ» لأبي الليث السمرقندي [٣١٧/ص]

الشهود فلا تقبل فيما تدرى بالشبهات كالحُدود والنقصان ويحوز شهادة  
ساهدتين على شهادة شاهدتين.

وقد الشافعي لا يحوز، لا لأربع على كل أصب اثبات كل شاهدتين  
في مقام شهيد واحد فصار كالمزائين

في المواد محمد بن رستم: يحوز في التقرير العنوي، والشهادة على الشهادة  
قوله، (وتحوز شهادة ساهدتين على شهادة ساهدتين)، هذا لفظ القُدوري  
في المختصر<sup>(١)</sup>.

قال في «شرح الأقطع»: «وانه يسأل أن يكون شهود لربع أربعة، على كل  
واحد من شهادتي الأصل ثابته»<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك رحمه الله، «تحوز الشهادة على الشهادة في الحُدود والحقوق كلها،  
دلت أن تشهد شاهدان على شهادة ساهدتين بشهادتهما جميعاً على شهادة رجل  
واحد من الشاهدين الأوثين، ولا يصح أن يشهد واحد منهما على شهادة واحد من  
شاهدي الأوثين، ولشهادة على الشهادة في الرِّبَا حائره، وذلك أن يشهد أربعة  
على شهادة كل واحد من شهود الأضي الأربعة»<sup>(٣)</sup> إلى هنا لفظ كتاب «التصريح»  
لأصحاب مالك رحمهم الله.

وقال الشافعي رحمه الله، «شهد على كل شهيد شاهدان، وإن شهد على شهادتهما  
جميعاً؛ حار على أقسب القوتين، كما ذكر في «وجزهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) ومع بالأصل «في مرشد» والمعنى من «أ»، «و»، «ع»، «واض»

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٧١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٠].

(٤) ينظر «التصريح» في هذه الإمام مالك لايس لعلاب [٢٤٨/١].

(٥) ينظر «الوسيلة» مع العرير شرح الوجيز» لعرالي [١١٧/٣].

وإذا كان على رجلين شهادة رجل واحد لا يثبت على شهادة رجل واحد إلا شهادة رجلين، ولا  
تقبل شهادة الأصل من الخفوي فيها، فإذا شهد رجلان ثم شهد رجل آخر فتنزل

وعنه أحمد بن حنبل **باب** إذا شهد رجل واحد من شهود الدعوى على رجل واحد  
من شهود الأصل، جاز.

وقال بعض أصحابه لا يثبت حين شهد أربعة كل اثنين من شهودهم  
على واحد من شهود الأصل، إذا لم يكن بينهم يسمى بـ «المسوعب».

وحديث من قال بحوار شهادة واحد على واحد، حديثه لا يثبت، لأن كل واحد من  
بصر عينه ثم مضم أصلي، فهو شهد لأصله حذر، فكذا إذا شهد الفرعان

ووجهه اشترط الأربعة في الفروع أن كل فرع من فرعين مضم أصلي، واحد  
في شهد واحد من الأصلين على شهادة نفسه، وشهد مع هذا على شهادة غيره،  
لا يجوز، فكذا إذا شهد الفرعان على شهادة أصلي، ثم شهدا على شهادة أصلي  
آخر، لا يجوز.

ولما روي أصحابنا في كتمانهم عن علي بن أبي طالب أنه قال لا يثبت على  
شهادة رجلين لا شهادة رجل واحد، وخمس.

ووجه الاستدلال بذلك أن عتق بحوزة شهادة لرجل على شهادة رجلين.

١. يقع بالأصل الجهر مضمناً، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر.

٢. يقع بالأصل الجهر مضمناً، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر.

٣. يقع بالأصل الجهر مضمناً، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر، والفرعان الجهر.

فإن قيل لم يثبت على الفرعان الجهر مضمناً، وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو

حزيم: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو

حنيفة: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو

حنيفة: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو حنيفة: «عريضة» وقال أبو

## وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ - لِمَا رَوَيْتُ،

بَابُ غَايَةِ الْمَسَاءِ

وَمِنْ يَنْبَغُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَشْرَطْ أَنْ يَكُونَ بَرًّا، كُلُّ أَصْلٍ  
وَعَالٍ عَلَى جِدَّةٍ، فَدَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى حَوَارِ شَهَادَةِ الْفَرْعَيْنِ جَمْعًا عَلَى شَهَادَةِ  
الْأَصْلَيْنِ، وَلَمْ يُزَوَّعْ عَنْ عَمِيرٍ عَلَيْهِ حِلَافُهُ، فَحُلَّ مَحَلَّ الْإِخْتِمَاعِ، وَلَا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ  
فِي حُلِّ الْفُرُوعِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ، فَعَامَتْ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ صِلٍ شَهَادَةُ رَحْلٍ، وَلِهَذَا  
اعْتَبِرَ لِكُلِّ أَصْلٍ فُرْعَانِ، فَجَبُولُ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَنْفَعُ بِبَوْلِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ،  
كَمَا إِذَا شَهِدَ الْإِنْسَانُ بِحَقٍّ، ثُمَّ شَهِدَ بِحَقٍّ آخَرَ

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى قَرَارٍ رَحْلَيْنِ حَرًّا، وَلَئِنْ اسْتَحْضَرَ سَعْدُ  
١٢٧٠ | بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَعُ بِهِ الْإِسْتِحْضَارُ بِحَوْرٍ أَنْ يُنْتَلَى إِلَى  
لِغَايَةِ يَأْتِيَنِ، أَضْلُهُ لِإِفْرَازٍ، بِجَلَافٍ مَا يَدُ شَهِيدٍ شَاهِدُ الْأَصْلِ عَلَى شَهَادَةِ  
بِهِ، ثُمَّ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ؛ سَلًا يَجْمَعُ الْبَدْلُ وَالْمُبْدَلُ، وَمِثْلُ  
ذَلِكَ لَا يُوَحِّدُ فِي مَسَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ)، هَذَا لِمَطِّ انْقِدَاطِي فِي  
«مَحْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاحْمَدُ<sup>(٢)</sup> وَالْأَوْرَاعِيُّ بِحَوْرٍ<sup>(٣)</sup> كَدَ فِي «شَرْحِ الْأَنْطَحِ».  
وَلَمَّا مَا زَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ نَقَا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِعَرْلِهِ فِي «الْمَنْ»<sup>(٤)</sup> (لَمَّا  
زَوَيْنَا)، وَلَئِنْ مَثَلُ قَوْلِهِ الْعَمِيرُ لِي الْمَاصِي، فَلَا يَصْخُفُ قَوْلُ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْإِفْرَازِ  
وَقَالَ فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِ»<sup>(٥)</sup> لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَحْلٍ أَقْلُ  
مِنْ شَهَادَةِ رَحْلَيْنِ، نَوْزَجِي وَامْرَأَتَيْنِ، لِأَنَّ شَهَادَةَ حَقٍّ، فَلَا تُكْتَبُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ<sup>(٦)</sup>

بَعْدَ «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ص ٢٦١

(١) سَلَّ الْمَعْنَى «لَا يَنْفَعُ» ١٠٩١/١٠، وَ«الْمَبْلُغُ» فِي شَرْحِ الْمَقْبَعِ «لَا يَنْفَعُ» [٣٤١ ٨]

(٢) بَعْدَ «شَرْحِ مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» بِالْأَنْطَحِ ص ٣٠٠.

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَإِلَّا تَهُ حَقٌّ مِنْ الْحَقُّوِي فَلَا بُدَّ مِنْ بَصَابِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ: وَصَعَةُ لِالشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ

﴿وَالَّذِي عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيُّ حَدِيثٌ عَلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي تَحْوِيلِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ.

وَلَمَّا فِي هَذَا لَقِيَ عَنْ مَالِكٍ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَ مَذْهَبِهِ انْفِصَالًا.

قَوْلُهُ: (وَصَعَةُ لِالشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدْرِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «وَأِنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ جَارًا»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَيْدُ بَقْوِهِ، (أَشْهَدُ عَلَى ٢٨٧ ط) شَهَادَتِي، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ لَا تَحْجُزُ بِدَوْرِ الْإِشْهَادِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْحِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مُوَحِيَةً بِقَوْلِ شَهَادَةِ الْأَصْلِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَالتَّحْمِيلِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَيْتَهُ أَشَارَ فِي «الْمَتْنِ» بِقَوْلِهِ (عَلَى فَا مَرًّا)، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَالِإِقْرَارِ، وَالْبَيْعِ، وَالْعَقْدِ، وَحُكْمِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشْهَادِ.

وَأَمَّا قَالَهُ: (عَلَى شَهَادَتِي)، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْقَرَعِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأَصْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلأَصْلِ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَرَعِ، كَمَا يَشْهَدُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْقَاضِي، حَتَّى يَقُولَ الْقَرَعُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ إِلَى

لأن الفرع كالتائب عنه فلا بُدَّ من التَّخَمُّصِ واستوكس على ما مرَّ، ولا بُدَّ أن يشهد كما تشهد عند نقاضي بشفقة إلى مجلس القضاء اهـ.

(وإن لم يقل أشهدي على نفسي حراً) لأن من سمع إقرار غيره حلَّ له الشهادة وإن لم يقل له أشهد.

قل: ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

فصل في دعوى نكاح

مجلس نقاضي بغيرها

وأما قوله: (رأشهدي على نفسي)، فيكره تأكيد الشهادة بأمر المشهود عليه، وإن لم يقل ذلك حراً؛ لأنَّ لسايد الأضي أن يشهد وإن لم يشهد؛ لأنَّ ما يشك حكمه بنفسه، يحوز للشاهد أن يشهد فيه بدور الإشهاد.

قوله: (لأن الفرع كالتائب عنه)، ولا شك أن الفرع قائم مقام لأصل ثابت عنه، وكان ينبغي أن يقول: ثابت عنه.

فيل في تأويل قوله: (كالتائب عنه)؛ لأنَّ لنقاضي أن يفصي بشهادة أصل واحد ومرتبة عن أصل آخر، ولو كان الفرع ثابت حقيقة بمحض الجمع بين الأصل والحلف، كما لا يحوز الجمع بين الوصوء والتميم.

قوله: (وإن لم يقل له: شهد)، أي: وإن لم يقل المترو لمشاهد أصالة: أشهد على إقراره.

وقال المحاكم الحليل في التَّحْمِيلِ: «أشهد وأشهدك على شهادتي بكذا، وهذا قريب من الأول»<sup>(١)</sup>.

قوله: (قل)، ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

شهادته ان فلان قر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، لأنه لا بد

عده البكر

شهادته ان فلان اقر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، أي من  
لنمذوري في «مختصر»

و قال المحاكم «يقول عده الاداء اشهد ان فلانا شهد عدي، و شهادتي على  
شهادته انه شهد بکدا»

و ذکر لعضاف آه تکرر لفظ بَشَّادَة ثمانی مرتب، و بقول | ۳۸۱ |  
اشهد ان فلان اشهدي على شهادته انه يشهد ان فلان من فلان اقر عده، و اشهد  
على نفسه | ۳۸۲ | ان فلان من فلان عده عليه ألف درهم، و قال | ۳۸۳ | شهد  
على شهادتي أي اشهد ان فلان من فلان اقر عدي لفلان بکدا

قال الشيخ أبو بصير البغدادي «وینکر الاقتصار من جميع ذلك على ثلاث  
لعضاف، و هو ان يقول اشهد ان فلان اشهدي على شهادته: ان فلانا اقر عده  
بکدا»

و ما ذکره صاحب کتاب اُوس و احوط، لان قوَّة (اشهد) لا بُد منه، و هو  
بعض شهادته، ثم یخبر بعد ذلك بصفة ما تقع علیه شهادته، و هو التحصيل

أما قوله (و قال لي اشهد على شهادتي)، هو شرط عده أي حسنة و محمدي  
به، و قال أبو يوسف | ۳۸۴ | ان لم يذكر ذلك حار

و حقه قولهما أنه لا بُد من قول لي اشهد على شهادتي، احتمال ان يكون

عده المحمدي عده | ۳۸۵ |

عده المحمدي عده | ۳۸۶ | عده | ۳۸۷ | عده | ۳۸۸ | عده | ۳۸۹ |

عده | ۳۹۰ | عده | ۳۹۱ | عده | ۳۹۲ | عده | ۳۹۳ |

عده | ۳۹۴ | عده | ۳۹۵ | عده | ۳۹۶ | عده | ۳۹۷ | عده | ۳۹۸ | عده | ۳۹۹ |



من شهادته، وذكر شهادة لأفضل وذكر ستخمس، ولها لفظ أطول من هذا وقصر منه، وخير الأمور أوسطها.

باب ما إذا

أمره أن يشهد بمثل شهادته، ودفعت كذباً، وتضمن أنه أمره على وجه التحصيل، فلا يحوز ثبته تحميلاً بالثبوت

ووجه قول أبي يوسف: أن أمر الشاهد مخموم على نفسه ما أنكر، وأنه لا يكذب، وليس ذلك إلا أن تحمل على أنه أراد التحصيل، فيصح كذا في شرح الأقطع<sup>(١)</sup>

قوله: (ولها لفظ أطول من هذا وأقصر<sup>(٢)</sup> منه، وخير الأمور أوسطها)، أي شهادة القرع عند الأداء لفظ أطول من الذي ذكره بقدرتي، وهو كما قد خصاف، ولفظ أقصر منه كما ذكر الشيخ أبو نصر (وخير الأمور أوسطها)، يعني أن ما ذكره بقدرتي في «مختصره» أحسن، أنه وسط

وذكر الخصاف أنه يكفي ثلاث ثبوت في الإشهاد، وست في الأداء، وهو أن يقول في الإشهاد: أشهد أن فلاناً أمر عدي لفلان بكذا، وشهد على شهادتي أن لفلان على فلان كذا، ويقول في الأداء: أشهد أن فلان شهد عدي أن فلان على فلان كذا، وأشهدني على شهادته، ولأن أنا أشهد على شهادته أن فلان على فلان كذا، وهذا معنى ما قل في «النظم الجامع»<sup>(٣)</sup>.

١- وقع بالأصل: «ولأنه» وكتب من دار الحديث: «فصح» ووقع: «فصح» ووقع: «فصح»

٢- بعد: «شرح مختصر بقدرتي» لا قطع [ن ٣٠٩]

٣- وقع بالأصل: «وأقصر» وكتب من دار الحديث: «وأقصر» ووقع: «وأقصر» ووقع: «وأقصر»

٤- وقع بالأصل: «فلان» وكتب من دار الحديث: «فلان» ووقع: «فلان» ووقع: «فلان»

٥- وقع بالأصل: «فلان» وكتب من دار الحديث: «فلان» ووقع: «فلان» ووقع: «فلان»

٦- وقع بالأصل: «فلان» وكتب من دار الحديث: «فلان» ووقع: «فلان» ووقع: «فلان»



ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول أشهد على شهادتي، لأنه لا بُدَّ من التحصيل، وهذا خبرٌ عند محمد بن يحيى. لأنَّ القضاء عند شهادة الشروع والأصول جميعاً حتى اشتركوأ في

في غاية البيان

وجه المشهور: أن الشهادة [على الشهادة] تحصيل، ولم يؤخذ، فلا يجوز، لأنه أمره أن يشهد بأن شهد لأصل شهد

وجواب قوله: أنا لا يريد في المقطع ما ليس بمذكور كما ذكرنا أصح في تهذيب أدب القاضي.

وقال لي «الفتاوى الصغرى» «شهود يرفع بحث أن يدكروا أسماء الأصول، وأسماء آبائهم وأحد ديهم، حتى لو قدرنا للقاضي: شهد أن رجلي تعرفهما أشهاداً على شهادتهما أنهما يشهدن بكذ، وقالاً للقاضي: لا تسميهما لك، أو قالاً: لا تعرف اسميهما، لم نقل حتى يسمي؛ لأنهما تحملاً مخارفة، لا عن معرفة»<sup>(١)</sup>.

قوله (ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول أشهد على شهادتي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير»<sup>(٢)</sup>، ردت لأن الشروع نائب عن الأصل في الشهادة، والنية لا بُدَّ منه من الإدعية، ولا يكون إلا بالنية إلا بالتركيب والتحصيل، ولم يؤخذ، ولا بُدَّ من أن يقول أشهد أن فلاناً أقر لهان بكذ، فأشهد على شهادتي، وهذا عند محمد بن يحيى، لأن أصل محمد بن يحيى أن القضاء مضاف إلى [٣٨٩] شهادة الأصول والفروع، لأنهم إذا جمعوا جميعاً، فاستشهدوا عليه بالجور إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن

(١) حايين المعلومتين زيادة من «٥٨»، و«١٣»، و«١٤»، و«١٥».

(٢) نظر «الفتاوى الصغرى» للقد، الشهد [ق ١٩٧ - ١٩٨]

(٣) ينظر «محضر المذوري» [ص ٣٩٢].

لضمان عند الرخوع، وقد عرفت، لأنه لا بُدَّ من نقل شهادة الأصول ليصير  
خُصَّةً مقبولةً تحصيل ما هو خُصَّةٌ

بغيره لابد

فروع عند محمد، كما سيجيء سائر في أواخر كتاب الرخوع عن الشهادة  
وإذ كان القضاء مُصفاً أي شهادة الأصول والفروع، لم يكن بُدَّ من النقل  
ولا بُدَّ من نقل من تحصيل، وهذا معنى شراكتهم في الضمان، لأنَّ قضاء  
بضبط الضمان على الأصول، وقضاء على الفروع

وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وإن كان القضاء مُصفاً إلى الفروع،  
حتى وجب لضمان على الفروع خاصة عند رخوع الأصول، ففروع حصة  
دلائل من تحصيل "أصل" لأنهم بما صبروا بالثقل، لأنَّ شهادة الأصول في  
تكرار خُصَّةٍ قتل نفس، وإنما صارت خُصَّةً بنقل الفروع ذلك إلى محمد المصير،  
فإذا كان ذلك نقلاً لشهادة الأصول، لم يكن للفروع أن يقضوا ضماناً دون  
تحصيلهم

ولو قال الرجل أشهد على شهادتي، فسمعه آخر، لم يشهد على شهادته،  
لأنَّ التحصيل شرط، بخلاف القاضي إذ يشهد قوماً على قضية، وسمع آخرين،  
وسمع لثامعاً أن يشهد، لأنَّ قضاء خُصَّةٍ بعدة لا تارة والبيع وغير ذلك،  
فصحت الشهادة عنه بالثمة من غير تحصيل

قوله (بظهر)، بالضم، جوف النسي، وهو قوله (لا بُدَّ)، ويحوي  
نقله أنه عطف على قوله (البصير)

(١) مع الأصل (لا قضاء) وبغيره (لا) ومع الأصل (لا) ومع الأصل (لا)

(٢) ومع الأصل (الأصل)، وأثبت من (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا)

(٣) ومع الأصل (من التحصيل)، وأثبت من (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا)

(٤) في (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا) (لا)

قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو يموتوا  
سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس  
الحاكم لأن حوارهم للحاجة ، وإنما نُقِشَ عند عمر الأضل وبهذه الأشياء

قوله. (قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأضل . أو  
يموتوا سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس  
الحاكم) ، أي : قال القسري في «مختصر» ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته الله في شاهدين شهدا  
على شهادة الرجل . قال : لا يجوز إلا أن يكون لمشهود على شهادته مريضا  
بالمضر لا يستطيع إثبات ما قاضى ، أو يكون على سيرة ثلاثة أيام وباليقين» .  
ودى لأن حوار الشهادة على شهادة للحاجة ، وإنما تتحقق الحاجة عند العجز  
عن شهادة الأصول

وإنما قلنا : إن حوارها للحاجة ؛ لأن أقياس لا تجوز لريادة ثمة ، وهي  
ثمة عدم الإشهاد من الأصول ، ويمكن الاختراع عنها بحسب أشهاد أكثرتهم ،  
وهذه ١٠ ٣٨٩ - الأشياء يثبت بها عجز ، فتمش الحاجة إلى حوارها ، فجوزت ؛  
لأن تكليف المريض بالحضور إلى مجلس القاضي باطل ، دفعاً لمخرج

وقد نرى تعبئة بمدة السفر ؛ لأن المدة مُعْتَرَفٌ في إثبات العجز ، والمضر لسر  
مُعْجَز ، ففصل بينهما بمدة السفر ؛ لأن ما دون أسفر في حكم المضر

والأصل هنا قوله تعالى : ﴿وَأَيُّمُوا كُشَّهَدَةً بَيْنَهُ﴾ [طه ١٠] ، وقوله تعالى :  
﴿وَلَا يَأْتِ بِشَهَادَةٍ دَامًا دَعْوَى﴾ [سورة ٢٨٢] .

يَتَحَقَّقُ الْقَعْرُ وَإِنَّمَا اعْتَرَبَ التَّعَرُّ لَأَنَّ الْمُتَعَجِّزَ بَعْدَ اثْبَاتِ مُدَّةِ السَّرِّ بَعِيدٌ

وَالْمُدَّةُ لِمَا لَمْ يَكُنْ

بَيِّنَةٌ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَاهِدٍ لِأَصْلِ وَاحِدٍ مُوَحِّدٌ لِلشَّخْصِ، حَتَّى إِذَا  
امْتَنَعَ عَنْهُ كَانَ نَاسِقًا، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَّهَادَةٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَاً لِلْعَدُوِّ  
الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرِيضًا، وَحَسْبُ يَكُونُ مَعْدُورًا فِي التَّحَلُّفِ؛ لِقَعْرِهِ عَنِ الْحُضُورِ، كَمَا  
إِذَا كَانَ مَيِّتًا، فَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى (٢٧١) لَشَّهَادَةِ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شرح الجامع الصغير»، «وذكر أبو يوسف رحمته  
في «الأماني» إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ جَاءَ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي يَوْمِهِ  
ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّحَلُّفِ».

قَالَ الْفَقِيهُ «وبهذا القول مأخوذ؛ لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْحُضُورِ، فَصَرَّ  
حُكْمُهُ حُكْمَ مَرِيضٍ وَبِطَالٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَتِلْكَ مَشَقَّةٌ قَلِيلَةٌ، وَلَا  
تُعْتَبَرُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةُ»

وَقَالَ فَحَرُ الْإِسْلَامِ رحمته، «وقول أبي يوسف حسن» (٢٨١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: تُقْبَلُ وَإِنْ كَانَا فِي  
الْمِضَرِّ» (٢٩١)، أَيْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ شَاهِدٌ لِأَصْلِهِ فِي سَفَرٍ،  
لَأَنَّهُمْ يَنْقُورُونَ قَوْلَهُمْ، فَصَرَّ كَقَوْلِهِمْ إِفْرَادَهُمْ.

وَقَالَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ آخِرِ «شهادات المتنبي» «قَالَ مُحَمَّدٌ رحمته  
أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِشَاهِدٍ عَنِ شَهِيدِهِ فِي الْمِضَرِّ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ بِهِ وَلَا  
عَقْدَةٍ» (٣٠١).

(١) يُنْظَرُ: الْمَجْمَعُ الْأَنْهَارُ فِي شَرْحِ مَلِكِي الْأَبْحَرِ [١٦٤/٢].

(٢) سَمِعْتُ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بِمَدْرَسَةِ [٢١٢]، مَحْذُوقٌ مَكَاتِرُ اللَّهِ بِرَقْمِ [٦٦٢]

(٣) سَمِعْتُ شَرْحَ مَجْمَعِ الصَّغِيرِ بِمَدْرَسَةِ [٣٠١]

(٤) يُنْظَرُ: «الفتاوى الصغرى» بِأَصْدَرِ شَهِيدٍ [١٩٧/ق]

حُكْمًا حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا سَبِيلُ هَذَا الْحُكْمِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ عَدَا لِأَذَاءِ الشَّهَادَةِ لَا  
تَسْتَلْبِغُ أَنْ يَسِيَّتَ فِي أَهْلِ صَحِّحِ الْإِشْهَادِ إِخْتِاءٌ لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ  
أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَبِهِ أَخَذَ الْقَبْضَةُ أَبُو النَّيْتِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قَالَ: فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ لَأَتَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّرَكَّةِ  
(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ) لِمَا قُلْنَا، عَدَبَهُ لِأَمْرِ أَنْ يَبْهَ  
مَنْعَةً مِنَ حَيْثُ الْقَصَاءِ بِشَهَادَتِهِ لَكِنَّ لَعَدَلَ لَا يَتَّهِمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يَتَّهِمُ فِي شَهَادَةِ  
نَفْسِهِ، كَيْفَ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ فَلَا تُهْمَةُ.

عَنْ أَبِي لَيْسَانَ

قَوْلُهُ: (حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ)، أَيْ، عَلَى مِثْلِ السَّعْرِ أُدِيرُ  
الْأَحْكَامَ، كَقَصْرِ الصَّلَاةِ، وَفَطْرِ الْمَاءِ، وَاعْتِدَادِ الْمَسْحِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَدْمٍ، وَعَدَمِ  
رُحُوبِ تَكْسِيرَاتِ التَّشْرِيقِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَدَمِ وُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ،  
وَالْحُمْعَةِ، وَحُرْمَةِ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ وَرَوْحِ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ أَحْسَنُ)، لِأَنَّ الْمُعْجِزَ يُعَدُّ مَسَافَةً، وَثَلَاثَةُ السَّعْرِ بَعِيدَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ)، هَذَا لِنُطْقِ الْمُتَدَوِّرِي فِي  
(المختصر) (١)

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصُّعْرِيَّةِ»: «وَإِذَا شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَصَحَّحَ  
الشَّهَادَةُ، فَيَتَعَيَّ لِلْقَاصِي أَنْ يَسْأَلَهُمَا عَنْ عَدَائِهِ الَّذِي شَهِدَا عَلَى شَهَادَتِهِ.

لَمْ نَذْكُرْ مُحَمَّدًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمَسْئُوطِ» سَوَالِ ٢٩، ٣٠ | الْقَاصِي إِذَا سَأَلَ عَنْ  
عِدَّةِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا مِنَ الْخَصَافِ

قَالَ: وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارَ، وَيُظَرُّ لِقَاصِي نِي حَالِهِمْ وَهَذَا عِنْدَ

«فِي غَايَةِ الْبَيَانِ»

فَالْقَالَ: هُوَ عَدْلٌ؛ ثَبَتَ عِدَّةُ الْأَصْلِ إِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الْمُتَرَوِّعِ ثَابِتَةً، وَإِلَّا لَمْ  
تَكُنْ عِدَّةُ مُتَرَوِّعٍ مَعْلُومَةً سَأَلَ عَنْهَا الْقَاصِي. فَوَيْ ثَبَتَتْ عِدَّتُهُمَا؛ ثَبَتَتْ عِدَّةُ  
لِلْأَصُولِ يُصَدَّقُ. بِنِي هَذَا عَقْدُ «الْمَتَاوِي لَصَحْرَى»

وَقَالَ شَيْخُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي»: «لَا يُرْوَى عَنْ  
مُحَمَّدٍ أَنْ تَعْدِيلَهُمَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتًا عَنِ الْأَصْلِ، فَتَعْدِيلُهُ الْأَصْلَ  
يَكُونُ سَمَرَةً تَعْدِيلِ الْأَصْلِ نَفْسَهُ».

وَحُجَّةُ ظَاهِرِ الرَّوْبَةِ: أَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتًا عَنِ الْأَصْلِ فِي بَعْضِ عِبَارَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ  
الْقَاضِي، [وَدَا بَقْلَ عِبَارَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي] <sup>(١)</sup>، فَقَدْ انْتَهَى حُكْمُ الْبَيَانَةِ. وَفَوَيْ  
بِمَرَّةٍ سَائِرِ الْأَحْسَابِ، فَكَيْفَ أَنْ التَّعْدِيلَ مِنْ سَائِرِ الْأَحْسَابِ تَكُونُ صَحِيحًا، فَكَيْفَ  
لِتَعْدِيلِ مَنْ تُتَرَوِّعُ، بِخِطْبِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا.

وَذَكَرَ هَذَا فِي «الشَّرْحِ الْأَقْطَعِ» سِرًّا لَا وَحْدًا فَقَالَ

«بَيْنَ قَبْلِ شَهَادَةِ نَفْسِهِ لَا تَصَحُّ، لَا بِتَعْدِيلِهِ، فَكَانَ مُتَّهِمًا فِيهِ

قَبْلَ لَهُ، أَوْ جَبَّ تَصْحِيحُ شَهَادَتِهِ لَا يُوجِبُ التَّهْمَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ مُؤَخَّرَةٌ  
فِي تَرْكِ قَسْبِهِ. وَمَوْجُودٌ فِي ضِلَالِهِ وَغَدَلِهِ، فَيَجِبُ عَلَى قَوْلِكَ أَلَّا تَقْسُ شَهَادَتَهُ،  
وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقٍّ، فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ حَارَ، وَ  
كَانَ فِي ذَلِكَ تَصْحِيحُ شَهَادَتِهِ، كَذَلِكَ هَذَا» <sup>(٢)</sup>

قَوْلُهُ (وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارَ، وَيُظَرُّ لِقَاصِي فِي حَالِهِمْ)، هَذَا عِنْدَ

(١) يُظَرُّ «الْمَتَاوِي لَصَحْرَى» لِلصَّادِقِ الشَّهِيدِ [ق/١٩٨]

(٢) مَا فِي الْمَعْشُورَةِ: ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢







قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رُخْبِيرٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسْتُ قُلَانٍ الْفُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا<sup>(١)</sup> بَيَانُهُ نَقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ لِأَنَّ لَهَا شَهَادَةً عَلَى أُمِّهِ<sup>(٢)</sup> الْمَعْرُوفَةِ

عَلَيْهِ لَبْسٌ

فَلَا تَصَحُّ شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ

قَوْلُهُ (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رُخْبِيرٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسْتُ قُلَانٍ الْفُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا<sup>(١)</sup> بَيَانُهُ نَقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ) وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»<sup>(٢)</sup> أَيِ. وَلِلْفَرْعَانِ. أَحْتَرَمَا [الْأَضْلَالُ]<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْأَصْبَحِيَّ يَعْرِفَانِ قُلَانَةَ.

وَقَوْلُهُ (فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ). بِتَوْحِيدٍ لِمَعْنَى<sup>(٤)</sup> أَيِ فَجَاءَ الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ. وَهِيَ بَعْضُ نُسَخٍ: «فَجَاءَ»<sup>(٥)</sup>، بِلَفْظِ التَّنْبِيْهِ<sup>(٦)</sup>، أَيِ جَاءَ الْفَرْعَانِ بِامْرَأَةٍ، (وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا<sup>(٧)</sup>)، أَيِ قَالَ لِفَرْعَانِ لَا مَذْرِيْ أَنَّ الْمَعْرُوفَةَ بِالنِّسْبَةِ هِيَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْحَاضِرَةُ أُمُّ لَا؟

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «ح: جِيءَ».

(٢) يَنْظُرُ «الْحَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ ابْنُ أَبِي الْكَبِيرِ [ص ٣٩٤]

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِّلِينَ وَبَيَانُهُ مِنْ «١»، «٢»، «٣»، «٤»، «٥»، «٦»، «٧»، «٨»، «٩»، «١٠»، «١١»، «١٢».

(٤) وَهَذَا لَفْظٌ لِمَطْبُوعٍ مِنَ «الْهَدَايَةِ» لِسُرْعِي [ص ١٣٠] وَكَذَا فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُهَا الْمُؤَلِّفُ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةِ شَهْرِكَمِي (الْمَعْرُوفَةِ عَلَى أَكْثَرِ الدِّينِ الْبَاهِرِيِّ) مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ١٤١] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةِ انْفَاسَمِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ٥٨] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ كُورْبِلِي وَاصِلِ أَحْمَد - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةِ نَقَطُونِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٨] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ وَلِي الدِّينِ أَفْدي - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَمِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ حَاسَمَةِ تَرْكَا - أَمْرِيكَا (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٣٥٩٤).

عَدَا مَا أَكْتُبُ فِي نُسَخَةِ الْأَوْرُكَايِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٩] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةِ الْبُيُوتِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ٢٢٣] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا.



من تعريضها بتلك النسبة، ويظهر هذا إذا بحثوا الشهادة بين محدودة بدكر  
حدودها وشهدوا على المشتري لأنه من أحري يشهد ان على أن المحدود بها

عامة لحدود

لأرض المحدودة بهذه الحدود في يد هذا السدي عليه ؛ يصح إعطاء، وكذا  
كتاب القاضي إلى القاضي شهادة شاهدني<sup>(١)</sup>

يضي: أن القاضي الكاتب يكتب في كتابه إلى القاضي الآخر أن شاهدني  
عندني شهدا عدي أن فلان بن فلان القلاي على فلانة بنت فلان لفلاسة كذا  
من الدراهم، فاقص عنها اثنتي عشر، فأحضر المدعي فلانة في مجلس القاضي  
المكتوب إليه، ودفع الكتاب إليه، بقول القاضي لمكتوب له للمدعي: هات  
شاهدي أن التي أحضرها هي فلانة بنت فلان القلاية المذكورة في هذا الكتاب ؛  
ليمكن الإشارة إليها في قضاء عليها، لأن هذا [في] معنى الشهادة على  
الشهادة، وإن قلر في هذين البيّن - أغنى في الشهادة على الشهادة، وفي كتاب  
القاضي (١٠٤٣١) إلى القاضي - هي فلانة بنت فلان التميمية ؛ لم يكف حتى  
نسبها إلى مخيها.

فشر صاحب «الهداية» «فبعد بالقية الخاصة، وشر لعشائ بلأب الأغنى  
الذي ينسب أبوها إليه، وذلك لأن بني تميم قوم لا يخلصون، فلا يخلص<sup>(٢)</sup>  
شريف بدرك ما لم ينسب إلى القية الخاصة

قال الفقيه أبو اللبث «كما أتينا نر شهد على فلانة التميمية ؛ لا يمنع بهذا  
الشريف ما لم نسبها إلى محلها وسكنها، فكذلك هذا».

قوله، (وشهدوا على المشتري)، أي: عن شراء المشتري، وهو بكسر

١ ينظر: «شرح الجامع الصغير» لفاطحيان [ق/١٤٩]

(٢) «بين الصوفيين: زيادة من: (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠) و(٥١) و(٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(١١٥) و(١١٦) و(١١٧) و(١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢) و(١٢٣) و(١٢٤) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) و(١٥١) و(١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨) و(١٥٩) و(١٦٠) و(١٦١) و(١٦٢) و(١٦٣) و(١٦٤) و(١٦٥) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) و(١٧٢) و(١٧٣) و(١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٦) و(١٧٧) و(١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) و(١٨٢) و(١٨٣) و(١٨٤) و(١٨٥) و(١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٨) و(١٨٩) و(١٩٠) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤) و(١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢٠٦) و(٢٠٧) و(٢٠٨) و(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) و(٢١٤) و(٢١٥) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) و(٢٢١) و(٢٢٢) و(٢٢٣) و(٢٢٤) و(٢٢٥) و(٢٢٦) و(٢٢٧) و(٢٢٨) و(٢٢٩) و(٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٣) و(٢٣٤) و(٢٣٥) و(٢٣٦) و(٢٣٧) و(٢٣٨) و(٢٣٩) و(٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٢) و(٢٤٣) و(٢٤٤) و(٢٤٥) و(٢٤٦) و(٢٤٧) و(٢٤٨) و(٢٤٩) و(٢٥٠) و(٢٥١) و(٢٥٢) و(٢٥٣) و(٢٥٤) و(٢٥٥) و(٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨) و(٢٥٩) و(٢٦٠) و(٢٦١) و(٢٦٢) و(٢٦٣) و(٢٦٤) و(٢٦٥) و(٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧١) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) و(٢٧٦) و(٢٧٧) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٨٠) و(٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) و(٢٩٢) و(٢٩٣) و(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧) و(٢٩٨) و(٢٩٩) و(٣٠٠) و(٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٤) و(٣٠٥) و(٣٠٦) و(٣٠٧) و(٣٠٨) و(٣٠٩) و(٣١٠) و(٣١١) و(٣١٢) و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧) و(٣١٨) و(٣١٩) و(٣٢٠) و(٣٢١) و(٣٢٢) و(٣٢٣) و(٣٢٤) و(٣٢٥) و(٣٢٦) و(٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣١) و(٣٣٢) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥) و(٣٣٦) و(٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩) و(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤) و(٣٤٥) و(٣٤٦) و(٣٤٧) و(٣٤٨) و(٣٤٩) و(٣٥٠) و(٣٥١) و(٣٥٢) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٥٥) و(٣٥٦) و(٣٥٧) و(٣٥٨) و(٣٥٩) و(٣٦٠) و(٣٦١) و(٣٦٢) و(٣٦٣) و(٣٦٤) و(٣٦٥) و(٣٦٦) و(٣٦٧) و(٣٦٨) و(٣٦٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٢) و(٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٨٨) و(٣٨٩) و(٣٩٠) و(٣٩١) و(٣٩٢) و(٣٩٣) و(٣٩٤) و(٣٩٥) و(٣٩٦) و(٣٩٧) و(٣٩٨) و(٣٩٩) و(٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢) و(٤٠٣) و(٤٠٤) و(٤٠٥) و(٤٠٦) و(٤٠٧) و(٤٠٨) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤١١) و(٤١٢) و(٤١٣) و(٤١٤) و(٤١٥) و(٤١٦) و(٤١٧) و(٤١٨) و(٤١٩) و(٤٢٠) و(٤٢١) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٤) و(٤٢٥) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣١) و(٤٣٢) و(٤٣٣) و(٤٣٤) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٧) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) و(٤٤١) و(٤٤٢) و(٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١) و(٤٥٢) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٥٧) و(٤٥٨) و(٤٥٩) و(٤٦٠) و(٤٦١) و(٤٦٢) و(٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٥) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٨) و(٤٦٩) و(٤٧٠) و(٤٧١) و(٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٤) و(٤٧٥) و(٤٧٦) و(٤٧٧) و(٤٧٨) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١) و(٤٨٢) و(٤٨٣) و(٤٨٤) و(٤٨٥) و(٤٨٦) و(٤٨٧) و(٤٨٨) و(٤٨٩) و(٤٩٠) و(٤٩١) و(٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) و(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٤٩٩) و(٥٠٠) و(٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٣) و(٥٠٤) و(٥٠٥) و(٥٠٦) و(٥٠٧) و(٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١٠) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥١٦) و(٥١٧) و(٥١٨) و(٥١٩) و(٥٢٠) و(٥٢١) و(٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(٥٣٠) و(٥٣١) و(٥٣٢) و(٥٣٣) و(٥٣٤) و(٥٣٥) و(٥٣٦) و(٥٣٧) و(٥٣٨) و(٥٣٩) و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٤٣) و(٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٥٤٩) و(٥٥٠) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(٥٥٣) و(٥٥٤) و(٥٥٥) و(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) و(٥٦١) و(٥٦٢) و(٥٦٣) و(٥٦٤) و(٥٦٥) و(٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨) و(٥٦٩) و(٥٧٠) و(٥٧١) و(٥٧٢) و(٥٧٣) و(٥٧٤) و(٥٧٥) و(٥٧٦) و(٥٧٧) و(٥٧٨) و(٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) و(٥٨٥) و(٥٨٦) و(٥٨٧) و(٥٨٨) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩١) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧) و(٥٩٨) و(٥٩٩) و(٦٠٠) و(٦٠١) و(٦٠٢) و(٦٠٣) و(٦٠٤) و(٦٠٥) و(٦٠٦) و(٦٠٧) و(٦٠٨) و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢١) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥) و(٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٢٩) و(٦٣٠) و(٦٣١) و(٦٣٢) و(٦٣٣) و(٦٣٤) و(٦٣٥) و(٦٣٦) و(٦٣٧) و(٦٣٨) و(٦٣٩) و(٦٤٠) و(٦٤١) و(٦٤٢) و(٦٤٣) و(٦٤٤) و(٦٤٥) و(٦٤٦) و(٦٤٧) و(٦٤٨) و(٦٤٩) و(٦٥٠) و(٦٥١) و(٦٥٢) و(٦٥٣) و(٦٥٤) و(٦٥٥) و(٦٥٦) و(٦٥٧) و(٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦١) و(٦٦٢) و(٦٦٣) و(٦٦٤) و(٦٦٥) و(٦٦٦) و(٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠) و(٦٧١) و(٦٧٢) و(٦٧٣) و(٦٧٤) و(٦٧٥) و(٦٧٦) و(٦٧٧) و(٦٧٨) و(٦٧٩) و(٦٨٠) و(٦٨١) و(٦٨٢) و(٦٨٣) و(٦٨٤) و(٦٨٥) و(٦٨٦) و(٦٨٧) و(٦٨٨) و(٦٨٩) و(٦٩٠) و(٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) و(٦٩٤) و(٦٩٥) و(٦٩٦) و(٦٩٧) و(٦٩٨) و(٦٩٩) و(٧٠٠) و(٧٠١) و(٧٠٢) و(٧٠٣) و(٧٠٤) و(٧٠٥) و(٧٠٦) و(٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٠٩) و(٧١٠) و(٧١١) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٤) و(٧١٥) و(٧١٦) و(٧١٧) و(٧١٨) و(٧١٩) و(٧٢٠) و(٧٢١) و(٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٤) و(٧٢٥) و(٧٢٦) و(٧٢٧) و(٧٢٨) و(٧٢٩) و(٧٣٠) و(٧٣١) و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٤) و(٧٣٥) و(٧٣٦) و(٧٣٧) و(٧٣٨) و(٧٣٩) و(٧٤٠) و(٧٤١) و(٧٤٢) و(٧٤٣) و(٧٤٤) و(٧٤٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٤٨) و(٧٤٩) و(٧٥٠) و(٧٥١) و(٧٥٢) و(٧٥٣) و(٧٥٤) و(٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) و(٧٥٨) و(٧٥٩) و(٧٦٠) و(٧٦١) و(٧٦٢) و(٧٦٣) و(٧٦٤) و(٧٦٥) و(٧٦٦) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(٧٦٩) و(٧٧٠) و(٧٧١) و(٧٧٢) و(٧٧٣) و(٧٧٤) و(٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥) و(٧٨٦) و(٧٨٧) و(٧٨٨) و(٧٨٩) و(٧٩٠) و(٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٦) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩) و(٨١٠) و(٨١١) و(٨١٢) و(٨١٣) و(٨١٤) و(٨١٥) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨) و(٨١٩) و(٨٢٠) و(٨٢١) و(٨٢٢) و(٨٢٣) و(٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥) و(٨٣٦) و(٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩) و(٨٤٠) و(٨٤١) و(٨٤٢) و(٨٤٣) و(٨٤٤) و(٨٤٥) و(٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٤٨) و(٨٤٩) و(٨٥٠) و(٨٥١) و(٨٥٢) و(٨٥٣) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٨٥٦) و(٨٥٧) و(٨٥٨) و(٨٥٩) و(٨٦٠) و(٨٦١) و(٨٦٢) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٦٧) و(٨٦٨) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣) و(٨٧٤) و(٨٧٥) و(٨٧٦) و(٨٧٧) و(٨٧٨) و(٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢) و(٨٨٣) و(٨٨٤) و(٨٨٥) و(٨٨٦) و(٨٨٧) و(٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) و(٨٩١) و(٨٩٢) و(٨٩٣) و(٨٩٤) و(٨٩٥) و(٨٩٦) و(٨٩٧) و(٨٩٨) و(٨٩٩) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١١) و(٩١٢) و(٩١٣) و(٩١٤) و(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٢١) و(٩٢٢) و(٩٢٣) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) و(٩٢٨) و(٩٢٩) و(٩٣٠) و(٩٣١) و(٩٣٢) و(٩٣٣) و(٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦) و(٩٣٧) و(٩٣٨) و(٩٣٩) و(٩٤٠) و(٩٤١) و(٩٤٢) و(٩٤٣) و(٩٤٤) و(٩٤٥) و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨) و(٩٤٩) و(٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣) و(٩٥٤) و(٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) و(٩٦٣) و(٩٦٤) و(٩٦٥) و(٩٦٦) و(٩٦٧) و(٩٦٨) و(٩٦٩) و(٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٢) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥) و(٩٧٦) و(٩٧٧) و(٩٧٨) و(٩٧٩) و(٩٨٠) و(٩٨١) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(٩٨٤) و(٩٨٥) و(٩٨٦) و(٩٨٧) و(٩٨٨) و(٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) و(٩٩٧) و(٩٩٨) و(٩٩٩) و(١٠٠٠) و(١٠٠١) و(١٠٠٢) و(١٠٠٣) و(١٠٠٤) و(١٠٠٥) و(١٠٠٦) و(١٠٠٧) و(١٠٠٨) و(١٠٠٩) و(١٠١٠) و(١٠١١) و(١٠١٢) و(١٠١٣) و(١٠١٤) و(١٠١٥) و(١٠١٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٠) و(١٠٢١) و(١٠٢٢) و(١٠٢٣) و(١٠٢٤) و(١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) و(١٠٣٨) و(١٠٣٩) و(١٠٤٠) و(١٠٤١) و(١٠٤٢) و(١٠٤٣) و(١٠٤٤) و(١٠٤٥) و(١٠٤٦) و(١٠٤٧) و(١٠٤٨) و(١٠٤٩) و(١٠٥٠) و(١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٣) و(١٠٥٤) و(١٠٥٥) و(١٠٥٦) و(١٠٥٧) و(١٠٥٨) و(١٠٥٩) و(١٠٦٠) و(١٠٦١) و(١٠٦٢) و(١٠٦٣) و(١٠٦٤) و(١٠٦٥) و(١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) و(١٠٧٢) و(١٠٧٣) و(١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) و(١٠٨٢) و(١٠٨٣) و(١٠٨٤) و(١٠٨٥) و(١٠٨٦) و(١٠٨٧) و(١٠٨٨) و(١٠٨٩) و(١٠٩٠) و(١٠٩١) و(١٠٩٢) و(١٠٩٣) و(١٠٩٤) و(١٠٩٥) و(١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨) و(١٠٩٩) و(١١٠٠) و(١١٠١) و(١١٠٢) و(١١٠٣) و(١١٠٤) و(١١٠٥) و(١١٠٦) و(١١٠٧) و(١١٠٨) و(١١٠٩) و(١١١٠) و(١١١١) و(١١١٢) و(١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) و(١١١٨) و(١١١٩) و(١١٢٠) و(١١٢١) و(١١٢٢) و(١١٢٣) و(١١٢٤) و(١١٢٥) و(١١٢٦) و(١١٢٧) و(١١٢٨) و(١١٢٩) و(١١٣٠) و(١١٣١) و(١١٣٢) و(١١٣٣) و(١١٣٤) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) و(١١٣٩) و(١١٤٠) و(١١٤١) و(١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) و(١١٤٥) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٤٨) و(١١٤٩) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٤) و(١١٥٥) و(١١٥٦) و(١١٥٧) و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) و(١١٦١) و(١١٦٢) و(١١٦٣) و(١١٦٤) و(١١٦٥) و(١١٦٦) و(١١٦٧) و(١١٦٨) و(١١٦٩) و(١١٧٠) و(١١٧١) و(١١٧٢) و(١١٧٣) و(١١٧٤) و(١١٧٥) و(١١٧٦) و(١١٧٧) و(١١٧٨) و(١١٧٩) و(١١٨٠) و(١١٨١) و(١١٨٢) و(١١٨٣) و(١١٨٤) و(١١٨٥) و(١١٨٦) و(١١٨٧) و(١١٨٨) و(١١٨٩) و(١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥) و(١١٩٦) و(١١٩٧) و(١١٩٨) و(١١٩٩) و(١٢٠٠) و(١٢٠١) و(١٢٠٢) و(١٢٠٣) و(١٢٠٤) و(١٢٠٥) و(١٢٠٦) و(١٢٠٧) و(١٢٠٨) و(١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) و(١٢١٢) و(١٢١٣) و(١٢١٤) و(١٢١٥) و(١٢١٦) و(١٢١٧) و(١٢١٨) و(١٢١٩) و(١٢٢٠) و(١٢٢١) و(١٢٢٢) و(١٢٢٣) و(١٢٢٤) و(١٢٢٥) و(١٢٢٦) و(١٢٢٧) و(١٢٢٨) و(١٢٢٩) و(١٢٣٠) و(١٢٣١) و(١٢٣٢) و(١٢٣٣) و(١٢٣٤) و(١٢٣٥) و(١٢٣٦) و(١٢٣٧) و(١٢٣٨) و(١٢٣٩) و(١٢٤٠) و(١٢٤١) و(١٢٤٢) و(١٢٤٣) و(١٢٤٤) و(١٢٤٥) و(١٢٤٦) و(١٢٤٧) و(١٢٤٨) و(

في يد المدعى عنه، وكذا إذا أنكر المدعى عنه أن يتخذ المذكور في  
الشهادة حدوداً في يده.

قال وكذا كذا كتاب القاضي إلى القاضي، لأنه في معنى الشهادة على  
الشهادة إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل.

و (ولو ولو في هذين ندين التيممة ثم يحرر حتى ينشأه إلى  
محدد) وهي أقلية خاصة، وهذا لأن التعريف لا يثبت منه في هذا، ولا  
محضر ما في عدمه وهي عامة في بني بعيث لأنهم قوم لا يخصصون،  
ويحصل نسبة إلى التحديد لأنها خاصة، وقيل لعمامة سنة عامة  
ولاور حديه خاصة، (وقيل شمر فدينه ولتحارئة عامة) وقيل إلى استك  
الصغيرة خاصة، وإلى المحلة لكبيرة والمضمر عامة.

ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

في غاية البيان

الراء، كذا السماع

قوله: (إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل).

هذا جواب سؤال؛ وهو أن يقال إن كتاب القاضي إلى القاضي يسره  
الشهادة على الشهادة؛ لأن القاضي الكائن بثلث شهادة شهادته إلى القاضي  
المكسوب إليه، وفي الشهادة على الشهادة يشترط الأثبات، فيبغى أن يكون القاضي  
الكاثر اثني أيضاً، فقال، بعد حرر كتاب القاضي الواحد؛ لكامل دماسته ووفور  
ولايته، لأن ولايته عامة، وسن يعبره هذه الولاية

قوله (ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .)

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد لأنه  
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، والله أعلم

﴿عبد سار﴾

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد، لأنه  
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، يعني أن المخذ اسمُ حدِّ الأعلى  
في نسبة الحدِّ، فكان ذكرُها في التعريف بمرة الحدِّ الأدنى، وهو أنَّ الأب  
قد في «الجمهرة»، «المخذ من العرب دون الشيعة وفوق سبطي، بنكبي  
لحد، والجمع أفخاذ»<sup>١</sup> وكذلك أثبت صاحب «المحصل»<sup>٢</sup> أيضاً

وأثبت صاحب «ديوان الأدب» بجلافة هذا فقال في باب فعل - يفتح لاء  
وكثير معين - «المخذ من لحد ثر أقل من انظر»<sup>٣</sup>.

وقال صاحب «اليسير»<sup>٤</sup> - في سورة بحر - قال الزبير بن بكار: اعرفت  
من مَّ طبقات، شعب، وقبيلة، وعمارة ١٢٧٥٢، وسبط، وفخذ، ونسبة  
قال الشعب: تجمع انفس، والقبيلة تجمع العنائر، والعمارة تجمع بعضون،  
والسبط تجمع الأفخاذ، والمخذ تجمع المصائل.

فمضت شعب، وربعة شعب، ومذبح شعب، وجمير شعب، وسُمِّيت  
سُبعاً؛ لأنَّ امثال الشُعَّت منها.

وكذا قبيلة، وقريش عمرة، وقضي سبط، وهذا فخذ ١٢٧٥٢،  
وبما س نصبة<sup>٥</sup> وكذلك ذكر صاحب «الكشاف»<sup>٦</sup> أيضاً

١ - «جمهرة اللغة» لابن دريد [٥٨٢/١].

٢ - «محصل نعمة» لابن دس [٧١٤/١].

٣ - «ديوان الأدب» للعلاني [٢٤٧/١].

٤ - «اليسير» لمحمد بن أبي جعفر عم محمد بن أبي جعفر - وقد تقدم التعريف بذلك

٥ - «الكشاف» للمحشي [٣٧٤/٤].









بهما ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صرّب شهداء الرور أربعين سوطاً وسخّم وجهه، ولأنّ هذه كثرة يتعدى ضررها إلى العبد وليس فيها حدٌّ مقدّر فينبغي  
وله أن يُزيّن كد تشهير ولا يضر، ولأنّ الإلترخار مخصّل بالتشهير فيكثر  
به، ولضرر وإن كان مكلفاً في الرور ولكنه يقع مدعاً عن الرور فوجب  
تخصّص نظراً إلى هذا لوجه.

### هذا لفظ «شرح الطحاوي» رحمه الله.

لكن قد في «شرح الجامع الصغير» للشمس «والتشهير» أن يضاف به في  
السلب، ويؤدى في كل محلة بأن هذا شهد بالرور، فلا تشهدوه».

وجه قولهما ما روي أن عمر - رضي الله عنه - صرّب شهداء الرور أربعين سوطاً، وسخّم  
وجهه، ولأنّ شهادة الرور كثيرة يلحق ضررها بالناس، وله يذ فيها حدٌّ مقدّر،  
فوجب تشهير، وإلّا فكل بها كبيرة، لأن الله تعالى قريب بمادة الأوثان، حيث قال  
تعالى ﴿فَاجْنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاتَّقُوا قَوْلَ الرُّورِ﴾ [الحج ١٧].

ولما روي الطحاوي رحمه الله بإساده إلى عند ترخمى بن أبي بكر، عن أبيه  
قال: «أفان الشيء» [ألا أتيتكم يا كبر الكبار] «قلنا: ملى يا رسول الله  
قال: «الإفراك بالله، وحقوق الوالدين» وكان منكف جس فقال: «ألا وقول الرور،  
ألا وشهادة الرور» [٣٩٢] «فأزال [بكره]»، حتى قلت: لا ينكف.

١ - يدر سجدة الرور وجهه أي سوطاً بالسجدة - وهو سواد الشعر - وسخّم أفعه وجهه كتب من  
سجدة والعصب يدر (الجامع الصغير) للشمس [٢٦٩ مادة سجدة]

٢ - قوله عبد - في الصلوات في المصنف [١٥٣٩٢]، وإن لم يسه في المصنف [٢٦١٣]  
من طريق أبيه بن أبي عمير - أن عمر بن الخطاب كتب إلى عبد الله بن مسعود في تشهير  
بشدة أربعين سوطاً، أن تشهير وجهه وإن شمس من شأنه

(٣) ما بين المصنفين، في ٥٢٦ بقولها

(٤) معنى تعريجه

ذكره البخاري في كتاب «الأدب» من «الصحیح».

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَافِظَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ كُنَ إِذَا أَخَذَ شَهِدَ زَوْجًا، بَعَثَ إِلَيَّ سُوْقِيهَ إِنْ كَانَ سُوْقِيًّا، وَإِلَى قَوْمِيهَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سُوْقِيًّا بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، وَنَقُولُ: إِنَّ شُرَيْحًا يَفْرُقُكُمْ سَلَامٌ وَيَقُولُ: إِنَّا وَحْدُنَا هَذَا شَهِدَ زَوْجًا وَخَدَرُوهُ، وَخَدَرُوا النَّاسَ [عَنْهُ] <sup>(١)</sup>، وَكَثُرَ قَصَايَا شُرَيْحٍ بِمَخْصَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَمَ يُنَكِّرُ عَلَيْهِ أَحَدًا، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

وَقَالَ الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» <sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ <sup>(٣)</sup> قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَضْرٍ [٢٧١ ص] قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ تَعَثَّ شَهِدَ الزَّوْجَ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِي، أَوْ إِلَى سُوْقِيهِ، فَيَقُولُ: إِنَّا قَدْ رَفَعْنَا هَذَا» <sup>(٤)</sup>، وَلِأَنَّ التَّغْيِيرَ لِلرَّخْرِ، وَالصَّرْثُ يَضْلُجُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِيهِ، وَلَا يَضْلُجُ زَاخِرًا مِنْ وَخِيهِ، لِأَنَّ النَّاسَ صِيغَالٍ: صَنَفٌ مِنْهُمْ عَلَى

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح»، «و» من «

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأثر» [٥٥٤، ٢] عن شُرَيْحٍ قَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

(٣) هذا الأثر علَّقه أبو بكر الرازي والصدر الشهيد في شرحيهما عن «أدب القاضي» بالخصاف، وهو ثابت موصول في نسخة المُنْشَدَةِ من «أدب القاضي» بالخصاف [٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث، (رقم الحفظ ٥٤٦)، ومظهر «شرح أدب القاضي» للصدر الشهيد [٥٥٢ / ١]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٢١٢ ص ١] مخطوط مكتبة فهد الله أميني - تركيا (رقم الحفظ ٦٤٨).

(٤) هذا سنو نظير من المؤلف، فليس بالخصاف رواية عن وكيع بن جراح، بل لم يُدْرِكْ أصلاً، وإنما حدث بهذا الخبر عن أبي شيبة عن وكيع فقال حدثني عبد الله بن محمد أبو بكر قال حدثني وكيع «وساق الأثر كما وقع في النسخة المُنْشَدَةِ من «أدب القاضي» بالخصاف [ق ٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث (رقم الحفظ ٥٤٦).

(٥) أي: رَفَعْنَا شَهَادَةَ هَذَا

أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٣٠٤٤] عن وكيع بن جراح به

فصنف ما شرفه الكبير، وصنف منه قد باشرها، وخصرت بضخج وحرأ في حق من  
لم يباشر، ولا بضخج في حق من باشر، لأن ضرب بضده عن الرخوع، لأنه إن  
علم أنه إذا رجع ضرب ينفع عن الرخوع. فنف به أموال المسلمين، فلم يكر  
نذ من التفسير نظر إلى القسم الأول، وهو الذي لم يباشر

ورحب لتخفيف نظر إلى القسم الثاني، وهو الذي باشر، والتفتي بالتفسير  
وكان كافياً في دفع شره، ولأن الإنسان قد يخترع عن شهير كدبه أكثر مما يخر  
عنه الضرب، خصوصاً إذا كان معروفاً بين الناس، فبأنه يرضى بالضرب في خفية  
ولا يرضى بالشهير على العلن، لكن لتبشير أئمة؛ لأن المقصود دفع لصر عن  
الناس بنهضة الصلة، وقد حصل

وما احتجنا به من حديث عمر رضي الله عنه عندنا محمود على الشياطة لا على  
التعريض، لأن نوك كان يسيل التعريض لم ينفع، لأربعين، لبلوغة حدٍّ في غير حدٍّ  
والتسليم، يد على ما قلنا أيضاً؛ لأنه مثله، وهي مسوغة بالإجماع.

قال في شرح الأقطع: «ومن أصحاب من قال: لا خلاف بينهم في هذه  
المسألة، إلا أن أبي حنيفة رضي الله عنه أحاد في يدهم إذا جاء نكاح، فإنه لا يستحق  
التعريض، لأن المقصود منه الرخو، وقد ارتجى حين نكاح، وهما أجب في الذي لم  
يشت، وذلك يستحق التعريض إذا ١٠٠، لأنه أنى منكراً يسر فيه حدٌ مقدّر.

ومن أصحابنا من قال: قول أبي حنيفة: لا يعزُّر، لأن إشهاره في شوقه  
تعريض، بل هو أشد من الضرب في بعض الناس» (٢)، إلى هنا لفظ «شرح الأقطع».

(١) يعني بسويد توجه في التعريض

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٤]

وَحَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَحْمُولٌ عَلَى لِسَانِهِ بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ  
وَالْخَمْسِينَ ثُمَّ تَفْسِيرُ الشَّهِيرِ مَقْبُولٌ عَنْ شُرَيْحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَثُّ إِلَى سُوقِهِ  
إِنْ كَانَ سُوقِيًّا، وَإِلَى قَرْبِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ نَعْدَ الْمُضَرِّ أَجْمَعَ مَا كَانُوا  
وَيَقُولُ: إِنْ شُرَيْحًا يُثَرِّكُكُمْ أَسْلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ وَجَدَتْ هَذَا شَهِيدَ رُؤْيٍ فَاحْذَرُوهُ  
وَاحْذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ شَخْصُ الْأَيْمَةِ الشَّرْحِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يُشْهَرُ عَنْهُمَا أَيْضًا

وَالْتَعَزُّيُّ وَالْحَسَنُ عَلَى قَدْرِ مَا بَرَأَ لِقَاصِي عِنْدَهُمَا، وَكَيْفِيَّةُ التَّعَزُّيِّ  
ذَكَرَتْهُ فِي الْحُدُودِ وَهِيَ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» شَهِيدَانِ أَقَرَّ أَيْهَمَا شَهِيدًا بِرُؤْيٍ ثُمَّ  
يُضَرَّبُ رِفْلًا يُعَرِّزُ بِهِ

قوله عليه السلام

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» «الْمُضَرَّبُ أَبِي حَبِيبَةَ  
فِي هَذَا أَنَّهُ لَا يُعَرِّزُ، وَلَكِنْ يُعَرِّفُ لِلنَّاسِ، وَيُشْهَرُ رُؤْيِي عَلَيْهِ فِي قَبْسِهِ، أَوْ فِي  
سُوقِهِ، وَيُخَذُّ النَّاسُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ «وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدَمًا، فَإِنَّ دَانِمَ يَكُنْ قَدَمَاتٍ، وَيَقُولُ أَنِّي  
قَدْ شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا سَعْيِي أَنْ تُعَرِّزَ»

لَأَبِي حَبِيبَةَ أَنْ قَوْلَهُ: «شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ» سَوِيَّةٌ وَدَمٌّ عَلَى مَا فَعَلَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ  
مُضَرًّا عَلَيْهِ، وَالتَّائِبُ لَا يَحِثُّ عَلَيْهِ التَّعَزُّيُّ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَسَاهُ أَوْ جَنَدَاهُ لَتَوَيْتَهُ، فَإِنَّ إِذَا  
كَانَ مُضَرًّا عَلَيْهِ دَيْتَ؛ فَإِنَّهُ يُعَرِّزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَصَرَ عَلَى ارْتِكَابِ لِمَعَاصِي،  
وَبَدَلِ خُطُوفِ نَاسٍ شَهِدَتْهُ

قَوْلَهُ: (وَالْخَمْسِينَ)، سَاحِرٌ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ)، يُدَلُّ سَعْيُ

وفائدته أن شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو نكفر على نفسه  
 ١٠٠ دلت، فأما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبيّنة لأنه نفي للشهادة والبيّنة  
 للإثبات.

في غاية البيان

وجهه، أي: سؤنه.

قوله، (وفائدته)، أي: فائدة وضع «الجامع الصغير»، وهذا لأن وضع  
 المسألة فيه مما إذا قرأتهما شهدا برؤيه.

وفائدته أنه لا يثبت كذب الشاهد إلا بإقراره، إذ لا مسأل إلى معرفة ذلك  
 بالبيّنة؛ لأن النكح إذا قامت على أنهما شهدا بغير حق، فلا يلتزم إسي ذلك، لأن  
 الشهادة على النفي لا تسمع

والله سبحانه أعلم

## كتاب الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

قَالَ وَإِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، سَقَطَتْ؛ لِأَنَّ  
الْحَقَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِاتِّقَاصِ وَاقْصَاصِي لَا بِفَصِي بِكَلَامٍ مُتَنَاقِصٍ وَلَا ضَمَانٍ  
عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا مَا أَتَمَّا شَيْئًا لَا عَلَى الْمُدَّعِي وَلَا عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

## كِتَابُ الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

وَلَمَّا سَبَّ طَهْرٌ بَيْنَ الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّ الرَّحُوعَ عَلَيْهَا  
يَقْضَى سَابِقَةُ الشَّهَادَةِ لَا مُحَاةً

فَقِيلَ رُكْنُهُ قَوْلُ الشَّاهِدِ، شَهَدْتُ بِرُؤْيٍ  
وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ لِقَاضِي،

وَحُكْمُهُ [٢٧٦/٢]؛ إِبْجَابُ التَّغْيِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، سِوَا مَا رَجَعَ قَبْلَ تَصَالٍ  
اتِّقَاصٍ بِالشَّهَادَةِ، أَوْ بَعْدَ اتِّصَالِ اتِّقَاصٍ، وَضَمَانٍ مَعَ التَّغْيِيرِ إِنْ رَجَعَ بَعْدَ اتِّقَاصٍ،  
وَكَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ مَالًا، وَقَدْ أَرَاهُ بِغَيْرِ عَرَضٍ

وَلِالرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ مَشْرُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَثَرُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَهُ: «الرَّحُوعُ إِنَّمَا  
أَحَقُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَى الْبَاطِلِ»<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا: سَقَطَتْ، أَيُّ  
بَالَ الْمُتَدَوِّرِيِّ فِي «مُخْتَصَرٍ»<sup>٢</sup>، وَأَمَّا تَسْقُطُ الشَّهَادَةُ بِالرَّحُوعِ قَبْلَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ

أرجحه الدرافطي في «م» [٢٠٧ ٤]، وليبقي في «السنن الكبرى» [١١٩ ١٠]، عن عمر  
رضي الله عنه

<sup>٢</sup> نسخة «مختصر المتدوِّرِي» [ص ٢٢٣]





تَنْصُ أَوَّلَهُ فَلَا يُنْقِصُ الْحُكْمُ بِالشَّاقِصِ وَلَئِنَّهُ فِي الدَّلَالَةِ عَنِ الصِّدْقِ مِثْلُ

﴿ عَالِيَهُ الْبَهَائِ ﴾

لا يَكُونُ مُعْتَبَرًا فِي إِبْطَالِ الْقَضَاءِ .

قال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاصي» لمحمد الرضي  
عنه إبراهيم الترخيبي: أنه إن كان حاز الشهود عند الرجوع أحسن من حاله وقت  
لأداء صح الرجوع، وإن كان حالهم في أداء الشهادة أحسن، لم يصح الرجوع.

قَالَ: «هَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّمَا فِي قَوْلِهِ لَأَحْتَرَّ قَدَارُ بَأْسِ رُحُوعِ الشَّاهِدِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ إِطْلَالِ قَصْدِ الشَّاهِدِ، لِأَنَّهُ مُتَأَيِّضٌ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، لَكِنْ يَصَحُّ الرُّحُوعُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقِسْمَانِ».

والأصل فيه قول علي عليه السلام، وبه روي أن زحمتير أتى علياً بزجر، فشهدا عليه أنه سرق، فقطع علي عليه السلام يده. ثم جاء بعد ذلك قتلاً عبط في الأول، إنما كان هذا الذي سرق! فقال علي عليه السلام: «أصدقكما عني هذا الثاني، وأغرمكما دية الأول، ولو علمت أنكما قد نعمت ذلك، لقطعْتُ أيديكما»<sup>١</sup>.

ذكر محمد بن علي في كتاب الترخيع عن الشهادة: أنه قال «أسرُّمكما دية يد

الأول»<sup>٢</sup>.

وَالْخَصَافُ أَوْرَدَ هَهُنَا وَقَالَ: «أَغْرَمْتُكَ الدِّيَّةَ»، فَيَحْمِلُ أَنَّ الْقِطْعَ مَرَى

= [رقم/٢١٥٢]، من طريق: يزيد بن راسي عن الشمس بن مويهبه

٢٢ في التاريخ والامم العربية القبطية

١٦) وقع بالأصل «عندنا» والخطب من «أنا» - «وهم» والرجوع «إلى» والخطب «

۱-، علمہ سجاری فی کتاب البیات باب اذ حباب نوره من ریح مل یمذهب أو یقنع مسجع کتبهم

[۲۵۴۶۶]، ووصولہ عدد بررق فی نصفہ | تم ۱۹۴۶ء، دہلوی میں لکھا۔

[١٨٢، ٣] عن الشيخين عن علي بن محمد بن نوح

(١٤) بظرف: الأصل / المعروف بالسيوطي [١٤، ٧ / طبعة: وزارة الأوقاف القطرية]

(١) هذا المصطلح يُستخدم في سياق الأثر السياسي على حقوق الإنسان.

لأَوَّلٍ، وَقَدْ تَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بِإِصْطِلَاقِ الْقَصْدِ بِهِ صَمَانٌ مَا أَتَشَرُّ شَهَادَتِهِمْ  
لِإِقْرَارِهِمْ عَمَّا نَفْسِهِمْ بِسَبِّ لَصَمَانٍ، وَالشَّاقِصُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِثْرَارِ،  
وَسَقَرَّرُهُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ فَنَحْ لِلشَّهَادَةِ فَتَحْتَ

وَعَلَيْهِ سَلَامٌ

إِلَى النَّفْسِ، فَكَوْنُ إِرَاجِثٍ فِيهِ الْفَسْ

بَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ رَجُوعَ الشُّهُودِ يَصِحُّ فِي حَقِّ أَحِبِّ الصَّمَانِ، فَمَا فِي حَقِّ  
إِنْطَابِ قَصَاءِ لِمَا فِيهِ فَلَا يَصِحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمْ صَمَانٌ مَا أَتَشَرُّ ٥ ٣٩٥ - شَهَادَتِهِمْ)، هَذَا يَقْطَعُ الْمُدَوِّرِي  
فِي «مَحْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>، وَدَلِيلُ لَأَنَّهُمَا أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا تَعَدِّي وَوَضَعَا الشَّهَادَةَ فِي عِبَرِ  
مَوْضِعِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبًّا إِلَى تَعَبِ الْعَمَلِ، وَالْإِتْلَافُ بِسَبِّ إِذَا كَانَ بِسَبِّ لَتَعَدِّي  
يُوجِبُ الصَّمَانَ، كَمَا فِي حَاطِرِ الْبَيْرِ، وَوَضَعَ الْخَطَرَ عَلَى قَارِعِهِ الطَّرِيقِ

غَايَةُ مَا فِي السَّابِّ: أَنَّ كَلَامَ ٢٧٧ - الشُّهُودُ مُتَقَصِّرٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ  
الْإِقْرَارِ، نَكْوِيهِ غَيْرَ مَتَّهِمٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يُسْتَرَدُّ لِمَالٍ مِنَ الْمَخْكُومِ، لِأَنَّ رَجُوعَ  
الشَّاهِدِ صَحٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ)، أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ  
فِي «مَحْتَصَرِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَدَلِيلُ أَنَّ الرَّخُوعَ عَنِ الشَّهَادَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً - فَتَحُّ

= «التَّعْزِيمُ» وَلَا يُؤْثَرُ كَلَامُهُ بِذِكْرِهِ يُرِيدُ الْإِرَاجِثُ فِي شَرْحِهِ عَلَى آدَابِ الْقَاضِي / لِلتَّخْصُصِ وَرَعْنَهُ  
لِصَدْرِ الشَّهَادَةِ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ ثَابِتٌ مَوْصُوفٌ فِي السَّحْنَةِ الْمُسَدَّةِ مِنْ «آدَابِ الْقَاضِي» لِلْحَمْدِ  
[٢٤٨/ب] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَيْتِ دَاخِلِ أَحْمَدِ شَا (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٤٦)، وَيُظْهِرُ الشَّرْحُ  
أَدَبِ الْقَاضِي بِصَدْرِ الشَّهَادَةِ [٥٠٥ - ٥٠٦]، وَشَرْحُ آدَابِ الْقَاضِي لِأَبِي بَكْرٍ أَمْرًا بِذَلِكَ  
٢١٥/ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ قِبْطِيَّةِ قَاهِرَةِ - بَرْكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٦٥٨)

(١) سَمِعْتُ الْمُحْتَصِرَ الْقُدُّورِيَّ [ص ٢٢٣]

(٢) يَظْهَرُ الْمَعْنَى السَّابِقُ [ص ٢٢٣]

بقا تختص به الشهادة من لمخالس وهو مخالس اندامى ابي قاصد د. ولأن  
الرجوع توبة وانتوبة عن حسب الحداية، فالسبب بالسر والإعلان بالاعلان

للشهادة، فكل شهادة فاحتش بموقع الشهادة، كالوادي مع  
الباص بما كان متقاربين ومصادئين، شرط لشهادة اتحاد المحل، وكذا هنا

ولأنَّ الرُّخُوعَ عن الشهادة توبةً عن حيانة الكذب، والتَّوبَةُ إنما تكونُ على حسب الحياة، والحياة كانت مُحتَضَةً بمجلس انقضاء، فيسعى أن يحض التَّوبَةُ عنها - وهي الرُّخُوعُ عن الشهادة الدَّاطِلَةُ - مُخَصِّفًا بمجلس انقضاء أيضًا، لا تَرَى ابنَ مازري عَنْ مُعَاذِ بْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لِسِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَ مَعَادٍ مِنَ الِيمَنِ فَدَالَ مُعَاذٌ وَخَصِي رَسُولِ اللَّهِ قَالَ: «عَلَيْكَ بِفَقْوَى اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتَ، وَادْكُرْ اللَّهَ عِنْدَ كُلِّ شَجَرٍ وَحَجَرٍ، وَدَاعِمَتِ شَرًّا، فَاخْذِثْ تَوْبَةً، الرَّؤُوفُ بِالرَّؤُوفِ، وَالْعَلَانِيَةُ بِالْعَلَانِيَةِ»<sup>(١)</sup>، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَطَائِفٌ ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ [الْكَلَابَادِيُّ]<sup>(٢)</sup> فِي «الْحَجَرِ النَّوَائِدِ»<sup>(٣)</sup>.

والحاصل في المسألة ما ذكره في «الفتاوى الصغرى» ١: «لشاهد إذا رجع في غير مجلس لقضاء، لا يصح، ولو رجع في مجلس قاضي غير خاصي الذي شهد عده؛ صح، حتى لو ادعى لمشهود عليه رجوع لشاهد في غير مجلس خاصي، فأدام البيعة عليه؛ لا تقبل، ولو ادعى رجوعه عند قاضي آخر، تقبل السنة عنه، ولو ادعى رجوعه مطلقاً ذكر شيخ الإسلام خواجه زاده في «المبسوط» ١: أنه لا يقبل.

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ۳۴۵۰]، وأحمد بن حنبل في المذهب [ص ۲۶]، وهد في المذهب [ص ۵۳۱/۲]، عن معاذ بن جبل بنحوه.

(١) من الجملتين "ربادة من" و"راما"، و"فج"، و"واجا"، و"احيا"

٢. مع استمرارية العمل في الأحياء الفقيرة، فإن الأحياء الفقيرة في القاهرة الكبرى [ص/٣٦٢]

١ - بحث : « مدى الصغرى » للصدر الشهيد (ق/ ١٤٣)

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاصي، فهو دعي المشهود عليه رجوعهما وأرد بيمينهما لا يخلفان، وكذا لا نقل بينة عليهما ادعى رجوعاً باطلاً، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاصي كذا وصحته المان تقبل

﴿عنه بيان﴾

ورد لم يكن مدعي الرجوع بينة، وأراد استخلاف الشاهد، وإن كان يدعي رجوعه مطلقاً، وفي غير مجلس لقاصي، لا يستخف، وإن كان يدعي رجوعه في مجلس لقضاء، يستخف إذا ادعى رجوعاً على الشهود وأراد استخلافه، [أو إقامة] <sup>(١)</sup> البينة على ذلك، وبإدعى الرجوع في غير مجلس القاصي، لا يصح، ولو ادعى الرجوع عند القاصي، ولم يدع القضاء بالرجوع، لا يصح؛ لأن الرجوع عند القاصي بما يصح به الفصل به لقضاء.

أما إذا ادعى الرجوع عند القاصي والقضاء بذلك، يصح ويستخلف الشاهد، ونقل البينة على ذلك، ولو شهد عند قاصي ورجع عند قاصي آخر، يصح ويحب الصمان عليه، بكون إذا قضى عليه هذا القاضي بالصمان، كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنه، إنما يحب عليه الصمان إذا قضى القاضي عليه بالصمان، وبغضه عن شرح شيخ الإسلام خوهر رده <sup>(٢)</sup>.

ثم قال <sup>(٣)</sup> «وكان أئمة فخر الدس يستبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالصمان» <sup>(٤)</sup>

قوله (ادعى رجوعاً باطلاً)، لأن الرجوع في غير مجلس القاضي ليس بصحيح.

(١) وقع بالأصل «أو في» والثبت من (د)، (ع)، (ص)، وهو الموافق لما وقع في الفتاوى الصغرى، المصدر: شهيد [١٩٣: ١] مخطوط مكة بغير له لندى - تركيا (رقم مخطوط ١٠٤٧)

(٢) ما بين مستوفين في [٤٨]: «أو إقامة ابنته».

(٣) يعني: صاحب «الفتاوى الصغرى»

(٤) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للمصدر: الشهد ١: ٥٣٠ |





قُلْنَا: تَعْدُرُ بِحَدِّ الثَّغْنَانِ عَلَى الشَّاهِدِ وَهُوَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ كَأَمْنٍ إِلَى الْقَضَاءِ، وَفِي إِيْجَابِهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ عَنْ تَعْدُرِهِ مِنْ الشَّاهِدِ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَاضٍ قَاعِبِرَ الشَّيْءِ، وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَبَضَ الْمُدْعَى الْمَالَ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ، وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَدَنِ

وَقَوْلُهُ بِحَدِّ الثَّغْنَانِ

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَبَضَ الْمُدْعَى لِمَالٍ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ)، يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا بَعْدَ بَضْمَانٍ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ مِنْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ لَضْمَانًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ بِالْإِثْلَافِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْلَافُ بَدُونِ قَبْضِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْمَالِ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيارُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اسْتَرْخِيبِي.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ وَادِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ قَرَّرَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْبَدَنِ، فَقِي الْعَيْنِ. يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا قَبْضَ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ، وَفِي الْبَدَنِ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

وَالْإِنِّ هَذَا ذَهَبُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ ابْتِهَاجِي فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِلِ» فَقَالَ «الشَّاهِدُ يَجِبُ ثُمَّ رَجَعَ، صِيغًا قِيَمَةً، قَبْضَ الْمَشْهُودِ لَهُ أَمْ لَا، لِأَنَّهُمْ أَزَالُوا بِكَ لِأَخْرِجَ عَنِ الْعَيْنِ لِمَقْصُودِي بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ حَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَبَيْنَ قَبْضِ الْبَدَنِ لَا يَضْمَرُونَ، لِأَنَّهُمْ مَا أَسَقَا وَمَا حَالًا، وَلِأَنَّهُمْ أَوْحَا دُنَا، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانُ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَةَ الْعَدُوِّ مُقْتَدِرَةٌ بِاجْتِلٍ، وَلَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ الْبَدَنِ وَالْعَيْنِ، لَا جَزَمَ لَوْ قَبِضَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَصَارَ عَيْنًا بَضْمَانًا»

بِسْمِ هَذَا نَقَطُ «الشَّامِلِ».

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَدَنِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ دُنَا أَوْ عَيْنًا، وَلَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ، لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانُ

فإن رجع أحدهما ضمن لظف والأصل أن يُعْتَبَر في هذا قضاء من بقي  
لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي يشهد فيه بصف الحق

يعبد على الممانعة، ولا ممانعة بين العبيد والشبه.

وجه قول الشرخسي رحمه الله [M. 395. 4] في شرط القبض لصحاب العبيد - أن  
قضاء القاضي باليمين باليمين بلقصي له في رغم الحنفي عنه تطل، والمرء ما حد  
برغمه، فلا يضمن أشهود ما لم يخرج المثلث عن يده

قوله (فإن رجع أحدهما ضمن النصف)، هذا لفظ القُدوري في  
«مختصره»<sup>١</sup>.

[M. 395. 4] والأصل هنا ما ذكره في «شرح الجامع الكبير» أن لعمري في  
الرجوع لقضاء من بقي، لا رجوع من رجع، وأن الشاهد برجوعه يضمن للمشهد  
عنه ما أثبت بشهادته للمشهد له، ورجوعه يُعْتَر في حق الصمان عنه، لا في  
إبطال ما ثبت للمشهد له.

وأما قلنا، إن العرة لبقاء من بقي له، لأنه لو كانت العرة لرجوع من رجع،  
لزم أن يكون الصمان واحداً على الرجوع مع بقاء الحق عند وجود المسمى<sup>٢</sup> كما  
إذا رجع أحد الثلاثة، لأنه لو كان كذلك؛ كان صمان الاتلاف بلا تلف، وهو  
فاسد، إذ الحق باقي لم يتلف منه شيء بعد لشاهدتين

وإذا ثبت هذا الأصل قلنا إن أحد الشاهدين لما رجع بقي بصف الحق مع  
شاهد الآخر على شهادته، فإذا كان باقي بصف الحق؛ كان اتالف بصف الحق  
لا محالة، فتضمنه الرجوع

(١) سطر «مختصر» قُدوري [ص ٢٢٣]

(٢) وقع بالأصل «المسمى» وحذف من الأصل «ووقع» ووقع «ووقع»



وبن شهادته بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم؛ فلا صمان عنه، لأنه بقي من  
بقي بشهادته كل الحق، وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى  
استحق؛ سقط الصمان، فأولى أن يمنع

قوله رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان؛ لأن بقاء أحدهم ينفي

فيه نسخ

قوله، (وإن شهد بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عليه). هذا لفظ  
لقدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>، وهو بناء على الأصل المتعمم، وذلك لأن كل حق  
بما بقي بشهادته من بقي على شهادته، ثم يوحى من الرجوع إنلاف شيء، فلم يدره  
لصمان

وقوله (وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى استحق، سقط  
لصمان، فأولى أن يمنع)، وهذا إشارة إلى قوله، (لأنه بقي من ينفي شهادته كل  
الحق)

سأله أن استحقاق لمشهد له بمشهد به - بعد رجوع أحد الثلاثة - باق  
ببقاء الحجة، أعني، بقاء الشاهد؛ لأن الاستحقاق متى ثبت في المثلف يبرر  
لصمان ويرفعه، وما عيب حق فيه لم يجب الصمان بعد، فأولى أن يدفعه  
الاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما قد نكف  
بمال ريد مثلاً، فنقضى قاضي بصمايه عليه ريد، ثم استحق لعين المثلف  
عقرو، وأحد لصمان عن المثلف؛ سقط ذلك لصمان لو حث لريد

قوله، (فأولى أن يمنع)، أي الصمان

قوله (إن رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان)؛ هذا أيضاً لفظ

لقدوري

يُضْفُ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ؛ ضَمَّتْ رُبْعَ لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ (وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمَّتَا يَضْفُ الْحَقَّ) لِأَنَّ يَشْهَادَةَ الرَّجُلِ تَقِي يَضْفُ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؛

قَوْلُهُ تَمَامُهُ

وَدَلَّكَ بَيَانٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَقْدُمِ أَيْضًا، لِأَنَّ لِعِبْرَةِ لَمَّا كَانَ لِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ، كَانَ التَّاقِي يَضْفُ لِحَقٍّ، وَبَدَّ بَقِيَ يَضْفُ لِحَقٍّ كَانَ التَّمَامُ بِالرَّجُوعِ يَضْفُ لِحَقٍّ لَا مَحَاةً، فَيَضْمُهُ ارْتِجَاعُ جَمِيعًا، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، لَكَانَ صَمَانٌ لَضَمِّ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ

«فَإِنْ قِيلَ نُو قَالَ رَجَعَ لِأَوَّلٍ، كَيْفَ يَحْوُرُ أَنْ يَلْمِزِي لَضَمَانَ بِرَجُوعِ غَيْرِي، وَفِي زُجُوعِي لَمْ يَحْثُ عَنِّي شَيْءٌ؟»

قِيلَ لَهُ: كَمَا يَدْرُكُ الضَّمَانُ جَمِيعَ الشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَنُو قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ نُو رَجَعْتُ وَخَدِي نُو يَرْمِي الضَّمَانَ، لِأَنِّي ثَلَاثُهُمْ، ثُمَّ يَنْسَمِعُ قَوْلُهُ، كَذَلِكَ هَذَا<sup>١</sup>.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمَّتْ رُبْعَ لِحَقٍّ)، وَهَذَا لِعَطْفِ الْمُذَوِّبِ فِي «مَحْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمَّتَا يَضْفُ لِحَقٍّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيَانَهُ الرَّجُلَ عَنِ شَهَادَتِهِ يَضْفُ لِحَقٍّ، فَيَرْجُوعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ نَبْطُ اسْتَضْفٍ، فَيَضْمَانِ ذَلِكَ، إِذَا رَجَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَخَدِي يَضْفُ الرُّبْعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ التَّمَامُ إِذْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْحَقِّ بَقَاءَ الرَّجُلِ وَامْرَأَةِ الْآخَرَى عَلَى الشَّهَادَةِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)

(١) بَطْنُ الشَّرْحِ مَحْتَصَرُ الْمُذَوِّبِ فِي الْأَقْطَعِ أَوْ ٢٠٠

(٢) بَطْنُ الْمَحْتَصَرِ الْمُذَوِّبِ فِي الْأَقْطَعِ أَوْ ٢٠٢

لأنه بقي من شمس شهادته ثل الحق

(وإن رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق) لأنه بقي النصف بشهادة  
الرجل والربع بشهادة الباقية فهي ثلاثة لأربع

وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق وعلى النسوة  
حصة أسدسه عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة  
النصف لأنهن وإن كثرن يقسم مقام رجل واحد وهذا لا يفضل شهادتهن إلا  
بأنصاف رجل واحد، ولأبي حنيفة أن كل امرأة قامت مقام رجل واحد،

هذا لفظ القذوري في «مختصره»، وتماثله مع «وإن رجعت أخرى» كان على  
النسوة ربع الحق<sup>(١)</sup>، وذلك لأن العبرة بقدر من بقي، وقد بقي ١/٢ من الرجل  
والنساء على شهادته، ففي تمام الحق، فلم يجب انضمام على الزاحعات، وإن  
رجع امرأة أخرى؛ وجب ضمان الزرع عن الزاحعات انشع؛ لأنه هو التام  
برجوعهن؛ إذ بقي ثلاثة أرباع الحق بقدر الرجل والمرأة العشرة على الشهادة  
قوله، (وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق، وعلى النسوة  
حصة أسدسه عند أبي حنيفة رحمه الله).

وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف، هذا لفظ القذوري  
في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، يعني: إذا كان الشهود رجلاً وهداً، وعشر نسوة، فراجعوا  
جميعاً بعد الحكم؛ يجب الضمان أسدات عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما، يجب  
انضماماً<sup>(٣)</sup>

(١) بظر: «مختصر القذوري» [مر/٢٢٣]

(٢) بظر: المصدر السابق [مر/٢٢٣]

(٣) في «الصحح» وعلى قول لأن على حريص أبي حنيفة رحمه الله

«قال - في نقص عني عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد»  
فصار كما إذا شهد بدت سنة رجل ثم رجعوا ونزع النسوة العشرة ذوات  
الرجل كان عليهن نصف الحق على المؤمنين لما قلنا

ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعوا، فالضمان عليهما ذوات المراء.

[وخته قولهما، أن النسوة وإن كثرن، يقمن مقام رجل واحد في الشهادة،  
بدليل أنه لا تقبل شهادتهن وحدهن، وصارت شهادة [٢٣٨٦] عشر نسوة،  
كشهادة ثرائين، فصار الضمان على الرجل والنسوة نصفاً<sup>(١)</sup>]

وخته قول أبي حنيفة: أن الشارع جعل شهادة المرائين عند لاختلاف  
بمرة شهادة رجل واحد، فيصير شهادة عشر نسوة بمرة شهادة خمسة رجال،  
فصارت كأن الشهود كانوا من رجال، فراجعوا جميعاً، فوخت الضمان أسداساً

قال في «شرح الطحاوي»، «ولو رجع الرجل وخته، فعليه نصف المال  
بالإجماع، ولو لم يرجع رجل ولكن رجع النسوة، فعليهن نصف المال  
أيضاً<sup>(٢)</sup>»

قوله (لما قلنا)، إشارة إلى قوله: (لأنهن وإن كثرن يقمن مقام رجل واحد)  
قوله (ولو شهد رجلان وامرأتان بما راجع)، ثم رجعوا، فالضمان عليهما ذوات  
المراء)، وهذه من مسائل «المسوط»<sup>(٣)</sup>، ذكرها نمرضا على مسألة النقذوري رحمه

[١٨٨/١٦]، «بدائع الصانع» [٢٨٧/٦]، «أخيار» [١٥٤/٢]، «تيسر الحقائق»  
[٢٤١/٤]، «البيان شرح الهداية» [٢٠٥/٩]، «سجيرة امرأة» [٢٣٨/٢]، «فتح الخيرة»  
[٤٨٥/٧]، «التعحيح والرجح» [ص ٤١٢]، «الدرر في ح كتاب» [٧٤/٤]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ال» و«لام»، و«فتح»، و«واو»، و«ص»

(٢) بصر «شرح مختصر الطحاوي» بالأسبغين رقم [٢٥]

(٣) بصر «الأصل المردود بالمصنف» [١١/١١] طبعة وراء الأقفال المطبوعة

لأنَّ الوَاحِدَةَ بَسَّتْ شَهِدَةُ نَلْ هِيَ بَعْضُ الشَّاهِدِ فَلَا يُصَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما، وكذلك إذا شهدا بأقل من مهر مثلها) لأنَّ ما دفع التضع غير متقوِّمة عند الإثلاف لأنَّ التضمين يستدعي السئلة على ما عُرِف، وإنما نقصر وتقوم بالتملُّك لأنها نصبر متقوِّمة ضرورة الملك إيانة بحظر المحل.

وإنَّ بحسب بيان

وإنما لم يحب الضمان على المرأة؛ لأنَّه لم يضمن بشهادتها؛ لأنها نصف شاهد، فلا يُصاف الحكم إلى بعض اليمين.

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجع رجل وامرأة؛ ضعن الرجل والمرأة نصف لمان ثلاث في قباص قول أبي حنيفة

رحمته

وعندهما، ضعن الرجل نصف المال، ولم تضمن المرأة، لأنَّ عندهما ثابت بشهادة النساء نصف الحق، وبقي شهادة المراتبي نصف الحق.

وعند أبي حنيفة الحق بشهادة الرجال والنساء على الشيوع، ثم تقدم كل المراتبي مقام رجل، ثلاث نسوة يقمن مقام رجل ونصف

من رجوع جميعاً؛ فعندهما أنصافاً، وعند أبي حنيفة أحصاء على النسوة ثلاثة أحصاء، إلى هنا نقتط «الشامل».

قوله: (وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما)، أي: قال المُؤدِّب في «مختصر».

قال صاحب «الهدية» (وكذلك إذا شهد بأقل من مهر مثلها)، يعني

(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِتَرْوِجٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِعَوَصٍ لَمَّا أَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ خَالَ الدُّحُولُ فِي الْمَلْتِ وَإِتْلَافٌ بِعَوَصٍ كَلَامٌ إِتْلَافٍ، وَهَذَا لِأَنَّ مَتَى الصَّمَانِ عَلَى الْمُعَانَةِ وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْإِتْلَافِ بِعَوَصٍ وَبَيْنَهُ بِعَوَصٍ عَوَصٍ.

في هذا الباب

لَا صَمَانَ عَلَى الشَّاهِدِينَ إِذَا رَجَعَا، وَلَمَّا نَمَّ يَجِبُ الصَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ يَسْتَدْعِي الْمُعَانَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْرِ مَا كُفِّرْتُمْ﴾ (البقرة: ١٩٤)، وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَقْعَةِ الَّتِي هِيَ لِعَوَصٍ - أَعْنِي: مَنَعَةُ التُّضْعِ - فَلَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ، كَمَا فِي إِتْلَافٍ سَائِرٍ مَدَامَ الْمَعْصُوبِ، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ عَدْلَ حَلَاقٍ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ، وَلَا مَنَعَةَ يُضْعَ لَا فِيمَا بَعْدَ لِحَرْجٍ عَنْ مَلِكٍ الْمَرْأَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً مَرِيضَةً لَا تَرْوِجُ نَفْسَهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا؛ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا كَمَا لِلْمَهْرِ، بِحِلَالٍ مَا لَوْ سَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا شَيْئًا بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَبِهِ لَمْ يَجِبْ لِلتُّضْعِ قِيَمَةٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ لِرُوحٍ؛ إِبَانَةً لِحُطَرِّ الْمَحَلِّ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ١٢٧٩٢ | «مختصر» | «وكذلك إذا شهد على رجل بتروج امرأة بحقدار مهر مئيتها»<sup>(١)</sup>، بِمَعْنَى: لَا صَمَانَ عَلَيْهِمَا إِذَا رَجَعَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَحْرَجَا عَنْ مِلْكِ الرَّجُلِ مَقْدَارَ مَهْرِ الْمِثْلِ وَأَتْلَعَاهُ؛ فَقَدْ أَدْخَلَا فِي مِلْكِهِ عَوَصًا بِإِرَائِهِ؛ لِأَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكِ الرُّوحِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِتْلَافُ بِعَوَصٍ، كَانَ كَلَامٌ إِتْلَافٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَانُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضَبَحَ الرِّيْدَةُ؛ لِأَنَّهُمَا أَتْلَعَا الرِّيْدَةَ بِمَا عَوَصَ، حَيْثُ لَمْ يُدْخَلَا بِإِرَائِهِمَا شَيْئًا.

وَالْأَصْلُ هُنَا مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَفَّ بِشَهَادَةٍ عَلَى

(وَإِنْ شَهِدَا بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ لِمِثْلِ ثُمَّ رَجَعَا صَمِيمًا ارْتِيَادَةً) لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا  
مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ.

باب العوض

للمشهود عليه منفعة، فلا ضمان عليه برئ حرج، وإن أئلف عين مالي، وإن كان يعوض  
هو عين المال، أو منفعة لها حكم عين المال، فلا ضمان عليه، وإن كان يعوض  
يعوض، فإنه يجب الصمان.

إذا عرفنا هذا فنقول: إذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها على ألف  
درهم، وهو شكك، فشهد بذلك شاهدان، وقضى القاضي بالزواج بألف درهم، ثم  
زعمت، فإن القاضي لا يفتح السكاح، ويضطر إلى مهر ميثها، إن كان مهر ميثها ألفاً،  
أو أكثر، فلا ضمان على لشهود؛ لأنهما أئلفا على الرخي عين مالي يعوض؛ لأن  
الضمان يقتضي مالاً في حال دحرله في يئس الروح.

ألا ترى أن الأب إذا تزوج من ابنة امرأة جاز، لأن الضمان كعين المال في  
حق الزوج، وكذلك العريس إذا تزوج امرأة على ألف درهم، وذلك مهر ميثها،  
جاز، ولا يقتضي من الثمن، فلما كان في حق الزوج كعين مالي في حال دحرله في  
يئس، فقد حصل التلّف بعوض<sup>(١)</sup> فلا ضمان عليه.

وإن كان مهر ميثها أقل من ألف [درهم]<sup>(٢)</sup>، يضمن لزيادة على مهر المثل؛  
لأن التلّف حصل بعير العوض، هذا إذا كان الروح هو المتكبر.

فإن كانت المرأة تُكبر، والروح يدعي ذلك، فقضى بالزواج بألف ومهر  
ميثها ألبان، لم يضمن للمرأة شيئاً؛ لأنهما أئلفا عليها المنفعة، ومثل المنفعة

(١) في ١٤١ و ١٤٢ المعبر عوضاً وهو الموقوف به وقع في شرح الطحاوي، ولا سحاح  
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ ٨٦)

(٢) ما بين المعنوقين - زيادة من: ١٤١، ١٤٢ وليست بكتب في شرح الطحاوي، ولا سحاح  
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ: ٨١٦)

قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا، لم يضمن؛  
لأنه ليس بإتلاف منى بطرا إلى لِعَوْصٍ (وإن كان بأقل من القيمة ضمن  
التقصان) لأنهما اتلفا هذا الخمر بلا عَوْصٍ.

وإن شهد ببيع

لا ضمان عليه.

وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه جره داره مئة شهرا بعشرة،  
والمُتَأَجِّرُ يُكْبِرُ، فشهد شاهدان على ذلك، ثم رجفا، فإن كان في قول المدة  
نظر إن كان أخوة الذر بمثل المسمى؛ فلا ضمان عليه؛ لأنهما اتلفا عين مال  
بعوض؛ لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تُعَوِّمُ كعين مال قائم، وإن كان دونه  
بضمان ريادة، وإن كانت لدعوى بعد نضي المدة يضمن الأخوة؛ لأنهما  
اتلفا بعير بعوض.

ولو كان المدعي هو المُتَأَجِّرُ يدعي أنه اساحر الدار مئة بعشرة وأخر مثله  
مئة، والمُؤَاجِرُ يُكْبِرُ، فشهدا بذلك، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما؛ لأنهما اتلفا  
المنفعة<sup>(١)</sup>. إلى هـ لفظ «شرح الطحاوي».

قوله. (قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا، لم  
يضمن). أي قال المُدَوِّرِيُّ رحمته في «مختصره». وتماثله فيه. «وإن كان بأقل من  
القيمة ضمنا للتقصان»<sup>(٢)</sup>، وإنما لم يجب الضمان في الصورة الأولى؛ لأنهما لم  
أحرزا المبيع عن ماله. فقد أذخلا في ملكه دار نه مثله، والإتلاف بعوض كالأ  
إتلاف، فلا يجب الضمان، بخلاف ما إذا شهدا ببيع بأقل من القيمة، حيث  
بضمان التقصان؛ لأنهما اتلفا ذلك المثل بعير بعوض.

(١) ينظر «شرح الطحاوي» للأسيدي ٢/ ٦٢٩، معطوط مكتبة معهد علي - تركيا رقم

المخطوط: (٨١٦)

(٢) ينظر «مختصر المُدَوِّرِيِّ» [ص ١٠٠]





وإن شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

عنه

سقوط الخيار بمضي المدة، فيصاف الحكم - وهو روال - لمثل بعد سقوط اختيار -  
إلى ذلك، ٣٩٨، ٥، السب، وقد خص سبب الروا بشهادة الشهود، فيصاف  
السبب بهم، فيجب عليهم ضمان القضاء.

وهذا الذي ذكره جواب سؤال بأن يقال: ينبغي ألا يجب الضمان على  
الشاهدين إذا شهدا بالبيع بشرط الخيار؛ لأنهم لم يتبعوا شيئاً على البيع، لأنهم  
أبى البيع بشرط الخيار، والبيع لم يرد منك عن البيع بعد، وإنما يرون إذا مضت  
المدة وهو ساكت، فإذا سكنت عن رد كان راضياً برون منك، فكيف يجب  
الضمان على شهود حينئذ؟

فقال: سبب التلم هو لعدم سابق، وذلك يثبت بشهادتهم، فيجب عليهم  
الضمان.

غاية ما في الباب أنه سكنت ومضت المدة، وسكوته دلل رضاء بروال  
منك، إلا أن لم تلبث إلى ذلك؛ لأنه كان منكراً للبيع، فلو تصرف في البيع  
بحكم الجبر وقال: فتحت البيع، كان مقراً بالبيع، ويظهر كذبه عند الناس،  
والعاقل يحتجب عن الكذب وإظهاره، فلاجل هذا ما تمكن من التصرف في البيع  
بحكم الخيار، فلم يدل سكوته على رضاء.

ومع هذا لو أوجب البيع في مدة الخيار؛ لم يضمن الشاهدان شيئاً، لأنه  
أزال منك بإختياره، وكذلك لو أنك الخيار للمشتري ومضت المدة وهو ساكت،  
وفي قيمة البيع نقصان عن ثمنه؛ يضمنه الشاهدان، ومع هذا لو أوجب الشراء  
في المدة سقط الضمان عنهما؛ لأنه أتلّف ماله بإختياره، فافهم.

قوله: (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

بصف المهر؛ لأنَّهما أكدَّ ضمانَ علي شرف السقوط، إلا برى أنها لو طارعت  
ابن الروح أو زُفَّتْ سقط مهرُ أضلا وإن تفرقة قبل الدخول في مفتي

غاية البعد

بصف الدهر)، هذا نَقَطُ القُدُورِيِّ في «مختصره»، وتضاف فيه «فإن كان بعد  
الدخول لم يضمن»<sup>(١)</sup>. ولم يذكر ضمانه في «الهداية». مع أنه ذكره في «البلدية»،  
فلا أدري كيف كانت عنه في «الهداية»؟ رديت لأنهما فررا واكثرا عليه، كان علي  
شرف السقوط بإرتدادها، أو تفيلها ابن زوجها، لأن حينئذ ينسقط عنه جميع  
المهر. وشاكيد شدة بالإيجاب.

ولهذا إذا أُكْرِهَ لِرَجُلٍ على طلاق امرأته قتل الدخول بها، كان له أن يزجج  
بصف المهر على الذي أكرهه.

أو يقول إن إطلاق قتل الدخول في معنى النسخ، لأن المنقوض عليه - وهو  
البضع - عاد إلى العراء سالماً كما كان، فصار كهلاك البضع قبل انقضاء  
سقط جميع الثمن، وإنما يجب بصف الثمن في إطلاق [٢١٨، ٢١٩] قتل الدخول  
تدعيم على طريق التهمة، وقد أقره الشاهدان على الروح، ولم يكن واجباً عليه،  
بوخت الضمان عليهما، فصار كما إذا شهدا بماء، فقضي به ثم رجعا.

وهذا بخلاف ما إذا كان رجوع الشاهدتين بعد دخول الروح، حيث لا  
ضمان شيئاً، ودلت لأن شهادتهما تصممت خروج البضع عن ملك الروح،  
انقطع لا قيمة له عند الخروج، وهما لم يلقا شيئاً له قيمة. ولا قرراً شيئاً على  
شرف السقوط، فلم يجب الضمان عليهما.

وقال الشافعي رحمته الله [٢١٨، ٢١٩]: يجب عليهما الضمان كما قتل الدخول؛ لأن  
مافع البضع متمومة، فصار كما لو شهدا بعين فقضي بذلك ثم رجعا<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/٢٢٢ - ٢٢٤]

(٢) ينظر «الهدية» في هذه الإمام الشافعي «يشعوي» [٣٠١، ٨] «الاعراب شرح سراج» =

الْمُنْعِ فَيُوجِبُ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ، ثُمَّ تَجِبُ بَضْفُ الْمَهْرِ  
أَبْدَانًا بِطَرِيقِ الْمُتَعَةِ فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا .

قَالَ وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا

عَلَيْهِ بَيَانٌ

وَلَمَّا أُنْ صَحَّانِ الْمُدَوَّنِ مَتْنِي عَلَى الْمُتَمَاتَةِ بِالْمَنْصُ ، وَلَا قِمَاتِهِ بَيْنَ الْعَيْرِ  
وَالْعُرْصِ ، أَيْ أَغْنَى بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مُنْعَةِ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجِبُ الصَّحَّانُ ، وَإِنَّمَا  
تَقَوُّمُ الْمَنَافِعِ بِالْمَقْتَرِ بِشَرَايِي ، بِخِلَافِ لِقْيَاسِي ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ  
مَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَيْرِ ثُمَّ رَجَعَا ، لِأَنَّ الْمُتَمَاتَةَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْعُرْصِ نَائِتَةٌ ، وَخِلَافِ مَا إِذَا  
كَانَ لِرَجُوعٍ فِي الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا عَلَى الرُّوحِ مَا عَنِ شَرَفِ السُّقُوطِ

قَوْلُهُ : ( كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ) ، أَيْ فِي بَابِ الْمَهْرِ عَدَّ فَرْلَهُ : ( وَتُسْتَحَبُّ الْمُتَعَةُ  
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ إِلَّا بِمُطْلَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، وَقَدْ سَمِيَ  
لَهَا مَهْرًا )

قَالَ فِي «الْمَحْفَةِ» : «وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَطَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَقَدْ دَخَلَ  
بِهَا ، وَقَصَى الْقَاصِي ، ثُمَّ رَجَعَ ؛ ثُمَّ بَضَفَ . لَا مَا رَادَ عَلَى مَهْرٍ لِمِثْلِ ؛ لِأَنَّ بَقْدَرِ  
الْمَهْرِ ثَلَاثُ عُرُوصٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِ الْبُضْعِ ، وَلَوْ كَانَ قَتَلَ الدُّخُولَ . إِنْ كَانَ  
الْمَهْرُ مُسَمًّى - سَمَتْ اسْتِيفَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَمًّى ؛ يَضْمَانُ الْمُتَعَةَ ؛ لِأَنَّ  
ذَلِكَ تَنَفُّ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَمْ يَخْضُلْ لَهُ بِمُقَابِلَتِهِ عُرُوصٌ» (١) .

قَوْلُهُ ( دَلَّ ) وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ؛ صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ، أَيْ  
هَذَا لِمُدَوَّرِي فِي «مَحْتَصَرِهِ» (٢) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِذَلِكَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِلَا عُرُوصٍ .

(١) «إِصْرِي» [١٢٩: ١٣]

(٢) فِي (٤) وَ(١٤) : «الْعُرُوصُ»

(٣) يَنْظُرُ «تَحْقِيقُ الْفَقْهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ اإِسْرَائِيلِيِّ [٢٦٦: ٢] .

(٤) يَنْظُرُ «مَحْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [١٢٤: ١]

مَالِيَّةٌ [٥٧] الْعَبْدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَوْصٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمُتَّقِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا يَهْدَى لَصَمَانٍ فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ.

خاتمة الباب

فعلية صمائه، سواء كان مؤسراً أو مغيباً، لأنه صمان سلاف الملك، والولاء للمولى؛ لأن العتق لا يحول إلى الشاهدين بصمايهما؛ لأن العتق لا ينسحب، وثبوت الولاء للمولى لا يكون عوصاً، لأن لولاء لمن يملك، وإنما هو سبب يورث عنه.

قال الشيخ أبو حنيفة الطحاوي في «مختصره»: «إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، فقصى القاضي عيه بشهادتهما بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما ضمان عبده المولاه، ويكون ولاؤه لمولاه دونهما»

وإذا شهد [٥٨] شاهدان على رجل أنه أقر أن عليه أمة قد ولدت منه، وهو يسكر ذلك، فقصى القاضي بشهادتهما عليه بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما له ضمان ما بين قيمته من ذكوة إلى قيمته ثم ولد، فإن توفي المولى بعد ذلك فعتقت؛ كان عليهما به قيمة ثم ولد، تُرد ذلك إلى ذكوة مولاه، يكون حكمه حكمهما.

ولو كان شهيداً أن مولاه أقر أنها ولدت منه ابناً له في يده، والعساة على حالها، كان عليهما لمولاه في الأمة كما ذكرنا، وكان عليهما أيضاً لمولاه ضمان بعة ولدها، فإن قضى ذلك المولى، ثم مات، فورثه هذا الأس، كان عليه أن يردها على الشاهدين ما ورث، مثل ما كان أصيب أحده من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة أمه؛ لأنه يقول: إن المص أحده ذلك منهما طلقاً، وأنه ذنب في يركنه لهما.

وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد لتتلي : ضما لدية ، ولا يُقتض منهم

غاية البيان

وردا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عبده ، فقصى القاضي عليه ذلك  
بشهادتهما ، ثم رجعا عنهما ، فعديهما له ضمان ما بين قيمة العبد مُدْبِرًا إلى قيمته  
غير مُدْبِر ، وإن مات المولى بعد ذلك ، فعقوب من ثلث تركته ؛ كانت عليهما ضمان  
بغية قيمته عند لوزنته

ورد شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى ستة  
وقبض ألف درهم ، فقصى القاضي بذلك ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فمات المولى  
بالخيار إن شاء ضمن الشاهدان بألف درهم حالاً ، وزخف بالمكاتبه على المكاتب  
إلى أحدهما ، فمات قصاه احسنا بنفسهما منها ألفاً ، وصداً بالفصل على ذلك .

وإن شاء المولى اسع لمكاتبه بالمكاتبه ، وترك تضمين الشاهدتين ، فأي  
لوحهين احذر المولى ثم أدّى المكاتب المكاتبه فعقوب ؛ كان ولاؤه لمولاه ، وبأ  
لم يفتي المكاتب ، ولكنه عجز فعاد رقيقاً ، ترى شهادتين من الصان روعت  
على المولى رد شيء إن كان نفسه منهم من قيمة العبد عليهما . (إلى هـ لفظ  
الطحاوي في «مختصره»<sup>(١)</sup>)

قوله . (وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد القتل ؛ ضمت الدية ، ولا يُقتض  
منهما) ، هذا لفظ القدوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup> .

قال في كتاب «التفرع لأصحاب مالك» «وردا شهدا على رجل بالقتل ،  
فقتل شهادتهما ، ثم رجعا وأقرأ بالكليب ، أو العنط غريمًا لدية ، ونحملها العاقبة ،  
ولم يلزمهما القود وقال أشهب<sup>(٣)</sup> يقتض منهم رد تعمدًا [٢٣٨٩ هـ] ، ويعرمان

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/٣٤٨] .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٤] .

(٣) هو ابن عمرو أشهب بن عبد العزيز ، من كبار أصحاب مالك ، ثقة عليه ، وكانت ولادته من حبيب =

→ عذبة لیبان ←

الدِّبَّةُ إِذَا غَضِبَتْ: أَي هُبْ لَمَطُ كِتَابِ (التَّوْبَةِ)

وقال في «وجيز الشافعية»: «وإن رُحِعَ بعد استيحاء القسي؛ فعليه انتصاصُ  
رُقالٍ تعذبُ»<sup>(١)</sup>

وَقَالَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته «وَأِنْ قَالَ لِشَهِيدٍ: تَعَمَّدُنَا لِإِسْهُمَ  
لِقَضَائِهِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ قَالُوا أَهْطَأْتُ، بَأْسُ شَهِيدٍ، أَوْ أَشْكُهُ عَيْنًا، فَعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ دِيَّةُ  
فِي أَمْوَالِهِمْ عَلَى تَحْرِيرِ ضَمَائِهِمُ الْأَمْوَانَ، لَا عَلَى عَوَاقِبِهِمْ، لِأَنَّ الدَّقِيقَةَ لَا تَحْمِلُ  
الْأَعْرَافَ» <sup>(\*)</sup> <sup>(\*)</sup>. كَذَا فِي كِتَابِهِمُ الْخُصَى: (الْمُتَنَوِّعُ)»

وَحُكْمُهُمْ فِي إِيْجَابِ لِقَاصِي عَنِ الشَّاهِدِ: أَنَّ مَا قُتِلَ نَفْسِيَّةً، فَيَجِبُ  
الْإِنْقَاصُ عَنِ الشَّاهِدِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهِ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّاهِدَ كَمُكْرَهٍ أَيْضًا  
لِلْقَاصِي عَنِ نَفْسَانِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ أَعْضَاءُ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ اسْتِشْهَادِهِ وَتَكْفُرِهِ،  
وَلَوْ رَأَى وَأُخْرَى يَفْسُقُ.

ثُمَّ الْمُكْرَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ يَجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ؛  
لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقِصَاصِ أَكْثَرُ، فَمَاءً إِلَى الْفَتْحِ مِنَ الْأَكْرَاءِ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي  
صُورَةِ الشَّهَادَةِ يُعَابُ عَلَى اخْتِصَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَ لِمُكْرَهُ عَلَى النَّفْسِ  
يُسَمُّ وَلَا يُعَادُ

= وثائق وبعثت معهم ستة أربعمائة ومئتين بعدد وثيقة الشافعي شهر رجب كد حواء في حاشية (الح) و (ام)

(۱) بطور: ۱. التبرع من يده، ۲. الإمداد ماثلك من أنس، ۳. لار، ۴. محلاص [ ۸۶ ۸ ]

١٠. مقرر (الموجه) مع العريف شرح الموجه: ليعر إلى [١٢٢/١٣].

١٣ وقع لأهل الأعراف، والمسلمين (الذين هم)، والنجاة، والحق، والحمد لله وهو المولى بها  
وقرأ في الاستغفار.

(١) مقرر: الاستوعاب، نصير، ليس، السعري [٦٥٨١٢].







قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْصُرُ مِنْهُمْ بِوُجُودِ الْقَتْلِ مِنْهُمْ نَسِيْبًا فَاضْبَحَ الْمُكْرَهُ نَلْ  
أُولَى، لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُعَدُّ وَالْمُكْرَهُ يُصَحُّ

وَلَمْ أَرَ لِقَتْلٍ مُتَاشَرِهِ نَمَّ يَوْجَدُ، وَكَذَا نَسِيْبًا، لِأَنَّ النَّسِيْبَ هُوَ يُقْصَى إِلَيْهِ  
عَاصًا، وَهَذَا لَا يُقْصَى لِأَنَّ الْغَفْوَ مُدْرَثٌ، بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ لِأَنَّهُ يُؤَثِّرُ حَيَاتَهُ

فَقَدْ عَادَ لِيَدِي بِهِ

الْمَوْجُودُ مِنْهُ كَالْمَوْجُودِ مِنَ الَّذِي أَكْرَهَهُ

أَوْ نَقُولُ: لِشَهَادَةِ شَرِكَتِهِمْ فِي الْقَتْلِ مِنْ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَحْتَاجُ ابْتِصَاصًا،  
كَمَا دُ اشْرَكَ الْحَاطِيَّ وَالْعَبْدُ

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» هَذَا سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ:

«قَدْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام «لَنْ تُشْهَدَ عِدَّةُ رَحْلَابٍ عَلَى رَحْلٍ بِالسَّرِقَةِ،  
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْزٍ، فَقَالَا أَوْهَمْنَا بِمَا السَّرِقُ هَذَا، فَقَالَ لَهُمَا  
لَا أَصَدُّكُمْ عَلَى هَذَا، وَأُصَمِّمُكُمْ فِي الْأَوَّلِ، فَلَمَّا أَتَى أَعَدَّكُمْ أَنْكُمَا فَعَلِمَا ذَلِكَ  
عِنْدًا: قُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا» (١).

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَحْتَمِلُ: قُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ، لِمَا صَارَ عِنْدَهُ مَعْنً  
بَعْنٌ فِي الْأَرْضِ بِالْقِسَادِ بِالشَّهَادَةِ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُمْ (٢)

قَوْلُهُ (فَاضْبَحَ الْمُكْرَهُ)، بِكَثْرِ الرَّاءِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَهُ يُصَحُّ)، بِمَنْعِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ)، بِمَنْعِ  
نَرْءِ أَيْضًا

مَشْرِحُ حَرْبِهِ

(١) مِ (٢) أَعْنَى وَجْهَ الْقَصَاصِ، لَمْ أَشَارْ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي مَعْصَرِ الشُّجْحِ: أَعْنَى وَجْهَ الْحَدِّ

(٣) يَنْظُرُ «الشرح المختصر للدور» بِالْأَقْطَعِ [ق/٢٠٥]

ظهيراً، ولأن المثل الاختياري مما يقطع النسبة، ثم لا أقل من الشبهة وهي  
ذاتة لبقصاص، بخلاف المال لأنه يثبت مع الشبهات والناقي يعرف في  
«المختلف».

كتاب سائر

قوله (ولأن المثل الاختياري ما يقطع النسبة) يعني: إذا كان الاختيار  
صحيحاً، أما إذا كان فاسداً كما في فعل المكره، فلا

قوله (والناقي يعرف في «المختلف»)، أي: في «مختلف الرواية» (١)،  
تصنيف الفقيه أبي الليث، لا تصنف علاء الدين العالم (٢).

قال الإمام شرف الدين أبو حمزة عمر بن محمد بن عمر الأنصاري لفتي  
البحاري في كتاب «المهاج» «رأيت عن بعض مشايخنا أنه لو لم يكن لأصحاب  
كتاب سوى ما جمعه الفقيه أبو الليث في «مختلف الرواية» لكتب به صحراً»

قال الإمام القنابي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من «كتاب  
لشهادات» - إذا شهدوا على رجل أنه قتل ولياً فلا يخطأ، أو عمداً، ونفسه  
القاضي، وأخذ الولي الدية في الخطأ من العاقبة، أو قتل اقاتل في الغنى، ثم  
جاء المشهود بقتله حياً، فالعاقبة بي الخطأ إن شاءوا رجعوا على الأجنبي لأنه  
أحد بعير حق، ثم هو لا يزحج على أحد، وإن شاءوا صموا مشهوداً؛ لأنهم سبوا  
لثلب بعير حق، ثم هم يرجعون على الولي؛ لأنهم صدقوا بمقتضى - وهو الدية -  
بأداء الصمام، فكيف أن الولي أحد ما منهم

وفي [١٥٠] العمدة لا يجب إقصاض على الولي الذي انتقص من المشهود  
عليه، ولا على الشاهدين، لأن النقص أوزر شبهة، لكنه يجب الدية، ويحذر

(١) يطر المحقق لرواية أبي الليث السرقدي [٦٦٦٣ - ١٦٥٢]

(٢) ويمل مما كتب واحد منه أبي الليث، ويرثه علاء الدين العالم. ينظر ما بحثه محقق «المختلف»

لرواية أبي الليث السرقدي [٣٣ - ٢٨]

قوله: وإذا رجع شهود الفرع ضموا، لأن الشهادة في مجلس انقضاء صدرت منهم فكان التلّف مضافاً إليهم

ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم لأنهم أنكروا اتّست وهو الإشهاد فلا يتطلّب انقضاء...

في غيبة السيد

ورثة المقتول إن شاءوا، ضموا الولي الدّية، ثم هو لا يرجع على أحد، وإن شاءوا ضموا الشّاهدين، ثم هما لا يرجعان عند أبي حنيفة؛ لأنهم لم ينيكوا المتضمنين، وهو الدّم؛ لأنه لا يقتل التملّك؛ لأنه من مال

وعندهما يرجعون بما صحوا، لأن أداة الضّمان انعقد سبباً لمنك انتصوب، لكن لم يثبت لملك في متضمن لعدم قوله، فيثبت في يديه، كمن عصت مدبراً، وعصت منه آخر، ومات في يده، وضمّن لملك الأول، يرجع لأول على الثاني بما ضمن؛ لما قلنا كد ههنا، وأما كشاً هذه المسألة - وقد تمّ بتقرّض لها صاحب «الهدية» - تكتبراً للمائدة

قوله: (وإذا رجع شهود الفرع ضموا)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>

اعلم أن شهود الفرع إذا رجعو عن شهادتهم في مجلس انقاضي بعد انقضاء شهادتهم، ضموا المشهود به؛ لأنّ بئلاف المشهود به حصل بأدائهم لشهادة في مجلس لقاضي، فكان الإنلاف مضافاً إلى شهادتهم، فوحد عليهم الضّمان.

قوله: (ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم نر شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، وسنذكر فيه اختلاف بين أصحابنا، وكذلك أتت صاحب «الهداية» مطبّق بلا ذكر اختلاف وقدن في «شرح القُدوري» بشيخ الإمام أبي نصر بغداديّ رحمه الله

ذكره قول أبي حنيفة وربي يوسف عليه السلام، وذلك محققاً بضمتين، وهو رواية عن أبي حنيفة <sup>(١)</sup>، إلى هنا لفظه عليه السلام.

وقال الشيخ الإمام أبو المعين التميمي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من كتاب الشهادات - «فيما إذا شهد على شهادة شاهدين على رجل أنه قتل فلان من فلان خطأ؛ فإن لقاصي نقصي بالدنية على عاقبة لقائلي؛ لأن الخطأ موجب بدال، وما هذا سبيله شك بإشهاد على الشهادة

وإذا قصن الزبي بدنية من عاقبة المتهود عليه، ثم جاء المتهود بقتله حياً، فلا ضمان أيضاً على الشهود الفروع، لعدم رجوعهم، وعدم ظهور كذبهم بيقين؛ لأن من الحائز أن الأضني أشهادهما غير أن لولي يرد على العاقبة ما أحده؛ لأنه استوفى ما ليس له ولا به لإستيفاء، فلز حصر لأضلال وقالاً لم تشهد هذين على شهادتهما <sup>(٢)</sup>، ثم يفتت إلى إنكارهم؛ لأن إيه - ما ثبت بقصة القاضي بدليله، لا يطرأ إنكار أحد، ولا ضمان على الأصلين.

أما عن قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام فإنهم لو رجعا بأن فلا، أشهدهما بطل، لا ضمان عليهما، لأن شهادتهما وإشهادهما لقرعني كذا في غير مجلس القضاء، وشهادته في غير مجلس القضاء لا يكون سبباً لضمان، كارتجوع في غير مجلس قضاء، وإذا لم يضم بالرجوع، فكذا إذا ظهر المتهود بقتله حياً لا بضمتين.

وأما عند محمد فهو بضمتين بالرجوع؛ لأن القرعني مقلاً شهادتهما إلى مجلس القضاء، وجعل حكمهما، كأنهما أتتا شهادتهما في مجلس لقاصي بغيرهم.

(١) بنظر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [٢٠٥/٢].

(٢) وقع بالأصل «شهادتهما وضمت من إيه، وإيه، وإيه، وإيه»، وهو من

لأنه خبرٌ مُخْتَمَلٌ فصارَ كَرُّجُوعِ أَشَاهِدِهِ بِحِلَالٍ م قَبْلَ انْقِضَاءِ  
وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

عِنْدَ عَالِمٍ سَيِّئٍ

وَرَجَعَا، ثُمَّ هُمَا قَالَا لَا يَضْمَانُ - أَيُّ: فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي مَأْنِهِ لِإِنْكَارِهِ عَلَى الْإِشْهَادِ  
لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْلَيْنِ - ١٠

بِأَنَّ أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا خِصَّةً، أَوْ يُخْتَصَرُ عَلَى حَوَابِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ  
عَنْهُ إِذَا جَاءَ وَأَنْكَرَا، وَظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَتَّى، وَنُ حُمِلَ عَلَى الْوَدْقِ هُمَا،  
بِحَتَّاجٍ مُحَمَّدٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا وَبَيْنَ ظُهُورِ الْمَشْهُودِ بِقَتْلِهِ حَتَّى.

وَالْفَرْقُ - أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرَعَيْنِ يَثْبُتُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا تَصَلَّ بِذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاصِي.  
وَلَكِنْ صَرُورَةُ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ وَبَعَادِهِ عَلَى الْمُنْقَضِيِّ عَلَيْهِ، فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي حَقِّ  
الشَّاهِدَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عِنْدَ إِنْكَارِهِمَا ذَلِكَ؛ فَلَا يَذَلُّ صَرُورَةُ إِلَى ثبُوتِهَا فِي حَقِّهِمَا،  
وَإِذَا صَحَّرَ الْمَشْهُودُ بَقِيَّةً حَتَّى - وَأَشْهَادُهُ فِي حَقِّهِمَا عَرُ ثَابِتَةً -؛ ثُمَّ يَضْمَانَا،  
بِحِلَالٍ م إِذَا رَجَعَا، لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا ثَبَّتْ بِاعْتِرَاقِهِمَا؛ إِذْ لَا رَجُوعَ إِلَّا بَعْدَ الثُّبُوتِ،  
وَرَدَّ ثَبَّتَ فِي حَقِّهِمَا، وَانْسَلَتْ إِلَى مَجِيئِ الْقَاصِي بِثَبُّ الْفَرَعَيْنِ؛ صَبِيحًا عِنْدَ  
الرُّجُوعِ ١٠. هَذَا تَقْرِيرُ لَشَيْخِ أَبِي الْمَعْنَى فِي إِسْرَاحِ الْحَامِيعِ الْكَمِيرِ ١١.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخْتَمَلٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ إِنْكَارَ الْأَصْلَيْنِ الْإِشْهَادَ خَبَرٌ مُحْتَمَلٌ  
بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ، فَلَا يَتَطَلَّ اقْضَاءُ لِحَتْمَانِ، كَمَا إِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ بَعْدَ انْقِضَاءِ؛  
لَا تَطَلُّ الْقَضَاءُ بِالرُّجُوعِ، فَكَمَا لَا يَتَطَلُّ إِنْكَارُ الْإِشْهَادِ.

قَوْلُهُ (بِحِلَالٍ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ)، يَعْنِي: إِذَا أَمُكَّرَ شُهُودٌ لِأَصُوبِ الْإِشْهَادِ قَبْلَ  
الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ؛ لَا يَقْضِي الْقَاصِي بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ [١، ٢، ٣، ٤]، كَمَا  
يَذَرِّعُ الشُّهُودَ قَبْلَ الْقَضَاءِ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ الْقَاصِي بِدِيْتِ.

قَوْلُهُ (وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا)، هَذَا لِقَوْلِ الشُّدُورِيِّ فِي

وَأَبِي يُوسُفَ لَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ انْتَصَفَ وَفَعَلَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ  
يَقْضِي بِمَا تُعَدِّينُ مِنْ لُحُجَةٍ وَهِيَ شَهَادَتُهُمْ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبْشَةَ﴾

«مختصره»<sup>(١)</sup>، أي قال الأصول أشهدناهم على شهادتنا، لكن رجعنا صبر  
الأصول، ولم يذكر «بقدر» الخلاف كما ترى

قال صاحب «الهداية» (ومذا عند محمد عليه السلام) وعند أبي حنيفة وأبي  
يوسف عليهما السلام لا ضمان عليهم) وكذلك ذكر الخلاف في «شرح الطحاوي»،  
وعامة «شرح الجامع الكبير»، و«الشامل»

وقال شمس الأئمة الشرحي في «شرح (٥٠٠: ٥٠٠) أدب القاضي»<sup>(٢)</sup> روى  
محمد بن علي أصحابنا أنه لا نبي عليهم، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة عليه السلام  
في «الإملاء»: أن عليهم ضمان ذلك، فأتى في ظاهر الرواية فعلى قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف عليهما السلام لا يضمنون، وعلى قول محمد بن علي، يضمنون، كما روى أبو  
يوسف في «الإملاء»<sup>(٣)</sup>

اعلم أن الفرع لا ضمان عليهم في هذه ضرورة بالاتفاق، لأنهما لم  
يرجعا عما شهدا به.

وأما الأصل، فعليه الضمان على قول محمد عليه السلام، ولكن للفاصلة بعد  
إن شاء وصموا الولي، وإن شاء وصموا الأصلين، فإن وصموا الولي؛ فالولي  
لا يرجع على الأصلين، وإن وصموا الأصلين، رجعا على الولي.

وخه قول محمد عليه السلام أن شهادة الأصلين صارت مقولة إلى مجلس القضاء

(١) سطر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٤]

(٢) قال في «الفتح» وقد أخرج بعض دبل محمد، وعادته أن يكون المرحح عنه ما أخرجه سطر  
«بدائع الصالحات» [٦: ٢٨٧]، «الأجزاء» [٢: ١٥٥]، «سبل الحقائق» [٤: ٢٥١] «الحرمية  
سيرة» [٦: ١٣٩]، «فتح سيرة» [٧: ٤٩٥]، «سحر الرائق» [٧: ١٣٨]

وَنَهْ أَنْ الْقُرُوعَ يَمْلُ شَهَادَةُ الْأَصُوبِ فَصَارَ كَأَنَّهُمْ حَضَرُوا

﴿بَيَانُ الْبَيَانِ﴾

حُكْمًا؛ لِأَنَّ مَقْصِدَ مَنَعَ شَهَادَتِهِمَا، وَاقْتِصَادُ فِي قَضِ الشَّهَادَةِ لَا يَحْوَ إِلَّا شَهَادَةَ  
وُحْدَتِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ سِتٌّ وَحُجُوبُ الْقَضَاءِ  
عِنْدَ طُهُورِ كَذِبِ الشُّهُودِ

فَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، فَشَهَادَتُهُمَا وَحْدَتٌ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ  
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَا تَصْلُحُ سَيِّئًا لَوْ حُجِبَ الْقَضَاءُ، وَنَ ظَهَرَ كَذِبُ الشُّهُودِ،  
فَعَمِلْنَا بِالْحَقِيقَةِ حَالِ بَعْدِ رُجُوعِهِمَا، وَعَمِلْنَا بِالْحُكْمِ حَالِ رُجُوعِهِمَا

وَلَا بِي خَبِئَةٌ وَأَبِي يُونُسَ رحمته أَنَّ لِقَاسَ يَأْنِي حَوَارِ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى  
شَّهَادَةٍ؛ لِأَنَّ اقْتِرَاعَ شَهَادَتِهِ نَقَلَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ شَهَادَةُ الْأَصْلِ الَّتِي وَقَعَتْ  
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً، وَلَكِنَّ  
تَرْكُهَا الْبَيَاسَ، وَجَوْرُهَا الْقَضَاءَ بِهَا، وَجَعَلْنَا شَهَادَةَ الْأَصْلِ كَأَنَّ حُجُودَهُ فِي مَجْلِسِ  
الْقَضَاءِ فِي حَقِّ جَوَارِ الْقَضَاءِ، لَتَعْمَلُ لِنَسْ صَرُورَةَ إِحْيَاءِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا صَرُورَةَ  
بِي خَبِئَةٍ كَأَنَّ حُجُودَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ رِيحَابِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ  
بِخَصْلِ بَدْوِهِ، فَبَقِيَ شَهَادَةُ الْأَصُولِ فِي حَقِّ وَحُجُوبِ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ  
الْقَضَاءِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا.

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ، وَقَعْلٌ نَائِبٌ كَمَنْعِ الشُّبُوبِ عَنْهُ  
قَضَاءُ الْقِيَاسِ يَأْنِي جَوَارِ النَّبَةِ فِي الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ حَقَّ بَدْوِيٍّ، وَنَبَةِ لَا  
حَرَجَ فِي سَدِّهَا، وَبِمَا حَوْرًا هَذِهِ لِبَيَانِ لِنَصْرُورَةِ عَنِ مَا بَيَّنَّا كَذَا فِي «شَرْحِ  
«الْحَامِ لِبَرَهَانِي»

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ، وَقَعْلٌ نَائِبٌ كَمَنْعِ الشُّبُوبِ عَنْهُ

١٨٠ - عَنْ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ رِيحَابِ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ

ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، بحث الصمان عندئذ على الفرع لا غير؛ لأنَّ القصة وقع بشهادتهم. وعند محمد المشهود عليه بالحيار، وإن شاء صمن الأضواء وإن شاء صمن الفرع، لأنَّ القصة وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الأضواء من الوجه الذي ذكر محير بينهما، والحيار متعيرتان فلا يجمع بينهما في التضمن.

﴿قوله ما له تعريفاً﴾

قوله: (ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، يجب الصمان عندئذ على الفرع لا غير)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على مسألة ضرورية، وهي من مسائل «الأصل»<sup>(١)</sup> قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر أبو خيفة وأبو يوسف رحمهما.

وأراد بذلك الوجه ما ذكره بقوله [٥٠٢: ٥٠٣] (لأنَّ القاضي يقضي بما يعبر من الحجة، وهي شهادتهم)، أي: شهادة الفرع

قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر محمد رحمهما، وهو أن الفرع يفتقر شهادة الأصول

قوله (فينحى بينهما)، أي: يحيز المشهود عليه في التضمن بين موحيين، إن شاء صمن الأصول، وإن شاء صمن الفرع على مذهب [٧٢٨٧: ٧٢٨٨] محمد رحمهما.

قوله: (ولجهان مديرتان)، لأنَّ شهود لأصل يشهدون على أصل الحق، وشهود افرع يشهدون على شهادته لأصول، ولا محاسة بين الشهادتين، فلا تغتر شهادة المريقين بعبرة شهادته واحدة، فهذا لم يجمع بين الأصول والفرع في التضمن بأنَّ يقال: يتضمن المريقان حق المدعى عليه أصفاً، بل في الحيز في تضمن أي المريقين شاء



وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم لم  
يُنسَبَ إلى ذلك، لأن ما أنقص من القصص لا يستقصي بقولهم، ولا يجب  
الضمان عنهم لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع  
قال: وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا وهذا عند أبي حنيفة

عنه عليه السلام

قوله (وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم،  
لم يُنسَبَ إلى ذلك)، هذا لفظ القُدُورِيِّ رحمته الله في «مختصره»<sup>(١)</sup>

قال أبو محمد السَّاجِدِيُّ في «تهذيب أدب القاضي»: «وإن قال إنداد شهود  
عند القاضي: قد أشهدنا على شهادتهما، ولكتهما كذب في هذه الشهادة. وهذا  
القول بعد لفظ يشهادتهما، لم يُنسَبَ إليه، ولم يبرقهما ضمان ذلك، لأنهما  
يُبرَّان على غيرهما بأنهما كذبا، فلا تُقبل قوليهم فيه»

قوله (قال، وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا)، أي: قال القُدُورِيُّ  
في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر فيه اختلاف

قال صاحب «الهداية»: (وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا لا يقصصون)<sup>(٣)</sup>،  
وكذلك ألبت الخلاف في «شرح الأقطع»، وقد مرَّت لمساة في باب الشهادة  
على الرُّن

وَحَهُ قَوْلِهِمَا، أَنَّ الْمُرْكِيْنَ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خِيَرًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِحَقِّ،

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٢) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٣) قال حماد الإسلام في «شرحها» والصحيح قول الإمام، ويعتمد عليه القاضي، والسي، «مصدر

شيعه» ينظر «إدائع الصانع» [٢٨٧/٦]، «الاحتبار» ٣، ١٥٥، ١٥٦، «البيان المحتجب»

[٢٥٢/٤]، «الغاية» [١٩٧/٧]، «شرح الهداية» [٢٤٩/٢]، «فتح القدير»

[٤٩٧/٧]، «الغاية في شرح الكتاب» [٧٦/٤]

وَقَالَ لَا يَصْمُونَ لِأَنَّهُمْ أَتَوْا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَشُهُودِ  
الْإِخْصَانِ وَلَهُ أَنَّ التَّرَكِيَّةَ غَمَلٌ لِلشَّهَادَةِ، إِذَا قَاصِيَ لَا يَعْمَلُ بِهَا، لَا بِتَرَكِيَّةٍ  
فَصَارَتْ بِمَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ.

قال وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،  
فالنصان على شهود اليمين خاصة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشَّكُّ. . . . .

عنه البيان

فصاروا كشهود الإخصان.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَاصِيَ لَا يَقْضِي بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّبِّ، لَا بَعْدَ  
تَرَكِيَّةٍ لَشُهُودٍ، فَكَانَتِ التَّرَكِيَّةُ مُعْطِلَةً لِلشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ فِي مَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ  
يُصَافُ إِلَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، كَمَا يُصَافُ إِلَى الْعِدَّةِ. بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ، وَهُوَ  
الْإِخْصَانُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ، لَسِ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَانَ عَلَامَةٌ مُعَرِّفَةٌ لِحُكْمِ  
الرَّبِّمَا الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِخْصَانِ، وَلَا يَتَرَفَّفُ ثُبُوتُ الرَّبِّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْصَانِ، وَيَتَرَفَّفُ  
الْحُكْمُ بِشُهُودِ الرَّبِّمَا عَلَى التَّرَكِيَّةِ، فَظَهَرَ لِمَرَقٍ، وَالنَّاقِي مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْحُدُودِ.

قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،  
فالنصان على شهود اليمين خاصة)، وهذا لفظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْصَرِهِ»<sup>(١)</sup>.

قال لشيخ أبي السمين السنجي - في آخر كتاب لأيمان من «الشرح الجامع الكبير»  
قُلِّدَ (١/٥٧) باب اليمين في طلاق الشَّيْءِ وَغَيْرِ الشَّيْءِ - «إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى  
رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لَعْنَةً: إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَتَتْ حُرٌّ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ،  
وَقَضَى الْقَاضِي بَعَثَهُ، ثُمَّ رَجَعَا؛ صَحَّ شَهِدَا لِيَمِينٍ، دُونَ شَهِدِي الدُّخُولِ؛  
لِأَنَّ الْعِيدَ يَلْفُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَاضِي قَضَى بِعَقْبِهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْعَقْبِ؛ لِأَنَّ  
الْبَيْتَ نَشِئْتُ عَذُّ حَرْبِ الدَّارِ بِقَوْلِهِ أَمَّا حُرٌّ، لَا بِدُخُولِ الدَّارِ، فَكَانَ الْيَلْفُ مَصَادِقًا

عن أبيه السري

بن ما أتته شاهد، ليمس، دون شاهدي الشرط.

قالوا في «شرح الجامع»: ولا يبرأ عنى هذا إذا شهد النان أنه تروّح مائة، وشهد آخران أنه دخل بها، وقضى لقاضي بجميع المهر، ثم رجعوا؛ بحث الصّمان على شهود الدّحوي، وإن كان وجوب المهر مصداقاً لى التروّح؛ لأنّ شهود الدّحوي أكتوا أن التروّح استوفى عوضاً ما رُحبت عليه من المهر، فحرّخت شهادة شهود السّكاح من أن تكون إتلافاً

ومال الشيخ أبو الميمى في «شرح الجامع»: «لَمْ يَدْرُ مُحَمَّدٌ ۖ أَنْ شَاهَدِي الشَّرْطِ لَوْ رَجَعَا عَلَى الْإِنْفِرِدِ هَلْ يَصْصَابُ؟»

[٢٨٣/٢] ثُمَّ قَالَ: «يَسْتَفِي أَنْ يَقَالَ: يَصْصَابُ، لِأَنَّ يَجِبَاتِ لَصَّابٍ عَلَى مَخْصَلِ الشَّرْطِ - عِنْدَ ابْعَادِ إِمْكَانٍ لِإِجْبَابِ عَلَى صَاحِبِ الْعِنَّةِ - وَاجِبٌ»

وقال القنابى في «شرح الجامع»: «وَأِنْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخَدَّهُمْ، فَالْبَعْضُ لَا يَصْصَرُونَ، كَشُهُودِ الْإِخْصَابِ إِذَا رَجَعُوا وَخَدَّهُمْ».

وقال أكثر المشايخ: يَصْصَرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَيَّبُوا لِلتَّحْبِ بِعَبْرِ حَقٍّ، وَلَهُ أَثَرٌ فِي وَجُودِ الْعِنَّةِ عِنْدَ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ سَبَبُ انْصِمَامٍ عِنْدَ عَدَمِ الْعِنَّةِ، بِخِلَافِ الْإِخْصَابِ؛ لِأَنَّهُ يُوَثَّرُ فِي مَنَعِ وَجُودِ الْعِنَّةِ - وَهُوَ الرُّبُوبُ - لَا فِي وَجُودِهِ، فَلَا يَلْحَقُ بِالْعِنَّةِ

وقال شمس الأئمة الشّرخسّى في «أصوله»: - في فصلِ تَقْسِيمِ الشَّرْطِ - «أَقْدَمَ فِي شُهُودِ التَّعْيِيقِ وَشُهُودِ الشَّرْطِ - إِذَا رَجَعُوا - انْصِمَامُ عَلَى شُهُودِ التَّعْيِيقِ حَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَمَوْنَى، أَيْ حُرٌّ، وَهَذَا مَا يُفْرَادُهُ عِنَّةٌ نَائِمَةٌ، لِإِصْدَاقِ حُكْمِ الْعَتَى بِهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَشَرْطِ هَذَا شِبْهُ الْعِنَّةِ، فَلِهَذَا لَا يَصْصَرُ شُهُودُ الشَّرْطِ شَيْئاً، سِوَاءِ رَجْعِ عَرِيقَانِ، أَوْ رَجْعِ شُهُودِ الشَّرْطِ حَاصَّةً

وَالْتَلَفُ مُصَافٌ إِلَى مُنْتِهِبِ السَّبِّ دُونَ الشَّرْطِ لِمَخْصَرِ الْأَثَرِ أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي  
شَهَادَةً لِمَنْ دُونَ شُهُودِ الشَّرْطِ، [١٠٤٨] وَنَزَحَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخُذَهُمْ اخْتَلَفَ  
الْمَشَايِخُ فِيهِ، وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَكذلك إِذَا رَجَعَ شُهُودُ التَّحْيِيرِ وَشُهُودُ الْأَخْيَارِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ عَلَى شُهُودِ  
الْأَخْيَارِ حَدَثٌ، لِأَنَّ التَّحْيِيرَ سَبٌّ، وَمَا عَارَضَهُ - وَهُوَ الْأَخْيَارُ - عِلَّةٌ مَانِعَةٌ  
لِلْحُكْمِ، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ مُصَافًا إِلَيْهِ دُونَ السَّبِّ، فَلَمْ يَضْمَنْ شُهُودُ السَّبِّ شَيْئًا، كَمَا  
لَا يَضْمَنْ شُهُودُ الشَّرْطِ، بَلْ لَمْ يَضْمَنْ الْأَثْمَةَ

قَوْلُهُ (وَالْقَضَاءُ عَلَى شُهُودِ الْبَيْمَنِ خَاصَّةٌ)، فِيهِ خِلَافٌ لِقَوْلِ الرَّبِّ: لَا تَهْجُرْ  
تُوجِبُ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَرَضِ، لِأَنَّ سَلَفَ حَصَلَ شَهَادَةُ [٢٠٤٣] الْحَمِيمِ  
قَوْلُهُ (مُنْتِهِبِ السَّبِّ)، أَيِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ شُهُودَ الْبَيْمَنِ يُشِيرُونَ عِلَّةَ الْعَيْنِ، كَمَا  
مَرَّ بَيَانُهُ آنَفَ

قَوْلُهُ (أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ التَّحْيِيرِ دُونَ [شُهُودِ] الشَّرْطِ)،  
مَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَنْتَهِجُ الشَّهَادَةَ بِالْبَيْمَنِ وَيُحْكَمُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْدُّخُولِ، وَدَا  
لَمْ يَسْتَقِ شَهَادَتِهِمْ حَقٌّ، صَارُوا كَشُهُودِ الْإِخْصَانِ فَلَا يَلْزَمُهُمْ الْقَضَاءُ، كَمَا  
فِي «مَرْحِ الْأَقْطَعِ»

قَوْلُهُ (اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ)، وَمِنْ شُعُورِ الْأَثْمَةِ التَّوَحُّشِيُّ إِلَى عَدَمِ  
وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ، مَرَّ آنَفَ

قَوْلُهُ (وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ)، يَعْنِي شَهْدَ

(١) يَحْتَضِرُ: «أَصُولُ السَّرْحِيِّ» [٢٢٤/٢].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْنَوَتَيْنِ بَيَانُهُ مِنَ (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٥٩)، (٦٠)، (٦١)، (٦٢)، (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٧)، (٦٨)، (٦٩)، (٧٠)، (٧١)، (٧٢)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٥)، (٧٦)، (٧٧)، (٧٨)، (٧٩)، (٨٠)، (٨١)، (٨٢)، (٨٣)، (٨٤)، (٨٥)، (٨٦)، (٨٧)، (٨٨)، (٨٩)، (٩٠)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٥)، (٩٦)، (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١٠٧)، (١٠٨)، (١٠٩)، (١١٠)، (١١١)، (١١٢)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩)، (١٢٠)، (١٢١)، (١٢٢)، (١٢٣)، (١٢٤)، (١٢٥)، (١٢٦)، (١٢٧)، (١٢٨)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٧)، (١٣٨)، (١٣٩)، (١٤٠)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠).

(٤) فِي لُغَةِ الْأَعْيَانِ وَالْمَعْنَى: (أَهْلِي وَجُوبٌ)

غاية البيان

رحلان عسى أنه علق عتق عليه، أو طلاق امرأته بدخول الدار، وشهد أحراان أنه  
وُجِدَ لَشَرْطُ، فقصص المدعي بوقوع العتق والطلاق، ثم رجعوا جميعاً، فالصمد  
عسى شهود التيمس دون [شهود] الشرط، لما قضا.

وإنما قيّد بقوله (قَبْلَ الدُّخُولِ)، لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة  
إذا كان بعد دخول الزوج لا يضمنون شيئاً، وقد مرّ بيان ذلك عند قوله (وإن  
شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا، صعدا نصف المهر)

والله تعالى أعلم

[تم لسفر الحمص من كتاب «غاية البيان» مدرة الرمان في شرح مهديّة  
الإمام العلامة أبو حمزة قوم الدين الأندي لقارابي روح الله روحه وبور  
صريحه، على يد أصغف عبيده وأحوجهم إلى معصية محمد، المدعو صفي الدين  
بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عبي بن محرومي سناً، الحنيلي مولدا  
ببلد، عمر الله له ولعن دعا له بالمعصرة ولجمع المسلمين آمين، بسمه وكرمه  
وحسن توفيقه إنه على ما يشاء قدير.

ويسوره إن شاء الله تعالى في لجره الذي يبه كتاب «الوكلة» إن شاء الله  
تعالى [٢].

ر. الم. ١٠٠

## كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

قال: كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ؛  
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُسَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى اعْتِدَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَيَخْتَلِجُ  
إِلَى أَنْ يُؤْكَلَ عَثْرُهُ فَيَكُونُ بِنَيْبٍ مِنْهُ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

أُورِدَ كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ عَقِيبَ كِتَابِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَةِ  
وَالْوَكَاِلَةِ إِعَانَةً الْغَيْرِ بِإِحْيَاءِ حَقِّهِ.

وَالْوَكَاِلَةُ - يَكْتَسِرُ الرَّائِي وَفَتْحُهَا - التَّوَكُّلُ وَالْتِمُسُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَكَّلَ إِلَهُ  
لَأَمْرًا إِذَا فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ، أَيُّ: فَوَّضْنَا أَمْرَنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ قَوْلِهِ  
تَعَالَى فِي [٢٨٣: ٢] سُورَةِ هُودٍ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَبِكَرَّمٍ﴾ هُودٍ [٥٦]، أَيُّ  
فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ مُدْتَرِيًّا وَمُدْتَرِكًا، لَا أَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا حَافَ غَيْرُهُ؛ إِذْ  
كُلُّ شَيْءٍ فِي قَضِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ.

وَفِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ تَعْرِيفُ التَّصَرُّفِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَقُومَ بِهِ دَلِيلُ الْغَيْرِ لِأَخِي  
الْمُقَوَّضِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ)، وَهَذَا  
لِقَوْلِ الْقُدُّورِيِّ فِي (مَحْتَصَرِهِ) (١)

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْذُوفَيْنِ رُبْعٌ مِنْ ٨٢١

(٢) بِطَرِيقِ الْمَحْتَصَرِ أَفْهَمُ - ص ١١٥

معنى قوله (أن ينفذه بنفسه)، أي بأهله نفسه على سبيل الاستدلال،  
واحتراز به عن توكيل الوكيل إذا لم يأذن به الموكِّل، فإنه لا يجوز، فإنه لا يتصرف  
فيما وُكِّل به مُسَدِّدًا، ثم هذا الكُلِّي يجرُّ ولا ينعكس؛ لأنَّه لا يقال: كلُّ ما لا يجوز  
به أن ينفذه بنفسه لا يجوز به أن يوكل غيره؛ لأنَّ المسلم لا يجوز له بيع الحُرِّ  
وشرائها، ويجوز به أن يوكل بدليًّا على قوب أبي حنيفة رحمهم الله

ولا يردُّ على طرزه الكُلِّي الدُّمِّي، لأنَّه يبيح بيع الحُرِّ بنفسه، ولا يفتي  
توكيل المسلم بدليًّا يبيح، ويكفي بيحًا لا يبيح توكيل المسلم بدليًّا؛ لأنَّه منهيٌّ  
عن اقتراب الحُرِّ، حيث أمر بحساب الحُرِّ، فكان ديك أمرًا عريضًا في التوكيل،  
والغورصر لا يقدح في ثبوته.

ثم الأصل في حوار الوكالة: بونه تعالى ﴿وَابْعَثُوا أَحْذَرَ يَوْزِقَكُمْ هَبْرَهٗ  
إِلَى تَمْدِيَّة﴾ [نكح: ٩]

وزوى أصحابنا في كُتُبهم أن النبي ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا  
لتشترى به أضيحةً، ووكل عمر بن أبي سلمة في يكاك أم سلمة رضي الله عنها، ولأنَّ  
الإسنان قد يفرج عن مباشرة العُقد بنفسه؛ لقلَّة هديته، أو لكثرة أشعابه، أو لكثرة  
ما به وسحر ذلك، فلما لم يجر التوكيل يلزم الحرج، وهو مُستحب بالنَّص، فحرَّ  
التوكيل بيحًا يخرج، ودفعًا للمحاجة.

(١) يأتي تخريجه مريدًا

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح [رقم ٣٢٥٤] وأبو يعنى في المسند،

[رقم ٦٩٠٨]، وعنه ابن حبان في صحيحه [رقم ٢٩٤٩]، والحاكم في المستدرج على

الصحيحين [١٨٤]، عن أم سلمة رضي الله عنها في بيان قصة، وفي قول أم سلمة لابنها: يا عمرُ فم

فَوَرَّخَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَرَّخَهُ

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.





## عمر بن أبي سلمة

عن شبيب، عن أبي حصين عن شريح عن أهل المدينة، عن حكيم بن حزام: قال: «لشيء أغناه ديناراً بشري به أضحى، فشرى له أضحى بدينار، فدعا بدينارين، ثم شري له أضحى بدينار، وجاءه بدينار وأضحى، فتصدق بشيء بالدينار ودعا له بالسركه»<sup>(١)</sup>، وقد روت حديث غزوة البارقى أيضاً في بيوع<sup>(٢)</sup>، في: فصل تنبع الفضولي.

قوله: (عمر بن أبي سلمة)، هو عمر بن أبي سلمة المخرومي، ركني أبو حفص، قال محمد بن سعد: «توفي رسول الله وهو ابن سبع سنين»، وقد حط عن رسول الله، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة<sup>(٣)</sup>، كما ذكره ابن شهاب.

ولما في توكيل عمر بن أبي سلمة نظر؛ لأن لشيء تروخ أنه سلمة بعد وقعة بدر في سنة اثنين، كما قال أبو عبيدة معمر بن لؤي<sup>(٤)</sup>، وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي رسول الله [٢٨٢ هـ] ابن سبع سنين، قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم تروخ ثم سلمة سنة واحدة، فكيف توكله رسول الله وهو طفل لا يعقل؟

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في معصيات يعاقب [رقم ٣٣٨٦]، ومن طريقه البيهقي في المناسك الكبرى [١١٢٦]، والبيهقي في كتاب البيوع باب منه [رقم ١٢٥٢]، والبيهقي في السنن [٤/٣]، عن حكيم بن حزام: «به»  
قال ابن أبي العمير: «حدث صحيح» ينظر اسمه على مشكلات بهامة لابن أبي عمير [٥٣٥].

(٢) نفس تحريجه هاهنا.

(٣) ينظر الطيفات الكبرى لابن سعد [٥٣٣/٦].

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيح [٣٤]، عن أبي عبيدة معمر بن لؤي به.

فإن. وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق بما قدّمنا من الناحية

في غاية السار

قوله. (قال وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق)، أي. قال القُدوري

في «مختصره»

اعلم أن التوكيل بالحضومة في جميع الحقوق وبها جازر إلا في الحدود  
ولفصاح. فإن التوكيل بإثباتها جازر عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لأبي يوسف رحمته وروى  
رحمته كذا في «المختلف» <sup>(١)</sup>، وروى محمد بن مصطرث في بعض الروايات، ذكر قوله  
مع أبي حنيفة. وفي بعضها مع أبي يوسف <sup>(٢)</sup>. كذا في «شرح الطحاوي».

ودكر لطفحاوي في «مختصره». فإن محمد بن رحمته مع أبي حنيفة رحمته، فإن  
فيه: «ولا تجوز الوكالة في الحدود، ولا في القصاص إلا في إثبات السياب  
إثباتاً عليها، فإذا وجب إقامتها، لم تُنم إلا بمخض من التوكيل بها في هوي  
أبي حنيفة ومحمد رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا تُنقل الوكالة في شيء من ذلك  
من حضومة فيها، ولا من إثبات بيته عليها، ولا من غير ذلك منها» <sup>(٣)</sup> إلى هنا  
لفظ الطحاوي.

وقال في «شرح الطحاوي». التوكيل في اثبتة الحدود والقصاص باطل  
بالإجماع، ولو كان المؤكل حاصراً، وأمر بإثباته بقصاص جار <sup>(٤)</sup>.

أما التوكيل بالحضومة في سائر الحقوق: فإنما جازر بما زوّنا قبل هذا. أن  
شيء رحمته وكل في الشراء، فإذا جازر التوكيل فيه: جازر في غيره؛ لأنه عقد بجور

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٥]

(٢) ينظر: «مختصر الرواية» لأبي البت السمرقندي [١١٤٠/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأبيجاني [ق/٢٩٣]

(٤) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٩].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأبيجاني [ق/٢٦٢]

بِذَلِكَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْدِي إِلَى وُجُوهِ الْحُصُومَاتِ - وَقَدْ صَحَّ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا ، وَبَعْدَ أَسْرَ كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو بِخَفَرٍ

عَنْ عِيَادِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ

أَنْ يَتَوَلَّاهُ اسْمُ كُلِّ بَنِيهِ ، فَجَاءَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ غَيْرُهُ كَالْبَيْعِ ، وَلَآنَ الْإِنْسَانُ قَدْ يَفْجُرُ عَنْ الْمَبْشُورَةِ بِنَفْسِهِ ، فَجَاءَ أَنْ يُؤْكَلَ غَيْرُهُ ، وَهُوَ امْعِرَادُ بْنُ هُوَلَةَ (لَمَّا قَدَّمْنَا) .

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ اللَّهِ فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا فِي الْحُصُومَاتِ ، وَكَانَ قَطْبًا دَكِيًّا ، فَتَبَّ كَبِيرٌ عَمِيرٌ وَأَسْرٌ ، وَكُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو بِخَفَرٍ .

وَحَدَّثَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١) عَنْ عَدَدِ بْنِ الْقَوَامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحَابٍ عَنْ زُحْلِ بْنِ أَهْرِ لَمَدِينَةٍ يُقَالُ لَهُ: حَقَمٌ ، عَنْ (٢) عُمَيْرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ وَكُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو بِخَفَرٍ ، وَقَالَ: «يَا لِلْحُصُومَةِ قُحْمًا» (٣) .

وَمِنْ «الْمَاتِقِ» أَنَّهُ رَكَّلَ أَحَدَهُ عَقِيلًا بِالْحُصُومَةِ ، ثُمَّ وَكَّلَ بِعَلَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَفَرٍ ، وَكَانَ لَا يَخْضُرُ الْحُصُومَةَ ، وَيَقُولُ إِنَّهَا تَقْحَمُ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَخْضُرُ أَيَّ مَهَابَتٍ وَشِدَائِدٍ ، وَقُحْمُ الطَّرِيقِ مَا ضَعُفَ مِنْهُ وَشَقَّ عَيْنُ سَالِكِهِ» (٤) .

(١) أخرجه محمد بن الحسن في الأصل المعروف بالمسوط [٢٠٥/١١] مطبعة وزارة الأوقاف المصرية ، ورواه في «السنن الكبرى» [٨١/٦] ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَكْرَهُ الْحُصُومَةَ ، كَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حُصُومَةٌ وَكُنَّ يَهْدِيْنَ إِلَى أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَنْجُو بِخَفَرٍ .

(٢) يظن «غريب الحديث» لأبي عبد [٤٥٠/٣] [١٥١]

(٣) وقع بالأصل «حَقَمٌ» ، و«شَقَّ» مر [٥٠] ، و«م» ، و«سج» ، و«ع» ، و«ص» .

(٤) «الْقُحْمُ» المَهَابَةُ بِعَيْنِ اللَّيْلِ الْعَدَّةُ الَّتِي تَقْعَمُ أَصْحَابُهَا فِي النَّارِ ، أَيُ: تُلْقِيهِمْ فِيهَا ، وَوَأَحَدُهَا: قُحْمَةٌ ، وَهُوَ يَضْمٌ لِقَفْ ، وَالْمَجْ سَجًا يَنْعَرُ «الْأَنْهَاءُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَمِينِ الْأَثِيرِ [١٩/١] ، وَدَهْ مَحْمٌ [١٥٩/٢] وَ«الْمَعْرَبُ فِي تَرْجِيْمِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُعَرِّبِ [١٥٩/٢]

(٥) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» [٣٤٢/٤] مطبعة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٨١/٦] ، عَنْ عِيَادِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ بِمُسْنَدِهِ .

(٦) سطر «لَعَلَّ» فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْمُحَشِّرِ [١٦٤/٣]

(وَكَذَا يَبْقَانِيهَا وَاسْتَيْفَنِيهَا إِلَّا فِي انْحُدُودٍ وَالتَّقْضَاصِ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ لَا تَصِحُّ بِاسْتَيْفَانِيهَا مَعَ عَيْتَةِ التَّوَكُّلِ عَنِ الْمَخْلُصِ) لِأَنَّهَا تَنْدَرِي سَائِهَاتٍ وَشُهُةٍ الْعَمَلِ

وقال الخصائص في «آداب القاضي» (١) حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ أَسَدٍ الْحَرَسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُسَارَكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ عَلَيَّا كَيْ لَا يَخْضُرَ الْخُصُومَةُ، وَكَأَن يَقُولُ: إِنَّهَا قَحْمٌ، تَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ. فَحَقَّ عَلَيَّ الْخُصُومَةُ بِبِيْعَتِي». فَلَمَّا كَبَّرَ وَرَقَّ حَوْلَهَا بِبِيْعَتِي، فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ مَا قُصِي لَوْ كَيْبِي، وَفِي قُصِي عَلَيَّ وَكَيْبِي فَعَلَيَّْ». إِلَى هَذَا نَقَطُ كِتَابِ الْخَصَائِفِ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالخصومة، وفيه دليل أيضا على ألا يحضر محسن الخصومة نفسه، وهو مدعى ومذهب عامة العلماء؛ لصحح علي عليه السلام

وقال بعض العلماء: «الأول أن يحضر نفسه؛ لأن لا منيع من الحصول» (٢) إلى مجلس القاضي من علامات الصافيين، وقد وردت على ذلك، فإن تعالي: ﴿وَلَا تَدْعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَكُمْ إِذَا فَرِقَ﴾ [١٢٣/١] مِنْهُمْ مَقْرُصُونَ ﴿وَلَا يَكُنْ لَهُمْ تَلَفٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِبِينَ﴾ [١٢٣/٢] أَوْ قُرْبَهُمْ مَقْرُصٌ أَمْ زَلَّالُونَ أَمْ يَخَافُونَ يَخِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

(هذا الأثر لم يذكره أبو بكر البرقاني في شرحه على «آداب القاضي»، لا اشتدا ولا ملقدا وقد علمه «صدر الشهد» في شرحه وهو ثابت موصول في نسخة المخطوطة من «آداب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [٥٤٦]، ويظهر شرح «آداب القاضي» للصدر الشهد [٣٩٨ - ٣٩٩]، وشرح «آداب القاضي» لأبي بكر البرقاني [١٦٧] أـ ب مخطوط مكتبة بلدية قوب. تركيا (رقم لحظ ١١٦٠٣)

(١) مع دلائل «برقاني» والطلب من «م»، و«خ» ومع «الم» مع «في» نسخة «صدر الشهد» من «آداب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [٥٤٦]

(٢) في «خ»، و«م»: «من الخصومة».



لأن الظاهر عدم الرجوع، وبخلاف حالة الحضرة لانتفاء فيه الشبهة.

﴿ عليه السلام ﴾

بخلاف شبهة رجل وامرأتين، ولشهادة على الشاهد، فإن تلك الحجة قاصرة، فلم يجز استيفاء الحذور والقياس بها، وكون التوكيل بدلاً لا يحل بظهور الحق بعد وجود الحجة الكامنة، ولهذا إذا قضى بها فيها نائب القاصي حاراً، ولأن الأصل في إضافة الحكم هو العلة، والحكم هو - وهو وجوب الحد، أو القصاص - مضاف إلى الحاية وهي العلة.

وظهور ذلك عند القاصي يثبت بالشهود، فتنت الحصة في ذلك شرطاً مخصاً، لا حظ لها في أوخوب واطهور، فأشبهت سائر الحقوق، فحار التوكيل بالحصة بثبت الحذور والقياس، كما في سائر الحقوق؛ لأن التوكيل بها إثبات حق لا تؤثر فيه الشبهة.

قوله: (في سائر الحقوق).

قال الجوهري - في كتاب الرد في فضل السير مع لبيد - أسائر التسيح جميعهم<sup>(١)</sup>.

قالوا إنه وهم من وخهن.

أحداهم في تسميه، لأن لسائر بمعنى: لبيد، لا معنى للجميع

والثاني: أنه أوردته في الأخواب، وهو مهمور العيب، وفي أمثل (١٥٠١). «أسائر» اليوم وقد قال الطهر<sup>(٢)</sup>؟ من سار، بمعنى: بقي، يُصْرَبُ لطاب

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري (٢/٦٩٢، مادة سير)

(٢) وقع بالأحسن: «السائر» - «المنب من» - وفي (١٥٠١) «واصح» - «سار»

(٣) هذا مثل حريق مشهور، يُصْرَبُ من بطن في الأمر بعد أن تنزل له الناس منه، أضنه أن الرجل يُريد لسير فلا يسير ويتأخر، حتى يدامق وقت الظهر وانقضى معظم اليوم وسائر هو لبيد، وقد يستعمل بمعنى الجميع والهمزة للاستخدام لأنك ي ينظر «المعنى في أمثال العرب» =

وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء فتوُمنع منه بُسندُ يابِ الاستبفاء أضلاً،  
وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة.

مطالع البيان

شيء بعد اليأس منه، ويجوز أن يراد به سائر الجميع، مجازاً  
قوله: (وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء)، هذا جواب سؤال مُقدِّر بأن يقال  
يتنعي ألا يجوز التوكيل باستبفاء الحدود والقصاص حال خضرة المُوكِّل، وهو  
القياس، لأنه استبفاء بما قام مقام العير، فصارت كاستبفاء على الشهادة

فاجاب عنه وقال: إنما حار التوكيل باستبفائيهما حال خضرة المُوكِّل، وهو  
الاستبفاء، لأننا لو لم نحذر البينة، بطت الحدود والقصاص، لأن المُستحق لها  
ربما لا يُحسن استبفائها، فلا تُدعى استبفائه من يقدِّر على ذلك؛ كيلا تصع الحقوق  
وهذا في «شرح الأقطع» قال الشافعي: يجوز الاستبفاء مع عيب المُوكِّل،  
وهذا لا يصح؛ لأنه يُشترط القصاص مع تجوز العفو لظاهر، أضله، إذا ادعى  
لقد العفو، ورغم أن له بينة.

فإن قيل: حق بدخذه<sup>(١)</sup>، البينة، مجازاً أن يتوكَّل في استبفائه مع عيبه كالدين  
قبل، الدين لا ينقضي بالشبهة، ويُمكن استدراكه بعد استبفائه، وأكثر الأحوال  
أن يكون صاحب الدين قد أبرأ منه، وهذا<sup>(٢)</sup> لا ينتج لإستبفاء، والقصاص  
تؤثر فيه الشبهة، ولا يُمكن استدراكه بعد الاستبفاء، فاختلقا<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة)، أي: حوار التوكيل بثبات

بدمحشري [٥٣١]، والره لأكه في الأمك، حكيم، نهوسي [١٥٥/٣]

(١) ينظر النجاشي الكبير للمؤلف [٥١٧/٦] واليهود في فقه الإمام الشافعي، دار  
[١٦٣/٢]

(٢) رفع بالأصل: «يدخل» والمثبت من «ال» «م»، «رجح»، «رفع»، «واحد»

(٣) ينظر «شرح محمد الدوري» للأقطع [٣٥٧/٣]



(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا تَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِإِثْبَاتِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ بِإِثْبَاتِ الشُّهُودِ أَيْضًا) وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ مَعَ أَبِي يُوسُفَ: بِهِ . وَقِيلَ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي عَمَلِهِ دُونَ حَضَرَتِهِ لِأَنَّهُ كَلَّمَ التَّوَكُّلَ بِمَقْبُولٍ إِلَى التَّوَكُّلِ عِنْدَ حُضُورِهِ <sup>(١)</sup>

لَهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِنَاءٌ وَشُكْلُهُ الْمَبْنِيَّةُ يَحْتَاجُ عَنْهَا فِي هَذَا التَّابِ كَمَا فِي نَهْدِهِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكَمَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ وَلِأَبِي حَبِيبَةَ بِهِ . أَنَّ الْحُصُومَةَ شَرْطٌ مَخْصُصٌ لِأَنَّ التَّوَجُّوبَ مُضَافٌ إِلَى الْحِمَايَةِ وَاصْطِحَارِ إِلَى الشَّهَادَةِ فَيَجْرِي بِهِ التَّوَكُّلُ كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ، وَعَلَى هَذَا الْإِخْلَافِ التَّوَكُّلُ بِالْحَوَابِ مِنْ حَابٍ مِنْ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَكَلَامُ أَبِي حَبِيبَةَ بِهِ أَظْهَرَ لِأَنَّ الشُّكْلَ لَا تَنْفَعُ الشُّعْ، غَيْرَ أَنَّ التَّوَكُّلَ غَيْرَ مَقْبُولٍ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ شُكْلٍ عَدَمِ الْأَمْرِ بِهِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ.

قَوْلُهُ: (وَكَمَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ)، يَعْنِي: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: التَّوَكُّلُ بِإِسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ مَعَ عَمَلِهِ التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بِالِاتِّفَاقِ، شُكْلُهُ الْمَبْنِيَّةُ، يَعْنِي أَنَّ تَجُوزَ التَّوَكُّلِ بِإِثْبَاتِهَا أَيْضًا لَهَا الْمَعْنَى

قَوْلُهُ: (وَعَنِ هَذَا الْإِخْلَافِ التَّوَكُّلُ بِالْحَوَابِ مِنْ حَابٍ مِنْ عَلَيْهِ)، أَيْ: إِذَا وَقَلَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَوْ الْقِصَاصُ رَجُلًا بِسُجُوبِ عَمَلِهِ، قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَجُوزُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَجُوزُ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُصْطَرَفٌ.

وَلَكِنْ لَا يَصَحُّ إِقْرَارُ التَّوَكُّلِ عَنْ مَوْلَاهُ بَأَنَّهُ قَالَ: قَتَلَ مُوَكَّلِي الْقَتِيلَ الَّذِي دَعَا لَوَيْهِ، لِشُكْلِهِ عَدَمُ الْأَمْرِ بِدَلَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ التَّوَكُّلُ بِسُجُوبِ صَحِيحًا عَلَى

<sup>(١)</sup> دَعَا مِنْ (ط) أَضْمَارُ كَأَنَّهُ مَتَكَلِّمٌ بِنَفْسِهِ.

<sup>(٢)</sup> فِي (ط). «مِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَالْقَصَاصُ»



وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم وهو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز بين خلاف في المروم.

في عايد لينا

مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم)، هذا يفتي القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>، وقرئ الشافعي كقولهم<sup>(٢)</sup>، كذا في «شرح الأقطع»<sup>(٣)</sup>.

قال صاحب «الهداية»<sup>(٤)</sup> (ولا خلاف في الجواز، وإنما الاختلاف في المروم)، يعني، يجوز التوكيل بلا رضا لخصم بالاعتداف، ولكن لا يلزم الوكالة عند أبي حنيفة، وتدرج عنده

وفسره الشارحون بقولهم، ترتد الوكالة عنه برضا لخصم، واعتدافاً لا يرتد، يعني هذا يكون معنى قول القُدوري «لا يجوز التوكيل بالخصومة، إلا برضا لخصم»<sup>(٥)</sup>، أي لا يلزم؛ إصلاً فلا سمح للآزم على المروم؛ لأن الجواز من بوم المروم.

وذكر شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب إيمان

(١) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

(٢) بظ «الوسيط في المذهب» سمراني [٢٧٨، ٣] و«تنهيد في فقه الإمام شافعي» لسوي [٢١٢/٤] و«العبر شرح الوجيز» بركاتي [٢٠٦/٥].

(٣) بظ «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣٥٧].

(٤) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

لَهُمَا أَنَّ التَّوَكُّيْلَ تَصَرُّفٌ فِي حَاصِرٍ حَقِّهِ فَلَا يَتَقَفَّ عَلَى رِصَا غَيْرِهِ  
كَالتَّوَكُّيْلِ بِتَقْصِيصِ الدُّنُوبِ

أَوَكَايَةٌ أَنَّ التَّوَكُّيْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ بِعَبْرِ رِصَا لِحَضْمٍ صَحِيحٍ، وَلَكِنْ لِّلْحَضْمِ أَنْ  
يُطَالِبَ لِمُؤَكَّلٍ بِأَنْ يَحْضَرَ سَفِيهِ رُبُوحَاتٍ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ لِحَضْمٍ فِي مُطَابَقَةِ الْحَضْمِ  
بِالْجَوَابِ بِنَصِّهِ

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ أَعَالِمٌ فِي طَرِيقَةِ الْحِلَافِ: «التَّوَكُّيْلُ بِعَبْرِ رِصَا لِحَضْمٍ  
لَا يَقَعُ لَارِمًا، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي نَعْمٍ لَارِمًا»  
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ خِلَافٌ مَا نُفِهُمُ مِنْ طَوْرِ أَنْهَاطِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ،  
وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ رَحُلًا  
بِالْحَضْرَةِ فِي دَعْوَى مُدْعِيهَا، وَهُوَ مُقَسِّمٌ بِالسُّلْدِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، لَا بَرَضًا مِنْ  
خَضَمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَا يَقْبَلُ وَكِيلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَائِبَتُهُ  
مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكُّيْلُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ  
وَالرَّحْلُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاصِرِ وَلِغَائِبٍ مِنْ عِلَّةٍ  
وغيرِ عِلَّةٍ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ  
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَقْبَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَوْكُّلِهِ وَإِنْ سَجِطَ الْحَضْمُ»  
إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ لِحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بـ «الْمَحْرَدِ»: «قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَحْلٍ

١٠٩ يَطْلُرُ «طَرِيقَةُ الْحِلَافِ» لِلْعَلَاءِ السَّمَرْتَنِيِّ [ص/٤١٥]

١٠ يَطْلُرُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرِفَةِ الْمَصْطَاحِ [١١/٢٠٨ طبعته في دار الآداب القبطية]

وَبِهِ أَنَّ لُجُوبَ مُسْتَحَقٍّ عَلَى الْحَضَمِ وَهَذَا بِمُتَخَصِّرُهُ، وَالنَّاسُ مُتَعَدِّوْنَ

﴿قوله فليأكل من ثمره﴾

أَرَادَ أَنَّ لِحَاصِمَ رَجُلًا فِي حَقِّ فِي مَالِهِ، أَوْ فِي دَارِهِ، فَإِذَا أَنْ يُؤْكَلَ وَكِيلًا، أَوْ  
سَعْيٍ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْسَ مِنْهُ وَكَذَا وَهُوَ حَاصِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَائِبًا، أَوْ مَرِيضًا، فَتُؤْخَذُ  
مِنْهُ وَكَالَهُ لَوْ كُنَّ لَدَيْهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُلِّ حُضُومَةٍ، وَهِيَ حَالَةٌ، أَوْ مَطْلُوبَةٌ،  
فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنَّ <sup>١</sup> ٢٠٨٥ يَفْسَ مِنْهَا وَكَذَا إِلَّا أَنْ تَحْضُرَ مَعَهَا، أَوْ تَكُونَ مَرِيضًا،  
أَوْ عَائِبَةً <sup>٢</sup> ٢٠٨٦، أَوْ يَكُونَ الْقَاضِي [يَفْسِي] <sup>٣</sup> بَيْنَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ  
مَعْتَدَّةٌ مِنَ الْحَيْضِ، فَتُفْسَلُ مِنْهَا وَكِيلٌ <sup>٤</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ كِتَابِ «الْمَحْرَدِ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ: لَا أَقْبَلُ وَكَالَهُ مِنْ حَاصِرٍ  
صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى حَضْمُهُ بِدَنٍّ، فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُرِيدُ سَمَرًا، فَهَلَّتْ وَكَانَتْ، وَكَذَلِكَ  
إِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حُضُورِ الْمَجْلِسِ - أَعْنِي: مَجْلِسِ الْقَاضِي - مَعَ حَضْمِ  
قَبْلَتْ رِكَاتِهِ، وَإِنْ أَبُو يُوْسُفَ: أَقْبَلُ وَكَالَهُ الْحَاصِرُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ  
حَضْمُهُ، لِأَنَّ هَذَا أَرْفَعُ بَدَنِيٍّ» <sup>٥</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ الْحَصَّافِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ مُحَمَّدَ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ» <sup>٦</sup> «وَيَسَّرُ لَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِي  
حُضُومَةٍ سَعَى، وَلَا فِي حُضُومَةٍ فِيمَا يُطَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ لِحَاصِمُهُ بِدَنٍّ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَسْتَضَعُ بِحُضُورِ الْحُضُومَةِ، أَوْ يَكُونَ غَائِبًا عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ وَيَالِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَهَلَّتْ لَوْ كَانَتْ مِنْهُ فِي هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيقَةَ، وَسَوَاءُ  
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ رَأَى أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَيِّقُولَانِ: الْوَكَالَةُ فِي ذَلِكَ  
خَائِرَةٌ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا، رَضِيَ الْحَضْمُ أَمْ لَمْ يَرْضَ» <sup>٧</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ

(١) ما بين المحدثين، سقط من (م)

(٢) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «الشهيد» صحاح [١٣٧: ٣]

(٣) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٨]

في الحُصُومَةِ، فَلَوْ | ٥٨ ط. قُلْنَا يَدْرُومُهُ تَنْصَرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَحَاةٍ كَاعْتِدَادِ

عَنْهُ سَلَامٌ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي»: «لَتُؤَكِّدُ فِي الْحُصُومَةِ عَدَدَ أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَجُوزُ، لَا بِرَحَاةِ الْحَضَمِ، سَوَاءٌ كَانَ وَكِيلُ السُّدَيْمِيِّ أَوْ وَكِيلُ لَمْدَعْنِ عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ عُذْرٍ، وَالْعُذْرُ سَهْرٌ أَوْ مَرَضٌ، وَيَسْوِي عَمْدُهُ أَنْ كَانَ السُّوَكُلُ رَحْلًا، أَوْ مَرَّةً، بِكَرٍّ أَوْ نَيْبٍ، وَقَالَ صَاحِبُهُ تُقْلُ لَوْ كَلَهُ مِنَ الرَّحَالِ وَأَسَاءَ حَمِيْقًا فِي حَمِيْقِ الْأَحْوَالِ»

ثُمَّ قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَوْفَانِ مِنْ أَبِي سَيْبٍ تُقْلُ مِنَ الْكَرِّ، وَلَا تُقْلُ مِنَ النَّيْبِ وَلَا مِنَ الرَّحْلِ»

وَقَالَ أَبُو لَحْظٍ الْكُرْجِيُّ فِي «مختصره»: «لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ حَائِرَةٌ فِي حَمِيْقِ الْحُقُوقِ الَّتِي يَجُوزُ اعْطَالُهَا بِهِ، كَانَ الْمُؤَكَّلُ بِدَلَّتِ الصَّلَاتِ أَوْ الْمَطْلُوبِ فِي قَرِيبِ أَبِي يَرْسُفَ وَمَحْمَدٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يَرْسُفَ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَصِ وَالْعَالِيَةِ فَلَهُ لَمْ تُجَرِ الْحُصُومَةُ فِي دِيْنِهِ»

وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ لَا يَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ حَاصِرٍ فِي الْبَصْرِ صَحِيحٌ، إِنْ كَانَ مَرِيضًا فِي الْمَضِرِّ، أَوْ عَثَرَ عَلَيْهِ فَيَسُوقُ وَكَثَرَتْ | ٥٩ ط. فِي الْحُصُومَةِ، قَالَ مُعْنَى عَنْ أَبِي يَرْسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: لَا أَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ رَحْلِ، وَلَا فَرَاةٍ بِكَرٍّ وَنَ كَانَتْ شَرِيفَةً، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ، وَقَالَ أَبُو يَرْسُفَ وَمَحْمَدٌ، دِيْنٌ حَائِرٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّلُ حَاضِرًا عِزٌّ مَرِيضًا<sup>(١)</sup> إِلَى هَذَا نَقَطَ الْكُرْجِيُّ

وَدَكَرَ شَمْسٌ لِأَنَّهُ الْتِهَيْتِي فِي «لشامل» فِي فِئَةِ «الميسوط» «لَا يَصْحُحُ لَوَكِيلٌ بِعِزِّ رَحَاةِ الْحَضَمِ، وَعِنْدَهُمَا: يَصْحُحُ، إِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، جَارًا».

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجيابي [ق/٢٦١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للفتووي [ق/٤١٠].

المُشْرِك إذا كانت أحدهما يَحْيَى الآخر .

في كتابه البيان

وقال في «كفائه» : «التوكيل بعير رخص الحَضْم - وإن كانت المؤكدة مرأة شريفة - لا يجوز إلا من غير مرض أو عَيْتة عبد أبي حنيفة عليه السلام ، وعندهما يجوز .  
وقال في «المختلف» و«الحَضْم» : «التوكيل بعير رخص الحَضْم لا يصح» .  
وقالا : يصح ، وهو قول ابن أبي ليلى» .

وقال الإمام الدَّيْلَمِيُّ في «تهذيب أدب القاضي» للحَضْم : «قال أبو حنيفة لا أَقْبِلُ وكالَهُ إلا برخص الحَضْم ، فإن أَرَدَ سَمَرًا أو كان غَرِيصًا لا يَقْدِرُ على حَصْر مجلس القاصي ، فَبِتُّ وكالَهُ» .

وقال أبو يوسف أَقْبَلَهُ على كُلِّ حالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَرْقَى مِنَ النَّاسِ ، وقولُ محمَّدٍ مِثْلُ قولِ أَبِي يُوْسُفَ .

وقال في «حلاصة الصاوي» : «لَتُوكِلَ من عَيْرِ رِخْصِ الحَضْمِ والمُوكَلُّ صحيحٌ مقيمٌ لا يصحُّ ، وعندهما يصحُّ - والفقهاء أَمَرُ الْبَلْثِ كان يُقْتَلِي بقولهما - .

وقال شمس الأئمة الحلَوَائِيُّ في «أدب القاضي» : «المفتي مُحَيَّرٌ [١٧٨٦/٢] في هذه المسألة ؛ إِنْ شَاءَ أَقْبَلَ بِقولِ أَبِي حَنِيْفَةَ ، وَإِنْ شَاءَ أَقْبَلَ بِقولهما» .

قَالَ عليه السلام : «وَنَحْنُ نُقْتَلِي أَنْ الرَّأْيَ إِلَى الْقَاضِي ، وَأَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ يَصَحُّ تَوَكُّلُهُمْ ، وَابْتِكْرُ الْغَيْبِ وَلِجَسْمٍ وَالدَّمْيِ سَوَاءٌ مِنْ هَذَا ، وَقَدْ مَشَاهِدٌ فِي الْمُحَدَّرَةِ» <sup>(١)</sup> . يصحُّ مِنْ عَيْرِ رِخْصِ الحَضْمِ <sup>(٢)</sup> .

(١) هو «الكفاية في مختصر شرح الفوري» لشمس الأئمة ، سماعيل بن الحسين النيهي ، المسمى سنة : ٤٠٢ هـ . وقد تقدم التعريف بذلك .

(٢) ينظر «مختص الرواية» لأبي الفيث السمرقندي [١٧٣٣/٤] .

(٣) المُحَدَّرَةُ هي السَّلامَةُ لِلْحَنْزِ - وهو شَرٌّ - بِتَكْرَارِ كَانَتْ أَوْ كَيْتًا وَلَا يَرَاهَا غَيْرُ التَّحَارِيمِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَإِنْ خَرَجَتْ نَحَاجَةً ينظر «معجم لغة الفقهاء» [١١٥/ص] .

(٤) واحِدٌ قَرْنُهُ الْحَوْبِيُّ وَاسْمُهُ وَهْدَرٌ شَرِيْفٌ وَأَبُو الْفَضْلِ الْمَوْصِلِيُّ ، وَرَجَّحَ ذَلِكَ فِي كَرِّ

﴿طبعة سبار﴾

وفي «أدب القاضي» لشمس الأئمة الحنوابي: «المرأة التي تحرّج في حوائجها ليست بمختدرة»<sup>(١)</sup>. إلى هنا لفظ «خلاصة المساوي»

والظاهر من هذه الروايات بدل على نفي جوار التوكيل عند أبي حنيفة بلا رضا الخصم، لا من عذر.

وقال في «شرح الأقطع»: «فأما المرأة التي لم تخبر عادتها بالهروج، ولا حضور مجلس الحكم، فكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: يجوز لها أن تؤكل، لأنها لم تألف خطاب الرجال، فإذا حصرّت مجلس الحكم امتنعت، فلم تنطق بمختبرتها، نسخها بذلك ضرر، فسقط (١٠٠٠) عنها الحضور، فحار لها أن تؤكل»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: قال الشيخ أبو بكر «وهذا شيء استحسنه متأخرون من أصحابنا، بآثار طاهر الأصل، فيقتضي خلاف ذلك».

ثم رآه قولهما طاهر، وهو أن التوكيل بالحضومة تصرف من المؤكل في حق نفسه، فيصح بلا رضا الخصم، كما لو وكل في سائر حقوقه من إماء الدين واستيعابه، ولأن عبداً لله، وكل عبداً بالحضومة<sup>(٣)</sup>، ومن يقل عنه استرضاء الخصم.

ص، أما قولهما به أحد أبو القاسم الصغير وأبو السيث، وفي «قارئ العتاي» أنه لم يجد، وفي «مختار الوارد» لصاحب «الهدية» والمحدث في هذه المسألة أن القاضي قد علم التفتت من الأبي يعلى بوكيله من عمر رصده، وإذ علم أن المؤكل قصد إضرار خصمه لا نفسه، اهـ ومثله في «مصحح عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنوابي، وفي «الحقائق» وإليه عن الأورجندي، كما في «التصحيح» ملحق وفي «الدرر» وعنه هروي متأخرين ينظر «المسودة» [١٩٠، «تبليغ لحياتق» (٢٥٥/٤)، «التصحيح وشرح» (٢٧٢)، «فتح القدير» (٥٠٧/١)، «درر الحكام» (٢٨٢/٢)، «فتح باب العدة» (١٥٤/٣)، «باب شرح لكتاب» (١٣٨/٢)]

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٣٠٢/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٥٧/٢].

(٣) ههنا تحريجه قريباً

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى أصحاب أبي كُهم: في حديث أم سلمة عن النبي ﷺ «إِذَا بَتَلِي أَحَدُكُمْ بِالنِّسَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَخْرَجِ وَالنَّظَرِ»<sup>(١)</sup>.

وقد تعلّى لنا ولأه القضاة «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر»<sup>(٢)</sup>.

بيان أن القاضى لما كان مأموراً باستنوية من الخصوم لم يجوز أن يقرر أحد الخصمين، ويشهد الآخر، فلم يجز لتوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم، ولأن الخصومة حق يحتل بحيلاب من يتولاه، فلا يجوز بغير رضا الخصم كالتقوية بالدين، ولأن الجواب حق للمدعى على المدعى على وجه يطلب بطلبه، ويترك تركه، وهو الذي سبغ به على لخصوم، وهذا آية كونه حقاً لعدد، وفي التوكيل نقل هذا الحق إلى الغير على وجه لا يخرى عن النص، بصاحب الحق؛ لأن الناس متفاوتون في الخصومات، وفي جواب الخصومات، فرت إسباب بصور الناحيل بصورة الحق، ورت إسباب لا يملكه بشبهة الحق على وجهه، فاحتمل أن التوكيل متى له حديق في الخصومات، فيتضرر بذلك الخصم، فيشترط رضاها.

وللدليل على تفاوت الناس في الخصومات: قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِ أَحَبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ عَارٍ»<sup>(٣)</sup> ذكره في «أدب القاضي» و«الأسرار» أيضاً.

(١) مسمى بحريته

(٢) مسمى بحريته

(٣) مسمى بحريته

بحلاف المريض والمسافر؛ لأنَّ الجواب غير مُستحقَّ عنهما مُثبت، ثم كما يلزم التوكيد عند من للمسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق الضرورة،

في باب السفر

وحدثنا في كتاب الألفية من «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رُوحَ النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا أَمَّا بَشَرٌ، وَإِنَّمَا نَخْتَصِمُونَ إِلَيْهِ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَرُّ مَحْتَجِّهِ مِنْ بَعْضٍ، فَاقْصِي لَهُ عَلَى بَخْوٍ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَصَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَرٍّْ أَجِبْ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»

قوله: (بحلاف المريض والمسافر)، متصل بقوة: (ولا أن يكون التوكيد مريضاً أو عتياً)، يعني: يجوز لتوكيد حسنة بلا ريب انحصار نعيم وجوب الجواب عليهما لتخبرهما، أحدهما [١٨٦] بالمرضى، والآخر بالعتية، وقد لأن الجواب لو أنه ينقطع عنهم لزم لحرِّج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي بَيْنٍ مِنْ حَرَجٍ﴾ [نوح ١٧٨]

قوله: (ثم كما يلزم التوكيد عند من للمسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق الضرورة).

قال قاضي حان في «فتاواه»: «لكن لا يصدق أنه يريد السفر، وانقاضي ينظر إلى عتية سفره، ويسأل عن توكيد أن يخرج معه، فيسأله عن رخصته، كما في صحيح (إحارة)، يعني: إذا أراد المشأخر فتحها بعذر السفر، فيجوز قوله: أريد»

حاشية ذلك في «الموطأ» روى أبي مصعب لروى [١٥٩٢]، وسجاني في كتاب الجواب باب إذا غصب جارية فزعم أنها مائتة، فقضى بقيمة جارية العتية، ثم حذفت صاحبها فهي له، وفيه نفيه، ولا يكون نفيه بعد ربه ٦٥٦٦، ورواه في صحيحه في كتاب الألفية باب حكم المسافر والمريض بالتحقق [١٧١٣] وغيرهم من طرق هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، عن



وَنَزَّكَاتِ الْمَرْءِ مُحَدَّرَةٌ لَمْ تَخْرُ غَادَتُهَا بِالرُّبُوبِ وَحُضُورِ مَخْبِيسِ الْحُكْمِ قَبْلَ  
الرَّايِ: يَتَرَمُّ التَّوَكُّيلُ بِأَنَّهَا لَوْ حَصَرَتْ لَا تُنْكِبُهَا أَنْ تُطَوَّقَ بِحَقِّهَا بِحَبَائِهَا فَيَتَرَمُّ  
تَوَكُّيُهَا

قَالَ: وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ

قوله عليه السلام

لِسَفَرٍ لَا تُكْتَبُ الْعُذْرُ إِذَا لَمْ يُصَدَّقْهُ الْآخَرُ، لَكِنْ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: «فَصِي» مَعَ مَنْ  
تُرِيدُ الْحُرُوجَ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ رُفْقَتَهُ، إِنْ قَامَ مَعَهُ تَحَقَّقَ الْعُذْرُ، وَهُوَ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ  
لَا خَدْرَ، فَكَذَلِكَ كَذَّي «الفتاوى الصغرى»

قوله: (قَالَ الرَّايُّ)، أَرَادَ بِهِ، أَبُو بَكْرٍ الْحَضَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّايِّ،  
رَهُو صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَ«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَرَهُ  
تَمَثَّلَتْ رِيَاسَةً لِصَاحِبِ أَبِي حَبِيبَةَ بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي أَحْمَسٍ الْكُرْجِيِّ، وَكَانَتْ  
وَلَادَتْهُ سَنَةٌ حَمِيرٍ وَثَلَاثَ مِئَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ.

قوله: (قَالَ وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ)، أَيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّايُّ

وَفِي كِتَابِ لَوْ كَذَّلَهُ بِعَلَامَةِ التَّسِيرِ<sup>(١)</sup> فِي «وَاقِعَاتِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ»: «مَرْءٌ لَا  
تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَكَّلْتُ وَكَيْلًا بِالْحُصُوفَةِ، فَوَحَّشَتْ عَلَيْهَا، لَيَمِينُ إِنْ كَانَتْ مَقَرًّا  
لَا تُغْفَرُ بِالْحُرُوجِ مِنْ بَيْنِهَا، وَمَحَاطَةُ الرُّحَالِ فِي الْحَوَائِجِ، يَتَمَثَّلُ الْحَاكِمُ إِيَّهَا  
ثَلَاثَةً مِنَ الْعُدُولِ يَسْجَلُهَا أَحَدُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْآخَرَانِ عَلَى تَمِيمِهَا، أَوْ تُكْرَلُ»

(١) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٧٦].

(٢) ينظر: «مدافع المصانع» [٢٢٦]، «الاحكام» [١٥٧٢]، «لبحر الرائق» [١٠٤٧].

(٣) يعني ر «علامة التسير» مما مر به الصدر الشهيد في كتابه «اعتقادي الكبرى» من كتاب «الفتاوى الصغرى»  
مما مر به. هكذا نرى عليه الصدر الشهيد في حياجة كتابه ينظر «الفتاوى الكبرى» = «الفتاوى الصغرى»  
الشهيد [ق/٣ ب] مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - - - (رقم المجلد ١٠٨٦) [١٠٨٦]، «الكتاب الطاهر»  
بحاجي خليفة [١٢٢٨/٢].

قال ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام؛ لأنَّ الوكيل يعلِّق التصرف من جهة الموكَّل فلا بُدَّ أن يكون الموكَّل ذلكا يملكه من غيره

﴿في عامة مسائل﴾

قوله (قال) ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام، أي: قال القُدوري في «مختصره»، ونمَّنه فيه «والموكَّل ممن يعلِّق بعنْد رِيقَصِدْه»<sup>(١)</sup>، ثمَّ إنَّ شرط في الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، لأنَّ الوكيل يستفيد بالتصرف من الموكَّل، فإذا كان لا يملكه<sup>(٢)</sup> الموكَّل سببه لا يملكه الوكيل

قيل: لا يستقيم هذا الشرط إلا على مذهب أبي يوسف ومحمَّد؛ لأنَّه لو كان شرط الوكالة أن يكون الموكَّل مالكاً للتصرف على مذهب أبي حنيفة، لم يحُرَّ أن يوكَّل مسلم لدمي يبيع خمر، أو شرايين، وهو جائز على مذهب أبي حنيفة، مع أن المسمَّ لا يملك التصرف عنه.

فعلَّم أنَّه ليس شرط في مذهب أبي حنيفة، بل الشرط عند أن يكون الموكَّل مالكاً لملك التصرف الذي وُكِّل به.

ولهذا لو قال كلُّ عتيد لا يحور للموكَّل أن يشره بعبه لا يحور للموكَّل أن يشره له، كما لو وُكِّل يبيع الدَّم والميتة

قلنا: ينقصر هذا الكلِّي بعنْد تصرف، فإنَّه لا يحور بموكَّل أن يشره بعبه بكونه عتيد، ومحور للموكَّل أن يشره، وكذلك المحاكم لا يحور أن يشره بعبه، ويحور أن يشره له غيره.

(١) يحد «مختصر القُدوري» (ص ١٥)

(٢) وقع بالأصل «لا يملك». ولعلَّ من: «أن»، «وأم»، «وأن»، «ووقع»، «واضح»

وَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَقْدَ وَيُقْصِدُهُ لِأَنَّهُ بِمَوْمٍ مَقَامِ الْمُوَكَّلِ  
فِي الْعِبَارَةِ فَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ ضَبِيًّا لَا يَفْعَلُ إِذْ  
مُخْتَوًى كَدِ الْوَكِيلِ صَلَا

﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

وَلَقِيْسٌ عَلَى الْإِثْمِ وَلَقِيْنَةُ صَعِيْبٌ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الدُّعَى لَا يَفْتَقِدُونَ مَالًا ، وَلَا  
يَسْبُكُ الْوَكِيلُ بَصْرَتَهُ ، بِخِلَافِ الْفَرَعِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عَيْنٌ

قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَحَهُ الْقُدُّوْرِيُّ يَسْتَقْسِمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُلِّ ، وَنَحْوِ  
حَصْرِ هَذَا الْمَقَالِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ مَذْهَبِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُذَكَّرْ كُنْهَةُ كَلَامِ الْقُدُّوْرِيِّ ؛ إِذْ  
مُضْمُونُ كَلَامِهِ ، أَنَّ الْوَكَايَةَ لَهَا شَرْطٌ فِي الْمُوَكَّلِ ، وَشَرْطٌ فِي الْوَكِيلِ  
فَالْأَوَّلُ ، أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ

وَمَعْنَى ١٨٧٠ قَوْلُهُ : (أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ) ، أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ  
شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ بِفَعْلِهِ نَحْوُهُ ، بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَاطِعًا عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ  
التَّصَرُّفِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ الدُّمِّيِّ فِي الْحَقْرِ وَالْحَرِيرِ بَيْعًا  
أَوْ شِرَاءً ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لِمُوَكَّلٍ عَاقِلٍ بَاطِعٍ لَهُ وَلَايَةٌ شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ ، لَا فِي  
كُلِّ الْأُمُورِ عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ التَّصَرُّفِ فَمَا تَصَرَّفَ بِوَلَايَتِهِ .

وَالشَّرْطُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ الْبَيْعَ وَيَقْصِدَهُ - ، حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ بَيْعًا ،  
وَهُوَ الدُّمِّيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْنَى بَيْعٍ وَشِرَاءٍ ، وَيَقْصِدُهُ ، فَصَحَّ الشَّرْطُ إِذْ عَلَى  
مَذْهَبِ الْكُلِّ ، وَاحْتَمَلُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا لِهَدْيِهِ وَمَا كُنَّا لِهَدْيِهِ لَوْلَا أَنَّ هَذَا اللَّهُ

وَنَحْوُ شَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّوَكَّلُ مِمَّنْ تُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ احْتِرَازًا عَنِ التَّوَكَّلِ إِذَا  
وَكَّلَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ لَا يَصَحُّ تَوْكِيلُهُ بِمَا وَكَّلَ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يُجِبُّ دَلِيلٌ ،  
وَعَنِ الْوَكِيلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْدِ - وَهُوَ الْمُنْتَفِ - لَا يُلْزِمُ



وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.  
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما؛ لأن المصبي من أهل العدة إلا  
ترى أنه ينفذ تصرفه بدون ريد، والعقد من أهل التصرف على نفسه ملكة  
وإن لا يملكه في حق المولى، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح  
منهما لزم للعقد

في غاية البيان

وهو أن يكون لموكل مالكا للتصرف بولاية شرعية، والتوكيل ممن تغفل لبيع  
والشراء ويقصده، وقد رُحِدَ الشرط والمانع مستتب، تحقق الحكم، وهو صحة  
الوكالة، وكذلك يجوز لوصي<sup>(١)</sup> أن يوكل

ولهذا قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «الوصي أن يوكل، لأنه  
يتصرف بولاية كالأب».

قوله (وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.  
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما)، هذا يعطى المدور في «مختصر»<sup>(٢)</sup>  
قال في «شرح لأقطع»<sup>(٣)</sup> «أول الشدعي لا يجوز توكيل المصبي»<sup>(٤)</sup>  
وجه قوله أنه غير مكلف، فصار كالمخوِّب.

ولما تبين من أهل العدة؛ لأن كلاهما شئ عن معنى مفهوم، فصح  
توكيلهما كالباع، وانخبر بين ذلك؛ لأنه لا يقصد بيع، فصار كالباعل،  
فلم يمتنع بينهما

(١) من «ع»، «م»، «ن».

(٢) ينظر «مختصر القنوي» [ص/ ١١٥].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القنوي» للأقطع [د/ ٢٥٧].

(٤) ينظر «مختصر» في فقه الإمام الشافعي القنوي [٢١١: ٢١١]. وروضة الطالبين للسوي [٢٩٩: ٢٩٩].

والنجم الوهاج في شرح المنهاج للقمي [٢٧: ٢٧].

أما العتق لقصور أهليه وانعقد لحق سيده فتأزم الله من

وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البيع ثم علم أنه مبيع  
أو مختون به صار البيع لأنه دخل في العقد على رخصة يصدق بالعقد،  
إذا ظهر خلافه يحوط كما إذا عثر على عيب

في كتاب الوصايا ٢٢

وفي عتق عبارة العتق بفتح مضمي له، فصح، في ختفائه واحتماله، وهذا  
لأن الأدبي ٢٢٩٧، صار من مائر الحيوانات بالطلاق، فغنى كلامه؛ كذا يلزم  
إحقاقه بالهبة، ولعند مالك للتصريف على نفسه، لكنه مكلفاً، إلا أنه لا يملك  
لتصرف في حق مولاه؛ كذا يلزم التصرف به، ولهذا لا تنقض العتق لحق سيولن،  
وكذا لا يلحق العتق العتق؛ لأنه ليس بأهل للتصرف؛ فتصور ولايته بعدة التبع  
إذا صار توكيلهما ١٠ ٢٧، ولم يمتنع العتق بهما؛ لحقت لهبة بمركتيهما؛  
لأن أكثر الناس إليهما، حيث امتنع بتصريفهما

قال في «شرح الأقطع»: «وروي عن أبي يوسف أن المشتري إن علم أن  
بائعه صبي، أو مخجور عليه، لم يتعلق الخوف به، وإن لم يعلم ثم علم ثبت  
خيار له؛ لأنه إذا لم يعلم؛ فظاهر أنه دخل في العقد على أن حموه يتعلق  
بالمقيد، وإذا لم يكن كذلك؛ صار بمنزلة عيب، فيكف به الخيار»<sup>١</sup>

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الوكيل يبيع دكان صبي، إن كان مأدوم،  
بسيطة عينه استخساناً، وإن كان محجوراً؛ فعلى الأمر، وكذلك في بعد  
مخجور»<sup>٢</sup>

قوله: «كما إذا عثر على عيب»، والعام: عدم الرضا.

(١) ينظر: شرح مختصر القندري، للأقطع [ق/٣٥٨].

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى، للبحاري [ق/٣٥١].

قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه الوكيل  
إلى نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل.

هذا ما هو عليه

قوله (قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه  
الوكيل، أي يصفه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل)، أي  
قال القنطوري في «مختصره»، وبعثه فيه: «فيسم المبيع، ويتضمن الشئ، ويتضمن  
ياشمي، دا شري، ويتضمن المبيع، ويخاصم في العيب»<sup>(١)</sup>

وقال في بعض مسحه: «ويعقد ندي يعقده»<sup>(٢)</sup>، أي حس العقد

وقال في الشرح لأقطع<sup>(٣)</sup>: «قال الشافعي: الحقوق تتعلق بالوكيل»<sup>(٤)</sup>.

وحه قوله أن حكم العقد - وهو بطل - يقع بالوكيل، فكذلك ما كان حقه  
للموكل، لأن حق لطلب تعاليمك، فصدر الوكيل في استعانت، كوكيل في  
النكاح، وكالرسول.

ولما أن الوكيل هو العاقد، وقد أضاف العقد إلى نفسه، وهو من يرون  
لصان العقد، لأنه حر مكلف، فتعلق الحقوق به، ولعقد عنه كعقد نفسه،  
ولا يلزم انصبي لمخجور، والعبد المتخجور إذا صار وكيل، حيث لا يلزمهم

(١) بحر المحم القنطوري (ص ٥١)

(٢) لم يظهر بعد اختلاف في شيء من شرح المختصر القنطوري في شيء من أدباء، ولا جد، ثم  
شروح خواهره، والزهدي، وأبي عبد الأقطع، والكافوري، وهذه تدبر لأشعبي، وكلها  
محصلة، ولا في «جوهر البيرة شرح القنطوري» نسخة [٢٩٩ ١] ولا لب في شرح  
لكتاب اللباني [١٠٢]، ولا في «خلاصة لدلائل شرح القنطوري» بحكم مدير الود  
[٢٩٢]

(٣) بظرة: «شرح مختصر القنطوري» للأقطع [٣٥٨/ق].

(٤) سطر التهديب في فقه الإمام الشافعي، شعوي، ر ٢٢٢ [٢٢٢] و«روضة الطالبين» شعوي  
[٣٢٧ ٤]، و«اسم النواحي في شرح المنهاج» شعوي [٦٠٥].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَتَعَبُّ بِمُؤَكَّلٍ، لِأَنَّهُ لَخُفَوُ زَمْعِهِ بِحُكْمِ التَّصَرُّفِ،

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

الْعَهْدُ دَفْعًا لِمَصْرُورٍ، كَمَا تَتَأَقَّلُ هَذَا، وَلَا يَرْمُ لِدَافِيٍّ وَاسِعَةٍ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ  
لِقَضَائِهِمَا ثَبَاتِي لِقَضَاءٍ؛ لِأَنَّهُ بِصِيرٍ حَقِيقَةٍ، فَلَا يَصْغُ مَعْنَاءَ مَحْضَمٍ  
وَأُورِدَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَجَوَابًا فَقَالَ:

«إِنْ قِيلَ: انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بِجَوْرِ لَوْكُلِهِ اِعْتِدَالُهُ بِهِ، فَجَازَ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ  
يُطَالَبَ بِهِ، أَضْلُهُ: سَائِرُ الْحُقُوقِ

قِيلَ: لَا تُسَمُّ أَنْ انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ، سَعَتْ بِهِ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ،  
وَهَذَا تَحَوُّرُ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُعْطَلُ بِالنَّهْيِ عَنْ مَقْصُودِ الْوَكْلَةِ، وَإِنَّمَا لَهُ  
الْمُطَالَبَةُ عِنْدَ حُكْمِ عَقْدِهِ، وَهَذَا نَوْ عَزَمَهُ الْمُؤَكَّلُ عَنْ لِعْطَالَةِ لُحْمِ الْعَمَلِ، وَسَائِرُ  
الْحُقُوقِ بِجَلَالِ دَلِيلٍ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» «حَقٌّ يَقْتَضِي فِي الْبَيْعِ لِلرَّكِبِ، وَنَوْ مَصْرُ  
الْمُؤَكَّلِ صَحَّ. وَقَالَ: هَذَا فِي غَيْرِ التَّصَرُّفِ، أَثَرُ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ قَتْلُ  
الْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْعَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ» وَبَعْدَهُ عَنْ آخِرِ صَرْفِ «الْكَافِي» مِنْ شَرْحِ  
الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» أَيْضًا «الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ عَائًا، لَا  
تَتَقَبَّلُ الْحُقُوقُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ أَيْضًا «ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْتَهِجُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ؛ فَالْحُقُوقُ  
تَقَبَّلَتْ إِلَى وَصِيَّتِهِ دُونَ الْمُؤَكَّلِ، وَوُجُودَاتُ وَلَمْ يُوصِ بِرُفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي بِنُصْبِ  
وَصِيٍّ، وَهَذَا ٢٨٨/١ قَوْلُ بَعْضِ مَتَابِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَقَبَّلُ إِلَى مُؤَكَّلِهِ وَلَا إِلَى

(١) ينظر: الشرح موجز القدوري «للأنطع» [٢٥٨/ق]

(٢) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصمد الشهيد [١٥٨/ق]



وَالْحُكْمُ هُوَ الْيَمْنُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُؤَكَّلِ . . . . .

فَبَصَّ الشَّيْءُ<sup>(١)</sup> وَفَنَّهُ عَنِ تَجَرِّ ابْنِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهَادَاتِ «الْجَامِعِ» .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْءَ خَتَمَ فِي أَنْ يَمْنُكَ يَكْبُثُ لَوَكِيلٍ بِالشَّرَاءِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ مِنْهُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَتَكْبُثُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتَدَاءً ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو لَحْسَنِ الْكَزْجِيُّ وَمَنْ تَدَبَّعَهُ بِالْأَوَّلِ ، وَبِهِ دَهَتْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ اخْتِارُ قَاصِي حَالٍ ، كَدَّ فِي «الْمَحْوَرِ»<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ النَّبَّاسُ بِالنَّاسِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا ، إِنْ يَمْنُكَ يَكْبُثُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتَدَاءً ، وَاسْتَبْطَأْتُ مُوجِبًا حُكْمَهُ لِلْوَكِيلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَكَّلَ قَدْ مَقَامَهُ فِي ثُبُوتِ الْمَنْكَبِ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ السَّاقِي ، فَيَكْبُثُ لِلْمُؤَكَّلِ عَلَى وَجْهِ إِحْلَافِهِ عَنِ الْوَكِيلِ ، كَالْعِدِّ تَقْلُ لِهَيْئَةٍ وَالصَّدَقَةِ وَيَضْطَادُّ ، فَيَقَعُ الْيَمْنُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْلَافِ . وَإِلَيْهِ دَعَتْ صَاحِبَةُ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ (هُوَ الصَّحِيحُ)<sup>(٣)</sup> .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ»<sup>(٤)</sup> قَالَ<sup>(٥)</sup> شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِيَّةِ ، قَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر: السابق .

(٢) لعمري يعني به التحريز في شرح الجامع لكثير من جمال الدين أبي المعتمد محمود بن أحمد بن حمد السيد النقيي الحنفي المعروف بالحصيري (المتوفى سنة ٦٣٦هـ) سطر «عبدية العارفي» لبيضاوي [٤٠٥/٢]

(٣) قال ابن الهمام وإن قال هو لصحيح ، لأن لوكيل إذا اشترى مكوحه أو مربه لا يصد الشكاح ولا يعتق عيه ، ولو لم يثبت له الملك لما كان كذلك ينظر «فتح القدير» لابن الهمام [١٧٨]

(٤) الذي في «الصارى لعمري» والذي شمس الأنمة السرخسي ، وقول أبي طاهر أصح ينظر «الفتاوى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] .

(٥) سطر «الصارى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] وهو مخار من الهمام كما في «فتح القدير» [١٧٨] ، «الجوهرة النيرة» على مختصر الطلوري [٣٠٠/١]

وقول الشافعي كقول أبي طاهر كذا في «شرح الأقطع»

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ذكر صدر الشهيد أن القاضي أبا زيد حالفهما فقال الوكيل نائب في حق الحكم، أصبل في حق الحقوق، فإن الحقوق تثبت له، ثم تنقل إلى المؤكّن من قبله، موافق أن الحسن في حق الحقوق، ووفقاً أن طاهر في حق الحكم، وهذا حسن»<sup>١</sup>

وجه قول أبي طاهر: أن الوكيل إذا اشترى داراً حرمة محترمة منه؛ لم يعتق عليه، من ثمة المثلث له لعتق.

وجه قول أبي الحسن: أن الوكيل إذا حالف برمه المشتري، فهو لم يتقبل نعمته إليه لم يدرمه بالمحاربة، كما لا يلزم الوكيل بالنجاح إذا حالف، بل عني تنبيه إليه وإن لم يحالف، ولا يرد نصيب المحجور، والعبد المخجور، لأنهما إذا حلفا؛ لا يتقبل المثلث إيهما

ولا يلزم القاضي إذا عقد على ما لا يصحير له، على وجه لا يجوز غنى الصغير؛ أن الموقوف يتقبل إليه، وإن كان يولم يحالف ثم يتقبل، لأن من أضاف من قدامه، إن أمكنه يتقبل إليه، ولكن لا يلزم الصغار، كيلاً تصيب أمور المستعبد ساعدت بأسر عن القضاء حرق عن الضمان

ومهم من قال: إن القاضي إذا اعتمد العقد على وجه لا يجوز؛ حرق من النصيب، وصار عقده كعقد الوكيل، وإن فعل ذلك ساهماً؛ لم يخرج من النصيب، ولا يتقبل لملك إليه، كما لا يتقبل إلى عبد المحجور

١- في «شرح محضر سمعري» بالأصحاح [٣٠٩]

٢- في «الأصل» [١٠٠] والمثلث من [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٢]، [١٠٣]، [١٠٤]، [١٠٥]

٣- في «الفتاوى الصغرى» صدر الشهيد [١٦٥]

مَكَدَّةً تَوَابِعُهُ وَصَارَ كَالرُّسُولِ وَالْوَكِيلِ بِالْكُحِّ

وَلَمْ أَنْ الرُّكْبَانَ مَوَالِيقَهُ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ انْعَقَدَ يَقْرُومُ بِالْكَلَامِ ، وَصِحَّةُ عِدْرِهِ  
تَكُونُ أَدَمٍ وَكَذَا حُكْمًا ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِبِي عَنْ إِصْدَاقِهِ نَعْدِي إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَلَوْ كَانَ  
سَمِيرًا عَنْهُ لَمْ اسْتَعْنَى عَنْ ذَيْبِ كَالرُّسُولِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا فِي  
الْحُقُوقِ فَتَعَلَّقَ بِهِ زِلْهَذَا قَدْ فِي الْكِتَابِ (بُسْتَمُ لَمَسِيعَ وَيَضَعُ الشُّمُسَ وَيُطَالِئُ

فِي خَاتَمَةِ الْبَسَارِ

وَجُوبُ فَوْبِ أَبِي طَاهِرٍ أَنْ يَفُودَ الْبَنِي يَحْتَاجُ إِلَى مِلْثِيٍّ مُسْتَعْرِ دَائِمٍ ، وَمِنْ  
لَوْكِلٍ غَيْرِ مُسْتَعْرِ وَلَا دَائِمٍ فِيهِ ، أَلَا نَرَى أَنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ ، وَيَتَقَبَّلُ إِلَى  
لَمُؤَكَّلٍ بِاعْتِبَارِ الرُّكْبَةِ السَّابِقَةِ ، كَمَا قَالَ فِي «الرِّيَادَاتِ» ، فَمَنْ تَزَوَّجَ مُدَّةً ، ثُمَّ خَرَّ  
عَلَى رَقَبَةٍ ، فَاجْزَأَ مَوْلَاهُ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ الْأَمَةُ مَهْرًا لِلْمَحْرَةِ ، وَلَا يَكُونُ الْكُحُّ وَرَدًا  
تَبَتِ الْمِلْثُ لِلرُّوحِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مُسْتَعْرِ ، حَيْثُ تَتِمُّلُ مَعَهُ ابْنِي الْمَحْرَةِ ، فَكَذَلِكَ  
هَذَا .

قَوْلُهُ (وَصَارَ كَالرُّسُولِ) ، أَيُّ صَارَ لَمُؤَكَّلٍ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ .  
كَالرُّسُولِ فِي الْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ

صُورَةُ إِرْسَالِ الرُّسُولِ أَنْ يَقُولَ لِبَائِعٍ يَفْتِي عِدِّي هَذَا مِنْ فَلَانٍ الْعَانِي  
بِأَمْرِ دَرَاهِمٍ ، فَأَقْبِ بِفَلَانٍ فَقُلْ لَهُ : وَدَعْتَ الرُّسُولَ فَأَحْبَرَهُ بِمَا قَالَ ، هَذَا  
الْمُشْتَرِي فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ . امْتَرَنْتَ ، أَوْ قَالَ : قَبِلْتُ ، ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا يَكُونُ  
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا) ، أَيُّ إِذَا كَانَ الرُّكْبَانُ عَاقِدًا حَقِيقَةً  
وَحُكْمًا ، كَانَ أَصْلًا فِي الْحُقُوقِ (فَتَعَلَّقَ بِهِ) ، أَيُّ تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِالرُّكْبَانِ .

قَوْلُهُ : (فِي الْكِتَابِ) ، أَيُّ : فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» .

بأنفس إذا اشترى، ويقتصر الشئع ويحصم في الغيب ويحصم فيه؛ لأن  
 كل ذلك من الحقوق ولعلنا ٥٩، أو يثبت بمؤكد خلافة عنه، اغتبراً للتوكيد  
 السابق كالعقد تنهت وبضطاد هو الصحيح

قال رحمه الله: وفي مسألة العيب تفصيل مذكرة إن شاء الله تعالى

قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن دم  
 أحمد: فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالباطل

قوله: (خلافة عنه)، أي: عن (٢٨٨/٧) الوكيل

قوله: (كالعقد تنهت وبضطاد)، أي: نفس لهنة

بغني تثبت المملك للمولي على وجه الخلافة عن لعبد بعقده وفنصه

قال الكرخي في المختصره: في اجز كتاب الهنة: «إذ وهب رجل لعبد زحج  
 هبة، فالصواب إلى العبد، دون قبل وقصص، صحب الهنة، وكان المملك للولي، ولا  
 يجوز قول المولى ولا قصصه، كان على العبد ذنب أو لم يكن» (١) إلى هه لفظ  
 الكرخي.

قوله: (هو الصحيح)، أي: ثبوت لعبد للمؤكد خلافة عن الوكيل هو  
 الصحيح، وهذا احرار عن قول أبي الحسن الكرخي، وقد مر بيته.

قوله: (وفي مسألة العيب تفصيل مذكرة)، بغني: أن الحقوق في الغيب  
 للوكيل وعيه، ولكن فيها تفصيل ١٦٠، أو سيذكر في الباب الذي بعده هذا عند  
 قوله: (وإذا اشترى الوكيل، ثم اطلع على عيب).

قوله: (قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن  
 دم أحمد: فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها؛ لأن الوكيل فيها سفير مخصص،

في مذهبنا.

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها، أي وإن القُدوري في «مختصره» .  
 وذلك لأن الوكيل لا يثبت له من إصافته في هذه العقود إلى مؤكله؛ لأنه لو صاف  
 لعقد إلى نفسه، لا يقع عن مؤكله، فلما لم يكن يثبت من صافته العقد إلى مؤكل،  
 كان الوكيل بصفته السفير لم تستغن حقوق العقد به كارسول، وإنما لم يكن له يثبت  
 من إصافته لعقد إلى المؤكل في هذه العقود؛ لأن هذه العقود لا يتقبل بحكمها فيها  
 الفصل عن السبب؛ لأن السبب - وهو العقد - إذا وجد، وجد معه الحكم لا  
 محالة؛ لأن فيها معنى الإسقاط.

أما الخلع والصلح عن دم بعينه فظاهر.

وإن كان في معنى الإسقاط أصلاً؛ لأن الأصل في المرأة التي خلعت  
 محلاً للكلح المالكية، فعقد الكلح سقط عنها نوع المالكية، واللفظ لا يعود،  
 فلا يمكن أن يقال: تسقط عنها هذه المالكية لأجل الوكيل، ونثبت هي للوكيل،  
 ثم تسقط إلى المؤكل؛ لأن التساقط يتلشى

فلما لم يتقبل الحكم الفصل عن السبب؛ وقع العقد لمن أصيب به، وإن  
 أصيب إلى المؤكل، وقع له، وإن أصيب إلى الوكيل، وقع له، فلم يستوزر إذن  
 صدور العقد من شخص برصافه إليه، وثبوت حكمه لغيره، فتبقى الوكيل في ذلك  
 سفيراً مخصصاً.

بحلاف البيع والإجارة، فإن الوكيل في ذلك يستغني عن صافته بعينه من  
 مؤكله، ولهذا لا يشترط ذلك بقاء على الحكم يتقبل الفصل عن السبب؛ لأنه لا  
 يلزم من وجود العقد - وهو السبب - وجود الحكم - وهو المثلث - لا محالة، كما

أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، وَلَوْ أَصَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ كَانَ  
لِسَكَّاحِهِ قَصَارَ كَاتِرٍ سُوءٍ ، وَهَذَا ؛ لِأَنَّهُ انْحُكِمَ بِهَا لَا يَسُرُّ الْفَضْلَ عَنْ اسْتِثْنَاءِ

عَنْ عَمَلِهِ

فِي لَتِّعٍ بِشَرْطِ الْحَدَرِ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، قُبِلَ ثبُوتُ الْحُكْمِ - وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ - أَوَّلًا لِلْمُوَكَّلِ ، ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ  
مَنْ هُوَ الْمُوَكَّلُ عَنْهُ مَا دَخَلَ إِلَيْهِ الْكَرْجِيُّ ، وَفِي ذَلِكَ سَكَّاحُ بَيِّنَاتِ الْحُكْمِ أَوَّلًا  
بِمُؤَكَّلٍ ، لِعَدَمِ امْتِكَانِهِ لِحُكْمِهِ عَنْ اسْتِثْنَاءِ هَذَا مَعْنَى تَقْرِيرِ سَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»  
فَائِضَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ تَكَلَّفْتُ فِيهِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا نَحْوُ نَحْوِ

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ هُنَا مَا قَالَ فِي «شرح الطحاوي» بقوله : «اعلم ، أَنَّ حُقُوقَ  
«عَنْهُ» فِي التَّبْعِ ، [وَالشَّرَاحُ] (١) ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْإِسْتِخَارَةِ ، وَمَا كَانَ مُسَادَلَةً مَالِيَةً ،  
تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِدِ ، وَالْعَاقِدُ فِي حُقُوقِ عَقْدِهِ كَالْعَبْدِ ، وَلِلْعَبْدِ كَلَامٌ جَنَبِيٌّ ، ١/٦٤ ط ١٠  
وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ أَهْلًا مِنْ أَنْ يَتَعَمَّدَ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْعَقْدِ لِنَفْسِهِ ،  
فَلَا تَتَصَرَّفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَيْهِ ، وَهِيَ تَتَصَرَّفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، كَالْعَبْدِ  
الْمُخْجَرِ ، وَالنَّصِيِّ الْمَخْجُورِ ، وَالْمَعْتُوهِ الْمَخْجُورِ [١/٨٩ ط ٢] الَّذِي يَقَعُ اسْتِثْنَاءُ  
وَأَسْرَرٌ .

وَحُقُوقُ الْعَقْدِ هِيَ قَبْضُ الشَّيْءِ وَتَسْلِيمُهُ ، هُوَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ طَلَبَ الْمُشْتَرِي  
بِالشَّيْءِ ، بَرَزَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَمَرَ الْمُوَكَّلُ الْمُوَكَّلَ بِقَبْضِ الشَّيْءِ ، فَاتَّيَمَّا طَالَتْهُ يَدُ الْمُشْتَرِي  
أَخْرَجَ الْمُشْتَرِي عَلَى نَسْلِيمِ الشَّيْءِ إِلَيْهِ ، فَلَوْ تَبَيَّنَ لِلْمُوَكَّلِ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ  
صَحَّ بِهِ ، وَلَوْ تَبَيَّنَ الْمُوَكَّلُ الْمُوَكَّلَ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ ، فَهُوَ لَا يَصْحَحُ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّ  
الْمُشْتَرِي لَوْ بَقِيَ الشَّيْءُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، نَبَزَ مِنْ شَيْءٍ اسْتِثْنَاءًا .

(١) مَا فِي الْمَعْقُودِ رِجَالٌ مِنْ (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) ، (٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) ، (٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) .

لأنه إن سقط فبئس فلا يتصور صدورهُ من شخصٍ وثبت حكمه بغيره فكذلك  
سمير.

بسم الله الرحمن الرحيم

ونوّد أن الوكيل هو الذي أبرأ المشتري من الثمن، أو وهبه له، أو أبرأه عن  
البعض، أو حط عنه؛ وإن دلت كنه جائز، ويتضمن الوكيل للموكل ما سقط من  
المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف لا يصح إبرأؤه،  
ولا هبته، ولا حطه، وكذلك إذا أبرأ الوكيل لثمن، هو على هذا الخلاف، وإن  
فعل ذلك الموكل؛ صح ذلك بالإجماع

ولو قيل أن يطالب المانع تسليم المبيع إذا نقد المشتري ثمنه، ولا يُطالب  
الموكل به، ولو سحَق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل، وإن نقد الثمن  
إليه، وإن نقد الثمن إلى الموكل رجع عليه بالثمن، ولو لم يستحق المبيع، وبكى  
المشتري وجد به عيباً، فله أن يخاصم مع الموكل، فإذا أثبت عليه العيب ورده  
عليه بقضاء قاضٍ؛ أخذ لثمن من الوكيل إذا أمده إليه، ولو نقد الثمن إلى الموكل  
أخذه.

وكذلك الوكيل بالبراءة، هو لمطاب بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقص  
المبيع من المانع دون الموكل، فإذا سحَق المبيع، فهو الذي يولى الرجوع بالثمن  
على المانع دون الموكل؛ لأنه هو الذي يقص المبيع من المانع، وإن رجع المبيع  
عنه بأنه يسطر؛ إن كان المبيع في يده بعد، ونه يستثمه إلى الموكل؛ فله أن يرده  
عليه بالعيب، فلو كان سلفه إلى الموكل، فلا يرده إلا برضا الموكل، وكذلك هو  
الحكم في الإخاره والاستحارة.

ولو كان هذا وكيلاً في العبادته - التي هي مالٌ بغير مالٍ، كالنكاح، والخلع،  
ولصح عن دم لغف، والكنانة، والعتق على مالٍ - فإن الوكيل في هذه العقود  
معتز وسمير، ويصرف حقوق الغف إلى الموكل دون الوكيل، فإن كان الوكيل

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى  
الْإِنْكَارِ

فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ .

بِاتِّحَاقِ وَكَيْلِ أَرْوَحٍ، فَلَا يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِالْمَهْرِ، وَبِمَا يُؤْخَذُ أَرْوَحُ، إِلَّا بِدَوْنِ حَمْسٍ  
فَوْزٍ خَدَّيْ الصَّمَامِ، وَهُوَ لَا بِالْعَقْدِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ وَكَيْلَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِهِ قَنْصَرُ الْمَهْرِ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ  
بِالْكَتَابَةِ لَيْسَ إِلَيْهِ قَنْصَرُ مَالِ الْكِتَابَةِ.

وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّحَاقِ إِنْ كَانَ وَكَيْلَ أَرْوَحٍ سَلَّ إِلَيْهِ قَنْصَرُ بَدَلِ الْخُلْعِ، وَإِنْ  
كَانَ وَكَيْلَ الْمَرْأَةِ فَلَا يُؤْخَذُ بِبَدَلِ الْخُلْعِ إِلَّا بِدَوْنِ حَمْسٍ. وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالصُّلْحِ عَلَى  
دَمٍ نَعْمَدٌ، فَهُوَ عَلَى هَذَا إِبْنِي هَاشِمٍ لِمَامِ الْأَشْجَهِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشرح  
الطَّحَوِيِّ».

قَوْلُهُ: (وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى  
الْإِنْكَارِ)، (وَالضَّرْبُ الثَّانِي) مَبْدَأٌ، (مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ) جَمْعَةٌ وَقَعَتْ خَيْرًا لَهُ،  
أَيُّ مِنْ أَحْوَاتِ الضَّرْبِ الثَّانِي الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ

وَأَرَادَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي كُلَّ عَقْدٍ نَصْنَعُهُ الْوَكِيلُ إِلَى مُوَكَّلِهِ، فَتَعَتَّقُ حَقُوقُ  
لَعْنَةٍ بِالْمُوَكَّلِ، لَا بِالْوَكِيلِ، جَعَلَ الْكِتَابَةَ مِنْ قَبْلِ مُبَدَلِهِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ بَدَلًا هُوَ  
مَالٌ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِكِتَابَةِ بِمُقَابِلَةِ فَكِّ الْخَجَرِ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الصُّلْحَ عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ هَذَا  
نَعْمَدٌ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِلصُّلْحِ بِمُقَابِلَةِ دَفْعِ الْحُضُومَةِ فِي حَقِّ مُدَّغِي عَلَيْهِ

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ).

أَرَادَ بِهِ الصُّلْحَ عَلَى قَرَارٍ، حَقَّقَهُ حَارِبًا مَخْرُجًا لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ مُبَدَلُهُ مَالٌ بَدَلًا،



والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض، سمي  
أيضاً، لأن الحكم بما ثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً لغيره فلا يجعل  
أصلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم، . . . . .

باب البيان

فكان حكمه حكم البيع، فتعلق الحقوق ٢٨٩/٢ بهوكيل دون الموكّل.

قوله (والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض  
سمي أيضاً)، يعني: إذا وكل رجلاً بهبة عند من فلا ي، أو يصدق عليه، أو  
يغيره، أو يودعه، أو يرهقه عنده، أو يقرضه، فعن ما أمر به صريح، لأن الموكّل  
وكل غيره بما يملكه بنفسه، وكان الوكيل مضمراً، بحيث تتعلق حقوق العقد بموكّله  
لا به، كحق الرجوع في الهبة، وسترده إلى يده.

ولم يكن لوكيل أن يقبض الوديعة، والعارية، والرهن، والإقراض من ي  
بده، لأنه يضيف العقد إلى موكّله ويقول: وهذه لك موكّلي، أو رهنه.

والتحقق فيه أن هذه الأشياء لا يثبت الحكم فيها قبل القبض، وإنما يثبت  
بالقبض، والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل، لأن لوكيل يضيف العقد  
إلى غيره كما قُدا.

وإذا كان كذلك: لم يمكن أن يجعل الوكيل أصلاً في حق الحقوق، فكان  
سمياً، وهذا معنى قوله: (لأن الحكم فيها يثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً  
للغير، فلا يجعل أصلاً) واضمراً في (وأنه) يرجع إلى لقبض.

قوله: (وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم)، يعني: إذا كان الوكيل  
من جانب المستعير، والمُزَهِن، والمُوهِب به (أي الموكّل)، يكون الوكيل سميّاً  
أيضاً، لا تتعلق حقوق العقدي به، بل تتعلق بالموكّل، لأن الوكيل يضيف العقد إلى  
موكّله.

وكذا الشركة والمصارعة، إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشت  
الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه.

قال: وإد حاص للموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع (ياه)، لأنه أحسن  
عن العقد وحقوقه لما أن الحقوق إلى العاقد

في حقه من غير

قوله، (وكذا الشركة والمصارعة)، يعني، أن لو كان في هذين العهدين سمي  
أيضا، لا تتعلق حقوق العقد به، بل تتعلق بالموكل، لأن التوكيل لا تدله من إصافه  
العقد إلى موكله، فكان سمي، حتى لو أصاف العقد إلى نفسه لا يقع عن موكله.

قوله (إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل)، وهذا استثناء من قوله (وكذا  
إذا كان التوكيل من خاب الشئ)

قال بعضهم في بيان بطلان استقراض التوكيل: بأن لعارة التوكيل، والمحل  
الذي أمره بالتصرف فيه ملك الغير، فإن الدارمة التي يستقرضها لوكل ملك  
المقرض، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل

قلت: هذا الذي قال يتطلل بالتوكيل بالاستقراض فيه صحيح، مع أن الموكل  
أمره بالتصرف في ملك الغير، وليس معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل، بل  
معناه أن لوكل بالاستقراض إذا أصاف العقد إلى نفسه وقال: أقرضي، كان  
التوكيل باطلا، حتى لا يكون القرض للموكل، بل يكون للوكيل، إلا إذا أصاف  
العقد إلى الموكل، وبلغ عن وجه الرسالة فقال: أرسلني فلان إليك تستقرض  
كذا، فحينئذ يصح الاستقراض، ويقع القرض للموكل، وليس للتوكيل أن يقع  
للموكل عنه، ففهمه، فعليه عما عن تصوير لا طائل تحته

قوله (قال وإذا طالب الموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع)، أي: قال  
مؤدري في «مختصره»



قال محمد في «الأصل» «ولو كان البائع أنرا المشتري - يعني أن لو كان امرأة من ثمن - فهو جائز، وهو له صام، وكذلك لو وصه به، وكذلك لو اشترى ماعاً، أو كانت ماعير فأخذ بها منه درهم، أو كسب دراهم، فأخذ بها منه دينار، فهو صام، يشتم، والذي اشترى هو»

وكذلك لو صاحبه عليه صححاً ولم يشتر، وكذلك لو أخر عنه لثمن إلى أجل، كان صاماً لثمن، وحر التأخير، ولو حط عنه كان صاماً بما حط عنه، وهذا كله قول أبي خزيمة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجوز شيء مما صنع من هذا من هبة وعيرها، والمال على حله على المشتري»<sup>(١)</sup> إلى هنا لفظ محمد في «الأصل» في باب أنوكاله بالقيام على الدار.

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ثم في وقوع المقاصة إن كان دين المشتري على المؤكل، وهو مثل الثمن؛ صار قصاصاً إجماعاً، وإن كان دينه على الوكيل؛ صي لا خلاف، وإن كان بينهما يصير قصاصاً بدين المؤكل، أما صد أبي يوسف، فظاهر»

وأما بعدهما فإن ثمن أو صدر قصاصاً بدين الوكيل؛ لا حنخا إلى قصاص مؤكل لمؤكل، ولو صار قصاصاً بدين المؤكل؛ لا يحاخ إلى قصاص آخر، ونصرت المسافة، ولأن المؤكل يملك إسقاط ثمن عن المشتري بالإجماع، فعلى هذا لحن في موضعين:

أحدهما: إذا كان نزحل على زيد دين لا يؤديه، فيتوكل الدائن عن العير في

لَمَقَاصُهُ بِدِينِ الْمُوَكَّلِ أَنْصَافُ دُونِ دِينِ الْوَكِيلِ وَبِدِينِ الْوَكِيلِ دَا كَانُ وَحْدَهُ.  
إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَمُحَمَّدٍ، لِمَا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ

شَرَاءً عَلَى مَنْ رِيدَ، ١٠٣، اشْتَرَى، يَفْعُ مَقَاصَةَ بَيْنَ دِينِ الْوَكِيلِ عَلَى السَّاعِ، وَبَيْنَ  
دِينِ وَحْدٍ لِسَائِعٍ عَلَى الْوَكِيلِ، ثُمَّ يُوَكَّلُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلِهِ

وَالثَّانِي أَنْ يُوَكَّلَ رِثَ الْمَدِينِ غَيْرَهُ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْمَدِينِ، يَفْعُ الْمَقَاصَةَ بَيْنَ  
دِينِ الْمُوَكَّلِ، وَبَيْنَ مَا وَحَدَ سَائِعٍ عَلَى الْوَكِيلِ أَضْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْعَدُ  
مِنْ «الْمُرَادَاتِ» فِي بَابِ مِنَ النَّيْعِ

وَحَكَى الْقَدِيهُ أَبُو لُسْتُ فِي وَصَائِ «الْمَوَارِلِ» عَنْ كِتَابِ «الْمَأْدُونِ» ١٠٤ دَعَى  
الْوَكِيلَ وَبِشْتَرَى عَلَى الْمُوَكَّلِ دِينَ مَثَرُ ذَلِكَ لَقَمٍ، يَصِيرُ قَصَاصًا، وَلَوْ كَانَ  
لِلمُشْتَرِي دِينَ عَلَى الْوَكِيلِ أَيْضًا يَصِيرُ قَصَاصًا بِدِينِ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ لَدِينِ الَّذِي  
عَلَى الْوَكِيلِ

وَحَكَى لَقَمِي عَنْ دَمَاسِكَ الثَّلَاثِي: أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ إِذَا بَاعَ مِنْ أَيْدِيهِ  
دِينَ مَدِينًا أَنْ يَحْمِلَ لَقَمٍ قَصَاصًا بِهِ عَلَيْهِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَصْنَعُ الْوَكِيلُ لِمُوَكَّلِهِ مِثْرَةً يَبْرَأُ، لَوْ كَسَّ الْمُشْتَرِي عَنْ لَقَمٍ، وَفِي قَوْلِ  
أَبِي يُونُسَ: «لَا يَصِيرُ قَصَاصًا»

وَفِي «نَوَافِرِ ابْنِ سَعَادَةَ» إِنْ كَانَ دِينُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَارْدَانُ  
يُخَعَلُهُ قَصَاصًا، لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَبِيعُ لَهُ مُطْلَقَةً الْمُشْتَرِي بِالْقَمَرِ ١٠٥  
لَقَمٍ هُنَا لَقَمٌ «لِقَتَاوِي الصَّعْرِي»

قَوْلُهُ (وَبِدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ  
وَمُحَمَّدٍ، لِمَا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ)، يَفِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ الْمُشْتَرِي عَنْ

وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَةِ﴾

الَّتِي عِنْدَهُمَا، وَهُوَ إِيرَاءُ بَعْرِ بَعُوضٍ، لِأَنَّ الْفَصَّ حَقٌّ، وَيُضْمَتُ الْمُتَضَاعَةُ أَيْضًا،  
لِأَنَّ إِيرَاءًا نَصًّا، وَلَكِنَّهُ بَعُوضٌ، فَكَانَ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَمْلِكَهُ.

قَوْلُهُ [١١٧، ١١٨]، (وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ)، أَيْ: وَكَيْ يَكُونَ الْوَكِيلُ  
مِنْ الشَّيْءِ لِلْمُؤَكَّلِ فِي فَضْلِ الْإِيرَاءِ، وَفَضْلِ الْمُقَاضَةِ بِدَيْنِ الْوَكِيلِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِنَّ الْمَرْجِعَ وَالْمَتَّ

## باب الوكالة بالبيع والشراء

### فصل في الشراء

قال ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه أو حنسه ومبيع نفسه بصير يفعل الموكن به مضموناً فتنكته الإيثار، (لأن أن يوكنه وكنت عنه يقول الشئ لي ما رأيت)، لأنه موصى الأمر إلى رأيه، وأي شيء يشتريه يكون منتزلاً والأصل فيه أن الجهة النسيئة تحمّل هي الوكاه كجهته الموصف شتخت، لأن من التوكيل عس توسعة؛ لأنه استغناء ربي اغتر هذا لشرط بغيره الحرج وهو مدفوع.

— عليه السلام —

## باب لوكالة بالبيع والشراء

### فصل في الشراء

قدم بات لوكاله بالبيع والشراء على سائر الأنواع؛ بكثرة وقوع البيع والشراء، ومساس الحاجة إلى الوكاه في ذلك.

ثم قدم فصل شراء، لأن الشراء مشتق من الأصل في عقد بيع، وهو لبيع، والبيع مبرجل به، واشتوب قبل الزوال، فكان اشراء أولى بالتقديم.

قوله، (قال، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه أو حنسه ومبيع نفسه)، أي قال القشوري في «مختصره»، وتمامه فيه «لأن أن يوكنه وكنت عنه، فيقول ببيع شيء ما رأيت».

وأراد بالجنس، النوع، لا مصطلح أهل المصطفى، وهو الكلي المقبول على

في غايه البيان

كثيرين مختلفين [بالتنوع]<sup>(١)</sup> في جواب ما هو.

والتنوع: هو المَقُولُ على كثر مَحْتَبِينَ بالعديد في جواب ما هو.

أو أراد: مُصْلَحَ أهل السحر، وهو ما عُتِقَ على شيء بعينه، وعلى كل ما اشتبه، ويجوز أن يراد بالحنس: ما يتدرج تحته أشخاص، وقد مر بأن ذلك في كتاب النكاح في باب المهر.

قال الشيخ أبو نصر البغدادي: «هذا الذي ذكره القُدُورِيُّ مستحسن

والصائب. ألا يحوز، وأن يمنع من حوار المؤذلة ما يصح من حوار النع»<sup>(٢)</sup>.

وخذه القياس: أن النع يستقل بى الركيل، ومن جهة إلى الموكل صار الموكل بممره النع، فكما لا يحوز أن يقع النع مع الخهانة، فكذلك لا يحوز لتوكيل

وجه الاستحسان ما روي: «أن النع يَصِفُ»<sup>(٣)</sup> أعطى عُرَّة الدرفين دينار، وأمره أن يشتري شاة»<sup>(٤)</sup>. فذكر لجنس وقدر الشئ، وسكت عن الصفة، ولم يذكر الصفة، فصداً أصلاً في ذلك، ولأن الشئ إذا عليم صارت الصفة معلومة، وإذا ذكر الصفة صدر الشئ معلوماً، فاعنى ذكر احدهما عن الآخر، وأما ما أطلق به الأمر ولم يخصه فقال: استر ما رأيت؛ فإنه يصح مع الخهانة؛ فإنه ليس المرأي أنه، فصح مع الخهانة، كالبصاغ والمصاربه.

وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: «هذا المسمى على وجه آخر، وهو أن

(١) ما بين الموقوفين رتبة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر: شرح مختصر القُدُورِيِّ، للأطع [٢/ق. ٣٦٥].

(٣) مصر: تحريجه.

(٤) ينظر: شرح مختصر الضحاوي، للجصاص [٣/٢٨٩].



بسم الله الرحمن الرحيم

الوكالة الحاصّة إذا كانت تخمّع أحاساً محتلمة، أو ما هو في حكم الأجناس؛ فإن  
الوكالة لا تجوز حتى يُشَيّص الصفة، أو الثمن، كقوليه: «شترى بي ثوباً» لأنّ اسم الثوب  
يقع على جنس، فلا نداء يذكر جنساً منها، فإن شترى الوكيل شيئاً منها؛ كان  
مشترياً له

[وكذلك] إذا قال: «شترى لي داراً» لأنّ الدار وإن كانت جنساً واحداً، إلّا  
أنّها قد صدرت في حكم الأجناس؛ لكثرة تفاوتاتها، فأما إذا كان الاسم يقع على  
جنسٍ وحيث جاز وإن لم يذكر الصفة ولا الثمن، كقوله: «شترى لي حمداً» لأنّ  
لصفة تصير معلومة بحال الموكّل<sup>(١)</sup>، كما في «شرح لأقطع»

قال محمد بن الحسن في «الأصل»: «ورداً وكّل امرأه رجلاً أن يشتري له  
جارية أو عبداً، فإن هذا لا يجوز من قبل أن يعدّ و الخواري مختلفون، فإنّ وكّله  
أن يشتري له عبداً مؤبداً، أو حبيباً، أو سبيّاً، أو سقى جنساً من الأجناس<sup>(٢)</sup>؛  
فإنّ ذلك جائز أيضاً، وتسميّة الثمن وتسميّة الجنس سواء».

ثمّ قال في «الأصل»: «ورداً وكّله أن يشتري له ذبابة؛ فإنّ ذلك لا  
يجوز وإن سقى الثمن من قبل أن تدوّت محتلمة» رداً فإنّ له: «شترى لي حمداً»،  
ولم يسم الثمن، فهو جائز عليه، وكذا لو قال: «شترى بي بعلاً»، فإنّ الشترى به  
شأن لا يتعلّق بالناس في وثبه؛ لا يلزم الأمر، ولزم المشتري».

ثمّ قال في «الأصل»: «ورداً أمره أن يشتري به ثوباً؛ فإنّ ذلك لا يلزم الأمر،  
وإن سقى الثمن فإنّ ذلك أيضاً لا يجوز من قبل أن الثياب محتلمة، فإنّ قال امرأ

(١) ما بين العقود من زيادة من «ن»، «و»، «م»، «ن»، «و»، «ع»، «و»، «س»

(٢) نظير «شرح محضر القدرى» للأقطع [٣٥٩/١-٣٦٠]

(٣) غير ما سقى من المؤبد والمعتق والثدي، كما جاء في حاشية «شرح»

﴿ هبة لله ﴾

في ثوب يهوديًا ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو جائزٌ إذ اشتراه بما تُسرى منه ، أو راد عن ذلك بما تتعاضد السُّم في منه ، وكذلك كلُّ حسيٍّ سقاء من الثياب ، فإن سُمِّيَ به ثياباً ، فرادٌ على ذلك شَمْسٌ ؛ لم يدرم الأمر ، وإن قصص من ذلك ١١ ١٢ ١٣  
لشمس ، لم يلزم الأمر ، فإن وصف به صفةً وسُمِّيَ به ثياباً ، فاشترى به تلك الصفة باقٍ من ذلك الشمس ؛ جاز ذلك على الأمر

ثم قال في «الأصل» : «وإذا وكله أن يشتري له داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ؛ فإن ذلك لا يبرم الأمر ، ولا يحوز عنه» . هـ كذا فقط محمدي في «الأصل»

وقالوا في «شروح الجامع الصغير» : «رُحِّلَ أمر آخر أن يشتري خارية أو ثوباً ، أو دابةً ، أو داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ؛ فهو مُشترى بغيره ، والوكالة باصةً ، وإن سُمِّيَ ثوباً لثوبه ، وبَيْنَ جنس الدابة والثوب ؛ جاز» .

وقال قاضي خان في «شرح» : «والأصل في هذا أن لوكالة ضربين خاصةً ، وعامةً ، فإن كانت عامةً : تصحُّ مع الجهة الكثيرة ، كما يُقال : شتر ما شئت ، أو ما رأيت ؛ لأنه قَوْضٍ لِرَأْيٍ إِلَيْهِ ، فصارت سترلةً لمضاعفة والمضاربة ، وإن كانت خاصةً : فإن كانت الجهة يسيرةً ، لا تمنع صحة الوكالة ؛ لأنها لا تمنع لامتنال

وقال بشر المريسي : تمنع ، وإن كانت كثيرةً تمنع ؛ لأنها تمنع الامتنال ، والجهة أنواع ثلاثة :

فاحشة ، وهي ما كانت في لحم تمنع لوكالة وإن بين اشترى ، كما لو وكله

(١) في «مع» ١٢١١ (هرويه) ، والثبت هو الموافق لما وقع في «الأصل» المعروف باسمه

(٢) ينظر «الأصل» / معروف بالبط ، ١١ ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، صفة ورر الأوقاف القطرية

(٣) ينظر «نحو العبد» ، ١٠٣ / ٢٣٢

﴿ عناية البيان ﴾

بشراء ثوب، أو دابة لا يصح ما سمَّيَ النوع، لأن الثوب إحساسٌ مختصة، تقع  
عنى الكرياس<sup>(١)</sup>، ولحرير، ولحر وغير ذلك، وبين الحس والحس تدوت  
فاحس

وسباب الثمن لا تروى الجهالة، بل قد يكون هروياً يؤخذ بعشرين، وقد يكون  
ثوباً مزوياً يؤخذ بعشرين أيضاً، فلا يقدر على الامتثال، فيحتاج إلى بيان الصفة  
والدابة اسم لأحاسي<sup>(٢)</sup> مختصة، لأنه اسم يما يثبت على وجه الأرض  
حقيقة

وهي عرف الناس: يتاوى البقر، والعم، والجمل، والإبل، فما لم يسم  
النوع لا يجوز.

وكذا إذا قال: اشتري مملوكاً، أو حيواناً، زينة شخص، لا يجوز، لأن  
الاسم يقع على أنواع مختلفة، مما لا يبيِّن النوع لا يجوز.

وجاهة بسيرة، وهي ما كانت في نوع المخصي، كما لو وكله بشراء جمل،  
أو قرس، أو ثوب يهودي<sup>(٣)</sup>، يصح وإن لم يبيِّن الثمن، لما روي عن النبي  
ﷺ: «أَنَّهُ وَكَّلَ حَكِيمٌ بَنِي جَرَامٍ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِالْأَضْحَى»<sup>(٤)</sup>، وجعل جهالة النوع عفواً.

ولأن التدوت بين النوع ولوع يسير، فلا تمنع الامتثال، لكن تصرف  
الموكل إلى ما يليق بحال الموكر، حتى إنه لو كان كذا، أو فاسية<sup>(٥)</sup>، فاشترى

(١) في أدب شراء شيء.

(٢) الكرياس بكسر الكاف: هي ثياب الخشب ولدتهم لتعريف بذلك.

(٣) وقع بالأصل «الأحاسي» والمثبت من (ال)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام).

(٤) في (ع)، (وام)، (وام)، (وام).

(٥) مسمى بحريجه.

(٦) فاليرياً شبه إلى «الغالب» وله يهتد إلى معاد بعد مريد التبع، لكن وقع وتكره في حصة من كذا =

توكيل حمداً (١٦، ١٧) م. مضرنا بألف لا بد من الأمر.

وَكَيْدًا لَهُ وَكَشَّ وَاحِدٌ مِّنَ الْعَوَامِّ رَجُلًا أَلْ يَشْتَرِي لَهُ فَرَسًا ، فَأَشْتَرَىٰ حَرْكَبًا يَصْلُحُ  
لِلْفُؤُكِ ، لَا يَلِرُّمُ الْآمِرَ .

والثالثة: ما يكون بين الجنس والنوع، كما هو وقته بشراء عبيد أو خدرة أن  
يُس الثمن أو الصفة، بأن قل ثركيا، أو هديا، أو رويي، صحت الوكالة، وإن  
لم يُسب الثمن أو الصفة؛ [لا يصح]؛ لأن اختلاف [٥٢٩١/٢] العبيد والجداري  
كثير من اختلاف سائر الأنواع، وعدة لاس في ذلك محسنة، وكذا بين الجنس  
والنوع.

وكذا الدائر مُلْحَقَةٌ بالجسْرِ من وَجْهِ ؛ لِأَنَّهَا مُحَلَلَةٌ بِمَعْنَى الْمَرَايِي وَكُثْرَتِهَا ،  
وَمِنْ بَيْنِ الشَّخَرِ ؛ أَلْحَقْتُ بِحَالَةِ اسْوَع ، وَذَلِكَ لَمْ يُبَيَّنْ أَلْحَقْتُ بِحَالَةِ الْجَسْرِ .

وَالْمُتَأَخِّرُونَ قَالُوا فِي دِيَارِنَا لَا يَحْجُورُ بِدُونِ بَيَابِ الْمَحَلَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَلِكُ  
بِاجْتِلَافِ الْمَحَلَّةِ ، وَبِمَا سَمِعِي مِنَ الشَّيْخِ

وكذا لو قال اشتر لي جنطة، لا يصح، ما لم يبين عدد المقارن أو الثمن؛ لأن اسم الجنطة يتأول اذليل والكثير، فما لم يبين المقدار، أو الثمن؛ لا يحوز.  
قوله: (من تشبيهه وصفت)

والْحُسْنُ كَالْعَدِّ وَالْجَارِيَةِ ، وَالصَّمَةُ كَالْزُكِيِّ وَالْحَبِّي ، عَنِ مَا يَجِبُ تَبَاهُ  
فِي الْحُسْنِ

بحسب دماء يقيم بها أنه شيء مضمون به شرع في الأجر بطر المحيط - هـ ١١ لا يس  
مازأ البحاري [٥١٣، ٣] دوه بقاوى الهندية [٥١٣، ٣]

(١) ما بين المقولتين: زيادة من ١٠٠، و١٥٠، و٢٠٠، و٢٥٠، و٣٠٠، و٣٥٠، و٤٠٠، و٤٥٠، و٥٠٠، و٥٥٠، و٦٠٠، و٦٥٠، و٧٠٠، و٧٥٠، و٨٠٠، و٨٥٠، و٩٠٠، و٩٥٠، و١٠٠٠.

ثم إن كان اللفظ **يجمع أخصاً** أو ما هو في معنى **الأخص** لا يصح التوكيد وإن بين الثمن؛ لأن يذلل لثمن يؤخذ من كل جنس فلا يذري مراد الأمر لتفاحش الجهالة (وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح إلا إنسان الثمن أو النوع)؛ لأنه يتقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع نفي الجهالة فلا تمنع الإتيان

وشأنه إذا وكنه إشراء عبد أو جارية لا يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً وإن بين النوع كالتركي والحشي والسدي والمولد حار، وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه، ولو بين نوع أو الثمن ولم يبين الصفة والحدودة والرداءة والسطة جار؛ لأنه جهالة مستدركة، ومُرادة من الصفة المذكورة هي الكتاب النوع

وفي «الجامع الصغير» ومن قال **لآخر اشتر لي ثوباً أو دابة أو دراً** قالوا كنه باطله لجهالة المأخوذة، فإن لدابة في حقيقة اللعنة اسم لما يذبح على وجه لأرض

وفي العرف يطلو على الحبل والجمار والتبع فقد جمع أخصاً، وكذا

في غيبة هيب

قوله: (إن كان اللفظ يجمع أخصاً)، كلدابة واشوب.

قوله: (أو ما هو في معنى الأخص)، كلدار

قوله: (والمولد)، وهو ما كان من الرقيق مولوداً في البيت، لا مخروباً.

قوله: (لما ذكرناه)، إشارة إلى قوله (لأن يتقدير لثمن يصير النوع معلوماً).

قوله: (والسطة)، السطة، مصدر قولهم وسطت القوم سطة، أي: توسطتهم،

قال تعالى: ﴿توسطنهم﴾ [المائدة ٥]، وهو بمعنى: الوسط، كالعدة والوعيد، والعدة والرغطة.

الثوب؛ لأنه يتناول الملبوس من الأطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته  
منهراً وكذلك الدار تشمل ما هو في معنى الأجاس، لأنها تحلف بخلافها  
اختلاف الأعراس والجيران والمرقوق والمخاض واللذان فيعذر لا يمتثل.

قال: وإن سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب حاز مائة  
نوعه، وكذا إذا سمي نوع الدابة بأن قال جداراً

قال، ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

في بيان

قوله: (لأنه يتناول الملبوس من لأطلس إلى الكساء)، وكأنه أراد بالأطلس  
لرفع من الثياب، ومن الكساء أذوتها، ولم يرد في اللغة هكذا.

فإن صاحب «الجمهرة»: «الطنسة» كثر في عبدة، والدنوب أطلس، وكذلك  
يون كل شيء يثسبه. يقال: طلس بطنس طناً<sup>(١)</sup>

وقال في «تهذيب ديوان الأدب»: «لأطلس على لون الدنوب، يقال دنوب  
أطلس، والأطلس: اخنق من الثياب»<sup>(٢)</sup>.

وبعض الفصلاء<sup>(٣)</sup>:

الإنس مُشَقُّ مِنَ الْأَنَسِ وَالْأَنَسُ أَنْ تَأْيَ عَنِ الْإِنْسِ  
بِأَنَّهُمْ مُلَسَّ وَلَكِنَّهَا عَلَى دَنَابٍ مِنْهُمْ طَنَسٍ

قوله: (قال) ومن دفع إلى آخر دراهم وقال، اشتر لي بها طعاماً ..

(١) سطر «جمهرة اللغة» لابن دريد [٨٣٦/٢]

(٢) سطر «معجم ديوان لأدب» للعارفي [٢٦٨، ١]

(٣) هذا البيان غير مشهور في حجة أبيه أخرى في «المصنف» - معشر [٨٥]

وإنما المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن الأطلس هو لا غير

فهو على الحظطة ودقيقتها

﴿عنه لسانه﴾

فهو على الحظطة ودقيقتها، أي قال في «لجامع الصغير»<sup>(١)</sup>، في البيع، في أول باب الوكالة بالتبع واشترى.

قال محمد في «الأصل»: «وإن دفع إليّ دراهم وقال: اشترى بي طعاماً، فاشترى له به حنطة، جاز ديب على الأمر، وإن شترى بها حباً أو مأكلة، لم تجز على الأمر، استخيس ذلك، وإن شترى بها دقيقاً، أو خبزاً، فإن كان ذلك يشتري به مثلاً يملك الدراهم، فهو حائز على الأمر، وإن كانت دراهم كثيرة لا يشتري بها مثلاً ذلك، لم تجز ذلك على الأمر»

وإن لم يدفع إليه شيئاً وقال: اشتر لي حنطة، فاشترى له حنطة؛ فإنه لا يجوز على الأمر من قبل أنه لم يسم به كمن يشتري»<sup>(٢)</sup> كذا في «الأصل»، في باب الوكالة باشتراء والتبع الذي لا يجوز على صاحبه

واراد بالدقيق والخمر: دقيق الحنطة وخبز الحنطة؛ لأن الوكيل يشترى طعاماً إذا شترى الشعير؛ لا يجوز، فكذا إذا اشترى دقيقه وخبزه.

ألا ترى إلى ما نص محمد في «الأصل» في باب الوكالة في لشم بقوله «وإذا وكل رجلاً رجلاً أن يسلّم له دراهم في طعام؛ فاطعمه عسب الحنطة، استخيس ذلك، فإن أسلم في شعير، أو تمر، أو في سمسيم؛ فهو حائز على التوكيل، ولا يجوز على الأمر»<sup>(٣)</sup> إلى هنا لفظ «الأصل»

والقياس، أن يتناول كل طعام من المأكلة ولحم وغير ذلك؛ لأن الطعام اسم لما نطعم، وهو عام، ولهذا لو أوصى بالطعام: سخل فيه كل مطعوم، ولهذا

(١) يعبر «الجامع الصغير» مع شرحه السبع الكبير [ص/٢٥٣]

(٢) يعبر «الأصل المبرور بالسود» [١١/٢٦٠ طبعه وزارة الأوقاف المصرية]

(٣) المصدر السابق [٥/٧٣]

وَالْيَقِينُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُرٍّ مَطْعُومٍ اِغْتِرَابًا لِلْحَقِيقَةِ كَمَا فِي لُحْسٍ عَلَى  
لَاكُلٍ بِذَلِكَ مَطْعَامٌ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ

قوله غايه السار

بُحْلَفٌ أَلَا يَأْكُلُ طَعَامًا ، كَانَ عَدَمًا فِيمَا يُطْعَمُ ، وَهُوَ يَتَأَنَّى فِيهِ الْمَضْعُ وَالْإِبْلَاحُ ،  
تَكَدَاهَا .

وَجْهٌ الْاِسْتِخْصَانُ أَنَّ الطَّعَامَ فِي عُرْفِهِمْ سَاوٍ [١٦١] وَالْجَنَّةُ وَدَقِيقَتُهَا  
ذَكَرَ مَقْرُونًا بِالشَّرَاءِ ، وَلِهَذَا نُسِمَتْ عَنْدهُمْ لِسُوقِ شَيْ يُبْعُ فِيهَا الْجِنَّةُ وَدَقِيقَتُهَا  
سُوقُ الطَّعَامِ ، وَإِذَا كَانَ الْعُرْفُ هَكَذَا تَرِكَ الْقِيَسَ بِهِ ، لِأَنَّ الْعُرْفَ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ ،  
لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ ، وَلَا عُرْفَ فِي الْيَمِينِ وَتَوْصِيَةِ ، فَفِي مُطْلَقِ  
الطَّعَامِ مُرَادًا ، كَمَا هُوَ أَصْلُ الْوَضْعِ .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَاطِرُ رَأْدِهِ إِنَّ كَسْبَ  
الدَّرَاهِمِ كَثِيرًا ، سَحِيبٌ يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ لَا الدَّقِيقُ وَالْخَبِرُ ، فاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ  
خَبْرًا أَوْ دَقِيقًا ؛ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُتَوَكِّلِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَسَطًا يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ أَوْ  
الدَّقِيقُ ، فاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ الْجِنَّةِ أَوْ الدَّقِيقِ ؛ حَرًّا ، وَلَوْ اشْتَرَى بِهَا الْخَبِرَ لَا  
يَجُوزُ ، وَإِنْ [١٦٢] كَانَتْ فِيهِ ، سَحِيبٌ لَا يُشْتَرَى بِشَيْءٍ فِي الْعُرْفِ إِلَّا الْخَبِرُ ،  
بِهِ حَرًّا إِذَا اشْتَرَى الْخَبِرَ» .

وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ بِالتَّبَعِ وَالشَّرَاءِ مِنْ سُيُوعِ «الْحَامِ  
الصَّغِيرِ» ، «قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو حَفْصٍ : إِنْ كَثُرَ لِدَرَاهِمٍ فَعَلَى الْجِنَّةِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ؛ فَعَلَى  
الْخَبِرِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ ذَلِكَ ؛ فَعَلَى الدَّقِيقِ»

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «ذَكَرَ مُحَمَّدٌ عُرْفُهُمْ ، أَنَّ فِي عُرْفِهِمَا مَطْعَامٌ  
مِنْ بَعْضِ كَثْمِهِ مِنْ غَيْرِ دَامٍ ، كَالدَّهْنِ لِمَطْبُوحٍ وَالْمَشْوِيِّ وَنَحْوِهِ ، فَصَرَّفَ الْوَكِيلُ



وَخُهُ الْإِسْتِخْصَادُ أَنْ اعْرِفَ أَنَّكَ وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَقْرُونًا  
بِاسْتِيعٍ وَاسْتِراءٍ وَلَا عَرَفَ فِي الْأَكْلِ قَتْلِي عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ  
فَعَلَى الْحِطَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا نَشَى ذَلِكَ فَعَلَى الدَّقِيقِ.

عَلَى الْبَيَانِ

لِي ذَلِكَ دُونَ الدَّقِيقِ وَالْحِطَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالْمَقْرُونِ عَلَى هَذَا

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» عَنْ أَبِي يُونُسَ: إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ رَيْبَةً، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً،  
فَهُوَ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَكَّنَهُ بِشْرَةٍ، نَحَمَ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى الْمَصْبُوحَ أَوْ الْمَشْرُوبَ  
مَعَهُ، لَا يَحْجُورُ عَلَى الْإِمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا بَرًّا حَرًّا

وَلَحْمًا لَطِيفًا أَوْ لَوْحَشَ يَحْجُورُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يُبَاعُ فِي أَسْوَاقِهِ مَعَهُ فَيُشْتَرَى  
السُّرَّ، وَيُشْرَى الشَّاةُ الْحَيَّةُ، أَوْ الْمَذْبُوحَةُ، لَا يَحْجُورُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَشَى فِي الْأَمْرِ بَعْدَهُ  
دَرَاهِمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلُوحَةً، وَبِوَأَمْرِهِ بِشْرَاءِ التَّنِصُّصِ، فَهُوَ عَلَى نَيْصِ الدَّجَاجَةِ،  
مُخَالَفٍ لِلْيَمِينِ عَلَى أَكْلِ لَيْصِصٍ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى نَيْصِ لَطِيفٍ<sup>(١)</sup>، هَذَا كَقَوْلِهِ  
فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»، كَتَبَهُ تَكْثِيرًا لِلْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ (أَنْ لَعَرَفَ أَمَلْتُ)، أَيُّ: أَقْوَى مِنَ الْقَاسِ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)، أَيُّ: اعْرِفَ وَاقِعَ عَلَى الْحِطَّةِ وَدَقِيقِهِ، وَفَذَلِكَ  
مَرَّ الْبَيَانُ.

قَوْلُهُ: (مَنْعِي عَلَى الْوَضْعِ)، وَهُوَ أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ)، إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ  
الْبُزْجَانِيِّ، وَفَذَلِكَ مَرَّ قَوْلُ هَذَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ)، لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ عَادَةً.

قَالَ: وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَصَرَ، ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ، فَهُوَ أَنْ يَرُدَّهُ  
بِالْعَيْبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، .....  
.....

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَصَرَ، ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ، فَهُوَ أَنْ يَرُدَّهُ  
بِالْعَيْبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، أَيْ: أَنَّ الْفُتُورِيَّ فِي «مَحْتَصَرٍ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِنْ  
سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(١)</sup>، وَدَبَّكَ لِأَنَّ حُقُوقَ الْفُتُورِ رَاجِعَةٌ إِلَى  
الْوَكِيلِ فِي بَابِ الْبَيَاعَاتِ، وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ مِنْ حُقُوقِ الْفُتُورِ، فَيَرُدُّهُ الْوَكِيلُ مَا دَامَ فِي  
يَدِهِ بِخِلَافِهِ إِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ اقْطَعَ حَقَّ  
الْوَكِيلِ بِانْتِهَاءِ الْوَكَالَةِ.

وَلِهَذَا قَالُوا: إِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ، لَمْ يَكُنْ لِشَيْعٍ أَنْ يُطَابِتَ الْوَكِيلَ  
بِالشُّعْبَةِ، لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْوَكَالَةِ وَاقْطَعَ حَقَّهُ، كَذَلِكَ هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْحَامِعِ الْكَبِيرِ»: «الْوَكِيلُ بِشُرَاؤِهِ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً  
وَرَفَعَهَا إِلَى الْأَمِيرِ، ثُمَّ غَنِمَ بِعَيْبٍ [١، ٢، ٣، ٤] فَهُوَ لَا يَرُدُّهَا إِلَّا بِرِضَا الْأَمِيرِ، فَإِنْ لَمْ  
يُدْفَعْهَا إِلَى الْأَمِيرِ، فَهُوَ أَنْ يَرُدَّهَا، فَإِنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، أَوْ أَبْرَأَ الدَّيْعَ عَنِ الْعَيْبِ، وَقَدْ  
أَقْرَأَ الْأَمِيرُ بِرَدِّهَا؛ صَحَّ رِصَادُهُ، وَإِبْرَازُهُ فِي حَقِّهِ دُونَ [٢٨٢، ٢٨٣] الْأَمِيرِ، حَتَّى كَانَ لِلْأَمِيرِ  
أَنْ يَأْخُذَ الْجَارِيَةَ مَعَ الْعَيْبِ، وَإِنْ شَاءَ نَزَعَهَا عَلَى الْمَأْمُورِ، وَصَحَّه الثَّقَلَانُ»<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا فِي «الشُّرُوحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ»: «وَهَذِهِ أَسْئَالَةٌ حُجَّةٌ لِأَبِي خَبِصَةَ وَمُحَمَّدٍ  
عَنِ أَبِي يُونُسَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ بِالشُّعْبَةِ، إِذَا أَبْرَأَ الْمُشْتَرِيَ عَنِ الشَّيْءِ، فَلَوْ لَمْ  
يَكُنْ لِأَمِيرٍ عَنِ الشَّيْءِ صَحْبًا ثَمَّةً فِي حَقِّ الْأَمِيرِ، لَمْ يَصَحَّ لِأَمِيرٍ عَنِ الْعَيْبِ هَهُنَا».

أَيْضًا مِنَ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ: تَأْوِيلُ مَا ذَكَرَ هَهُنَا: إِذَا أَبْرَأَ الْوَكِيلُ الْبَائِعَ عَنِ  
عَيْبٍ قَبْلَ اقْتِنَاصِهِ، لِأَنَّ تَقْلَ الْقَبْضِ الْعَيْبُ لَا حِصَّةَ لَهُ مِنَ الشَّيْءِ، بَدَلًا أَنْ الْبَائِعَ

(١) نَظَرُ «مَحْتَصَرِ الْفُتُورِيِّ» [ص ١١٥ - ١١٦].

(٢) نَظَرُ «الْحَامِعِ الْكَبِيرِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص ٢٢١].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دا صالح المشتري عن العيب على ثوب بعينه قبل انقص ، لم يكن للثوب حصة  
لعيب ، بل نصيب كان السبع ، وفي البيع ثوب ، حتى يقسم الثمن عليهما على قدر  
فستهما ، فإد لم يكن للعيب حصة من الثمن ، لم يكن إبراء البائع عن العيب إبراء  
عن شيء من الثمن ، فصح .

فأما بعد النقص لا يصح لإبراء عبد أبي يوسف ، لأن للعيب بعد انقص  
حصة من الثمن ، بدليل أنه لصح لو كان بعد انقص ، كان للثوب حصة لعيب ،  
حتى لو وحده عيب ، يردده بقدر نقصان لعيب من الثمن ، فكان الإبراء عن العيب  
إبراء عن بعض الثمن ، فلا يصح عنه .

ومهم من قال ، لا ، بل صح لإبراء عن العيب عند الكل قتل القبض وبغذه  
وفرأوا لأبي يوسف ينش إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، ومن إبراء الوكيل  
بالبائع عن الثمن .

والفرق هو أنه لا صرر للأمير في إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، فلو للأمير  
أن يتركها على المأمور ، أم في إبراء الوكيل بالبائع عن الثمن ، صرر ، لأنه لو صح  
الإبراء كان الثمن على الوكيل ، وبزأ المشتري ، وربما يكون المشتري أملاً من  
الوكيل ، فافترقا من هذا الوجه .

فإن لم يحترب الأمير شيئاً حتى هكك في يد المأمور ، فإنها تهلك من مال  
الأمير ، لأن يده كيد المالك في حق المالك ما لم يحدث منع ، ويترجع الأمير على  
المأمور بنقص العيب ، لأن الأمير يشتري منه حكماً ، وقد وحده عيب ، وعجز  
عن دفع مملتها في يده حكماً ، وقد إد لم تثبت ، يكن اعورث في يد الوكيل  
ترجع الموكل عليه بنقصان العيب ، لأن الإغورار عيب حدث في يد الأمير حكماً

وهي كلها إليه

(فإن سلمه إلى الموكِّل لم يرده إلا يذبه)؛ لأنه انتهى حكم الوكالة،  
ولأن فيه إبطال يده لتحقيقه فلا ينعكس منه إلا يذبه ولهذا كان خصماً لمن  
يدعي في المشتري دعوى كالشفع وغيره قتل التسليم إلى الموكِّل لا بعده.  
فإن ويخوز التوكيل بعقد الصرف والسلم؛ لأنه عقد يملكه بنفسه

في غاية البيان

كما ذكره الإمام [١٤٥/١] العتابي في «شرح الجامع الكبير»، والباقي يعلم  
في «شرح» الجامع الكبير.

قوله. (وهي كلها إليه)، أي. الحقوق كلها إلى الوكيل.

قوله. (ولهذا كان خصماً لمن يدعي في المشتري)، أي. ولاجل أن حقوق  
العقد كلها إلى الوكيل كان الوكيل خصماً للمدعي قتل التسليم إلى الموكِّل لا بعده.  
قوله. (كالشفع وغيره)، كالصبي المتأدب بالشراء.

قوله. (ويخوز التوكيل بعقد الصرف والسلم)، وهذا لفظ القنوري  
في «مختصر»<sup>(١)</sup>، ودلت لنا ذكر في أول كتاب الوكالة بقوله: (كل عقد جاز أن  
تفعله الإنسان بنفسه؛ جاز أن يوكل به غيره).

وعقد الصرف والسلم يجوز أن يشره الموكِّل بنفسه، فجاز توكيله غيره،  
ولكن يرد على هذا إذا وكل الموكِّل أنه رخصاً بعقد السلم؛ فإنه لا يجوز،  
مع أن مباشرة الموكِّل بنفسه يجوز

فجوابه: أن الميسر ألا يملكه بنفسه إليه أيضاً؛ لكونه يتبع الموكِّل، إلا أنه

(١) مع الأصل «شرح» والعين من: ان، ولا، واقع، دفع، واصل.

(٢) ينظر: مختصر القنوري [ص/١١٦]

فَسَمِيتُ انْتَوَكِلَ بِهِ عَلَيَّ مَرَّةً ،

حُورٌ ذَلِكَ مِنَ الْمُسَمِّ إِلَيْهِ رُحْمَةٌ بِهِ ، دَفْعًا لِحَاجَةِ الْمُفَالِيسِ ، وَقَدْ رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَرُخِّصَ فِي السَّكْمِ »<sup>(١)</sup> ، وَمَا تَبَيَّنَ مَحَلَّابُ لِقِيَاسٍ يَتَنَصَّرُ عَلَى مَوْرِدِ انْقِصَافِ هُنَّ يَخْرُجُ تَوَكُّيْهِ عِزُّهُ

أَوْ يَقُولُ حَرَّ بَيْعِ الْمُنْدُومِ صَرُورَةً دَفْعَ حَاجَةِ الْفَسَالِيسِ ، وَاسْتَابَتْ بِالصَّرُورَةِ بِتَقْدِيرِ الصَّرُورَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ [١٢١٣] فِي التَّوَكُّلِ ، وَلَمْ يَرِدْ تَقْصًا عَلَى الْكُفَى لَدِي قَالَهُ الْقُدَوِيُّ ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْمُنْمِ إِلَيْهِ انْقِصَافٌ تَقْبِهِ لِعَارِضِ الصَّرُورَةِ ، وَالْعَوَارِضُ لَا تَقْضِي فِي الْفَوَائِدِ ، هَذَا مَا سَمِعَ بِهِ حَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي الصَّرْفِ « إِرَادَ وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دِينَارٍ تَصْرِفُهَا بِدِرَاهِمٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ رَسَّ الدَّائِمِ عَلَى الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِمِ الْعُقْدَةَ ، إِنَّمَا وَلَّى الْعُقْدَةَ التَّوَكُّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِصَرْفٍ لَهُ دِرَاهِمٌ ، وَوَكَّلَ آخَرَ رَجُلًا بِدِينَارٍ بِصَرْفِهَا ، فَالْتَفَى الْوَكِيلَانِ وَتَصَارَفَا ، فَهُوَ حَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ « مُرْكَلِي »<sup>(٢)</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ « الْأَصْلِ » .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي السَّلَمِ : « إِرَادَ وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي كُرٍّ جَنْطِيٍّ ، فَاسْلَمَ إِلَى رَجُلٍ ، وَاشْرَطَ ضَرْبًا مِنَ الْجَنْطِيَّةِ مَعْلُومًا رَاجِلًا مَعْلُومًا ، وَسَمَّى لِمَكَانٍ لَدِي يُوْفِيهِ بِهِ وَكِيلًا مُسَمًى ؛ فَهُوَ [ ١٢١٤ ] حَائِزٌ ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبِضَ الطَّعَامَ إِذَا حَلَّ .

وَلِذَا كَانَ لَوَكِيلٌ نَقْدَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَنَمْ يَدْفَعُ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ شَيْئًا ؛ فَهُوَ حَائِزٌ ، وَالطَّعَامُ لِلَّذِي وَكَّلَهُ ، وَالدَّرَاهِمُ دَيْنٌ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ

(١) مضمون تخريجِهِ .

(٢) ينظر « الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّيُوطِ » ر ٢١٣ / طبعة وزارة الأوقاف المصرية [

ومُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ لَا يَجُورُ ، فَإِنَّ التَّوَكُّيلَ  
يَبِيعُ طَعَامًا فِي دَمَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لغيرِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ .

فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِوُجُودِ الْإِيتْرَافِ مِنْ

غَايَةِ الْبَيَانِ

الطَّعَامِ ؛ فَلَمَّا أَنَّ يَخِيصَهُ عَنْهُ حَتَّى تَقْبِضَ الدَّرَاهِمَ مِنَ التَّوَكُّلِ وَيَشْتَرِيهَا<sup>(١)</sup> . إِلَى  
هَذَا لَفْظُ «الْأَصْلِ» .

قَوْلُهُ (وَمُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ) ، أَيُّ مُرَادُ الْقُدُورِيِّ بِالتَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ  
السَّلَمِ ؛ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ السَّلَمِ مِنْ حَيْثُ رَتَّ  
السَّلَمِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُورُ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّوَكُّيلُ ،  
بِمُرَادِ أَنْ يَكُونَ لِمَبِيعٍ فِي دَمَتِهِ لَتَوَكَّلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لغيرِهِ وَهَذَا التَّوَكُّيلُ ، وَهُوَ  
لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ بِذَلِكَ نَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لغيرِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ،  
بِكَدِّهِ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَجُورُ مَعْرُوفٌ عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدٌ فِي بَابِ الرِّكَالَةِ<sup>(٢)</sup> فِي السَّلَمِ .

نَقَالَ<sup>(٣)</sup> : «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يَأْخُذَ بِهِ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ ، فَأَخَذَ التَّوَكُّيلُ  
دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي وَكَّلَهُ ، فَالطَّعَامُ عَلَى  
التَّوَكُّيلِ ، وَثَمَنُ التَّوَكُّيلِ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ دَرَاهِمُ قَرْضٍ»<sup>(٤)</sup> . إِنْ هَذَا لَفْظُ مُحَسَّنٍ

وَلَمَعْنَى فِي بَطْلَانِ التَّوَكُّيلِ مَا قُلْنَا ، فَإِذَا بَطَلَ التَّوَكُّيلُ بَقِيَ لِرَكَّابِ عَقْدًا لغيرِهِ ،  
فَعَلَتْ رَأْسَ الْمَالِ ، وَهِيَ سَلَّمَتْهُ إِلَى التَّوَكُّيلِ عَلَى وَجْهِ التَّمْيِيزِ ؛ كَمَا قَرَأْتَ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

(١) ينظر المصدر السابق [٣٠٤/١١]

(٢) وقع بالأصل «باب البيع» والمنشأ من «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» .

(٣) أي: محمد بن الحسن

(٤) ينظر «الأصل» المعروف بالمعروف لمحمد بن الحسن شيخي [١٤٥]

غَيْرُ قَبْضٍ (وَلَا يُعْتَبَرُ مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، أَيُّ : إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ صَاحِبَهُ الَّذِي عَقْدُ  
مَعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ قَبْضَ الْبَدَلِ فِي  
الْمَجْلِسِ ، وَقَبْضُ اسْتِبْرَافِ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَمِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَكِيلُ

وَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ ؛ صَحَّ الْعَقْدُ  
لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا خَصَّ الْاِفْتِرَاقُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِانْتِفَاءِ  
الْشَّرْطِ ، وَهُوَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ

وَلَا يُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ ، وَلَا يُشْبِهُ قَبْضُ  
الْوَكِيلِ قَبْضَ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ بَعْدَ مَفَارَقَةِ الْمُزَيِّنِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ  
لَا تَتَحَقَّقُ بِإِذْنِ رَسُولٍ ، فَقَبْضُهُ إِذَنْ لَا يَقَعُ عَنِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيَقَعُ الْاِفْتِرَاقُ مِنْ  
غَيْرِ قَبْضٍ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرِّسَالَةَ بِالْعَقْدِ تَتَصَرَّفُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، وَلَا  
تَتَصَرَّفُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقَبْضُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الرِّسَالَةِ ، ٢٩٠ و ١  
قَبْضُ قَبْضِ الرَّسُولِ كَقَبْضِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ ٢٩٣ و ٢ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، وَهَذَا  
مَعْنَى قَوْلِهِ (لِأَنَّ الرِّسَالَةَ فِي الْعَقْدِ لَا فِي الْقَبْضِ) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ بَطَلَانِ الْعَقْدِ بِمَفَارَقَةِ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فِيمَا إِذْ كَانَ  
الْمُوَكَّلُ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِصِيرُ كَأَنَّ  
الْمُوَكَّلَ صَارَفَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ حَوَاقِمُ  
رَدِّهِ .

قَوْلُهُ (وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ . . .)



العقد، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القصد، وتقبل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال: قال، وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

في غايه السبا

العقد<sup>(١)</sup>، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، يعني، أن قبض الوكيل يصح، وإن كان هو ممن لا يلزمه به، كما إذا كان الوكيل صبيًا، أو عبداً مخجوراً؛ لأنه العاقد فيصح، بخلاف الرسول، حيث لا يُعتبر قبضه؛ لأنه أجيب عن العقد؛ إذ هو ليس بعاقد.

قوله: (بخلاف لرسول<sup>(٢)</sup>)، أي: الرسول في الصرف، والرسول في السلم.

وفي بعض نسخ «الهداية»: (بخلاف الرسول<sup>(٣)</sup>)، وهو يرتبط بقوله: (فيصح قبضه)، أي: يصح قبض الوكيل، بخلاف قبض الرسول؛ فإنه لا يصح قوله: (قال) وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

(١) دفع بالأصل «العقد» بالعمت من ان، وام، ا، واتج، واخ، واص.

(٢) قد هو المذهب في نسخة التي يحذف المضاف من «الهداية» [٢، ج ٦٠] أ. مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة الشافعي من «الهداية» [ق/٢٢٦] م. مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة الشافعي (المقرونة على أكمل النص الشافعي) من «الهداية» [ق/١٩٤] أ. مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة مصر الله الحنفى من «الهداية» [٢، ق/٦٠] أ. مخطوط مكتبة جامعة برستون - أمريكا (رسم الحفظ ٣٥٩٤).

(٣) قد في المطبوع من «الهداية» للمرحوماني [١٤٠، ٢]، وقد في نسخة لأزركاني من «الهداية» [ق/١٤٠] م. مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة القاسمي من «الهداية» [ق/١٩٣] م. مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باشا - تركيا. وفي نسخة القسطنطيني من «الهداية» [٢، ق/٦٣] م. مخطوط مكتبة وني بيس أندي - تركيا.



يرجع به على الموكل ؛ لأنه انعقدت بينهم مبادلة حكمية ولهذا إذا احتما في الثمن تخالفوا وترد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ؛ ولأن الحقوق لما كانت رجعة إليه وقد علمه الموكل يكون ريب يدفعه من تايه .

فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه ، هلك من مال الموكل ، ولم ينسقط الثمن ، لأن يده كيد الموكل ، فإذا لم يحنسه يصير الموكل فايضا بيده .

في غايه البيان

يرجع به على الموكل ، أي : قال القدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup> ، وذلك لأن حقوق العبد تنفس بالعقد ، ودفع ثمن من حقوق العقد ، فيتعلق بالعقد ، وهو وكيل إذا كان مطعاً بالدفع كان مأدوماً من جهة الموكل ، فيرجع بما دفع على الموكل ، ولأنه ثبت بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية ، فصار الوكيل بشراء كلبائع من الموكل بالشراء ، لأن العلت يتقبل إس الوكيل أولاً ، ثم يتقبل منه إلى الموكل

والدليل على المبادلة : أن الوكيل والموكل إذا اخلفا في الثمن تخالفا ، والتخالف من خواص المبادلة ، ولهذا كان للموكل أن يرد المبيع على الوكيل بالشراء بالعيب ، وله أن يرجع بقتضاي العيب إذا هلك عند الموكل ، وهذا مر دبت

قوله ( فيرجع عليه ) ، أي : يرجع الوكيل على الموكل

قوله ( إليه ) ، أي : إلى الوكيل

قوله ( فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه ، هلك من مال الموكل ، ولم ينسقط الثمن ) ، هذا لفظ القدوري في «مختصره» ، وذلك لأن المبيع أمانة في يد الوكيل ، لأنه قبضه من موكل ، فليس على الأمير شيء ما لم يخذل منعا ، ولا بضمه ، كما إذا هكلت الأمانة في يد [ ١٦١ ط / م ] للمودع

قوله أن يخسه حتى يستوفي الثمن لما نشأ أنه بمنزلة النايغ من المؤكل.

﴿عنه بيا﴾

قوله: (وله أن يخسه حتى يستوفي الثمن)، وهذا لفظ الثنوري<sup>(١)</sup>، أي: يؤكل حبس لمبيع عن المؤكل لإشيقاء الثمن، وقد زعم: ليس للمؤكل حق الحبس، فإذا حبسه صار غاصبا، ودبت لأن قبض الوكيل كقبض المؤكل حكما، فوقع المبيع في يده كوقوعه في يد المؤكل، فيصير الوكيل كأنه سلمه إلى المؤكل، فإذا سلمه إليه حفيظة سقط حق الحبس، فكذا إذا سلمه حكما، ولأن الوكيل أمين ألا ترى أنه لا يصغر بالهلا بعهده كالمودع، فليس للأمين حق الحبس بعد الطلب كالمودع.

ولما: أن يقال المالك إلى المؤكل من جهة الوكيل، فصار الوكيل كالنايغ من المؤكل، ثم لئلا يقع حق الحبس لإشيقاء الثمن، فكذا الوكيل، لأنه كالنايغ قال صاحب «المحيرة»: «لم يذكر محمد في شيء من الكتب أن الوكيل إذا تم يقدر الثمن وسامحه النايغ وسلم المبيع إليه، هل له حق الحبس عن المؤكل إلى أن يستوفي الثمن؟»

ثم قال: «حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة العلواني أن له ذلك، لأن حق الحبس للمؤكل ليس لأجل ما نقد، بل لأجل بيع حكيم انعقد بين الوكيل والمؤكل، وهذا المعنى لا يختلف بعد العقد وقبله».

قلت: هذا كلام عجيب من صاحب «المحيرة»<sup>(٢)</sup>، وكيف حكي عليه هذا وقد صرح محمد في «الأصل» في باب الوكالة<sup>(٣)</sup> بالشراء فقال [٢٠١] - «وإذا

(١) المصدر السابق.

(٢) من تكامل بين الإمام عزيز بن الأنباري عن صاحب «المحيرة»، رده عليه بظهور فتح القدير.

[٣٩، ٨]

(٣) أي: من باب الوكالة كذا جاء في حاشية: ٤٠٥.

وَقَالَ زُفَرٌ: بَشَرٌ لَهُ ذَنْبٌ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ صَارَ قَبْضًا بِيَدِهِ فَكَانَتْ سَلَمَةُ إِلَيْهِ  
فَسَقَطَ حَقُّ الْحَسَنِ، قُلْتُ: هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ  
حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ، عَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَوْضُوفٌ فَفَعَلَ الْمُؤَكَّلُ إِنْ سَمِيَ يَحْبِسُهُ وَلِنَفْسِهِ عِنْدَ  
حَبْسِهِ

﴿عنه بيان﴾

وَكُلُّ الرَّحُلِ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدَدًا بِأَلْبٍ مِنْهُمْ بِعَيْنِهِ، فَشَرُّهُ الْوَكِيلُ وَقَبْضُهُ،  
يَطْلُبُ الْأَمِيرُ أَحَدَ الْعَبِيدِ مِنْ لُوكِيٍّ، وَأَبْنَى الْوَكِيلِ أَنْ يَدْفَعَهُ، فَيَبْذُرُ أَنْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ  
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فِي هَوْنٍ أَبِي حَبِيقَةَ، وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ تَمَدَّ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ يَقْضِ مَهْرًا  
سَوَاءً<sup>(١)</sup> إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْكَمٌ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» «لُوكِيٌّ بِالْشَّرِّ إِذَا اشْتَرَى بِأَسْهَيْتَةٍ، فَحُلٌّ  
عَلَيْهِ اشْتَرَى سَوِيَّةً، لَا يَحُلُّ عَلَى الْأَمْرِ»<sup>(٢)</sup>، وَقُلْتُ عَنْ بَابِ لُوكَالَةِ بِالْشَّرِّ مِنْ  
وَكَالَةٍ «الْكَا فِي».

قَوْلُهُ: (هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ)،  
بِعْنِي لَا يُخْتَلُ قَبْضُ لُوكِيلٍ كَقَبْضِ الْمُؤَكَّلِ فِي إِسْقَاطِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ  
لَا يُفَكِّرُ لِاحْتِرَازِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّلُ إِلَى حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَسَمَّيْتُ بِحُلِّ  
الْوَكِيلِ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ، لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا، وَلَمْ يُوجَدْ  
الرِّضَا لِأَنَّهُ كَالْمُلْجَبِ فِي الْقَبْضِ مَا قَبِلَا

وَطَرِيقٌ آخَرٌ هَذَا فِي جَوَابِ زُفَرٍ: أَنَّ الْأَمْرَ مُتَرَدِّدٌ فِي (١) وَ (٢) مِمَّا الْقَبْضُ بَيْنَ أَنْ  
يَقَعَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمُؤَكَّلِ، فَإِنْ سَمِيَ حَبْسَهُ لُوكَسُ عَنْ الْمُؤَكَّلِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَقَعَ الْقَبْضُ  
لِلْمُؤَكَّلِ، وَإِنْ حَبْسَهُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُؤَكَّلِ، فَلَمْ يُعْتَرِ الْمُؤَكَّلُ قَابِضًا بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ،  
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَعْدَ حَبْسِهِ أَنَّ قَبْضَهُ كَانَ لِأَخِي مُؤَكَّلِهِ، بَلْ كَانَ عَدِيمًا فِي الْقَبْضِ لِأَخِي

(١) بَطْنُ ١٠ لَاحِظُ الْمَعْنَى [٢٨٧ ١] طَبْعَةُ وَرَارَةِ لِأَوَقَاتِ بَقَرِيَّةٍ

(٢) بَطْنُ ١٠ عَتَاوِيُّ صَعْرِيُّ بِالنَّصْرِ الشَّهِيدِ [١٦٧ ١٦٨]



بِهَمَّا أَنَّهُ بِقِرْلَةِ ابْنِ بَيْعٍ مِثْلَ فَكْرِ حَبْسِهِ لِاسْتِيفَاءِ لُثْمٍ فَيَسْقُطُ بِهِلَاكِهِ  
وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِاخْتِصَارٍ بِلاَ اسْتِيفَاءٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ  
بِحِلَافِ الْبَيْعِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ بِهِلَاكِهِ وَهَذَا لَا يَنْقُضُ أَصْلُ الْبَيْعِ

﴿فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ﴾

نَصَارَ بِالْحَبْسِ غَاصِبًا ١.

وَلَمَّا: أَنَّ التَّوَكِيلَ كَالْبَيْعِ مِنَ التَّوَكُّلِ، لِأَنَّ لِمَنْتَ اسْتَقْلَالَ التَّوَكُّلِ مِنْ حَبْسِهِ، ثُمَّ  
لِوَكِيلٍ قَدْ عَثَرَ حَقُّ لِمَنْتَ لِي التَّوَكُّلِ، حَيْثُ اسْتِيفَاءُ لَهُ، فَوَحَتْ عَلَى التَّوَكُّلِ  
أَنْتَ أَنْ يُعَيَّنَ حَقُّ التَّوَكُّلِ فِي لُثْمٍ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، فَكَانَ حَبْسُهُ لِاسْتِيفَاءِ التَّوَكُّلِ  
بِحَقِّهِ، فَلَمْ يَكُنْ عَاصًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنَّهُ مَضْمُونٌ صِفَانِ الرَّهْنِ، حَتَّى يَوْكَانَ فِيهِ وَهْدٌ بِاشْتَرِ  
سَقَطَ، وَلَا يُوجَعُ بِالْفُضْلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَضْمُونٌ صِفَانِ الْبَيْعِ، وَإِذَا هُنَا: سَقَطَ كُلُّ التَّوَكُّلِ، لِأَنَّ  
التَّوَكُّلَ كَالْبَيْعِ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَسَّرَ بِاتِّعَافِ حَقِّهِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ بِهِلَاكِهِ  
عَلَى التَّوَكُّلِ، وَهُوَ التَّوَكُّلُ، وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الرَّهْنُ هُوَ الْعَنْتُ بِالْبَيْعِ.

قَالَ [١٧٧] صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» فِي تَعْلِيلِ أَبِي يُونُسَ: (مَضْمُونٌ) [١٧٨]   
بِالْعَنْتِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ: بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونٌ فَكَانَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ الْبَيْعُ  
كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْبَيْعَ مَضْمُونٌ بِاشْتَرِ ابْتِدَاءً، لَا بِوَسْطَةِ اخْتِصَارٍ، فَلَمْ يَكُنْ كَهَلَاكِ  
الْبَيْعِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ كَمَّةً، بِحِلَافِ مَا سَمِعْنَا فِيهِ

(١) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَحَ دِينَهُمَا فِي الْهُدَايَةِ، بِرَأْسِهِ لِمُحَمَّدٍ وَاسْمِي وَاسْمِي وَاسْمِي وَاسْمِي  
شَرِيحُهُ بِطَرِيقِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٢١]، «مَحْضَرُ احْتِلَافِ الْمَسَاءِ» [٤، ٨٦]، «السُّوْطُ»  
[١٩، ٦١]، «الْبَيْعُ الْبَيْعُ» [٥، ٤٢]، «بَيْعُ الْحَفَائِظِ» [٢، ٢٦١، ٢٦٢]، «التَّصْحِيحُ»  
«الْبَيْعُ» [ص ٢٧٤]، «الْبَحْرُ الْبَرْقُ» [٧، ١٥٦]، «حَاشِيَةُ وَهْدِ عِيُونَ الْأَحَادِثِ» [٧، ٣١٩]

فلما: ينقسخ في حق المؤكل والموكل، كما إذا ردة لموكل بعين ورصي الوكيل به.

قال: وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة أرطال بضع درهم عند أبي حنيفة.

باب البيع

فأجاب عنه صاحب «الهداية» وقال: (ينقسخ ما أنصأ بين المؤكل والوكيل، كما إذا ردة على الوكيل باعني، ورصي هو بذلك، فإنه يصير لموكل)، وهذه المسألة عن أبي يوسف؛ لأنه لا يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع، وبين هلاكه في يد الوكيل بالشراء بعد خيبه عن المؤكل لاستيفاء الثمن.

ففي الأول ينقسخ البيع، وفي الثاني لا، وينقح البيع بين الوكيل والموكل بالرّد بعين لا بدل على انصائه إذا هلك في يد الوكيل، محرّخ الجواز عن موضع الشراء.

ثم تمرة لجلال تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً، وقيمة المبيع عشرة، فعند أبي يوسف: يرجع الوكيل على الموكل بالعصل، وهو الخمسة، ويظهر فائدة ضمان العصب في عكس هذا، وهو أن تكون قيمة المبيع خمسة عشر، والثمن عشرة، يرجع الموكل على الوكيل بخمسة، فعند زفر يرجع الموكل على الوكيل بالخمسة، وعلى قول محمد لا يتفاوت أحد من أن يكون الثمن كبيراً أو قليلاً، لأنه لا يقطع بهلاك المبيع، [أو] لا يجب شيء أصلاً.

نونه (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة أرطال بضع درهم عند أبي حنيفة).

## وقالوا يلزمه العشرون.

ودكر في بعض نسخ شيخ قور محمد مع قول أبي خبيبة ومحمد لم يذكر  
الخلاف في الأصل. لأبي يوسف أنه أمره بصرف الدرهم في اللحم وظن أن  
سعة عشرة أطلال، فإن اشترى بعشرين فقد زاده حيرا وصار كذا وكذا

عنه

وقالوا يلزمه العشرون. وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «الهداية». (ودكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي  
خبيبة)، أي: ذكر في بعض نسخ «مختصر القُدوري»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال صاحب «الهداية»: (ومحمد لم يذكر الخلاف في «الأصل») وهذا  
لأن محمداً قال في «الأصل» في أحزاب الوكالة في الشراء: «وإذا وكَّنه أن يشتري  
له عشرة أطلال لحم بدرهم؛ لزم الأمر بها عشرة بنصف درهم، وكان يلزمه عشرة  
أطلال بنصف درهم»<sup>(٣)</sup> إلى هذا لفظ «الأصل»، ولم يذكر الخلاف كما ترى.

وجه قول أبي يوسف، أن النبي ﷺ وكل عزة لبارقي لبشرى له ضحية،

(١) قال في «التصحيح» وقد مشى على قول الإمام النسفي وأبيهما يطر «يدع الصانع»  
[٣٠٦]، «الأخضر» [١٦١٢]، «بني الحقائق» [٢٦٢٤]، «الحاية» [١٢٨]، «سورة»  
«سيرة» [٣٨١]، «كلمة لبحر ترائي» [١٥٨٨]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «رد المحتار»  
[٥١٧، ٥]، «الباب» [١٤٩/٢]

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص ١١٧).

(٣) لم يطر بهذا الخلاف في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» التي بين أيدي، ولا وحده في  
شرح حاشية إمامنا، وأبو نصر الأفعى، والكافوري، وبهاء الدين الأنحاصي، وكلها مخطوطة، ولا  
في «الجمهرة البيرة شرح القُدوري» للحدادي [٣٠٨١]، ولا لكتاب في شرح لكتاب «سيرة»  
[٤٨٢]، ولا في «حلاصه» لأن شرح القُدوري لعدم يبين القُدوري [٥٠٠].

ثم رأيت أن يرحم الله هدي قد أشير إلى هذا الخلاف في «المجتبى شرح مختصر القُدوري»  
[١٩٥] بـ مخطوط مكتبة فيصل لله هدي - بركي (رقم لحفظ ٨٠٨).

(٤) سطر «الأصل» معروف بالمسودة [١/٢٩٣] طبعة ورورد الأوقات انقطعه.







قال: ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، لأنه يؤذي  
إلى تغريب الأمر حيث اعتمد عليه ولأن بيعه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل

في غاية لسان

يشتري (٢١٥) بصدور غيره لنفسه.

الأنثى أنه لو قال: اشتري لنفسك عداً بديهي حاراً، وبجلافة إذا اشتري  
عشرين رطلاً من اللحم من لحم يباع عشرون رطلاً منه بدينارهم، حيث يلزم لجميع  
عني للمأمور، وهو لو قيل بالصدق، لأنه حالف، لأن لمؤكل أمره بشراء  
لحم، لا المهرول، وهد مهرول

وقال في «شرح لأقطع» «إن أمره أن يشتري عداً بعينه، واشتري به عشرين  
يسوي كل واحد منهما مئة عن أبي حنيفة أنه لا يبرم لأمر واحد منهما»،  
ونقله عن «المصنف»

ودكر في «المنتقى» وقد إذا أمره أن يشتري له ثوباً هروياً بعشرة، واشتري له  
هروياً بعشرة، وكل واحد منهما يساوي عشرة، فإن أبو حنيفة لا يجوز البيع في  
واحد منهما؛ لأنني لا أدري أيهما أعطي بجخته من العشرة؛ لأن الحقيقة لا تعرف  
إلا بالخبر والطن» ونقله عن «المصنف»<sup>(١)</sup>

قوله: (ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه)،  
وهذا لفظ القنوري في «مختصره»<sup>(٢)</sup>، وذلك لأنه يبرم في العذر بالمسلم، وهو  
حرام، ولأنه لو صح شراءه لنفسه، يلزم حرجه نفسه عن الوكالة بغير علم لمؤكل،  
فلا يجوز ذلك؛ لأنه فتح عقد، فلا يصح من غير علم صاحبه كسائر العقود، فإد

(١) سطر الشرح محصر بقنوري، لأقطع [ق ٣٦٦]

(٢) ينظر انتقاء الصاوي «برهان الدين البحاري» [١/١٤٩] مخطوط مكتبه ولي لدين أمدي مري  
(رقم الحفظ: ١٤١٩)

(٣) ينظر «محصر القنوري» ص ١١٧

لَا يَمْتَحِضِرُ مِنَ الْمُؤَكَّلِ ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو  
لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

تتمية الفتاوى

نَمْ يَصَحَّ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، بِقَعُ شِرَاؤُهُ لِلْمُؤَكَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ .

قَالَ فِي «تَمِيمَةِ الْفَتَاوَى» : «الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ بِأَنْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ؛  
لَا يَصَحُّ ، سِوَا مَا بَيَّ عِنْدَ الْعَقْدِ الشَّرْهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَّحَ بِأَنْ هَذَا ، اشْهَدُوا أَبِي قَبِيْ  
اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؛ [ لَا يَصَحُّ ] ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فِي الشَّرْهِ لَإِلَى حَيْثُ ، أَوْ إِلَى جَسَدِ  
غَيْرِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُؤَكَّلُ ، وَإِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِاشْتَرَاءٍ ، فاشْتَرَى لَهُ ، صَحَّ»

وَقَالَ فِي «التَّمِيمَةِ» : «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُؤَكَّلُ عَائِلًا ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَصَرَّحَ  
بِالْشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ ، يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ» (١)

وَأَمَّا فِي وَقْعِ اشْتِرَاءِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ خَافَ أَمْرَ الْأَمْرِ ، فَقَدْ الشَّرَاءُ عَلَى  
نَفْسِ الْوَكِيلِ ، وَإِذَا صَرَّحَ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا  
يَصَحُّ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْمُؤَكَّلِ ، فَأَمَّا فِي غَيْبِهِ فَلَا .

وهذا بخلاف الوكيل بكناح امرأة يبيعها إذا تزوجها لنفسه ببيع يصح .  
والفرق بين الوكيل بكناح امرأة يبيعها وبين الوكيل بشراء شيء ببيعته ما قال محمّد  
في آرل باب الوكالة في الكناح : إن الوكيل هو المشتري ، فقد يكون مشترياً لنفسه  
ومشترياً لغيره ، وإذا زوج الوكيل امرأة ، لم يكن الوكيل هو المتزوج ، وإذا تزوج  
الوكيل لنفسه ؛ لم يعجز أن يقول : إنه زوج فلانا ، وإنما تزوج هو

قوله : (فلو كان الشراء مسمياً ، فاشترى بخلاف جسده ، أو لم يكن مسمياً

(١) ما من المقومين زياد ، من أعاد ويب بعبته في تتمية الفتاوى لرهان الدين البحاري  
[١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك (رقم الحفظ ١٤٩٠)

(٢) ينظر تتمية الفتاوى لرهان الدين البحاري [١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك  
(رقم الحفظ ١٤٩٠)

فاشتري بغير نقود، أو وكل وكيلًا بشرائه، واشتري الثاني وهو غائب؛ يثبت  
الملك للوكيل الأول في هذه الأحوال؛ لأنه حائض أمر، الأمر فيمقد عليه ولو

عنه بيان

فاشترى بغير نقود، أو وكل وكيلًا بشرائه واشتري الثاني وهو غائب؛ يثبت  
الملك للوكيل الأول في هذه الأحوال، ذكر هذه الأحوال الثلاثة تفريعًا على مسألة  
الفتاوى، يعني: إما لا يكون المشتري للوكيل بائعًا، فيما وكل شراء شيء  
بغيبه، إذا لم يؤخذ أحد هذه الأحوال الثلاثة، أما إذا وجد؛ فالشراء للوكيل، لا  
إذا كان [الوكيل] الأول حاصر حال شراء الوكيل الثاني، فحسب يكون الشراء  
للموكل، لأنه لم يؤخذ المحالفة من الوكيل الأول، حيث حصر رأيه.

قال في «الفتاوى الصغرى» - في مسائل الوكيل بالطلاق، والخلع، والصح  
والإعتاق - «إذا وكل بالطلاق أو بالعتق، فطلق لأجنبي، أو أعتق،  
فأحار الوكيل ذلك، لا يحزر، لأن لمعطوت عاقبته في توب وكفاة «العيون»، وفي  
مسائل شتى من «النوازل».

وكذا لو وكل الوكيل «زحلاً، فطلق الثاني، لا يقع، وإن كان بحضرة  
الوكيل الأول» [١٤٠، ١٤١]، بخلاف الوكيل بالبيع والسكاح والخلع والكتابة، إذا وكل  
غيره، فعن الثاني بحضرة الأول، أو فعل أجنبي ذلك، منع لوكيل، فأحار ذلك؛  
نحو «(١)»، إلى هذا لفظ كتاب «الفتاوى الصغرى».

والعرف أن الوكالة تفويض الأمر إلى الغير ليعمل فيه برأيه، فإذا كان الوكيل  
لثاني فعل المأثور به بحضرة الوكيل الأول، وجد رأي الأول، وكذا إذا فعل  
أجنبي، فأحاره الوكيل.

(١) ما بين المعنويين زياد م (١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥،

سَرَى الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ فَقَدْ عَيَّنَ الْمُوَكَّلُ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّهُ حَضَرَهُ رَأَتْهُ  
لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا .

قَالَ فَإِنْ وَكَلْتَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِعَيْنِ عَبْدٍ ، فَاشْتَرَى عَبْدًا ، فَهُوَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا أَنْ  
يُؤْتَى بَوَيْتُ الشَّرَاءِ لِلْمُوَكَّلِ ، أَوْ بِشْتَرِيَهُ مَالِ الْمُوَكَّلِ

﴿قَوْلُهُ عَيْنُ الْعَبْدِ﴾

لَمْ حَقِيقَةُ لَوْ كَالْتِ إِسْمًا تَنْحَقُّ فَمَا حَاجُ فِعْ إِلَى الرَّأْيِ ، كَالْتِيجِ ، وَالْحَاجِ ،  
وَالْحَنِجِ ، وَ لِكِتَابَةِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَلَا يَتَحَقُّ فِيمَا لَا يَحْتَاجُ فِعْ إِلَى الرَّأْيِ ، كَالْطَّلَاقِ  
وَالْعَنَاقِ بِعَيْنِ مَالٍ ، فَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْرُوعًا يَقُولُ كَلَامَ الْمُوَكَّلِ

وَطَّلَاقُ الْوَكِيلِ الثَّانِي وَعَقْدُهُ لَيْسَ بِطَّلَاقِ الزَّكِيِّ الْأَوَّلِ وَعَقْدُهُ ، لِأَنَّ الثَّانِي  
لَمْ يَقُلْ كَلَامَ الْأَوَّلِ ، فَلَمْ يَقَعْ نَقْلًا لِكَلَامِ الْمُوَكَّلِ ، وَلِأَنَّ الْمُوَكَّلَ إِسْمًا وَكَلَّ بِشَيْءٍ كَلَامِهِ ،  
وَلَا حِلَّ مَدَا لَمْ يَقَعْ حِلَاقُ الْوَكِيلِ الثَّانِي وَعَقْدُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (حَضْرَةُ رَأْيَةٍ) ، أَيُّ [رَأْيٍ] <sup>(١)</sup> الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ . (لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا) ، أَيُّ لَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ لِأَوَّلُ مُخَالَفًا لِلْمُوَكَّلِ .

قَوْلُهُ . (قَالَ فَإِنْ وَكَلْتَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِعَيْنِ عَبْدٍ ، فَاشْتَرَى عَبْدًا ، فَهُوَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا  
أَنْ يُقُولَ بَوَيْتُ الشَّرَاءِ لِلْمُوَكَّلِ ، أَوْ بِشْتَرِيَهُ مَالِ الْمُوَكَّلِ) ، أَيُّ : فَإِنْ ائْتَدُورِي  
بِالْمُخْتَصَرِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» : (هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ . إِنْ أَصَافَ الْعَقْدَ إِلَى ذَرَاهِمِ  
لَا مِرٍ ، كَانَ لِلْأَمِيرِ ، وَهُوَ الْمَزَادُ يَقُولُهُ أَوْ بِشْتَرِيَهُ بِمَالِ الْمُوَكَّلِ دُونَ النَّقْدِ) ، يَنْبَغِي  
أَنْ ائْتَدُورِي مِنْ قَوْلِ ائْتَدُورِي <sup>(٣)</sup> «أَوْ بِشْتَرِيَهُ بِمَالِ الْمُوَكَّلِ» . هُوَ الْإِصْدَاقُ وَقَدْ ائْتَدُورِي  
إِلَى دَاهِمِ الْمُوَكَّلِ ، لَا ائْتَدُورِي مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِسَرِّهِمْ مُطْلَقًا ،

مَدِينِ ائْتَدُورِي رِيْدَةً مِنْ ائْتَدُورِي ، وَدَاهِمِ ، وَتَحِ ، وَدَاهِمِ ، وَدَاهِمِ

(٢) بَطْنِ «مُخْتَصَرِ ائْتَدُورِي» [ص ١٧]

قال عليه السلام: هَذِهِ الْمَشَانَةُ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ أَضَافَ، لَعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ لَا مِرْكَانَ

وَمِنْ غَايَةِ سِيَانٍ

ثُمَّ نَقَدَ، مِنْ نَقْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ لِمَوْكَلٍ بِمِغْ الشَّرَاءِ لِلْمَوْكَلِ، وَإِنْ نَقَدَ مِنْ دَرَاهِمٍ  
الْمَوْكَلِ، يَقَعُ لَشُرَاءِ الْمَوْكَلِ

وهذا معنى قوله: (لَا فِيهِ تَفْصِيلًا)، أَي لَأَنَّهُ عَلَى نَقْدِ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ الشَّرَاءِ  
مُطْلَقٌ تَمَصُّلاً، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهِيَ خِلَافٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُمَا إِذَا تَوَافَقَا عَلَى  
أَنَّهُ لَمْ يَخْصُرْهُ الَّتِي، بِمِغْ الشَّرَاءِ لَمْ يَقَعِ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ، وَكَيْلًا كَانَ أَوْ مَوْكَلًا  
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي التَّوَكُّلِ، سَوَاءٌ كَانَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ لَا

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ لِقُدُورِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا تَدْقِ، وَلَفْظُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ  
عَنِ قَيْدِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ مِنْ وَقَبِ [١٤٩٠م] الشَّرَاءِ، وَعَنِ عَدَمِ الْإِصَافَةِ،  
فَيُخْتَلَفُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَضَافَهُ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ  
بِدَلَالَةِ الْإِخْتِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صَوْرَةِ الْإِصَافَةِ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ؛  
لَأَنَّهُ الشَّرَاءُ يَقَعُ لِمَوْكَلٍ فِي صَوْرَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِهِ، حَقًّا لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى  
مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا، لِأَنَّهُ نَوَقَعَ الشَّرَاءَ لِلْمَوْكَلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْمَوْكَلِ،  
يَلَرُّ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ عَاصِيًا بِدَرَاهِمِ الْمَوْكَلِ، وَالْعَصْيُ حَرَامٌ لَا يَتَلَقَّى بِحَالِ  
الْمُسْلِمِ، أَوْ حَقًّا لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى مَا جُزِيَ فِي عَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ  
أَنْ يَقَعَ الْعَقْدُ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ إِذَا أُصِيبَ الْعَقْدُ إِلَى دَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُصِيبَ التَّوَكُّلُ الْعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ بِنَفْسِهِ، فَيَقَعُ الْعَقْدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ  
يُسْتَكْرَرُ عَادَةً أَنْ يَقَعَ الشَّرَاءُ إِلَى الْمَوْكَلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ [٢٩٦٠م] التَّوَكُّلِ

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِيَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِصَافَةٍ إِلَى دَرَاهِمِ أَحَدٍ، فَيَنْظُرُ هَلْ  
نَوَى وَقْتُ الشَّرَاءِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ شَرَى بِشَيْءٍ الْمَوْكَلِ، فَالشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَيْءٍ  
بِنَفْسِهِ، فَالشَّرَاءُ لِلْمَوْكَلِ، لِأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ أَصَالَةً، أَوْ لَعِيرَةً وَكَأَلَةً، لِأَنَّ الْمَأْمُورَ

بأنه وهو المراد عندي بقوله أو يشتريه بمال الموكّل ذوق الشك من ماله.

غير متعبر، فكأن نيته مفسرة؛ لأنّ عليك تتعلّق إلى الموكّل من جهة لم يكمل،  
هذا إذا لم يؤخذ التكاذب.

أما إذا وجد فقال الموكّل: اشتريه لي، وقال الوكيل: اشتريته لنفسي، يحكم  
العقد انعقاداً، حملاً بماله على ما يحلّ به شرعاً، أو بماله عادة، وهذا هو المراد  
بقوله: (على ما ذكرنا).

والوجه الآخر: إذا توافق على أنه لم يحضره العقد، ففي خلاف بين أبي  
يوسف ومحمد، قال أبو يوسف: يحكم العقد، وقال محمد: هو للوكيل، لأن  
الأصل في عمل كل حرّ أن يبيع به، لا إذا قام الدليل على خلافه، ولم يثبت لأنّه  
لم يثبت إلى دراهم الأمر، ولم يثبت ذلك، فوقع العقد للوكيل.

وجه قول أبي يوسف: أن شراءه فسخ، يحتمل الأمرين جميعاً، وقوعه  
للموكّل، أو للوكيل، فكان الأمر موقوفاً إلى أن يوجد العقد، لأنّه يصلح ثبوتاً  
كما في حاية التكاذب - على أن فيه حتم حال الوكيل على الصلاح، لأنّه لا  
يلزم أن يكون غاصباً دراهم الغير.

فإن قلت: كيف قُسم به أصاف العقد إلى دراهم الأمر يبيع الشراء به، وإن  
أصافه الوكيل إلى دراهم نصيبه يبيع الشراء به، والله أعلم بالصواب ولا  
تعيين في العقود والسوق عند، فكانت الإصافه وعدم الإصافه سواء.

قلت: لا نسلم أنها لا تتعبر مطلقاً، بل تتعبر في الوكالات، وهو صريح  
صاحب «الهداية» في أواخر هذا الفصل في تعليل قول أبي حنيفة، ومسجيء سام  
ليان قمة إن شاء الله تعالى.

ولهذا إذا هلك في يد الوكيل: ينسب الوكالة، أو يقول: لا نريد بيعها

لأن فيه تفصيلاً وخلافاً، وهذا بالإجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى ذرهم  
نفسه كان بنفسه حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً أو بفعله عادة بد الشراء  
لنفسه بإضافة العقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً وعرفاً، وإن أضافه إلى  
ذراهم مطلقاً، فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها بنفسه فلنفسه؛ لأن له أن

عقده بغيره

يعلق الشراء بعينه على وجهي تكون مفسحة لا محالة، بل تريد تفيد الزكاة  
بها، فإذا تفيدت الزكاة بها حتى إذا عرفت قبل لشراء بطلت الزكاة؛ صلحت  
الإضافة إلى أحدهم متبعية لوقوع العقد منه

قوله: (لأن فيه تفصيلاً وخلافاً)، أي: في استبعاد عقد الشراء مطلقاً

أراد بالتفصيل صورة لتكادب والتوافق، ففي لتكادب تحكّم العقد اتقافاً،  
وفي التوافق على عدم التمسك تحكّم العقد عند أبي يوسف، وعند محمد هو  
لبيكيل، وقد مر بيانه أفاً.

قوله (وهذا بالإجماع)، أي: الذي ذكره لعددي، أر ديه: وقوع الشراء  
لبيكيل بالاتفاق إذا اشترى مال المؤكل، وهذا مر بيانه

قوله: (وهو مطلق)، أي: الذي ذكره العددي مطلق لا تفصيل فيه.

قوله (حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً)، دليل قوله (إن أضافه العقد  
إلى ذراهم الأمر، كان للأمر)

قوله (أو بفعله عادة)، عطف على قوله: (يجل له شرعاً)، وهو دليل قوله  
(وإن أضافه إلى ذراهم نفسه؛ كان بنفسه).

قوله: (بد الشراء بنفسه بإضافه لعقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً  
وعرفاً)، هذا تعبد بقوله (على ما يحل له شرعاً)







قَالَ: وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ عِنْدِي.  
وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ

﴿وَقَالَ أَبُو يُونُسَ﴾

عَبْدٌ، صَامِعٌ لِمَنْ دَرَاهِمَ أَحَدٍ، فَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ لِلْمُؤْكَلِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ كَانَ  
لِنَفْسِهِ، وَإِنْ تَكَادَى يُخَكِّمُ الْقُدَّ، وَإِنْ تَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ اسْتَبَدَّ كَانَ اسْتَبَدَّ  
لِلزَّكِيِّ عَبْدَ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُخَكِّمُ اسْتَدَّ، مَعْنَى دَرَاهِمَ إِلَيْهَا مَعْدُ لَهُ.

لَمْ أَعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكُرَ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقُولُ: وَالزَّكِيُّ  
بِالشُّرَاءِ عَنِ هَذِهِ لَوْجُوهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ،  
وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَكِيلَ بِالشُّرَاءِ، لِأَنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمَّا كَانَ مُتَرَمِّمًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ  
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ،  
فَلَمَّا فَرَعَ عَنْ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، حَيْثُ قَالَ: (عَنِ  
هَذِهِ الْوُجُوهِ). فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالشُّرَاءِ فِي شَيْءٍ يَعْبُرُ عَنْهُ بِهَا  
عَقْدٌ، وَنَمْ يَحْضُرُهُ بَيِّنَةٌ، اخْتَلَفَ الْحَشَابِيخُ فِيهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحِلَافُ فِيهِ كَالْحِلَافِ فِي الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ، وَإِنَّهُ دَهَبُ الْقُدُورِيِّ،  
رَبْعُهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَوَابِثُ فِيهِ عِدْمُهُمَا: كَحَوَابِثِ مُحَمَّدٍ فِي السَّئِمِ، وَفَرَّقَ لَأَنَّهُ  
يُؤْتَى بَيْنَ السَّئِمِ وَالشُّرَاءِ فَقَالَ: لِيَقْدِرَ فِي بَابِ السَّئِمِ تَأْثِيرٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ،  
فَصَلَحَ مُعَيَّنًا كَالْإِصَافَةِ، بِحِلَافِ الشُّرَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ  
عِنْدِي. وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي

(١) فِي «م» أَلْفَةً فِي بَابِ السَّئِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَنْتَهِ رَأْسُ الْعَمَلِ فِي الْمَجْدِسِ؛ يُعْطَى السَّئِمُ، لِأَنَّهُ  
رَأْسٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ.

(٢) وَقَعَ فِي «ع» زِيَادَةُ دَرَاهِمَ

بالبذل قَوْلُ الْمَأْمُورِ) ، لِأَنَّ فِي اتِّخَاذِ الْأَوْبِ اخْتِرَ عَمَّا لَا يَمْتَنُ اسْتِثْنَاءَهُ وَهُوَ  
اِتْرَاجُ بِلْتَمَسِ ٢١١ ر. عَلَى الْأَمْرِ وَهُوَ يُتَكَّرُ وَانْقَوْلُ لِيُتَكَّرَ

رَفِي اتِّخَاذِ الثَّانِي هُوَ أَمِيرٌ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ لِأَمْنٍ فَيَقْتُلُ قَوْلَهُ

﴿خَاتَمُ سَدَانِ﴾

جاء «لجامع الصغير» .

وصورتها فيه : «محمَّدٌ عن يعقوبَ عن أبي حنيفة رضي الله عنه في لِرْجُلٍ يَأْمُرُ الرَّجُلَ  
أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا بِالْبِ دَرَاهِمَ ، فَجَاءَ الْمَأْمُورُ فَقَالَ قَدْ اشْتَرَيْتُ لَكَ عَبْدًا بِالْبِ  
دَرَاهِمَ ، وَقَبَضَهُ فَمَاتَ ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اشْتَرَيْتَ عَبْدًا بِالْبِ وَقَبَضْتَهُ وَمَاتَ عَبْدُكَ ، وَتَمَّا  
اشْتَرَيْتَهُ لِمَيْتٍ . قَالَ . الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ (١) . لِي لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ  
الصَّغِيرِ» ، وَهِيَ مِنْ لُحَوَاصِّ

وهذه المسألة على أَوْجُوهٍ : إمَّا أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّيلُ مَأْمُورًا بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعِيْهِ ، أَوْ  
بَعْرِ عَيْهِ .

وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ : إمَّا أَنْ يَكُونَ التَّمَسُّ مَقْذُودًا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكُلُّ وَجْهِ  
عَلَى وَجْهَيْنِ : إمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِدُّ قَائِمًا أَوْ هَالِكًا ، فَإِنْ كَانَ الْعِدُّ بَعِيرَ عَيْهِ ، وَالتَّمَسُّ  
عَبْرَ مَقْذُودٍ [٢١٦] ، وَقَالَ التَّوَكُّيلُ . اشْتَرَيْتُ وَقَبَضْتُ وَهَلَكَ ، نَمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهِيَ  
مَالُ الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّ عَرَضَهُ اِتْرَاجُ بِلْتَمَسٍ عَلَى الْأَمْرِ ، وَهُوَ يُتَكَّرُ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
مَعَ تَبَعٍ . وَهَذَا لِأَنَّ التَّوَكُّيلَ لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءُ الْعَقْدِ ؛ لَكُونِ الْعِدِّ خَارِجًا مِنَ  
الْمَحَلِّ ؛ لَكُونِهِ مَيْتًا ، فَكَانَ عَرَضُهُ اِتْرَاجُ بِلْتَمَسٍ ، وَإِنْ كَانَ لَتَمَسٌ مَقْذُودًا قَبْلَ قَوْلِ  
التَّوَكُّيلِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَدْعِي اِتْرَاجُ بِلْتَمَسٍ عَلَى التَّوَكُّيلِ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ  
الْأَمْنِيِّ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ

وَإِنْ كَانَ الْعِدُّ حَيًّا [٢١٧] ، وَالتَّمَسُّ مَقْذُودًا فَاحْتِلَافًا ، فَقَالَ الْمَأْمُورُ اشْتَرَيْتَهُ

وَنُكَدَ الْعِنْدَ حَيٍّ جِسٍّ خُتَمًا، إِنْ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا فَأَقُولُ نَلْمَافُورَ،  
لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْقُودًا فَكَذَبَكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ  
اِسْتَشْنَفَ نَشْرَاءَ وَلَا يُتْهِمُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

ترجى عليه بيا

لَكَ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اِسْتَرْيَتْهُ لَيْسَتْ، وَلَقَرُ قَوْلُ الْمَافُورِ؛ لَأَنَّهُ أَحْبَبَ عَمَّا بِهَذَا  
إِشْأَةً لِلْحَالِ

وَبَلَّغَ لَمْ يَكُنْ اِسْمُ مَسْقُودًا فَمِنْ أَحْلَافٍ عَرَفَ فِي «الْمَحْتَفِ» . قَالَ أَبُو  
حَبِيبَةَ، الْقَوْلُ لِلْأَمِيرِ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَقَرُ بِنَمَافُورٍ أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ أَحَبَّ عَمَّا تَمَكَّنَ  
إِشْأَةً؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ اسْرَّءَ لِلْحَالِ؛ وَلَقَرُ قَوْلُ الْأَمِينِ، فَصَرَ كَمَا إِذَا كَانَ اِسْمُ  
مَسْقُودًا<sup>(١)</sup>

وَلَا بِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْوَكِيلَةَ لَا تَسْأَلُ مَرَصِعَ اِسْمِهِ، وَهَذَا مَوْصِعُ التَّهْمَةِ فَلَا  
يُقْبَلُ قَوْلُ لَوْكِلِ

بَيَانُهُ أَنَّهُ رَسَمَ اِسْمَهُ تَقْسِيمَهُ وَقَدْ وَحَّدَ بِهِ عَمَّا أَوْ تَمَّ يُعْحَنُهُ، فَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ  
أَرَادَ أَنْ يَبْرُئَهُ الْأَمْرَ، لِحُسَارِهِ الصُّفْقَةَ، وَمِنْهُ مَتَعَارَفَ بَيْنَ الْوُكَلَاءِ، فَلَا يُشْبِلُ قَوْلُهُ  
لِيَهْدِي لَتَهْمِهِ، لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَمَلَّكَ اِسْتَشْنَفَ اِسْمِهِ مِنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ، بِحِلَافٍ مَا يَدَّ كَرِ  
الْتِمْسُ مَسْقُودًا، لَأَنَّهُ أَمِينٌ يَدْعِي الْحُرُوحَ عَنِ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ، فَيُصَدِّقُ قَوْلَهُ بِاعْسَارِ  
اِسْمِهِ، فَهَبْتُ حُكْمُ النِّعِ [أَيْضًا] نَعَا لَذَلِكَ

وَبَلَّغَ كَانَ لَعْدُ نَعْيِهِ قَبْلَ قَوْلِ لَوْكِلِ، سَوَاءٌ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا، أَوْ عَنِ مَسْقُودٍ.

(١) بَطْنِي، وَمَحْتَفِ الرُّوِيَّةِ، لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨]

(٢) يَنْظُرُ فِي سَبْعَةِ أَحْذَانٍ، [٢٢٥/٤]، حَرْفُ الرَّيَّةِ [١٦١/٧]، اِمْتِجَاعُ الْأَنْهَارِ [٢٣١/٢].

(٣) مَا بَيْنَ الْمَقْشُورِ وَالْمَقْشُورِ، أَيْضًا، وَالْحَرْفُ، وَالْحَرْفُ، وَالْحَرْفُ، وَالْحَرْفُ.

وعن أبي حنيفة: القول بالأمر، لأنه موضع تهمة بأن اشتراه نفسه، وإذا  
 في الصفة حسيوة ألزمها الأمر، بخلاف ما إذا كان الثمن مقنوداً؛ لأنه أمين  
 به يقتل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده هـ، وإن كان أمره بشراء عبده بعينه  
 لم يحتلماً والتعبد حتى قال قول لعمامور سواء كان الثمن مقنوداً أو غير مقنود،  
 وهذا بالإجماع، لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه، لأن التوكيل

شبهة البيان

به كان العبد قائماً؛ لأنه أخبر عما يملك إنشاء له جار، فلا يصح تكديسه، ولا  
 تهمة فيه أصلاً؛ لأن التوكيل لا يملك أن يشتريه نفسه.

وإن كان العبد هالِكًا: فالقول قول لعمامور أيضاً، إذا كان الثمن مقنوداً، لأنه  
 يدعي خروج عن عهدة الأمانة من الرخاء الذي أمر به، فكان القول قوله، وإن لم  
 يكن ثمن مقنوداً، فالقول قول لأمر؛ لأنه أخبر عما لا يملك استشفاه، لأن العبد  
 هالك، فكان غرضه الرجوع بالثمن على الموكِّل، فلا بُدَّ (١) من قامة لهجة.  
 قوله: (لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة له)، يعني فيما إذا كان  
 العبد حياً، وهو مأمور بشرائه بعينه.

فإن قلت: الأصل في الدلائل الاطراد، وهذا لا يطرد على أصل أبي حنيفة  
 رحمه الله، لأن الأت إذا أقر على الصغير أو الصغيرة بالكناح، لم يصح الإفراق إلا  
 بيمين، وكذا وكيل الروح أو الروحانية، وموكل العبد إذا أقر بالكناح لا يصح إلا بيمين  
 عند أبي حنيفة، بخلاف نص جنيته، مع أن المقيِّر بملك استشفاه العقد

قلت: لا نسلم أنه يملك استشفاه لعقد مطلق، بل يملكه مقيداً بحال حضرة  
 الشهود، و[لولا] لم يكن شهود الكناح خصوصاً وقت الإفراق، فلم يملك الإفراق؛  
 لأنه لم يملك الإنشاء بلا شهود، وهذا هو الجواب الثاني.

بشراء شيء بعينه لا يثبت شراءه بنفسه بمثل ذب الثمن في حال عبته على ما مر، بخلاف غير المعين على ما ذكرنا لأبي حنيفة.

ومن قول لآخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً<sup>(١)</sup>، فإن فلاناً يأخذه، لأن قوله لسابق إقراراً منه بأن وكالة عنه فلا يتعنه إلا أنكار الأجل.

﴿عابه لبيان﴾

وقول بعض الشرحين إن قوله «يملك استشفه» وقع على نوبهم، وقوله «ولا تهمه فيه» وقع على قول أبي حنيفة، بعيد عن التحقيق، لأن المجمع دليل أبي حنيفة، لا قوله «ولا يهمه فيه» وحده<sup>(٢)</sup>.

قوله (بي حال عنه)، أي عتبه الموكل، قيد به، لأنه إذا كان حاصراً وصريحاً لو كسر بالشراء لنفسه، يقع الشرء بلوكيل، وإن كان مأموراً بشيء بعينه، لأنه حالف، فانعزل بمحلفته له حال حضرته.

قوله (على ما مر)، إشارة إلى ما ذكر قبل صححه بقوله: (ولو وكله بشراء شيء بعينه، فثبت له أن يشتريه لنفسه).

قوله: (على ما ذكرنا لأبي حنيفة)، إشارة إلى دليل أبي حنيفة قبل حطوط<sup>(٣)</sup>، وهو قوله: (لأنه موضع تهمه).

قوله (ومن قول لآخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً، فإن فلان يأخذه).

وصورة المسألة في «المجامع الصغير» «محمّد بن يعقوب، ٢٠٩٧» عن

(١) وأدبعه في (ط) «ثم جاء فلان وقال إن أمرته بذلك».

(٢) ذه لبعضي بقوله قلت لا بعد هذا لأن المسألة متعمدة مع خلاف صريح بغير استثناء.

الهداية [٢٥٧، ٩]

(٣) يعني حطوط

فَإِنْ قَالَ فُلَانٌ لَمْ أَمْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ .

نص الحديث

أبي حنيفة رحمته الله . في زحلي قال لزوجي : يعني هذا العبد لفلان ، فاشتره له ، ثم أنكروا أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء فلان فقال : أبا أمرته . قال : يا حنيفة فلان . فإن قال فلان : لم أمره ، وقد كان اشتراه لفلان ، لم يكن لفلان إلا أن يسلمه له المشتري ، فإن سلمه وأحذه النبي اشتراه له ؛ كان تبعاً لنبي أحذه من المشتري ، وكانت الموهبة عليه . وهذا كله من الخواص .

فمعنى قوله ( يعني هذا العبد لفلان ) ، أي : لأخلي فلان ، يعني أن فلاناً لم يبي أن يشتري هذا العبد لأخيه ، فباعه صاحب العبد ، ثم أنكروا العتق أمر فلان بعد الشراء [٢٢٦/١] [وقال] (٢) : لم يكن فلان أمري ، بل شريته لنفسه ، يعقد البيع في الحال ؛ لأنه لا مزارعة في الحال .

فإذا جاء فلان بعد ذلك وقال : كنت أمرته بالشراء ؛ فله أن يأخذ العبد من المشتري ؛ لأن قول المشتري يعني لفلان ؛ فقراره منه بالوكالة ، وقراره على نفسه صحيح ، فرجوعه بعد ذلك لا يصح ، ويصح الشراء للموكل .

وإن قال فلان : لم أمره بذلك ؛ لم يكن له على العبد سبيل ، وإن كان بعد ذلك أمرته ؛ لأن إقرار الموقر يرتد برّد الموقر ، فإذا عاد إلى تصديقه بعد ذلك لم ينفعه ؛ لأنه عاد حين انتفى الإقرار ، فلم يصح تصديقه ، ولزم الشراء للمشتري إلا بدسّم للمشتري العبد إلى فلان بعد قوله « لم أمره » . فيكون ذلك بيعاً مبدأً بسبل التعاطي ، وصار كمن اشترى شيئاً لغيره بغير أمره ، لو لم يشتري ، فإن طلب المشتري له ، فسّمه المشتري إليه وأحذه ؛ كان ذلك بيعاً بالتعاطي .

قال محرر الإسلام وغيره في الشروح الجامع الصغير : « وتنت بهذا أن شع

قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ فَيَكُونُ بَيْعًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، لِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرِيًا بِالتَّعَاطِي، كَمَنْ اشْتَرَى لغيره بغير أمره حتى لزمه ثم سقته المشتري له، وَدَنَسَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى وَجْهِ التَّبَيُّعِ يَكْفِي بِالتَّعَاطِي وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بِنَقْضِ التَّمَرُّقِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ لَا سِتْقَامَ التَّرَاصِي وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي النَّابِ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِنْدُنْ بِأَعْيُنِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا،

﴿وَبِهِ بَيَانٌ﴾

التَّعَاطِي كَمَا يَكُونُ بِأَخْذِ إِعْطَاءٍ، هَذَا يَتَعَقَّدُ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى جِهَةِ التَّبَيُّعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ كَانَ أَخْذًا بِلَا إِعْطَاءٍ، لِعَادَةِ النَّاسِ، وَتَمَّتْ بِهِ أَنَّ الْعَيْسَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالْحَبِيسَ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ، (وَكَسَتْ الْعَهْدَةُ عَيْنَ)، بِمَعْنَى، لَمَّا تَعَقَّدَ بَيْنَهُمَا بَيْعُ التَّعَاطِي، كَانَتِ الْعَهْدَةُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ التَّرَدُّوِي، وَفَعَلُوا لَدُنْ قَاصِي حُدُودٍ، وَهُوَ مَقْهُومٌ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ

وَقَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ)، اسْتِنْدَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ).

وَالْمُشْتَرِي بِكُسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ كَانَ يَصْحَحُ وَجْهُ عَنِ مَعْنَى إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي الْعَبْدُ لِلِ الْمُشْتَرِي لَهُ.

قَوْلُهُ (وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ)، أَيِ: التَّرَاصِي هُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ التَّبَيُّعِ فَلَمَّا وَجَدَ التَّرَاصِي: تَعَقَّدَ التَّبَيُّعُ بِالتَّعَاطِي فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ، جَلَا قَالًا لَمَّا قَبْلَهُ الْكَوْجِي، إِنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْحَبِيسَةِ، وَقَدْ مَرَّ دَيْتٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَيْنًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا



فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ حَارًا ، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ﴾

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ جَارًا ، أَيُ : قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَتْمَةَ  
 فِي رَجُلٍ ١٢٢١٦ م أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، وَلَمْ يُسَمِّ تَمَاءً ،  
 فاشترى له أحدهما قال حائِثٌ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فاشترى  
 أحدهما بخمسين مئةً أَوْ أَقَلَّ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اشْتَرَى بَأَكْثَرٍ ؛ لَمْ يَنْزِمِ  
 الْإِمْرَ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِبَقِيَّةِ الْأَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا .

رَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خَمْسِ مِئَةٍ يَمُتَّعَانِ  
 بِهِ النَّاسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْعَدَّةُ لَتَأْخِي ؛ فَهُوَ جَائِزٌ » ، وَهَذِهِ مِنْ  
 غَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِشَرَاءِ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُسَمًّى إِذَا  
 اشْتَرَى [١٠٩٨/٢] أَحَدَهُمَا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بِأَلْفٍ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ بِمَا  
 يَتَعَبَّنُ النَّاسُ فِيهِ ؛ حَارٌّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى ،  
 فَجُعِلَ تَوَكِيلًا بِشَرٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

لَمْ اشْتَرَأْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ - بِمَا يَتَعَبَّنُ النَّاسُ فِيهِ - حَائِثٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ  
 لَاحْتِرَازَ عَمَّا يَتَعَبَّنُ النَّاسُ فِيهِ مُتَعَدِّ ، فَكَانَ دَاحِلًا تَحْتَ الْوَكَالَةِ ، بِجِلَافٍ مَا لَا  
 يَتَعَبَّنُ آسَاسُ فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّرَاءَ بِهِ لَا يَتَّقَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَهَذَا بِالْإِنْفَاقِ ، بِجِلَافٍ  
 التَّوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذْ بَاعَ بَعْدَيْنِ فَاحْتَرِ ؛ جَارَ عَبْدُ أَبِي حَتْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ فِي  
 مَعْلَمِ الثَّالِثِ

وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفٍ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ، فَاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مِئَةٍ ،



.....

مؤيد غاية سيرة

أو بأقل، حار على المؤكل بالإجماع، وإب اشتراؤه بأكثر من خمس مئة؛ ثم يلزم الأمر إلا أن يشتري لدفع بقية الألف قبل أن يختصم، فثبت الريادة على الخمس مئة، أو كثر.

وقال أبو يوسف ومحمد إذا شترى أحدهما بأكثر من نصف الألف، بما يتعاضد لئام فيه، وقد بقي من الألف ما يشتري بمثله الباقي؛ حار على المؤكل قال الفقيه أبو الثبث رحمهم الله في الشرح الجامع الصغير «احتل أن المسألة لا خلاف فيها؛ لأن أبا حنيفة رحمهم الله إنما قال، لم يخرج شراؤه على الأمر إذا زاد ردة لا يتعاضد لئام في مثلهما

وأبو يوسف ومحمد قال في الذي يتعاضد لئام في مئة مئة يدرم الأمر، فهذا حُملت على هذا الوجه؛ لا يكون في المسألة اختلاف

واحتل في المسألة اختلاف في قول أبي حنيفة رحمهم الله، [١٠٢٣] د. زاد على خمس مئة قليلاً أو كثيراً، لا يجوز على الأمر، وفي قولهم يجوز إذا كانت الريادة قليلة، إلى هنا نقط الفقيه أبي الثبث

وجه قولهما أن التوكيل حصل مطلقاً من غير تقييد بخمس مئة، واسمطلق يتصرف إلى المتعارف، وبالريادة على خمس مئة يعني يسير لا يخرج عن المتعارف، فلم تكن التوكيل محالاً، فجار شراؤه على المؤكل

الآ ترى أنه بقي من الألف ما يتمكن به شراء لئام الباقي، فدون يحصل به عرض الأمر، وهو تحصيل العتق بالألف، فلا يكون محالاً، ولهد إذا اشترى العبد الباقي بمئة الألف قبل أن يرد الألف حار على الأمر بالاتفاق، فكما هذا، بخلاف العتق الماحش؛ فإنه خارج عن المتعارف، فلم يدخل تحت التوكيل

لما لا يتعبد الناس فيه ، لأنه توكل بالشراء ، وهذا كله بالإجماع  
ولو أمره بأن يشتريه بألف وقيمتها سواء ، عند أبي حنيفة إن اشترى  
أحدهما بخمسمائة أو أقل جاز ، وإن اشترى بأكثر لم يترحم الأجير ؛ لأنه قاتل  
الألف بهما وقيمتيهما سواء فينضم بينهما نصيب دلالة ، فكان أميراً بشراء كل  
واحد منهما بخمسمائة ثم الشراء بها مؤففة وبأقل منها مخالفة إلى خير  
وريادة إلى شر قلت الريادة أو كثرت فلا يحور .

إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قل أن يخنصنا استخساناً ، لأن شراء

﴿ عطف البيان ﴾

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه : أن مطلق مقابلة الألف بالعبدين حال استوائيهما  
في الصفة دلالة انقسام الألف عليهما عن السواء ، فكان أميراً بشراء كل واحد  
مهما بحمسين مثله دلالة ، ولو صرح بشراء كل واحد منهما بحمسين مثله لم يحور  
شراء بالريادة ، قلت أو كثرت ، فكذا فيما نحن فيه ؛ لأن الدلت دلالة كالكسبت  
صريحاً

فعلى هذا القياس لا يجوز الشراء على الأجير إذا اشترى العبد الباقي ببقية  
لألف ؛ لأنه مخالف ، إلا أن استخساناً وقدنا ينقد لكل على الأجير إذا اشترى العبد  
لناقي ببقية الألف ؛ لأن الصريح أحق بالعمل من الدلالة ، وهذا لأن المؤكل صرح  
أن عزمه حصول العبدين بألف ، وانقسام لألف على العبدان ثبت دلالة ، فإذا  
شترهما جميعاً ، جاء أن الصريح ، فبطت الدلالة .

قوله : (إلا فيما لا يتعاضد الناس فيه) ، استثناء من قوله : (جواز) .

قوله : (لأنه توكل بالشراء) ، احتراز عن التوكيل بالبيع ، فون ذلك يجوز من  
توكيل بغني وحشر عند أبي حنيفة ، وسيجيء ذلك .



﴿ في قوله لا بد ﴾

وقال يعقوب ومحمد. ذلك جائز لأمره في موطنه جميعاً إذا قبضه  
بأمره<sup>١</sup> إلى هنا لفظ محمّد في أصل الجامع الصغير

قالوا في «شرح الجامع الصغير» «وكذلك إذا قال. أنتم مالي عنك إلى  
مالي في كل: صح بالإجماع، ولو قال. إلى من أنت، فعلى الاختلاف»  
وقال في «المختلف» «وكذلك المصروف»<sup>٢</sup>

فالحاصل: أنه إذا أمر عريضة أن يشتري له ما عيه شيء، فإن عيّن المبيع أو  
النوع حاز، وإلا فلا، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في لوجهي

بهما أن الدراهم والدينار لا تتعبدان في عقود المعاوضات ومساوئها عندنا،  
حالاتاً لغيرنا<sup>٣</sup>، وقد عرفت ذلك في «طريقة الخلاف»<sup>٤</sup> في كتاب المصروف،  
كما لا تتعبدان إذا كانتا عيّن، لا تتعبدان إذا كانتا ذكراً، ولهذا إذا اشترى شيئاً بدينين له  
على النسيئة، ثم تصدقنا على أن لا دين به، لا يتطلّب اشتراء، ورحمتك بشئ ذلك الدين،  
فإذا تمّ بدينين درهمين لدينين، صار التصدق والإحلاق سواءً، فإذا أطلق الشراء بدراهم  
لنسيئة، حاز على المؤكل، فكذلك إذا قيد بدراهم الدين، فصار كما إذا عيّن النسيئة أو  
لبيع، ألا ترى أنه لو كان تصدّق مالي عيّن على المساكين، جاز

ولأبي حنيفة<sup>٥</sup> أن هذا تؤكّل باسطاً، ولشوكيل باسطاً باطراً، وهذا  
أنه تؤكّل بتمليك الدين من غير من عيه الدين، وهو النسيئة، فلا يجوز؛ لأنه  
بميت ما لا تقدر على تسديده، بخلاف التملك من عيه دين؛ لأنه في نفسه.

١ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص ١٠٤]

٢ ينظر «مختلف» رواه الأبي الباق السمرقندي [١٧٣٧]

٣ ينظر «طريقة الخلاف» للمصنف السمرقندي [ص ٣٥١-٣٥٧]

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وإنما قلنا إنه نوكيلٌ لجميع الدَّيْنِ من عمر من عليه الدَّيْنُ ، لأنَّ الدَّراهم  
والدَّنانير تنعيب في الوكالة ، وبهذا قالوا في [٢١٩/١] «شروح الجامع الصغير»  
إنَّ الدَّراهم إذا عُثِّبَتْ في التَّوكِيلِ بالشَّراء ، ثُمَّ هَلَكَتْ عِنْدَ التَّوكِيلِ ، بطلتِ الوكالة  
ألا ترى أنَّ السَّاطِئِيَّ نقل في «الأجاس»<sup>(١)</sup> عن «الأصل»<sup>(٢)</sup> : «لو كِيلَ بِالشَّراءِ  
إذا قُبِضَ الدَّانِيرُ مِنَ التَّوَكَّلِ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُشْرَى بِهَا طَعَامٌ ، فاشْتَرَى بِدَنَانِيرٍ غَيْرِهَا ،  
ثُمَّ نَعَدَ دَنَانِيرَ الْمُرْكَلِّ ، فَالطَّعَامُ لِلتَّوَكَّلِ ، وَهُوَ صَاحِبُ الدَّانِيرِ التَّوَكَّلِ»

ثُمَّ قَالَ السَّاطِئِيُّ : «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّراهم والدَّنانير تنعيبان في  
التَّوكِيلِ ، وَهَذَا بِحِلَالِ مَا رَدَّ عَنْ النَّاتِجِ أَوْ عَنِ الْمَبْعِ ، حَتَّى يَغِيْرَ النَّاتِجُ بِتَعْيِينِهِ .  
حَيْثُ يَصْحَحُ التَّوَكَّلُ ، لِأَنَّ النَّاتِجَ بِصِيْرَتِهِ عَمَّا بِالْمَنْصُوقِ ، لِأَنَّ مَعْيِينَ النَّاتِجِ يَكُونُ  
إِذًا مِنَ التَّوَكَّلِ بِالْقَبْضِ ، ثُمَّ يَمْعُ الشَّراءُ بَعْدَهُ ، فَلَا يُوْدِي إِلَى مَمْلُوكٍ لِلدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ  
مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ؛ لِأَنَّ قَبْضَ النَّاتِجِ كَقَبْضِ التَّوَكَّلِ

وبِحِلَالِ الْأَمْرِ بِالتَّصَدُّقِ ، لِأَنَّهُ إِجْرَاجُ الْعَدْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَعْنُومٌ ،  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَيْعُ مُعَيَّنًا ، لِأَنَّ رَابَةَ شَحْصٍ مُتَجَهِّوْنَ لَا تَتَحَقَّقُ بِقَبْضِ  
الدَّيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ التَّوَكَّلُ يَفْعُ الشَّراءُ لِلتَّوَكَّلِ ، فَإِذَا هُنَا فِي يَدِهِ هُنَا عَلَيْهِ ،  
فَوْنٌ دَفَعَهُ إِلَى الْأَمْرِ وَقَبْلَهُ الْأَمْرُ فَهُوَ لَهُ ، لِأَنَّهُ يَفْعُ لِيَبْعَ بِهِمَا ابْتِدَاءً بِسَبِيلِ [٢١٩/٢]  
التَّعَاوِي ، لِأَنَّهُ دَفَعَهُ عَلَى حَقِّهِ انْتِمَائِكِ ، وَيَبْعُ انْتِغَايَ حَقِّهِ عِنْدَ مَا عَزَّ مِنْ  
الْأَمْوَالِ أَوْ خَسَّ .

ثُمَّ اعْنَمَ أَنَّ الدَّراهم والدَّنانير تنعيبان في البَيْعِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ ،  
وَالشَّرْكَاءِ حَتَّى الْقَبْضِ وَالتَّسْلِيمِ ، بَصَرٌ عَلَيْهِ فِي «الزِّيَادَاتِ» فِي سَائِرِ مِنَ الْوَكَالَةِ

(١) بصر الأحاسن المدعي [٢١٩/٢]

(٢) بصر الأصل المعروف بالسرد [٢٨٩/١١] طبعه وزارة الأوقاف (مقدمة) .

عنه المسألة

بأنه يكون على غير ما أقره.

فقلتم بذلك أن ما قلناه صاحب «الهدية» في الفصل الثاني من كتاب الشركة  
نفيه: (بخلاف المضاربة ولو وكالة المرددة، لأنه لا ينعين لشئان فيهما بالتعيين،  
زيما يتعنان بالقصر)، فيه نظر مريبانه في «كتاب الشركة»

أما في الوكالة فإن عقودها لا تعين كل التليم، وفي تعيينها بعد التليم  
احلاف المشايخ، ذكره محرو الإسلام في «شرح الريادات»، وقد مر ذلك أيضاً

وقال الشيخ أبو المعين السبي في «شرح الجامع الكبير» - في باب من  
الأيام مما يوجب الرجل [على] نفسه - اختلف مشايخ في الدراهم والدينار  
أنهما عند الإشارة إليهما، هل يتعنان ١٠٠ في العقود أم لا؟

قال أبو طاهر الدناس، إنهما لا يتعنان، وحكى عن القاضي أبي حازم، وهو  
نور أكثر مشايخ بيع، وسه الشيخ أبو سهل الشرجي إلى عائلة المشايخ.

وقال الكرخي: إذا أشار إليها نعتت ولكن مع هذا للمشتري أن يسمعها ويدفع  
عنه - لعدم التقاوت بينها ومن غيرها - فشر الشيخ أبو المعين قول الكرخي  
بأنهم تعنان في العقود جوازاً لا وجوباً.

وقال علاء الدين العالم في «طريقة الخلاف» أقال غمأوما الثلاثة: الدراهم  
والدينار لا تعنان في عقود المعاوضات وموحي وإن عتت حتى لا يطالب  
المشتري بأداء تلك الدراهم، وله أن يفسكها ويُسَمِّعَ غيرها، ولا يفتح البيع  
بهلاكها قتل القصر

وقال زفر والشافعي تعنان، حتى يحل على المشتري تسليمها عنه،

وَبِشَيْءٍ لَّيْسَ بِمَكْرُوهٍ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَبِشَيْءٍ غَيْرِهِ لَيْسَ

وَيَنْقُصُ لَيْسَ بِهَلَاكِهِ ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ .

ثُمَّ قَالَ أَعَالِمُ فِيهَا «وَعَنْ أَصْحَابِ رَوَايَاتٍ فِي أَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْأَنْشَارَ هُنَّ تَعْتَبَرَانِ فِي الْعُقُودِ لِقَابِلَيْهِ» وَلَمَحْضًا: عَدَمُ التَّعَيُّنِ<sup>(١)</sup> . إِلَى هَذَا لَفْظُ الْعَدَمِ عَلَيْهِ

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ تَعَيُّنِ الدَّرَاهِمِ وَالْأَنْشَارِ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْفَاقِ لَا غَيْرَ . وَفِيهِمَا تَعَيُّنَانِ حَسَبًا وَقَدْرًا وَوَضْعًا بِالْإِتِّفَاقِ ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ» .

وَاسْتَدَلَّ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ بِمِثَالِ «الْجَامِعِ» ، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ يَا بَعْثُكَ عِنْدِي هَذَا بِهَذَا الْأَلْبِ وَهَذَا الْكُرُّ فَيُفْهِمُ صَدَقَةً ، مَبَاعَةً بِهِمْ ، لِرَمَقَةِ التَّصَدُّقِ بِالْكَرُّ ، فَوَرَأَ الدَّرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ لَيْسَ سَبَبُ لَيْسَ الْكُرُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ، وَلَيْسَ سَبَبُ لَيْسَ هَذِهِ الْأَلْبِ ، لِأَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ .

وَاسْتَدَلَّ الْكَرَّجِيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ تَنَاقَلَهُمَا ، لَمَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ ، إِلَّا أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْأَلْبِ لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ لِرُومِ التَّصَدُّقِ ، حَالَةُ وَجُوبِ الدَّرِّ ، وَهُوَ يُؤَخَّرُ حُكْمًا عَنِ التَّصَدُّقِ ، وَكَمَا فَرَعَ عَنِ التَّيْنِ صَرَّ الْكُرُّ مِلْكًا لَهُ ؛ لِإِعْدَامِ الْخِيَارِ لِمُتَمَكِّنِهِ ، فَصَادَفَهُ الدَّرُّ ، فَوَجِبَ التَّصَدُّقُ بِهِ .

فَأَمَّا الْأَلْبُ وَإِنْ كَانَ مَتَّعِيًا ، وَلَكِنْ كَانَ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ ، فَكَانَ لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الدَّرِّ جَدْرٌ فِي حَقِّ الْأَلْبِ ، فَلَمْ يَرَأَ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ تَنَاقَلَهُ الْعَقْدُ ، فَصَارَ الدَّرُّ وَقْتُ وَجُوبِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ تَدَارُجًا ، فَلَمْ يَجِبْ لَتَّصَدُّقُ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ عَنِ السَّائِعِ ؛ مَخُورٌ عَلَى مَا يَذْكُرُ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ حُطْرَطٍ (بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَيَّرَ الْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالْقَبْضِ) .



(وإن أقره أن يشتري بها عبداً يغير عليه فاشتراه فمات في يده قتل أن  
قبضه الأمر مات من مال المشتري، وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي  
خليفة وداود أبو يوسف ومحمد هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا  
إذا أقره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه

لهم أن الدراهم والديناير لا يتعبدان في المدونات ديناً كانت أو عيناً،  
ألا يرى أنه لو تباعاً عيناً بدين ثم تصادف أن لا دين لا يتصل العقد فصار  
إطلاقاً وتنفيداً فيه سوء فتصح التوكيل ويلزم الأمر، لأن تد التوكيل كونه  
ولأبي خليفة أنها تتعبد في الوكالات، ألا يرى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها،  
أو بالدين منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة.

قوله في بيان

قوله [١٠٩٧/١]: (ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها، أو بالدين  
منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة).

قال بعض الشارحين إنما قيد بالاستهلاك دون الهلاك، لأن بطلان الوكالة  
مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك، وهذا الذي ذكره محالف لما ذكره  
في «شروح الجامع الصغير» في هذا الموضع، حيث قالوا: لو هلك الدراهم  
لمسئمة إلى الوكيل بدشراء بطلت الوكالة

فأقول. كأن المصنف قيد بالاستهلاك، حتى لا ينوهم فتوهم أن الوكالة لا  
تصل إذا استهلك الوكيل الدراهم لمسئمة إليه؛ لأنه يضمم الدراهم، فيعمم مثبها  
مقامها، فيصير كأن عينها بنية، هذا. بالاستهلاك يصل الوكالة، كما في الهلاك،  
تغيب ذلك لدراهم، كما في هلاك المبيع قبل التسليم<sup>(١)</sup>.

(١) أقوه بما في راجد في «شروح الأفكار بكمه فتح العدير» [٦١/٨]. وشي في «حاشية عن سبيل



وَبَدَّ تَعَيَّتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَكَّلَهُ بِمَنْصِبِهِ، وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى عَمْرِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتِصَ قَبْلَهُ وَدَلِيلُ بَاطِلٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَعْطِ مَالِي عَنْكَ مَنْ نَشِئْتُ، بِجَلَابِ فَإِذَا عَنِ النَّاسِ، لِأَنَّهُ نَصِيرٌ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي نَقْصٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ، وَبِجَلَابِ فَإِذَا أَمَرَهُ بِالنَّصِيقِ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلَّهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ. وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فَقَدْ اشْتَرَى عَلَى لَمَّا تَوَرَّجَ فَبَيْتُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا إِذَا قَضَى لَأَمْرٍ مِنْهُ لِإِعْقَادِ لِنَبِيْعٍ نَعْدِي

﴿فِي مَبْنَى نَبِيْعٍ﴾

قَوْلُهُ (وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي)، أَيُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَحْجُورُ، وَبِهَذَا لَمْ تَحْزَرْ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمَدْيُونُ بِمَا عَلَيْهِ عِنْدًا مِنْ آخَرٍ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَدَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا أَمَرَهُ رِيْدٌ مَثَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ لِرِيْدِهِ عَمْرُو شَيْئًا مِنْ آخَرٍ، لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَكَمَا هِيَ مَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَمَرَ الْوَكِيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ عَلَى لَوَكَّلِ عَمْدًا بِعَمْرِ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (أَوْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالنَّقْصِ قَبْلَهُ)، أَيُّ قَتْلُ الْقَبْضِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ)، بِغَيْرِ لَمْ يَقْبِ الدَّرَاهِمُ وَالْأَنْبَارُ فِي الْوَكَلَاةِ، كَانَ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بِأَنْ يَسَاعَ بِمَا عَلَيْهِ تَمْلِكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْمُوَكَّلِ لَتَوَكَّلِ، بِأَنْ يَدْفَعِ الْوَكِيلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ إِلَّا قَبْضَ قَبْلُ الْقَبْضِ، وَدَلِيلُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الدَّيْنُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَتْلُ الْقَبْضِ، لِأَنَّهُ وَضَعُ ثَابِتٌ فِي جَمْعِ الْمَدْيُونِ.

وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلُ الْقَبْضِ، كَانَ أَمْرًا وَتَوَكُّلًا بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، فَكَانَ بَاطِلًا، وَهَذَا لِأَنَّ السُّبُورَ تُقْضَى بِأَنْشَائِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا، لِأَنَّ عُيُنَهَا أَوْصَافٌ فِي لَدُنْهِ.

ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، فاشتراها، فقال  
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشتريتها بألف، فالتول قول المأمور  
المأمور ومُراده إذا كانت تساوي ألفاً؛ لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن  
عنده لأمانة والأمر ندعي عليه ضمان خمسمائة وهو يكر، فإن كانت تساوي  
خمسمائة فالتقول قول الأمر؛ لأنه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة  
والأمر تسول ما تساوي ألفاً قبضت.

﴿عَلَى الْبَيْتِ﴾

لا يمكن تسليمها، والدرهم التي جعلت في قصص للديون شرعاً كانت منك  
للديون، فملكها رث الدين بالقبض لا قتله، فقتل لقبض كان التوكيل بدفعه  
باطلاً؛ لأن المؤكل لا يملكه، كما إذا قال أعط ما لي عليك من الدين من شئت،  
أو ألبه في السخر؛ كان باطلاً.

بحلاف ما إذا قال: أعط ما لي عندك من الغنم أو من شئت، أو ألبه  
في السخر؛ كان التوكيل صحيحاً؛ لأن المؤكل يملكه، والمراد من صرف ما لا  
يملكه: دفعه لا عقد الصرف.

قوله: (ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، واشتراها، فقال  
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف، فالتول قول المأمور)،  
قال صاحب «الهداية» (ومُراده: إذا كانت تساوي ألفاً)، وهذه من خواص «الحامع  
الصغير».

وصورتها به: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته الله في رجل دفع إلى  
رجل ألف درهم، وأمره أن يشري له بها جارية، واشتراها، فقال الأمر: إنما  
شترتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف درهم. قال القول قول  
المأمور. وإن كان الأمر قال: اشتر لي جارية بألف درهم، ونم يدفع إليه شيئاً،

فأشترها، فقال الأمير إنما اشتريتها بحمض مئة، وقد أنعمت بها بالقبول  
قال انقول قول الأمر، وتدرم لخارئة المشتري، ولا تدرم الأمير إلى هذا يفظ  
محمد في أصل الجامع الصغير

اعلم: أنه إذا دفع الألف إلى رجل، وقال له: اشتر لي <sup>٢</sup> مائة خارية،  
وأشترى خارية واحدة، فاحتلفا، فقال الأمير: اشتريتها بحمض مئة، وقال أنعمت بها  
أشترتها بألف، فنظر، إن كانت الخارية تساوي ألفاً، فالقول قول أنعمت بها، كما  
قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وهذا ادعى الأمير عليه ضمان  
حمض مئة، وأنعمت بها، فكان لقول قوله

فإن كانت تساوي حمض مئة، فالقول للأمير، وتدرم لخارئة أنعمت بها؛ لأنه  
خالف الأمر؛ لأن الأمر تناول خارية تُشترى بألف، لا بحمض مئة، سواء اشترى  
بألف، أو بحمض مئة، مع أن في شرائها بألف - إذا كانت قيمتها حمض مئة - عتاً  
واحشاً، وأوجب بالشراء لا بثلث ذلك، هذا إذا كان الثمن مئوداً إلى الزكي

فإن لم يكر مئوداً احتلفا، فالقول قول الأمير، وتدرم لخارئة أنعمت بها، سواء  
كانت تساوي ألفاً، أو حمض مئة <sup>(٢)</sup>، فإن كانت تساوي حمض مئة، فأشترها  
بألف، ولأنه اشترها بعش أحسن، وإيا اشترها بحمض مئة، ولأنه خالف الأمر،  
وإن كانت تساوي ألفاً، فالقول قول الأمير أيضاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: يتخالف فيه <sup>(٣)</sup>، وتدرم الخارئة المشتري.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» الدفيع لكبير [ص ٤١٠]

(٢) ومع بالأصل: «بحمض مئة» وأصل من «ان»، و«م»، و«ن»، و«ع»، و«س»، و«ص»

(٣) حذف التصحيح، هذا صحيح فاصي حال بعد أبي جعفر عدم التحالف، وصحيح صاحب «الهداية»،  
و«الكافي»، وأصحاب «معون التحالف» ينظر «معاني شرح الهداية» ٨، ٦٤، «لغة شرح

الهداية» [٢٥٩، ٩]، «البحر الرائق» [١٦٤/٢]



قال: ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثمنًا، فاشتراه فقال  
الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور  
فلقول قول المأمور مع بيبه.

سورة عليه السلام

والموكل بقدره لأن اجلث يتقل إلى الوكيل أولاً، ثم يتقل [منه] إلى الموكل  
قوله (د) ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثمنًا، فاشتراه  
فقال الأمر: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور،  
فالقول قول المأمور مع بيبه، وهذه من الحواص، يعني أن البائع - وهو مولى  
العبد - صدق المأمور، وهو لوكيل، بأنه اشتراه بألف.

قال الفقيه أبو جعفر الهندويزي: هذه لمسألة فارقت المسألة لمتقدمة، حيث  
أوجب التحلف ثمة، وأرم اجارية المأمور، وههنا لم يوجب التحلف، وأرمها  
الأمير؛ لأن البائع ههنا حاصر، وقد صدق المأمور، [فكان ذلك بصورة إنشاء لبيع  
بينهما، فكان القول قول المأمور]، فبصر الاختلاف.

قال الشيخ أبو منصور القاتريدي: يجب التحلف ههنا أيضاً، وحوادث  
الكتاب يحتمله؛ لأنه ذكر نسي لوكيل، وهو البائع من الموكل، ولا يمين عن  
البائع؛ لأنه مدع إلا في صورة التحلف [١٠٥]، فلما ثبت يمين البائع ثبت نسي  
المُشترى، وهو الموكل بالطريق الأول؛ لأنه مُسَكَّرٌ

ففي المتكبر ايمين بكل حال، [هذه] (١١) [٢١٦٦ م] هو الصحيح، لأن  
تصديق البائع لمؤ لا مُشترى به؛ لأنه إن كان استوفى الثمن كان يبرره الأحيى عن  
الوكيل و موكل حمصاً؛ لأنه لا نفع له منهما، وإن لم يستوف الثمن فهو أحيى

(١١) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«م»، و«ن»، و«ل»، و«ح».

(١٢) ما بين المعقوفين: في «م»: «وهذا».

بأن لا يحالف هناك لأنه أرفع الخلاف بمصداق السمع، إذ قد حلت فيه  
مسألة الأولى هو حائض، فاعتبر الاختلاف، وبما يحالف له، دد.

وقد ذكر معظم بمس الخلاف، وهو بمن السمع والسمع عند استثناء  
شخص أخير عنهما وقيل أخيراً عن المؤكل إذ لم يجر بينهما عند فلا تصدق  
عليه يثنى الخلاف، وهذا قول الإمام أبي منصور، وقد أضف

عن المؤكل، لأنه لا شغل بينهما، لأنه لم يقع العقد بينهما، فلا تصدق على  
المؤكل، فإذا لم يفتقر تصديق سماع، بقي الخلاف بين السماع - وهو له دليل -  
وبين المشري - وهو المؤكل -، فوجب التحالف، ولم يذكر الإمام أحد الذين  
نصبوا حد قول أبي منصور، وكأنه جعل قول أبي جعفر أصح

قوله (بأن لا يحالف) وهو قول أبي جعفر، وقد مر سانه

قوله (فاعتبر الاختلاف)، أي: في المسألة الأولى.

قوله (وقل يتحالفان) وهو قول لشيخ أبي منصور.

قوله (وقد ذكر معظم بمس الخلاف، وهو بمن السماع)، أي: ذكر محمد  
بمس السماع - وهو المؤكل -، لأنه مانع تقديرًا من قوله، وإنما جمعه معظم  
بمس التحالف؛ لأن بمس السماع محصور بصورة التحالف، وبمس المشري  
كذلك؛ لأنه بحث عنه المبين بكل حال؛ لكونه متكرراً

قوله (ولا تصدق عليه) أي: لا تصدق السماع على المؤكل

والله أعلم.

[هذا آخر دفتر الحادي عشر من كتاب «غاية البيان شرح الهداية» من  
مصحف الشواد التي وقع عليها خط يدي. برغت عنه. بعون الله تعالى - بعدد في

... ..

باب حاشية الحاشية

الحادي والعشرين من دي لحنه من سنة أربعين وسبع مئة، وشلوه في اثني عشر، فضل في استوكيل خيرة نفسي لعبدين شاء الله تعالى، حرره العبد الصغير الشارح أبو حنيفة أمير كتاب بن أمير عفو الغيب المدعو ب قوم التبراني الأتقاني، عفو لله به وبوالدته والله، بمشكور على إغصه بغمه، وحسن الله ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) ما بين العفوتين زيادة من: ام، وانح، واصل.

## فصل

## في التوكيل بشراء نفس العبد

قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ، فَمَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ بِمَوْلَايَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ بِعَتَاقٍ وَشُرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ قَوْلُ الْإِعْطَافِ بِتَدْنٍ

[بَشْرَاءِ أَرْحَمَ أَرْحَمٍ]

١٠٠

[رَبِّ أَعَزَّ عَزِيدًا]

## فصل

## في التوكيل بشراء نفس العبد

ذَكَرَ هَذَا الْعَصَمَ عَقَبَ فَضْلِ الشُّرَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا مُسَادَّانِ صَوْرَةٌ مِنْ حَيْثُ الشُّرَاءُ، وَتَكَرَّرَ كَمَا كَانَ بَشْرَاءُ لِعَبْدٍ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِعَتَاقٍ مَعْنَى؛ ذَكَرَهُ فِي فَضْلِ عَلَى جَدَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ، فَمَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى)، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِ مَنْخُورٍ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ، فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ قَالَ: إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ قَالَ لِلْمَوْلَى: إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ لِنَفْسِي، فَتَسَّرَ ذَلِكَ، فَمَاعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى هَذَا فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى، كَأَنَّهُ هُوَ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَمَّ يَسَّرَ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ، فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

( ما بين المعقوفين زيادة من نسخة لأم (١٠٠)، و(١٠١)، وفتح (١٠٢)، و(١٠٣).

٢ ما بين المعقوفين زيادة من (١٠٤).



وَأَسْأَلُكَ مِنْهُ غَنَةً لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ الْحُقُوقَ فَصَدَرَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ، وَإِذَا كَانَ إِعْثَافٌ غَفَقَ الْوَلَاءُ.

﴿قوله عليه السلام﴾

الْأَلْفُ مِائَتَانِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي أَلْفُ دَرَاهِمٍ مِنْهَا <sup>(١)</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» «وَبِذَا وَكَّلَ لِعَبْدٍ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ، أَوْ يَسْأَلُهُ لَهُ الْيَتَّقَ عَلَى مَالٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَكِيلَ وَالْمَوْلَى، وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَالْمَالُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ» <sup>(٢)</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَتَاقِ مِنْ «الْأَصْلِ».

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ «شُرُوحِ لُكَاثِي» لِبَعْضِ مُشَاطِبِنَا أَنَّهُ قَالَ «هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَقْدًا أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ؛ يُطَابِقُ بِالنَّصِّ الْوَكِيلَ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْيَتَّقَ مِنْ مَوْلَاهُ بِمَالٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَوْلَى؛ هَالِكُ الْيَتَّقِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِسَقَطٍ لَشَرَاءٍ، أَمْكَنَ أَنْ يُخَعَلَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْحُقُوقِ، فَصَارَ كَمَا بَوَّاهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ لِعَبْدِهِ، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ بَأَنَّهُ كَانَ الْعَبْدُ مَدْرُكًا؛ يَكُونُ لَتَمَنُّ عَلَى الْعَبْدِ»

ثُمَّ قَالَ «وَالصَّحِيحُ» مَا ذَكَرَهُ هَهُنَا <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ إِعْتَقٌ، وَقَبُولُ ذَلِكَ قَبُولُ لِإِعْتَقٍ، وَفِي الْإِعْتَقِ وَقَبُولُهُ؛ الْوَكِيلُ مُقَيَّرٌ مُخَصَّرٌ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> ١٢٠ ١٣٠ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَيْتَيْنِ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لَسَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَانِ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي فِي «الْجَامِعِ» وَفِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَبْدِ لِمَادُودٍ مِنْ «الْأَصْلِ»

(١) سطر «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص ٤٠٩]

(٢) سطر «الأصل / المسدود بالمبسوط» [١ / ٢٥٧ طبعة وزارة الأوقاف المصرية]

﴿تأنيده عليه﴾

جواب الاستحسان، وما ذكر في باب الوكالة بالعقد من «الأصل» جواب القياس، وكان عسى أن يأخذ بالقياس، ويظهر على ما ذكر محمد في «الجامع».

وجه القياس - وهو وجه الضم - أن أحقق أن الوكيل من جانب المولى  
يبيع من العبد من العبد، غير توكيلاً بالإعاق على مال، حتى جاز وأن كان إلى  
أحد موقوف، وكان قيس الألب إلى المولى لا إلى الوكيل

فكذا التوكيل بالشراء من جانب العبد يجب أن يقع توكيلاً بالإعاق  
١١٢٧١ م أيضاً، فصار كأن العبد وكل هذا الرجل أن يسأل المولى أن يفتقه عن  
ألب إلى العطاء، فاعتق؛ حار ١١٢٧١ م، وكان على العبد ألف، لا فية، وكان  
تصر الألب إلى المولى، كما إذا كان مُدْتَرِئاً، وكما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه

وجه الاستحسان: وهو ما ذكر في «الجامع» أن الوكيل من جانب العبد  
يصير مُشْتَرِئاً لنفسه أولاً، ثم يبيع من العبد نفس العبد في نفسه، فيطأ الوكيل  
لاخل هذا، بخلاف الوكيل من جانب المولى، لأنه وكيل يبيع العبد من نفسه،  
فلا يمكن أن يخلل يبيعاً نفسه أولاً، بخلاف المُدْتَرِئ؛ لأنه لا يمكن أن يخلل  
مُشْتَرِئاً لنفسه أولاً، ثم يبيع من المُدْتَرِئ، لأن شراء المُدْتَرِئ لا يصح، فيكون توكيلاً  
بقوله الإعاق.

وبخلاف ما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه؛ لأن ذلك قبول للإعاق محاراً؛  
لأن العمل بحقيقة البيع مُتَعَدِّ، لأن البيع مع يبيع العبد للمُشْتَرِئ، والمُشْتَرِئ  
- وهو العبد - لا يملك نفسه؛ لأنه مملوك لمولاه حالة البيع، ولشخص الوجد  
في حالة واحدة لا يصح أن يكون مالكا نفسه ومملوكاً لغيره، فصار يبيع نفس العبد  
من العبد محاراً عن الإعاق بطريق (١١٢٧١ م) الإشتاق، حتى لا يبرم لعاء كلام

وإن لم يُعَيَّن للمواري فهو عند المشتري؛ لأنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ

طاعة السَّامِعِ

العقد، وهذا لأنَّ سَبْعَ لَازِمَةٍ لِلشَّيْءِ، وفي الإعتاق إِرْلَةٌ، فأريد الإعتاق مجازاً،  
ثمَّ في مسألة «الجامع الصغير»<sup>١</sup> شرط بيان الوكيل فقال: إنَّ يَشْرِي أَنَّهُ يَشْرِيهِ  
لِنَفْسِهِ لَعَبْدٍ، فَهُوَ حُرٌّ، وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْسِيِّ، وَنَظَرٌ يُشِيرُ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَالْأَنْفُ  
لِلْمَدْفُوعِ لِلْمَوْسِيِّ؛ لِأَنَّهُ كُنْتُ عِنْدَهُ، وَعَنِ الْمُشْتَرِي أَلْفٌ أَحْوُ تَنْشِئُ الْعَبْدَ، وَلَمْ  
يَشْرِطْ الْبَيَانُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ غَيْرِ الْعَبْدِ، فَهِيَ إِذَا شِئْتُ أَوْ نَظَرٌ يُشِيرُ  
يَقَعُ الشَّرَاءُ بِالْأَمْرِ فِي الْحَالِ.

وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ الْعَانَتَيْنِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا كَانَ هُوَ الْعَبْدَ، فَشَرَى لَوَكَّلَ أَنَّهُ اشْتَرَى  
لِنَفْسِهِ لَعَبْدٍ، يَقَعُ الشَّيْءُ عَقْدًا مُعَبَّدًا بِوَلَاءٍ، وَإِذَا لَمْ يُشِيرْ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، عَمَلًا  
بِحَقِيقَةِ نَفْذِ الشَّيْءِ، وَهِيَ الْمُعَاوَضَةُ، وَلَا يَنْشِئُ لِإِعْتَاقٍ، وَكَانَ بَيْنَ الشَّرَايِنِ  
تَعَدُّوَاتٌ، فَكَيْفَ يَكُنْ نَدْوً بَيْنَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ رِثْمًا يَرِصِي النَّامِعُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ  
بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَيْرَ لَعَبْدٍ، حَيْثُ يَقَعُ الْعَقْدُ [١٠١]، إِذَا شَرَى عَلَى  
كُلِّ حَالٍ، لَا إِعْتَاقًا، بَيْنَ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يُشِيرْ، فَلَا تَعَاوُذَ إِذْ بَيْنَ الشَّرَايِنِ، لِأَنَّهُ  
يَكُونُ الْعَهْدُ بِبَيَانٍ عَلَى الْوَكِيلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيَانِ، ثُمَّ إِذَا شَرَى  
الْوَكِيلُ الْعَبْدَ لِنَفْسِهِ لَعَبْدٍ، هَلْ يَرِثُ الْعَبْدَ أَمْ لَا؟ نَمَّ يَذْكُرُهُ مُحَمَّدٌ  
قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»<sup>٢</sup> «يَرِثُ» [١٠٢]، أَنْ يَلْزِمَهُ؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ  
الْمَدْفُوعَ كَانَ مِنَ الْمَوْسِيِّ.

قَوْلُهُ (وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ)، أَيُّ: دَفَعَ الْعَبْدَ الْأَلْفَ إِلَى الرَّجُلِ لَدِي وَكَّلَهُ

قَوْلُهُ (لَا أَنْفَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)، لِأَنَّ الْمَوْسِيَّ قَالَ: يَغْتُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَنْفِ

[١٠١]، وَفِي «الْوَكِيلِ»<sup>٣</sup> الشَّرِيحِ

وَأَمَّا الْقَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَبِينْ فَيُحَافِظُ عَلَيْهَا. بِحَلَالِ شَرَاءِ الْعَمْدِ بِهِ لِأَنَّ  
الْمَجْدَرَ فِيهِ مُسْتَعِينٌ، وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً يَبْتَئِ لِمَلِكٍ لَهُ وَالْأَلْفُ لِمُؤَلَّى، لِأَنَّهُ  
نَسَبُ عَنَدِهِ.

وَعَنَى الْمُشْتَرِي أَلْفَ مِثْقَلٍ نَمًا يَنْعِدُ فِيهِ فِي دَمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ ،  
بِحِلَالِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ الْعَدَمِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ تَبَايُهُ ، لِأَنَّ الْعَقْدَيْنِ هُنَاكَ

قوله: (وَتُكْرَمُ الْعَمَلُ بِهَا)، أي: بالمعاوضة.

قَوْلُهُ: (فَبَحَافُظُ عَنْهَا)، أَيِ [عَنِ] الْمَعْرِضَةِ

قوله (بمخالفة شراء العبد نفسه)، يرتبط بقوله: (فيحافظ غنيته)، يعني، لا يحافظ على المعاوضة فيما إذا اشترى لعبده نفسه بنفسه، وإن كان اللفظ للمعاوضة، لأن العمل بحقيقة المعاوضة مُتَعَدِّ لِمَا مَرَّ بِبَابِهِ انْفَاءً، فَتَعَيَّنَ الْمَجَرُّ، وَهُوَ الْإِغْتَاقُ. وقوله: (نفسه) بالآخر، كذا السماع على أنه بدلٌ من العبد، ويحوز النصف على أنه معنوي به.

قوله: (لأنَّ المحرَّمة مُعَيَّنَةٌ)، أي: هي شُرَاءٌ لِعَبْدٍ بِنَفْسِهِ، وهو كَوْنُ الشَّرَاءِ مُتَعَدِّدًا لِلإِعْتِقَاقِ.

قوله: (وإذا كان معاوضة)، يحصل بقوله (لأن النقط حقيقتاً للمعاوضة)

قوله: (يَتَّبِعُ الْجَلْدَ لَه)، أي، لمقتري.

قوله [١٢: ١٧]: (فَأَنَّهُ فِي ذَنبِهِ) ، أَي: إِنَّهُ لَفِي ذَنْبٍ هِيَ ذَمَّةُ الْعُشْرَةِ

قوله (حيث لم يصح الأداء)، لأن التوكيد أدى ذلك الألف إلى المولى من كتب عليه. وكنت منك المولى، فلا يقع ثمة.

على سبط واحد، وفي الخاتمة المنطوقة تنويعه نحو العاقبة، أما ههنا فاحتمل  
إغراق مفعول بمولاء ولا مفعول على الوكيل والمولى عنه لا يرضاه ويترعب  
في التعازية المخصصة فلا يذم من أبيان

ومن قال بعد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه يعني نفسي  
فلان بكدا، فعل: فهو للآمر؛ لأن العبد يضلح ويكيلاً عن غيره في شراء

في غاية البيان

قوله: (على سبط واحد)، السبط: النوع كذا في «ديوان الأدب»<sup>(١)</sup>

قوله (ومن قال لعبد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه يعني نفسي  
فلان بكدا، فعل: فهو للآمر)، وهذه من مسانيد «الحامع الصغير»، ذكرها محمّد  
في السبع

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي خبيصة في الرّحل يقول بعد  
الرّحل: اشتر لي نفسك من مولات فيقول نعم، فيأتي مولاه فيقول يعني نفسي  
من فلان بكدا وكدا، فهو جائز، وهو للذي أمره، وإن قال يعني نفسي، ولم يقل  
فلان، فهو حوّه<sup>(٢)</sup> إلى ما لفظ محمّد في «أصل الحامع الصغير».

وأصله أن العبد يضلح أن يكون وكيلاً عن غيره في شراء نفسه، لأن البيع  
يردّ عليه باعتبار ماله، لا آدميه، وهو أحسب عن قابلية نفسه، فكان توكيله وتوكيل  
أجنبي آخر سواء<sup>(٣)</sup>، ألا أن بين كون العبد وكيلاً وكون الأجنبي وكيلاً فرقاً  
وهو أن الوكيل إذا كان أجنبيّاً لا يشترط إصافه العقد إلى التوكيل، لأنّه إن  
طبق العقد يقع لتوكيل بصفه، كما إذا أصافه إليه، وإذا كان الوكيل بشراً العبد  
نفسه العبد، يشترط إصافه العقد إلى التوكيل حتى [في ٢٨٨٦] يقع به، فإن لم يصفه

(١) سبط: أدب - الأدب: بصري [٢١٨]

(٢) يصر: الحامع الصغير مع شرحه جامع الكبير [ص ٣٥٤ - ٣٥٥]

لأنه أخشى عن ماله، وأنشع يرد عليه من حيث إنه ماله.

إليه، بل أطلقه، يكون إعتاقاً.

والعرف: أن الوكيل مأثورٌ بالشراء، ثم تصرف الأجنبي بالوكالة يقع شراءه عن كل حال، اشتراه لنفسه أو لغيره، فعندما يبل الوكالة جعل ما يصنع لنفسه يرد، فصار الإصافة إليه والاطلاق سواء، فلم يكن محالاً للأمير.

أما تصرف العبد وليس كذلك؛ لأنه إن أضاف العقد إلى نفسه، كان إعتاقاً، وذلك لا يصحح للإمتثال، وإن أضاف العقد إلى مؤكده كان بيعاً، وإن أطلق ختمه أن يكون إعتاقاً أو بيعاً، فلا يخصص الإمتثال بالشك، فلا حزم اشترطت الإصافة إلى المؤكل حتى يكون امتثالاً.

وإن بين العبد لمولاه أنه نشري نفسه لمؤكده؛ فالعبد للأمير، واشترى في رقة العبد يزوجها على الأمير.

أما العبد [١٢٨ هـ] للأمير: فلأن العبد رخص به إلى ملكه من غير ولاية يرد به.

وأما الشخص في رقة العبد؛ فلاته هو العاقبة، وحقوق العقب ترجع إلى العاقبة.

فإن قيل: العبد المنحجور إذا اشترى غيره لا يدره الحقوق.

قلنا نعم إذا اشترى غيره إذب المولى، وهذا اشترى بإذنه، يدره الحقوق.

وأما رجوعه على الأمير: فلأن الوكيل بالشراء إذا لم يرد نفسه؛ كان به أن يزوج بدلت على الأمير، وإن وحد الأمير بالعبد عيباً قد عدم العبد به؛ لم يرد؛ لأن العبد كان وكيلاً بالشراء، والوكيل بالشراء متى [١٢٩ هـ] اشترى شيئاً به عيباً ومد علم به وقت الشراء، لا يكون له الرد؛ لأنه صدر راصياً بدليل.

إلا أن ما به يبيده حتى لا تنتج أنتج أحسن بعد البيع فإذا أصافه [١٢١، ١٢٢]

عبد الله بن عبد الله

وإن كان في موضع لا يعلم به العبد، رده به ولدي يبيد انحصومة في الرد هو العبد، لأنه لم يرخص به، فكان له الرد من غير استطلاع رأي الموكل، لأن المشتري - وهو العبد - في يد الوكيل، والوكيل يشتريه يرد بعيب ثم يرخص به من غير استطلاع رأي الموكل ما دام المشتري في يده.

ثم لو أراد أن ينتج حسن لغير حتى بأحد شمن، ليس له ذلك؛ لأنه باع شيئاً هو في يد [١٢١، ١٢٢] المشتري، والمشتري حصر في مجلس لشراء، فلا يكون لبائع حق الحس؛ لأنه سمس التبع يصير مخياً بين البائع وبين المشتري، فيصير وبصاً، كالمودع إذا اشترى الوديعة، والوديعة حاضرة في مجلس البيع، فإذا صدحت الوديعة أن يخبها، لم يكن له ذلك.

فإن قيل: إن كان العبد في يده من حيث الحقيقة، فهو في يد المولى من حيث الحكم.

قيل له: نعم، لكن مراعاة يد العبد [١٢١، ١٢٢] أولى؛ لأن يده حقيقة، ويد لتابع قل البائع كان حكيمة، فكان مراعاة اليد الحقيقية، وأنها أقرب إلى العبد أولن بالاعتبار، كما في الوديعة. كذا قال الشيخ الإمام أبو العباس السبيعي في «شرح الجامع الكبير» في باب الوكالة في السويع ما تضمن وما لا تضمن، وأبقي يضمن ثمة.

قوله: (لا أن ماليته يبيده)، استثناء من قوله: (أحسب عن ماليته)، وكأنه قاله<sup>٢</sup> جواب لسؤال: بأن يقال: لم كان أحسب عنها، كان للبائع حسن العبد لأجل الثمن، فقال: ليس له ذلك؛ لأن ماليته في يد العبد، وهو مشتري، وهذا من البيان.

(١) وقع بالأصل: «كتاب». واستثنى من [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.

(٢) وقع بالأصل: «ما أورد». والمثبت من [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.

(٣) وقع بالأصل: «قال». والمثبت من: [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.



إلى الأمر صلح فعله امتثالاً فيقع العقد للأمر

وإن عقد بنفسه فهو حر، لأنه إغناق وقد رضى به المولى دون  
المعاوضة، والعقد وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن  
صرف آخر، وفي مثله ينقذ على الوكيل.

وكذا لو كان يعي نفسه ولم يمل لفلان فهو حر، لأن المطلق تخمّل  
الموكل فلا يقع امتثالاً بالشك فسقط التصرف واقعاً لنفسه.

باب الوكالة بالبيع والشراء

قوله: (وإن عقد لنفسه، فهو حر)، لأن بيع العبد من نفسه إغناق محرراً،  
وقد رضى به المولى دون المعاوضة، فلا يقع العقد للأمر، لأنه لو وقع العقد له  
بغير المولى مفروراً؛ لأن المولى لم يرض بأن يخرج ٢٠٠ د من ملكه بغير  
نوب يولاء، فلا يجوز أن يروى منك بغير رضا؛ لأن الله تعالى أحار التجارة  
بالترصي.

قوله: (وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن تصرف  
آخر، ففي مثله ينقذ على الوكيل)، هذا جواب سؤال مقدم بأن يقال الوكيل شراء  
شيء بعينه ليس له أن يشتريه غيره، بل يقع الشراء للأمر، وقد مر ذلك قبل هذا  
المحل.

لكان ينبغي على هذا أن يقع الشراء للأمر؛ لأن الموكّل به معين، وهو نفس  
العبد، فقال نعم كذلك، إلا أن الوكيل بالشراء إذا أتى بحسن تصرف آخر، نقذ  
الشراء على الوكيل، وقد أتى بتصرف آخر غير الذي ساء الموكّل، لأن شراء  
العبد من نفسه ليس له لإغناق، لا قبول البيع، وقد مر بيانه قبل هذه المسألة.





منفعة، بخلاف العند؛ لأنه تنبع من نفسه، لأن ما في يد العند للمولى وكذا

في نسخة الباز

والصرف، والإحارة على هذا الخلاف»

قال محمد بن الحسن في «الأصل» في باب الوكالة بالبيع ١٠٩٦ هـ، ١٠٩٦ هـ، على  
النار «ويزيد» ٢٠٠ هـ الوكيل من نفسه، أو من ابن له صغير من عبده؛ لم يخر،  
وكذلك الإحارة، ولو بع الوكيل شيئاً من ذلك من ابن له كبير، أو من امرأته، أو  
ابنه، أو أمته، أو عنده، أو أمته، أو مكاتبه، فهو جائز، إلا من عبده، أو أمته، فإنه  
لا يجوز؛ لأنه قال: ما باعه من شيء فهو جائز، ولو لم يقل ذلك لم يخر ذلك في  
قياس قول أبي حنيفة رحمته، وكذلك الإحارة <sup>(١)</sup>، إلى هنا لفظ «الأصل»

وقال في «شرح الكافي» في هذا الباب «ويزيد» الوكيل بالبيع ١٠٩٦ هـ،  
من نفسه، أو من ابن له صغير، لم يخر <sup>(٢)</sup>، وكذلك الإحارة؛ لأن النفع منه تنبع  
من نفسه، وأنه لا تمليك ذلك.

ولو باعه من ابن له كبير، أو من امرأته، أو من أمته، أو من مملوكه، أو  
مكاتبه، وقد أحار له في الوكالة، باع به من شيء، فهو جائز، إلا من مملوكه إذا  
لم يخر عبده دبر؛ لأنه تنبع من نفسه

ولما جاوز النفع من هؤلاء، لأنه فرض إليه ذلك، ولو لم يقل ذلك، لم يخر  
لنفع في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك الإحارة؛ لأنه يمكنه التهمة فيه، والوكالة  
أما، فبحث تزيدها عن الإحارة.

وقال الإمام الأسبجاني في «شرح الطحاوي» «لا يجوز شراء وكيل نفسه،

(١) ينظر «مجلد الروايات» لابي اسك السمرقندي [١٤٣٨-١٤٣٩]

(٢) ينظر «الأصل» معروف بالسود [١٤٩١-١٤٩٢] طبعه وزارة الأوقاف المصرية

(٣) ينظر «السود» للسرعسي [١٩/٣٧]



.....

فصل في بيان

خلاف ما إذا باع من عبده الذي لا ذين عليه، لأنه وما في يده منك مولا، والتسع  
منه كالتسع من نفسه، ولو باع الوكيل من عبده لا يجوز، فكذلك إذا باع من عبده،  
وكذلك إذا باع من مكاتبه، لأن الرق ما في المكاتب فصار كالعبد القس،  
وخلاف ما إذا باع من ابنه لصغير، لأنه تسع من عبده، والوكيل لا يملك ذلك.

وروجه قول أبي حنيفة أن الوكالة أمانة، فيجب نزولها عن العبدية، وما  
حصله لإسائه بهؤلاء معزله ما يحصله لنفسه، ألا ترى أنه لا تحوز شهادة بعضهم  
بعض، فصار عقد الوكيل مع هؤلاء كالعقد مع نفسه، فلا يجوز.

نعم إن الأملak متباينة، ولكن ما وقع الأملak متصلة، حيث يتسرع بعضهم  
سأله [٢١٢] (٢١٢) بعض عادة، فإذا تعكس في لعقد تهمة الإيثار ولمع للوكيل، لم  
يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على نفس المثل، كما وصي إذا باع من نفسه

وعان [٢١٢] (٢١٢) في لائحة لقوى: لا يبيع الوكيل ممن لا تقبل شهادته له ما من  
من قمته لا محوز عند أبي حنيفة، وأكثر من قيمته محوز، ويمثل العينة - في  
رواية البيوع والوكالة - لا محوز، وفي رواية المضاربة محوز، إنما لخلاف في  
البيع بعين يسير ذكره في وكاله شمس الأئمة اسرخسي رحمه الله

وتسع المضارب وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له بسبب لزمته، أو الزوجية  
عسى يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله، كما في الوكيل الخاص، ويضعه منه بأكثر  
من القيمة. وشراؤه منه باقل، يجوز إجماعاً، ويضعه وشراؤه يمثل القيمة يحوز  
عنده، وكذلك عند أبي حنيفة باتفاق الروايات.

ونحو حنيفة فرق بين الوكيل الخاص، والمضارب على رواية الوكالة والبيوع.

وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ

وَلَهُ أَنْ مَوَاصِعَ التُّهْمَةِ مُسْتَشَاءَةٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا مَوَاصِعُ التُّهْمَةِ بِدَلِيلِ  
عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْمَدْفِعَ بَيْنَهُمْ مُتَّصِفَةً قَصَارَ بَيْعًا مِنْ نَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ،  
وَالْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ .

قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

﴿عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَبَيْعُ الْمَعَاوِصِ مِمَّنْ لَا [١٢/٢١٢] تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَأْتِي فِي شَرَكَةِ هَذَا «الْكِتَابِ» أَنَّهُ  
يَنْقُطُ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، مِنْ أَصْحَابٍ مَنْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَكِيلِ  
الْخَاصُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ الْجَوَابِ فِي الْمُصَارِبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ  
وَالْمُصَارِبِ ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّعْمَةِ»

وَجَهْ الْعَرَقِ أَنَّ الْمُصَارِبَ كَالْمُصْرِفِ لِنَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَهْمُهُ  
بَعْدَ مَا عَصَرَ الْمَالُ عُرُوصًا ، وَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الرُّبْعِ ، فَلَا تُلْخِصُهُ التَّهْمَةُ فِي النَّبْعِ بِمِثْلِ  
الْقِيَمَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَافٌ فِي الْعَيْنِ دُونَ الْعَالِيَةِ ، وَفِي الْعَيْنِ هُوَ كَالْمُتَصَرِّفِ لِنَفْسِهِ ،  
بِخِلَافِ النَّبْعِ بِالْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ إِشْرَافٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ نَائِبٌ مَخْصُصٌ

أَمَّا الْوَكِيلُ فَانْتِ فِي الْعَيْنِ وَالْعَالِيَةِ [١٢/٢١٣] جَمِيعًا ، فَبِهَذَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ  
مِنْ هُؤُلَاءِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، بَلَا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَحَارَ لَهُ فِي لَوْكَانَةٍ ، بِأَنْ قَالَ : بَيْعٌ  
مِمَّنْ شَيْئٌ ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ؛ يَحُورُ بِنَعْتِهِ مِنْ هُؤُلَاءِ حِينَئِذٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ) ، أَيَّ يَنْقَلِبُ حَقُّ الْمَوْلَى فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ  
إِلَى حَقِيقَةِ الْجَلْدِ بِعُخْرٍ [١٢/٢١٤] لِمُكَاتَبٍ عَنْ أَداءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى  
يَجْلَدُ حِينَئِذٍ حَمِيعٌ مَا فِي يَدِهِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ  
وَالدَّنَابِيرِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ يَتَقَبَّلُ بِالتَّعَارُفِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ

عامة الناس

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ  
وَالدَّنَابِيرِ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْقُدُورِيِّ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ أَهْلَهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «مَخْتَصَرِهِ» قَوْلَهُ  
(وَالْعَرَضِ) وَلَا قَوْلَهُ (وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ).

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «فَإِنْ بَاعَهُ شَخْصٌ تَسِيرَ فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ عليه السلام قَالَ: هُوَ  
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَهُ بَدْرَاهِمَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ عليه السلام لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يُحْطَ  
بِمَنْ لَيْسَ مَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنْ حُطَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ بَاعَهُ بِسَبْعَةِ  
أَوْ بَقِيَّةٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ بَاعَهُ دَنَابِيرَ أَوْ بَدْرَاهِمَ، أَوْ بَعُورَ، أَوْ شَيْءَ مِمَّا يُكْتَلُ،  
أَوْ بَعُورٌ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْيَعَهُ بِدَنَابِيرَ، أَوْ  
بَدْرَاهِمَ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَثْمَانُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا بَيْعُ النَّاسِ<sup>(٣)</sup>، إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ  
فِي «الْأَصْلِ»، فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ ٢١١، فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ فِي «الْأَسْرَارِ»: ارْوَى الْحَسُّ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا  
بِمَنْشَرٍ لِقِيَمَةٍ، وَبِقُضَايَا يَتَعَانُ فِي مِثْلِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ كَمَوْلَاهُمَا<sup>(٤)</sup>

(١) فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَّحَ قَوْلَ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عَدَّ اسْمِي، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ وَلَا حَتَّارَ عِنْدَ  
الْمَجْمُوعِي. وَوَأَقْبَحُ الْمَوْصَلِيِّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَمَّا وَعَبْدُ أَصْحَابِ الْمَنُونِ الْمَوْضُوعَةُ بِفَضْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا  
هُوَ ظَهَرُ الرُّوَايَةِ يَنْظُرُ «الْحَمَّاعُ الصَّغِيرُ» [ص ٤٠٩]، «الْمَسْرُودُ» [٣٦١/٩]، «بِدَائِعُ نَصَائِحِ»  
[٢٧١/٦]، «تَمِيزُ الْحَبَائِقِ» [٢٧/٢]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [٣٠٦/١]، «الْبَابَةُ» [٢٦٨/٩]، «الْمَنَانُ  
الْحِكَامُ» [٢٥٤/١] «مَجْمَعُ النُّصَائِبِ» [٢٤٩]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٧٥]، «الْبَيَانُ» [١٤٧/٢]

(٢) يَنْظُرُ «مُسْتَعْمَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَسْرُودِ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]، عَلَيْهِ رَوَاهُ الْأَرْبَابُ لِقَضَائِهِ

(٤) يَنْظُرُ «نُوسَطُ بْنُ سُلَيْمَانَ» عَمْرِي [٢٨٥/٣]، وَارْوَاهُ الطَّالِبِيُّ «بُسْرِي» [٣٠٥، ٣٠٢]،

وَعَدَّ ابْنُ رَجَاءٍ لَمْ يَرْجَحِ الْمَصْحَاحُ الشَّافِعِي [٤٢، ٤٣]

فَتَنَبَّأَ بِمَوَاقِعِهِ، وَالمُتَعَارِفُ الشَّيْءَ بِفَسْرِ المَثَلِ وَالمَثُودِ وَهَذَا يَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ

كَمَا فِي «المخلف» ، و«شرح الاقطع»<sup>(١)</sup>

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا: أَنَّ تَوْكِيلَ شَيْءٍ وَقَعَ مَطْلَقًا، وَلَمْ يُضَرْفْ بِصَرْفٍ لِيِ الْمَعَارِفِ،  
وَالْمَعَارِفُ هِيَ الشَّيْءُ نَحْضَ امْتِنَانٍ وَالمَثُودِ، لَا بِالمَثَلِ المَحْضِيِّ وَلَا بِالمَثُودِ،  
فَيَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ بِالمَعَارِفِ، هَذَا أَتَى بِعِبَرَةٍ لَكَ تَنْبَاحُ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ المَطْلَقَ يَصْرَفُ إِلَى امْتَعَارِفٍ بِدَلَالَةِ لَأَحْكَمِ

مِنْهَا، أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ الصَّخْمِ فِي الشَّيْءِ، أَوْ بِشَرَاءِ لَجَمْدٍ<sup>(٢)</sup> فِي الضَّيْفِ،  
يَقْتَضِي بِمَوَاقِعِ الشَّيْءِ وَلَصَّيْفِ بِدَلَالَةِ الْعَرَفِ [٣٠٢/٢]، وَكَمَا لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ  
الأَصْحِيهِ، يَتَقَيَّدُ بِأَيَّامِ الشَّحْرِ مِنْ تِلْكَ الشَّيْءِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِدَوَاهِمٍ مُطْلَقَةٍ، يَصْرَفُ إِلَى لَقْدِ المَعْتَادِ فِي المَدَى  
لأنَّ المَعَارِفَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ<sup>(٣)</sup> بِشَرَاءِ شَيْءٍ، لَمْ يَحْزَنْهُ أَنْ يَشْرِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ،  
لأنَّ لَيْسَ بِمَعَارِفٍ

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ حَفَفَ لَا يَشْرِي رَأْسًا، فَاشْرَى رَأْسَ عُصْفُورٍ [٣٠١/٢]، لَا  
يَحْتَسِبُ، لأنَّ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَيْهِ الرُّوحُ فِي المَعْرِفِ، وَيَصْرَفُ ذَلِكَ إِلَى رَأْسٍ بِعَيْنِ حَاصَّةٍ  
عَدَّ أَيَّ حَيَفَةٍ، وَلِي رَأْسَ الْبَقَرِ [١١/١٢]، أَيْضًا عَنْهُمَا، وَكُنَّ حَابِ عَلَى عَرَفٍ  
رَمِيهِ

(١) بِفَرْقِ المَخْلَفِ لَوْ لَمْ يَلَا بِمَثَلِ المَعَارِفِ [١٤٣٧/٣]

(٢) لَمْ يَلَا بِمَعَارِفِ المَعَارِفِ [٣٦٤/٢]

(٣) المَعَارِفُ: مَكَانٌ لِيَمِينَ، فَاحْصَدَ مِنْهَا، فَكَانَ شَيْءٌ وَهُوَ قَصَصُ، وَهُوَ مَقْطَعُ شَيْءٍ  
بِهِ يَتَذَكَّرُ الْعَرَبُ لَأَسْمَاءِ [١٢٩/٣]، وَهُوَ حَبْدٌ، وَالمَعَارِفُ: [٢٣/١]

(٤) وَهُوَ: لَأَصْلُ الرُّوحِ، وَهُوَ: لَأَصْلُ الرُّوحِ، وَهُوَ: لَأَصْلُ الرُّوحِ، وَهُوَ: لَأَصْلُ الرُّوحِ



## بِشْرَاءِ الْمَعْمُومِ وَالْجُمْدِ وَالْأَصْحَبَةِ .....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرِّ مِثْلٍ؛ لِأَنَّ لِمَا بَعِيَ مَتَاعًا عِدَّةً أَنْ يَبِيعَ  
بِأَقْرَبِ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِهِ، كَمَا يَنْشَعُ الْمُشْتَرِي عَنِ الشَّرَاءِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْقِيَمَةِ،  
مَكَانَ الْمَتَاعِ إِذْ هُوَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحْشِي بَيْعًا مِنْ وَجْهِ هُنَا  
مِنْ وَجْهِ، فَلَمْ يَسَاوِنَهُ مُطْلَقَ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ شَيْءٌ بِسَاوِي عَشْرَةِ حِمَصَةٍ؛ كَانَ بِقَدْرِ الْحِمَصَةِ تَمْلِيكَ مَالٍ  
مَالٍ، فَكَانَ بَيْعًا، وَجَمَاعًا فَوْقَ ذَلِكَ تَمْلِيكَ مَالٍ بِعَرَضٍ عَرَضِيٍّ، فَكَانَ هُنَا، وَلِهَذَا لَا  
يَحْجُوزُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحْشِي؛ لِرُقُوعِهِ تَبَرُّعًا.

وَنَوْكَانَ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِحَدَرِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُمَا يُمْسِكَانِ بَيْعَ مَالِ الصَّبِيِّ لَا الشَّرْعَ  
بِهِ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ بَيْعُ الْمَرِيضِ مَرَضًا أَوْ مَرُوحًا مِنَ الْمَوْتِ مَعَهُ مِنَ التَّلَافِ إِذَا بَاعَهُ بِعَيْنٍ فَاحْشِي.

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِالسُّوْدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بِالْعَرَضِ مُقَابِلَةٌ، وَهِيَ  
بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ، بِشَرِّ مِثْلٍ مِنْ وَجْهِ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ التَّوَكُّلِ ١٢، ١٣، بِالْبَيْعِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْبَيْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا بِلَا قَيْدٍ بِشَرِّ دُونَ  
نَفْسٍ، وَقَدْ أَتَى بِتَوَكُّلٍ بِمَا وَكَّلَ بِهِ، لِحَدَرِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ التَّوَكُّلَ وَقَعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْرِي  
عَلَى إِطْلَاقِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَعَهُ مَنَعٌ، كَأَمْرٍ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ أَتَى بِمَا وَكَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمُطْلَقِ الْبَيْعِ، وَبِالْبَيْعِ مُطْلَقًا  
هُوَ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْعَدَفِ  
وَبِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ أَنْتَ أَمْرًا بِهِ، فَيَحْجُوزُ بَيْعُهُ

أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِأَنَّ لِمَا بَعِيَ تَمْلِيكَ مَالٍ مَالٍ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحْشِي كَدَمَتْ

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ مِنَ النَّاسِ بِمَوْلُوبٍ هَذَا بَيْعٌ رَاسَخٌ، وَدَلَّتْ بَيْعٌ حَاسِرٌ، وَدَلَّتْ بَيْعٌ



عنه السيد

عَدْلٌ، فَنُؤَلَا أَنَّ التَّبِعَ بَعَثَ فَاحْشٍ بَعَا، لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ لَتَّبِعَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ، فَإِنَّ مِنْ حَلَفٍ لَا يَتَّبِعُ، وَبَعَثَ بَعَثَ فَاحْشٍ، حَيْثُ هِيَ يَمِينُهُ،  
فَنُؤَلَا أَنَّهُ يَتَّبِعُ مِنْ كَرٍّ وَخَيْرٍ لَمْ يَخُشَ.

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّبِعَ بِالْعَمَلِ [٥٠٧ هـ د]، فَاحْشٍ أَوْ بِالْعَرَضِ لَمْ يَمْتَعِزْ بِهِ، بَلْ  
ذَلِكَ مَتَعَارَفٌ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ التَّجَرُّمِ مِنَ الْبَيْعِ،  
وَإِطْلَاقُ لَفْظِ لَمْ يَكُنْ وَإِقْدَامُ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ د] عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بُهْمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى وَفْقِ  
الْحَاجَةِ.

عَلَى أَنَّ نَقُولَ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَعَارَفَ هُوَ التَّبِعُ بِفَعْلٍ لَمْ يَكُنْ، وَبِالْفَوْرِ أَشْأَ  
تَعْنُونَ بِهِ؟ إِنَّ قَوْلَكُمْ تَعْنِي الْعُرْفَ الْقَوْلِيَّ، وَهُوَ أَنَّ تَعَارَفَ النَّاسِ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ  
دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ثَبَتَ هُنَا، وَإِنْ قُلْتُمْ: تَعْنِي الْعُرْفَ الْعَمَلِيَّ، وَهُوَ أَنْ يُطْلَقُوا  
الْلَّفْظُ عَلَى هَذَا، وَعَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ يَمْلَأُوا هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ تَفْيِيدَ الْمُطْلَقِ  
بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ بِدَلَالَةِ الْحُكْمِ.

بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ آدَمِيٍّ، أَوْ لَحْمَ جَنْزِيرٍ، حَيْثُ، وَإِنْ  
رُجِدَ الْعَادَةُ عَلَى لَامِ بَاعٍ عَنْ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحْوُ سُمِّيَ لَحْمًا فِي الْعُرْفِ الْقَوْلِيِّ؛ لَمْ  
يَتَّفِقْ الْيَمِينُ بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَنَحْوُ يَمِينِ الْحَيْثُ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا مَعْلَقُوا مِنَ الْأَحْكَامِ قَوْلُ: يَقُولُ فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتْاوَى  
الصَّغْرَى» عَنْ بَابِ الْوَكَالَةِ بِاسْتِسْلَامِ «أَنَّ تَفْيِيدَ التَّوَكُّلِ [١٢ ١٦٥ هـ د] بِشَرْحِ الْأَصْحَةِ،  
وَالْجَمْعِ، وَالْمَخْمِ مَرْوِيٌّ [١٣٠٤ هـ د] عَنْ أَبِي يُونُسَ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يُعْتَبَرُ  
الْإِطْلَاقُ، يَعْنِي: لَا يَتَقَبَّدُ بِرَمَانٍ لِأَصْحَةِ وَالصِّيْقِ وَالنَّشَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ  
فِي «الْمَتْنِ»: (وَالْمَسَائِلُ مَنْشُوعَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ).

ولئن سلمنا أن التوكيل يقتضي مقهوراً إنما يقتضي دلالة العرض، لا بدلالة  
ماده، لأن العرض من شراء المصنوع دفع صريح تزد، ودلت يحتضر باستثناء،  
والعرض من شراء الخمر دفع صريح المخر، ودلت يحتضر بالصعب، حتى لو  
عنفت هذه الدلالة، بأن وجد التوكيل مشق يفتد ترخص المصنوع، كالحذادين  
وعبرهم، أو ترخص الخمر، كالمقاعيين<sup>(١)</sup> وغيرهم، لا يفتد، كما قال الإمام علاء  
بن أبي العلم في «طريقة الخلاف»<sup>(٢)</sup>

وكذلك التوكيل بالأصحية تقتضي أيام النحر بالعرض، لا بالعادة، لأن  
عرض التوكيل خروج عن عهدة الوجوب الذي تنحط في أيام تلك السنة

وأما التوكيل بالشراء، إنما يتم بخبر له الشراء على فاحش على إحدئ  
روايتي عن أبي حنيفة للثمة، لأنه من الجائر أن<sup>(٣)</sup> يشتريه لبعه، ثم نكأ  
رأى به الحضران، الخفة بالأمير، حتى لو انفتت التهمة، بأن كان وكيلاً بشراء  
نبي، بعينه، حار شراؤه على الأمير عند أبي حنيفة أيضاً، بعدم التهمة

وأما إذا حلف لا يشتري رأساً لا يقع على رأس المصنوع، لأن الناس لا  
يظنون اسم الرأس عليه على الإطلاق، بل يقولون رأس المصنوع، فتفتدت  
اليمين بالعزم القولي.

وأيضاً العرض من البع، أو الحمل، وهذا<sup>(٤)</sup> إنما يتحقق في

(١) الفدائي يثبه في دفع كرماني - وهو ثبات ثمن من شعير، وشعير به يدبرع في رأسه  
ويغصوه من زرد ويبدو أن ثمن اسمه كاس رائحة قديمة، حيث يقوم بقص شعير ذلك الخمر  
من كرماني بمائة، وكان يترخص الحمد موضعه في دفع، كي تزد ويحبو مدافه يطر الماح  
العروس لثريدي [١١ ٣٤٩ مادة فتح]

(٢) يهر طريقة خلاف، بدلاء نسرودي [ص ٣٥٢ - ٣٥٣]

برمان الحاحه، ولأن النع بعني فاحش يتبع من وجهه من وجهه، وكذا  
المقابلة يتبع من وجهه من وجهه فلا يتساو له مطلق اسم النع

وله بالله أن التوكيل بالنع مطلق فاحش على إطلاقه في غير موضع  
الثقة، والنع بعني أو بالعن متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن والشتم  
من العن، والمسايل مفعولة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وأنه

في سائر النسخ

أمر معتاد، لا يغير معتاد، وشراء رأس العصفور غير معتاد، فلم يسأله أبين  
وهذا هو لحوائج عن تعدد البعير برأس العن عند أبي حنيفة، ويرأس العن  
أيضاً عندهما؛ لأن ما هو المعتاد أراد على خلاف لعدتهين بدلالة القرص.

وأما الأب والوصي، فإنما لم تملكك تتبع مال الصبي بعني فاحش، وإن كان  
دفع بيعاً من كل وجه؛ لأنه يخرى عن دفع الصبي، وهما لا يملكك التصرف في  
مال الصبي، إلا على الوجه الذي له فيه نظر

وأما المريض؛ فإنما اعتبر ببعنه بعني فاحش من الثلث؛ لأنه معرض لحرق  
أو غيره من النورثة بالإنطاد، وهذا هو باع بعني يسير؛ يفتقر من الثلث أيضاً، أم  
هيا فالأمر بحلاوه.

قوله (برمان الحاحه)، أي من هذه النية

قوله. (وكذا المقابلة)، هي تتبع تعرض بالفرض، سمي بها؛ لأن كل واحد  
من العرضين مثل للآخر، يقال: هما قنضان، أي مثلاً

قوله. (والمسايل مفعولة على قول أبي حنيفة)، أراد بها مسائل شرعية،  
العنم، والجمد، والأضحية، وقد مر اليد

بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، حَتَّى أَنْ مِنْ حَتْمٍ لَا يَبْعُ بَعْضُهُمَا، غَيْرَ أَنَّ الْآبَ وَالْوَصِيَّ  
يُسَمَّيَانِ مَعَ أَنَّهُ يَبْعُ؛ لِأَنَّ وَلَا يَتَّبِعُهُمَا نَفَرِيَّةً وَلَا يَصْرِي بِهِ، وَالْمُتَابِعَةُ شَرَاءٌ مِنْ  
بَنِي وَاحِدٍ، وَيَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ حُودٍ حَدٌّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

قَوْلُهُ، (وَالْمُقَابَضَةُ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَبَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ)، حَوَتْ عَنْ  
قَوْلِهِمَا وَكَذَا الْمُقَابَضَةُ يَبْعُ مِنْ وَاحِدٍ، شَرَاءٌ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَا يَتَّبِعُهُمَا مَطْلَقًا اسْمُ الْبَيْعِ  
قَالَ لَا نَسْلُمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، يَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ؛ إِذْ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤَبَّضَيْنِ يَصْطَحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْعًا وَثَمًا، وَيُفَرِّقُ أَحَدُ الْأُمُورِ مِنَ الْآخَرِ  
بُدْحُولِ حَرْبِ أَيْدِي يَضْحَبُ الْأَثْمَانُ ثَمًا هِيَ اتِّبَاعٌ، فَعَلَى أَنَّهُمَا دَحَلُ الثَّمَا،  
نَحْنُ دَلَّتْ ثَمًا، وَالْآخَرُ مُبْعًا

فَإِذَا كَانَ يَبْعُ الْمُقَابَضَةُ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، سَأَلَهُ مُطَّلِقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ، إِذْ  
الْوَكْلُ بَاعٌ ٢٠١٧. الغرض الذي كان وكيلاً يبيعه بالمعروض الذي في يده المعقود  
معه، حيث قال يَبْعُ هَذَا، يَدَاكَ، وَلَمْ يَقُلْ؛ اشْتَرَيْتُ ذَلِكَ بِهَذَا الَّذِي فِي يَدِي؛ لِأَنَّهُ  
يَخْرِي عَنْ وَدَقِ أَمْرِ الْمُؤَكَّلِ، وَهَذَا أَمْرُهُ سَائِعٌ، لَا بِالْشَّرَاءِ، فَحَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا  
وُكِّلَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَسَأَلَهُ التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ٢٠١٨. ١٣٠

(٢١٢) ٢٣٠ وَقَالَ فِي «اتِّمَمَةِ الْمُتَاوَى» التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ إِذَا سَاعَ شَعْرٌ  
مُؤَجَّلٌ؛ قَبْلِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُجُورٍ وَدَلَّ طَابَتْ لَمُدَّةً. وَعَدَفُهَا، بِحُجُورٍ  
بِأَحْلِ مُتَعَارَفٍ فِي تِلْكَ سُلْغَةٍ، وَيَا مَرَادُ عَنِ ذَلِكَ فَلَا.

وَعَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ عَلَى وَحْدِهِ الشَّجَارَةِ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالسَّيِّئَةِ  
٢١٢ ٢٣٢، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ بِحَاجَتِهِ إِلَى التَّقْفِ أَوْ قَضَاءِ لَدَيْنَ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ،  
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالسَّيِّئَةِ، وَنَقَلَهُ عَنْ بَابِ «وَفَاةٍ» بِالسَّلَامِ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

قال: ولو كُيِّلَ بالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقَيْمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ [١٧٣] مُتَحَقِّقَةٌ

﴿كتاب البيوع﴾

ثُمَّ قَالَ فِي «التَّهْمَةِ» «وَرَدَّكَ فِي الدَّيْلِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ بَيْعٍ «الْكَافِي»: أَنَّ الْوَكِيلَ مُضْطَرٌّ الشَّيْءَ يَمْلِكُ لِنَعْيٍ بِالنَّسْبَةِ عِنْدَمَا خَلَقَ لِشَافِعِيٍّ، ثُمَّ قِيلَ يَحْجُورُ الشَّيْءُ بِالنَّسْبَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ، طَلَبَ الْعِدَّةُ أَوْ قُصِّرَتْ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْجُورُ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ السُّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ».

[١٧٤] قَوْلُهُ: (قَالَ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقَيْمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ)، أَيُّ: قَالَ لِقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»<sup>(١)</sup>، وَغَنَ أَبِي حَنِيفَةَ رُويَةً أُخْرَى أَنَّهُ يَحْجُورُ بِالْعَمَلِ، وَالكَثِيرُ؛ لِغَمُومِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا جَرَّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالشَّراءِ بِزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ لِدُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَهَمَّ يَتَحَقَّقُ الْعَيْنُ، فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ كَالْعَدَمِ، فَحَارَ الشَّراءُ عَلَى الْأَمْرِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ

بِخِلَافِ الشَّراءِ بِزِيَادَةِ لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ ظَاهِرَةً لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَتَحَقَّقَ الْعَيْنُ، وَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْهُمًا فِي الْحَقِّ الشَّراءِ بِالْأَمْرِ، فَلَمْ يَجْزُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحَاثِرِ أَنْ تَشْتَرِيَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْحَرَامَ فِي الشَّراءِ لِحَقِّهِ بِالْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُورُ بِشَرْاءِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ بِنَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا تَنَتَّ

(١) قَالَ فِي «التَّهْمَةِ»: وَتَكَلَّمُوا فِي مَعْدُومِ تَفَاصُلِ بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْمَالِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ الْأَمْرِ مُحَمَّدٌ فِي «السَّرَادِ» أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ يَسِيرٌ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ لَا حَاشَ، ثُمَّ قَالَ رَدِّهِ أَشَارَ فِي «الْمَعَاجِمِ» أَهْمَكَ فِي «الْبَابِ» [١٨٢]،

(٢) يَقُولُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَقُولُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [٢٦٤/٩]

بَعْلَهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ ، حَتَّى يَوْكُنَ وَكَيْلًا  
بِشَيْءٍ بَعْثُهُ قَالُوا يَتَّقِدُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ شُرَاءَهُ نَفْسَهُ ، وَكَذَا  
الرَّكِبُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ مُرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ، حَارَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ

عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

تَهْمَةٌ بَأَن كَانَ وَكَيْلًا بِشُرَاءِ شَيْءٍ بَعْثُهُ ، يَفْعُ شُرَاؤُهُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ  
الرَّكِبُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ مَرَى الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ [١٨٠] بِدَيْتِ بَأَن  
قَالَ : شَهِدُوا أَنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُهَا بِنَفْسِي ، لَا إِذَا حَانَتْ فِي الثَّمَنِ ، لَا أَيْ خَيْرٌ ، أَوْ  
حَانَتْ إِلَى جَسَدٍ آخَرَ ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ مَرَّةً .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادَهُ ، «جَوَارُ عَقِيدِ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ بِرِيَادَةِ يَتَغَابَرُ  
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ؛ فِيمَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ ، فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ  
عِنْدَهُمْ ، كَالسَّخَمِ وَالْخُبْرِ إِذَا رَآهُ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْمُ الْأَمْرَ ، قَسَبَ  
رِيَادَةً أَوْ كَثَرَتْ » ، قَالَ لِي بَبُوعُ «التَّهْمَةُ» «وَبِهِ يُقْتَلُ» [١٨١]

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) ، إِيضًا إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَتْنِ» قَبْلَ وَرَقَيْنِ يَقُولُهُ ، (لِأَنَّهُ  
مَوْضِعُ تَهْمَةٍ ، بَابِ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا رَأَى الصَّعْقَةَ خَاسِرَةً أَلْرَمَتَهَا الْأَمْرَ) .

قَوْلُهُ : (وَكَمَا الْوَكِيلُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ امْرَأَةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ؛ جَارَ  
عِنْدَهُ) ، أَيْ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ [١٨٢] ، بِغَيْرِ تَعْدِيمِ التَّهْمَةِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي السَّكَّاحِ : (وَإِذَا رَكِبَ رَجُلٌ  
رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً بِغَيْرِهَا ، فَرَوَّجَهَا إِثْمًا ، فَهُوَ جَانِثٌ ، مِنْ رَادَّهَا عَلَى مَهْرٍ  
[١٨٣] وَمِثْلِهَا ؛ فَهُوَ جَانِثٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام .

وَبِهِ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ فَهُوَ

( ) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعُ» [١٩٧ ٣٧] ، «إِدْبَاعُ الصَّالِحِ» [٢٧ ٦] ، «الْحَالُ الْحَكَامُ» [٢٥٤ ١] ، «حَاشِيَةُ



الإضافة إلى التوكيل في العقد ولا تتعكف عليه لثمة، ولا كذلك التوكيل

في حيازة الميراث

جائز، وإذا رد أكثر من ذلك لم يزم لروح سحح، لا أن يرحصه

ورد وكذا رجل رخل أن يروح امرأة بعينه، فتزوجها التوكيل؛ فهو جائز،  
وهي امرأته، ولا يثبت هذا الشراء لو أمره أن يشتري عبداً بعينه، فاشتره التوكيل  
نفسه؛ كان العبد بلامره<sup>(١)</sup>، إلى ما لفظ الأصل.

قال في «شرح الكافي»<sup>(٢)</sup> في هذا الباب «واضحه» ما ذكر في «كتاب  
لسوع» أن الوكالة [١٧٠] في السطقة يرعى فيها الصيغة، ولا تنقيد بالعقد  
المعروف عند أبي حنيفة، وعندهما تنقيد.

وسحح بأكثر من مهر البتل بما لا يتعاقب الناس فيه ليس بمعروف، وكان  
يتنعي أن يكون أحوال على غوب الكل هكذا؛ لأن التوكيل من قبل الروح هي معنى  
التوكيل بالشراء، والوكالة بالشراء من تنقيد بالعرف.

فنا تلى، ولكن الوكالة [١٧١/١٧٢] بالشراء إنما تنقيد بالعرف في موضع  
الثمة، ولثمة لا تدخل في هذا الباب، لأنه لا يؤم أن يكون عاقداً بنفسه،  
بحلاف التوكيل بشراء شيء معين بعينه، حتى لو ارتفع هذا التوهم في شراء أيضاً،  
بأن كان التوكيل في شراء شيء بعينه، يكون على هذا الحلاف أيضاً.

ونؤثرها لتوكيل كاتب امرأته، ولا يثبت هذا شراء، فإن التوكيل بالشراء  
مواثي لشري لنفسه أو أطلق؛ بصير مشترياً لتوكله إذا كان التوكيل بشيء  
بعينه، وفي التوكيل بالزواج إذا أصاف العقد إلى موكله ينفذ عليه، ورد أصافه إلى  
نفسه بصير مخالفاً، وإنما كان كذلك؛ لأن في الشراء انعقد هو التوكيل، وبهذا

(١) ينظر الأصل المعروف بالمسودة [١١١-١١٢] طبعة وزارة الأوقاف القطرية

(٢) ينظر المسودة للمرحومي [١١٧/١١٩-١١٩]

## الشراء، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ

قَالَ: وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ،  
وَيُقَالُ فِي الثُّرُوصِ الْإِلَاحُ بِسَمِّهِ وَفِي الْخَيْواناتِ الْإِلَاحُ بِأَرْدِهِ وَفِي الْعُقَارَاتِ الْإِلَاحُ  
بِأَرْدِهِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ يَكْثُرُ وَخُودُهُ فِي الْأَوَّلِ وَيَقِلُّ فِي الْآخِرِ وَيَتَوَسَّطُ فِي  
الْأَوْسَطِ وَكَثْرَةُ الْعَبْرِ لِقِلَّةِ التَّصَرُّفِ

قوله عليه السلام

يُؤْخَذُ بِحَقْوِقِ الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَتَرَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ عَقْدِهِ وَاقِعًا لِعَبْرِهِ، فَيَقَعُ لِعَبْرِهِ  
عَنِ وَجْهِ عَقْدِهِ

وَفِي السَّكَّاحِ: الْعَاقِدُ هُوَ الْمُوَكَّلُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لَهُ إِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ  
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِبْ، فَإِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ: فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ عَاقِدًا، فَصَارَ مُعَاقِدًا،  
وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاقِدِ، ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ فِي [١٦٣٣] السَّكَّاحِ، لِأَنَّ حُكْمَ السَّكَّاحِ يَغْدُو قَوْعُهُ لِشَخْصٍ لَا يَقْبَلُ  
النَّقْلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي الشُّرَاءِ: يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ،  
ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ، فَجَعَلَهُ هَكَذَا<sup>(١)</sup> كَمَا فِي «الشرح الكافي».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ)، أَيُّ يَسْتَعْنِي الْوَكِيلُ بِشُرَاءِ عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى  
الْمُوَكَّلِ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ)،  
أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ الْقُدُّورِيُّ فِي «مختصره»<sup>(٢)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مختصره»: «وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ  
نَاسٌ فِيهِ بِضَفِّ الْعُسْرِ وَأَقْلَ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ مَدَاهِلُهُمْ تَدُلُّ

(١) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسَرَحِي [١١٧-١١٩]

(٢) يَطْرُقُ الْمُحْتَصِرُ بِتَدْرِ [ص ١١٧]



في باب المصنف

عليه<sup>(١)</sup> إلى هنا لفظ الطحاوي.

وقال الإمام الأسعجاني في شرح الطحاوي<sup>(٢)</sup> [٢٠٠، ١٢] «وروي عن أبي  
سب يحيى أنه قال: قدّر ما يُعَلِّسُ السُّ فيه في لغوي<sup>(٣)</sup> «دُفِيم»<sup>(٤)</sup>، وفي لحيوان،  
«دُفِيَّة»<sup>(٥)</sup>، وفي العفيرة: «دُفِيَّة»<sup>(٦)</sup>»

وقال الشيخ أبو المَعِين النُّسَبي في «شرح الجامع الكبير» في الباب الثاني  
من كتاب الركاة: «تقبل من أصحابه في باب البياعات مُنْحَقٌ بعدم، لتعريف  
بضايعة عنه؛ لدحوب ذلك تحت تقويم المقومين، والكثير منها غير مُنْحَقٍ بالعدم،  
لدحوب الاتساع عنه تحت الإمكان»

ثم قال: «احتج أصحابي في لحدّ لحدّ بين القليل والكثير:  
منهم من قال: ما يتعلّق لسان فيه قليل، وما لا يتعلّق لسان فيه كثير  
ومنهم من قال: ما يدخل تحت تقويم المقومين؛ فهو قليل، وما لا يدخل،  
فهو كثير، والمعنى في ذلك: هو إمكان التحريك، وعدم الإمكان»

(١) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٩٩]

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» [ص/٢٦٠]

(٣) دُفِيم: فتح الدال المهملة وسكون الهاء، مع عزة ياء من، دُفِيم بكسر اللام وسكون الهمزة  
أخر الحروف، وفي آخره ميم، وهو اسم الصف، والمردّها نصف درهم ينظر «شرح  
الهداية» للعيني [٢٧٢/٩]

(٤) ده باردة فتح الدال وسكون الهاء، وهو اسم لشيء بارد، ويأخذ به، آخر الحروف  
بكسر الهمزة، ده مثل لاء، وهو اسم أحد عشر مائة ينظر «المصدر»

(٥) ده دُفِيَّة: وهذا اسم لشيء عذو، وقُفِيَّة: يهضم الدال المهملة، ويقالوا وسكون اللام بعد  
الآلف، وسكون الراء، وسكون الدال، وسكون المعر كثير، وهذا الراء دال مهملة معرحة به

ماكنه - ينظر على المصدر

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ذَلِكَ مُقَوَّصٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي

وَمُحَمَّدٌ قَدَّرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ «دَقِيمٌ»، بِمَعْنَى «الْحَامِيعُ الْكَبِيرُ»<sup>(١)</sup>،  
وَالْبَيْعُ<sup>(٢)</sup> ٢٠ د يَنْحُ فَصَلُوا ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ شُعَيْبٍ بْنِ  
إِبْرَاهِيمَ<sup>(٣)</sup>، حَكَى عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الْبَيْعَ فِي الْقَفَرِ بِ«دَقْدَقَةٍ دَقْدَقَةٍ»، وَفِي الْحَيَوَانِ  
بِ«دَقْدَقَةٍ دَقْدَقَةٍ»، وَفِي الْعُرُوضِ بِ«دَقِيمٍ». «إِلَى هَذَا لَفْظُ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ<sup>(٤)</sup>»

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمُتَصَرِّفِينَ بِلَعِبٍ مِنْهُمْ مَنْ يُقْنَى عَنْهُ بِمَعْنَى الْبَيْعِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ،  
بَعْدَ كَانَ أَوْ شَرَاءً، وَلَا يُتَخَصَّنُ مِنْهُ الْعَيْنُ<sup>(٥)</sup> [٢٠٠] الْمَاحِشُ، وَدَيْكَ كَالْأَبِ فِي مَالِ  
نَفْسِهِ، وَالْحَدِّ، وَتَوْصِيٍّ، وَمُؤْتَايَ يَوْفَقُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُقْنَى فِي تَصَرُّفِهِ الْعَيْنُ الْبَيْعُ إِحْمَاعًا، وَفِي الْعَيْنِ الْمَاحِشِ  
خِلَافًا، وَذَلِكَ كَالْعَبْدِ لِمَا دُونَ، وَتُمْكِنُ. فَإِنَّ الْعَيْنَ الْبَيْعَ عَقُودًا [٢٠١] ٢١  
[عَيْنًا]<sup>(٦)</sup> إِحْمَاعًا، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ الْمَاحِشُ عِنْدَ أَبِي حَسَنَةَ<sup>(٧)</sup>، خِلَافًا لِهَاجِي،  
بَيْعٌ وَالشَّرَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّوَادُّعِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُقْنَى عَنْهُ الْعَيْنُ الْمَاحِشُ فِي شِرَائِهِ إِحْمَاعًا، وَيُقْنَى عَنْهُ الْعَيْنُ  
الْمَاحِشُ فِي بَيْعِهِ عَلَى الْخِلَافِ، وَذَلِكَ الْمُصَارِفُ، وَشَرِيكَ الْعَدْلِ، وَالْمُتَوَصِّلُ،  
وَالْوَكِيلُ الْمُطْلَقُ لَتَبْعٍ، تَبِعُ هَذَا بِمَعْنَى فَاحِشٍ حَائِزٍ عِنْدَ أَبِي حَسَنَةَ خِلَافًا لَهُمَا،

(١) يُظَاهَرُ بِهِ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْقَدْرِ الْمُبْدِعِ مِنَ الْإِحْمَاعِ الْكَبِيرِ وَالْمُطْلَقِ بِهِ مُفْطًى كَيْ يَشْمَلَ هَدَا  
أَبْرَبَ مَذَاهِبِهِ

(٢) بِمَعْنَى مَرَجَعِهِ بَعْدَ مَرَدِّ الشَّيْءِ فَهُوَ مَعْدُودٌ بِمَعْنَى الْبَيْعِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيْعٍ  
تَصَوُّفًا، وَلَا عِنْدَ الْقَادِرِ التَّجَمُّعِ، وَلَا الْكَمُونِ، وَلَا التَّكْوِينِ وَلَا حُدُوثًا عِنْدَ مَرَدِّهِ فِي  
حَقَائِقِ الْحَقِيقَةِ.

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «أَبْرَهُ» وَالْمَعْنَى مِنْ: «أَبْرَهُ»، وَفِيهِ «وَقَعَ»، وَفِيهِ «وَقَعَ»

(٤) مَا فِيهِ الْعَقُودُ فِي «٢٠٠» إِحْمَاعًا

قال وإذا وكله بيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة؛ لأن النمل  
مطلق عن عد، لا يترى ولا خفاء، لا ترى أنه لو باع النمل بشيئ لخصف  
بحور عنده إذا باع النصف به أولى.

وشراء هؤلاء يعني فاحش لا ينفذ إجماعاً

ومهم من لا يغني عن المثل وبنوا... كتاب يسيراً، كالمرخص مريض  
الموت عنه ذنب متعرق، لا يغني عنه سائر، وغني من وصيته بعد موته السير  
بدايع تركه لعصاء ذبونه، وكذا مريض لو باع من مخصص ورثته لا يغني عنه دليل  
المحابة عند من يحور بيع المريض من وريثه، وهو أبو يوسف ومحمد، ويحيز  
المشتري منه بين أن يؤدي لثمن أبي تمام حنيفة، وبين أن يفسخ

وعلى قول أبي حنيفة لا يحور بيع المريض من وريثه وإن كان يكثر من  
بيعته حتى يحيز سائر ورثته، وليس عنه ذنب، ولو باع المصاب من لا تحور  
شهادته له؛ لا يغني عنه لمحابة السيرة. ولو باع الوصي منهم فكذلك. كما  
في «تحة الفناوي».

قوله. (وإذا وكله ببيع عد، فباع بصفته؛ حار عند أبي حنيفة)، وهذه من  
مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه هي رجل أقر رجلاً  
أن يبيع عنه هذا، فباعه بصفته، قال هو حار، وقال [١١٢] يعقوب ومحمد  
لا يحور إلا أن يبيع النصف، لا حر.

وقال محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل أقر رجلاً أن يشتري له  
هذه الدار، فاشترى نصفها، قال لا يحور، وإن اشتراها نصفاً نصفاً، أو شقها

(وَقَالَا: لَا يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ عَيْتْرٌ مُتَعَارِفٌ بَيْنَهُمَا مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ (إِلَّا أَنْ يَبِيعَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا)؛ لِأَنَّ بَيْعَ النُّصْفِ قَدْ يَبْعُ وَبَيْعُهُ (لِي

عَلَيْهِ الْبَيَانُ)

يَنْفَعُ حَتَّى شَرَاهُ كُلَّهَا؛ حَرًّا (١) بِي هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»  
وَقَدْ فِي «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ» (٢) «وَمَنْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عِلْدٍ فَابْتِيعَ بَصْفَهُ، أَوْ مِمَّا سِوَاهُ  
مِنْ أَجْرَانِهِ، لَا يَلْزَمُ الْآمِرُ، وَلِزَمَ الْوَكِيلُ، وَإِنْ ابْتِيعَ الْبَاقِي مِنْهُ قَبْلَ الْحُصُومَةِ، لَزِمَ  
لِلْآمِرِ عَدَبٌ، وَعَدُّ زُفَرٍ. يَلْزَمُ الْوَكِيلُ دُونَ الْآمِرِ

وَبِوَحْتِصَمِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ لِي لِقَاضِي قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ الْبَاقِي،  
وَالْزَمَ الْقَاضِي الْوَكِيلَ، ثُمَّ إِنْ الْوَكِيلُ اشْتَرَى الْبَاقِي بَعْدَ ذَلِكَ، يَلْزَمُ الْوَكِيلَ  
بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي خَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ (٣) ١٠ ١١  
وَيَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ، كَعَصِيٍّ، وَالْأَمَةِ، وَبَدَائَةِ، وَلَثُوبٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ، وَلَا يَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ،  
فَاشْتَرَى بَصْفَهُ، لَزِمَ الْآمِرُ، نَحْوُ أَنْ يُوَكَّلَهُ بِشُرَاءِ كُرٍّ مِنْ جَنْطَةٍ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى  
بِضْفِ الْكُرِّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا، لَزِمَ الْآمِرُ (٤) ١٢ ١٣، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ عَصِيٍّ،  
فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا، لَزِمَ الْآمِرُ بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ  
الْعَدِيدِ، وَاشْتَرَى وَاحِدًا مِنْهَا، لَزِمَ الْآمِرُ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عِنْدِهِ، فَبَاعَ بَصْفَهُ، أَوْ جَرًّا مَعْلُومًا، جَرَّ يَبِيعُهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ  
(٥) سِوَاةٍ بَاعَ الْبَاقِي مِنْهُ أَوْ لَمْ يَبِيعْ، وَعَنْهُمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ  
الْبَاقِي (٦) ١٤ ١٥، فَحَسْبُكَ بِجَوْرٍ بَيْعُهُ، فَهُمَا خَعْلَاهُ كَالشُّرَاءِ، وَهُوَ قَرَقٌ بَيْنَهُمَا (٧).  
بِي هَذَا لَفْظُ «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ».

(١) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ [ص ٣٥٢ - ٣٥٤].

(٢) بَطْنُ «إِشْرَاحِ مَحْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» بِالنَّاسِخِ أَق ٢٦٦.

الإفتقار بأن لا يَحِلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ حُمْلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْرِقَ ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ  
تَقْضِي النَّسْعِ الْأَوَّلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ وَبَيْعُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ وَبَيْعُهُ فَلَا  
يَجُوزُ ، وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ عِنْدَهُمَا .

وَقَدْ عَمِلَ عَلَيْهِ سَيِّدُ

وَأَصْلُ ذَلِكَ ، أَنَّ أبا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْتَرُ بَعْعُومَ وَالْإِطْلَاقَ فِي التَّوَكُّلِ بِالنَّبْعِ ،  
وَأَمَّا فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ : فَتُقْضَى الْمُعَارَفَةُ الَّتِي لَا صَرَرَ فِيهَا وَلَا تَهْمَةٌ ، وَعِنْدَهُمَا :  
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَخْلُفُ لَشُرَاءٍ يَغْنِي فَاحِشٍ ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، لَا يَنْبَغُ النَّسْعُ  
بَعْعُومَ فَاحِشٍ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ انْصَرَرَ بِسَبْعٍ مَطْطُوبٍ بِالْعَقْدِ ،  
بِالسَّطُوبِ هُوَ النَّسْعُ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَا يَجُوزُ بِتَوَكُّلِ النَّسْعِ الْعَبْدُ أَنْ يَبْعَ بَصْفَةً ؛ لَأَنَّهُ صَرَّرَ ؛ إِذْ  
فِي التَّوَكُّلِ نَعِيْبٌ ، لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَى مَتَرَفًا ، كَمَا يُشْتَرَى حُمْلَةً ؛ إِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ  
تَقْضِي التَّوَكُّلِ النَّسْعِ ، فَحَبِطَ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَيْضًا اسْتِحْصَانًا ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ  
بَيْعُ الْكُلِّ جَمْلَةً ، إِذَا بَاعَ الْبَاقِي ظَهَرَ أَنَّ بَيْعَ الْبَعْضِ وَسَبِيحَةٌ إِلَى تَحْصِيلِ  
مَقْصُودِ الْآيَةِ ، فَحَارَ .

وَأَبَى حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالنَّبْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا عَنْ قَبْلِ الْجَمْعِ وَالْمُتَرَبُّعِ ؛  
لَأَنَّ التَّوَكُّلَ لَمْ يَنْصَرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا حَوَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ النَّسْعَ بِالنَّبْعِ فَاحِشٍ عَمَلًا  
بِالْإِطْلَاقِ ؛ إِذَا جَاءَ بَيْعُ الْكُلِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ النَّسْعِ جَازَ بَيْعُ النَّصْفِ بِدَسْتِ النَّسْعِ  
بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِسْكَاتَ الْبَعْضِ مَعَ بَيْعِ الْبَعْضِ بِهَذَا لَتَمَنُّ نَقَعَ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْكُلِّ  
بِدَلِيلِ تَمَنُّ .

بِحِلَالِ الشَّرَاءِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ شُرَاءُ النَّصْفِ لِلتَّهْمَةِ ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، لَأَنَّهُ  
يُخَصَّمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَمِيرِهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَرْ شُرَاؤُهُ  
بِالنَّبْعِ فَاحِشٍ لِنَفْسِهِ ، لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِيهِ الْعَيْنَ فَاحِشَةً بِمُؤَكِّدَةٍ

وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف، فإن اشترى ناقية  
بم لمؤكل؛ لأن شراء البعض قد يقع وبسيمة إلى الإمثال بأن كان مؤزواً بين  
جماعة فيحتاج إلى شرائه شقفاً شقفاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع  
حتى أنه وقع وبسيمة فيقتد على الأمر، وهذا بالاتفاق.

في غايه بيان

وفي شراء النصف ثمة؛ لأن الشركة [١٦ = ٢٣] هي الأغنياء المجتمعة عب،  
وعب ضرر، فيحتمل أنه الحقه بمؤكليه اجناساً عن ضرر فيه، ويسر البيع  
كذلك، لأنه لا يقع بلو كليل بل يقع للمؤكل، فلا يكون متهماً.

ولأن لعد أو الدار قد يكون ميراثاً لجماعة لا يثنى شراء ذلك حمله، فإذا  
اشترى شقفاً شقفاً حتى اشترى الباقي، ظهر أن شراء البعض عند شراء الباقي  
كان وسيلة إلى تحصيل مقصود الأمر، فجار، فصار كانه اشترى حمله [١٦ = ٢٣]،  
ورأى التهمة، فكان اشترى للأمر.

قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير: «وفي قول زفر يكون  
شراء نصيب في الأحوال كلها؛ لأنه نكحاً اشترى النصف فهو شريك في الطهر،  
فصار شراء نصيبه، فلما اشترى النصف الآخر صار الشراء بعبه أصلاً، لأن  
الشراء لا يتوقف، ولم صار الأول له ظهر أن النصف الثاني له أيضاً.

لجواب أن يقال: إنما يصير الشراء لنقص التهمة، فلما اشترى نصف الآخر  
ارتفع التهمة، فصار بمنزلة الشراء جملة».

قوله (وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف). يعني:  
بالإتفاق، وقد مر بيان المسألة.

قال القدوري في كتابه المشتمل على «التقريب»: «لا قال أبو يوسف: إذا وكل  
رجلاً رجلاً أن يشتري به عبداً، فاشترى بصفه؛ جاز عتق الأمير فيه، ولم يحز عتق

وَلَمْ يَرْفُ لِأَبِي حَبِيبَةَ ۖ إِنَّ فِي الشَّرِّ تَتَحَقَّقُ التَّهْمَةُ عَلَى مَا مَرَّ  
وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي لَيْسَ نَصَادِفَ مَلِكُهُ ، فَصَحَّ ، فَيُعْتَرُ بِهِ إِطْلَاقُهُ ، وَالْأَمْرُ  
بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكُ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُعْتَرُ بِهِ التَّقِيدُ وَالْإِطْلَاقُ

﴿عَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الْوَكِيلُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَحْوِزُ عَيْنُ الْوَكِيلِ فِيهِ دُونَ الْوَكِيلِ ۖ  
وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْوَكِيلَ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ لَا تَقْبَلُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ،  
فَتَرْفَعُ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْإِمْرِ ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ إِحْرَارَهُ ، فَقَدْ عَيَّنَّهُ  
وَوَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ الْوَكِيلَ لَمَّا خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ ؛ لِرَفْعِهِ ذَلِكَ ، وَتَبَيَّنَ  
١٢١ ٢٢٣ : أَنَّ الْعَرُونَ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ ، إِذَا مَلَكَ حَرًّا عَقَبَهُ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) بِإِشَارَةٍ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ عَشْرِينَ خَطًا (لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ مُتَحَقِّقَةٌ) .  
قَوْلُهُ : (وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي [٥٣٠/١٦]) لَيْسَ يُضَادِفُ مَلِكُهُ ، فَصَحَّ ، فَيُعْتَرُ بِهِ  
إِطْلَاقُهُ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكُ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُعْتَرُ بِهِ التَّقِيدُ  
وَالْإِطْلَاقُ) ، أَيِ : دَلِيلُ احْرُ فِي لَمْ يَرْفُ بَيْنَ لَيْسَ وَ الشَّرِّ .

لِأَبِي حَبِيبَةَ ۖ إِنَّ الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكُ الْإِمْرِ ، فَصَحَّ  
أَمْرُهُ لَوْلَا يَنْتَهِي عَلَى مِلْكِهِ ، فَعُتِبَ بِطَلَاقِ الْإِمْرِ ، فَجَارَ بَيْنَ لَصَفٍ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ  
مُطْلَقًا عَنِ الْحُكْمِ وَالْفَرْقِ .

فَلَمَّا الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ [٥٣٠/١٦] بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكُ الْغَيْرِ ، وَهُوَ مَا  
الْبَيْعِ فَلَمْ يَصَحَّ لِأَمْرٍ مُنْصَوِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِلْإِمْرِ فِي مَالِ الْغَيْرِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ  
صَرُورَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَلَا عُمُومٌ لِمَا نَبَّ صَرُورَةً ، فَلَمْ يُعْتَرِ بِطَلَاقِهِ ، فَلَمْ يَخْرُ بِشَرِّ  
النَّعْصِ ، لِأَنَّ النَّابِتَ بِالصَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ ، وَدَلِيلُ تَأْدِي بِالْمُتَعَارَفِ ،  
وَهُوَ بِشَرِّ الْكُلِّ لَا النَّعْصِ ؛ لِأَنَّ لِعَرَضِ الْمَطْبُوعِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَخْصُلُ بِشَرِّ



في يد لوكاه وبيع وشراء

ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه من، أو له ببيع، فريده  
مشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو قرار، أو بلاء، سبي  
وإنه يرد على الأمر.

فخص، لا إذا اشتري أن في قتل لا يحصا، فيجوز على الأمر، لأنه حصص  
منه، لأنه ربما يتعدى عليه تحصيله دفعه، فريده بعيب

[٢٤/١٢] قلنا مشتري النكر فهو له قصه مثل الأمر، فله أن يعي  
أنه قصه الخلاق، فلم ينفذ على الأمر

ولا يقال أن الأمر في صورة شراء، فله صدق مثله، لأن من سكه  
لأنما شول الشئ ببيع في باب بيعت، فله أن يثبت به

قوله: (قال ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه من، أو له ببيع،  
فريده المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو قرار، أو بلاء، سبي،  
وإنه يرد على الأمر)، أي فإن محقق في «بيع الجامع الصغير»

وصورة المسألة فيه «محدث عن يعقوب عن أبي حنيفة إن في رجل يبيع  
الرخلأ ببيع عبده، فبيعه من رخلأ، ويدفعه إليه، فلا ينقصه شيء، أو ينقصه شيء  
يؤيد المشتري أن يردّه على حاكم بعيب، فثبت له أن يخاصي به، وهو غير  
يحدث منه، فريده عنه سبي، أو بلاء، سبي، أو قرار من حاكم بعيب  
منحذور أن يردّه على الأمر، وإن كان غف بحدث منه، فريده عنه بلاء، سبي، أو  
قرار من حاكم بعيب، أو سبي فثبت له أنه يردّه عنه بلاء، سبي، أو قرار  
من حاكم بعيب، وإن كان ذلك بقرار من حاكم بعيب أنه يردّه على  
الأمر» أي هنا لفظ محقق في «أصل الجامع الصغير»



﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ﴾

وأصل ذلك، أن الوكيل بالبيع والشراء يرحع إليه حقوق العقد، ومن حصة الحقوق الرد بالعيب، ويرد عليه، ويكر إذا رد عليه من يكون ذلك رد على الموكَّل أم لا؟ وإن كان العيب لا يحدث مثله، كالإضيق الرتد، والشراء الشاعية، أو لا يحدث مثله في مثل هذه المدة؛ رده القاضي بلا بينة (١٠٣١ م)، ولا إقرار، ولا يمين؛ بل لم يقضي بيمينه بكونه عند البيع، فيكون ذلك ردًا على الموكَّل، ولا يحتاج الوكيل في الرد إلى خصوصية.

ولما شرط محمد في «الجامع الصغير» البينة، أو الإقرار، لا شبهة الأقرب إلى القاضي بأن العيب قديم أم لا، أو يضمن لقاضي بقا أن مثل هذا العيب لا يحدث في مدة شهر مثلاً، ولكنه لا يضمن تاريخ البيع متى كان، فيحتاج المشتري إلى واحدة من هذه لتخرج على أن تاريخ البيع مدة شهر حتى يظهر عند القاضي أن هذا العيب كان في يد البائع، ويرد المبيع عليه.

وبعض مشايخنا ذكروا (١٠٢٥ م) تأويلاً آخر ليكون البائع (١٠٢٧ م) هو أن يكون عيباً في الباطن، لا يحدث مثله، يكن إنما يطبع عليه انشاءً، كالقرن (١) في العرج وسحره، فالقاضي يبري الساء، وإن شهد بديك، فلا يثبت الرد بشهادته، لكن يثبت حق الخصوصية لمشتري في توجيه يمين على لتابع، فيخلقه القاضي، ويرد عليه سكره، فيكون ذلك ردًا على الموكَّل أيضاً من غير خصوصية.

فأما إذا عاين القاضي تاريخ البيع والعيب طاهر لا يحتاج في الرد إلى شيء من هذه الحجج، فيكون ذلك ردًا على الموكَّل بلا خصوصية، وإن كان عيباً يختص

(١) في (١٠٢٥ م) تاريخ العيب.

(٢) مرون - بفتح لظاف، مكنون - هم عظم أو عذبة مائة من وروج لذكر وقد تقدم تعريف

## في باب الوكالة

الحديث في هذه المدة بعد البيع ؛ ناقصي لا يرثه لا بحجة ، إنما يبيته ، أو يكون  
البيع (١) ، أو بإقراره بأن هذا العيب كان في يده قبل التسليم ، لن المشتري .

فيذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحد من هذه الحجج ، هل يكون  
رداً (٢) على الموكل حتى لا يحتاج الوكيل إلى الحصة مع الموكل ، فإن رد  
البيته ، فهو لازم للموكل ؛ لأن [١٢٥١٢] البيته حجة في حق الناس كافة

وكذلك إذا رد عليه بالشكول ؛ لأن الوكيل مضطر في الشكول ؛ لأنه لم يشر  
إحراق معبد ، والموكل هو الذي أوقعه في هذه الورطة ، فكان الحلاص عليه ،  
فكان لرد على الوكيل رداً على الموكل .

وإن رد بالإقرار ، لزم المأمور ، لكن له أن يخاصم الموكل ، قبله ببيته ، أو  
شكول ؛ لأن الرد لما كان بالقضاء لم يخلل ابتداء عقد لعقد الرضا ، بل جعل فسخاً ،  
ولكنه بدليل قاصر ، وهو أن الوكيل بقيام عيب عند الموكل ، فمن حيث إنه  
منع كان للوكيل حق الخصومة ، ومن حيث إنه [١٢٥١٦] يثبت بدليل قاصر ؛ لم  
يثبت الرد على الموكل إلا بحجة .

فأمّا إذا كان الرد بمجرد إقرار الوكيل بلا قضاء ؛ لم يكن له أن يخاصم  
الموكل ؛ لأنه منع بالتراضي ، فكان له حكم عقد جديد في حق عيرهما ، بطل  
حق الخصومة ، هذا في عيب يحدث مثله

أمّا إذا كان عيباً لا يحدث مثله ، والرد بعير فقبض قاضي : قالوا في «شروح الجامع  
الصغير» [١٢٥١٦] فقد ذكر في عامة روايات «المسوط» (٣) : أنه يبرم الوكيل ،

(١) وقع بالأصل : «بشكول البيع» والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٢) وقع بالأصل : «ذلك رد» ، والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٣) ينظر : الأصل / المعروف بالمسوط [٢٨٥/١١] طبعة ورر : لأوراق لقطريه

لأن الناصبي تبين حدوثه بعد في يد لئيم فلم يكن قصده مستنداً إلى هذه  
الصحیح

وبأول اشتراطها في «الكتاب» أن الناصبي يعلم أنه لا يحدث مثله في

في هذه النسخة

ولا يحصن المؤكل، وذكر في كتاب البيوع من «الأصل»<sup>١</sup> أنه يدرم المؤكل من  
غير ضرورة، لأن لحصن فعلاً غير ما يفعله الناصبي؛ لأن الرد حق متعين في  
هذا، فإذا تعس الحق، صار تسليم الحظم وسليم الناصبي مؤثراً، كسليم الشفعة،  
وقضاء لدين، والرجوع في دينه

وخة عامة الروايات، أن هذا رد ثبت بالناصري، فصار كسليم الحديد، فلم  
يدرم المؤكل، ولا تسلّم أنهما فعلاً غير ما يفعل الناصبي، لأن الرد ليس متعيناً،  
لأن الحق في مصادقة تسليم، ثم في الرد عند المعسر عن ذلك ثم في الرجوع  
بحصة العيب عند المعسر عن الرد، فلم يكن الرد متعيناً، وبعد ذكر من المسائل  
الحق متعسر لا يحتمل التحول إلى غيره، فقد انقضى، وعدم الجمع

قوله: (فرده العسري عليه يعنى لا يحدث مثله بقضاء الناصبي مبق، أو  
بإقرار، أو بإتاء يمي حانة بفرده على الأمر).

١٠٠٠. فإن قلت إذا كان الزكيل مقرراً بالعيب يرد عنه فلا حاجة إلى  
قضاء الناصبي، فما فائدة ذكره؟

قلت الكلام وقع في الرد على المؤكل، وإذا كان الرد على الزكيل بقرره  
ولا قضاء لا يرد على المؤكل وإذا كان عيباً لا يحدث مثله في عهده، وبات  
المسوط، فظهرت ضرورة رد، فافهم واعلمه

قوله (إلى هذه الصحیح)، إشارة إلى أسفه، وإقراراً، وإن الناصبي

قوله (وبدون اشتراطها) في «الكتاب» أي اشتراط الصحیح

ثاني شهر ١٢١٣ | لَكَيْتَ اشْتَه عَيْنَهُ تَارِيحُ النِّعِجِ فَبَخَّخُ إِلَى هَذِهِ الْمُتَحَجِّجِ لَمْ يَهْوِ  
 رَمَحٌ، أَوْ كَانَ عَيْنًا لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا لِسَاءُ أَوْ الْأَطْعَاءُ، وَمَوْنُهُنَّ وَمَوْنُ الطَّيِّبِ  
 حَتَّى فِي تَوَحُّدِ الْحُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَبَقِيتُهَا إِلَيْهَا لِلرَّدِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ الْقَاصِي  
 عَنِ النِّعِجِ وَالْعَيْنِ طَاهِرٌ لَا يَخْتَلِجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَمُوَرَّدٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فَلَا  
 يَخُجُّ مُوَكَّلٌ إِلَى رَدِّ وَحُصُومَةٍ

فَإِنْ (وَكَدَلِكِ إِنْ رَدَّ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ يَخْذُثُ بِمِثْلِهِ بِنَيْتِهِ أَوْ بِرِثَاءِ يَحْيَى)؛ لِأَنَّ  
 نَيْتَهُ حُجَّةٌ مُطْلَقَةٌ، وَالْمُوَكَّلُ مُضْطَرٌّ فِي التَّكْوِيلِ بِغَدِ الْعَيْنِ عَنْ عَيْنِهِ مَعْتَارِ  
 عَدَمِ مُعَارَسَتِهِ الْمَبِيعِ قَدَرِ الْأَمْرِ.

قَالَ (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ لِرِمِّ الْمَأْمُورِ)؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ وَهُوَ  
 عِزٌّ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثَ وَالتَّكْوِيلَ، إِلَّا أَنَّ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ الْمُوَكَّلَ فَيُلْزِمُهُ  
 بِنَيْتِهِ أَوْ بِتَّكْوِيلِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْذُثُ بِمِثْلِهِ،  
 حَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ مَانِعَهُ، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ حَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَالْبَائِعِ

﴿وَأَيُّ حَاوِيَةِ الْعَيْنِ﴾

الْمَذْكُورَةُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ أَيْضًا

قَوْلُهُ: (فَيَنْقَرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ)، أَيْ: يَنْقَرُ الْمُشْرِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَهِيَ تَكْوِيلُ الْبَائِعِ  
 عَنِ الْيَمِينِ مِثْلًا لِرَدِّ الْمَبِيعِ، وَقَدْ مَرَّ الْبَائِعُ أَيْضًا

قَوْلُهُ: (إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا)، أَيْ: مِنْ الْمُتَحَجِّجِ، وَهِيَ الْبَيْتَةُ، أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ إِثْبَاتُ الْمَبِيعِ.  
 قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثَ وَالتَّكْوِيلَ)، يَرْفَعُ لِكُوثَ وَتَّكْوِيلَ، أَيْ: لِأَنَّهُ  
 يُمْكِنُهُ الْكُوثُ | ٢٧٧ | وَالتَّكْوِيلُ

قَوْلُهُ: (بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْذُثُ بِمِثْلِهِ، حَيْثُ لَا  
 يَكُونُ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ مَانِعَهُ).

ثانتهما، وأردت بالقصء قسح لعمم ولاية القاضي، غير أن الحجّة قصيرة وهي الإقرار، فمن حيث المنع كان له أن يخصمه، ومن حيث القصور لا يلزم المؤكّل إلا بحقيقة، ولو كان النعت لا يحدث مثله ولردّ يغير قضاء بقراره تلزم المؤكّل من غير حُصوم في رويته؛ لأنّ الردّ متعيّن وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثمّ يتقلّ إلى الردّ ثمّ إلى الرجوع بالقصص فلم يتغيّر الردّ، وقد بيّناه في الكفاية بأطول من هذا.

قال: ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبغته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر؛ لأنّ الأمر يستفاد

في غاية البيان

وكان ينبغي أن يقول أن يخصم مؤكّنه، أو يقول: أمره، وكان ينبغي أيضاً أن يقول: مكان قوله: (ولبايع ثابتهما) - والمؤكّل ثابتهما، والأمر ثابتهما؛ لأنّ الكلام في محصمة بوكيل مع لمؤكّل، وهو ليس ببيع.

قوله: (في رواية)، أراد بها رواية كذب ليوع من «الأصل»

قوله: (وفي عامة الروايات)، أي: من «المسوط»

قوله: (٢٧٧، ٢٨٠) (لما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (لأنّه بيع خديج في حقّ ثالث)

قوله: (والحق في وصف السلامة)... إلى آخره، جواب لقوله (لأنّ الردّ متعيّن)، وبأنّ ذلك قرينة أيضاً

قوله (قال ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبغته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً فالقول قول الأمر)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضى الله عنه في رجل قال لأحر.

من جهته

﴿عنه عليه السلام﴾

أمرتك أن تبيع عندي بالثقة، فبعته بالنسيئة، ففقد المأمور؛ بل أمرتني أن يبيعه،  
وتم ثقل شيئاً قال: القول قول المولى.

وقال أيضاً: «عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا  
مضاربة، فاختلف، فقال رب المال: أمرتك أن تبيع بالثقة دون ما سواه، وقال  
المضارب: أعطيتني المان مضاربة ولم تفل شيئاً، قال: القول قول المضارب الذي  
أخذ المان»<sup>(١)</sup>، إلى هنا لفظ محمد في «أصل لجامع الصغير»

وقال في «الأصل»: «وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عنده، فقال الأمير: أمرتك  
بائع، وقد باعه [١٠٧٧هـ] الوكيل بحمسي متي، فإن البيع باطل لا يجوز، والقول  
قول الأمير مع يمينه، وكذلك لو باعه بدسير، وقال الأمير: أمرتك بدراهم، أو  
بحطية، أو شعير، فالقول في ذلك قول الأمير مع يمينه، ولا يجوز البيع، فإن باعه  
سيسة ستة، فقال الأمير: أمرتك بالحل، فالقول قول الأمير، والبيع مردود، وكذلك  
هذه المسألة في السكاج، والحلج، والمكائبة، والإخارفة، والبثي على مال»<sup>(٢)</sup>،  
إلى هنا لفظ محمد في «الأصل».

وأما كان القول قول الموكل؛ لأن الإذن يستعاض من جهته، فكان القول قوله  
[١٠٧٧هـ] في كميته.

تحقيقه: أن الأمر قد يقع مطلقاً، وقد يقع مقيداً، ولم يوجد دليل على أحد  
التوجهين، فكان القول قول الموكل؛ لأنه يدعي الخصوص، ولأصل في الوكالة  
لخصوص، ولهذا لو قال: وكلتك في مال؛ يصير وكلاً في الحفظ؛ لأنه الأدنى،  
وليس له أن يتصرف فيه.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» [ص ٤٠٩ - ٤١٠]

(٢) ينظر «الأمر» بسورف بالصوم [١٦ - ٢٦٤] طبعة وزارة الأوقاف بقطرية

## وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ

قال وإن اختلف في ذلك لمصاريب ورب المال فثبوت قول المصاريب؛ لأن الأصل في المضاربة العموم، ألا ترى أنه يملك التصرف بإكثر سقط مضاربة فقامت دلالة الإحلاق، بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمصاريب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال؛ لأنه سقط الإطلاق بتصادفهما قول لى الوكالة المخصصة

﴿إِنْ شَاءَ الْمَالِكُ﴾

وهذا بخلاف ما إذا اختلف رب المال مع المصاريب كان القول قول المصاريب، وفي قول زهر، القول قول رب المال، وهو القياس [٢٨١/٢٨١]؛ لأن الأمر مستفاد من جهة رب المال، فصار كما في الوكالة.

قال القتيبي أبو الليث في «الشرح الجامع الصغير» «والعلماء استخصوا في المضاربة؛ لأن المضاربة بماؤها على العموم، وقد تصادق على المضاربة، ثم رب المال ادعى زيادة شريح، والمصاريب منكر، والقول قول، وليس كالوكيل؛ لأن [٢٨١/٢٨١] الوكالة عقد خاص، والمضاربة تقضي لعموم، فرب المال إذا أمر بالمضاربة؛ فقد أقر أن المصاريب يملك عموم التصرف؛ لأن المصاريب له أن يوكّل، ويستأجر، ويصنع، وهذا أمر بامر عدم، ثم ادعى معنى لخصوص؛ لا يصدق على ذلك

ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسمى، والمصاريب يدعيها في نوع آخر؛ كان القول قول رب المال، لأن للعموم والإحلاق سقط باتفاقهما في نوع، فصار نظير الوكالة

قوله: (ولا دلالة على الإطلاق)، أي لا دلالة على إطلاق الأمر، لأن التوكيل قد يقع مطلقاً عن قيد، سبب، ونسبة، وقد يكون مقيداً [٢٨١/٢٨١] بأحدهما،



ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سَيِّئَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا: بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَالَ. وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، [٢١٤] قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ

عَنْدَهُمَا

يَأْذُنُ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعِي السَّيِّئَةَ. فَلَمَّا ثَمَّ يُؤْخَذُ الدَّلِيلُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُسْتَعَادُّ مِنْ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سَيِّئَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ).

وَعِنْدَهُمَا بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ) ، وَكَانَ الْأَسْبَحُ أَنْ يَذَكَرَ مِائَةَ السَّيِّئَةِ فِي أَوَّلِ الْمَصْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْوَكِيلُ بِالسَّيِّعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ) ، وَالْإِذْنُ الْمَوْضِعُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ) ، أَيِ: الرَّجْعُ مِنَ الْجَانِبِ قَدْ تَقَدَّمَ ثَمَّ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمِلَ بِإِصْلَاحِ الْأَمْرِ، وَهُمَا بِالْمُتَعَارَفِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ) ، أَيِ: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَقُوبٍ [٢١٤] وَمُحَمَّدٌ: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ لَهُ عَبْدًا، فَصَاعَهُ، ثُمَّ أَحَدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، وَاحِدًا بِهِ كَثِيرًا؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> إِلَى هَذَا نَقَطُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

قَالَ [٢١٤] الْقِسْمَةُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَمْ يُرْوَعْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَدِدْتُ لِأَنَّ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعَ» [٢١٤] ، السَّيِّعُ شَرَحَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ [٢٧٨] ، «الْحُكْمُ» [٢٥٤]

(٢) يَنْظُرُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِمَعَ الْكَلِمَةِ [١١٤]



## أَصِيلٌ فِي الْحَقُوقِ

﴿مِلَّةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

اِسْتِثْنَاءُ الثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَقْدِ، وَهِيَ رَجْعَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ، وَفِي الْكِفَالَةِ وَالرَّهْنِ  
تَوَكُّلٌ<sup>(١)</sup> لَا اِسْتِثْنَاءَ فَعَلَكُمَا<sup>(٢)</sup> الْوَكِيلُ، فَصَارَ هَلَاكُ الرَّهْنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ كَهَلَاكِهِ  
فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ، فَهَمْ يَضْمَنُ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ

بِحَلَالِهِ الْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ اخْتِادَ الْكَفَيْسِ وَالرَّهْنِ، وَلَمْ يَزَلْ أَلِ  
الْوَكِيلُ بِالتَّيَمُّنِ أَصِيلٌ فِي حَقِّ الْحَقُوقِ، وَلِهَذَا لَوْ حَجَرَهُ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ لَمْ  
يَجُزْ حَجَرُهُ، وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ يَعْمَلُ مَا يَمْلِكُهُ بَيِّنَةٌ لَا أَصَالَةٌ، وَلِهَذَا إِذَا نَهَى  
لِلْمُوَكَّلِ عَنْ قَبْضِهِ جَارَ، وَالْمُوَكَّلُ جَعَلَهُ دَيْنًا فِي قَبْضِ الدَّيْنِ لَا فِي اخْتِادِ الْكَفَيْسِ  
وَالرَّهْنِ، فَطَهَرَ الدَّيْنُ.

قَبْلُ الْمُرَادِ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي قَوْلِهِ: (أَخَذَ بِهِ كَفِيلًا) هُوَ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لَا  
يَتَحَقَّقُ فِي الْكِفَالَةِ، وَقِيلَ: بَلَى لِكِفَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا، بَدَأَ التَّوَكُّلُ يَتَحَقَّقُ فِيهَا؛ بَأَنَ  
مَاتَ الْكَفِيلُ وَاصْكَفَى عَنْهُ مُنْصَرَفًا

وَقَدْ شَبَّحَ الْإِسْلَامُ عِلَاءَ الدَّيْنِ أَوْ لِحُسْنِ عِلْيِهِ بِنُ مُحَمَّدٍ لِأَسْبَاطِهِ  
[١٧٩٠: ٢٠٠] هِيَ شَرْحُهُ لِمَا مَخْتَصَرُ الْكَافِي بِلِحَاكِيمِ لِشَهِيدٍ - فِي تَوَابِ الْمَوَالَةِ فِي  
الرَّهْنِ - لَا إِذَا دَقَعَ الرَّحْلُ إِلَى الرَّجُلِ مَتَاعًا فَقَالَ يَغْهَ وَارْتَهَنَ لِي بِهِ رَهْنًا، فَعَمِلَ  
فَهُوَ حَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، وَلَوْ دَعَاهُ بِتَمَسُّهِ جَارَ، فَكَدَّ إِذَا فَعَلَهُ بَاتِيهَ، هُوَ كَانَ  
الرَّاهِنُ<sup>(٣)</sup> أَفَلْ مِنَ الثَّمَنِ يَمَّا لَا تَتَعَلَّقُ الشَّيْءُ بِهِ؛ فَهُوَ حَائِزٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ  
ؒ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُمَا.

(١) أَشَارَ فِي حَقِّهِ «ص» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «تَوَكُّلٍ» بِدَلِيلِ «تَوَكُّلٍ» لِشَهِيدٍ

(٢) أَلِ فِي حَقِّهِ «ص» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «تَوَكُّلٍ» بِدَلِيلِ «تَوَكُّلٍ» وَهُوَ الْمَوْكُوفُ  
لِدَوْعٍ فِي «ص»

(٣) فِي «ص»: الرَّهْنُ

وَيَمْلِكُ الشَّيْءُ مِنْهَا وَالْكَفَالَةُ تَوْثُقٌ بِهِ، وَالْإِزْنَةُ رِثْقَةٌ لِجَانِبِ الْإِسْتِيفَاءِ  
يَمْلِكُكُمَا بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْتَضِي الدَّيْنَ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِنَافَةٍ وَقَدْ أَبَاهُ فِي قَنْصِ  
الدَّيْنِ دُونَ الْكَفَالَةِ وَأَخَذِ الرَّهْنِ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَقْبِضُ أَصَالَهُ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ  
الْمُوكَّلُ حَجْرَهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### غاية البيان

وَيَحْتَسُنُ أَلَّا يَجُوزَ عَلَى قَوْلِهِمَا؛ بَاءً عَلَى أَنَّ أَخَذَ الرَّهْنَ يُشْبِهُ الْبَيْعَ [٢٠٨ ط ٥]؛  
لِأَنَّهُ قَبْضُ الرَّهْنِ قَبْضُ ضَمَائٍ، وَيَصِيرُ مُسْتَبَدلاً مُسْتَوْفِياً فِي الْعَاقِبَةِ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ  
عِنْدَهُمَا؛ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ بِالنَّعْبِ الْفَاحِشِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ يَمْلِكُ.

وَلَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَرْتَهِنْ لَمْ يَجُزْ [١٦٢ ط ١] الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْبَيْعِ بِشَيْءٍ مُؤَكَّدٍ  
بِالرَّهْنِ، فَبِذَا بَاعَهُ بِشَيْءٍ غَيْرِ مُؤَكَّدٍ يَصِيرُ مُحَالِقاً، وَلَوْ قَالَ: بَعُهُ بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ، فَارْتَهَنَ  
رَهْماً أَقْرَبَ مِنْهُ بِمَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بِخُصِّ التَّوَثُّقِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّاثِلٌ  
لِلدَّيْنِ أَوْ مُقَارِبٌ لَهُ، فَصُلِحَ وَثِيقَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْوَثِيقَةَ مَا يُقْبَضُ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَأِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْهُ بِمَا لَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ [١٦٢ ط ٢] فِيهِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ تَوْثِيقَ الْكَثِيرِ  
بِخَبَرِ الْقَلِيلِ مَثَلٌ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ إِلَى اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ ارْتَهَنَ رَهْماً ثَقِيّاً،  
وَقَبَضَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ؛ فَهُوَ ضَامِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْآمِرِ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ  
التَّوَثُّقِ مُرْجَعُهُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِالرَّدِّ مُطِيعاً لَهُ، فَيَضْمَرُ. وَأَمَّا كِتَابُ هَذِهِ  
لِمَسَائِلِ تَكْثِيرًا لِلْعَوَائِدِ.

قَوْلُهُ: (فَوَيْيَ الْمَالِ عَلَيْهِ)، أَيُّ: عَلَى الْكَفِيلِ

قَوْلُهُ: (وَقَنْصُ الشَّيْءِ مِنْهَا)، أَيُّ: مِنَ الْحُقُوقِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ الْمُوكَّلُ حَجْرَهُ<sup>(١)</sup>)، أَيُّ: حَجَرَ الْوَكِيلِ عَنْ قَنْصِ الشَّيْءِ

### فصل

وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلاه به دون الآخر  
وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى رأي كلتيهما والخلع وغير ذلك، لأن الموكَّل

عنه لسان في

### فصل



إنما فصل هذا الفصل عما تقدم وإن كان الفصل العنقذم فصل لبيع أيضا،  
لأن هذا الفصل في وكالة الاثنين، ووكالة الواحد مقدم عليه لا محالة، ولكن مع  
هذا لم يكن ليذكر الفصل كثير حاجة إلا أن يقال يُفهم من شيء آخر غير الوكالة  
بالتبع، وهو الوكالة بالجمع، والطلاق، والتزويج، والكتابة، والإعتاق، والإجارة،  
وهذا حسن.

قوله [١١٢/٥٣ د]: (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل  
به دون الآخر)، هذا لفظ القُدوري في «مختصر»، وتماثله فيه «لأن أن يوكلهما  
بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوص، أو بعشيرة عنده بغير عوص، أو مردود بغير  
عصه، أو بمصاه دين عليه»<sup>(١)</sup>.

والأصل في ذكره النسخ أبو المعجب شفي في «شرح الجامع الكبير»  
في كتاب الطلاق «أن الوكيلين بالتصرف إذا ائتمرا أحدهما به يُنظر إن كان  
تصرف يُحاف به العين، ويحتاج فيه إلى ائتمري ليخصص الاحتراز عن العين، لا  
يحوز تصرف المبرور به، لأن الموكَّل في مثل هذا تصرف لا يرضى إلا بمحموعة  
أبهم، فكان غير مقصود ذلك أي كل واحد منهم على الاستئذان

وإن كان لا يُحاف به العين. ينفذ تصرف كل واحد منهم جدا لا

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦]

بما يرى أحدهما ، والتدلل وإن كان مُعَدَّرًا وَلَكِنْ التَّقْدِيرُ لَا يَنْتَعِ  
مُسْتَعْمَالُ الرَّأْيِ فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارُ الْمُشْتَرِي .

﴿ عَنده سائر ﴾

حاجة في تخصصه إلى اجتماع الرأي والتعاون في التأمل ليظهر ما عسى أن يتمكن فيه  
من بعض ، فيكون [ ١٧ ، ٣١ ، ٤٠ ] لمؤقت راصبًا يتصرف كل واحد منهما على الاستعداد .

وقال محمد في «الجامع الصغير» : «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ (ع) فِي  
الرَّجُلِ يَأْتُرُ الرَّجُلَيْنِ يَبِيعُ لَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، قَبِيعُهُ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ . قَالَ  
لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ رَجُلَيْنِ بِخُلْعَانِ امْرَأَتِهِ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ ، فَخُلِعَ أَحَدُهُمَا ،  
لَمْ يَجُزْ » (١) إلى هنا لفظ محمد في «أصل الجامع الصغير» .

وقال في «الأصل» : «وَبَدَأَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ بِبَيْعِ عَبْدٍ لَهُ ، أَوْ دَارٍ ، أَوْ  
ذَاتِهِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ؛ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ  
أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (ع) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَرُصْ بِرَأْيِ الْبَائِعِ مِنْهُمَا فِي  
الْوَكَالَةِ وَخُذَهُ ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لَهُمَا ثَمَنًا ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا بِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ بَاعَا جَمِيعًا  
بِذَلِكَ لَقَمِيَ فَهُوَ جَائِزٌ .

وَأِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهَا ثَمَنًا ، فَبَاعَا جَمِيعًا بِشَيْءٍ مَبْنِيٍّ فَإِنَّ أَبَا حَبِيبَةَ كَانَ يَقُولُ : هُوَ  
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَا بِدِرْهَمٍ شَيْئًا يُسَوِي الْقَا .

وَقَالَ [ ٣٠ ، ٩ ، ٦ ] أَبُو يُونُسَ [ ٣١ ، ١٢ ، ٤٠ ] وَمُحَمَّدٌ : إِذَا خَطَا مِنَ الشَّمْسِ مَا لَا يَتَعَايَنُ  
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَجُزْ .

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ إِنْ وَكَّلْتُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ شَيْءٌ ، فَرَادَا عَلَى ثَمَنِهِ مَا لَا يَتَعَايَنُ  
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِيهِ ، وَقَالَ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ فِي ذَلِكَ مُحْتَلَفٌ فِي قَوْلِ أَبِي  
حَبِيبَةَ .

( ١ ) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه النافع» [ ص ١١٦ ]

قَالَ (إِلَّا أَنْ تُرَكَّبَهُمَا بِالْحُضْرَةِ) لِأَنَّ الْإِخْتِمَاعَ فِيهَا مُعَذَّرٌ لِلْإِقْضَاءِ إِلَى

﴿مَعَاذِ اللَّهِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، هُمَا سَوَاءٌ لَا يَحُورُ عَلَى الْإِمْرِ إِلَّا مَا يَتَعَاثَرُ لِلنَّاسِ فِي مِثْلِهِ.

وَأَمَّا وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَرَأَةً بَغْنَمًا أَوْ يَبْعِرَ عَنْهَا، وَرَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحُورُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاصِرًا وَأَحَدُ الرَّجُلَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ.

وَلَوْ وَكَّلَهُمَا بِشَيْءٍ مَرَأَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً عَدِيْلَةً، أَوْ يَبْعَثُ عَدِيْلَةً عَلَى مَالٍ، فَأَمْضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَحُورُ وَلَا يَنْقُضُ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لِهَمَا مَالًا فَأَمْضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْمَالِ، لَمْ يَحُورْ، وَإِنْ أَمْضَيْتَاهُ يَدَيْكَ الْعَدِيْلَةَ حَاضِرًا، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ يَهْمَ مَالًا فَطَلَقًا خَمِيعًا عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ اعْتَقَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) بِمَرَلَةِ التَّبَعِ، وَلَا [١٢٠٣٩٠] يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (٢) إِلَى مَا نَقَضَ مُحَمِّدٌ فِي «لِأَصْلِ»

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ يَبْنِعُ عَدِيْلَةً، أَوْ بِاسْيَاعَةٍ، أَوْ بِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ، أَوْ بِخَلْعِ امْرَأَةٍ مَعَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ يَبْعَثُ عَنْهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ بِمُكَاتَبَةٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، لَمْ يَحُورْ إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ الْآخَرُ يَحُورُ، وَإِنْ وَكَّلَهُمَا يَبْنِعُ عَنْهُ بِعَبْرٍ مَالٍ، وَبَطْلَانِ امْرَأَةٍ بِعَبْرٍ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، جَرَّ (٤) إِلَى مَا نَقَضَ الطَّحَاوِيُّ (٥)

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٦) «لِأَصْلِ» فِي هَذَا، أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْمُتَدَبِّعَةِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْمُتَدَبِّعَةَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَحُورْ، وَلَا يُنْقَضُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْآخَرُ أَوْ الْمُوَكَّلُ، وَلَا يَحُورُ فَعَلَّ أَحَدُهُمَا، لِأَنَّ الْمُتَدَبِّعَةَ تَتَعَلَّقُ بِالرَّأْيِ وَلِغُسُورِهِ، وَقَدْ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَمَشُورَتِهِمَا، وَلَمْ يَرْضَ بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ

(١) بِمَرَلَةِ الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْمَرْوَلَةِ (١١ ٢٦٦) طَبْعَةُ دَارِ الْأَعْلَامِ الْفُتُورَةِ

(٢) بِطَرَفَةِ «مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» [ص ١١٢]

مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَالرَّأْيُ يَخْتَصُّ إِيَّاهُ سَابِقًا تَقْوِيمَ الْحُصُونَةِ

﴿مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ﴾

نَسْ (٤٣١، ١١) مُسَمًّى أَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى، وَالْوَكِيلُ الْآخَرُ حَاصِرٌ أَوْ عَائِتٌ، إِلَّا  
فِي الشَّرَاءِ يَنْقُذُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ إِذَا وَخَدَ بَعَادًا عَلَى الْعَايِدِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ  
وَلَا يَتَوَقَّفُ، بِحُلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ، وَكَذَلِكَ  
بِوَكِيلَانِ بِالتَّرْوِيعِ، وَالْحُلْعِ، وَالْكَتَبَةِ عَلَى مَالٍ إِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحْزُرُ حَتَّى  
يُجِزَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ لَوْكِيلُ الْآخَرِ

وَأَمَّا الْوَكِيلَانِ بِالْعَقْدِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَالْوَكِيلَانِ بِإِطْلَاقٍ عَلَى غَيْرِ مَالٍ:  
لأَحَدِهِمَا أَنْ يُعْتَقَ، وَيُطْلَقَ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَانِ بِالْحُصُونَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُحَاصِمَ إِلَّا  
أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى قَصْرِ الْمَالِ لَا يَحْزُرُ قَصْرُ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَجْتَمِعَا؛ لِأَنَّ الْحُصُونَةَ  
مَالًا لَا تَنَاقِي فِيهَا إِنْسَانٍ بِالْاجْتِمَاعِ، وَالْقَبْضُ مِمَّا تَنَاقِي فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِتَسْلِيمِ مَا وَهَبَ إِلَى الْمُؤَهَّبِ لَهُ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا؛  
صَحَّتْ لَهُبَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِبَعْضِ الدَّيْنِ وَسَلَّمَهُ الْمَالَ إِلَيْهِمَا، فَقَضَاهُ  
أَحَدُهُمَا جَازَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّانِ فَيَسِي لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ (٤٣٢، ١٢) عِذُّ بِي  
خَبِيئَةٍ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ بِالتَّبَعِ، إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَعْرُوفَةٍ تَذَكَّرُهَا فِي أَوْصَايَا  
وَعِدَ أَبِي يُوسُفَ نَكَلَ وَاحِدُهُمَا وَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَى جِدَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ مَالَهُ  
لِأَحَدِهِمَا مُصَارِفَةً فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ بِالْإِتْمَاقِ (١). كَذَا  
فِي «شرح الطحاوي».

(١) [٤٣٢] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وَأَمَّا لِتَوْكِيلٍ بِالْحُصُونَةِ: فَلأَحَدِهِمَا أَنْ

(وَلَوْ أَنَّ بَطْلَانِي رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بَعَثْتِي عَنْدهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ . . . . .

بغير دية بها وفار رثو لا يجوز<sup>(١)</sup>)

وجه قولهم [٤٧٠٩] أَنَّ الْحُصُونَةَ مِنْهُمَا لَا يُفَكِّرُ فِي حَالِهَا وَحَدِّهَا، أَلَا تَرَى  
أَنَّ لِقَاصِيَّ لَا يَفْهَمُ عَنْهُمَا إِذَا تَكَلَّمَ مَعًا، وَدَا لَمْ يُفَكِّرْ عِلْمُ أَنَّ لِمُؤَكَّلٍ حَقٌّ ذَلِكَ  
إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُورُ أَنْ يَنْفَرِدَ

وجه قول رُقَر أَنَّ الْحُصُونَةَ نَحْتَاخُ إِلَى لِرَأْيٍ، وَهُوَ سَمِ يَرْصَنَ بِرَأْيٍ أَحَدِهِمَا؛  
لأنَّ رَأْيَ الْأَنْسَبِ مُحَالِفٌ رَأْيِ لَوَاحِدٍ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ، كَمَا  
فِي التَّوَكَّاتِ بِالشَّرَاءِ.

وقال فخر الدين قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «لا ينفرد أحد  
الوكيلين إلا في أربعة:

[٤٧٣٣-١٢] إِذَا وَكَّاهُمَا بِالطَّلَاقِ.

والثاني: إِذَا وَكَّاهُمَا بِالْعَاقِ

والثالث: إِذَا وَكَّاهُمَا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ، أَوْ عَدِيَّةٍ، أَوْ عَضْبٍ، أَوْ ذِيٍّ عَلَيْهِ لِرَجُلٍ.

والرابع: إِذَا وَكَّاهُمَا بِالْحُصُونَةِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَمَّا  
فِي لِحُصُونَةٍ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا لِمَعْنَى.

ودكر في «الجامع»: «لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ: طَلِّقَا أَمْرَاتِي إِنْ شِئْتُمَا أَوْ أَرَدْتُمَا،  
فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا، لَمْ يَقَعْ، لِأَنَّهُ عُلِّيَ الطَّلَاقُ بِمَشِيئَتَيْهِمَا، فَلَا يَزُلُ عَمْدَ مَشِيئَةِ  
أَحَدِهِمَا<sup>(٢)</sup>».

وكذلك لو قال: أَمْرُهُمَا بِأَيْدِيكُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِرَأْيِ إِسْمَاعِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَمْرُ

(١) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأذني [٢٩٧/٢].

(٢) «مسائل الأصل» للثباني [٤١٨، ١٩].





التوكيل به، وهذا لأنه رضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء

قال (إلا أن يأتى له المؤكل) بوجوب الرضى (أو يقول له عمل برأيك) بإطلاق التمريض إلى رأيه، وإذا حار في هذا الوجه يكون لثاني وكيله عن المؤكل حتى لا يملك الأول عزله ولا يتعزل بمؤنه ويتعزلان بموت الأول، وقد مر نظيره في أدب القاضي.

عابه لبيان

«مختصر» ونحوه فيه: «إلا أن يأتى له المؤكل في ذلك، أو يقول له: عمل برأيك»<sup>(١)</sup>

قال شيخ الإسلام علاء الدين الأنسرخاني في «شرح الكافي» - هي أول كتاب الوكالة - «وليس للمؤكل أن يركل غيره، لأنه رضى برأيه، والناس يتفاوتون في الرأي، فلا يكون راضياً برأي غيره، إلا إذا قال له: ما صنعت في ذلك من شيء فهو جائز، لأنه جعله وكيلاً عاماً، فيملك التوكيل، لأنه بإذنه».

قال صاحب «الهداية» (قد حار في هذا الوجه) [١٠٣/١٧١]، أي: إذا حار توكيل الوكيل غيره فيما إذا أذن له المؤكل في التوكيل، أو قال له: عمل برأيك، يكون الثاني وكيلاً عن المؤكل لا عن الوكيل الأول.

ومثله: أن الوكيل الأول لا يملك عزل الوكيل الثاني، ولا يعزل الوكيل الثاني الوكيل الأول، ولكن سقرلان جميعاً بموت المؤكل.

قوله (وقد مر نظيره في أدب القاضي)، وهو ما ذكره في قول فضل قس [باب] (١) لتحكيم بقوله (وليس للقاضي أن يستخيف على القضاء إلا أن يقوض إليه ذلك)، أي أن قال: (ولو قضى الثاني بمختصر من الأول، أو قضى الثاني

(١) ينظر «مختصر لنووي» [ص ١١٦]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠) و(٥١) و(٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(١١٥) و(١١٦) و(١١٧) و(١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢) و(١٢٣) و(١٢٤) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) و(١٥١) و(١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨) و(١٥٩) و(١٦٠) و(١٦١) و(١٦٢) و(١٦٣) و(١٦٤) و(١٦٥) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) و(١٧٢) و(١٧٣) و(١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٦) و(١٧٧) و(١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) و(١٨٢) و(١٨٣) و(١٨٤) و(١٨٥) و(١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٨) و(١٨٩) و(١٩٠) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤) و(١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢٠٦) و(٢٠٧) و(٢٠٨) و(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) و(٢١٤) و(٢١٥) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) و(٢٢١) و(٢٢٢) و(٢٢٣) و(٢٢٤) و(٢٢٥) و(٢٢٦) و(٢٢٧) و(٢٢٨) و(٢٢٩) و(٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٣) و(٢٣٤) و(٢٣٥) و(٢٣٦) و(٢٣٧) و(٢٣٨) و(٢٣٩) و(٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٢) و(٢٤٣) و(٢٤٤) و(٢٤٥) و(٢٤٦) و(٢٤٧) و(٢٤٨) و(٢٤٩) و(٢٥٠) و(٢٥١) و(٢٥٢) و(٢٥٣) و(٢٥٤) و(٢٥٥) و(٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨) و(٢٥٩) و(٢٦٠) و(٢٦١) و(٢٦٢) و(٢٦٣) و(٢٦٤) و(٢٦٥) و(٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧١) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) و(٢٧٦) و(٢٧٧) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٨٠) و(٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) و(٢٩٢) و(٢٩٣) و(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧) و(٢٩٨) و(٢٩٩) و(٣٠٠) و(٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٤) و(٣٠٥) و(٣٠٦) و(٣٠٧) و(٣٠٨) و(٣٠٩) و(٣١٠) و(٣١١) و(٣١٢) و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧) و(٣١٨) و(٣١٩) و(٣٢٠) و(٣٢١) و(٣٢٢) و(٣٢٣) و(٣٢٤) و(٣٢٥) و(٣٢٦) و(٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣١) و(٣٣٢) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥) و(٣٣٦) و(٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩) و(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤) و(٣٤٥) و(٣٤٦) و(٣٤٧) و(٣٤٨) و(٣٤٩) و(٣٥٠) و(٣٥١) و(٣٥٢) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٥٥) و(٣٥٦) و(٣٥٧) و(٣٥٨) و(٣٥٩) و(٣٦٠) و(٣٦١) و(٣٦٢) و(٣٦٣) و(٣٦٤) و(٣٦٥) و(٣٦٦) و(٣٦٧) و(٣٦٨) و(٣٦٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٢) و(٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٨٨) و(٣٨٩) و(٣٩٠) و(٣٩١) و(٣٩٢) و(٣٩٣) و(٣٩٤) و(٣٩٥) و(٣٩٦) و(٣٩٧) و(٣٩٨) و(٣٩٩) و(٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢) و(٤٠٣) و(٤٠٤) و(٤٠٥) و(٤٠٦) و(٤٠٧) و(٤٠٨) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤١١) و(٤١٢) و(٤١٣) و(٤١٤) و(٤١٥) و(٤١٦) و(٤١٧) و(٤١٨) و(٤١٩) و(٤٢٠) و(٤٢١) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٤) و(٤٢٥) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣١) و(٤٣٢) و(٤٣٣) و(٤٣٤) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٧) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) و(٤٤١) و(٤٤٢) و(٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١) و(٤٥٢) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٥٧) و(٤٥٨) و(٤٥٩) و(٤٦٠) و(٤٦١) و(٤٦٢) و(٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٥) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٨) و(٤٦٩) و(٤٧٠) و(٤٧١) و(٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٤) و(٤٧٥) و(٤٧٦) و(٤٧٧) و(٤٧٨) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١) و(٤٨٢) و(٤٨٣) و(٤٨٤) و(٤٨٥) و(٤٨٦) و(٤٨٧) و(٤٨٨) و(٤٨٩) و(٤٩٠) و(٤٩١) و(٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) و(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٤٩٩) و(٥٠٠) و(٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٣) و(٥٠٤) و(٥٠٥) و(٥٠٦) و(٥٠٧) و(٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١٠) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥١٦) و(٥١٧) و(٥١٨) و(٥١٩) و(٥٢٠) و(٥٢١) و(٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(٥٣٠) و(٥٣١) و(٥٣٢) و(٥٣٣) و(٥٣٤) و(٥٣٥) و(٥٣٦) و(٥٣٧) و(٥٣٨) و(٥٣٩) و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٤٣) و(٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٥٤٩) و(٥٥٠) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(٥٥٣) و(٥٥٤) و(٥٥٥) و(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) و(٥٦١) و(٥٦٢) و(٥٦٣) و(٥٦٤) و(٥٦٥) و(٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨) و(٥٦٩) و(٥٧٠) و(٥٧١) و(٥٧٢) و(٥٧٣) و(٥٧٤) و(٥٧٥) و(٥٧٦) و(٥٧٧) و(٥٧٨) و(٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) و(٥٨٥) و(٥٨٦) و(٥٨٧) و(٥٨٨) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩١) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧) و(٥٩٨) و(٥٩٩) و(٦٠٠) و(٦٠١) و(٦٠٢) و(٦٠٣) و(٦٠٤) و(٦٠٥) و(٦٠٦) و(٦٠٧) و(٦٠٨) و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢١) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥) و(٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٢٩) و(٦٣٠) و(٦٣١) و(٦٣٢) و(٦٣٣) و(٦٣٤) و(٦٣٥) و(٦٣٦) و(٦٣٧) و(٦٣٨) و(٦٣٩) و(٦٤٠) و(٦٤١) و(٦٤٢) و(٦٤٣) و(٦٤٤) و(٦٤٥) و(٦٤٦) و(٦٤٧) و(٦٤٨) و(٦٤٩) و(٦٥٠) و(٦٥١) و(٦٥٢) و(٦٥٣) و(٦٥٤) و(٦٥٥) و(٦٥٦) و(٦٥٧) و(٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦١) و(٦٦٢) و(٦٦٣) و(٦٦٤) و(٦٦٥) و(٦٦٦) و(٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠) و(٦٧١) و(٦٧٢) و(٦٧٣) و(٦٧٤) و(٦٧٥) و(٦٧٦) و(٦٧٧) و(٦٧٨) و(٦٧٩) و(٦٨٠) و(٦٨١) و(٦٨٢) و(٦٨٣) و(٦٨٤) و(٦٨٥) و(٦٨٦) و(٦٨٧) و(٦٨٨) و(٦٨٩) و(٦٩٠) و(٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) و(٦٩٤) و(٦٩٥) و(٦٩٦) و(٦٩٧) و(٦٩٨) و(٦٩٩) و(٧٠٠) و(٧٠١) و(٧٠٢) و(٧٠٣) و(٧٠٤) و(٧٠٥) و(٧٠٦) و(٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٠٩) و(٧١٠) و(٧١١) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٤) و(٧١٥) و(٧١٦) و(٧١٧) و(٧١٨) و(٧١٩) و(٧٢٠) و(٧٢١) و(٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٤) و(٧٢٥) و(٧٢٦) و(٧٢٧) و(٧٢٨) و(٧٢٩) و(٧٣٠) و(٧٣١) و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٤) و(٧٣٥) و(٧٣٦) و(٧٣٧) و(٧٣٨) و(٧٣٩) و(٧٤٠) و(٧٤١) و(٧٤٢) و(٧٤٣) و(٧٤٤) و(٧٤٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٤٨) و(٧٤٩) و(٧٥٠) و(٧٥١) و(٧٥٢) و(٧٥٣) و(٧٥٤) و(٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) و(٧٥٨) و(٧٥٩) و(٧٦٠) و(٧٦١) و(٧٦٢) و(٧٦٣) و(٧٦٤) و(٧٦٥) و(٧٦٦) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(٧٦٩) و(٧٧٠) و(٧٧١) و(٧٧٢) و(٧٧٣) و(٧٧٤) و(٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥) و(٧٨٦) و(٧٨٧) و(٧٨٨) و(٧٨٩) و(٧٩٠) و(٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٦) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩) و(٨١٠) و(٨١١) و(٨١٢) و(٨١٣) و(٨١٤) و(٨١٥) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨) و(٨١٩) و(٨٢٠) و(٨٢١) و(٨٢٢) و(٨٢٣) و(٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥) و(٨٣٦) و(٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩) و(٨٤٠) و(٨٤١) و(٨٤٢) و(٨٤٣) و(٨٤٤) و(٨٤٥) و(٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٤٨) و(٨٤٩) و(٨٥٠) و(٨٥١) و(٨٥٢) و(٨٥٣) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٨٥٦) و(٨٥٧) و(٨٥٨) و(٨٥٩) و(٨٦٠) و(٨٦١) و(٨٦٢) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٦٧) و(٨٦٨) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣) و(٨٧٤) و(٨٧٥) و(٨٧٦) و(٨٧٧) و(٨٧٨) و(٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢) و(٨٨٣) و(٨٨٤) و(٨٨٥) و(٨٨٦) و(٨٨٧) و(٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) و(٨٩١) و(٨٩٢) و(٨٩٣) و(٨٩٤) و(٨٩٥) و(٨٩٦) و(٨٩٧) و(٨٩٨) و(٨٩٩) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١١) و(٩١٢) و(٩١٣) و(٩١٤) و(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٢١) و(٩٢٢) و(٩٢٣) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) و(٩٢٨) و(٩٢٩) و(٩٣٠) و(٩٣١) و(٩٣٢) و(٩٣٣) و(٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦) و(٩٣٧) و(٩٣٨) و(٩٣٩) و(٩٤٠) و(٩٤١) و(٩٤٢) و(٩٤٣) و(٩٤٤) و(٩٤٥) و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨) و(٩٤٩) و(٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣) و(٩٥٤) و(٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) و(٩٦٣) و(٩٦٤) و(٩٦٥) و(٩٦٦) و(٩٦٧) و(٩٦٨) و(٩٦٩) و(٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٢) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥) و(٩٧٦) و(٩٧٧) و(٩٧٨) و(٩٧٩) و(٩٨٠) و(٩٨١) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(٩٨٤) و(٩٨٥) و(٩٨٦) و(٩٨٧) و(٩٨٨) و(٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) و(٩٩٧) و(٩٩٨) و(٩٩٩) و(١٠٠٠) و(١٠٠١) و(١٠٠٢) و(١٠٠٣) و(١٠٠٤) و(١٠٠٥) و(١٠٠٦) و(١٠٠٧) و(١٠٠٨) و(١٠٠٩) و(١٠١٠) و(١٠١١) و(١٠١٢) و(١٠١٣) و(١٠١٤) و(١٠١٥) و(١٠١٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٠) و(١٠٢١) و(١٠٢٢) و(١٠٢٣) و(١٠٢٤) و(١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) و(١٠٣٨) و(١٠٣٩) و(١٠٤٠) و(١٠٤١) و(١٠٤٢) و(١٠٤٣) و(١٠٤٤) و(١٠٤٥) و(١٠٤٦) و(١٠٤٧) و(١٠٤٨) و(١٠٤٩) و(١٠٥٠) و(١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٣) و(١٠٥٤) و(١٠٥٥) و(١٠٥٦) و(١٠٥٧) و(١٠٥٨) و(١٠٥٩) و(١٠٦٠) و(١٠٦١) و(١٠٦٢) و(١٠٦٣) و(١٠٦٤) و(١٠٦٥) و(١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) و(١٠٧٢) و(١٠٧٣) و(١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) و(١٠٨٢) و(١٠٨٣) و(١٠٨٤) و(١٠٨٥) و(١٠٨٦) و(١٠٨٧) و(١٠٨٨) و(١٠٨٩) و(١٠٩٠) و(١٠٩١) و(١٠٩٢) و(١٠٩٣) و(١٠٩٤) و(١٠٩٥) و(١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨) و(١٠٩٩) و(١١٠٠) و(١١٠١) و(١١٠٢) و(١١٠٣) و(١١٠٤) و(١١٠٥) و(١١٠٦) و(١١٠٧) و(١١٠٨) و(١١٠٩) و(١١١٠) و(١١١١) و(١١١٢) و(١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) و(١١١٨) و(١١١٩) و(١١٢٠) و(١١٢١) و(١١٢٢) و(١١٢٣) و(١١٢٤) و(١١٢٥) و(١١٢٦) و(١١٢٧) و(١١٢٨) و(١١٢٩) و(١١٣٠) و(١١٣١) و(١١٣٢) و(١١٣٣) و(١١٣٤) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) و(١١٣٩) و(١١٤٠) و(١١٤١) و(١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) و(١١٤٥) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٤٨) و(١١٤٩) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٤) و(١١٥٥) و(١١٥٦) و(١١٥٧) و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) و(١١٦١) و(١١٦٢) و(١١٦٣) و(١١٦٤) و(١١٦٥) و(١١٦٦) و(١١٦٧) و(١١٦٨) و(١١٦٩) و(١١٧٠) و(١١٧١) و(١١٧٢) و(١١٧٣) و(١١٧٤) و(١١٧٥) و(١١٧٦) و(١١٧٧) و(١١٧٨) و(١١٧٩) و(١١٨٠) و(١١٨١) و(١١٨٢) و(١١٨٣) و(١١٨٤) و(١١٨٥) و(١١٨٦) و(١١٨٧) و(١١٨٨) و(١١٨٩) و(١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥) و(١١٩٦) و(١١٩٧) و(١١٩٨) و(١١٩٩) و(١٢٠٠) و(١٢٠١) و(١٢٠٢) و(١٢٠٣) و(١٢٠٤) و(١٢٠٥) و(١٢٠٦) و(١٢٠٧) و(١٢٠٨) و(١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) و(١٢١٢) و(١٢١٣) و(١٢١٤) و(١٢١٥) و(١٢١٦) و(١٢١٧) و(١٢١٨) و(١٢١٩) و(١٢٢٠) و(١٢٢١) و(١٢٢٢) و(١٢٢٣) و(١٢٢٤) و(١٢٢٥) و(١٢٢٦) و(١٢٢٧) و(١٢٢٨) و(١٢٢٩) و(١٢٣٠) و(١٢٣١) و(١٢٣٢) و(١٢٣٣) و(١٢٣٤) و(١٢٣٥) و(١٢٣٦) و(١٢٣٧) و(١٢٣٨) و(١٢٣٩) و(١٢٤٠) و(١٢٤١) و(١٢٤٢) و(١٢٤٣) و(١٢٤٤) و(١٢٤٥) و(١٢٤٦) و(١٢٤٧) و(١

قَالَ: فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، لِأَنَّ الْمُقْضُوذَ

عَلَيْهِ نَبَاهٌ

فَأَخَاذَةُ الْأَوَّلِ، جَارَ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، أَيُّ قَالَ  
الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>، بِمَعْنَى: عَقْدَ وَكَيْلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١١٦/٣٠٢]  
فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَأَمَرَ الْوَكِيلُ رَجُلًا بِبَيْعِهِ قَالَ: إِنْ بَاعَهُ وَالْوَكِيلُ الْأَوَّلُ  
حَاصِرٌ جَارٌ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ لَمْ يَجَرْ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ،  
بَاعَهُ رَجُلٌ غَيْرُ الْوَكِيلِ [١١٦/٣٠٢]، فَبَاعَ الْوَكِيلُ، فَسَلَّمَ لِبَيْعِهِ، قَالَ: حَاتِرٌ»<sup>(٢)</sup> إِلَى  
هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ فِي «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِهِ بِمَا وَكَّلَ بِهِ»<sup>(٣)</sup> إِلَّا  
أَنْ يُطْلَقَ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ، أَوْ يُجِيرَ أَمْرَهُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، فَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ بَاءَ الْوَكَالَةِ  
عَنِ الْحَصْرِ [١١٦/٤١٠]، فَهِيَ لَهُ أَنْ يُقَوِّصَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ  
بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ وَقَدْ تَوَكَّلْتُ مَا صَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ.

وَيُؤْكَلُ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ وَلَمْ يُجِرْ لَهُ مَا صَعَّ، وَلَا أَدَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَوَكَّلَ  
الْمُوكَّلُ غَيْرَهُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: إِنْ بَاعَهُ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ  
الْأَوَّلِ جَارَ الْبَيْعِ، وَصَارَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ، وَلَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ حَضْرَةِ  
الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجَرْ بِبَيْعِهِ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ، أَوْ الْمُوَكَّلُ.

(١) ينظر «مختصر القُدْرِيِّ» [١١٦/ص].

(٢) ينظر «جامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [٤١١/ص].

(٣) ومع الأصل «وكله» راجع من «ان»، «وام»، «وانع»، «واع»، «وامن».

حُصْرُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ حَصَرَ .

عنه عليه السلام

وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ لِثَانِي سِوَاهُ كَانَ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، أَوْ  
بِعَبْرِ حَضْرَتِهِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَبِعَبْرِ  
حَضْرَتِهِ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالْإِشْرَاءِ وَكُلِّ غَيْرِهِ فَاشْرَى الثَّانِي؛ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ<sup>(١)</sup>،  
لِي هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي».

وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي [١٢: ٤٣٥] لَبَّيْ أَنْ لَوْ كَيْلٌ قَائِمٌ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ، وَانْمُوكِلْ  
مُوَكَّلٌ غَيْرَهُ حَرْفٌ، فَكِدَا وَكَيْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَثَّلَ أَنْ يُبَشِّرَ سَمِيحَةً مَلَكَ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهُ،  
وَبِهَذَا كَانَ لِمُؤَدِّعٍ عِنْدَهُ أَنْ يُودِعَ غَيْرَهُ، فَصَارَ كَالْعَبْرِ الْمَأْدُوبِ وَالْمُضَرَّبِ، فَكَيْفَا  
يُمْكِنُ انْتِزَاعُ الْوَكِيلِ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَلَا تُعَدُّ بَيْعُ الثَّانِي عَلَيْهِ،  
بِحِلَالِ تَسَالُفِ الْإِذْنِ، لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ عَلَى الْعُمُومِ، بِحِلَالِ الْوَكَالَةِ

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ  
يَرْضَ بِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ جِازِ بَيْعِ لَثَانِي كَسَبِ الْعَهْدَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُوَكَّلُ مَا  
رَضِيَ بِهِ

وَلَا أَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِتِّفَاعُ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا حَصَرَ حَصَلَ دَيْتٌ، فَجَارٌ، وَإِلَّا  
فَلَا، وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ  
وَقُوعُ امْتِنَانِكَ وَحُصُولُ الشَّرِّ، وَنُوبَاعَةُ الْوَكِيلِ الثَّانِي حَالِ عَيْفٍ لِأَوَّلٍ، فَتَبَعَهُ  
فَاحَرَّ، أَوْ بَاعَهُ أَجْنَبِيٍّ مِثْلَهُ فَاجَارٌ؛ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ رَأْيُهُ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير» «وإذا في كتاب الوكالة: إذا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيبغاوي [ق ٢٦٥]



وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ، (وإن عقد في حال عيبه لم يحرز) لَأَنَّهُ قَات رَأْيُهُ إِلَّا أَنْ تُلْغَى فَاِحَارُهُ

وكذا لو باع غير الوكيل، فبطلت، فاحارته؛ لَأَنَّهُ خَصَر رَأْيُهُ (ولو قَدَّرَ الأولُ الثَّمَنَ لِلثَّانِي فَعَقْدُ بَيْعِهِ يَحْرُزُ) لِأَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَقْدِيرِ الثَّمَنِ طَهْرًا، وَقَدْ خَصَلَ، وَهَذَا بِحِلَالِ مَا أَثَرَهُ إِذَا وَكَلَ وَكَيْلِي وَقَدَّرَ الثَّمَنَ، لِأَنَّهُ سَأَلَ فَوَصَّ إِلَيْهِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ طَهْرًا أَنَّ غَرَضَهُ اخْتِمَاعُ رَأْيِهِمَا فِي لَوِيَاذَةِ وَخِيَارِ الْمُتَسَرِّي عَلَى مَا بَيْنَا، أَمَّا إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ وَفَوَصَّ إِلَى الْأَوَّلِ كَانَ غَرَضُهُ رَأْيُهُ

بَابُ غَرَضِ الْوَكِيلِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ زَادَهُ: «وَعَلَى هَذَا أَحَدُ وَكَيْلِي لِيَبْعَ أَوْ إِجَارَهُ إِذَا أَمَرَ بِبَيْعِهِ بِخَصْرِيَّتِهِ أَوْ آخَرَ؛ جَارٍ فِي رَوَايَةٍ، وَلَا يَحْرُزُ فِي رَوَايَةٍ مَا لَمْ يُجَرَّ لِأَمْرِ الثَّانِي أَوْ الْمَالِكِ» كَذَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ»<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ (وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ) بِغَيْرِهِ: إِذَا عَقَدَ الْوَكِيلُ الثَّانِي بِخَصْرَةٍ لَوَكِيلِ الْأَوَّلِ حَارَ، نَكَبَ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ كَلَامًا

قَالَ بَعْضُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِدُرُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي<sup>(٢)</sup>. كَذَا يَقْرَأُ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ» عَنْ «فَتَاوَى الْقَالِيَّةِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي، لِأَنَّ الْعَقْدَ - وَهُوَ السَّبَبُ - وَجَدَ مِنَ الثَّانِي، وَإِلَيْهِ دَعَا أَبُو الْيَتِّ فِي حَيْلِ «الْعَبُونِ»<sup>(٣)</sup>.

[١١٧٧] قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ بَاعَ غَيْرُ الْوَكِيلِ، فَبُطِلَ، فَاِحَارُهُ)، يَعْنِي إِذَا بَاعَ لِأَجْبِي فَاِحَارَهُ لَوَكِيلٍ بَعْدَ بُنُوعِ الْخَبَرِ حَارَ

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا تَنَسَّ)، إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: (وَالْبَدَلُ وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٢) ينظر «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٣) ينظر «عبود مسائل» لأبي اليت السمرقندي [س/١١٦]

قال: وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .  
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ مَعَهُ انْتِصَافٌ في مالها لأن الرِّقَّ وَالْكَفْرَ سَطَعَا  
 وَلَايَةً ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَنْبَغُ إِكْحاحُ نَفْسِهِ بِمِلْكٍ إِنْكَاحُ حُرٍّ .  
 وكذا الكَافِرُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَتَّى لَا تُثَلَّ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ  
 وَلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخَرُّصِ إِلَى الْقَادِرِ الْمُشْفِقِ لِحَقِّقِ مَعْنَى التَّطَرُّفِ ، وَلِوَقْفِ  
 رِيسِ الْقُدْرَةِ وَالْكَفْرِ بِقَطْعِ الشَّمْعَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَلَا تَخَوُّصُ إِلَيْهِمَا

مُنْذَرًا ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَنْفَعُ اسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ [١٠٠، ١٠١] فِي الرِّبَاةِ وَاخْتِيَارِ  
 الْمُشْتَرِي ، بِمَعْنَى : فِي اخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَا يُعَاطَلُ فِي تَسْيِيمِ التَّمَنِّي  
 قَوْلُهُ : (وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .  
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ) .

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» : «مُحَمَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ  
 فِي الدُّمَيِّ أَوْ الْمَكَاثِ أَوْ الْعِدِّ يُرَوِّحُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ابْنَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ خُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ  
 تِلْكَ لَا يَحُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَ لَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهَا يَخْرُ» [١] إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ  
 فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وذلك لقوله ﷺ «لَا يَكَاخُ إِلَّا يُولِي» [٢] ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ عَلَى  
 الْمُسْلِمِ قَالَ تَعَالَى «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [٣] ، وَقَالَ تَعَالَى  
 «وَالَّذِينَ» [٤] ، صَحَّحُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءَهُ تَقِيصًا [٥] ، وَقَالَ تَعَالَى  
 «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» [٦] ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ  
 الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَالْعِدُّ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . أَلَا تَرَى إِلَى

(١) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» بِمَعْنَى تَرْجُمَةِ لَفْظِ الْكِبَرِ [ص ١١٢]

(٢) مَعْنَى الْحَرِيصَةِ



قال أبو يوسف ومحمد والمُرْتَدُّ إذا قُتِلَ عَنِ رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ كَذَلِكِ،  
لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ أَتَعَدُّ مِنَ الدِّمِيِّ قَدْ وَصِيَ بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَصَرُّفُهُ فِي مَا بِهِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الشعر ١٧٥]، فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَنْ نَعْبِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالصَّرْبِ لِأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ  
الْمَتَعَدِّيَّةُ فَرَعُ الْوِلَايَةِ الْقَاصِرَةِ.

وَهَذَا لَمْ يَضَحِ الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ فَاصِبًا، وَلَا شَطَطًا، وَلَا شَهَادًا، وَكَذَلِكَ  
الْمُكَانَتُ عِنْدَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الصَّغَارِ وَالصَّعَائِرِ تَثْبُتُ بِطَرَا  
لِهِمْ لِقَاحِرِهِمْ، وَاسْطَرُّ لَهَا بِتَحَقُّقِ مِنْ لِقَائِهِ الْمُشْفِقِ، وَلَا شَفَقَةً لِدَكَامٍ عَلَى  
الْمُسْلِمِ، وَلَا قُدْرَةً لِلرَّيْفِيِّ، فَسَقَطَتِ الْوِلَايَةُ؛ بَعْدَ تَحَقُّقِ النَّصْرِ، وَكَذَلِكَ بُوِ اسْتِثْنَاءُ  
وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَا أَوْ بَاعٍ؛ لِسَمْعِنِ الَّذِي قُلْنَا

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ  
كَذَلِكَ)، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ: «وَعَالٌ يَعْصِي وَمُحَمَّدٌ. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا الْمُرْتَدُّ إِذَا مَاتَ عَلَى  
رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ الْمُتَأَمِّنُ [٢٨/١٢] لَا يَحُوزُ شِرَاءً وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَلَا  
يُكَاحُّهُ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَتْ ابْنَتُهُ صَغِيرَةً مُسْلِمَةً، وَلَا تَزَوَّجُهَا وَلَا يَرْثُهَا»<sup>(١)</sup>. إِلَى هَذَا

(١) يَعْنِي جَمْعَ صَغِيرَةٍ وَهِيَ اشْتِهَارُ هَذَا الْجَمْعِ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا اعْتَرَفَ بِهِ أَحَدُ مَر  
الْحَدِيثِ وَأَكْرَمُهُ قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ» «الصَّغِيرَةُ صَفَةُ حَقِّهَا صَغَارًا، وَلَا تَجْمَعُ عَلَى صَغِيرٍ قَالَ  
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ إِذَا كَانَتْ فَعِيَّةً سَمِيَّةً وَلَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى مَعْمُولَةٍ؛ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ نَعْبٌ بِالْكَسْرِ،  
وَعَدْلٌ، وَفَعْلًا، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ صَبِيحَةٍ وَصَبَاحٍ، وَالثَّانِي مِثْلُ حَبِيبَةٍ وَصَحَابَةٍ، وَهَذَا يَسْتَعْنُونَ  
بِفَعَالٍ عَنْ فَعْلٍ، قَالُوا صَبِيحٌ وَصَبَاحٌ، وَصَبِيرَةٌ وَصَغَارٌ، وَكَبِيرَةٌ وَكِبَارٌ، وَلَمْ يَقُولُوا سَمَانٌ وَلَا  
صَعَائِرٌ، لَا كِبَارٌ فِي الشَّيْءِ، بِمَا حَادَّ ذَلِكَ فِي النُّحُوبِ» وَقَالَ ابْنُ مَعْصُومٍ: «وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ  
صَغِيرَاتٌ، وَصَغَارٌ، وَلَا تَقُلْ صَعَائِرٌ، لَا فِي السُّبُوبِ» بَطْنُ «الْمَصْبُوحِ» لِسِيرَةِ الْفَيْيُومِيِّ [٣١٠/١]  
مَادَّةُ صَغَرٌ، وَالطَّارِ الْأَوَّلُ لِابْنِ مَعْصُومٍ [٢٤٨/٨]

(٢) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٠٥]

وإن كان ماعداً عندهما لكثرة موقوف علي ولده ومال ولده بالإجماع لأنها لانه

في حاشية الكتاب

بخط محمد في أصل الجامع الصغير.

قال الفقيه أبو الليث: «هذا في قولهم حنف، وإنما لم تكن للحزب ولاية لما تلوينا، ولأنه أبعد من الدمي، لأن الدمي من أهل دارنا، وهذا من الحزب التي هي حنف الإسلام، والمستأمن ليس من أهل دارنا، ولم يوحده منه حنف الإسلام، فإذا لم يثبت الولاية للدمي على الصغيرة المسلمة، فإذن لا يثبت للحزب، ولهذا لم يثبت في آخر شهادة الحزب على الدمي، وأما الشرع فإن ولاية موقوفة بالإجماع

أما أبو حنيفة مَرَّ على أبيه أن عقوده في مال نفسه موقوفة، وكذلك في مال

ولده.

وأما أبو يوسف ومحمد - وإن كانا يجيران عقوده في مال نفسه ويخجلانه بمسألة المسلم في البيع والشراء - يخجلان عقوده في مال ولده موقوفة، فإن أسلم حر، وإلا فلا، لأن الولاية نظرية، واتفاق المدة داع إلى لغيره، وذلك مُرَدَّدٌ بين الوجود والعدم، لأنه معدوم في الحال، ولكنه يترجح وجوده؛ لأنه مخبوء عن عينه، فوجب لتوقف.

هذا قيل على رده استقرت جهة الاستطاع، سقطت عقوده، لأنه لا ولاية للكافر على المسلم، وإن أسلم كآله كان على الإسلام سقطت عقوده؛ لأن الارتداد كان عريصاً، فإذا ارتفع العارض زال حكمه، وعاد حكم الأصل على ما كان.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وهذه من مسائل الوكالة، وتوقف الولاية في كتاب المآذن».



تَطَرُّهُ وَذَلِكَ بِاتِّعَادِ الْمِلَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ، ثُمَّ تُسْتَهْرُ حِجَّةُ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا قُتِلَ عَلَى  
الرَّدَّةِ فَيَبْطُلُ وَبِالْإِسْلَامِ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا قَبِيحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❦ نهاية البيان ❦

قوله: (وَذَلِكَ)، إشارة إلى لولاية<sup>(١)</sup> التطرية

قوله: (وَهِيَ)، أي: لملة.

قوله: (فَيَبْطُلُ)، أي: تَصَرُّفُ الْمُتَرَدِّدِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ]<sup>(٢)</sup>.



(١) وقع بالأصل: «إلى الوكالة»، والمثبت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ل»، «غ»، «ض».

(٢) ما بين المقولتين زيادة من: «ع».

## بَيَاتُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

قال: الوكيل بالخصومة وكيل بالنقض، خلافاً لزمير فهو يقول رصي  
خصومته والقبض غير الخصومة ولم يرص به.

❦ نهاية المسألة ❦

## كِتَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ



لَمَّا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَهْجُورَةً شَرْعًا، يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِتَنَقُّلُوا﴾  
(الأنعام: ٢٦) حَتَّى تَرْكَبَتْ حَقِيقَتُهَا إِلَى مُطْلَقِ الْجَوَابِ مُحَارَّةً، إِطْلَاقًا لِاسْمِ الشَّيْءِ  
عَلَى الْمُسَبَّبِ؛ أَحَرَّ دَكْرُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ عَمَّا لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ مُجَرَّدٌ  
عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[١٢، ٣٩، د.] قَوْلُهُ: (وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلٌ بِالْقَبْضِ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ  
فِي «مَخْتَصَرِهِ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ». «هَذَا طَاهِرُ الرُّوَايَةِ»  
وَقَالَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَشْرَارِ»: «الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ يَمْلِكُ قَبْضَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا  
خِلَافًا لَزِمِيرٍ».

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّيْهَقِيُّ فِي «كَمَابَتِهِ». «الْوَكِيلُ يَنْفَضِي الدَّيْنَ لَهُ الْقَبْضُ  
اتِّمَامًا»<sup>(٢)</sup>.

وَجْهٌ قَوْلُ زُفَرٍ: أَنَّهُ رَصِيَ بِهَدَايَتِهِ فِي الْخُصُومَةِ لَا بِأَمَانَتِهِ فِي الْقَبْضِ؛ إِذْ يُؤْتَمَرُ  
عَنِ الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَحْتَكُ الْقَبْضُ

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/١١٧].

(٢) ينظر «نحوه الفقهاء» [٢٢٩/٣]، «المنهاج» [١٢٥٥/٣]، «مدارج الصانع» [٢٣/٥]، «نسخ

الحقائق» [٢٧٨/٤]، «الجوهرة النيرة» [٣٩٨/١]

ولما أن من حيث ذلك إمامة وإمام الخليفة، انتهى الأمر بالنقص،  
والأمر أن تقوم على قول زمر. ثم عطف، الخليفة في الآية، وهذا لأن  
على الخليفة من لا تقوم على المال، ويطبقه إلى كل ما يصح به  
النقص على أفضل الروايات، لأنه في معناه وسعاً، إلا أن الغرض من خلافه

﴿ في الآية البيان ﴾

ولما أن من حيث ذلك إمامة، وسواء الخليفة بالنقص، لأن ما به  
به، فأنصرف الأمر بالخليفة إلى إمامها بالنقص، فملك النقص، ولأن المنصوص  
من الخليفة لا يشهد، فكون الاستيعاب من حقوقها، ومن كان وكيلها بشي  
كان وكيلها بحقوقه، كما يكون بالبيع

وقد في «الوقعات» - في باب وكالة بعلامة النون - «أنه كمل بالنقصاني  
أو ١٣٦ | بالخليفة ليس ٢٩١ | أنه أن يقص الدنر في زمانه لأن لحاج  
ظهرت فيما بين الناس، وهو 'أشار' مناجح منج خصوصاً في لؤكلاء على باب  
النقصاني» وبه أحد الفقهاء أبو لث

قوله (لأنه في معناه وضعاً)، أي لأن النقصاني في معنى نقص، فيه نظر،  
لأنه قال في «لمغرب» 'مقاصته ديني، ومقاصته ١٠٠ | بديني، واستقصيته  
طنت قصه، وأقصيته منه حقاً: أحده ١٢١ |

قوله (إلا أن الغرض من خلافه)، أي من خلاف الوضع.

(١) يعني به العلامة النون، ما مر به في صدر الشهد في كتاب «الوقعات» النون الكون من  
كتاب «الوارث»، أي البيت المرمي هكذا نص عليه الشهد في ديباجة كتابه  
يط «النون الكون» «الوقعات» بصدر الشهد في ٢ باب «معرفة مكانه نص الله أميني» -  
بري (وتم الحفظ ١٠٨٦) | ولا كتب بغيره لحاجي حقه ١٢٢٨ | ٢

(٢) وقع بالأصل «هوى» والمبني «ان» و«م» و«ع» و«ع» و«ع» و«ع» و«ع»

(٣) ينظر، «المغرب في ترتيب المغرب» بنظري ١٨٤/٢

بِمُرَافَضِي عَلَى التَّوَضُّعِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ

فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا لَا  
بِأَمَانَةِ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ

﴿عَلَيْهِ بَيَانٌ﴾

يعني: لَا يُرَادُّ الْقَبْضُ مِنَ التَّقَاضِي فِي عُرْفِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهُ مِنْهُ،  
بَلْ يَفْهَمُونَ مِنَ التَّقَاضِي الْمَطَالَةَ، وَحَرُّ لَا يُكْنَى أَنَّ التَّوَضُّعَ عَلَى حِلَالٍ مُعْرِفٍ،  
بَلْ يُرَادُّ مِنْهُ فِي التَّوَضُّعِ مَا يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ

قَوْلُهُ: (وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ)، يعني أَنَّ التَّوَكُّلَ بِتَقَاضِي لَدَيْنِ يَمْلِكُ  
لِنَصِّ اتِّعَاقًا فِي حَوَاقِ كِتَابِ الْوَكَالَةِ، نَكْرُ ثَرَى الْمَشَاحِيحِ عَلَى الْأَيْمَانِ لِمَا  
الرَّمَايَ

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا)، وَهَذِهِ مِنْ  
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»<sup>(١)</sup>

قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْخُصُومَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُخَاصِمَهُ، لَا إِذَا  
انْتَهَى [إِلَى] <sup>(٢)</sup> قَبْضِ الْمَايِ لَا يَجُوزُ قَبْضُ أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَرْطُ اجْتِمَاعِهِمَا  
عَلَى خُصُومَةٍ يُنْبِئُ الْأَمْرَ عَلَى الْحَاكِمِ بِالشَّعْبِ، فَلَمْ يَلِمْ اجْتِمَاعَهُمَا، ثُمَّ لَا  
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقْبِضَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِحَدِّهِمَا، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا.

قَوْلُهُ (بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ)، يعني أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْخُصُومَةِ لَا  
يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْخُصُومَةِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْرُدَ بِالْخُصُومَةِ كَمَا  
مَرَّ فِي أَوَّلِ الْمَضِيِّ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَرَدًّا وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ  
يَتَصَرَّفَ فِيمَا رُكِّلَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْخُصُومَةِ).

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه جامع الكبير [ص ٤٠٧]

(٢) ما بين المعنيتين ريادة من «أنا»، و«أنا»، و«أنا»، و«أنا»

قال: والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقسمت عليه الشيعة على امتيناء المؤكل أو برأيه تقبل عنده، وقالوا: لا يكون

عند أبي حنيفة

وعند زفر: ليس للوكيل بالخصومة أن يقضي الدين

قال الفقيه أبو الحسن في «شرح الجامع الصغير»: «ومشايح هذه البلدة كانوا يهوسون بقول زفر، وبه يأخذون» يعني مشايح بلخ قال «وبه نأخذ»

قوله. (والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة [١١، ١٢، ١٣، ١٤] عند أبي حنيفة). وهذه من مسائل «محصر القُدوري»<sup>(١)</sup>.

قال القُدوري في كتابه المسمى «التقريب»: «قال أبو حنيفة: لو كُيِّلَ بَقَضِ الدَّيْنِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُطْلُوبُ الشَّيْءَ أَنَّهُ قَضَى الْمُوَكَّلَ، قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ لَخُصُومَةً تُنْقَضُ»<sup>(٢)</sup>.

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثله، إلى هذا لفظ كتاب «التقريب».

وقال [١٣، ١٤] في «إشارات الأسرار» «لو كُيِّلَ بَقَضِ الدَّيْنِ تُسْمَعُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ بَقَضِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ بِإِثْرَائِهِ عَنِ الدَّيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام خِلَافَ بَعْضِهَا، ثُمَّ إِنَّمَا قَبِلَ بِالْوَكِيلِ بَقَضِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَقْضِي الْعَيْنَ لَا يَكُونُ خَصْماً إجماعاً».

(١) مال الأنسجاني وعليه معنى اليوم نظراً «المبسوط» [١١، ١٩]، «المحيط البرهاني» [٤٩١/٩]، «الاحتيار» [١٦٥/٢]، «زاد المعاد» [١٠٤/ب]، «البحر الرائق» ومعه نسخة الخائف [١٧٨/٧]، «الدر المختار» ومعه حاشية ابن عبيدين [٥٢٩/٥]، «الذيل» [١٥٠/٢].

(٢) ينظر «محصر القُدوري» [ص ١٠٧].

(٣) قال في «التصحيح» وعني قول الإمام مشي المجوسي في أصح الأصول والاختيارات والسياسة والبرهان ومصدر الشريعة، ثم قال: «وميد يقضي الدين لأن الوكيل يقضي العين لا يكون وكيلاً بالخصومة فيها بالإجماع، قال في «الاحتيار» وغيره، اه ينظر «المبسوط» [١٧/١٩]، «محله» [٢٢٩، ٣]، «المحيط البرهاني» [١٥٧/٨]، «الاحتيار» [١٦١/٢]، «البيان المحقق» [٢٧٨، ٤]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «الجواهر البرية» [٣٠٩/١]، «درر الحكام» [٢٩١/٢]

حُضماً وَهُوَ، رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ لِأَنَّ الْقَنْصَ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، وَلَيْسَ

عَلَامَةُ الْبَيَانِ

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ «مفقود شيخ الإسلام حواهر رآده»: «أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ إِجْمَاعًا إِنْ كَانَ التَّوَكِيلُ مِنَ الْقَاصِي، كَمَا تَوَكَّلَ وَكَيْلًا بِقَنْصِ دُيُونِ الْعَائِبِ» (١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصغير» «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: فِي رَجُلٍ لَهُ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ عِنْدَ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ عَاتَى الْمُوَكَّلَ، فَأَمَّا الدَّيْنُ فِي يَدَيْهِ الْعَبْدُ النَّبِيَّةُ أَنَّ الْعَائِبَ قَدْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: أَقْبَهُ حَتَّى يَخْضَرَ الْعَائِبُ [١١٢]، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ، فَأَمَّا الدَّيْنُ عِنْدَ الدَّيْنِ النَّبِيَّةُ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ؛ قُبِلَتْ بَيْتُهُ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ» (٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَنْصِ، وَالْقَنْصُ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، فَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ بِقَنْصِ الدَّيْنِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ.

بَيَانُ الْمُغَايِرَةِ: أَنَّ الْقَنْصَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَمَانَةِ الرَّجُلِ، وَالْحُصُومَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى خَدْلِهِ، فَوَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ كَالِتَّوَكِيلِ بِقَنْصِ الْعَيْنِ، وَكَأَنَّ لَوْ طَلَبَ الْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، لَا بِصِيعَةِ التَّوَكِيلِ، لَكِنْ يُوقَفُ الْأَمْرُ احْتِبَاطًا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَلَا يَتَّوَكَّلُ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْعَائِبُ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ تَوَكِيلٌ بِالْإِثْمِ وَالْإِثْمُ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِتَمَكُّنِ الْمَقْصُودِ بِمُقَابَلَةِ مَا فِي الدَّيْنِ فَصَاحًا، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُقْصَى بِأَمْثَالِهَا، لَا بِأَغْيَابِهَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُغَيَّرُ قَنْصُهُ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ فِي

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» بتصدر الشاهد [ق ١٧٠]

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدفيع الكبير [ص ٤٠٥]









وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ وَالشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ، وَغَيْرُهُ أَشْنُهُ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَضَمًا قَتَلَ الْقَيْضِ كَمَا يَكُونُ خَضَمًا قَتَلَ الْأَخِيهِ هَذَاكَ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَكُونُ خَضَمًا قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الشَّرَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُونًا وَهُوَ أَصِيلٌ فِيهَا فَيَكُونُ خَضَمًا فِيهَا.

قَالَ (وَالزَّكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْحُضُومَةِ) بِإِلْتِقَائِهِ لِأَنَّ أَمِيرًا مَخْصُومًا، وَالْقَنْصَرُ لَيْسَ بِمُبَادَلَةٍ فَأَشْنُهُ لِرَسُولٍ (حَتَّى أَنْ مَنْ وَكَّلَ زَكِيلًا يَقْتَضِي عِنْدَهُ مَا قَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ إِيَّاهُ وَقَفَ لِأَمْرِهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْعَايِبُ

عنه

قوله: (وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ)، بِالْحَرِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِأَخِيهِ الشُّفْعَةُ)

يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِالرَّخْوَعِ فِي الْهَبَةِ؛ كَانَ خَضَمًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ الرَّخْوَعُ مَا قَامَ الْمَوْهُوتُ بِهِ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْوَاهِتَ ٣١١٠٠ أَخَذَ الْعَرْصَ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ. (وَالشُّفْعَةُ) بِالْحَرِّ أَيْضًا عَطَفًا عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا، يَعْنِي. أَنَّ [ ٣١١٠٠ ] أَخَذَ الشَّرِيكَينِ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَقَايِمَ شَرِيكَهَ، فَأَرَادَ الزَّكِيلُ الْمَقَايِمَةَ، مَا قَامَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ الْبَيْتَةَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ [ ٣١١٠٠ ] أَخَذَ نَصِيْبَهُ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الزَّكِيلَ خَضَمٌ، لِأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ مَعْنَى التَّغْيِيكِ.

قَوْلُهُ: (وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ)، سَجَرُ الْمَذَالِ عَطَفَ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا، يَعْنِي. أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَدِّ الْمُشْتَرَى سَبَبِ الْعَيْبِ، مَا قَامَ الْبَائِعُ لِبَيْتِهِ أَنَّ الْمُشْتَرِي رَضِيَ بِذَلِكَ؛ قَبِلَ بَيْتَهُ

قَوْلُهُ. (وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُونًا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (تَهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلُكِ، فَأَشْنُهُ الزَّكِيلَ بِأَخِيهِ الشُّفْعَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ لَوْ كَيْلَ بِالْقَبْضِ بِالتَّمْلُكِ، كَانَ فِيهِ



حتى يخضر لعائت استخساناً ذون العتق و لطلاق.

قال: وإذا أقر الوكيل بالخضومة على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً، إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء.

باب ما جاء في

وليس هذا كالذم و بعد؛ لأن الذم شيء بعينه، والذم ليس بشيء فتم بعينه، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس بخضوم في شيء من ذلك، وأبى ذلك كنه، الذين وعبره سواء<sup>(١)</sup> إلى هالف محمد في الأصل قوله، (ذون العتق والطلاق)، أي: تنسب بنة البراءة والعتق والامة في حق قصر يد الوكيل حصّة، لا في حق العتق والطلاق

قوله (وإذا أقر الوكيل بالخضومه على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً إلا أنه يخرج من الوكالة

وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء)<sup>(٢)</sup> [٢٥١/١]، وهذه من مسائل القنوري<sup>(٣)</sup>.

ولفظ «الحامع الصغير» - «محمد عن نفوس عن أبي حنيفة» [٢٥١/١]

(١) ينظر الأصل المدعاه بالمسموعة [٣٣٩/١١] طبعة وزارة الأوقاف لطريقه

(٢) قال الأصبهاني والصحيح قولهم ينظر «الحامع الصغير» [ص ٤٠٦]، «سبيل المثال»

[٢٧٩/١]، «إراد معناه» [١٠٥/١]، «معه» [٣٠٩/١]، «العبارة» [١٤٢/٨]، «المد»

«نظر» [١٨١/٦]، «سبيل» [٢٩١/٢]، «درر للحكام» [٢٩١/٢]، «الصحيح»

[٢٩١/٢]، «سبيل» [١٥١/٢]

(٣) ينظر «محضر القنوري» [ص ١١٧]

وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَحُورُ فِي الْوُخْهِينِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: «...»

«...»

بِإِخْلَائِهِ عَلَى رَحْلِ مَالٍ، فَوَكَّلَ رَحْلًا بِالْخُصُومَةِ فِيهِ، وَتَدْعَى عَلَيْهِ بِتَحْدِثِهِ،  
بِأَنْ يُوَكِّلَ عِدَّ الْقَاصِي أَنْ لَدِي وَكَتَبَهُ قَدْ اسْتَوْفَاهُ. فَإِنْ يُقْضَى عَلَى لَدِي لَهُ الْمَالُ  
بِإِثْرِهِ لَوَكِّلَ، وَإِنْ أَقَرَّ عِدَّ غَيْرِ قَاصِي، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ يُقْضَى عَلَى  
لَدِي لَهُ الْمَالُ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُقْضَى لَهُ بِدَفْعِ الْحَالِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ  
بِإِثْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِقْرَأْهُ يَلِرُّهُ الْمُوَكَّلُ عِدَّ الْقَاصِي وَعِدَّ غَيْرِ قَاصِي، وَهُوَ  
لَا يُرْمَى إِلَى هَذَا نَفْطُ «أَصْلُ الْحَامِصِ الصَّغِيرِ».

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ بِالْخُصُومَةِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ حَائِثٌ، وَهُوَ  
حُضْمٌ بِمِثْلِهِ لَدِي وَكَتَبَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحُورُ بِقَرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى لَدِي وَكَلَّهُ إِلَّا عِدَّ  
الْقَاصِي، فَأَمَّا عِدَّ غَيْرِ الْقَاصِي؟ فَلَا يَحُورُ، هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ  
أَبُو يُونُسَ: يَحُورُ بِقَرَارِهِ عِدَّ الْقَاصِي وَعِدَّ غَيْرِهِ. وَتُقْبَلُ النِّسْبَةُ، وَتَقْبَلُ  
عِنْدَهُ بِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>. إِلَى هَذَا نَفْطُ «الْأَصْلِ».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»: «فَإِنْ أَوْ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يَحُورُ بِقَرَارِ  
وَكِيلٍ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِخُضْرَةِ الْحَاكِمِ، وَلَا يَحُورُ بِغَيْرِ خُضْرَتِهِ».

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَحُورُ فِي الْحَالِثِ إِلَى هَذَا نَفْطُ «التَّقْرِيبِ»

وَقَوْلُ أَبِي يُونُسَ أَوَّلًا كَقَوْلِ زُفَرٍ كَذَا فِي «الْمَحْتَلَفِ»<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>، ..... .

(١) بَطْنُ «بَحَامِصِ الصَّغِيرِ» مَعَ مَرَجَةٍ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ١٠٦]

(٢) بَطْنُ «أَصْلُ الْمَعْدُوفِ بِالْمَرْبُوطِ» [١١ ٢٠٧ طبعه د. ر. د. لَأَوْدَدُ اعْطَرِبَهُ]

(٣) بَطْنُ «مَحْتَلَفِ الزَّوَابِ» لِأَبِي الْإِثْمِ السَّرْمَدِيِّ [٣ ١٧٤٦]

(٤) بَطْنُ الشَّافِعِيِّ هُوَ عَدَمُ مَعَالِ بِإِثْرِهِ الْوَكِيلَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بَطْنُ «الْحَاكِمِ الْكَبِيرِ» بِمَعْنَى «...»

أولاً، وهو نفاذ لآلة مأثور بالخصومة وهي تسرعة والإقرار بضادته لآلة

﴿في كتاب التوبة﴾

وقول مالك في «التصريح» كقوله أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقال في كُتب الحنبلة: «ولا يصح إقرار الوكيل على مؤكده، لا عند المحاكم ولا عند غيره، ولا ضححه عنه، ولا لإمره، (لأنه) تصرّخ بذكر ذلك في وكيله»<sup>(٢)</sup>.

ثم أعلم أن قول أبي حنيفة ومحمد أسبغاً، وقول رُقر قياس، كذا ذكره هجر الإسلام وغيره في «شروح لطامع الصغير».

وصورة المسألة: ما إذا كان وكيل المدعي، فأنه بطلان الحق، أو كان وكيل المدعى عليه، فأنه يلزم الحق عليه.

وخه قول رُقر: أنه وكّله بالخصومة والمصارعة، والإقرار فبالحة ومساعدة، فكان بين الإقرار والخصومة تضاداً، فلا يدخل تحت ما يصاد، فلا يجوز إقرار الوكيل على مؤكده، كما لا يجوز ضححه<sup>(٣)</sup>، مع أن الصلح أقرب إلى الخصومة من الإقرار.

وكما لو وكّله بالخصومة واستثنى الإقرار بأن قال: وكنت بالخصومة بشرط

= [٥١٣] والوسط في المدعي بهراس ٢٩٧٣ | والسير شرح الوحيير | رقمي [٢٤٣ ٥]

(١) سطر «التصريح» في هذه الإمام مالك، لأن لحنه [٣٧٢ ٢]

(٢) سائل في كتاب المسألة بولان قال ابن عبد البر: «حيث قول مالك في قول [امرر] الوكيل بالخصومة عند القاضي على مؤكده، مرة أجاز، ومرة قال لا يلزم مؤكده ما أقر به عليه وحده العمل عند أنه لا يحمل إليه الأمر، عليه دعه ما أقر به عند القاضي، وهذا في غير الخصومة»  
يسطر «الكتاب» في هذه أهل المدينة: لأن عبد البر [٧٨٧ ٢]، والصح والأكبر للمحضر حصل للمواق [١٧١/٧]، وفتح الجليل: لعيش [٣٦٠/٦]

(٣) لأحمد في هذه المسألة قولاً أيضاً بظر «المروغ» لأن مصحح [١٩٧] و«كشف الغاف» بغيره [١٧٣ ٣]

ساعة، والأمر بالشئ لا يتناول صفة

عامة ليس

«إذ» الأثير علي، فأقر الوكيل، لم يصح إقراره، لأن لفظ التوكيل بالخصومة  
 لا يسأل لإقرار، فهو تناوله بطل الاستثناء وصح الإقرار، لأن الخصومة شئ  
 واحد، والاستثناء من شئ واحد لا يجوز، ولأن الداحل تحت الأمر جواب هو  
 نافية، وهو الإنكار لا الإقرار، تمسك بحقيقة اللفظ، وعملاً بالعرف، لأن  
 الحاجة إلى الاستنباط واحتياط الأهدى فالأهدى إنما يكون في المأثرة دون  
 الإقرار، والعرف يصلح دليلاً متيناً، كما في التوكيل بشراء المخم وبيعته بنصف  
 إلى وقت الحاجة بالعرف، فكذا هنا

ولما: أن حقيقة التوكيل بالخصومة منهجرة شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا  
 تَتَرَعَّوْا﴾ [الأعداء: ٤٦]، فصار إلى المحار صوتاً لكلام العاقل عن الإلزام، ومطلق  
 الجواب يصلح مجازاً، لأن الخصومة تنب بالحواب، وإطلاق السبب وإرادة  
 السبب طريق من طرق المجاز.

ثم مطلق الجواب يتناول الإنكار والإقرار جميعاً، فكما أن إنكار الوكيل  
 يصح من حيث إنه جواب، فكذا يصح إقراره من حيث إنه جواب، لأن الجواب  
 نكرة يكون «لا»، «نعم»، ونكرة يكون «لا»، «نعم»، يصح إقرار الوكيل بكناره.  
 ولا يقال: بأن إنكار الخصومة جواب مقيد، فينبغي ألا تملك مطلق  
 الجواب، إذ المطلق فوق المقيد

لأننا نقول: المقيد يستعمل على الأصل والوضع، والمطلق يتعرض للأصل  
 دون الوضع، فكان في المقيد ما في المطلق وريادة، فجار جعله مجازاً عنه، إلى  
 هذا أشار شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي» للحاكم الشهيد  
 والجواب هنا قال رقر: أن التوكيل أبداً إنما يكون بما يكون ممنوكة بموكل،

في بيان

وأحد لحواشي من الإكراه والإقرار بين مملوك له قطعاً لأن حصته بد كان  
محققاً سره الإقرار وإذا كان منكراً يدرمه للإكراه، فمن يتعين أحد لجوابي الذي  
هو عبارة عن الخصومة، وهو الإكراه ٢٢٢، لا حملي وتردد في كونه مراداً،  
فخص كلامه - بعد ترك حقيقته - على ما يطق عليه اسم الجواب مطلقاً مجازاً.

ثم الإقرار والإكراه يدرج تحت مطلق الجواب، فيصح إقرار التوكيل  
كالإكراه، لا باعتبار أنه إقرار، ولا باعتبار أنه إكراه، بل باعتبار [١٠، ١١] أنه  
جواب، ولا يدرم على هذا توكيل المولى للمولى بشرط الحظر [١١، ١٢] أو شرائها،  
فإنه يحوز غنى مذهب أبي حنيفة، مع أن المضم لا يثبت ذلك بعينه

لأننا نقول: إن ذلك مملوك للمولى صفة وحكم، لا تصرف التوكيل، وإن لم  
يكن مملوكاً قسداً على وجه لا يلحقه انكسار والإثم في ذلك

على أننا نقول: إن للمولى ولاية في جسي التصرف؛ لكونه حراً عاقلاً بالغاً  
على وجه يدرمه حكم التصرف فيما تصرف به لولاه، ولا يشترط أن يكون للموكّل  
ولاية في كل الأفراد، وقد مضى ما دللنا ذلك في أوائل كتاب التوكيد عند قوله (ومن  
شرط الوكالة أن يكون الموكّل ممن يملك التصرف)، وتلزم الأحكام، ولا يدرم  
على هذا إقرار الأب وأوصي على التيمم، فإنه لا يحوز، لأنه غير موكّل بالجواب،  
ولا مأثور به، إذ تصرفهما بالولاية على طريق التطرّف، ولا بطريقه، ولا يدرم إقرار  
التوكيل بالنقص والخذل، حيث لا يحوز على الموكّل، لشبهه عدم لأمر بذلك

والجواب عن القياس على [١١، ١٢] الضلع بقول إنما لم يصح ضم  
التوكيل، لأن الخصومة لسبب داخ إلى الضلع، بل هي تصدق إساءة بتعين



والجواب عما إذا استثنى حيث يصح ويتطل إقرار الوكيل بقول: لا نسلم  
بصح الاستثناء، بل لا يصح الاستثناء عند أبي يوسف، كما ذكره حرر الإسلام  
في «شرح الجامع الصغير».

وفي «أصول فقه» أيضًا في باب بيان التغير<sup>(١)</sup>، فعنى هذا يصح إقراره  
بطلان الاستثناء، وهذا لأن المؤكل وكله بما لا يملكه، وهو إنكار الحق.

ولئن سلمت أنه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد بن قيس؛ إنما صح؛  
لأن نصيبه على استثناء الإقرار دليل على ذلك المؤكل استثناء الإقرار؛ لأن غرضه  
إنكار الوكيل، وإذا كان غرضه الإنكار الذي هو أحد الجوابين عنه؛ لم يصح  
إقراره؛ لأنه لا يمكن إرادته مجازاً عن الخصومة؛ للتردد في أحد الجوابين عنه.

بخلاف ما إذا أطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن إقرار؛ حيث يصح إقرار  
الوكيل على المؤكل فضلاً لكلام على ما هو الأقوى، وهو مطلق الجواب.

وعن محمد أنه فرق بين وكيل الطالب، ووكيل المطلوب، فقال «إن  
كل مطلوب يستثنى الإقرار؛ لا يصح؛ لأن المطلوب يخبر على  
الخصومة، ولا تمكنه التوكيل بما فيه ضرر الطالب، بخلاف الطالب؛ لأنه لا  
يخبر».

قال (١٦٦٦م) في «نعم الفناوي»: «إذا وكل بالخصومة واستثنى الإقرار؛  
صححت الوكالة ولا استثناء في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه لا يصح، وعن  
محمد، يصح استثناء الإقرار من الطالب؛ لأنه مخير، ولا يصح من المطلوب؛  
لأنه مجبور عليه».

(١) ينظر: «أصول البيهقي» [ص ٢٦٦]



ولهذا لا يملك المصلح والإبراء وينصح إذا استثنى الإقرار، . . . . .

باب سادس

قَدْ قُتَّ، التَّوَكُّلُ لأجل حاجة الموكِّل، وهو لا يحتاج إلى التَّوَكُّل بالإقرار طهرًا، لأنَّه لا يفكر في الإقرار بنفسه، فيستعي ألا يصحَّ إقرار التَّوَكُّلِ عليه، لأنَّه ليس بمأمور بالإقرار صاهرًا.

قُتَّ، لا نسلم أنَّه لا يحتاج إلى التَّوَكُّل بالإقرار، لأنَّه ربما لا يعرف توجُّه الحقِّ إليه، ولا بهيئة الدَّعوة، فيؤكِّل من هو أعلم منه، أو ربما يؤكِّله لغير بهذا القدر عن وجه لا يبرِّئه شيء آخر، . . . . . ويدفع عنه حُصُونَةٌ أُخرى

ثُمَّ بَقِيَ الكلام مع أبي يوسف وخُذَّ قَرِينُهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ قُتَّ ١٧، ١٨، مقام التَّوَكُّل، بإقرار التَّوَكُّلِ بحور في مجلس القضاة وغيره، وكذا إقرار وكيله، لأنَّه نائبٌ عنه.

وَوَجَّهَ قَوْلُهُمَا أَنَّ إقرار التَّوَكُّلِ إِنَّمَا يَصَحُّ بِاعتبار أنَّه حرٌّ الحُصُونَةُ مجرَّاء، والحُصُونَةُ تختصُّ بمجلس القضاة، فكذا جوابها.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَفْعُ سَعَاءُ بَيْتَةٍ، وَلَا اسْتِحْلَافٌ، وَلَا إِغْدَاءٌ، وَلَا حَبْسٌ، وَلَا عَذَابٌ، وَمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي يَكُونُ صُلَحًا، فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْجَوَابُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي، لَمْ يُعْتَبَرْ إقرار التَّوَكُّلِ عَلَى مُوَكَّلِهِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى إقراره ذَلِكَ، حَرَجَ مِنَ الْوَكَاةِ حَتَّى لَا يُدْفَعَ اسْمَالُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَعَ الْإقرار لَا يَصْلُحُ لِلْحُصُونَةِ، لِأَنَّهُ مُتَأَيِّنٌ فِي دَعْوَاهُ، لِأَنَّهُ كَدَّتْ نَعْمَهُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (ولهذا لا يملك المصلح والإبراء)، هذا استدلالٌ من رُفْعٍ بِالْأحكام،

(١) الإعداء: مصدر أعدى يُعَدَّى، يَدُ طَلَّتْ حُضُورَ الشَّيْءِ، وَأَعْدَى قَرْنَهُ، أَيُّهُ اسْتَحْضَرَهُ

وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهذا يحار فيها لأهذي فالأهذي

في هذه أي، ولا خيل أن الأمر بشيء لا يتناول صفة، لا يثبت بوكيل بالخصومة الصلح والإبراء، لأن الخصومة صفة

ومنها: أنه إذا وكله [١٠٨٨] بالخصومة، واستى الإقرار، صبح الاستثناء ونظر إقرار الوكيل، لأن الأمر بالشئ لا يتناول صفة، وهذا لأنه مأثور من أركان، لإقرار مُسألمة، وبينهما تضاد، ولهذا إذا أقر في غير محسب القاصي لا يصح ومنها، إذا وكله بالإكثار، فأقر، لا يصح، لأن الإكثار مُدْرَع، والإقرار حذفاً قوله [١٠٨٧] (وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهذا يحار فيها لأهذي فالأهذي)، وكأن هذا سهو الفلم من صاحب «الهداية»، وطبي أنه أراد يديك: فكذلك فيما وكله بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة على وجه التضيقة

بغني: لَمَّا كان الأمر بشيء لا يتناول صفة حتى لا يثبت الوكيل لصلح، وصبح استثناء التوكيل الإقرار، أنتخ أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار لا برحوب هو مُسألمة وهو لإقرار ولا خيل أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة؛ يحتار في التوكيل بالخصومة لأهذي في لخصومة [١٠٨٦] فالأهذي.

ولا يُمكن تصحيح كلام صاحب «الهداية» بإحريته على ظاهره؛ لأنه لو وكله بالجواب مُطلقاً، لا يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار؛ لأن لماثور به هو

(١) رد القاصي راجع بقوله: أورد فيه نظر ثم ساق ما يرد على كلام الأتقاني من حجج وبراهين سخر  
انتاج الأفكار [١١٦، ٨]، فيسبب الحقائق وحاشه الشئ [٢٨٠، ٤]، ورد المحار [٥٣١، ٥]

وجه الاستحسان أن التوكيد صحيح قطعاً وصحته يتناول ما يفيك قطعاً  
وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عيا وصرين المحذور موجود على ما نبه

﴿ عليه السلام ﴾

مطلق الجواب، وهو يشمل الإنكار والإقرار جميعاً، ولا مصادمة بين الجواب  
وإقرار، بخلاف المأمور بالحضومة. فيجوز أن يكون رُفِرَ بين الحضومة والإقرار  
مصادمة.

ولهذا صرح علاء الدين العامي في «طريقة الخلاف»: أنه لو وَكَّه بالجواب  
المُطَقَّع، فاقتر، يصح.

فعلَمْ، أنه إذا وَكَّه بالجواب المُطَقَّع لا يتعدَّ جواب هو حضومة، وقد نَحَرَّ  
بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة مُبْدَأَةٌ لا إلابتِهاد.

فأقول: لو قال صاحب «الهداية» في هذا المقام كما قبل أولاً - في بيان قوب  
رُفِرَ بقول: ولأن الدحل تحت الأمر جواب هو مُتَارَعَةٌ، وهو الإنكار لا الإقرار،  
تمسكاً بحضمة السقط، وعملاً بالغريب، لأن الحاجة إلى الاستسنة، واحتمار الأندى  
فلا تَهْدَى بما تكون في المُسَاكِرَةِ دون الإقرار -؛ كان أولى وأقرب إلى التحقيق

قوله [١١٠١، ١١٠٢] (التوكيد صحيح قطعاً)، أي لتوكيد بالحضومة صحيح  
جساعاً

قوله، (دون أحدهما عيا)، أي، دون أحد الجوانب عيا، وقد بيَّنا قبل  
هذا

قوله، (وطريق لمحار)، أي بين الحضومة ومطلق الجواب، وقد مرَّ بيان  
إننا

قوله [١١٠٦، ١١٠٧]: (على ما سبَّه)، إشارة إلى ما ذكره عند قوله - (هُمَا يَقُولَانِ)

إِشَاءَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضَرَفُ [٦٥ ط] إِلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلصَّحَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ . وَعَنْ  
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ لِلتَّصْصِصِ زِيَادَةً دَلَالَةً عَلَى مَذْكَرِ إِتَاءِهِ ؛ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى .

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَصَلَ بَيْنَ الطَّائِبِ وَالْمَطْلُوبِ وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي لَكُونه  
مَخْشُورًا عَلَيْهِ وَتَحْيِيرِ الطَّالِبِ فِيهِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ؛ إِنَّ التَّوَكِيلَ قَائِمٌ

﴿ عَنْهُ بَيَانٌ ﴾

إِنَّ التَّوَكِيلَ تَسَاوَلَ جَوَابًا يُسَمَّى حُصُومَةً .

قَوْلُهُ : ( فَيُضَرَفُ إِلَيْهِ ) ، أَيُ : يُضَرَفُ التَّوَكِيلُ بِالْحُصُومَةِ إِلَى مُطْلَقِ ٦٥ ط ١٧ م .  
الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : ( وَلَوْ اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ) ، جَوَابٌ عَنْ  
قَوْلِهِ : ( وَيَصِحُّ إِذَا اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ ) .

قَوْلُهُ : ( وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى ) ، أَيُ عِنْدَ إِطْلَاقِ التَّوَكِيلِ  
بِالْحُصُومَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْإِفْرَارِ يُحْمَلُ لِلتَّوَكِيلِ بِالْحُصُومَةِ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ،  
وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : ( وَعَنْهُ ) ، أَيُ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ

قَوْلُهُ : ( وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي ) ، أَيُ لَمْ يُصَحِّحْ مُحَمَّدٌ اسْتِثْنَاءَ الْإِفْرَارِ مِنَ  
الْمَطْلُوبِ .

قَوْلُهُ : ( لَكُونه مَخْشُورًا عَلَيْهِ ) ، أَيُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ ، أَوْ يُقَالُ : لَكُونه  
الْمَطْلُوبِ شَخْصًا يُخْشَرُ عَلَيْهِ فِي الْحُصُومَةِ

قَوْلُهُ ٦١ ط ١٧ م : ( فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ) ، هَذَا شَرْعٌ فِي بَيَانِ الْمُحَاحَةِ

وهما بقولان: إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة، والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً، لما لأنه حرج في مقامه أو لأنه سبب له لأن لطاهر إثباته بالمستحق وهو الخواب في مجلس القضاء فيختص به، لكن إذا أقيمت اليقظة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤخر يدفع المال إليه لأنه صار موقوفاً وصار كالأب والوصي، إذا أقر في مجلس القضاء، لا يصح ولا يدفع المال بينهما

في مجلس القضاء

مع أبي يوسف بعد فراع بين السخاخية مع رفر

قوله: (وهما بقولان)، أي: أبو حنيفة ومحمد.

قوله: (إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة)، يعني: أن التوكيل بالخصوصية يراد به محاراة.

ثم الجواب إن كان إنكاراً كما قل رفر، يكون ذلك حقيقة في الخصوصية؛ إذ لا فرق بين الإنكار والخصوصية، وإن كان إقراراً كما قلنا نحن جميعاً؛ كان تناول الخصوصية على الإقرار مجازاً، لأن الخصوصية سبب بجواب، وهو يشمل على الإقرار والإنكار جميعاً، ثم الخصوصية تختص بمجلس القضاء، فكذا جوابها.

قوله: (فيختص به)، أي: يختص حوائج الخصوصية بمجلس القضاء.

قوله: (وصار كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء)، لا يصح ولا يدفع المال بينهما)، يعني: أن الأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء، فأنكر المدعى عليه، صدقه لأب أو الوصي<sup>(١)</sup>، ثم حجة يدعي ذلك المال؛ لا يدفع المال إليهما؛ لأنهما خرجا عن ولاية والوصاية في حق هذا المال بإقرارهما على الشيء، فكذلك هنا حرج الوكيل عن الوكالة<sup>(٢)</sup>، رد بالإقرار في غير مجلس القضاء؛ لا

(١) مع الأصل «ووصي» والمسا من «أب»، «أم»، «فتح»، «فتح»، «واحد»

قَالَ وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَفْعَلُ لِعَیْرِهِ، وَلَوْ صَحَّحْنَاهَا صَارَ

عَنْ غَايَةِ سِيَالٍ

يُزَعُّ الْمَالُ إِلَيْهِ.

وَمَأْنَةُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ مَسَائِلِ «طَرِيقَةِ الْحِلَافِ»<sup>(١)</sup>، فَدَبَّاهَا بِحَسَبِ  
لَا حَاسَا، فَمَنْ طَلَبَ الْعَرِيمُ فَعَبِهَ بِكُتُبِ الْمُنْتَدِمِينَ

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ  
الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً، أَيُّ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَّرْتُهَا فِيهِ، «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَحُلٍ عَلَيْهِ مَالٌ لِرَحُلٍ،  
يَكْتَلُ بِهِ عَنْهُ إِنْ شَاءَ، فَوَكَّلَ صَاحِبُ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، قَالَ لَا يَكُونُ  
وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً»<sup>(٢)</sup> هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ [١٨٠/١] فِيهِ

وَأَمَّا لَمْ تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَوْحَاهُ

أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْوَكِيلَ هُوَ عَامِلٌ لِعَیْرِهِ بِسَبِيلِ الْبَاةِ، وَهَذَا عَامِلٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ  
بِنَفْسِ الدِّينِ عَنِ الْعَرِيمِ تُرَى دَمَةٌ نَفْسِهِ عَنِ الصَّمَامِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَصَادُ، فَلَا  
تَصْخُ الْوَكَالَةُ.

وَالثَّامِي: أَنَّ الْكَفِيلَ ضَمِيرٌ، وَالْوَكِيلُ أَمِيرٌ، فَلَا تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ  
يَكُونَ الضَّمِيرُ أَمِينًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ قَبُولُ قَوْلِ الْأَمِيرِ وَاجِبٌ، وَقَبُولُ قَوْلِ الضَّمِيرِ لَيْسَ  
بِرَاحِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي بَرَاءَةً نَفْسِهِ، فَوَإِذَا انْتَهَى قَبُولُ قَوْلِ هَذَا الْوَكِيلِ لَكُوبِهِ كَفِيلًا،  
انْتَبَتِ الْوَكَالَةُ أَيْضًا [١٨٠/١]، لِأَنَّ نِيَّةَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِهَاءَ الْمَلُومِ.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «يُطْبِقُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْمَأْدُودِ أَنَّ الْمُؤَلَّى

(١) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْحِلَافِ» بِمَعْنَاهِ السَّرْقَنْدِي [ص/٤١٣ - ٤١٤]

(٢) يَطْرُقُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ تَرْجُمَةِ لَدَفْعِ الْكَبِيرِ [ص/٤٠٥].

عدلاً لنفسه في إبراء رقبته

إذا اعتق عبده، أو أذن حديقته، أو قيمته، والعقد يثبت بجميع  
الذئب. كان للمولى كميل عه. وإن وكل العقد للمولى بنقص الذئب من العقد.  
كان باطلاً. لأن المولى في فنص الذئب عن العقد عامل لنفسه، فلا يصلح وكيلاً  
عن عبده.

قال في كتاب المأذون من «شرح الطحاوي»: «المعنى: إذا اعتق عبده  
المذنبون جاز عتقه، لأن ملكه باقي فيه، والعرقمة بالحيار: إن شاءوا اتبعوا العبد  
بالمذنب، وإن شاءوا اتبعوا المولى بالأقل من قيمته ومن الذئب، سواء كان عالماً  
بالمذنب أو لم يكن. بخلاف الحايبة فإن العبد إذا جنى فأعتقه المولى، إن كان عالماً  
بالجناية صار محتاراً للعداء، وإن كان غير عالم لم يلزمه شيء إلا قدر لقيمة لا  
غير. وهي باب الذئب نمره لقيمة وإن كان عالماً

والفرق بينهما أن لصمد وجب على المولى في الحايبة، لأنه عاقبه، إلا  
أنه كان يتخلص منه بالدفع، وبالعقوبة أطلق حق الدفع، فصار محتاراً بذئبه إن كان  
[٢٠] عالماً، وأما في الذئب: فهو في ذمة العبد، ألا ترى أنه يبيع فيه، والمولى  
أطلق حق البيع، ولو بيع لا يكون إلا قدر المصنف، لأنه في الظاهر لا يشتري أكثر  
من المصنف، فذلك لمقتب التبعة.

وفي مسائلنا: لو احتار باع المولى لا يكون إبراء للعبد، ولو باع العبد لا  
يكون [ذلك] إبراء للمعنى، بخلاف العاصب وعاصب العاصب إذا احتار  
معضوث منه تصمين خلعهم انقطع عنه عي الآخر

١ ما في المخطوطة: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤



والفرق بينهما أن هـاك وحت على كل واحد منهما على طريق الأصلية ،  
 وقد صغر أحدهما ، [فقد] (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥

وقال الشيخ أبو المصعب السبي - في الباب الثاني من كتاب الوكالة من شرح  
[١/٥١/١١] الجامع الكبير - «رَحُلُ نَه عَلَى أَحَرِّ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَرَحُلٌ بِهَا كَيْسٌ،  
فَأَمَرَ رَبُّ الْمَالِ أَحَدَهُمَا أَنْ يَتْرَى صَاحِبَهُ، فَبَرَأَهُ؛ حَرًّا، أَمَّا إِذَا وَكَّلَ الْأَصِيلُ بِبَرَاءِ  
لِكَفِيلٍ؛ فَلَا نَهَ وَكَلَهُ بِإِبْرَاءِ غَيْرِهِ عَنِ الدَّيْنِ، لَا بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ لَا  
تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ، وَالتَّوَكُّلُ بِإِبْرَاءِ الْغَيْرِ جَائِزٌ

وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَ الْكَفِيلَ بِإِثْرِهِ الْأَصِيلِ ؛ فَلِلَّاهِ وَكَّلَ الْكَفِيلَ بِإِثْرِهِ مَا عَلَيْهِ نَعْمًا  
بَعِيرُهُ . وَهُوَ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ ، وَنُوْ وَكَّلَهُ بِإِثْرِهِ مَا عَلَيْهِ مَقْصُودًا ؛ جَائِزًا ، فَهَذَا أَوَّلِي ،  
وَكَدَلْتُ عَبْدًا عِنْدَ عِيٍّ أَمْرًا رُبَّ الْمَالِ أَنْ يُثْبِتَهُ الْمُتَوَلَّى ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ الْمُتَوَلَّى بِإِثْرِهِ غَيْرِهِ ،  
وَنُوْ أَمَرَ بِإِثْرِهِ نَفْسِهِ صَحَّ ، فَهَذَا أَوَّلِي ۝

وَقِيلَ هَذَا أَزْرَدُ سَوْأًا وَحَوَاتٌ فِي إِبْرَاءِ النَّفْسِ فَقَالَ:

«فَإِنْ قِيلَ: التَّوَكُّلُ مِنْ يَكُونُ عَامِلًا لِعَبْرَةٍ وَهُوَ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ.

(١) ما هي المعطيات في (٢٠) أسئلة

(۲۱) بحر «شرح قطاری» بلا سحابی [۲ و ۳] / معصوم مکه شهید علی - رب (رحم  
[نقطه ۸۱۶])



فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ، وَلَئِنْ قَبُولَ قَوْلِهِ مَلَا رِمَّ يَلْوِي كَالِهَ يَكُونُهُ أَمْسًا، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا لَا يُقْبَلُ تَكْوِينُهُ مُبَرَّرًا نَفْسُهُ فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمِهِ، وَهُوَ يَصِيرُ عَبْدٌ مُذْيُونٌ أَعْتَقَهُ مُؤَلَاهُ حَتَّى صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ وَيُطْلَبُ الْعَدُّ بِخِيَارِ الدَّيْنِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ لَطَلَبْتُ بِقُصْرِ الْمَالِ عَنِ التَّعْدِيدِ كَانَ بَاطِلًا لِمَا يَتَّبَعُهُ.

قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِفْرَرُ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَقْضِيهِ.

بَابُ تَحْلِيلِ الدَّيْنِ

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفَرِّغُ ذِمَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ فَهُوَ عَامِلٌ لِرَبِّ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْقِطُ ذِمَّتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُصْلِحُ وَكَيْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِرَبِّ الْمَالِ، إِنْ كَانَ لَا تَضْلُعُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ ٢١ ٥٧ وَبِهِدْ، فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِخِيَارِ الْمَرْأَةِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَخَيَّرْهُمَا فَتَحَدَّرَتْ نَفْسُهَا عَامَّةً لِنَفْسِهَا مِنْ وَجْهِ وَلِزَوْجِهَا مِنْ وَجْهِ «وَالدَّقِي بِنَعْنَمٍ فِي «الشَّرْحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ».

قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا)، أَيُّ: قَبْلَ تَرَاءَةِ الْوَكَيْلِ وَبَعْدَهَا.

قَوْلُهُ (فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ)، أَيُّ: رُكْنُ الْوَكَايَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ لِلغَيْرِ.

قَوْلُهُ (فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمَتِهِ)، أَيُّ: سَعْدِ التَّوَكُّلِ، بِمَعْنَى: لَا يَصْحُحُ بِانْعِدَامِ لَارِمَةِ التَّوَكُّلِ، وَهِيَ قَبُولُ (٢١ ٥٧) قَوْلِ الْوَكَيْلِ، لِأَنَّ الْمَلُومَ بِتَقْيِي سَائِمَاءِ الْأَلَامِ قَوْلُهُ (صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ)، أَيُّ: صَحِرَ اسْمُؤَلَى قَدَرِ قِيَمَةِ الْعَدَدِ، سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

قَوْلُهُ (فَلَوْ وَكَّلَهُ)، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى اسْمَوْسَى.

قَوْلُهُ (بِمَا يَتَّبَعُهُ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُبَرَّرٌ بِنَفْسِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ)، أَيُّ: قَالَ الْمُذْوَبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ

به اذن حضر العائث صدقه ، ولا دفع إليه المديون مدني ثلث ، ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده<sup>(١)</sup> .

والأمر بتسليم الدين إلى الوكيل مدهنا ، وفي الشافعي لا يُخبر عن التسليم<sup>(٢)</sup> ، كذا في الشرح الأقطع<sup>(٣)</sup> .

وإذا ادعى أنه وصي الميت فالصحيح أنه لا يُخبر بالتسليم إليه ، وحكي لحصاف صدقه ؛ لأنه يلزم إسقاط ولاية القاضي<sup>(٤)</sup> التي تبت بشوت المور

وخه قولنا ، أن المذنبون أمر للوكيل بحق ، وهو استيفاء النص ، وليس به إبطاء حق العائث ، بل [هو] <sup>(٥)</sup> إقرار على نفسه من حالص ماله ، فيصدق ويخبر عن التسليم إذا أتى ، كما لو أقر أنه يدني [ثم أتى أن يدفع]<sup>(٦)</sup> ، وكما إذا صدقه في دعواه أنه وارث الميت لا وارث له غيره

فإن قلت يرد على هذا الوكيل بنقص الوديعة ، فإن المودع إذا صدقه ثم أتى أن يدفع إليه ، لا يُخبر عن التسليم إليه

قلت إنما لم يُخبر المودع عن التسليم لأنه أقر بشوت الحق في النص في ملك الغير ، لأن الوديعة منك الغير ، فلا يصح إقراره في ملك الغير ، فلاخل هذا لم يُخبره القاضي عن التسليم ، بخلاف الدين ، فإن إقراره بحق انقضاء وقع في

(١) بظر المحصر القُدوري [ص ١١٧]

(٢) بظر التهذيب في حق الإمام الشافعي لسموي [٢٣٠] والتهذيب في حق الإمام الشافعي بشرري [١٧٦٢]

(٣) بظر الشرح محصر القُدوري للأقطع [٣٦٨]

(٤) في أم ، وأم ، وانح : ولاية الوصي .

(٥) ما بين الموقوفين زياده من أم ، وأم ، وانح ، وانح ، وانح ، وانح .

(٦) ما بين الموقوفين زياده من أم ، وأم ، وانح ، وانح ، وانح ، وانح .

و. عنه العائ

بذلك بعد لا في سبب العير ؛ لأن الدَّيُونَ تَنْصِي بِأَمْثَلِهَا لَا بِأَغْيَرِهَا

وكان إقراره صحيحاً ، فَأَجِبَ عَلَى الدَّعِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَذَبَهُ فِي الْوَكَالَةِ ؛  
فَبَنَى لَا يُجْزَى عَلَى التَّسْلِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْوَكَالَةُ أَصْلًا ، لَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ ، وَلَا  
فِي حَقِّ الْمَذْيُوبِ ، وَفِي التَّصَدِيقِ ثَبَتَ الْوَكَالَةُ فِي حَقِّ الْمَذْيُوبِ ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ فِي  
حَقِّ رَبِّ الْمَالِ ١٢ ١٣ دأ ، فَأَجِبَ عَلَى الدَّعِ ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ مَاتَ  
وَهَذَا لَهُ ، ثُمَّ يَثْبُتُ الْكُفُّ فِي حَقِّ صَاحِبِ الدَّيْنِ ، وَمَعَ هَذَا يُؤْمَرُ بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ  
لِلثَّبَتِ ثَبَتٌ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ .

قَالَ (١) «بِإِنْ حَضَرَ الْعَائِبُ فَصَدَّقَهُ ، وَإِلَّا دَفَعَ الْعَرِيمُ لِلَّذِينَ ثَانِيًا ، وَدَلِيلٌ لِأَنَّ  
لِلْعَائِبِ لَعْنًا لَمْ يُصَدَّقْهُ فِي دَعْوَى بَرَاءَةِ دَمِيهِ عَنِ الْحَقِّ ، ثُمَّ يَصْحَحُ الْأَدَاءُ ، فَأَمَرَ بِالْدَّفْعِ  
ثَانِيًا إِلَى الْوَكِيلِ» (٢) .

قَالَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ : ثَبَتَ الْوَكَالَةُ - . إِنْ كَانَ  
لِلْعَرِيمِ أَنْ يُخْلَقَ بِاللَّهِ مَا قَضَى فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْعُلَاقِي هَذَا أَمَالَ بِأَمْرِكَ وَوَكَّلَكَ ؛  
لِأَنَّ الْعَرِيمَ يَدَّعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَبَهُ لَوَرَّثَهُ ، فَإِذَا أُنْكَرَ يُسْتَحْلَفُ ، فَإِنْ حَصَفَ كَانَ لَهُ أَنْ  
يَرْجِعَ عَلَى الْعَرِيمِ ، وَالْعَرِيمُ يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، مِمَّا حُدَّ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي  
يَدِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَخَذَهُ لِلْعِيرِ ، وَدَلِيلُ الْغَيْرِ فَذَلِكَ أَحَدُ حَقِّهِ ثَانِيًا ، فَوُجِبَ لِلْعَرِيمِ رَدُّ مَا  
قَبِضَهُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ - وَهُوَ بَرَاءَةُ دَمِيهِ - ثُمَّ يَخْصُلُ بِالْدَّفْعِ أَوَّلًا

وَإِنْ ضَاعَ لِمَالٍ فِي يَدِهِ لَيْسَ لِلْعَرِيمِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدَقْهُ  
فِي الْوَكَالَةِ اعْتَقَدَ [ ١٢ ١٣ دأ ] أَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْقَبْضِ ، وَلَكِنَّ الْوَكِيلَ يُظَلِّمُهُ فِيمَا يُطْلَبُ  
ثَبَتٌ ، فَلَمَّا كَانَ أَمِينًا كَانَ مُحَقَّقًا فِي الْقَبْضِ ، ثُمَّ لَمَّا أَخَذَ الْعَرِيمُ مِنَ الْوَكِيلِ ؛ كَانَ

(١) يعني: الخصاف.

(٢) سطر «أدب القاضى» مع شرح المصدر شهيداً للحضات [ ٤١٢ ٣ - ٤١٣ ]

عن عبد الله بن

بِكَ ظُلْمًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مَطْبُورًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ)، وَإِنْ تَكَلَّلَ الطَّالِبُ عَنِ النَّيْبِ كَانَ ذَلِكَ بِمَرَلِهِ الْإِقْرَارُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ سَعْدٌ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَا عَيْنَ الْمَضُوبِ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ عَلَيْهِ

ثُمَّ لَغَائِبُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْ لَوَكِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلِبَ [٣١٢/١] يُوَكَّلُ، وَفَإِنْ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنْ شَاءَ صَوَّرَ الْوَكِيلَ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ (١) «وَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي دَمِهِ لِعَرِيمٍ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِالْدَّفْعِ، فَكَانَ لَهُ تَسَاخُ الدَّمَةِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فَإِذَا تَبَيَّنَ مَالُ الدَّائِعِ، فَلَا سَبِيلَ بِصَاحِبِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَبَضَ مَالَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سُمِّيَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْأَمْنَةِ؛ بَقِيَ قَبْضُهُ لِدَالِ عِيَرِهِ بِعِيَرِ أَمْرِهِ، فَتَضَمَّرَ. قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَذَّبَهُ فِي هَذَا لِإِقْرَارِ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»: «وَإِنْ أَقْرَأَ الْعَرِيمُ بِالدَّيْنِ وَحَدَّ لَوَكَاةً، وَطَلَبَ الْوَكِيلُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْعَلَمِ؛ لَمْ يَحْتَفَ عَلَيْهِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ [١٥٤/١] أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تُحْتَفَ بِاللَّهِ مَا بَعْلَمَ أَنَّ لَطَّالِبَ وَكَتَبَ بِقَبْضِ دَيْنٍ مِنْهُ» (٢) وَذَكَرَ فِي «اشرح أدب القاضي» قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي يُونُسَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْوَكِيلَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَأَ بِهِ لَوَكَاةً، فَإِذَا جَحَدَ يُسْتَحْلَفُ؛

(١) ينظر «المهذب» في هذه الامام الشافعي «بلعوى» [٢٣٠/٤]، و«المهذب» في هذه الامام الشافعي «الشيرازي» [١٢٦/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» «بلا فطع» [٣٦٨/١].

(٣) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «المصدر» الشهيد «لشأنه» [٤١٤/٣].

بما عليه من

ليقدم لكونه مقام إقرار.

وفوجه قول أبي حنيفة، أن لغيره أن يثبت على خصوصية متوجهة،  
والخصوصية لم تصح؛ لأنه لم يكن حصصاً إذا ثبت كونه (١٠٠) وكلاً، ولم  
يثبت، واليمين لا تثبت على الإنسان من غير حضم.

قال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «وهذه المسألة هي  
الحقيقة تسمى على أن الشكوك تدل أو إقراراً؟»

فعلها، إقرار، فكل ما يعمل فيه الإقرار يعمل فيه الشكوك، ولو أقر  
المطلوب بأن هذا الرجل وكيل أطاب، وأنه يصح منه، ويخبر على الدفع،  
وكذلك يخلف لبيك، فيخبر على الدفع إليه.

وعند أبي حنيفة، الشكوك تدل، وما لا يعمل فيه الإدلال لا يعمل فيه شكوك،  
ويدل المطلوب الوكالة بهذا المعنى لا يصح، وإذا لم يصح فيه الإدلال لا فائدة  
في الشكوك الذي هو يدل، فلا يخلف.

قال: (إلا أن يكون ضمنه عند الدفع)، هذا من قول: (فإن ٢) «...»  
كان صاع في يده لم يرحع عليه)، أي: إذا صاع لمان في يد الوكيل لا يرحع  
المطلوب عليه إذا أحده أطاب منه ثابياً، إلا إذا جعل المطلوب لوكيل صاعاً  
عند الدفع إليه وقال: ضمن لي ما دفعته إليك، حتى إذا أحده مني لطاب ثابياً،  
حد ما دفعته إليك منك، فحينئذ يرحع على الوكيل وإن كان صدقه على الوكالة.  
وذلك لأن المأخوذ ثاب مضمون على رب الدين في زعم المدين والوكيل؛ لأن  
آخر الدين يكون قصاء عن الأول، فكأن التصير كماله مضاهة إلى حال قبلي.

أي: عند المطلوب الوكالة من جهة الموكِّل العائِب لا يصح - كما جاء في حاشية النجاشي، ١٠١ -

خالص ماله فَإِنْ حَضَرَ الْعَائِبُ قَصْدَهُ وَلَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرِيمُ ثَمًّا لِأَنَّهُ لَمْ

يُؤَدِّهِ

رَبُّ الدَّيْنِ ثَمًّا، فَضَحَّتِ الْكُفَالَةُ، كَمَا إِذَا كَسَّ مَدَّ دَبَّ عَلَى فَلَانٍ - أَيٍّ - مَدَّ  
بِحُ عَيْنِهِ - فَرَنَهَا كَفَالَةً مَصَافَةً إِلَى رَحْوِيٍّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَدَّ هَدَّ هَدَاهُمْ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْسَبِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَافِي: «مُحَاكِمُ لِشَهِيدٍ  
- فِي بَابِ الْوَكَاةِ فِي الدَّيْنِ - لَا يَنْضَاعُ الدَّالُّ بِإِيدِهِ وَرَجَعَ بِهِ عِنْدَ الْعَرِيمِ؛ لِأَنَّهُ  
بُصَّةٌ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَدَّهُ، أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَدِّهِ، أَوْ صَدَّقَهُ  
وَصَدَّقَهُ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَإِذَا أَحْلَفَ ذَلِكَ الظَّنُّ؛ طَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
رَاحِبًا بِقَضِيَّتِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَزَجَعْ بِهِ عَيْنُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَعُمُ أَنَّ  
نَصَّهُ وَتَعَّ بِحَقٍّ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْسَبِيِّ.  
- هَذَا قَوْلُهُ. (قَصْدَةُ الْعَرِيمِ)، أَيِ الْمَذْنُونِ.

قَوْلُهُ. (يَسْتَلِيمُ الْمَالُ) <sup>(١)</sup>، أَيِ الدَّيْنِ، وَفِي أَكْثَرِ [١٠١/٣] السَّيِّ قَالِ: «يَسْتَلِيمُ  
الدَّيْنُ» <sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ (خَالِصُ مَالِهِ)، أَيِ: مَالِ الْمَذْنُونِ

(١) هَذَا لَفْظُ الْمَطْرُوعِ مِنَ «الْهِدَايَةِ» لِمُعْرِضِيهِ [١٥٠/٣]، وَكَذَا فِي سَجَّةِ الْقُسْطَمُونِيِّ مِنَ «الْهِدَايَةِ»  
[٢/٦٩ ق. ٢]، مَخْطُوطُ مَكَّةَ وَلِي لَدِينِ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ الْأَرَزْدَانِيِّ مِنَ «الْهِدَايَةِ»  
[٢/٧٠ ق. ٢]، مَخْطُوطُ مَكَّةَ فَيَضُ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا -، فِي سَجَّةِ نَاسُوتِي مِنَ «الْهِدَايَةِ»  
[ق. ١٣٠] مَخْطُوطُ مَكَّةَ فَيَضُ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ شَهْرَكَندِي (الْمَعْرُوءَةِ عَلَى  
أَكْمَلِ الدِّينِ الدَّبَرْتِيِّ) مِنَ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٨] مَخْطُوطُ مَكَّةَ فَيَضُ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي  
سَجَّةِ الْعَاسِمِيِّ مِنَ «الْهِدَايَةِ» أَوْ ١٩٧، مَخْطُوطُ مَكَّةَ كَبِيرِي نَاصِلِ أَحْمَدَ بَشَا - تَرْكَا -،  
وَفِي سَجَّةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِي مِنَ «الْهِدَايَةِ» [٢/٦٦ ق. ٢] مَخْطُوطُ مَكَّةَ جَامِعِهِ بِرَمْسُونِ أَمْرِيكَ  
(رَقْمُ الْحِطِّ: ٣٥٩٤)

(٢) وَهَذَا هُوَ الْمَشْكُوكُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُ الْمَوْلَفُ مِنَ «الْهِدَايَةِ» [٢/٦٦ ق. ٢] مَخْطُوطُ مَكَّةَ فَيَضُ  
اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرَكَندِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَجَّةِ



يُثْبِتُ الْاِسْتِبْقَاءَ حَيْثُ اُنْكَرَ لوكالة، وَانْقُولُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فَيُقْسَدُ  
الْاَدَاءُ وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةً  
ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَخْصُصْ يَدَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَّةَهُ.

وَإِنْ كَانَ ضَاعَ فِي يَدِهِ نَحْوُ يَرْجَعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصْطَدِّقُهُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُجِبٌ فِي  
الْقَبْضِ وَهُوَ مَقْضُومٌ فِي هَذَا الْأَحَدِ، وَالْمَطْرُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ.

قَالَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَمِيمَةً عِنْدَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ الْمَأْخُودَ ثَابِتًا مَقْضُومًا عَلَيْهِ فِي  
رُغْمِهِمَا، وَهِيَ كَقَدْلَةٍ أُضِيفَتْ إِلَى حَالَةِ الْقَبْضِ فَتَصِحُّ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَالَةِ بِهَا (١٦١) رَا  
ذَابَ لَهُ عَلَى فُلَانٍ

وَلَوْ كَرَّ الْغَرِيمُ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لوكالة وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . . .

﴿ حَالَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ (اُنْكَرَ لوكالة)، أَيِ: اُنْكَرَ لِمَوْكَلٍ  
قَوْلُهُ (وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ)، أَيِ: فِي بَيَانِ لوكالة.  
قَوْلُهُ (مَعَ يَمِينِهِ)، أَيِ: قَوْلُ لَمَنْبٍ، وَهُوَ مُتَكَبِّرُ الرُّكْدَةِ.  
قَوْلُهُ (وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ)، أَيِ: يَرْجَعُ الْمَذْنُونُ بِمَا أَذَى إِلَى الْوَكِيلِ  
عَنِ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (بَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَّةَهُ)، أَيِ: فَلَمَّا ذُيِّنَ أَنْ يَنْقُصَ قِصَّةَ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (مَقْضُومٌ عَلَيْهِ)، أَيِ: عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (فِي رُغْمِهِمَا)، أَيِ: فِي رُغْمِ الْمَذْنُونِ وَالْوَكِيلِ

قَوْلُهُ: (إِلَى حَالِ الْمَقْضِ)، أَيِ: قَبْضِ رَبِّ الدَّيْنِ بِنَيْبٍ.

قَوْلُهُ (وَبِوَكَالَةٍ لِعَرِيمٍ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لوكالة)، هَذَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ، وَبِهِ  
يُكَذِّبُهُ يُصَبِّحُ، لِأَنَّ صُورَةَ الْكُذِبِ نَحْيٌ بَعْدَ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ، (وَكَيْدًا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ

على ادعائه ، فإن زجّع صاحب المال على العريم رجع العريم على الوكيل .  
 لأنه لم يصدّقه على الوكالة ، وإنما دفع إليه على رجاء الإحارة ، فإذا انقطع  
 رجاءه رجع عليه ، وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه إياه في الوكالة وبعد طهر  
 قضا ، وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات

على تكذيبه إياه في الوكالة

قوله : (على ادعائه) ، أي على دعوى وكيل

قوله (١٢) (وهذا أظهر) ، أي رجوع العريم على وكيل في صورة الدفع  
 مع الكذب أظهر من رجوعه عليه في الصورة الأولى ، وهذا إذا دفعه مع تصديق  
 وتصميم ، وإذا دفعه من غير تصديق ولا تكذيب ، لأنه لم يثبت رجوع فيهما مع  
 عدم التكذيب ، فمع شكيب أولى ، لأن الوكيل في حق المدين كالعاص

قوله : (لما قضا) ، إشارة إلى قوله (دفع إليه على رجاء الإحارة) ، فإذا انقطع  
 رجاءه رجع عليه

قوله (وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات) ،  
 ذكر هذا تعريفاً على ماله بقدرتي ، وأراد بها الوخوة الأربعة المذكورة

وهي الدفوع مع التصديق بلا تصميم ، والدفع مع التصديق والتصميم ،  
 والدفع بلا تصديق ولا تكذب ، والدفع مع التكذب

قال الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي» : «ورد ادعى لرجل أن فلان دسبه  
 بمس قتيه على هذا ، فلم يقر العريم به ، ودفع المال إليه على الإنكار ، ثم أراد أن  
 يسرده منه ، ثم بكر له دنت ، لأنه دفعه على وجه القصد»

قال شيخ الإسلام علاة الذب الأنسجاني في ١١٠٠ : «شرح»



لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا فصار كما إذا دفعه إلى  
فصولي على رحاء الإجارة لم يمتك الاسترداد، لا احتمال الإجارة، ولأن من  
باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه

غاية المباح

أشار إلى المعنى، وهو أن يدفع وقع على حتم أن يصير قضاء، فما لم يطل  
هذا الاحتمال لا يطل.

ولهذا قضا: أنه لو دفع الدين الذي عليه من إيمان على رحاء أن يحجز  
المالك؛ لم يكن له أن يشتريه، لا أن يحجز المالك؛ لأن الدفع متى كان معرضا،  
لا ينقص مع إيمان خصوب العرض؟

قوله: (لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا)

بيان كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا كان الوكيل عدلا ظاهر العذابة، ويكون  
صادقا في قوله: إني وكيل فلا يكون ما أخذه حقا للعائب بالنظر إلى الظاهر.  
وبيان كونه حقا للعائب محتملا فيما إذا كان الوكيل دسقا أو مستورا؛ لأن  
قوله يحتمل الصدق.

أو نقول: كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا وجد التصديق من رب المال بعد  
الدفع إلى الوكيل، والتصديق هو الظاهر؛ لأن المنيب لا يكذب المنيب ظاهرا  
وكونه حقا له محتملا فيما إذا وجد التكذب من رب المال؛ لأنه يحتمل  
أن الوكيل صادق في قوله، وما أخذه حق للعائب.

قوله: (ولأن من باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه)  
وذلك لأنه لا يجوز أن ينزع الإنسان في مقص ما تم من  
جهته؛ لأنه عيب، وهو حرام، ولهذا لم تكن الشفعة لو كمل المشتري حتى لا يلزم

ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه، لأنه إقرار بيمال الغير، بخلاف الدين.

﴿معه البيان﴾

٢٠٠ «انقص ما تم من جهته

قوله: (ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن إقراره وقع في مال الغير، وهو لا يملك ذلك، بخلاف ما إذا صدق الوكيل بنقص الدين حيث يؤمر بالسليم، لأنه إقرار في حالص ماله، وقد مرّ لبيان.

قال القُدوري في كتاب «التفريب»: «وروي الحسن عن أبي يوسف: أنه يُخبر عن الدفع».

ثم إذا أخذ الوكيل بوديعة، فجاء العائث بصدقة في الوكالة، برثا جميعاً، وإن أنكر الوكالة فقال: ما وكلتك، وحلف على ذلك، كان له أن يُصمّن المودع، وإذا صمّه، فإن كانت العين قائمة في يد الوكيل [١٠١، ١٠٢] رجع بها المودع على الوكيل، فإن كانت صاعث في يده، فهل للمودع أن يرجع عنه؟ وهو على وجوه: أحدها: أن يدفعها إليه المودع مع التصديق بلا تضمين، فلا رجوع فيه، لأن في رعيه أن الوكيل مجبور في الأخذ، ولكن الموكّل ظلم بالأخذ ثانياً بالتضمين، والمرء مؤاخذ برعيه.

والثاني أن يدفع بالتصديق [١٠١، ١٠٢]، بشرط ائتمان احتياطاً من تكذيب اعائث، فله الرجوع، لأن ذلك ضمان مُعلّق بشرط، وهو جائز عدلياً، فإذا صمّه العائث رجع على الوكيل لأجل صمائه.

والثالث أن يدفع مع التكذيب، فإذا صمّه العائث، كان له الرجوع على

ولو ادعى أنه مات أثناء الوصية ميراثاً له، ولا وراثته غيره.  
وصدقة المودع، ميراثاً دفع إليه، لأنه لا يبقى ماله بعد موته، فقد اتفق على  
أنه مال الوارث.

ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

في هذه المسألة

الوكيل، لأن في رعيته أنه أحسنه بعير حتى

والرابع أن يدفع بلا تصديق ولا تكذيب، وقد صممه العائت كان له الرجوع  
أيضاً، لأن المدفع كان على رجاء الإحارة من العائت، وقد انقطع الرجاء، رجع على  
الوكيل.

قوله (ولو ادعى أنه مات أثناء الوصية ميراثاً له، ولا وراثته غيره،  
وصدقة المودع، أمر بالمدفع إليه)، ذكره تفرعاً على مسألة القدوري، وذلك لأن  
تصديقه لم يقع في ملك الغير، لأن المودع لم يبق أهلاً للملك، لأن الموت يذهب  
أهلية الميت، وقد اتفق على أن المال مال الوارث، فلا حرم يؤمّر المودع حراً  
بسلام المال إلى الوارث.

وقوله (لا يبقى ماله) بالنصب على أنه حال، كما في قوله، «كلغة قد بقي  
من»، أي مشتمهاً، بقي لا يبقى مال الوديعة مال أبيه بعد موت أبيه.  
قوله (ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

( ) يخرج المحبون بعد ١٣٥٥ في المسألة بعدكم على أن أحد من التفرع، منها

أ - أنه حال، والصبر كصفة مبهمة ومن كصفة مبهمة بعد التفرع من مبهمة ولا كثير

ب - أنه معذور به لبعال المحذوف، والصبر حالاً فلا إلى في، وهو قوله الكوفي.

ج - أنه معذور على من حلف الحر، ولقد ير من أنه في بصر «الكتاب» بيوه

[٣٩٦] ١ - كتاب في علل الباء والإعراب، بمكة ١ [٢٨٧] والندرس لحيوه

لشوقي هب [ص/١٠٤].

يؤمّر بالدفع إليه ؛ لأنه ما دام حياً كان إقراراً بمنك بغيره ، لأنه من أهله فلا صدقاً في دعوى التبعية عنه

فإن وكل وكيلاً بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ، وبه يدفع المال ؛ لأن الوكالة قد شئت والاستمدة لم يثبت بمحرّد دعواه فلا يجوز الحق .

في عابه سير

به يؤمّر بالدفع إليه ) ، وذكر هذه المسألة أيضاً تعريفاً على مسألة القدوري ، ولهذا لم يذكرها في «البداية» ، وذلك لأن تصديق المودع المشتري في دعوى الشراء إقراراً منه بانتقال الملك من العير إلى العير ، ولا يصح الإقرار بمنك العير ؛ لأن صاحب المال ما دام حياً ، كان أهلاً للملك ، فلا يصدق المودع والمشتري في دعوى التبعية على رب المال ، بخلاف المسألة الأولى ، فإنه لما صدّقه في دعوى الإزات ، لم يقع [ ١٠٠ ] إقراره في ذلك بغيره ، لأن سميت ليس بأهل للملك قوله : ( فلا يصدقان ) ، أي . مدعي شراء المودع المصدق ( عنه ) ، أي على المودع .

قوله ( فإن وكل وكيلاً بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ، فإنه يدفع المال ) ، وهذه من مسائل «الجامع الصغير» في البيوع

وصورتها فيه : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في الرجل يكون له عير لرجل المال ، في وكل وكيلاً بذلك المال ، وأهم [ ٣١٧ ] الوكيل البيعة عليه ، وقال الذي عنه لمال قد استوفاه صاحبه [ ١٠٠ ] ، فإنه يقال له . دفع المال ، أي الوكيل ، ثم أتبع رب المال فاستخلفه » ( إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير ) ، وذلك لأن الوكيل أثبت حق لنفسه ، والغريم بدعوى الإيلاء يريد إبطال

فإن وبتعرب المال فيستحقه رغبة لحامه ، ولا يستحق الوكيل ؛ لأنه ثابت

قال وإن وكنت عيب في جارية ، ودعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

عامة المداين

حق الوكيل ، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة ، ولم تؤخذ ، وقد أمكن الجمع بين  
المشتري حق الوكيل ، وحق العريم ، يؤمر بالأداء بلا تأخير ، إلى تخليف رب  
الدين ، لقيام الحق في الحال ، ثم يتبع العريم رب الدين فيستحقه ، فإن حلف  
مضى لأداء ، وإن مكل ، يتبع انقاصه ، فيسترد ما قبضه ، فإن طلبت العريم يمين  
الوكيل بأن المؤكل لم يشتوف ، لا يستحق

قال القدوري في كتاب «التفريب» «لو قال زور أحلفه على عنقه ، وإن أرى  
أن يخيف خراج من الوثاقة» .

ولما أن الوكيل قام مقام المؤكل في الحصونة ، ومن دم مدم غيره لا  
يُستخلف فيما يدعى قبله من الإشتياء كنوصية ، ولأن العريم يدعى [١٢١] ٥٥٨  
الإبقاء على المؤكل ، واليمين عليه ، فلم تصح اليمين به .

وجه قول زور ، أن ليه لما حار أن تُسمع على الوكيل بما فيه من سقاط  
حقه في الحصونة ؛ جاز أن يستخلف ليكمل ، فيثبت هذا معنى ، وكما لو زور  
سقطت حصونته .

قوله (وبتبع رب المال) ، أي ، يتبع المدينون رب الدين

قوله (لحامه) ، أي ، لحام العريم ، وهو المدينون .

قوله (ولا يستحق الوكيل) ، لأنه ثابت ؛ لأن اليمين لا تخبري في الأيمان

قوله (وإن وكنت عيب في جارية) فادعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

حتى يخلف المشتري بحلاب مسألة الدين؛

حتى يخلف المشتري)، وهذه من مسائل السبع في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهما لا يرد المبيع  
المشترى حاربه، قطعن بعيب، فوكل وكيلًا فعاد، وقد باع قد رخصي المشتري  
قال: هذا لا أرده حتى يخضر المشتري فيخلف» . وإن ما لفظ «أصل الجامع  
الصغير»

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى - حيث يدفع المال إلى الوكيل  
بلا تأخير، إلى حصول رث الدين وخبفه ١٢١، ١٢٢، وفي هذه المسألة لا يرد المبيع  
على الناع، بل يؤخر الأمر إلى أن يخضر المشتري، فيخلف أنه ما رخصي بالمبيع -  
أن التدارك في مسألة الدين ممكن إذا ظهر خطأ القاصي وصدق الغريم، بأن يتكفل  
رث الدين عن التمسك باسترداد ما قبض القابض منه.

وفي مسألة الرد بالعيب إذا رُدَّ بالعيب لا يمكن التدارك بعد ذلك إذا ظهر  
خطأ القاصي وصدق الناع؛ لأن قضاء القاصي في الشوخر بالشهادة الباطلة ينقذ  
ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة، فكان القضاء بالصح باطلاً لا رماً، فإذا سقط البيع  
ظاهرًا وباطنًا لا يمكن إعادته بعد ذلك، فلا أخ هذا يؤخر الرد إلى أن يخضر  
المشتري فيخلف.

حتى قالوا في «شروح الجامع الصغير» : لَمَّا كَانَ قَضَاءُ الْقَاصِي بِالشَّهَادَةِ  
الْبَاطِلَةِ لَا يَنْقُذُ عَدَّ مُحَمَّدٍ بَاطِنًا، يَرُدُّ عَلَى النَّاعِ بِالْعَيْبِ بِلَا تَأْخِيرٍ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ  
الدِّينِ، فَكَانَتِ الْمَسْأَلَةُ سِوَاهُ ١٢١، ١٢٢؛ لِإِمْكَانِ التَّدَارُكِ فِيهِمَا.

وأما عند أبي يوسف: لو كان المشتري حاصرًا، فأراد أن يردَّ بالعيب؛

لأن الدار كمنحرف فماتك باسمه داد، فبعضه انه قبل إذا مهر الحصة عند محو له .  
وفي الثانية عثر فممكن لأن المصنف بالصحة ما يصح على الصحة وإن كان خطأ

﴿ في هذه المسألة ﴾

يشتغل المشتري بالله ما رضى بهذا بعث نظراً للمانع ، مما انه ادعى للمانع رضى ،  
أو لم يدع<sup>(١)</sup>

وإذا كان المشتري عائلاً وعمر المانع عن استحلافه ؛ لا ترد حين مختصراً  
المشتري ، ويختص طراً للمانع أيضاً ، وصيانة بمصداً عن التخلل إذا ظهر خطأ  
انقاضي [١٠١، ١٠٢] يكون المشتري عن الحلف ، وهذا هو الأصح من قول أبي  
يوسف .

وهو المراد من قول<sup>(٢)</sup> صاحب الهداية : (وقيل الأصح جند أبي يوسف :  
أن يؤخر في المضئير) ، أي : في مسألة الدثن ، ومسألة اشتراء نظراً للغريم والبايع  
وقيل بحتمل أن يرد المبيع بالعيب عند أبي يوسف بلا تأخير كما قال  
محمد ؛ لإمكان التدارك .

قوله : (تممكن فمالك) ، أي : في مسألة الدثن .

قوله : (عند نكوله) ، أي : نكول رت الدثن عن اسمين على أنه لم يستوف  
[١٠٢، ١٠٣] الدثن .

[١٠١، ١٠٢] قوله : (وفي الثانية) ، أي : في المسألة الثانية ، وهي مسألة الرد  
بالعيب

قوله : (لأن القضاء بالصحة ما يصح على الصحة وإن ظهر الخطأ) ؛ لأن قضاء  
القاضي في العقود والصوح بالشهادة الباطلة ينفذ صاهراً وباطناً عند أبي حنيفة

(١) يظهر الهداية المصنف [٢٦/٦]

(٢) وقع بالأصل المودة ، ولعبت من مره [٢٦] وفتح ، وفتح ، وفتح ، وفتح



عند أبي خيفة كما هو مدعاه ، ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك ، لأنه لا  
يمد ، فاما بعدهم فأنوا بحث أن يتحد الحواث على هذا في الفضلين ولا  
يؤخر ، لأن اشتراك ممكن عندهما لظلال النفس . وميل الأصح عند أبي  
يوسف رحمته أن يؤخر في الفضلين ، لأنه يفسر النظر حتى يحذف المشتري  
توكن حاصراً من غير دعوى النافع فينتظر ينتظر

قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله ، فأنفق  
عليهم عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة ، لأن الوكيل بالإتفاق وكيل بالشراء ،  
في هذه المسألة

والمراد من نقاده طاهراً : أن يثبت فيما يسا .

ومن نقاده باطلاً أن يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك قبل  
باب التحكيم من كتاب أدب القاضي .

قوله : (لأنه يفسر النظر حتى يستخلف المشتري) ، أي لأن أبا يوسف يفسر  
النظر لئلا

يعني أنه يستخلف لمشتري نظراً للنافع ، ادعى النافع رصا المشتري أم لا ،  
فإذا كان المشتري عات ، ينتظر هو إلى أن يختصر فيخلف للنظر للنافع أيضاً ، فعلى  
هذا ينتظر عنه في الدفن أيضاً نظراً للمريم ، وهذا معنى قوله (فيستظر للنظر)  
وقوله (حتى يستخلف) بارفع ، لأن «حتى» للحال

قوله : (قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله . فأنفق عنهم  
عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة) ١٠٠ ١٠١ ، أي قال في «الحامع الصغير»<sup>(١)</sup> .  
ومعنى قوله . (فالعشرة بالعشرة) ، أي تكون عشرة لتي حاسبها عنه له

(١) ينظر «الحامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» [ص ٤٠٧]





يُزَجَّعُ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا طَفَرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِكَانِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُوكِّلِ حَقُّ الرُّخُوعِ ، وَحَقُّ الْأَخْذِ إِذَا (١١١) طَفَرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ ، وَقَدْ طَفَرَ بِدَيْتٍ ، كَانَتْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْمَحْصُوفَةُ عِنْدَهُ لَهُ بِالْعَشْرَةِ الَّتِي أَبْتَفَقَ

وَلَا أَنَّ الْمُوكِّلَ فَضَى دَيْتًا كَانَ مُطَالًا بِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْصِمُ فِي وَفْتٍ لَا تَكُونُ لِدِرَاهِمٍ بِخَصْرَتِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَذْفَعَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، فَكَانَ مِنْ طَرِيقِ (١١٢) ٢٠٠ لِدَلَالَةِ كَانِ الْمُوَكَّلِ أَمْرًا بِأَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّخُوعِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَنَهَى بِكَ أَنْ تَطْلُوعًا فِيمَا فَعَلَ ، كَالْوَصِيِّ إِذَا فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، أَوْ الْوَارِثِ فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ بِعَبْرٍ إِذَا الْوَارِثَةُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، لَا يَكُونُ مُتَطْلُوعًا ، فَكَذَلِكَ هُنَا (١١٣).

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنَ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ مَسْأَلَةَ كِتَابِ الْوَكَّالَةِ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، وَلَيْسَ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ مَعْنَى الشَّرَاءِ ، فَوُرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْوَكَّالَةِ».

أَمَّا الْإِنْفَاقُ شِرَاءً فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ وَخَهَا (١١٤) الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ ، بَلْ صَحَّ ذَلِكَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، حَتَّى رَجَعَ الْمُوكِّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَتَّفَقَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : (وَقِيلَ : الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ ، فَأَمَّا الْإِنْفَاقُ بِتَقْصِيرِ الشَّرَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) ، أَيْ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي الشَّرَاءِ ، نَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُوكِّلُ مُكْبَّرًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ.

(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْبَلْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ وَالْوَارِثِ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَمَا هُوَ فِي حَاشِيَةِ ١٢٠

(٢) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «وَحَهَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَأَم»، «وَأَمَّ»، «وَأَمَّ»، «وَأَمَّ»

والْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَفَدَّ قَرِيبُهُ فَبُهِدَا كَذِبُ

وَقِيلَ: هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَصِيرُ مُتَرَعًا وَقِيلَ  
الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي قَضَاءِ لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَاءٍ، فَتَأْتِي الْإِنْعَادُ يَنْقُضُ  
لِشْرَاءَ بِلَا تَذْهِلَةٍ.

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

قَوْلُهُ: (وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ دَكْرَنَاهُ)، أَيُّ: الْحُكْمُ فِي لَوْكُلٍ بِالشَّرَاءِ  
أَنْ يَرْجَعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَا أَدَّى

قَوْلُهُ: (وَبَدَّ قَرِيبُهُ)، أَيُّ فِي بَابِ لَوْكَالِهِ بِالتَّبَعِ وَاشْتِرَاءِ عَمْدٍ قَوِيهِ (وَإِذَا  
دَفَعَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ مِنْ مَالِهِ، رَقَصَ الْمُبِيعُ، فَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ بِوَعْدِ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ  
اُعْتَدَتْ نِيَّتُهُمَا مُبَادَلَةً حَكِيمَةً)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْبِجَانِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ  
الشَّهِيدِ: «وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: ادْفَعْهَا إِلَيَّ فَلَا بِنَقْضٍ  
عَنِّي، فَدَفَعَ الْوَكِيلُ غَيْرَهَا (١٠٠٠ دِرْهَمًا)، وَاحْتَسَبَهَا عِنْدَهُ؛ كَانَ لِقِيَاسٍ أَنْ يَدْفَعَ الْأَلْفَ  
الَّتِي احْتَسَبَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَيَكُونُ مُتَطَوِّعًا فِيمَا دَفَعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْدَفْعِ مِنْ مَالِ  
نَفْسِهِ، فَيَكُونُ مُتَطَوِّعًا، وَقَدْ بَطُلَتْ جِهَةٌ قَضَاءِ الدَّيْنِ؛ فَيَرْدُّهُ الرَّدُّ إِلَى الْمَالِكِ

وَلَكِنِّي اسْتَحْسِنُ أَنْ أُحِيرَهُ، لِأَنَّ الْعَامُوزَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَامُوزٌ بِشُرَاءِ مَا فِي دِفْعِهِ  
الْأَمْرُ بِالدَّهْرِ وَمِثْلِهِمْ وَلَوْكُلٌ بِالشَّرَاءِ إِذَا اشْتَرَى وَتَنَدَّ لَقَمَنٌ مِنْ عَمْدٍ نَفْسِهِ؛ سَلِمَ  
اِمْتِنَاصُ لَهُ»

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] <sup>(١)</sup>.

﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾

(١) مَا فِي الْمَقْصُودِ مِنْ رِبَاذَاتِ: «وَأَمَّا»، «وَأَتَمَّ»، «وَأَعْلَمَ»، «وَأَخْرَجَ»

## بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، لأن الوكالة حقه فيه أن

## بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

آخر العزل عن الوكالة لما آتاه من نصبي منقوتها، فتأصت ذكره آتياً.  
١٦١٢ دا قوله. (قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة)، أي قد  
يُدَوَّرِي فِي «مختصره»

وذلك لأن الوكالة حق الموكل، وله أن يعزل حقه من شاء، إلا إذا كانت الوكالة  
مطلب الحظ، فيجوز له أن يعزله بلا رخص الحظ، مثلاً يلزم بطلان حق الغير  
قال شيخ الإسلام علي بن محمد علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي»  
لتحاكم الشهود «وإذا وكله بالحق، وله أن يعزله متى شاء، لأن الوكيل  
نسبة، فإذا عزله، فقد تبين أنه استعصى عنه، فذلك دلت على أنه حصل واحد،  
وهو أن يكون الحظ قد أحله حتى جعله وكيلاً في الحق، فلا يكون له أن  
تخرجه منها إلا بمقتضى من الحظ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
وصورته أن يقول له يبي أوافق أن تعزل، موكل وكيلاً بن عت أوافق  
فخصني بي عليه، فقد تعلق بها حق العت (١٠١)، فلا تفكر بعزلها، لا تعلمه  
إلى هذا لفظ شيخ الإسلام

وقال الإمام محمد بن أحمد الأنسجاني في «شرح لفظه» (١٠١) «وإذا

يُغْلَبُ، إِلَّا دَا تَعْلَقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ بَأْنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَطْلَبٌ مِنْ حِجَةِ  
الطَّلَبِ لَمْ يَبِهِ مِنْ إِنْطَادِ حَقِّ الْغَيْرِ، وَصَارَ كَالْوَكَاةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا عَقْدُ الرَّهْنِ  
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَايَتِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ  
مِنْ لَعَزَبِ إِصْرَارِهِ مِنْ حَيْثُ يَنْفَادُ وَلَا يَنْتَعِ أَوْ مِنْ حَيْثُ رُجُوعُ الْمُحْشَرِّقِ إِلَيْهِ

عَنْهُ لَمَّا كَانَ

أَنْ يَغْرُلَ وَكَيْلَهُ مَتَى شَاءَ، وَيَكُونُ بَعْرُوهُ إِتَاءَهُ حَارِحًا غَرَّ وَكَيْلَتِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَعِلْ  
بِوَكَايَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ ١٢١ ١٢٢ د، هَذَا إِذَا تَعْلَقَ بِوَكَايَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَحْدُثُ الْمُوَكَّلُ  
غَرْلَهُ بِغَيْرِ رِصٍّ مَسَّ لَهُ الْحَقُّ، كَمَا نَوْ رَهْنُ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَضَعَهُ  
عِنْدَ رَجُلٍ عَذْبٍ، وَحَقَّلَ لِمُرْتَهَنٍ أَوْ الْعَدْلَ مُسْتَطًا عَلَى تَتِيْعِهِ عِنْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ  
عَرَلَ أَرَاهُ مِنَ الْمُسْلَطِ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْحُحُ عَزْلُ الْمُدَّعِي.

وَكَذَلِكَ نَوْ وَكَّلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَعَ الْمُدَّعِي بِالطَّلَبِ الْمُدَّعِي،  
ثُمَّ عَرَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَضْرَةِ الْمُدَّعِي؛ فَلَا يَغْرُلُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِهَذِهِ الْوَكَاةِ حُلُّ  
الْغَيْرِ ١٢٣.

وَقَوْلُهُ: (يَطْلُبُ مِنْ حِجَةِ الطَّلَبِ)، أَيُّ: بِالطَّلَبِ مِنْ حِجَةِ الْمُدَّعِي.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَايَتِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ  
حَتَّى يَعْلَمَ). أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (١٢٤)

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَنْتَعِلُ لَوَكِيلُ قَتْلِ بُلُوعِ الْحَمْرِ إِلَيْهِ فِي أَقْبَسِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا  
يَغْرُلُ بِبَيْعِ الْمُوَكَّلِ وَغَنَابَتِهِ، وَيَنْتَعِلُ بِغَرْبِهِ نَفْسَهُ. كَذَا فِي «وَجْهِهِ» (١٢٥)

(١) فِي «ع» وَغَرْبِ الْوَكِيلِ

(٢) بَطْنُ الشَّرْحِ مَحْضَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْأَنْبَخَارِيِّ [ص ٢٦١].

(٣) بَطْنُ مَحْضَرِ الْقُدُّورِيِّ [ص ١١٦]

(٤) بَطْنُ «الْوَجْهِ» مَعَ تَعْرِيفِ شَرْحِ الْوَجْهِ لِلْعَرَلِيِّ [ص ٢٥٣]

يَنْتُزِعُ مِنْ مَالِ الْمُؤَكَّلِ وَيُسَلِّمُ الصَّعْبَ بَضْعَةً يَتَصَرَّرُ بِهِ ، وَسَوَى الْوَكِيلِ بِاللِّكَاخِ  
عِزَّةً لِمَوْخِهُ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعِدَّةِ أَوْ الْعِدَّةَ فِي الشَّخْرِ فَلَا يُعِيدُهُ .

→ حماية البيئة ←

وَحَقُّ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِنَصْرَتِي فِي حَالِصِ حَقِّهِ ، فَلَا يُغْتَرُّ عَنْهُمُ الْوَكِيلُ ، كَمَا فِي لَعْنَتِ

ولما أنه نفى بعد الأمر، فبسط فيه العلم كنهى صاحب الشريعة، لئلا يلزم  
التعريف.

والعقبة فيه: أنه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه، لأنه ربما يتصرف بعد ذلك بيعاً وشراءً، فتصرف حقوق العقبة إليه (١، ٢، ٣، ٤) من نقد اشترى من مالي المؤجل إذا كان وكيلًا بشراء، ومن تسليم البيع إذا كان وكيلًا بالبيع، ثم إذا نفذ أو سلم، يضمن ما تصرف؛ لأنه فعله بعد الغزل، وهذا ضرر لا محالة.

فَقُلْنَا لَا يَصُحُّ الْقَوْلُ قُلْ بُلُوعَ الْحَرِّ دَفْعًا لِلصَّوْرِ ، بِجَلَابِ الْعَزْلِ الْحَكْمِيِّ ،  
وَلَهُ كَمِ مِنْ شَيْءٍ يَثْبُتُ صِفًا ، وَلَا يَثْبُتُ فَضْدًا ، كَتَفْيِيزِ أَحَدِ أَعْدَادِ الْكَفَّارَةِ ، فَإِنَّهُ  
لَا يَتَغَيَّرُ فَضْدًا ، وَيَتَغَيَّرُ فِي هَيْئَتِهِ الْمُبَاشَرَةِ .

قوله: (فبضمة)، أي يضمن الوكيل ما تقدم من الثمن، وما سلك من المبيع إذا صَحَّ عزله.

قوله (وبنوي الوكيل بالسكاج وغيره للوجه الأول)، يعني أن الغزل لا يصح قبل علم الوكيل أصلاً، والوكيل بالسكاج وغيره سواء؛ نظرًا إلى الوجه الأول، وهو الإصرار بأنوكيل من حيث إبطال ولاية الوكيل، وكذا غزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشيئة من طلاق. «مختصر الكافي»<sup>(١)</sup>.

قوله (وقد ذكرنا اشتراط العدة أو العدة في المخير)، أشار به إلى ما ذكره

(١) ينظر: «الكافر» للحاكم الشهيد [٧٥/ق].

## ﴿ غِيَاثُ ٱلْمُتَلَمِّذِ ﴾

فِي فَصْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ مِنْ كِتَابِ «أَدَبِ ٱلْقَاصِي» يَقُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ ٱلشَّهِي عَنْ  
ٱلْوَكَالَةِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؒ)<sup>(١)</sup>

أَعْلَمُ: أَنَّ ٱلْوَكَالََةَ تَكُونُ بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَقْدًا، عَدْلًا كَانَ [١٢: ١٠٦] أَوْ  
فَاسِقًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ أَمْرًا، صَبِيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا، وَكَذَلِكَ ٱلْعَرُّ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَّبِعُ ٱلْعَرُّ إِلَّا بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ ٱلْعَدْلِ، أَوْ بِخَيْرِ ٱلْأَتْبَاعِ إِذَا  
لَمْ يَكُونُوا عَدْلِينَ، وَعَنِ هَذِهِ ٱلْحَلَالَةِ: إِبْتِغَاءُ ٱلْعَدْلِ ٱلْحَاسِبِ بَعْدَ ٱلْإِحَارِ بِٱلْحَدِثِ،  
وَصَبْرُ رَجُلٍ مُحْتَرَمٍ ٱلْقَدَرِ، وَسُكُوتُ ٱلشَّفِيعِ وَٱلْكُفْرِ، وَقَدْ رَوَّحَهَا ٱلرُّوَيْ، وَمَنْ سَلِمَ  
فِي دَارِ ٱلْحَرْبِ فَأُخِيرَ بِٱلْشَّرَائِعِ، وَخَيَّرَ ٱلْعَدِ [١٠٥: ١] ٱلْمَأْدُونُ، وَقَدْ نَرَى حَمِيعُ  
ذَلِكَ فِي فَصْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ ٱلْمُعَامَلَاتِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ بِرَّ حَدِّ [٣١٩: ٢] عَدْلًا كَانَ أَوْ  
فَاسِقًا، كَمَا فِي حَاشِي ٱلْإِذْنَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَبَى حَنِيفَةَ ؒ أَنَّ ٱلْإِحَارَ بِٱلْعَرِّ وَٱلْحَجَرَ يُشْبِهُ ٱلْإِحَارَ بِٱلْوَكَالَةِ مِنْ حَيْثُ  
إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي بَيْتِهِ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْطَرَطْ لِمَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ ٱلْقَضَاءِ، وَبِهِ  
مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ ٱلْامْتِنَاعُ مِنَ ٱلتَّصَرُّفِ، شَاءَ أَوْ أَمْنٍ، فَأَشْنَى ٱلشَّهَادَةِ،  
فَوَ كَذَلِكَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِزُوجِي فِيهِ شَرَائِطُ ٱلشَّهَادَةِ جَمِيعًا، فَسَ  
كَانَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، زُوجِي فِيهِ أَحَدُ شَطْرَيْ ٱلشَّهَادَةِ ٱلْعَدَا  
ٱلْعَدَاةُ

(١) يَنْظُرُ ٱلْمُصَرِّفُ [١٣: ١٩]، ١. مَجْمَعُ ٱلرَّهْمَانِي [٣٥١: ٩]، ٢. ٱلْأَحْبَارُ [١٦٣: ٢] ١. ٱلْبَدَا  
[٣٠٧: ٩]، ٢. ٱلْجَوْهَرَةُ ٱلْبِيرَةُ [٣٠٥: ١]

(٢) يَنْظُرُ ٱلْمُحَصِّرُ ٱلْمُطَهَّرِيُّ [ص ٩: ١]، ١. ٱلْمُسَوِّدُ [١٦: ١٩]، ٢. مَجْمَعُ ٱلْمُفَهِّمِ [٢٣٠: ٣]  
١. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [١٣: ٥]، ٢. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [٢٨٧: ٤]، ٣. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [٥٨٤: ٣]



وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخيوبه ختوما مغطيا، ولحاقه بدار  
الحزب مرتداً، .....

﴿عند الدار﴾

و شوكيل ليس فيه إلزام من وخيب، لأنه على حيرة إن شاء تصرف، وإن شاء  
أبى، فلم يراع فيه شيء من شرائط الشهادة، وكذلك الرسول لم يشترط فيه شيء  
من شرائط (١٦٨/١٦٩) الشهادة، لأن الرسول قائم مقام المرسِل، فصار كذا المرسِل  
شأنه بالقرن، فلم يغير صحت الرسول، وبقي السبب مَرَّ في فضل النصاء  
بالمواريث.

وأورد القُدوري في كتاب «التقريب» سؤالاً وحواراً فقال:

«لا يقال: فلم جاز قول حري أنيس غير عدلين؟»

قلنا: لأن عدد المخبرين له تأثير، بدلالة أن خبرهم قد يُفصي إلى العلم مع  
عدم العدالة.

قوله: (وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخيوبه ختوما مغطيا، ولحاقه بدار  
الحزب مرتداً)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>، وذلك لأن كل تصرف  
يسر له دوام يُجعل لدوايه حكم الابتداء، لأنه يسيل من الفسخ والقصر في كل  
ساعة، فإذا امتنع عن الفسخ صدر كأنه أشأ العقد، ثم لما كان لدوام حكم  
الابتداء، وقيام الأمر شرط حالة الابتداء، فيكون شرطاً حالة النقاء أيضاً، وقد  
بطل الأمر بعارض الموت، والخيوب المطلق، واللحاق بدار الحرب، فيتطلب  
التوكيل، لأنه لا يكون بدوي الأمر.

قال في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»<sup>(٢)</sup> «وهذا كله في موضع يُمْلِكُ  
الموكل غيره، أما في موضع لا يُمْلِكُ غيره، كالقرن في باب الرهن، والأمر

(١) حقه «مختصر القُدوري» [ص ١١٦]

(٢) بطل «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهد [و ١٧٩]



في غاية البيان

١٦٥٠ باليد للمرأة؛ فإنه لا ينعزل الوكيل بموت الموكِّل وجُوبه، والوكِّل بالخصومة بالتمسك الخصم بغير موت الموكِّل وجُوبه، ولو كسَّ بالطلاق بغير بحسب الموكِّل مستحسناً، ولا يعزل فإت.

وقال شيخ الإسلام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الأسدي في أوائل كتاب الوكَّالة من «شرح الكافي»: «وإذا وُكِّل الرجل وكيلاً في خصوصية، أو بيع، أو شراء شيء؛ كان له أن يخرجَه من الوكَّالة؛ لأنَّ الوكيل صحَّ بحق الموكِّل، فكان له إبطاله، فوَدَّ لَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى دَهَبَ عَقْلُ الْمُوكِّلِ دُمَامًا دَائِمًا؛ فَقَدْ خَرَجَ الْوَكِيلُ مِنَ الْوَكَّالَةِ، لِأَنَّ بَقَاءَ الْوَكَّالَةِ يَسْتَدْعِي بَقَاءَ أَهْلِيَّةِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْهُ، فَقَدْ بَطَلَتْ

وهذا في شيء يقتل الغزل، فأما في شيء لا يُفَكِّه عِزُّهُ؛ فلا يَبْطُلُ، ومثل الأمر باليد وما أشبهه، لأنَّ هذا تصرُّف لازم لا يحتج إلى التجديد، فلا يُشترط بقاء الأهلية، بخلاف التصرف الجائر؛ لأنه تلاشى في كل ساعة، فعُتِبَ بقاءه أهلاً.

(١٦٥١) ولو كان ذهب عقله ساعة، أو من ساعة، ثم أفاق فالوكيل على وكيالته؛ لأنَّ هذا المعارض لا دوام له، فأشبه الثوم والإعلاء.

ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى يُجَنَّ أكثر لسنة؛ لأنه التَّخَنُّ بالمسب في حق أكثر أحكام الشرع، وقال محمد حتى يُجَنَّ شهراً؛ لأنه يسقط عنه الصَّوم، وقال أحياناً حتى يُجَنَّ سنة كاملة، حتى يسقط حمله لتكاليف والوظائف، وكل ذلك للاختصاص فيه مائة إلى مائة شيع الإسلام الأسدي رحمه الله.

وقال الناطقي في «الأجاس»: «وقال ابن سنانة في «نواذره»: قال محمد في قوله الأول حتى يُجَنَّ يوماً وليلة» (١٦٥٢) ثم يخرج الوكيل من الوكَّالة.

.....

• هبة خيفة •

ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى تُجَرَّ شَهْرًا. ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى يُحَرَّ سَنَةً<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» فِي كِتَابِ النِّكَاحِ: «وَتَفْسِيرُ الْجَوْدِ الْمُطْبِقِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، أَكْثَرُ السَّنَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. حَكَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَبُو بَكْرٍ الزَّارِيُّ، وَحَمَلُ الشَّهْرِ قَوْلُ أَبِي خَيْفَةَ<sup>(٢)</sup>».

وَقَالَ فِي «الْوَقَائِعِ الْخُتَابِيَّةِ» - فِي بَابِ الْبَيْعِ [١١٠/١٦١] الْحَاثِرَةُ بِعَلَامَةٍ لَوَاو<sup>(٣)</sup> - «وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ أَبُو خَيْفَةَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَا دُونَ الشَّهْرِ فِي حُكْمِ الْعَاصِي، فَكَانَ قَصِيرًا، وَالشَّهْرُ مُصَاعِدًا فِي حُكْمِ الْأَجَلِ، فَكَانَ طَوِيلًا».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّحْرِيبِ»: «قَالَ فِي «الْأَصْلِ»<sup>(٤)</sup>: إِذَا دَهَبَ عَقْلُ الْمُؤَكَّلِ رَمَانًا، خَرَجَ الْمُؤَكَّلُ مِنَ الْوَكَالَةِ فِيمَا لَهُ إِحْرَاجُهُ مِنْهُ، وَلَوْ دَهَبَ عَقْلُهُ مَسَاعَةً، دَلَّوْكَائِلُ عَيْنٍ وَكَائِلِهِ، وَأَجْمَلُ هَذَا كَالثَّوْمِ، وَلَا أَقْبَسُهُ بِالْأَوَّلِ، وَهُمَا فِي الْقِيَاسِ

(١) يَطْرُقُ «الْأَحْسَاسُ» لِلطَّاطِنِيِّ [٢٦٣ - ٢٦٤]

(٢) وَحَدَّ الْمَطْبِقُ شَهْرًا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ أَصَرًا بِمَا يَسْتَلِظُّ بِهِ الصَّرْمُ، قَالَ فِي «الشَّرْهَ الْبَلَّالِيَّةِ» مَعْرَبًا إِلَى «الْمُصْرَمَاتِ» وَهِيَ بِمِثْلِ فِي الْفَهْسَانِيِّ وَالْبَلَّالِيِّ، وَحَدَّثَهُ قَاصِمُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ مَا يَقْصِي بِهِ فِي «الْمُجْتَهِدَاتِ» قَوْلُ أَبِي حَبِيبٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِ الْقَرْنَ، فَيَحْطُطُ، كَمَا فِي «الدَّرَرِ» وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَرُونَ: لِأَنَّهُ سَقَطَ بِهِ جَمِيعُ الْعَادَاتِ، وَقَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» [ص/٢٧١] قَالَ فِي «الْأَحْيَارِ» وَهُوَ الصَّحِيحُ بَطْنُ «السُّوْطِ» [١٢/١٩]، «الْمُحِبُّ الْبَرْدِي» [٣٥١/٩]، «الْأَحْيَارُ» [١٦٣/٢]، «الْأَسَدُ الْحَكَامُ» [٢٥٤/١]، «بَيْنَ الْحَاثِرِ» [٢٨٧/١]، «سَابِغَةُ» [٣٠٧/٩]، «تَكْنِيهِ فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١٤٠/٨]، «دَرَرُ الْحَكَامِ» [٢٩٤/٢]، «الْفَرْ الْمَحَارُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٣٨/٥]، «بَابُ» [١٤٦/٢]

(٣) يُمْنِي - «عَلَامَةُ الْوَاوِ» عَادَ رَمَاهُ خُثَامُ الْفَيْزِ الْمَعْرُوفُ - «الْعَصْدَرُ الشَّهِيدُ» فِي كِتَابِهِ «الْوَقَائِعُ»، «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» إِلَى كِتَابِ «الْوَقَائِعِ» لِلطَّاطِنِيِّ هَكَذَا نَصُّ عَلَيْهِ الْعَصْدَرُ الشَّهِيدُ فِي دِيَارَةِ كِتَابِهِ بِحَرْفِ «صَاوِي الْكُبْرَى» «الْوَقَائِعُ» لِلْعَصْدَرِ الشَّهِيدِ [ق/٣/ب] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيْضُ اللَّهِ أَمْدِي - رَكِبَ (رَفَعَ الْحَطَّ ١٠٨٦)، وَهَكَذَا بَطْنُ لِحَاجِي حَلَمَةَ [١٢٢٨/٢]

(٤) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» الْمَعْرُوفُ «السُّوْطُ» [٢١٠/١١] طَبْعَةً وَرَارَةً الْأَوَّلُ الْمَطْرِيَّةُ



لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا نداء من قيام الأمر وقد مطلق بهذه الموارد، وشروط أن يكون الخئون مطلقاً، لأن دليله سرية الإغماء، وحادث المطبق شهر عند أبي يوسف؛ اغتراباً بما ينقضي به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة؛ لأنه تنقضي به الصلوات الخمس صار كالميت وقيل مضمداً؛ حول كامل؛ لأنه ينقضي به جميع العبادات، فقدر به احتياطاً

في العبادات

الأمر كما يطل لو كالة، ومن كدلت الموت؛ لأنه لا يطل الأمر؛ إلى هنا لفظ القنوري في كتاب «التقريب».

ولم يذكر الساطعي، والقنوري، وشيخ الإسلام علاء الدين قول أبي حنيفة في الخئون المطبق كما نرى، ولكن ذكر في «الواقعات» و«الفتاوى الصغرى» أنه شهر عنه

وجمهور مطلق - (١٢، ١٧) - يكون الطاء وكسر الباء - أي: داهم، ومعه تنحية الأطباء الخمس الدسوة اللازمة به «المطبعة».

قوله: (لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه).

لا يقال: التبع بشرط المعار نصرت غير لازم أبداً، ومع هذا لا يطل باعتراض الموت، بل ينقضي ويتطل الجبار

فعلم، أن كون النصرت غير لازم لا يستلزم أن يكون لدوامه حكم الابتدائه. لأننا نقول الأصل في التبع التروم وعدمه يعارض الجبار، فإذا مدت نقرّر الأصل ويطل المعارض.

قوله: (وقد بطل بهذه الموارد)، أي: بطل أمر الموكلي بموته وحنويه مطلقاً، ولحقه مدار الحرب مؤثداً.

قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّقَاتِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَهُ فَكَذَلِكَ وَكَأَلْتَهُ، فَإِنْ أَسْتَمَ بَعْدَهُ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِذَارِ الْخَرْبِ بَطَلَتْ الْوِكَالَةُ، فَذَا عِنْدَهُمَا: تَصَرُّقَاتُهُ بَاطِلَةٌ فَلَا تَبْطُلُ وَكَأَلْتَهُ لِأَنَّ بَثْرَتَ، أَوْ يُقْتَلُ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِبِخَاقِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ.

كتاب بركات

قَوْلُهُ: (قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ) (١٦٦: ١٦٧ م)، أَبِي، قَالَ الْمَشَائِخُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»، قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، أَمَّا عِنْدَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ [١٦٧: ١٦٨] لِقَاضِي بِلْحَقِ، لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ وَإِنْ كَانَ يَدْعُوهُ بِأَهْلِ الْحَرْبِ حَزَبَ عَلِيٍّ، وَهُمْ أَمُوتُ فِي حَقِّهِ، شَرْطُ الْحُكْمِ بِلْحَقِهِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ أَمْرُ لِلْحَقِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ [١٦٧: ١٦٨] بِمُسْتَقَرٍّ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي «مَنْحِ الْقُدُورِيِّ»: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ: قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى وَكَأَلْتِهِ مَا لَمْ يَمُتْ، أَوْ يُقْتَلَ، أَوْ يُحْكَمَ بِبِخَاقِهِ، وَلِمَا نُهُ فَرَّغَ عَنِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ تَصَرُّقِ الْمُرْتَدِّ وَرَوَالِ مِنْكَ، فَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ: يَرُودُ مِنْكَ رَوَّالٌ مُرَاعِيٌّ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَرُودُ مِنْكَ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ: يَمُوتُ مَنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمَنْزِلَةِ السَّرِيسِ، فَإِذَا حُكِمَ بِلْحَقِهِ، زَالَ مِنْكَ وَصَارَ كَالْمَيِّتِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ)، أَيُّ مَرَّ كَوْنُ تَصَرُّقِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ أَوْ نَاقِظٌ فِي السَّيْرِ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَمَا بَاعَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ وَهَنَهُ، أَوْ

(١) وفيد بالحق لأنه قبله لا يصل بركيله اتفاقاً وفيما يتحقق بالحكم به لأنه لا ينسب لانه، كما في النقص وغيره، ثم هذا كنهه فيما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يثبت عمره، بخلاف اللازمة، فإنها لا تبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الدار والأمر بالهدم كما في «المسألة» [١٦٧: ١٦٨] ويظهر «المبسوط» [١٦٧: ١٦٨]، «مصحف أبي رهاوي» [٣٥١: ٩]، «الآخيار» [١٦٣: ٢]، «الاحكام» [٢٥٤: ٢]، «البيان» [٢٨٧: ٤]، «المسألة» [٣٥٧: ٩]، «الكنه» فتح «الفتاوى» [١٤٠: ٨]، «رد المحتار» [٢٩٤: ٢]، «الدر المختار مع حاشيته من عابدين» [٥٢٨: ٥]

وإن كان الموكل امرأة فارتدت فالتوكل على وكالته حتى ثبوت أو تلتحق  
بغير الخبز لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت

قال وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو  
الشريك (١٧٧) فافترقا، فهذه الوخوة تنطل الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم  
لما ذكرنا أن نقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد نطل بالبحر والعمير  
والإفراق، ولا فرق بين العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكيم؛ فلا يتوقف على  
العلم كالتوكيل بالبيع إذا باعه الموكل.

في المحصر

نصرف فيه من أمواله في حال ردته؛ فهو مؤقف.

قوله: (لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت)؛ لأن المرتدة لا تقل  
علما؛ لأن علة القتل الجراث، ولم يؤخذ؛ لأنه ليس لها يثة صالحة للحجاب.

قوله: (وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو  
الشريك فافترقا، فهذه الوخوة تنطل الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم)، وهذا  
لفظ القنوري في «محصر».

قال الشيخ أبو نصر النخعي في «شرح المحصر»: «ودلت لأن الوكيل  
ينصرف من طريق (١٧٨) الأمر، وقد بطل أمر هؤلاء في المال، فبطلت الوكالة،  
غبن الوكيل أو لم يعلم؛ لأنه عزل من طريق الحكم، فلا يفتقر فيه العلم كالموت».

ثم قال الشيخ أبو نصر: «وهذا الذي ذكره القنوري جميعه خارج على الأصل  
إلا في الشريكين، وبما ذكره صاحب كتاب «نظر» إلى ما لفظه

يفي أحد شريكي العبد أو المقاحة إذا وكل وكبلا، ثم افترقا، بطلت

(١) سطر «محصر» قنوري (ص ١١٦)

(٢) سطر «شرح محصر» قنوري، «نظر» (١ ٣٨٦)

الوكالة على ما ذكره القُدوري، وبكى ديث حلال برؤية

ألا ترى إلى ما قال مُحَمَّدٌ في «الأصل»: «وإذا وَكَّلَ أَحَدُ المتعاضدين وَكِيلًا بشيءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ نَدِي وَرَبِّي ذَلِكَ، نَمَّ فَرَقًا وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ بَنَى الْوَكِيلَ أَمَصَى الَّذِي كَانَ وَكَّلَ بِهِ، وَهُوَ يَعْنِي أَوْ لَا يَعْنِي، وَبَنَى يَحْوِرُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ بَنَى كَانُ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَيْءٍ لِلْوَكَاةِ»<sup>١</sup> إِلَى هَذَا لَفْظُ (١٢/ ٦٨) مُحَمَّدٍ فِي وَكَاةِ أَحَدِ الْمُتَعَاوِضِينَ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبَغَانِيُّ فِي «شرح الكافي» لِلْحَاكِمِ اشْتِهَادٌ - فِي باب الْوَكَاةِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَالشَّرِبِ -: «وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضِينَ وَكِيلًا فِي شَيْءٍ هُوَ وَرَبِّيهِ، ثُمَّ تَمَرَّقَ وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدُ أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَمَصَى الرِّكِيضَ مَا وَكَّلَ بِهِ وَهُوَ يَعْنِي أَوْ لَا يَعْنِي، جَرَى ذَلِكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّ بَعْضَ الشَّرِيطِ يَمُدُّ عَلَيْهِمَا فِي التَّصَرُّفِ فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشَرَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّسْلِيَةِ وَبَحْوِهِمَا فِي حَالَةِ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْفُسْخِ؛ لِمَا عُرِفَ أَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَكُونُ رَحْمَةً إِلَى مَنْ وَلِيَ الْعَقْدَ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَقْدِ فِي حَقِّ مَنْ نَعَقَدَهُ، فَمَتَى بَقِيَ وَلِيًّا بَعْدَ الْمَضَارِقَةِ، بَقِيَ وَكَلَهُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَا وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدِهِمَا حَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بَشَيْءًا لِلْوَكَاةِ، لِأَنَّ أَمْرَ الْقَصْرِ لَا يَطْهَرُ فِي تَرَاوُعِ عُقُودٍ بَاشَرَهَا أَحَدُهُمَا قَطْرٌ ذَلِكَ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الأَسْبَغَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَالْعَبْتُ مِنْ (١٢/ ٦٩) صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» أَنَّهُ أَتَاهُمُ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَلَامِ

(١) بَصْرٌ وَلَا صَرْفٌ مَعْرُوفٌ سَبَبُهُ [١٠/ ٣٧٠ طبعه وزارة الأوقاف بمصر]



● عليه السلام ●

القُدُورِيُّ، والمَعَالِىُّ عَلَى طَبْعِي أَنَّ الْقُدُورِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْوَكِيلَ أَنَّهُ أَشْأَهُ [١٣١١] فِي صِفَةِ عَقْدِ الشَّرِكَةِ، لَا الْوَكِيلَ الْإِسْتَدَانِيَّةَ لِعُقُوبِهِ، لِأَنَّ الْمَصْنُوعَ - وَهُوَ عَقْدُ الشَّرِكَةِ - إِذَا بَطُلَ، بَطُلَ مَا فِي صِفَتِهِ لَا مُحَالَةً، وَإِلَّا لَمَرُمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُحَالَةً بِرَوَايَةِ لَا مُحَالَةً.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ الْأَنْصَارِيُّ [١] فِي «شرح الكافي» - فِي مَابَ وَكَأَلَةِ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ وَالْمُكَاتَبِ - وَذَا حَرَّ الْمَوْزِي عَلَى عِنْدِهِ، أَوْ حَرَّ الْمُكَاتَبُ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ، انْقَطَعَتْ وَكَيْلُهُ إِلَّا فِي نَهْيٍ، وَالْمُطَاعِي فِي كُلِّ شَيْءٍ رِئْيَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتُهُ قَدْ بَطُلَتْ بِالْمَحْضَرِّ وَالْعَمْرُ فِي التَّصَرُّفَاتِ اخْتَمَعَ، إِلَّا فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشِرٍ فِي حَالَةِ الْإِدْنِ، فَكَذَا وَلايَةُ وَكَلِهِ.

وَإِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ الثَّرَمَاءِ، أَوْ مَابَ، بَطُلَتْ وَلايَةُ وَكَيْلِهِ فِي حَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ وَلايَتُهُ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ أَنْ لَوْ أَفْكَسَ إِفْقَادَهُ [٢]، [١٣١٢] الْإِدْنِ تَقْدِيرًا، فَيُجْعَلُ لِحَظَرٍ كَلًّا خَيْرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْمُ هَكَذَا فِي مِثْلِ نَفْسِهِ، لَا فِي مِثْلِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، لَا فِي حَالَةِ الْمَوْتِ.

[١٣١٣] وَلَيْسَ لِمَوْلَاةٍ إِذَا عَابَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْضُلَ دِينَهُ، وَلَا يُؤْكَلَ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِلِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ أَفْضَلَ شَيْئًا مَعَ هَذَا أَوْ وَكَيْلَهُ [٣]، فَهُوَ حَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَفْضُلُ لَهُ، فَإِذَا قَصَرَ عَنْهُ، فَقَدْ دَفَعَ الْوَاسِطَةَ فَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَخْزَ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْضُلُ لِمَوْلَاةٍ، وَإِنَّمَا يَفْضُلُ لِعُرْمَانِهِ، وَكَذَلِكَ لَوَدِيعَةُ، وَالْمُضَارَبَةُ، وَالْبَيْعَةُ وَمَا أَشَبَّهَا.

[١] وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَكْمَلُ بِأَنَّهُ عَلَى عَمِيرٍ صَحَّ يَحْضَرُ بِسَالِ الشَّرِكَةِ لَا غَيْرَ، عَلَى أَنَّهُ مُحَالِفٌ بِصَدْرِهِ.

الْكُتُبِ بِحَقِّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ [١٣١٤]، [١٣١٥] سَابِقُهُ تَرْجِعُ إِلَيْهِ [١٣١٦] [١٣١٧]

[٢] أَيْ: وَكَلِ الْمَوْلَى، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ [١٣١٨]



قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَمْرُهُ بَعْدَ جُنُونِهِ وَمَوْتِهِ.

وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا

﴿عنه بسند صحيح﴾

قوله، (فإن، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة)، أي، قال القُدُورِيُّ في «مختصره»<sup>(١)</sup>، وذلك لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِأَمْرِ الْمَوْكَلِّ عَنْهُ، وَأَمْرُهُ يَنْطَلِقُ بِمَوْتِهِ وَجُنُونِهِ، فَلَا يَصِحُّ نَصْرُفُهُ.

قوله (وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مختصره»<sup>(٢)</sup>.

علم، أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا تَعُودُ الْوَكَالَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ حَتَّى يُجَدِّدَهَا، كَمَا فِي الْمُوَكَّلِ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، حَيْثُ لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ بِالْإِتْمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي عَوْدِ الْمُوَكَّلِ<sup>(٣)</sup>، وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي «السِّرِّ الْكَبِيرِ»<sup>(٤)</sup>، أَنَّ الْوَكَالََةَ تَعُودُ<sup>(٥)</sup>.

وَجَنَّهُ بِلَاكِ الرَّوَاةِ، أَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ بِرَوَايَةِ بَنِي الْمُوَكَّلِ، إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، عَادَ يَمْلِكُهُ الْأَوَّلُ، فَارْتَجَبَ أَنْ يَعُودَ بِحَقْقِهِ، كَمَا قَالُوا هِبَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدِهِ، ثُمَّ بَعَاهُ لِمُوَكَّلٍ؛ انْعَزَلَ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رُدَّ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِعَيْبٍ بِقَصْدٍ قَاصٍ، عَادَتْ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ الْأَوَّلَ عَادَ فَعَادَ بِحَقْقِهِ.

وَجَنَّهُ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ إِذْ قُضِيَ بِلَحْقِهِ فَقَدْ قُضِيَ بِسُورِهِ، وَالْوَكَالَةُ لَا تَقْبَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ، بَطَلَتْ، وَابْتِطَلُ لَا يَعُودُ، بِجَلَابِ أَمْلَاكِهِ، بِرَبِّهَا قَاسِمَةً بَعْدَ امْمُوتِ، فَجَارَ أَنْ تَعُودَ، وَلِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَمْتَنِعُ ابْتِدَاءُ الْوَكَالَةِ، إِذَا هَرَأَ عَلَيْهَا أَبْطَلَهَا كَالْجَوْرِ

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/١١٦].

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: «المبسوط» [١٥/١٩]، «الدائع، مصاليح» [٣٩/٦]، «نبيي للحقائق» [٢٨٨/٤].

(٤) وقع بالأصل «سِرُّ الكبير» ولعلَّت من «الأم»، و«صح»، و«غ»، و«ص».

(٥) ينظر: «سِرُّ الكبير» مع شرح لرحبي، لمحمد بن الحسن [١٦٠/٥، ١٦٠/١٦].

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَدَمَ عَادِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّهُ  
«نَعَزَّ»، بَلْ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّ الْأَمْرَ لَمْ يَتَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ، كَمَا قَالَ لَعِيرٌ: بَعَثْتُ بِيَعْفَةَ  
فَأَخْرَجَهَا مِنْهَا، لَمْ يَخْرُ بِيَعْفَةُ، إِذَا عَادَ جَارُ بِيَعْفَةَ، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَيْسَ  
بِمَنْ يَحْفَظُ حَقِيقَةَ، إِلَّا أَنَا الْحَقُّ بِالْأَمْرَاتِ لَا يَطْعُ وَلَا يَبْ أَلَا يَبْ، وَهَذَا الْعَدَمُ  
يَعْرِضُ الرِّوَالِ، إِذَا رَأَى ظَهَرَ حُكْمِ الْأَصْلِ، فَكَيْفَ الْحُكْمُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا نَجَّى  
الْمُوكَّلُ بِالْأَمْرِ ثُمَّ عَادَ مُسْتَمًا، حَيْثُ [١٦٠٨] لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ،  
لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ [١٦٠٨] رِوَالِ أَمْلَاكِ، وَالْوَكَاةُ كَانَتْ مُتَعَدِّقَةً بِعَيْنِ الْمَالِ، فَلَمْ  
يَخْرُ بِفَاوْهَا مَعَ رِوَالِ الْعِلْقَةِ فِيهِ، وَالْوَكِيلُ لَيْسَ وَكَالْتُهُ بِمَا يَمْلِكُ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدين الأسيدي في «شرح الكافي» - في أول  
الباب من كتاب «الوكالة» - «ثُمَّ قَدَّرَ مُدَّةَ الدَّخَالِ بِأَقْلٍ مِنْ سَنَةٍ، قَالَ: إِنْ بَقِيَ أَقْلٌ  
مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، تَعُودُ الْوَكَاةُ، لِأَنَّ بَقِيَّتَهَا [١٦٠٨] عَلَى احْتِمَالِ أَنْ يَعُودَ، فَأَمَّا  
إِذَا بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ، لِأَنَّ احْتِمَالِ الْعُودِ قَدْ تَبَطَّلَ بِالْخَوَلِ  
ظَاهِرًا وَغَلْبًا، فَصَارَ كَالْجَوَابِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ سَنَةٍ لَا تَبْطُلُ الْوَكَاةُ، وَهَذَا اسْتَوْعَبَ  
السَّيِّئَةَ تَبْطُلُ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ ﷺ فِي «شرح الكافي».

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: لَا تَرَى أَنَّ الْمُوكَّلَ لَوْ كَانَ  
قَالَ لِلْوَكِيلِ وَكَلِّتْ بَيْنَ هَذَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، «رَدُّهُ وَلِجَوِّهِ جَازَ بِيَعْفَةَ، فَدَلَّ أَنَّ  
الْمَعْنَى مِنَ التَّصَرُّفِ لَيْسَ هُوَ لِأَخْلِ الْعَرْلِ، وَبَكْرُ الْأَمْرِ لَمْ يَتَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ».  
ثُمَّ قَالَ الْقُدُورِيُّ: «وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا نَعْرِفُهَا مِنْ مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ، فَلَا مَعْنَى  
لِلْإِزَاحَةِ».

قَوْلُهُ: (وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ)، أَيُّ: حَوَارِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ إِذَا عَادَ مُسْتَمًا مَذْهَبُ  
مُحَمَّدٍ ﷺ.

لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ وَبِمَا عَجَزَ بِعَارِضِ الْحَقِّ لِتَأْثِيرِ الدَّارِئِ ، فَوَدَّ زَلَّ الْعَجْزُ وَالْإِطْلَاقُ بَاقٍ عَادَ وَكَيْلًا

وَلِأَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ ، لِأَنَّ وَلَايَةَ أَضْلٍ لَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ ، وَوَلَايَةُ التَّفْيِيدِ بِإِيجَابِكَ وَبِالْحَقِّ لِحَقِّ بِالْأَمْوَاتِ ، وَبَعَلَّتِ الْوَلَايَةُ وَلَا تَعُودُ كَيْفَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُتَدَبِّرِ .

وَلَوْ عَادَ الْمُوَكَّلُ مُنْجِلًا وَقَدْ لَحِقَ بِدِرِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَا تَعُودُ لَوَكَّالَةٍ فِي لَظَاهِرٍ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا قَالَ فِي الْوَكِيلِ وَالْفَرْقُ لَهُ عَلَى الطَّاهِرِ أَنَّ مَتَى لَوَكَّالَةٍ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ عَلَى إِمْنِكَ وَقَدْ رَأَى ، وَفِي حَقِّ الْوَكِيلِ عَلَى مَعْنَى قَدِيمٍ بِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحَقِّ .

عَنْ أَبِيهِ لِيَاكُونَ

قَوْلُهُ (لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ) . . إِلَى آخِرِهِ مَعْنَاهُ : مَا قَدْ رُكِّنُ الْإِسْلَامُ أَبُو الْمُضِلِّ الْكُرْمَانِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ» يَقُوه . لِأَنَّ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ لَتَصَرَّفَ [١٧٦ ص ١٧٧] ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ أَهْلِيَّتِهِ ، بَكْتِهِ مُنْجٍ مِنَ التَّصَرُّفِ لِحَقِّ لَعِيرٍ ، فَرِدَا وَكُنْهُ فَقَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بَاتِ التَّفْيِيدِ ، وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّفْيِيدِ بِسَبَبِ اللَّحَاقِ بِدَارِ الْحَرْبِ ، هَذَا عَادَ مَسْمُومًا بِتَمْلِكِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي انْفَتَحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْسَدَ ، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ ، وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَجْزُ ، وَهَذَا بِحِلَافِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ ، فَتَبْطُلُ الْوَكَّالَةُ كَمَا لَوْ حُرَّ .

قَوْلُهُ : (وَلِأَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ) .

قَالَ فِي «إِشَارَاتِ» : «أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ بِأَنَّ التَّوَكَّلَ تَمْلِكُكَ ، فَإِنَّهُ مِنْ قَتْلِ لَمْ يَمْلِكِ التَّفْيِيدَ ، وَإِنَّمَا مَلِكُ بِأَوَكَّالِهِ ، وَدَلَالُهُ كَوْنُهُ تَمْلِكُكَ لِلتَّفْيِيدِ . أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَعْتَمِدُ اسْتِكْ بِالْأَتْمَانِ ، وَلَا صَحْرٍ مِنْ غَيْرِ لِمَالِكٍ

قال ومن وكل امرئ شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت الوكالة وهذا اللفظ ينظم وجوها، مثل أن يوكله بعقار عنده أو بكتابه فأعنته أو كاتبه الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء فعلة بنفسه،

﴿هـ﴾ غاية سبل

فإذا ثبت أنه تمليك نقول: أملاكه كتسل بالحقاق، ولا تعود، لا فيما يحصل عود، وهو ما يثبت للورثة، وهذا لا يحصل العود، فقط، بخلاف الجيوب، فإنه لا يبطل الأملاك، ولكنه يفجر عن التصرف إلى هذا لفظ «الإشارات»

قوله (١٧/١٧٢) قال ومن وكل امرئ شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت الوكالة، أي، قال القذوري في «مختصره»<sup>(١)</sup>

قال صاحب «الهداية» (وهذا اللفظ ينظم وجوها: مثل أن يوكل بإعناق عنده أو بكتابه، فأعنته أو كاتبه الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء، فعلة بنفسه، أو يوكله بطلاق، فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة، وانقضت عدتها، أو بالخلع، فخلعها بنفسه، لأنه لما تصرف (١/٥٥٨) بنفسه، تغدّر على الوكيل التصرف، فبطلت الوكالة)

وأراد بقوله: (شراء شيء): شراء شيء بعينه، حيث تكون مباشرته بنفسه عزلا للوكيل، وإنما قيد بقوله: (وانقضت عدتها)، لأنه إذا طلقها بنفسه واحدة؛ ولم تنقض عدتها، كان للوكيل أن يطلقها ما دام في العدة، بخلاف ما إذا طلقها بنفسه ثلاثا، حيث لا يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك، لا في العدة ولا بعدها.

قال في «شرح الطحاوي»: «والعزل الحكمي لا يحتج إلى معرفة (٢/٣٢٢) الوكيل، ويغفل سواء (١٢/٥٧١) علم الوكيل أو لم يعلم، نحو: أن يموت الموكل، أو يوكل وكيلًا يبيع عنده، ثم إن الموكل أخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع الوكيل، أو دبره، أو كاتبه، أو ربه لرحل، اعزل الوكيل، علم الوكيل به أو لم يعلم.

(١) ينظر: مختصر القذوري (ص/١١٦).

أَوْ يُوكِّلُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ بِالْحُلْعِ  
فَحَالَغَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحَا تَصَرُّفَ بِنَفْسِهِ تَعَدَّى عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفَ فَصَلَّتْ

«وَالِدُهُ عَادَهُ سَلَامٌ»

وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَخْلَعَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ طَلَقًا بَشَاءً، أَعَزَلَ  
الْوَكِيلُ، وَنَوَّأَنَّ الْعَبْدَ عَدَا إِلَى يَمْنِكَ لِمُوكِّلٍ، تُنْصَرُّ: إِنْ عَادَ إِلَى يَمْنِكَ فَتُسَخَّرُ، عَادَتْ  
الْوَكَاةُ، وَإِنْ عَادَ بِحُكْمٍ يَمْنُكَ جَدِيدٍ، سَمَّ تَعْدِي لَوَكَاةً<sup>(١)</sup>. إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ  
الْأَسْبَغَانِيِّ فِي «شرح الطحاوي».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأصل»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَدِي لَهُ، ثُمَّ رَدَّ الْمُوَكَّلُ  
بِاعَ الْعَبْدَ، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ كَاتَبَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ رَهَنَهُ وَفَضَلَ مِنْهُ، أَوْ آخَرَ،  
أَوْ كَانَتْ أُمَّةً قَرِيبَةً، هُوَ يَدْرُسُ، أَوْ لَمْ يَدْرُسْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقْصُرُ لِلْوَكَاةِ، مَا خِلَا الرُّوْطَةِ  
بِذَا لَمْ يَلِدْ، وَمَا خِلَا الْإِبْرَارَةِ وَالرَّهْنِ، وَكَذَلِكَ لِلْخِدْمَةِ لَيْسَ بِتَقْضِي لِلْوَكَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الْأَسْبَغَانِيُّ [٧٣١/١٩] فِي «شرح الكافي»  
لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ «وَلَوْ بَاعَهَا الْآمِرُ أَوْ الْوَكِيلُ، ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْنٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ، فَلِوَكِيلٍ  
أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَادَ قَدِيمَ الْجِلْدِ فِيهَا، فَعَادَتْ الْوَكَاةُ، وَإِنْ قَبِلَهَا لِمَوْلًى بِغَيْرِ قَضَاءٍ  
فَقَضَى بِعَيْنٍ، أَوْ بِغَيْرِ عَيْنٍ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ  
فِي حُكْمِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، فَكَانَ الْعَانِدُ إِسْرَءِيلَ يَمْلِكُ آخَرَ، فَلَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِحِمَارٍ شَوْطٍ، كَانَ لِبَيْعِهِ، أَوْ لِلْمُشْتَرِي، أَوْ بِفَسَادِ الثَّيْبِ، أَوْ  
بِخِيَارِ رُؤْيَا، فَلِوَكِيلٍ عَلَى وَكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُنا نَسَخٌ لِلْعَقْدِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ  
رَجَعَتْ الْأُمَّةُ إِلَى الْآمِرِ بِمِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِهِ بِعَيْنٍ جَدِيدَةٍ، سَمَّ يَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا،  
لِأَنَّ الْوَكَاةَ قَدْ انْتَهَتْ، حَيْثُ تَقَرَّرَ مُوَحَّدُ تَصَرُّفِهِ [١١٠/١٦]، فَلَا يَعُودُ وَكِيلًا إِلَّا  
بِتَوَكُّلٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَمِيهِ، ثُمَّ أَرَادَ لَهُ هِيَ التَّجَارَةُ، أَوْ حُبِّي عَلَيْهِ جَدِيدَةٍ.

(١) سَمَّ «شرح مختصر الطحاوي» لِلْأَسْبَغَانِيِّ [٢٦٢/٩].

(٢) يَهْدِي «الأصل» مَعْرُوفًا بِمَسْئُورَةٍ [١١٠/٢٧٧] حَتَّى وَرَدَ الْأَوْقَافَ الْقَطْعِيَّةَ.



الوكالة، حتى لو تزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجه منه؛ لأن الحاجة قد انقضت، بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأبانتها؛ له أن يزوجه الموكَّل

عناية السبع

كان الوكيل على وكالته؛ لأن محل التصرف قائم.

ثم اعلم: أن الخلاف لم يُذكر في «الأصل» [٥٧٣/١٢]، ولا في «الكافي»، ولا في «شرح» فيما إذا ردَّ العبدُ بعينه بقضاء، حيث كان للوكيل أن يبيعه، ولكن ذكر القُدوري في «شرح» خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال: «قال أبو يوسف: ليس للوكيل أن يبيعه، وقال محمد: له أن يبيعه».

وجه ما روي عن أبي يوسف: أن الموكَّل لما تصرف فيه بنفسه صار ذلك عزلاً للوكيل، فلا تعود الوكالة إلا بالوكالة مُستقلة.

وجه قول محمد: أن الوكالة باقية؛ لأنها إطلاق، إلا أنه عجز عن التصرف بخروج العبد عن الملك، فإذا عاد على حكم الملك الأول زال العجز، فعادت الوكالة، وليس هذا كالتوكيل بالهبة إذا وهبه بنفسه، ثم رجع، حيث لا يكون للوكيل أن يهب؛ لأن رجوع الواهب باختياره دليل على عدم حاجته إلى هبة الوكيل، فكان ذلك عزلاً له دلالة.

وقال شيخ الإسلام الأنسجاني - في باب الوكالة في النكاح من «شرح الكافي» -: «ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها، فإذا لها زوج، فمات عنها، أو طلقها وانقضت العدة، ثم زوجه إياه الوكيل جاز؛ لأنه أمره بإنكاحها إياه، وهو متصور بواسطة [٥٧٤/١٢] الموت وانقضاء العدة، فانصرف التوكيل إليه، وصار كأنه نص على إضافة التوكيل إلى تلك الحالة.

والوكالات مما تقبل التعليق [٥٧٤/٢] والإضافة إلى زمان في المستقبل، ولو تزوجه الموكَّل ثم أبانتها، لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه؛ لأنه حصل مقصوده بالتوكيل والأمر، فانتهى الأمر ضرورة؛ لأنه لما فعله بنفسه؛ فقد أعجزه عن

لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ قَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَبْدٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ ؛ فَمَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ قَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ مَنَعٌ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فَصَارَ كَالْعَزْلِ .

غاية البيان

التَّحْصِيلُ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بَعْدُ ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْعَارِضِ مُتَصَوِّرُ الوجودِ ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سُبِّتَ وَأَسْلَمَتْ ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ الْوَكِيلُ ؛ جَارًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتْ أُمَةً ، وَتَنَكَحُ الْأُمَةُ لَيْسَ بِمَنْهُوْدٍ ، وَغَيْرُ الْمَنْهُوْدِ خَارِجٌ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ تَزَوَّجَ [٥/٥٧٤/١٢] أُمًّا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ [٥/٥٩٩/٦] مِنْهَا ، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْوَكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعْلًا يُعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَصَارَ عَزْلًا دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَلَكِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ طَالِقٌ ، فَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ لَهُ مِنَ الْوَكَاةِ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْسِي حَاشِي فِي «شرح الكافي» - فِي بَابِ تَوْكِيلِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْخُلْعِ - : «وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ لَمْ تَتَعَدِمَ بِتَطْلِيقِ الزَّوْجِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَالَعَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقَهَا الْوَكِيلُ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَتَزَوَّجَهَا ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ؛ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ تَبْقَى مَا بَقِيََتِ الْعِدَّةُ .



وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام: لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ الْوِكَالَةَ [١٧/١٥١] بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ، وَالْعَجْزُ قَدْ زَالَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالْهَبَةِ قَوْمٌ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَهَبَ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ نَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ.

أَمَّا الرَّدُّ بِقَضَاءٍ بغيرِ اخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فيها البيان

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً؛ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ ارْتَفَعَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْفَسْخِ، فَصَارَ [١٧/١٥٢] كَارْتِفَاعِهِ بِسَائِرِ وجوهِ الْفَسْخِ، فَعَلَى قِيَاسِ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: يَتَّبَعِي أَنْ تَبْطُلَ الْوِكَالَةُ.

وإِنْ لَحِقَ الزَّوْجُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتِ، فَانْعَزَلَ وَكِيلُهُ ضَرُورَةً، وَلِأَنَّهُ يَنْقُطُ حُكْمُ الْعِدَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُشْرُوعٌ لِرَفْعِ قَيْدِ ثَبَتِ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا سَقَطَتْ بِلَحَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ يَتَّقِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ جَدِيدٌ غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ. إِلَى هُنَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ علاءِ الدِّينِ الْأَسْمِيعِيِّ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْوَاحِدَ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ بِالْهَبَةِ.

قَوْلُهُ: (فَكَانَ دَلِيلَ عَدَمِ الْحَاجَةِ)، أَيُّ: كَانَ رَجُوعُ الْوَاحِدِ مُخْتَارًا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى هَبَةِ وَكِيلِهِ، فَكَانَ عَزْلًا عَنِ الْوِكَالَةِ دَلَالَةً.

وَاللَّهُ عليه السلام أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] <sup>(١)</sup>.

(١) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «فَن»، وَ«م»، وَ«نَح»، وَ«ع»، وَ«غ»، وَ«ض».



## فهرس الموضوعات

٥	كتاب الحوالة
٣١	كتاب أدب القاضي
٧٩	فصل في الحبس
٩٨	باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١	فصل آخر
١٥١	باب التحكيم
١٦٢	مسائل شتى من كتاب القضاء
١٨٢	فصل في القضاء في التوارث
٢٠٩	فصل آخر
٢١٧	كتاب الشهادات
٢١٧	كتاب الشهادات
٢٤٧	فصل
٢٧٢	باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
٣٢٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٥٩	فصل في الشهادة على الإزث
٣٦٧	باب الشهادة على الشهادة
٣٩١	فصل
٣٩٧	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٧	كتاب الوكالة
٤٧٨	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٧٨	فصل في الشراء
٥٣٥	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد
٥٤٤	فصل في البيع
٥٧٨	فصل
٥٩٣	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٣٥	باب عزل الوكيل